وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة باجي مختار عنابة

كلية الاداب واللغات والعلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نظام L.M.D تخصص علم اجتماع التربية

عنوان الأطروحة

واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية

الدراسة الميدانية: جامعة 20 أوت 1955. سكيكدة

إنجاز الطالب: بـــاي عزيـــز **اشراف: الأستاذة الدكتورة: بـــوشارب مريـــم**

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الدرجة العلمية	المؤسسة	الصفة
عسوس انيسة	استاذة التعليم العالي	جامعة باجي مختار عنابة	رئيسا
بوشارب صالح مريم	استاذة التعليم العالي	جامعة باجي مختار عنابة	مشرفا مقررا
بوطرفة نوال	استاذة التعليم العالي	جامعة باجي مختار عنابة	عضوا مناقشا
ليتيم ناجي	استاذ التعليم العالي	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	عضوا مناقشا
خطابي ادريس	استاذ محاضر ا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

شكر وتقدير

﴿لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد﴾

« لا يشكر الله من لا يشكر الناس»

فالحمد الله والشكر الله عزوجل على عونه وتوفيقه وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وعلى من سار بهديه.

أما بعد فإنه يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير وخالص العرفان والإمتنان، لكل من ساهم في دعمنا من قريب أو من بعيد، بالتقليل أو بالكثير لإتمام هذا الإنجاز العلمي المتواضع، بدءا بجميع أساتذة قسم علم الإجتماع بجامعة باجي مختار بعنابة الذين أشرفوا على تدريسنا في طور الدكتوراه، مرورا بزمرة الأساتذة الذين قدموا لنا دعمهم إرشادا وتوجيها من جامعتي عنابة وسكيكدة، وصولا إلى كل من كانوا لنا دليلا موصلا إلى تحديد عينة دراستنا(أساتذة- طلاب) وإنتهاء عند مسؤولي هيئتي دار المقاولاتية وحاضنة الأعمال الجامعية لجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

- غير أننا نخص بالتقدير ونجزل في الشكر لمن كانت لنا نبراسا منيرا وعونا متينا في خطوات انجاز هذه الأطروحة أستاذتنا الفاضلة: أ.د. مريم بوشارب أطال الله في عمرها ويسر الله لها سبل تلقي العلم وسهل لها طرق تلقينه، وجازاها الله خير الجزاء.

ومسك الختام إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة وإلى كل من تتلمذنا على أيديهم خلال مسارنا التعليمي.

إليكم جميعا خالص " شكري وتقديري "

إهداء

إلى رواد العلم والمعرفة من تلاميذ وطلاب وأساتذة من مراحل التعليم ما قبل الإبتدائي إلى مرحلة التعليم العالي.

- إلى من كانا سببا في وجودي بعد المولى عزوجل وقد جعل رضاه في رضاهما: الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها والوالد الكريم رحمه الله وأكرم مأواه.
- إلى جميع أفراد عائلتي (الزوجة والأبناء والأحفاد) وجميع أفراد عائلة أخي رابح كل واحد بإسمه الخاص.
- إلى كل الزملاء والأحباب والأصدقاء والرفاق والأصحاب كل بإسمه الخاص.

أهدي ثمرة جهدي الذي صرفته لإتمام هذا المنجز العلمي المتواضع ممثلا في: "أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: "واقع الابداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية"

باي عزيز

الملخص :

تناولت هذه الأطروحة واحدة من أهم المشكلات التعليمية التي تعانيها المؤسسة الجامعية الجزائرية ممثلة في العلاقة بين الجامعة بوظائفها المتعددة ومسألة الاهتمام بالإبداع الطلابي، حيث حاولنا معالجتها انطلاقا من بيانات ومعطيات نظرية استقيناها من التراث النظري الذي اهتم بموضوع الإبداع الطلابي، إضافة إلى معطيات ميدانية حصلنا عليها اعتمادا على إجابات الطلاب(أفراد عينة دراستنا)عن أسئلة دليل المقابلة الذي أعددناه خصيصا لهذا الهدف، وقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة كشف واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية من خلال الإجابة عن التساؤل المركزي التالي:

– في ظل التوجه المقاولاتي للجامعة هل تعتبر الجامعة الجزائرية حاضنة للإبداع وراعية للطلبة المبدعين؟

وفي محاولتنا لتقديم إجابة تكون اقرب إلى الموضوعية العلمية فقد قمنا بإجراء دراسة الميدانية بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، حيث شمت عينة دراستنا القصدية خمسة وثلاثين طالبا يتوفرون على أهم شروط التعريف الإجرائي الذي وضعناه للطالب المبدع، وقد تم إجراء هذه الدراسة الميدانية على امتداد التسجيلين الرابع 2024/2023 والخامس 2025/2024 وامتدت إلى غاية كتابة التقرير النهائي ووضع الأطروحة للمناقشة، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي لتناسبه وطبيعة الموضوع محل بحثنا، كما تم تطبيق أداتي المقابلة(أساسية) والملاحظة البسيطة(معضدة) في جمع البيانات والمعطيات، وقد انتهت دراستنا إلى جملة من النتائج كانت كالأتي:

– توجد نشاطات إبداعية لدى الطلبة يمارسونها تحت رعاية حاضنة الأعمال الجامعية ومركز تطوير المقاولاتية، وتتعدد مجالاتها حيث أنها ليست مشروطة بارتباطها بالتخصص الأكاديمي للطالب، وأن هناك مشاريع إبداعية يتطلب إنجازها تكامل عدة تخصصات علمية، توفر الجامعة إطارات وكوادر للقيام بعمليات تأطير ومرافقة الطلاب المبدعين في نشاطاتهم الإبداعية الساعية إلى انجاز مشروعاتهم، إلا أن هناك الكثير من المعوقات التي تحول بين الطلاب وممارسة نشاطاتهم الإبداعية وخاصة ما تعلق بالتجسيد الميداني لهذه الأفكار الابتكارية والمشاريع الإبداعية. واعتبارا لهذه النتائج الفرعية فقد خلصت دراستنا إلى نتيجة عامة مؤداها أن: الجامعة الجزائرية تتأرجح بين وضعيتين على

الملخص

النقيض من بعضهما حيث تعبر الوضعية الأولى عن وجود بوادر الاهتمام بموضوع الإبداع الطلابي، وأن هناك حسن النوايا لدى مسؤولي الجامعات لاستقطاب الطلبة المبدعين وتبني أفكارهم الابتكارية واحتضان مشروعاتهم الإبداعية، (حيث أنشئت لذلك هيئات رسمية خاصة مكلفة بمهمة تأطير الطلاب المبدعين ممثلة بمراكز تطوير المقاولاتية وحاضنات الأعمال الجامعية)، وعلى النقيض من ذلك فإن الوضعية الثانية تشير إلى أن الجامعة الجزائرية مأزومة ويرجع السبب في ذلك إلى الخلل الوظيفي الذي ساهم فيه كل الفاعلين بالجامعة، والذي نتج عنه تقويض لهذه المبادرات وفرملة لهذه النشاطات ذات التوجه الايجابي للاهتمام بالإبداع الطلابي، وهو الأمر الذي أشار بوضوح إلى مسألة إخفاق الجامعة الجزائرية لحد الآن وفشلها في تسيير مشروع التوجه المقاولاتي (كونه المحور الأساس للاهتمام بالإبداع الطلابي) أكثر مما يؤكد على نجاحها في إدارته وتسييره، إذ أن أغلب المشاريع المقدمة من طرف الطلبة وهي كثيرة ومتنوعة ورغم أنها قُبِلَتْ وتم التأشير عليها مازالت تصارع من أجل التجسيد الميداني، فهي إذن نتائج سلبية لم تحقق بعد آمال وطموحات الطلبة وأسرهم، والجامعة وطواقمها، والمجتمع ككل.

Summary:

This thesis addressed one of the most significant educational issues facing the Algerian university institution, namely the relationship between the university—with its multiple functions—and the question of fostering student creativity. We approached this issue based on theoretical data and concepts drawn from the literature dealing with student creativity, as well as field data collected through the responses of students (the participants in our study sample) to an interview guide specifically designed for this purpose.

The aim of this study was to uncover the reality of creativity among students in Algerian universities by attempting to answer the following central question:

- *In light of the entrepreneurial orientation of the university, can the Algerian university be considered an incubator of creativity and a supporter of creative students?*

To provide a scientifically objective answer, we conducted a field study at the University of August 20, 1955, in Skikda. Our purposive sample consisted of thirty-five students who met the main criteria of the operational definition we established for the "creative student." This field study was carried out during the 2023/2024 and 2024/2025 academic years and continued until the writing of the final report and the preparation of the thesis for defense.

The descriptive method was adopted for its suitability to the nature of our research topic. Two main tools were used to collect data and information: the interview (as the primary tool) and simple observation (as a supporting tool).

الملخص

Our study reached several findings, summarized as follows:

- There are creative activities practiced by students under the supervision of the university’s business incubator and the Entrepreneurship Development Center. These activities cover diverse fields and are not necessarily related to the students’ academic specializations. Some creative projects require the integration of several scientific disciplines. The university provides staff and experts to guide and support creative students in implementing their projects. However, numerous obstacles hinder students from carrying out their creative activities, especially regarding the practical implementation of their innovative ideas and projects.

Based on these partial findings, our study concluded that the Algerian university oscillates between two opposite realities. The first reality reflects an emerging interest in student creativity, with genuine efforts from university officials to attract creative students, adopt their innovative ideas, and support their projects (as demonstrated by the establishment of official bodies such as Entrepreneurship Development Centers and university business incubators). Conversely, the second reality reveals that the Algerian university is experiencing a functional crisis caused by the shortcomings of all university stakeholders. This dysfunction has undermined these initiatives and hindered positive efforts to promote student creativity.

This clearly indicates the university’s failure so far to effectively manage and implement the entrepreneurial orientation project—considered the core of student creativity development—rather than its success. Indeed, most of the projects submitted by students, though numerous and diverse and even approved in principle, are still struggling to be implemented in practice. Consequently, these negative outcomes have not yet fulfilled the hopes and ambitions of students and their families, the university and its staff, or society as a whole.

فهرس المحتويـــــــــات	
المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	-
إهداء	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الجداول	-
مقدمة	أ. ب
الفصل الأول: الإشكالية والمعالجة المنهجية	-
تمهيد	5
1- الإشكالية	11-5
2- مبررات اختبار الموضوع	13-12
3- أهمية الدراسة	14-13
4- أهداف الدراسة	15-14
5- تحدد المفاهيم الإجرائية للدراسة	23-16
6- مراسيم وقرارات وزارية	27-24
7- الدراسات السابقة	48-27
8- الاجراءات المنهجية للدراسة	82-49
خلاصة	83
الفصل الثاني: الطالب المبدع بالجامعة الجزائرية (مفاهيم، معايير، إشكالات)	-
تمهيد	85
1- قراءات في مفهوم الإبداع والمفاهيم المتصلة به	136-85
2- قراءات في مفهوم الطالب الجامعي والمفاهيم ذات الصلة به	147-137
3- المقاربات النظرية المفسرة للإبداع في علاقته بالعوامل الوراثية	152-148
4- معايير الإبداع	158-153
5- المسار الدراسي للطالب المبدع	187-159

6- إشكالات وتحديات تواجه الطالب المبد ع	202-188
7- بدائل لحل مشكلات الطلاب المبدعين	212-202
خلاصة	212
الفصل الثالث: الجامعة الجزائرية والبيئة الإبداية (مفاهيم ومقاربات)	-
تمهيد	214
1- الجامعة كبيئة تعليمية وعلاقتها بالإبداع الطلابي	219-215
2- اثر البيئة الثقافية على المنتجات الابداعية	227-220
3- المؤسسة الجامعية والإبداع	237-227
4- علاقة البيئة التعليمية بالابداع	242-238
5- المقاربات النظرية التي تفسر الإبداع في علاقته بعوامل البيئة	249-242
6- قراءات في مفهومالجامعة والمفاهيم ذات الصلة به	287-250
7- المنهج الجامعي والنشاط الطلابي بين النظرة التقليدية والحديثة	325-288
8- التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية	338-326
9- اقتصاد المعرفة	342-338
خلاصة	342
الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة	-
تمهيد	344
1- عرض وتحليل البيانات وتفسيرها	409-344
2- مناقشة نتائج الدراسة	464-409
خلاصة	464
التوصيات	469-465
خاتمة	472-471
قائمة المصادر والمراجع	480-473
الملاحق	-

فهرس الجـــــــــــــداول		
الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	71
02	يبين توزيع أفراد العينة حسب السن	72
03	يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي	73
04	يبين وزيع أفراد العينة حسب التخصصات العلمية	74
05	يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة سكنهم	76
06	يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد أسرهم	77
07	يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان إقامتهم	79
08	يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للوالدين	81
09	يبين توزيع أفراد العينة حسب منهة الوالدين	82
10	يوضح توزيع أفراد العينة حسب ممارستهم نشاطات إبداعية	343
11	يوضح توزيع أفراد العينة حسب شعورهم بميول ابداعية	347
12	يوضح توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في كيفيات اكتشاف الطلاب المبدعين	348
13	يوضح توزيع أفراد العينة حسب رأيهم متى يتمم الطالب مشروعه الإبداعي	352
14	يوضح توزيع أفراد العينة حسب إمتلاكهم لمشروع إبداعي	354
15	يوضح توزيع أفراد العينة حسب مجالاتهم الإبداعية	356
16	يوضح توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في مصادر إلهام الطلبة المبدعين	357
17	يوضح توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في علاقة مجال إبداع الطالب بالموهبة أو الخبرة المكتسبة	362
18	يوضح توزيع أفراد العينة حسبرايهم في مجالات الإبداع الطلابي الأكثر تشجيعا من طرف الجامعة	365
19	يوضح توزيع أفراد العينة حسبرايهم في علاقة المشاريع الإبداعية للطلاب بإمكانيات الجامعة	369
20	يوضح توزيع أفراد العينة حسبرأيهم في تحفيز الجامعة للطلاب المبدعين	370

21	يمثل توزيع أفراد العينة حسبوجهة نظرهم في الجهات الداعمة للطلاب المبدعين	378
22	يمثل توزيع أفراد العينة حسبوجهة نظرهم في نوع الدعم المقدم للطلاب المبدعين	381
23	يمثل توزيع أفراد العينة حسبوجهة نظرهم حول الجهات المؤطرة للطلبة المبدعين	386
24	يمثل توزيع أفراد العينة حسبوجهة نظرهم حول تنظيم الجامعة مسابقات للطلاب المبدعين	390
25	يمثل توزيع أفراد العينة حسبوجهة نظرهم حول تخصيص الجامعة جوائز ومكافات للطلاب المبدعين	392
26	يمثل توزيع أفراد العينة حسبوجهة نظرهم حول مساهمة المنهاج في تنمية إبداع الطلاب	395
27	يمثل توزيع أفراد العينة حسبوجهة نظرهم حول كيفية معاملة الجامعة للطلاب المبدعين خلال ايام الدراسة العادية	399
28	يمثل توزيع أفراد العينة حسبوجهة نظرهم حول معوقات الإبداع لدى الطلاب المبدعين	401
29	يمثل توزيع أفراد العينة حسبوجهة نظرهم حول آليات مواجهة الطلاب المبدعين للمعوقات	403
30	يمثل توزيع أفراد العينة حسبوجهة نظرهم حول الجهات المساعدة لتغلب الطلاب على المعوقات	407

مقدمــــــــة

مقدمـــــــة:

لقد شهدت الإنسانية منذ بدء الخليقة وإلى عصرنا هذا اهتماما متباينا بالعنصر البشري كونه محرك عمليات التغيير والتطوير الاجتماعي غير أنه في الآونة الأخيرة تزايد الإهتمام به أكثر من ذي قبل، ويتجلى ذلك من خلال إتباع أساليب علمية لتربيته وتعليمه وتكوينه وإعداده، فإذا كان الإهتمام بكل الطاقات البشرية ضرورة فرضتها الحياة الإجتماعية، فإن هذه التطورات التي فرضتها التغيرات الإجتماعية في حد ذاتها غيرت النظرة إلى قضية رعاية الموارد البشرية إذ أصبح الإهتمام بها وفق تراتبية تتعلق بنوع هذا المورد الفعال، وقد بات واضحا اليوم أن أعلى هرم الطاقات البشرية تحتله شريحة من أبناء المجتمع تتميز عن غيرها بجملة من الخصائص والسمات تجعل منها مصنفة ضمن فئات الموهوبين والمبدعين القادرين على تحقيق النجاح والتميز فيه. ولذلك فقد تغيرت النظرة في الإتجاه الإيجابي إلى هذه الفئات البشرية من كونهم شواذا في المجتمع إلى نظرة تأخذهم محمل الجد وتجعل منهم كنزا ثمينا للمجتمع، إلى درجة أن صارت رعاية المبدعين رعاية خاصة أكبر واجب إنساني وأعظم مطلب اجتماعي، وأهم مسؤولية جماعية وضرورة اجتماعية واقتصادية، ومسألة حضارية، وذلك لأن هذه الفئات يمكنها إحداث التغيير في أوضاع المجتمع نحو الأحسن كلما لقيت الرعاية الكافية والإهتمام اللائق بها، فصار لزاما على كل المجتمعات والدول اليوم –والجزائر إحدى هذه الدول– أن تهتم بهم كعنصر فعال يساهم بقوة في تطوير المجتمع وازدهاره، ويدلل لأهمية الإهتمام بهم تلك الجهود المبذولة من طرف علماء النفس وعلماء الإجتماع ورجال التربية، وحتى علماء الإقتصاد ورجال السياسة والمكرسة لخدمتهم من خلال اقتراح أساليب وطرائق البحث عنهم مبكرا، والتعرف إلى حاجياتهم ومشكلاتهم، والبحث عن أنسب آليات ووسائل رعايتهم وإعدادهم، من خلال توفير المؤسسات التربوية بالقدر الكافي والنوع المقبول، لتمكينهم من تفتيق مواهبهم وصقل مهاراتهم وتنمية قدراتهم وشحذ استعداداتهم ودوافعهم، وإذا كان دور المدرسة محوريا في تربية الأفراد وتكوينهم فإنه لا بد لها أن تنسق وتتكامل مع الأسرة ومع بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى من أجل طفل اليوم لإعداده وتأهيله ليصير رجل الغد، وقائد المستقبل الذي يستطيع أن يُعد مخططات التنمية الاجتماعية، ويدير عمليات التطوير المجتمعي بفعالية. فهل أن هذا التساند البنائي والتكامل الوظيفي الذي يُفتَرَضُ وجوده بين هذه المؤسسات الاجتماعية والتربوية في واقعنا اليوم يوفر المناخ المناسب لإعداد هذه الشرائح وتأهيلها لاستلام المشعل التنموي؟ تأسيسا عليه فإن أهمية دراسة هذا الموضوع

تتجلى من خلال أهمية العنصر البشري كونه رأس المال الأساس لكل تغيير، خاصة وأن الدراسة تتعلق بشريحة محددة المعالم من هذا الرأسمال البشري، (وهم الطلاب المبدعون) -ويعتبر هذا الأمر واحدا من بين أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع من بين المواضيع المقترحة علينا في مشروع الجامعة للدراسة- كونه يركز على شريحة اجتماعية مهمة ذات قيمة اجتماعية واقتصادية فردية ومجتمعية، وبناء عليه فإن دراستنا الآنية تميزت عن غيرها بالبحث في واقع الإبداع في الوسط الجامعي من حيث وجوده(العوامل المساعدة) أو انعدامه(المعوقات المانعة)، وكذا من حيث مجالاته وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، وهو ما جعلنا نخصص في دراستنا لهذا الموضوع إضافة إلى مقدمة وخاتمة، أربعة فصول حيث عرضنا في الفصل **الأول** إلى الإشكالية والمعالجة المنهجية وتطرقنا فيه إلى الإشكالية وأهمية الموضوع وأهداف الدراسة ومبررات الإختيار، كما عرضنا فيه إلى التعريفات الإجرائية للمفاهيم الأساسية وإلى الدراسات السابقة وكذا إلى الإجراءات المنهجية، بينما جعلنا الفصل **الثاني** للحديث عن الشخصية الإبداعية وما يتصل بها ممثلة في الطالب الجامعي المبدع حيث استوقفتنا محطات ثلاث مهمة هي (المفاهيم، المعايير والإشكالات) كما تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى المقاربات النظرية المهتمة بتفسير الإبداع في علاقته بالشخصية الإبداعية، أما الفصل **الثالث** فقد خصصناه للحديث عن الجامعة الجزائرية كبيئة تعليمية وفي الوقت ذاته كبيئة إبداعية وقد عرضنا فيه أيضا إلى المقاربات النظرية المفسرة للإبداع في علاقته بعوامل البيئة التي يتواجد فيها المبدع، في حين خصصنا الفصل **الرابع** للعمل التطبيقي حيث عرضنا فيه إلى تحليل البيانات المستقاة من إجابات المبحوثين عن أسئلة دليل المقابلة كميا، وتفسيرها سوسيولوجيا، ومناقشة نتائج دراستنا في ضوء كل من تساؤلات الإشكالية والدراسات السابقة والمقاربات النظرية المعتمدة في بحثنا. هذا وقد خلصنا في نهاية بحثنا إلى اقتراح جملة من التوصيات والتي في اعتقادنا أنها تساهم في توعية المسؤولين عن قطاع التعليم الجامعي بأهمية رعاية الإبداع والطلبة المبدعين، كما أنها قد تساهم ولو بالقليل في إثراء منظومة العلم والمعرفة المهتمة بدراسة وتحليل الأنظمة التربوية في علاقتها بالظاهرة الإبداعية والمبدعين من الأفراد المتمدرسين.

الفصـــــــــــل الأول: الإشكالية والمعالجة المنهجية

تمهيد:

1 – الاشكالية

2 – مبررات اختيار الموضوع

3 – اهمية الدراسة

4 – اهداف الدراسة

5 – تحديد المفاهيم الاجرائية للدراسة

6 – الاجراءات المنهجية للدراسة

7 – الدراسات السابقة و المشابهة

خلاصة:

يتفق معظم العلماء والباحثين على أن كل البحوث والدراسات يسعى أصحابها دوما لأن تكون ذات قيمة معرفية وعلمية وأسلوبية، وأن ذلك يتطلب منهم أن يلتزموا في إنجازها بإتباع استراتيجية منهجية محكمة ينتهجون من خلالها مسارا علميا موضوعيا منظما، وذلك قبل شروعهم في العرض للأطر المعرفية والنظرية ذات الصلة بموضوع دراستهم، وكذا قبل طرحهم للتساؤلات التي تتطلب منهم اختبارها ميدانيا. وان هذه الاستراتيجية المنهجية الدقيقة يشار إليها في فصل أول خاص يوسمه البعض بالفصل القار الذي لا يخلو بحث أو دراسة منه. وتأسيسا عليه فقد التزمنا في أطروحتنا هذا المسلك العلمي الموضوعي بتخصيص فصل أول عنوناه بـ: **الإشكالية والإجراءات المنهجية للدراسة** تطرقنا فيه إلى عناصر سبعة. بدءا ببناء الإشكالية، فتحديد مبررات اختيار الموضوع وأهمية الدراسة وأهدافها، ثم تطرقنا الى تحديد اهم مفاهيم الدراسة اجرائيا، ثم تطرقنا إلى الإجراءات المنهجية لدراستنا واخيرا عرضنا بالدراسة والتحليل إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أطروحتنا.

أولا – الإشكالية:

يشهد تاريخ الإنسانية بأنها تعرضت إلى تغيرات كثيرة مست جميع النظم الاجتماعية، وان هذه التغيرات ما هي إلا انعكاس مباشر أو غير مباشر لتطورات كبيرة شهدتها المجتمعات وطالت جميع مناحي الحياة البشرية، وأن أي تطور حدث أو تغيير طرا في أنماط معيشة أفراد هذه المجتمعات إنما مستنده هو فكرة أصيلة مصدرها عقل بشري مدبر، حيث تجلت هذه الفكرة في شكل سلوك إبداعي أو عمل ابتكاري يتميز به الإنسان عن غيره من المخلوقات. وبناء على هذه المعطيات يتضح لنا بأن الإبداع خصيصة إنسانية في جوهرها وفي طبيعتها، إذ أنها تعبر عن استعدادات وقدرات موجهة نحو العمل والإنتاج والتنافس وفقا لميول واتجاهات محددة وطموحات مرغوبة، ومن ثم يمكن أن تبرز مظاهر التضامن والتساند والتكامل بين أفراد المجتمع الواحد من أجل توفير عوامل حياة متوازنة ومستقرة، أو على العكس من ذلك فقد يحدث التنافس والصراع بين الأفراد والجماعات من أجل السيادة والهيمنة ومن ثم يمكن بقاء المجتمعات وزيادة إعمار الأرض وبالتالي يمكن استمرارية الحياة عليها.

وتأسيسا عليه فإنه ومنذ البدايات الأولى لتكوين الجماعات الاجتماعية والمجتمعات البشرية اتضح أن صناعة التفوق الحضاري واقتحام مجال التنافسية، والسباق نحو الريادة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية إنما منطلقه هو رأس المال البشري في عمومه، غير أن ذلك يكون مضمون التحقق

في الأغلب الأعم من خلال الاعتماد على قلة من الأفراد من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية، ممن يمتلكون قدرات عقلية فائقة وطاقات واستعدادات نفسية وانفعالية وجسدية غير عادية، وخصوصا إذا توفرت لهم الرعاية المبكرة في الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، والذي يجب أن يكون متزنا ومستقرا ويتوفر على الظروف المناسبة، والعوامل المساعدة ليصير بذلك بيئة ملائمة لهم لإبراز مواهبهم وصقلها وتفجير قدراتهم وتنميتها، والعمل على تطويرها إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه من نبوغ، ولقد أدرك الجميع ومنذ القدم بأن الاستثمار في المواهب والقدرات الإبداعية لهؤلاء الأفراد المتميزين لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التنشئة الأسرية السليمة، والتربية المدرسية الفعالة. ويعني هذا أن العبقرية الإنسانية هي وحدها من صنعت ولا تزال تصنع حضارات الأمم والشعوب، وبناء على مدلول هذه الفكرة فإن مما تجدر الإشارة إليه هو أن هناك من العلماء والمهتمين بدراسة وتفسير الظاهرة الإبداعية من يرى بأن الإبداع موهبة يمتلكها الجميع وليس نفر من الأفراد قليل العدد محدد المعالم فقط يملكونها، ويمثل هذا الإتجاه حسب ما ورد لدى(ليث، 2009، صفحة 105)"منظرو النظرية الإنسانية التي تنطلق مفاهيمها للقدرات الإبداعية من خلال تأكيدها على أن كل الأفراد لديهم القدرة على الإبداع وأن الاختلافات بينهم تكون في الدرجة وليس في النوع". أي بمعنى أن التفاوت بين الأفراد يتجلى فيما يتمتعون به من قدرات واستعدادات فطرية، وأنه في مقدور كل فرد أن يصير مبدعا وأن يتعلم ويتدرب ليصير أكثر إبداعا وابتكارا. إلا أن أغلبية الباحثين المهتمين بالظاهرة الإبداعية ورعاية المبدعين يشيرون إلى العكس من ذلك حيث ركزوا اهتماماتهم على تحديد خصائص وسمات الشخصية المبدعة ممثلة في المواهب والقدرات الموروثة، ويمثل أصحاب هذا الإتجاه حسب ما أشار به(ليث، 2009، صفحة 93)"منظرو النظرية الطبيعية ومن بينهم فرنسيس جالتون الذي درس العلاقة بين كل من العبقرية والإبداع والوراثة والذي يرى بأن الفرد يرث قدراته الطبيعية كما يرث شكله ومعالمه الجسمية"، إضافة إلى هذين الاتجاهين فإن هناك اتجاه ثالث حاول أصحابه الربط بين القدرات الشخصية للفرد المبدع وما يغذيها من عوامل في البيئة الإبداعية وهم وفقا لما أدلى به(ليث، 2009، صفحة 108)"منظرو نظرية التحليل العاملي حيث يفسرون الظاهرة الإبداعية في ضوء عدد من العوامل تتشابك وتتكامل فيما بينها"، وبالرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر حول موضوع إمكانية إبداع كل الأفراد إلا أن أغلبيتهم قد أقروا بأن تاريخ الشعوب وبناء حضاراتها لا يصنعه جميع أبناء المجتمع، وإنما تصنعه تلك القلة من صفوتهم، والتي تتميز بسمات وخصائص محددة أهمها:

الوعي والطموح والشعور بالمسؤولية، والإقبال والدافعية والرغبة في العمل المتقن، والسعي في تحقيق المصلحة الخاصة بهم والعامة للمجتمع ككل، وذلك من خلال دورهم الريادي ممثلا في إشرافهم على التنظيم والتخطيط المستقبلي، والسعي إلى ابتكار واختراع كل ما يمكن أن يساهم في التنمية. ليأتي من ورائهم عموم الناس ليقوموا بممارسة الوظائف وتنفيذ الأشغال المتنوعة الأخرى المكملة للتنمية والتطوير المجتمعي. وفي تقديرنا فإن هذا المنحى هو الذي قد يكون الأقرب إلى المنطق والموضوعية وهو ما نؤيده ونرجحه ونسير وفق مبادئه ومرتكزاته في مسعى بحثنا هذا.

واعتبارا لمدلول الفكرة القائلة بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أساس عمليات النمو والتطور الذي تطمح إليه الأمم، وبناء على كون العمل الإبداعي يساهم بفعالية في هذا النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، فإنه من الضرورة بمكان أن يهتم الإنسان ذاته بالظاهرة الإبداعية ويرعاها حق رعايتها، ومن ثم يتوجب على المجتمعات الاهتمام بالمبدعين والتكفل بإعدادهم وتكوينهم وتأهيلهم، إذ أنه قد لا يتبلور التفكير الإبداعي لدى المبدعين أنفسهم ولا يعطونه الاهتمام اللائق حتى وإن كانت مواهبهم وقدراتهم خارقة إلا من خلال توفير المناخ الاجتماعي المغذي للإبداع، والمساعد على تفجير الطاقات والقدرات الإبداعية لدى الأفراد المبدعين وتنميتها، فالأسرة برؤوس أموالها المتنوعة التي تتوفر عليها، والنظم الاجتماعية بمؤسساتها المختلفة وعلى رأسها مؤسسات النظام التربوي بإمكاناتهاالمتعددة تؤثر تأثيرا مباشرا على الظاهرة الإبداعية، وعلى المنتج الإبداعي إما سلبا أو إيجابا، ويعني هذا أنه كلما كانت الرساميل الأسرية مرتفعة المستويات، والإمكانات المؤسساتية متوفرة ومتنوعة بالكم والكيف الملائمين كلما كانت مساعِدة على توليد الدافعية نحو الابتكار والاختراع والإبداع، لإخراجه من وضعية الكمون والجمود في عقول النوابغ والعباقرة إلى وضعية الدينامية والممارسة الفعلية على أرض الواقع، وهو الأمر الذي نلحظه غير خاف عن أي مجتمع من المجتمعات متقدما كان أو متخلفا على اختلاف فقط في درجات الاهتمام والرعاية، ونمطية التعاطي مع موضوع الإبداع كظاهرة اجتماعية تساهم بفعالية في عمليات التنمية والتطوير، وإحداث حركات التغيير الاجتماعي، وعليه فإننا إذا سلمنا بأنه من المتفق عليه عند أغلب العلماء والباحثين أن الأفراد المتفوقين والموهوبين والمبدعين هم هدف وغاية البشرية جمعاء وحلمها البعيد؛ فإننا نلمس في عصرنا هذا روح الطموح المجتمعي، والإرادة الجماعية الساعية إلى الاهتمام بالأطفال في عمومهم، وبغير العاديين منهم من فئة الموهوبين والمبدعين على وجه التحديد، ويتجلى ذلك من خلال كثرة البحوث

والمؤلفات التي اهتمت بالتربية الخاصة، من حيث هياكلها ومرافقها وبرامجها، ووسائلها وطرائقها وأساليبها وأهدافها الوقائية والعلاجية والتوجيهية، إضافة إلى كثرة البحوث التي تتعلق بوظائف أفراد أسرهم نحوهم، وكذا ما يرتبط بأدوار ووظائف الإطارات والكوادر الذين يكلفون بتعليمهم وإعدادهم من المدرسين والمشرفين والمؤطرين والمرافقين، والواضح هنا أن الهدف من هذا الاهتمام بهم هو تحويلهم إلى طاقات بشرية منتجة يستثمر المجتمع في قدراتهم ويستفيد من انجازاتهم ومنتجاتهم، هذا بالإضافة إلى تعدد النماذج التصورية والمقاربات النظرية التي اهتمت وفسرت الإبداع وكل ما يتصل به(تعريفا وخصائص، شروطا وعوامل، منتجات وعوائد، انعكاسات وعوائق)، وإن من أهم هذه المقاربات النظرية نظرية: **الإلهام** التي ترجع الإبداع إلى قوة غير طبيعية لدى الفرد، والنظرية **السيكولوجية** ورؤيتها المتمثلة في علاقة اللاشعور بالإبداع، والنظرية **العقلية** التي ترى بأن الإبداع مصدره العقل، وكذا النظرية **الاجتماعية** التي ترى بأن للبيئة والمحيط دورا كبيرا في الإبداع. وإننا لنلمس أيضا روح هذا الاهتمام بالمواهب المبدعة من خلال الإقبال على إنشاء المؤسسات التربوية والتعليمية الخاصة، وكذا الجامعات والمدارس العليا والمعاهد المتخصصة، والتي لا يقبل فيها إلا من كان متفوقا في الدراسة متميزا بمواهب إبداعية، وهم الطلبة الذين غالبا ما تدرج أسماؤهم ضمن قوائم الناجحين الحاصلين على أعلى المعدلات العامة في المسابقات والامتحانات الرسمية كمعيار وحيد للترتيب والتصنيف، إضافة إلى السعي الحثيث لتوفير المناخ الإبداعي الملائم داخل المؤسسات التربوية خصوصا تلك التي تقدم تربية مقصودة، وفي صدد محاولتنا الكشف عن واقع الإبداع الطلابي بجامعاتنا خليق بنا أن نقف وقفة استفهام واستفسار عن حال بلدنا الجزائر ورؤيتها في التعاطي مع هذا الموضوع الحساس والمتمثل في الاهتمام بالظاهرة الإبداعية والمبدعين. وهو ما يعبر عن بداية تبلور إشكالية بحثنا.

وإذا انطلقنا من مدلول الفكرة التي تؤكد على أن المجتمعات البشرية تؤمن بأن الأبناء هم طاقات بشرية هامة وفاعلة يمكن للمجتمع أن يستفيد منهم في إحداث التغيرات الاجتماعية التي لا يصنعها إلا الكائن البشري دون غيره، وأن هذا الكائن ينبغي أن يكون مؤهلا لذلك، وأن هذا التأهيل والإعداد يفرض نفسه فرضا حتى لا تهدر هذه الطاقات البشرية، وأن مسؤولية هذا الإعداد والتأهيل تتولاها عديد المؤسسات الاجتماعية حيث تتضافر جهودها وتتكامل أدوارها وتتساند وظائفها حتى تعمل بفعالية على توفير هذا التأهيل وتضمن نجاحها في تحقيق هذا الهدف وبلوغ هذه الغاية. فإن هذا المنطق هو الذي يفرض على الجميع ممن لهم علاقة بالنظم التربوية تبني سياسات تربوية، وفلسفات

تعليمية واضحة المعالم والأهداف تتضمن مشاريع تربوية فعالة ممكنة التطبيق، وتُراعَى فيها ثقافة المجتمع وكذا الفروق الفردية واتجاهات وميول المتعلمين، وتدرج ضمن مناهجها برامج ودروس خاصة بالموهوبين والمبدعين. وإن الأكثر جدوى من ذلك لو يتم فصلهم في أقسام خاصة وحتى في مدارس خاصة كلما كان ذلك في الإمكان تنفيذه، وذلك حتى يتوفر لهم المناخ الإبداعي الملائم والفعال في جميع المراحل التعليمية من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي.

وفي إطار الحديث عن المناخ الاجتماعي الملائم للعمل الإبداعي فإن المؤسسة المدرسية وهي التي يقضي فيها الأطفال أطول فترة زمنية من أعمارهم بعد استلامهم من المؤسسة الأسرية، يمرون فيها بمسارات تمدرسهم الطويلة والتي يتحولون فيها من أطفال إلى شباب ومن تلاميذ إلى طلاب، من خلال تدرجهم فيها من التعليم الابتدائي إلى المتوسط إلى الثانوي إلى التعليم العالي، وكلها مراحل لابد أن تساهم في اكتشاف المتميزين بالقدرات العالية وتعمل على تطعيم وتنمية هذه القدرات، إلا أن مسؤولية رعاية المبدعين تزداد أكثر في مرحلة التعليم العالي كونه آخر حلقة في هرم تراتبية منظومة التربية والتعليم والذي يقدم لهم في المؤسسة **الجامعية**، التي ينظر إليها كمنارة للعلوم والمعارف، ومن ثم فانها المؤسسة الاجتماعية التربوية التي يفترض أن تكون أحسن حاضنة للطلاب في عمومهم وأنسب بيئة مفجرة للطاقات الإبداعية الكامنة لدى فئات خاصة منهم، وفي تقديرنا فإن الجامعة قد لا يمكنها أن توفق في تأدية هذا الدور إلا من خلال اعتمادها مناهج دراسية حية، وأساليب وطرائق تدريس نشطة، تساعد أعضاء هيئة التدريس العاملين بها على اكتشاف المبدعين وتحديد مجالاتهم الإبداعية، ومن ثم يمكنهم تقديم المقترحات والبدائل للمسؤولين عن الإدارة الجامعية الساعية إلى تحقيق رؤيتها في الانفتاح على المنظومة الاقتصادية من خلال تبنيها مشروع التوجه المقاولاتي، وذلك من أجل توفير المناخ الإبداعي الملائم من خلال التشجيع على تأسيس النوادي العلمية وتحفيز الطلاب على الانخراط فيها، وإنشاء هيئتي مركز تطوير المقاولاتية وحاضنة الأعمال الجامعية، وتوفير الهياكل والمرافق والمعدات، وانتقاء الوسائل والأجهزة، وتكييف البرامج والمحتويات، وتكوين وتأهيل الكوادر المتخصصة التي تتولى تكوين الطلبة المبدعين وتدريبهم وتنمية قدراتهم وصقل مواهبهم.

وفي محاولتنا لتسليط الضوء على واقع الإبداع الطلابي في جامعاتنا وتقديم إجابة علمية عن تساؤلات إشكالية دراستنا، فقد حاولنا الوقوف عند عدة محطات من خلال تتبع مسار التعليم الجامعي في بلادنا، لفترة حددنا امتدادها على مدار الأربعة عقود الأخيرة، وغايتنا اكتشاف واقع جامعاتنا في

علاقتها بالظاهرة الإبداعية واحتضان الطلبة المبدعين، من خلال تجربتي تطبيق نظامي التعليم العالي الكلاسيكي والـ: ل.م.د، ومن جهة أخرى حاولنا التعرف على الإمكانات والآليات التي ينبغي أن تتوفر عليها الجامعة لتكون بيئة إبداعية فعالة وذلك إيمانا منا بأن الإجابات التي يمكن أن تكون أقرب إلى الموضوعية عن مثل هذه التساؤلات إنما يكشفها الواقع الميداني دون غيره، وهو الواقع الذي يبدو وكأنه يشير إلى أن الجامعة الجزائرية تتأرجح بين متناقضتين: الأولى أن لها مخرجات كثيرة من النوابغ والمبدعين والأدمغة وفي المجالات العلمية والأدبية والفنية المختلفة، والذين برعوا وتألقوا في الجامعات الغربية رغم أن تكوينهم الجامعي الأولي كان في الجامعة الجزائرية من أمثال المبدع **بلقاسم حبة** (في تطوير وظائف الرقائق الالكترونية في الهاتف الذكي والحاسوب له (1500 براءة اختراع)، و**لطفي بوبلاطة** (في الطب) وعبد **الكريم زغيب** في تطوير البطاريات له (550 براءة اختراع)، و**عبد الحليم سوقي** (بمخترعه ممثلا في جهاز اقتصاد الطاقة الكهربائية) **وحفصي بلوط** (صاحب جهاز **البصير** الذي يجمع بين مبصر وكفيف) وأمثالهم كثر، وأما الثانية فقلة أو انعدام وجود مثل هذه المخترعات والمبتكرات محليا، وهو الأمر الذي يبعث على التساؤل والبحث عن الأسباب المؤدية والعوامل المغذية لهاتين الوضعيتين. وهنا تكون اشكالية بحثنا قد ازدادت تبلورا وتشكلا.

وتأسيسا عليه فإنه وبالرغم من الاعتراف بأن الجامعة الجزائرية لها مخرجات من فئات المبدعين قد تلبي أمال الجزائريين من حيث الكيف(أي أن الأفكار أو المنتجات أو المشاريع الإبداعية للنخب الجزائرية غاية في الإتقان والجودة)، إلا أن أعداد المبدعين ضئيلة جدا من حيث الكم مقارنة بالأعداد الهائلة لمدخلات الجامعة الجزائرية ومخرجاتها من الطلبة، وفي تقديرنا قد يرجع السبب في ذلك إلى ضياع وهدر القدرات الإبداعية لدى الكثير من الطلاب قبل الوصول إلى الجامعة أو حتى بعد دخولها، مما يوحي بأن هناك تذبذب في أداء الجامعة الجزائرية لرسالتها تجاه الإبداع وآليات كشف واحتضان الطلبة المبدعين ورعايتهم وتطوير قدراتهم، وأن هناك عدم فعالية في الاهتمام بالتعرف على حاجاتهم وميولهم وبالتالي عدم الاهتمام بتوفير الإمكانات المادية والبشرية الكفيلة بالاستثمار في قدرات المبدعين من طلابنا لفترات زمنية طويلة وهو ما زاد من قوة تبلور اشكالية بحثنا. وفي مقابل هذه الوضعية فقد بزغ في الآونة الاخيرة بريق أمل عنوانه التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية، والذي من خلاله تحاول جامعاتنا اليوم الانفتاح على النظام الاقتصادي والارتباط الفعلي بسوق الشغل، والعمل على تخريج طلاب يحملون وظائفهم بين أيديهم وشعارهم إيجاد منصب العمل وصناعة الثروة، وفي

ظل هذا الخضم المتناقض حيث الغموض والتأرجح بين بوادر محاولات الاهتمام بالإبداع ورعاية الطلبة المبدعين، ونتائج الميدان الهزيلة التي لم ترق إلى درجة تحقيق آمال وطموحات الطلاب تنبثق بوضوح إشكالية دراستنا الراهنة التي دفعت بنا إلى محاولة الكشف عن واقع المؤسسة الجامعية ودورها في التكفل بالإبداع والمبدعين واستيعابهم ورعايتهم، فكان منطلقنا هو القراءات الاستطلاعية المستفيضة والمتعمقة، وتكثيف البحث حول واقع الجامعة في علاقتها بالإبداع ورعاية الطلبة المبدعين وتشخيص مشكلاتها بحثا في الأسباب المؤدية إلى الاهتمام أو إلى عدم الاهتمام بالإبداع والمبدعين، وتحديد العوامل المساعدة أو العوامل المعيقة للعمل في المجال الإبداعي في جامعاتنا، وكذا البحث في مسألة بلوغ الإبداع عندنا المستويات التنافسية أو عدم بلوغه إياها.

وتأسيسا عليه فقد أسسنا لهذا التحدي بطرحنا **للتساؤل المركزي** والذي صغناه كالتالي:

- في ظل التوجه المقاولاتي للمؤسسة الجامعية هل تعتبر الجامعة الجزائرية حاضنة للإبداع وراعية للطلبة المبدعين؟

وفي محاولتنا للإجابة عن هذا التساؤل المركزي إجابة علمية تقارب المنطق والموضوعية تحددت لدينا جملة من التساؤلات الفرعية نشير إليها كالآتي:

1- هل توجد نشاطات إبداعية لدى الطلاب بالجامعة الجزائرية؟

2 – ما هي أهم مجالات الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية؟

3 – كيف تؤطر الجامعة الجزائرية الطلبة المبدعين؟

4 – ما معوقات الإبداع بالجامعة الجزائرية؟

<u>ثانيا</u>: أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع بعينه لبحثه ودراسته لا بد أن يتقيد فيه الباحث بجملة من الدوافع والأسباب والمبررات، تتباين فيما بينها وفقا لاتجاهات وتخصصات الباحثين، وكذا اعتبارا لمشاربهم الفكرية. إضافة إلى فلسفات مجتمعاتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تختلف أيضا تبعا لطبيعة المواضيع المدروسة وأهميتها وقيمتها الاجتماعية وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، غير أن

هذه الأسباب لا تكاد تخرج عن إطار نوعين رئيسيين هما: أسباب ذاتية تنبع من ميول واتجاهات الباحث تعززها أسباب موضوعية ذات طابع علمي معرفي تستمد من التراث النظري المهتم بالموضوع وكذا النتائج التي يخلص إليها الباحث، وتأسيسا على ما سبقت الاشارة إليه فإن أسباب اختيارنا لموضوع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية نوجزها كالأتي:

1 – الأسباب الذاتية:

– موضوع الدراسة (الإبداع الطلابي) من صميم تخصصنا الأكاديمي علم اجتماع التربية وهو ما يساعدنا على دراسته دراسة علمية موضوعية متعمقة.

– رغبتنا في تقديم بدائل توعوية فردية وجماعية بأهمية الإبداع للفرد وللمجتمع وضرورة الاهتمام به من خلال رعاية الطلبة المبدعين.

– اهتمامنا بواقع طلبة التعليم العالي في جامعاتنا كونها المنارة التي يُهتَدى بها إلى السير على طريق التقدم والتطور والبناء الحضاري.

– إيماننا بأن الإبداع جدير بالاهتمام كونه موضوع الساعة ومحور متطلبات العصر لمواكبة موجة التغيرات الاجتماعية والتطورات العالمية.

2 – الأسباب الموضوعية:

– الواقع الاجتماعي والاقتصادي العالمي المعيش وما يشهده من تطورات علمية معرفية وتكنولوجية وما تتطلبه هذه التغيرات والتطورات من إبداعات وابتكارات واختراعات(أفكار ومنتجات).

– أهمية الموضوع المدروس(الإبداع) كونه يتعلق برأس المال البشري المسؤول المباشر عن كل تغير اجتماعي وتطوير مجتمعي.

– أهمية الحدود التي تجرى عليها الدراسة ممثلة في الطاقات البشرية(الطلاب الجامعيون وخصوصا منهم فئات المبدعين) والمرحلة التعليمية(التعليم العالي) إضافة إلى أهمية البيئة التعليمية(الجامعة) من خلال دورها الريادي كبيئة تعليمية تتولى إعداد الطلاب وتأهيلهم لقيادة حركية تطوير المجتمعات وإنتاج ثقافاتها وبناء حضاراتها.

- إمكانية دراسة الموضوع ميدانيا(من خلال اعتماد بعض أدوات جمع البيانات ممثلة في: دليل المقابلة والملاحظة البسيطة مع إمكانية الاستئناس بجزئيات من السيرة الحياتية لبعض المبدعين الجزائريين الذين سطع نجمهم في بلاد المهجر).

ثالثا – أهمية الدراسة:

يتفق كل العلماء والباحثين على أن أي دراسة مهما كان موضوعها لها أهمية كبيرة تتعلق بقيمة البحث ذاته، أي بمعنى هل أن هذا البحث هو حل لمشكلة اجتماعية ما؟ أو هل هو إضافة قيمة علمية جديدة كالكشف عن جانب محجوب من حقيقة ما؟ أو تصحيح لخطإ علمي بتقديم تفسير جديد له؟ أو سد لنقص في نظرية ما أو قانون معين بإتمامه؟ أو توضيح لمبهم ورفع لبس ما يشوب قضية مجتمعية معينة؟ أو هل هو إجابة عن تساؤل انتهت به دراسة سابقة؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أهمية الدراسات والبحوث تستمدها من أهمية متغيرات الموضوعات المدروسة.

وإذا سلمنا بأن لكل موضوع أهمية يستمدها من أهمية متغيراته فإن دراستنا الراهنة والموسومة بـ: "واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية" تستمد قيمتها وأهميتها من أهمية متغير **الإبداع** كظاهرة اجتماعية وانعكاساته الإيجابية على تطوير المجتمع، فالإبداع تتجلى أهميته باعتباره أحد العوامل الموضوعية القوية التي تتحكم في المسار التنموي الذي يسلكه المجتمع في إحداث التغيرات الاجتماعية إعتبارا للقيمة الاقتصادية المضافة التي يوفرها، من خلال المنتجات الإبداعية من حيث كمها ومن حيث نوعه،ا والتي تستغل وتوظف في تسيير وإدارة وخدمة القطاعات الحيوية والمؤسسات الاجتماعية المتنوعة، إضافة إلى أهمية الحدين المكاني والبشري اللذان تجرى عليهما الدراسة ممثلان بمتغير المؤسسة **الجامعية** المسؤولة عن تكوين الإطارات والكوادر وإنتاج العلوم والمعارف، وكذامتغير **الطالب** الجامعي بصفته رأس مال بشري هام وضروري يساهم في تطوير المجتمع، إضافة إلى أهمية أخرى لا تقل قيمة عن سابقاتها تتجلى من خلال أهمية المرحلة التعليمية المستهدفة وهي مرحلة التعليم العالي المقدم للطلاب في الجامعة وهم في مرحلة عمرية مهمة(مرحلة البلوغ والنضج) أقل ما يقال عنها أنها من أصعب مراحل الحياة، إذ يشعر الطالب في هذه السن بالاتصاف بكل سمات الرجولة ويأخذ على عاتقه مسؤولية وضع خطط حياته المستقبلية ويميل فيها إلى الاستقلالية، فالمرحلة حاسمة وتستدعي الاهتمام اللائق بهم، وتتأكد أهمية دراستنا مع تأكدنا من بديهة وجود فئات المبدعين ضمن

منتسبي مؤسساتنا التعليمية، حيث يمكننا أن نصادفهم في كل مراحل مساراتهم التعليمية ولو بنسب متفاوتة، وهو ما يستدعي وجوب اكتشافهم مبكرا، وضرورة إحاطتهم بالرعاية اللائقة من خلال تبني أفكارهم واحتضان مشروعاتهم. وتزداد أهمية دراستنا اعتبارا لإمكانية دراسة موضوع الإبداع ميدانيا- ولو أنها من الصعوبة بمكان-. وذلك اعتمادا على إجراء مقابلات مع عدد من الطلاب المبدعين المنضوين في الفترة الراهنة تحت رعاية دار المقاولاتية وحاضنة الأعمال الجامعية، مع إمكانية الاستئناس بسير حياة مبدعين جزائريين من خريجي الجامعة الجزائرية ولو كان نبوغهم في بلاد المهجر، كما تتجلى أهمية موضوع دراستنا الراهنة من خلال ضرورة بل وجوب مواكبة العولمة بما تحمله من تحديات، وذلك لأن السرعة في التقدم التكنولوجي العالمي وتعدد مجالاته تفرض حاجة المجتمعات لمعالجة كثير من مشكلاتها الاجتماعية التي تعانيها مختلف نظمها الاجتماعية، وإن حل هذه المشكلات يتطلب توافر عقول بشرية مفكرة ومدبرة، مبدعة ومبتكرة، قادرة على إيجاد الحلول المتنوعة لتلك المشكلات. ويفرض هذا المنطق مراهنة كل البلدان –في سباقها نحو التطور وتنافسها في اللحاق بركب التقدم والازدهار- الاعتماد على رأس مالها البشري في عمومه وعلى طلاب الجامعات خصوصا وعلى فئات الموهوبين والمبدعين منهم على وجه التحديد.

رابعا – أهداف الدراسة:

لكل دراسة جملة من الأهداف يسعى الباحث إلى تحقيقها ممثلة في تلك النتائج المتوقع الوصول إليها، ويكاد يجمع المختصون والباحثون على تصنيفها إلى نوعين رئيسيين هما: النوع الاول هو مجموعة الأهداف النظرية(العلمية) التي يسعى الباحث لتحقيقها من أجل نفسه بالدرجة الأولى من خلال الاطلاع المتعمق على أكثر الأدبيات المهتمة بالموضوع محل دراسته، ومن أجل غيره من خلال تدعيمه لمجالات المعرفة العلمية من خلال ما يجمعه من معطيات وبيانات تتعلق بموضوع دراسته. وأما النوع الثاني فهو مجموعة الأهداف التطبيقية(العملية) وهي التي تتحقق من أجل هدف شخصي للباحث أو من أجل غاية جماعية يستفيد منها أبناء المجتمع ككل وحتى أبناء المجتمعات الأخرى، وتتحقق هذه الأهداف من خلال العمل الميداني الذي يختبر فيه الباحث فرضيات دراسته أو يجيب عن تساؤلات إشكاليته من خلاله (وفي دراستنا الراهنة تتحقق اهدافنا من خلال الإجابة عن تساؤلات اشكاليتنا)، ورغم إقرارنا بوجود هذين النوعين في تصنيف الاهداف إلا أننا ارتأينا ان نبتعد شيئا ما عن التنميط المنهجي بأن نشير إلى أهداف دراستنا الراهنة مدمجة كالأتي:

– محاولة كشف واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية. من حيث وجود نماذج لإبداعات طلابية من عدمها في جامعتنا الجزائرية.

– محاولة تحديد أهم المجالات التي يظهر فيها إبداع الطلبة الجامعيين. من خلال كشف الأفكار الابتكارية المطروحة والمشاريع الإبداعية المعلنة لديهم.

– كشف آليات وأساليب تأطير ومرافقة الجامعة للطلبة المبدعين. من خلال تحديد الجهات المسؤولة عن تأطير نشاطاتهم الابداعية والإشراف عليها.

–تشخيص وتحديد أهم المعوقات التي تعرقل مسار الطلبة المبدعين، من خلال تحديد مصادر المشكلات وتشخيص الصعوبات التي تعرقل النشاطات الدراسية للطلاب وتكبح قدراتهم الإبداعية.

– تسليط الضوء على الظاهرة الإبداعية وإبراز الدور الريادي لفئات الموهوبين والمبدعين في قيادة حركات التغير الاجتماعي الإيجابي ومن ثم التأكيد على ضرورة رعايتهم وتأهيلهم لهذه المهمة الفردية والوظيفة المجتمعية.

– إبراز الدور المحوري للأسرة والدور الريادي للمؤسسة المدرسية في اكتشاف الأفراد المبدعين والسعي في تنمية قدراتهم من خلال توعية الأولياء والمدرسين وحتى الإداريين بضرورة التعرف على احتياجات الأبناء والمتعلمين قبل وأثناء وبعد التمدرس.

– رصد وجمع المادة العلمية حول مفاهيم الظاهرة الإبداعية والطالب الجامعي المبدع والجامعة كبيئة إبداعية وتصنيفها وترتيبها وتفسيرها وتحليلها ومناقشتها.

– الإطلاع على نتائج بحوث ودراسات سابقة للموضوع محل دراستنا وتوظيفها للاستفادة منها في إنجاز بحثنا ومناقشة نتائجه في ظلها.

– محاولة اقتراح خطة إستراتيجية ورؤية مستقبلية لرعاية الأذكياء والمبدعين والتكفل بهم تبعا لنتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال تقديم جملة من التوصيات والمقترحات.

خامسا – تحديد المفاهيم الاجرائية للدراسة:

بناء على ما تشهده كل المجتمعات في العالم من ديناميكية وتغيرات مستمرة وتطورات هائلة في مجالات العلوم والمعارف والتكنولوجيات، فإن أي موضوع يحظى بالدراسة والبحث لا بد للباحث أن يحدد مفاهيمه تحديدا إجرائيا دقيقا وواعيا بما يتماشى وطبيعة الموضوع المدروس، وكذا مع ما يريد صاحب البحث أن يدرس بالضبط. مع الأخذ في الحسبان كل الظروف الاجتماعية المحيطة بالباحث مكانا وزمانا. وإذا كانت المفاهيم هي عبارة عن تصورات ذهنية عامة ومجردة لا حصر لها لظاهرة معينة، فإن ما يؤكده كل الباحثين والدارسين أن الدراسات والبحوث تتمايز فيما بينها من خلال مفاهيم ومصطلحات مواضيعها، وهي المفاهيم التي يجب على الباحث تحديدها بدقة كما أشرنا آنفا كخطوة أولى ضرورية ومهمة من خطوات البحث العلمي، وخاصة إذا تعلق الأمر بالبحوث الإنسانية والاجتماعية، ومن ثم الانتقال إلى خطوة موالية لتعريف هذه المفاهيم وتفسيرها وتفكيكها إلى أبعادها ومؤشراتها، وذلك اعتبارا لفكرة أن مفاهيم البحوث الاجتماعية ليست واضحة للجميع بنفس الدرجة وفقا للتخصصات العلمية، والإيديولوجيات والانتماءات الحزبية والسياسية، وهو الأمر الذي يساعد الباحث على تحديد الزاوية بالضبط التي سيدرس موضوعه من خلالها، وتحديد الجوانب التي سيطرقها خلال مراحل وخطوات بحثه.

وتأسيسا عليه فإن أطروحتنا الموسومة بـ: واقع **الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية** يتحدد موضوعها وفقا لجملة من المفاهيم الأساسية ممثلة في:

– الظاهرة الإبداعية. – الإبداع. – الطالب المبدع. – الجامعة. – الحاضنة. – دارالمقاولاتية.
– اقتصاد المعرفة. والتي حبذنا أن نشير الى تعريفاتها الإجرائية بإيجاز في هذا الفصل على أن نعرض بنوع من الإيضاح والتفصيل لتعريفاتها اللغوية –إذا لزمنا الأمر– وتعريفاتها الاصطلاحية لاحقا في الفصلين الثاني والثالث.

1 – التعريف الإجرائي للظاهرة الإبداعية:

"ظاهرة نفسية اجتماعية حيث أنها تتعلق بنفسية الفرد المبدع من خلال شعوره بامتلاك قدرات عقلية وأدائية تمكنه من التميز وبلوغ درجات من إنتاج المستحدثات ذات القيمة والمنفعة له ولغيره وذلك من خلال تفاعله مع عناصر البيئة المحيطة به والتي يشترط فيهاأن تتوفر على عوامل طبيعية واقتصادية وثقافية لتصير بيئة إبداعية ملائمة".

نلاحظ إذن بأن الفرد المبدع وفقا لتعريفنا الإجرائي للظاهرة الإبداعية كما يمكن اكتشافه من طرف غيره فإنه يمكنه أن يكتشف نفسه بنفسه من خلال شعوره بامتلاك ذكاء مرتفع الدرجة، أو قدرات عقلية خارقة، أو حتى قدرات نفسية وانفعالية وجسدية عالية فيعبر عنها بممارسة حركية زائدة تنم عن امتلاكه لعمر عقلي يفوق كثيرا عمره الزمني(فيظهر لنا بأنه ميال إلى مخالطة الأكبر منه سنا. كثير الأسئلة وخاصة الأسئلة المعقدة. سريع الاستجابة في التعامل مع المواقف. يتميز بالحركة الدائبة. يتسم بالتأمل والتخيل بعيدا عن الموضوع الذي يدرسه...)

وسواء أكان هذا الفرد متواجدا في بيئته الأسرية قبل التمدرس أو في بيئته التعليمية حين التحاقه بالمدرسة بجميع مراحلها فإننا مطالبون بمنحه فرصا يتمكن من خلالها من تفجير هذه الطاقات والقدرات من خلال توفيرنا لكل الحاجيات التي يتطلبها الموقف الذي يكون فيه، بل أكثر من ذلك فإننا مطالبون باكتشاف هؤلاء الأفراد لأن فيهم من لا يعلن شعوره وأحاسيسه الإبداعية إلا من خلال تفاعل إيجابي مع من يحيطون به. وهو ما يؤسس لضرورة توفر رؤوس أموال مختلفة (رأس مال تقافي، علائقي، لغوي واقتصادي) لنتمكن من البحث والكشف عنهم(أطفال أو تلاميذ أو طلاب)، وكذا لنتمكن من الاهتمام بهم؛ فنوفر لهم رعاية خاصة نحرص من خلالها على توجيه مواهبهم وطاقاتهم وقدراتهم الإبداعية الوجهة الصحيحة.

2 – التعريف الإجرائي للإبداع:

"هو نشاط عقلي نفسي انفعالي جسدي يقوم به الفرد المالك للمواهب والاستعدادات والقدرات الفطرية الخارقة، ويترتب عن هذا النشاط الانساني في تفاعلة مع عوامل البيئة التي يعيش فيها ظهور إلى الوجود منتج إبداعي لم يكن مألوفا من قبل، يتميز بالجدة والأصالة ويشترط فيه أن يكون ذا قيمة وذا منفعة للأفراد والجماعات والمجتمعات".

وبإسقاط لمدلول هذا التعريف الإجرائي للإبداع على الطالب الجامعي باعتباره الفرد المالك للمواهب والقدرات والمتفاعل مع عوامل البيئة الجامعية يمكننا أن نقول بان:

الإبداع عملية معينة يحاول من خلالها(الطالب)أن ينتج إنتاجا جديدا بالنسبة له وبالنسبة لبيئته الاسرية والجامعية، عن طريق استخدام مواهبه وتفكيره وقدراته العقلية والنفسية والانفعالية والجسدية

واعتمادا على ما يحيط به من عوامل بيئية مختلفة، على أن يكون هذا الإنتاج مقبولا من طرف المحيطين به، ونافعا له ولهم وللمجتمع الذي يعيش فيه.

3 – التعريف الاجرائي للطالب الجامعي:

"هو ذلك المتعلم الذي أنهي مراحل التعليم قبل الجامعي واستطاع أن يجتاز امتحان شهادة البكالوريا بنجاح، والتحق فعليا بالجامعة وسجل بها في إحدى الفروع أو التخصصات العلمية، ويكون بذلك –إضافة إلى أنه يملك رصيدا علميا معرفيا مقبولا إلى حد ما– قد بلغ مرحلة عمرية حاسمة فيما يتعلق بإمكانية اتخاذه لقرارات شخصية تتعلق باستشراف مستقبله، حيث تتعدد حاجياته وتتنوع، إذ بالإضافة إلى حاجته إلى التعلم واكتساب الخبرات العلمية والمعارف النظرية، فهو في حاجة إلى تنمية شاملة عقليا وروحيا ونفسيا ومهاريا واجتمعيا".

ويهمنا في هذه المقام أن نشير ال ىنقطة مهمة تتمثل في أن الكثير من الطلاب قد يكونون في أعمار **عقلية** تتجاوز بكثير أعمارهم **الزمنية**، وهؤلاء الطلبة هم الذين يؤلفون فئات **المتفوقين والموهوبين والمبدعين**، ونجدهم في الأغلب في حركية دائبة لكن قد يتحركون عكس ما يقره المنهاج الدراسي، فنحسبهم إما من المهملين اللامبالين حين يسرحون بخيالهم بعيدا عن احداث حجرات الدراسة أو من المشاغبين والفوضويين حين تتجاوز حركاتهم وسلوكاتهم واسئلتهم حدود المعقول فيما يتعلق باداب حجرة الدرس، فنتعامل معهم في الكثير من الأحيان بما لا يتوافق ونشاطهم ولا يخدم قدراتهم وطاقاتهم(إما تجاهلا وتهميشا لهم أو تشديدا وتضييقا عليهم)، ويتطلب منا الأمر إذن أن ننتبه إليهم وأن نأخذهم بعين الاعتبار منذ الوهلة الأولى لالتحاقهم بالجامعة من أجل رعايتهم رعاية خاصة. بل نحن مطالبون باكتشافهم ثم احتضانهم؛ ومن ثم توفير الرعاية الخاصة بهم وهذا بدوره يفرض علينا ضرورة توفير مناخ جامعي **تعليمي–إبداعي** ملائم من خلال القيام بواجب التدريس الرسمي على الوجه الأكمل، إضافة إلى تطبيق مبدإ المرافقة البيداغوجية الفعالة التي ينبغي أن توفرها إدارة الجامعة من خلال عمليات الإشراف والتأطير لكل ما يمارسه الطلاب من نشاطات إضافية خاصة تلك التي تحمل أفكارا ابتكارية أو مشاريع إبداعية. هي ذاتها التي تقود الطلاب إلى إبراز قدراتهم وتفجير مواهبهم، فتتولى الجامعة تنميتها وتطويرها ومن ثم إمكانية الاستثمار فيها.

وبناء على ما سبقت الإشارة إليه وحتى يمكننا استقطاب الطلاب واستيعابهم منذ أول وهلة تطأ فيها أقدامهم الحرم الجامعي، فإن هناك الكثير من المبادئ ينبغي **للطالب الجامعي** أن يعرفها من خلال التوجيه والإرشاد الجامعي، وأن يضعها في الاعتبار ويحرص على الالتزام بها. وإن مسؤولية إطلاعه عليها ووعيه بها تتحملها المؤسسة الجامعية إدارة وأساتذة، وإن من أهم هذه المباديء أن يدرك الطلاب أن فترة المسار الدراسي الجامعي فترة تكوين وبناء الشخصية والثقة بالنفس.

– وأما **الطالب الجامعي المبدع** فإنه يمكننا أن نعرفه**إجرائيا** كالآتي: "هو الطالب الذي يمتلك مواهب وقدرات عقلية، نفسية، وجدانية وجسدية عالية وتَمَكَّنَ من خلالها من توليد أفكار ابتكارية أو اقتراح مشروع إبداعي ذي قيمة ومنفعة، وتدفعه إلى الاجتهاد في تجسيده على أرض الواقع من خلال تحويله إلى مُنتَج جديد غير مألوف سواء أكان ذلك حلا لمشكلة أو اختراع آلة أو اكتشاف شيء ما أو تحسين أو تطوير جهاز أو وسيلة معينة، شريطة أن يكون قد أعلنه وسجله لدى حاضنة الأعمال الجامعية أو مركز تطوير المقاولاتية. أو له منتج إبداعي معترف به من طرف أي هيئة رسمية".

يتعلق الأمر إذن بأن يدرك الجميع أن **الطالب** مهما كان رصيده المعرفي ومهما كان حظه من الذكاء والموهبة، ومهما كانت درجة قدراته الإبداعية لا يستطيع أن يتوصل إلى الطريقة الفعالة للدراسة الجامعية من دون مرافقة وتوجيه، ولا يمكنه ان يعلن ميوله ويبرز مواهبه وقدراته الابداعية من دون تأطير، وهو الدور الذي ينبغي أن يقوم به أعضاء الجماعة التربوية (الإدارة وأعضاء هيئة التدريس) من خلال وظيفة مزدوجة (تدريس الطلبة ومرافقتهم). حتى يتمكنوا من التعرف على العوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابا على أدائهم في دراستهم الجامعية، فيتجنبوا العوامل السلبية التي تؤول بهم إلى الإخفاق والفشل، وبالمقابل يتمسكوا بالعوامل الإيجابية التي تقودهم إلى النجاح والتفوق وتفتح لهم آفاقا يلجون من خلالها أبواب الإبداع والابتكار والاختراع.

4 – التعريف الإجرائي للجامعة:

"هي مؤسسة اجتماعية(تربوية، تعليمية، تثقيفية، بحثية واقتصادية) فهي عبارة عن وسط اجتماعي يحتضن مجتمعا بشريا تنطبق عليه قواعد التفاعل الاجتماعي، إذ أنها تمثل كُلّا متفاعل العناصر متكامل الأجزاء، يجعلها عبارة عن نظام ديناميكي متحرك. ويتكون المجتمع الجامعي من والإداريين والعاملين والأساتذة **والطلبة** وهم الذين يمثلون جمهور الجامعة كونهم العنصر الغالب في

هذا المجتمع كميا، وفي الوقت ذاته هم محور التفاعل التربوي والتعليمي، وهم سبب تواجد العناصر الأخرى لخدمتهم".

هكذا ينبغي لواقع المؤسسة الجامعية أن يكون وفقا لدراستنا الراهنة، واقع نتجاوز به النظرة الضيقة التي يُنظَر بها إليها، ونتجاوز به الوظيفة التقليدية التي تمارسها الجامعة اليوم ممثلة في مهمة التدريس وبالطرائق التقليدية، وتخريج الأعداد الهائلة من الطلاب بدون مستويات وبلا وظائف، لنجعل منها مؤسسة يُنظَر إليها كمؤسسة اجتماعية تعليمية تكوينية، يتأهل من خلالها الطلاب للتعاطي الإيجابي مع مجريات الأحداث، ومشكلات الحياة اليومية في حاضرهم وفي مستقبلهم، وبناء عليه فإن هذه المؤسسة لا يمكنها أن تؤدي دورها الفعال ورسالتها النبيلة، ولا يمكنها أن تحقق رؤيتها السامية(ممثلة في التنوير والتكوين والتأهيل الطلابي، وكذا في سعيها إلى إحداث التغيير الاجتماعي المرغوب، والتطوير الاقتصادي والثقافي المنتظر، والتقدم الحضاري المأمول)، إلا إذا اجتهد مسؤولوها في توفير مناخ وظيفي ملائم يتم من خلاله تحقيق تفاعل داخلي إيجابي بين جميع منتسبيها، بين الأساتذة والطلاب والإداريين من جهة، ومن جهة أخرى بين هذه العناصر المكونة لرأس المال البشري وبين بقية المدخلات المادية والمعنوية(الهياكل والمعدات والمرافق والوسائل، المنهاج ومحتوياته والأساليب والطرائق والوسائط التعليمية)، وكذا بين هذه العناصر الداخلية وعناصر البيئة الاجتماعية الخارجية ممثلة في الشركاء الاجتماعيين بمختلف أطيافهم.

ويلاحظ هنا بأن علاقة **الجامعة** بالتغيير الاجتماعي والبناء الحضاري علاقة تأثير وتأثر، ولا يمكن لهذه العلاقة أن تكون قوية ومؤثرة إلا من خلال حرص إدارتها على توفير هذا المناخ الوظيفي الملائم والبيئة التعليمية المناسبة سعيا إلى توفير البيئة الإبداعية المناسبة.

5 – التعريف الإجرائي لحاضنات الأعمال الجامعية:

"هي كيانات مؤسساتية قائمة بذاتها لها شرعيتها القانونية، ولها مقوماتها المادية(مقراتها وهياكلها ومرافقها ووسائلها وأجهزتها وأموالها). إضافة إلى مقوماتها البشرية(الإطارات والكوادر من المختصين، –مشرفون ومرافقون ومدربون واستشاريون وممولون)، وقد أنشئت هذه الهيئات داخل الحرم الجامعي لتعمل على تقديم الدعم المادي والمعنوي في شكل جملة من الخدمات، ومجموعة من العوامل المحفزة لتسهيل عمليات انخراط أفراد الفئات الطلابية المبدعة من أبناء المجتمع الجامعي الذين يبدون رغباتهم

ويبادرون إلى إيجاد منتجات إبداعية، أو براءات اختراع، أو إنشاء مشاريع مؤسسات ناشئة أو صغيرة أو مصغرة أو يسعون إلى تطويرها إذا كانت موجودة من قبل لتتحول إلى مؤسسات وشركات كبيرة".

ويتضح إذن بأن هدف الحاضنة هنا هو شحن الطلاب وتحفيزهم وتشجيعهم من خلال قواعد استرشادية توجيهية تمكنهم من تجاوز عقبات كانت تقف حجر عثرة أمام انطلاقهم وإبراز تلك الاستعدادات والقدرات، ومن ثم يفسح لهم المجال واسعا لاعلان الميول والرغبات بولوج عالم الابتكار والإبداع من بوابة الحاضنات الجامعية والتصدي لحواجز وعراقيل مرحلة الإنطلاق، والتغلب على أعباء عملية الانغماس الفعلي في تجسيد المشروع، وخاصة في جوانبه المادية ممثلة خاصة في(الأموال والمواد الأولية والكادر البشري المؤطر).

هكذا ينبغي لواقع حاضنة الأعمال الجامعية كهيئة داعمة أن يكون، واقع يتميز بالحيوية والفعالية في التعاطي مع كل ما يتعلق بما يحتاج إليه طلاب الجامعة في عمومهم، وبتثمين كل ما يعلنه الطلاب من فئة ذوي المواهب والقدرات الإبداعية من أفكار ومشاريع بعيدا عن البروتوكولات الورقية الصورية(سجل وانتظر في الطابور) خاصة وأنها نمط جديد من البنى الداعمة التي استحدثت من أجل تحريك عجلة النمو والتطور، والدفع بالنظام الاقتصادي إلى الانتعاش ومن ثم تطور وازدهار بقية النظم الاجتماعية المختلفة.

وما أحوج طلابنا في الجامعات اليوم لمثل هذه المؤسسات الداعمة والمحفزة، وخاصة منهم فئات الطلبة ذوي المواهب والقدرات الإبداعية، وما أحوج هؤلاء الطلاب المبدعين إلى برامج توعوية أولية بوجود مثل هذه الأفكار البناءة المتعلقة بالتوجه الجامعي الجديد الذي يحاول ربط الجامعة بالمنظومة الاقتصادية وسوق العمل، من خلال نشاطات حاضنات الأعمال ودار المقاولاتية. وفي سياق الحديث عن عمليات التوعية والتوجيه والإرشاد حول موضوع الساعة(التوجه المقاولاتي للجامعة) فإن أكثر الطلاب لا يعلمون أصلا بوجود مثل هذه المشاريع الجامعية وخاصة منهم الطلبة الوافدين الجدد، ويبرر لمصداقية هذا الحكم حديثنا إلى الكثير من الطلاب في حصص الأعمال الموجهة، أو في فضاءات جامعية أخرى عن هذه القضية فلا تجد منهم إلا استغرابا واندهاشا وحسرة، وحتى امتعاضا أحيانا من طرف بعضهم يشفعونه بعدم درايتهم بهذه المعلومات أصلا، وينسبون كل ذلك إلى تقصير المؤسسة الجامعية في التشهير للموضوع وتوعية جموع الطلاب به، ويتعلق الأمر إذن بضرورة

استفاقة الوصاية ممثلة في إدارة الجامعة وهيئة التدريس وحمل القضية محمل الجد، والعمل على ترشيد وعقلنة عمليات التوعية والتشهير للمشروع الجديد للجامعة ممثلا في التوجه المقاولاتي ذي الصلة الوثيقة بالتوجه الاستثماري للجامعة وارتباطها الرسمي بالمنظومة الاقتصادية وسوق العمل.

6 – التعريف الاجرائي للمقاولاتية:

"المقاولاتية تشير إلى نشاطات اقتصادية ربحية هدفها صناعة الثروة الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد فرص العمل، وتتميز هذه النشاطات بدرجة عالية من عدم اليقين في تحقيق الهدف في ظل وجود المخاطر، يقوم بهذه النشاطات أفراد (طلاب) يتسمون بخصائص معينة تميزهم عن غيرهم من العاديين، وتتميز هذه النشاطات بالمغامرة والمجازفة كونها احتمالية النجاح من منطلق أنها محفوفة بالمخاطر، وهو ما يوجب عليهم(الطلاب المقاولون) تطوير سلوكهم الإبداعي والابتكاري باستمرار والمرتكز أساسا على قبول التغيير واحتمال وجود الخطر المرتبط به، مع الأخذ بزمام المبادرة والتسيير المستقل بعزيمة وإصرار".

ويهمنا من تقديم هذا التعريف الإجرائي للمقاولاتية تجاوز تلك النظرة الضيقة لدلالة المفهوم على أنه يتعلق فقط بأفراد فاشلين في الدراسة، وساعدهم الوضع الاقتصادي والظرف المالي المريح لأسرهم وعائلاتهم على إنشاء مقاولاتهم، ومن جهة أخرى تهمنا الإشارة إلى هذا التعريف الإجرائي للمقاولاتية لتنوير الرأي العام **الطلابي** بأن المقاولاتية هي بابهم الواسع الذي يُمَكِّنهم من الخروج من بوتقة التقوقع حول ملف البطالة، والانتظار في طابور الباحثين عن وظيفة. بل أكثر من ذلك أنهم الأولى بهذا النشاط المقاولاتي في ظل التوجه الجامعي الجديد المنفتح على النظام الاقتصادي.

وفي اعتقادنا أن أي عمل مقاولاتي لا بد له من تصيد الفرص وتحيين اغتنامها قدر المستطاع والخوض في تنفيذها بلا تردد، اعتمادا على ما توفر من امكانات ولو كانت تبدو بسيطة وقليلة سواء أكانت أفكارا أو موارد مادية أو مالية، مع الوضع في الحسبان بأن هذا العمل أو النشاط هو عبارة عن رهان فيه مجازفات ومغامرات منطلقها أنها بناء احتمالي محاط بالمخاطر وبعدم اليقين في تحقيق النجاح، وأن هناك تحديات كثيرة محدقة بالمشروع قد تعترضه فتؤدي به إلى الفشل إما بالخسارة أو بالإفلاس والتخلي نهائيا، مما يفرض على المقاول أن يكون ذكيا نبيها شجاعا، ومبادرا ومستعدا لكل التحديات، وقادرا على إيجاد البدائل التي يغير بها مسارات مشروعه ويقوده نحو النجاح.

وهذا ما ينبغي أن تسعى المؤسسة الجامعية جاهدة –وقدأشرنا آنفا إلى واقعها كما ينبغي أن يكون– بواسطة كل هيئاتها ذات العلاقة بالتوجه المقاولاتي(الإدارة. الأساتذة. الحاضنة. دار المقاولاتية) لأن تُعلِّمَه وتُكسبَه للطلاب في عمومهم، (من خلال التشهير والدعاية للمشروع المقاولاتي والتوعية به)، وللموهوبين والمبدعين منهم على وجه التحديد، وخاصة منهم الذين اعلنوا مشروعاتهم من خلال (احتضانها ودراستها وتقييمها وتقمويمها ومحاولة تجسيدها)، لأننا نسعى إلى تكوينهم وتأهيلهم ليصيروا مقاولين ورواد اعمال يصنعون الفارق في إيجاد مناصب الشغل لهم ولغيرهم من الأفرارد الذين نخرتهم البطالة، ويقدمون بذلك الإضافة المرغوبة ممثلة في إيجاد الثروة التي يحتاج إليها مجتمعهم من خلال المساهمة في تنمية وتطوير المنظومة الاقتصادية.

7– التعريف الاجرائي لاقتصاد المعرفة:

"ظاهرة اقتصادية حديثة أو تخصص فرعي من الاقتصاد، يتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية من الاعتماد على الجهد العضلي إلى الاعتماد على الجهد العقلي، فهو نوع من الاقتصاد القائم على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة، ممثلة في الأفكار والمعطيات والمعلومات والبيانات التي تنتجها العقول البشرية البارعة، بدلا من الاعتماد على المقومات الطبيعية من الخامات والأموال والجهود العضلية للعمال رغم الحاجة الى هذه المقومات".

إن الذي حذا بنا إلى تقديم هذا التعريف الإجرائي لمفهوم اقتصاد المعرفة هو ضرورة استيعاب مدلولاته وتوظيفها في ظل هذه المتغيرات التي تميز المرحلة الراهنة والتي تفرض علينا التحول جبرا لا اختيارا من الاعتماد على النظام الاقتصادي التقليدي المعتمد على القوة العضلية والمواد الخام التي تنتجها الطبيعة، إلى اعتماد النظام الاقتصادي الحديث المبني على المعرفة، وفي اعتقادنا أن **الطلاب المبدعين** هم الأنسب والأكثر ملاءمة لاحتواء موضوع الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة، من خلال مؤهلاتهم الفطرية من مواهب وذكاء وقدرات عقلية عالية إن توفرت لديهم والتي تمكنهم من إنتاج وتوليد المعرفة، وفي الوقت ذاته تسهل معهم عمليات التدريب والتكوين لإكسابهم المهارات الإبداعية الأخرى، ومن ثم إمكانية توظيف هذا المنتوج الفكري(المعرفة) من طرفهم أيضا، وإن مثل هؤلاء الأفراد لا نشك في أننا نجدهم من ضمن مدخلات التعليم الجامعي في صيغة طلاب يتميزون عن جموع الطلاب العاديين بهذه المواهب والاستعدادات والقدرات. ويتضح إذن ضرورة توفر العنصر البشري

المؤهل وحسب دراستنا الراهنة(الطلاب)، في كل مرحلة من مراحل بل في كل خطوة من خطوات محاولة ولوج عالم الاقتصاد المبني على المعرفة.

يتعلق الأمر إذن بضرورة انتباه مسؤولي التعليم العالي والنظر بعين الاعتبار إلى القضية الكبرى وإنها لمن الأهمية بمكان (قضية التوجه المقاولاتي للجامعة واعتماد اقتصاد المعرفة في التنمية المحلية والتنمية المستدامة)، ومن ثم فقد صار لزاما عليهم الاهتمام بالظاهرة الابداعية ورعاية الطلبة المبدعين رعاية خاصة، من خلال احتضانهم من طرف كل من مركز تطوير المقاولاتية وحاضنات الأعمال الجامعية، ولو تطلب الأمر العمل وفق منهاج حقيقي مستل من المزج بين ما هو متضمن في المنهاج الرسمي والمنهاج الموازي، شريطة أن يحمل هذا المنهاج الحقيقي في طياته محتويات وطرائق تتعلق بالظاهرة الإبداعية، وأكثر جدوى من ذلك أن يخصص منهاج رسمي خاص بهؤلاء الطلاب الذين يتضح للعيان امتلاكهم للمواهب والقدرات الابداعية.

وفي سياق إشارتنا إلى أهم المفاهيم المرتبطة ارتباطا مباشرا بموضوع الإبداع في عمومه وبموضوع الإبداع الطلابي بوجه خاص، وتقديمنا لتعريفاتها الإجرائية التي قَدَّرنا أن تكون دراستنا الراهنة وفقا لها، وبناء على أهمية فكرة تبني مشروع التوجه المقاولاتي من قبل الجامعة الجزائرية والذي من خلاله يمكننا الاتجاه نحو الظاهرة الإبداعية بنوع من الاهتمام، ونحو الصفوة من الطلاب أصحاب المواهب والقدرات الإبداعية بنوع من الرعاية. فإننا ارتاينا أن نشير إلى بعض أهم المراسيم والمناشير والقرارات التي اتخذتها الوصاية المسؤولة عن تسيير وإدارة قطاع التعليم العالي في بلادنا في محاولات منها للنهوض بالمؤسسة الجامعية، وتمكينها من قيادة قاطرة النمو والتقدم، وإن في إشارتنا إلى هذه اللوائح والقرارات تأكيد على أن هناك فعلا بوادر الانفتاح الجامعي على المنظومة الاقتصادية والارتباط بسوق الشغل في محاولة لامتصاص-على الأقل عدد لا باس به من الطلاب من ذلك الكم الهائل لخريجي الجامعات، والذين اصطدموا في الأغلب الأعم بجدار متين اسمه البطالة-، وانتشالهم من هاجس الفقر، ومن جهة أخرى لأجل الاستثمار في قدراتهم وتوجيهها للمساهمة في التنمية الاجتماعية.

ومن أهم هذه المراسيم والمناشير والقرارات نذكر يمكننا أن نذكر الآتي:(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2005-2022).

1 – قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 يناير سنة 2013 يتضمن التنظيم الداخلي لمركز البحث في الاقتصاد المطبق من اجل التنمية. (الجريدة الرسمية رقم 31 الصادرة في 11 يونو 2014)

وفيه بوادر التفكير في التوجه نحو الاهتمام بالاقتصاد كأهم عامل من عوامل التنمية المحلية والتنمية المستدامة. من خلال إنشاء مركز بحث متخصص، ويخدم هذا القرار مسألة الاهتمام بالطلبة المبدعين، من أجل إدماجهم في معترك النشاطات الاقتصادية من خلال منتجاتهم الإبداعية المختلفة.

2 – قرار مؤرخ في 21 يناير سنة 2015 يحدد طبيعة التربصات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة وكيفيات تقييمها ومراقبتها وبرمجتها.(الجريدة الرسمية رقم 13 الصادرة في 11 مارس 2015)

وفيه إشارة إلى أن هناك بوادر الاهتمام بمسألة المزاوجة بين النظري والتطبيقي من خلال الاهتمام بموضوع ربط العلاقات بين الجامعة والشركاء الاجتماعيين من أجل ضمان وتسهيل إجراء التربصات الميدانية التي يخضع لها جميع الطلبة ويستفيد منها أكثر الطلبة المبدعون وخاصة منهم المقبلون على التخرج (ليسانس. ماستر) في إنجاز بحوثهم في شكل مشاريع إبداعية. (لكن للاسف هذه من أكبر المشكلات التي يعانيها الطلاب ميدانيا)

3 – قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 نوفمبر سنة 2018 يحدد مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 082-302 الذي عنوانه: "الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي". (الجريدة الرسمية رقم 10 الصادرة في 10 فبراير 2019)

وفيه إشارة واضحة إلى بوادر الالتفات نحو مشروع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كونهما أساس أي محاولة تنموية، وذلك من خلال تخصيص صندوق وطني وتحديد ميزانيات مالية توجه خصيصا لتدعيم البحث العلمي، ويخدم هذا القرار فئات المبدعين من الطلبة كونه قد يمكنهم من الحصول على الدعم والتحفيزات المالية التي تساعدهم وتولد لديهم الرغبة والدافعية للانغماس في مشروع التوجه المقاولاتي للجامعة، والانخراط في ممارسة نشاطات إبداعية متنوعة.

4– مرسوم تنفيذي رقم 20-152 مؤرخ في 16 شوال عام 1441 الموافق 08 يونيو 2020 يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة.(الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة في 14 يونيو 2020)

وفيه إشارة إلى انتشار وعي جماعي بضرورة الاهتمام بالمنظومة الاقتصادية والقطاعات الحيوية فيها من خلال الاهتمام بالتعليم العالي وإنشاء المدارس الوطنية العليا المتخصصة في مختلف المجالات والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى استقطاب الطلاب من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية العالية، من أجل تكوينهم وتأهيلهم للمساهمة الفعالة في مشروع التنمية المستدامة، التي تعتبر مشروع العصر كونها تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الابعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتحسين ظروف المعيشة، حيث لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية للحفاظ على ما يكفل ضمان حاجيات الأجيال المستقبلية، وهذا ما يتطلب بصورة آلية ضرورة الاهتمام بالفئات الطلابية من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية أكثر من غيرهم.

5 – مرسوم تنفيذي رقم 20–235 مؤرخ في 03 محرم عام 1442 الموافق 22 غشت سنة 2020.يتضمن إنشاء مدرسة عليا في علوم وتكنولوجيات الإعلام الآلي والرقمنة. (الجريدة الرسمية رقم 51 الصادرة في 31 غشت 2020)

وفيه إشارة إلى محاولات السعي والاهتمام بالنظام الاقتصادي وكل القطاعات الحيوية الأخرى التي تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، والحرص على إقحام المؤسسة الجامعية في أي مشروع تنموي من خلال الاهتمام بتجويد التعليم العالي وإنشاء المدارس الوطنية العليا المتخصصة في مختلف المجالات، والتي يُوَجَّه إليها في الأغلب الأعم شرائح الطلاب المتفوقين دراسيا، وهؤلاء هم الذين يمكن أن يكون أغلبهم من الموهوبين والمبدعين الذين يسهل تكوينهم وتأهيلهم ليصيروا مبتكرين ومخترعين ورواد أعمال ومقاولين.

6 – مرسوم تنفيذي رقم 21–89 مؤرخ في 17 رجب عام 1442 الموافق لاول مارس سنة 2021. يتضمن مخطط تطوير متعدد السنوات لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.(الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 16 مارس سنة 2021)

وفيه إشارة واضحة إلى سعي المؤسسة الجامعية وحرصها على الاهتمام بالبحث العلمي وعلى التطوير التكنولوجي والذي يعتبر مفتاح ولوج عوالم الإبداع والابتكار والاختراع وذلك من أجل توليد المعرفة واختراع الآلات وابتكار أساليب لحلول المشكلات، ويكون هذا في خدمة الطلبة في عمومهم وفي صالح الموهوبين والمبدعين منهم.

7 – قرار وزاري مشترك مؤرخ في 02 مايو سنة 2021. يحدد تشكيلة لجنة التحكيم "لجائزة رئيس الجمهورية" في العلوم والتكنولوجيا. (الجريدة الرسمية رقم 48 الصادرة في 05 سبتمبر 2021)

وفيه إشارة واضحة إلى سعي الوصاية الموجه لإيجاد الميكانزمات التي من شأنها أن تجعل المؤسسة الجامعية قادرة على تحفيز الطلبة وتشجيعهم على ولوج عالم الإبداع والابتكار، وكذا تشجيعهم على إعلان رغباتهم وإبراز قدراتهم وتفجيرها من خلال إقرار نظام تحفيزي ممثلا في جائزة رئيس الجمهورية تمنح للطلبة المتفوقين دراسيا والمتميزين إبداعا.

سادسا: الدراسات السابقة: تعتبر الدراسات السابقة إحدى مكونات التراث النظري لأي دراسة يقوم بها باحث ما، وهي في الوقت ذاته من أهم الوسائل التي تساعد الباحث في فك شفرات كثير من الصعوبات التي تعترضه حين القيام ببحثه، إذ أنها تعتبر مصادر إلهام لا غنى عنها لأي باحث مهما كان باعه في العلم ورصيده من المعرفة ومهما كان نبوغه منهجيا، وذلك لأن البحوث التي نقوم بها ما هي إلا امتداد لبحوث أخرى سبقتها وفي هذا الشأن فقد أورد(سفاري، 2017، صفحة 37) أن الدراسات السابقة تساعد الباحث على: "التحكم في موضوع البحث وفق تجربة سابقة ابتداء من طرح الإشكالية بالشكل الصحيح إلى تلمس الباحث للخطوات المنهجية التي يجب أن يتقيد بها والأدوات التي يجب أن يستخدمها وصولا إلى النتائج التي تحصل عليها والصعوبات التي واجهها"

ويتضح إذن بأن الدراسات السابقة من الأهمية بمكان ولابد للباحث أن يتفحص قدرا معتبرا منها فحصا شاملا متعمقا ومنظما وهادفا، وذلك ليستعين بها حتى يتمكن من الإحاطة بموضوعه وضبطه بدقة، وبناء إشكاليته وصياغة فرضياتها، كما تساعده في هيكلة استمارة استبيانه أو دليل مقابلته، وكذا تساعده في تحليله وتفسيره للنتائج ومناقشتها.

وبناء على هذه المعطيات فإننا في دراستنا الراهنة سعينا إلى أخذ عنصر الدراسات السابقة محمل الجد حيث عرضنا إلى عدد معتبر منها وقد حاولنا انتقاء الأهم من بينها، وسعينا إلى التنويع منهاوقد انصب تركيزنا على أن يتوفر فيها الشرط الأساسي ممثلا في أن تكون قد توصلت إلى نتائج معينة عامة أو جزئية، مستفيدين بذلك من جهود غيرنا ممن سبقونا إلى دراسة موضوع الإبداع والعوامل المؤثرة فيه، وقد اعتمدنا ترتيبها وفق المعيار التاريخي (سنوات إجرائها) وحبذنا ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث من اجل تتبع تاريخية تطور الاهتمام بالظاهرة الابداعية ونشير إليها كالأتي:

1 – دراسة قناوي (1993): اتجهت إلى دراسة تأثير بعض استيراتيجيات التدريس في تنمية القدرات الإبداعية لدى التلاميذ في مادة اللغة العربية وخلصت هذه الدراسة إلى أن استخدام المدرس في عملية التدريس لاستيراتيجيات(العصف الذهني وحل المشكلات بطريقة إبداعية، وكذا استراتيجية التأليف بين الأشتات) في تنمية القدرات الإبداعية لدى التلاميذ، اثبتت فاعليتها في تنمية قدرات التفكير الإبداعي لديهم، وكان على راس الاستيراتيجيات الثلاثة المذكورة في فاعليتها استراتيجية *حل المشكلات* بطريقة إبداعية، وذلك يعني أن التغيير في استراتيجيات التدريس التقليدية واللجوء إلى استراتيجيات وطرائق حديثة نشطة ومتنوعة وأكثر فاعلية يساعد في تنمية القدرات الإبداعية في تفكير المتعلمين.(الحريري، 2010، صفحة 147)

سعت هذه الدراسة إلى كشف مدى تأثير طرائق التدريس على توصيل المادة العلمية للمتعلمين وأكد صاحبها على أن تاثيرها الإيجابي يتجلى في توليد دافعيتهم ومن ثم التمكن من تنمية قدراتهم التحصيلية والإبداعية، وقد توصلت إلى نتائج أكدت من خلالها على أن طرائق واستراتيجيات التدريس عامل مهم له تأثير كبير على عملية التعليم–التعلم(سواء بالسلب إذا تمسكنا بالطرائق التقليدية الجامدة أو بالإيجاب كلما غيرنا نحو اعتماد الطرائق المستحدثة النشطة) التي تجعل المتعلم هو محور العمل التعليمي–التعلمي، وقد ذكر الباحث في دراسته هذه ثلاثة نماذج أو استراتيجيات تدخل ضمن الطرائق التدريسية الحديثة التي أشارت بها كل المقاربات التربوية الحديثة ممثلة في العصف الذهني وحل المشكلات والتأليف بين الأشتات، وقد قام بتجريبها وتطبيقها على إحدى المواد الأساسية للمنهاج الدراسي ممثلة في اللغة العربية وهو بذلك قد أصاب النهج الصحيح للتدريس الحديث مؤكدا على نجاعة عامل طرائق التدريس في كل المراحل التعليمية، ومن ثم فقد أفادتنا هذه الدراسة حيث أرشدتنا إلى أن أحد أهم العوامل التي لا بد من توفيرها في كل البيئات التعليمية لأنها تساعد على تحفيز الطلاب وتشجيعهم على إبراز قدراتهم وتساعدهم على تفجير طاقاتهم الإبداعية إنما هو أساليب وطرائق التدريس، وتأسيسا عليه تلتقي دراستنا الآنية مع هذه الدراسة في التأكيد على التأثير البين لأساليب وطرائق التدريس على تحصيل المتعلمين في عموم عملية التعليم–التعلم وكذا تأثير هذه الاستراتيجيات التدريسية على التفكير الإبداعي لدى المبدعين من التلاميذ والطلاب، وذلك لأنها تفسح المجال أمام الطلاب ليشاركوا بفعالية في كل النشاطات التعليمية–التعلمية حوارا ومناقشة، مما يساعدهم على تنمية قدراتهم وصقل مواهبهم، ولذلك فقد أفادتنا هذه الدراسة أيضا في لفت انتباهنا

وجلب اهتمامنا للتأكيد على ضرورة توفير المناخ التربوي التعليمي الملائم خاصة في المنزل والمدرسة وتوفير البيئة الإبداعية المناسبة لتفجير الطاقات الإبداعية لدى المتعلمين، وأن توفير هذا المناخ يتطلب توفير الكثير من العوامل ومن أهمها طرائق واستراتيجيات التدريس.

وبالرغم من هذا التوافق بين الدراستين إلا أن دراستنا قد اختلفت مع هذه الدراسة في كون أن هذه الاستراتيجيات التي أشارت إليها قليلة، كما أن تجريبها على مادة واحدة أيضا يكون مجاله ضيق ونتائجه تكون جد نسبية، ومن ثم فقد تميزت دراستنا بالإشارة إلى عديد الاستراتيجيات التدريسية المتضمنة في طرائق التدريس الحديثة ومنها 'التعليم المدمج – تسريع التعليم – تفريد التعليم – طريقة المشروع – ...) كما أشارت دراستنا إلى ضرورة تعميم تطبيق هذه الاستراتيجيات والأساليب التدريسية على كل المواد أدبية كانت أو علمية.

2 – هدفت دراسة الحموي(1996)إلى تبيان أثر برنامج تعليمي في تنمية التفكير الإبداعي لدى أطفال الروضة فقد استخدمت الباحثة رسما للرجل(هاريس) واعتمدت اختبار(تورانس) للتفكير الإبداعي باستخدام المنهج التجريبي وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن المجموعة التجريبية تغلبت في أدائها على المجموعة الضابطة، وأبرزت قدرتها على التفكير الإبداعي في مجال الطلاقة والأصالة والتخيل، وهذا يدل على أن تطوير المناهج الدراسية وتطويعها وتسخيرها يشحذ همم وقدرات التلاميذ على التفكير الإبداعي، وأن الإكثار من الأنشطة والتمارين التي تحرك التفكير الإبداعي لدى التلاميذ ستؤتي ثمارها بالتأكيد وتساعد على إخراج التلاميذ من عالم الجمود والروتين والتلقين إلى عالم الإبداع وحل المشكلات والتعلم الذاتي. (الحريري، 2010، صفحة 148)

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير برنامج تعليمي معين في تنمية التفكير الإبداعي لدى أطفال الروضة من خلال نشاطات تطبيقية في مادة الرسم وهو (أحد اختبارات الذكاء غير اللفظي عند الأطفال من 3 الى 15 سنة)، وقد خلصت إلى نتيجة مؤداها أن تطوير المناهج الدراسية وتطويعها بما يتوافق وثقافة المتعلمين ويساير قدراتهم ضرورة لابد منها، لأنه يثير في المتعلمين روح التفكير الإبداعي وأن التجريب والتطبيق هو السبيل الأنجع لإخراج المتعلمين من الروتين التلقيني المعتمد في طرائق التدريس التقليدية والزج بهم في عالم التنافس والتعلم الذاتي والإبداع. وعليه فقد أفادتنا هذه الدراسة أولا في التأكيد على ضرورة تبني الاتجاهات التي تشير إلى أن إبداعية الأفراد تبدأ منذ الطفولة

المبكرة أي في السنوات الأولى قبل التمدرس والسنوات الثلاث الأولى من الحياة المدرسية وفيه إشارة واضحة إلى ضرورة بل وجوب اكتشاف مواهبهم وقدراتهم الإبداعية بداية من الحياة المنزلية من طرف الأسرة، أو في الروضة أو بعدهما في المدرسة. كما أفادتنا ثانيا في البرهنة والتأكيد على ضرورة تبيئة المنهاج الدراسي، وكذا في التأكيد على ضرورة المزاوجة بين النظري والتطبيقي في ممارسة النشاطات التعليمية، ومن ثم فقد التقت دراستنا معها في التأكيد على وجوب الاهتمام بكل الأبناء اهتماما كبيرا، والتبكير بالتفتيش والبحث عن الأفراد المتميزين بعلامات توحي بأنهم قد يكونون من المبدعين وتصنيفهم حسب مجالات تميزهم، والحرص على تطعيم قدراتهم والعمل على تنميتها وتطويرها، ويساهم في هذا العمل كل من الأولياء ومربيي دور الحضانة ورياض الأطفال ومدرسي المرحلة الابتدائية، ثم من بعدهم يأتي دور المرحلة المتوسطة والثانوية وصولا إلى دور مرحلة التعليم الجامعي في عمل متسلسل متكامل هدفه الحفاظ على المواهب والقدرات وصقلها، في حين أن دراستنا تميزت عن هذه الدراسة بالإشارة إلى أطراف أخرى ذات العلاقة بالموضوع وقد يكون تأثيرها كبيرا في تنمية التفكير الإبداعي لدى الأطفال ممثلة في كل من(جماعة الرفاق ووسائل الإعلام والاتصال والمؤسسات الدينية وحتى الوسائط التكنولوجية الحديثة). وعليه يمكننا أن نشير إلى أن الحاجة أصبحت ماسة وضرورية لإيجاد وتوفير مناخ يحتوي على فرص متنوعة من الإبداع، وتطوير الحياة من خلال إعادة النظر بسياسة التنشئة الاجتماعية، وبسياسة التعليم ونظمه وبرامجه ومناهجه ومناشطه، وكيفية إعداد الكوادر المؤهلة المبدعة(التكوين)، وتطويع الكتاب المدرسي والمنهج وطرق التدريس، وكذا توفير وسائل القياس وإجراء دورات تكوين على عمليات توظيفها للكشف عن المواهب مبكرا، وتربية الإبداع وتنميته لديهم وتطوير قدراتهم على التفكير الإبداعي، مع ضرورة توفير البيئة التربوية السليمة المزودة بكل الوسائل التي تحفز التفكير الإبداعي ولو كانت تبدو بسيطة، وذلك لأن الاهتمام بالطفل وصقل قدراته الإبداعية وتوجيهها باتت من الأمور الضرورية بل اللازمة في تربية الطفل ورعايته، ولذلك وجب علينا البحث في بيئاتنا التربوية عن واقع أفضل بتوفير كل الشروط والعوامل المؤدية إلى التحسين في مجال التربية والتعليم بنوعيها المقصودة (المدرسية) وغير المقصودة (مؤسسات التربية الأخرى كالبيت والاعلام والرفاق والمؤسسات الدينية و...) وذلك من أجل إعداد جيل مفكر ومبدع قادر على مواجهة التغيرات المتلاحقة في كل ميادين الحياة ومناشطها.

3 – **دراسة حنورة(1997)**: وهي دراسة هدفت إلى كشف آلية لتنمية الإبداع ورعايته من خلال برنامج تعليمي طبقه على عينة من التلاميذ ما بين سن العاشرة والحادية عشرة وتضمنت الدراسة الزيارات والرحلات والممارسات العقلية من خلال أنشطة إبداعية وتمارين على حل المشكلات وطرح الأسئلة وتدريبات على الأصالة والمرونة والعصف الذهني والتخيل وقد **اسفرت** الدراسة على تحسن كبير وجوهري في القدرة على الأصالة.(الحريري، 2010، صفحة 148)

سعى صاحب هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير برنامج تعليمي في تنمية الإبداع لدى فئة من المتعلمين المنتمين إلى مرحلة التعليم الإبتدائي(س4 وس5) تتراوح أعمارهم بين عشرة واحدى عشر سنة وهي أيضا مرحلة عمرية هامة لتنمية القدرات الإبداعية لدى الأطفال، وتبقى دائما مهمة مؤسستي الأسرة والمدرسة في الريادة كشفا لهؤلاء الأطفال من ذوي المواهب والقدرات ورعاية لهم وتطويرا لها. وقد خلص الباحث إلى نتائج تمثلت في التأكيد على إيجابية ممارسة أساليب وطرائق تربوية من شاكلة الزيارات الميدانية والرحلات خارج مؤسسات التمدرس وتطبيق الطرائق النشطة من مثل أسلوب العصف الذهني وطريقة حل المشكلات، وحرية طرح الأسئلة المتنوعة في تحسين مستويات التعلم لدى التلاميذ وتمكينهم من تفجير طاقاتهم الإبداعية. وقد أفادتنا هذه الدراسة في التأكيد على مسألة التكامل بين المراحل التعليمية في اكتشاف ورعاية الأفراد المبدعين، كما أفادتنا في التأكيد على أهمية معطى المنهاج الدراسي وعلاقته بالإبداع والابتكار، وكذا في التأكيد على ضرورة التدريب والمران والمشاركة الفعلية للمتعلم في كل النشاطات، ومن ثم فقد أحالتنا إلى السعي والبحث في سبل تطعيم المنهاج الدراسي الرسمي بنشاطات طلابية متنوعة تمارس خارج محيط حجرات الدراسة، وبعيدا عن مجريات المقررات الدراسية الرسمية. واتفقت بذلك مع دراستنا في التأكيد على ضرورة التكامل بين عديد المؤسسات وتعاونها فيما يتعلق بعمليات وآليات اكتشاف العناصر المبدعة وكذا في عمليات وسبل توفير الرعاية الخاصة لهم واستراتيجيات تطوير قدراتهم. وعليه فقد أفادتنا أيضا في انتقاء عديد أسئلة دليل المقابلة المتعلقة بأهم الشروط والعوامل التي يجب أن توفرها هذه المؤسسات التربوية لتوفير المناخ الإبداعي الملائم.

4 –**دراسة فاضل خليل إبراهيم** التي أجراها سنة(**2007**) والتي هدفت إلى التعرف على بعض طرائق التدريس التي تساهم في تحفيز التفكير الإبداعي لدى طلبة الجامعة وتنميته لديهم، والتي سعى الباحث إلى التوصل إليها منطلقا من عدة تساؤلات هذا نصها: ما مفهوم الإبداع؟ وما عناصره؟ ما المهام

المطلوبة من الجامعة؟ ما دور عضو هيئة التدريس في إثارة التفكير الإبداعي؟ ما الطرائق التدريسية التي تنمي هذا الجانب لدى الطلاب؟

- خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والاستنتاجات مؤداها أنه:

- يقع على عاتق الجامعة مسؤولية احتضان الإبداع فكرة ومضمونا.

- ينبغي على عضو هيئة التدريس توفير البيئة التعليمية المناسبة التي تشجع على التفكير الإبداعي.

- تأتي طريقة العصف الذهني في مقدمة الطرائق التي تعمل على تنمية الإبداع لدى طلبة الجامعة.

- يرتبط موضوع تنمية الإبداع بنمط مهم وفعال من الأسئلة. ألا وهو النمط المتمايز.

- تعطي طرائق التدريس الكشفية فرصة للطالب للإبداع ميدانيا في ميدان البحث والتقصي. (ابراهيم، 2007، صفحة 25)

من خلال وقفة تحليلية لهذه الدراسة التى سعى صاحبها إلى التعرف على تأثير طرائق التدريس في التعليم الجامعي على التفكير الإبداعي لدى الطلبة باحثا عن أهم هذه الطرائق من حيث تأثيرها الإيجابي ممثلا في التحفيز على التفكير الإبداعي منطلقا من طرحه لعدة تساؤلات تمحورت حول الهدف الذي سعى إلى تحقيقه ومن أهم هذه التساؤلات ما دور عضو هيئة التدريس في تنمية التفكير الإبداعي؟ وما الطرائق التدريسية التي يمكننا بها أن ننمي هذا الجانب لدى الطلبة؟

وقد خلصت دراسته إلى جملة من النتائج وهي التي نرى بأنها أقرب إلى الموضوعية أهمها أن الجامعة يجب أن تتحمل مسؤوليتها كاملة تجاه الإبداع والطلبة المبدعين، وذلك عن طريق دور كل من الإدارة وعضو هيئة التدريس بالدرجة الأولى من خلال العمل على توفير البيئة التعليمية المناسبة التي تساهم في تنمية التفكير الإبداعي لدى الطلبة، ولن يتأتى لهم ذلك إلا باعتماد طرائق تدريس حديثة نشطة مؤكدا على أهمية طريقة العصف الذهني كونها أنجع طريقة لتوليد أكبر عدد ممكن من الأفكار أو البدائل، فالكمية من الأفكار تولد النوعية للاختيار، والطرائق الكشفية وطريقة التساؤلات ممثلة في النمط المتمايز من الأسئلة. (وهو النوع الذي تكون أسئلته متشعبة وتتيح لكل فرد الفرص

الكافية ليفكر بحسب قدراته الخاصة وفي ضوء خبراته ومعلوماته السابقة–المكتسبات القبلية–ويعالج المشكلة المطروحة في الاتجاه الذي يريد).

وعليه فقد أفادتنا هذه الدراسة في التأكيد على ضرورة الاهتمام بالأفراد المبدعين طوال مساراتهم الدراسية وكذا التأكيد على أهمية دور الإدارة الجامعية والدور الفعال لعضو هيئة التدريس(من خلال وظائف التدريس والتأطير والمرافقة)، إضافة إلى التأكيد على ثأثير عنصر طرائق التدريس وأساليب الإعداد والتدريب التي اعتبرناها في دراستنا من أهم العوامل المحفزة على الإبداع، والمشجعة على تفجير الطلبة لطاقاتهم وقدراتهم الإبداعية كلما كانت حديثة ونشطة، ومن ثم تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في أن البيئة التي يتواجد فيها الفرد بجميع عناصرها لها دور فعال في احتضان الظاهرة الإبداعية ومن ثم إمكانية رعاية المبدعين والاهتمام بهم، وتوفير كل ما يحتاجون إليه من شروط وعوامل ووسائل تمكنهم من تفجير طاقاتهم وتساعدهم على صقل مواهبهم والاستثمار فيها.

وقد تميزت دراستنا عن هذه الدراسة من خلال دعوتنا إلى توسيع دائرة عمل الأستاذ وتعدد وظائفه(التدريس. الإشراف. التأطير. المرافقة. التوجيه والإرشاد). وإن من أهم هذه الشروط البيئية التي توفرها البيئة الجامعية للطلاب(مشرفون ومرافقون أكفاء ونزهاء) قادرون على استثارة طاقات الطلبة المبدعين وتوجيه دوافعهم ورغباتهم نحو النشاطات ذات القيمة والمنفعة من خلال تنويعهم في الطرائق التدريسية النشطة التي تجعل الطلاب محورا أساسيا تتوقف عليه عملية التعليم–التعلم.

هذا وقد اختلفنا في دراستنا الراهنة مع هذه الدراسة في وجهات نظرنا حول العوامل المساعدة على تفتيق القدرات الإبداعية للطلاب وصقل مواهبهم، ومن ثم الاستثمار الإيجابي فيها والانتفاع منها مستقبلا، حيث تميزت دراستنا بمحاولتنا الإحاطة بجميع الأسباب المؤدية والعوامل المساعدة على اكتشاف المبدعين طوال مراحل حياتهم بدءا من مرحلة الطفولة في البيئة الأسرية إلى أن يصيروا طلابا بالجامعات، وذلك من خلال عرضنا لأهم العوامل الشخصية الموروثة وكذا أهم العوامل البيئية المكتسبة وضرورة التكامل بينهما. كما تميزت دراستنا أيضا بالتوسع في العرض لطرائق التدريس الملائمة لتنمية التفكير الإبداعي حيث عرضنا إلى طريقة العصف الذهني التى ركز عليها الباحث في دراسته، وأضفنا إليها طرائق عديدة متعددة من شاكلة حل المشكلات. المشروع. التأليف بين الأشتات والقبعات الست. وهي الطرائق التي تنادي بها كل المقاربات التربوية الحديثة.

5 – دراسة عبد الله بن سعد الرشود، سنة **(2007)** بعنوان: التخطيط لتفعيل دور الإرشاد الطلابي في اكتشاف الطلاب الموهوبين ورعايتهم في المملكة العربية السعودية.

هدفت الدراسة إلى: تحديد واقع وطبيعة الجهود المبذولة للكشف عن الموهوبين ورعايتهم حتى يمكن الوقوف على طبيعة وحجم هذه الجهود ومن ثم محاولة إثارة اهتمام المسؤولين والمهتمين بالتعليم كل من نطاق اهتمامه وفي حدود مسؤولياته لوضع السياسات والخطط والبرامج والمشروعات الكفيلة برعاية الموهوبين وتنمية مواهبهم بما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعاتهم، وقد انطلق صاحب الدراسة من طرح تساؤلات هذا مؤداها:(الرشود، 2007، صفحة 8)

– ما واقع وطبيعة الجهود المبذولة في سبيل الكشف عن الموهوبين ورعايتهم بالمملكة؟

– ما هي الصعوبات والمعوقات التي تحد من فاعلية الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية (الإرشاد الطلابي في المدارس) للكشف عن الموهوبين ورعايتهم؟

– ما التصورات المقترحة التي تسهم في تحقيق المزيد من الفعالية لدور الخدمة الاجتماعية المدرسية للكشف عن الموهوبين ورعايتهم.

– خلصت الدراسة إلى نتيجة عامة مهمة جدا: (الرشود، 2007، صفحة 28)

تمثلت في أن هناك بون شاسع بين الدور المتوقع للمرشد الطلابي (ما ينبغي أن يقوم به فعليا) كما حددته الجهات الفنية، والدور الممارس فعليا في الميدان (ما هو كائن في الميدان وهوخير شاهد). وقد أرجع صاحب الدراسة سبب هذا الفرق الواضح الجلي إلى وجود جملة من المعوقات تتحمل جهات عدة مسؤولياتها تجاهها ومن أبرز هذه المعوقات:

– معوقات تتصل بتخصص المرشد الطلابي (صاحب الدراسة يحبذ أن يكون مرشدا اجتماعيا).

– معوقات تتعلق بحجم الطلاب (كثرة العدد وعدم التجانس بينهم).

– معوقات ترتبط بالأعمال الإدارية. (أهمها معوقات خاصة بعدم الاهتمام بالكشف والتعرف على الطلبة الموهوبين).

– معوقات تتصل بعدم توافر وسائل وأساليب الكشف عن الموهوبين.

- معوقات ترتبط بنقص الأنشطة والبرامج التي تساعد في الكشف عن الموهوبين.

- معوقات تتعلق بعدم وجود تواصل وتعاون كاف بين المدرسين والإدارة وأولياء الأمور.

- معوقات خاصة بعدم وجود برامج لتأهيل المرشد الطلابي للقيام بهذه المهمة

وبناءعليه فإنه قد قارب الموضوعية إلى حد كبير فيما يتعلق بالمعوقات التي تقف حجر عثرة أمام تفجير طاقات وقدرات إبداع الطلاب ويتضح لنا إذن بأن أي عمل –موجه تجاه الطلاب من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية– يأتي بعد هذا التهاون والقصور في البحث والتنقيب عن الأفراد الموهوبين وذوي القدرات الإبداعية لا شك أنه أيضا يكون قاصرا مع من تم التعرف عليهم وتم اكتشافهم، فكيف بالطاقات التي لم يتم اكتشافها أصلا؟).

لذلك فإن هذه الدراسة أفادتنا نظريا في توسيع مجال البحث وجمع المعطيات والبيانات حول دور المرافقة البيداغوجية، وقد كشفت لنا عن ضرورة ايجاد وظيفة جديدة بكل مؤسسة جامعية ممثلة في وظيفة المرشد الطلابي، وذلك لأهمية دور الإرشاد والتوجيه الجامعي للطلاب في عمومهم، وبوجه خاص الطلاب الذين يتم اكتشافهم وتصنيفهم ضمن فئات المبدعين، إضافة إلى التعمق في التحري حول الصعوبات والمعوقات التي تعترض النشاطات الإبداعية لدى الطلاب فتحد منها وتعرقلها ويحيلنا ذلك إلى ضرورة السعي في البحث وإيجاد حلول لها.

أما تطبيقيا فقد ساعدتنا على اتخاذ قرار اعتماد تقنية المقابلة للإجابة عن تساؤلات اشكالية دراستنا كما ساعدتنا على التدقيق في صياغة بعض أسئلة دليل المقابلة.

ومن ثم فإن هذه الدراسة تتفق إلى حد كبير مع دراستنا في أن البيئة الجامعية بجميع عناصرها (الهيكل والمرفق والوسائل. الإدارة. الأساتذة. المنهاج. الطلاب) لها دور فعال في احتضان الظاهرة الإبداعية، ورعاية الطلاب ذوي المواهب والقدرات الإبداعية، والاهتمام بهم من خلال توفير كل ما يحتاجون إليه من شروط وعوامل ووسائل تمكنهم من تفجير طاقاتهم، وتساعدهم على صقل مواهبهم وأن من أهم هذه الشروط البيئية التي توفرها المؤسسة الجامعية للطلاب (أعضاء هيئة تدريس أكفاء) قادرين على التعاطي الإيجابي في الإرشاد والتوجيه الذي يؤدي إلى إثارة دوافع الطلبة وشحذ همم المبدعين منهم من خلال تنويعهم في أساليب التوجيه والإرشاد والتدريب والتحفيز، وهو الدور المنوط

بالأستاذ كوظيفة إضافية في ظل غياب وظيفة رسمية متخصصة في مؤسساتنا الجامعية يمثلها المرشد الطلابي. كما أشار بذلك صاحب الدراسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد اتفقت هذه الدراسة مع دراستنا في التأكيد على الانفصام الملحوظ فيما ينبغي أن يكون وفقا للأهداف المسطرة في المخططات التربوية وما هو كائن فعليا في ميدان العمل خاصة ما تعلق بالتطبيق والتجريب.

هذا وقد تميزت دراستنا عن هذه الدراسة من خلال توسعنا في العرض لأساليب المرافقة البيداغوجية الناجعة، ولطرائق التدريس الملائمة لتنمية التفكير الإبداعي، وكذا بعض النماذج للتعليم الحديث من شاكلة (التعليم المدمج . وتسريع وتفريد التعليم. والأندراغوجيا (تعليم الكبار). والتعليم عن بعد. والتعليم الالكتروني)، وكلها أساليب وطرائق يمكن أن تساعد في الكشف عن الطلبة المتميزين ببعض القدرات ذات الطابع الابتكاري والإبداعي، كما تساهم بقوة في تنمية هذه الطاقات وتطويرها.

6 –دراسة الطالبة هناء العابد(2010) المشار إليها لدى(عبد الباقي، 2016، الصفحات 38-39) والموسومة: التنشئة الاجتماعية ودورها في نمو التفكير الإبداعي لدى الشباب السوري. وهي دراسة انطلقت من تساؤل رئيسي مركب مؤداه: ما هو دور التنشئة الاجتماعية المتمثلة أساسا بالتربية الأسرية والتعليمية والدينية عند الشباب السوري؟ وهل تشكل هذه التنشئة عائقا مانعا من تنمية إبداعهم؟ وما الحلول المقترحة للحد من هذا التأثير؟

– هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في التفكير الإبداعي.

– توصلت الدراسة إلى النتائج التي مؤداها: أن معظم صفات الابداع تتوفر عند كل من الجنسين و أنها تتزايد كلما تقدم أفراد العينة بالعمر والمستوى الدراسي لهم ولأوليائهم ولكن بنسب متفاوتة.

وعليه فقد أفادتنا **علميا** في التدليل على(تأثيرعوامل الثقافة الأسرية –الأصل الاجتماعي للطالب– أو الثقافة المؤسسية في نتنمية القدرات الإبداعية)، وأفادتنا أيضا في التدليل لأثر الفروق الفردية في تفاوت درجات الإبداعية لدى الأفراد، وكذا في التأكيد على أن الأفراد يمكنهم مواصلة العمل الإبداعي الذي يظهر لديهم وهم صغار كلما كانت هناك رعاية مؤسساتية تشجع على الإبداع والابتكار، وعلى العكس من هذا فإنه كلما فُقدت الرعاية كلما هُدرت طاقاتهم وضُمِرت قدراتهم إلى درجة الإنطفاء مع تقدمهم في العمر. وبذلك فقد ساهمت هذه الدراسة في تدعيم إشاراتنا لمعطيات

وبيانات تتعلق بالظاهرة الإبداعية وفي إثراء معارفنا حول موضوع الإبداع ومقوماته ومعوقاته، أما **عمليا** فقد ساعدتنا على الإهتداء إلى نوع العينة التي سنعتمدها وكذا بعض أساليب الحصول عليها، وأما **منهجيا** فقد أفادتنا في صياغة تساؤلات فرعية لتساؤلنا المركزي، ومن تم تتفق هذه الدراسة مع دراستنا الراهنة في كون أن الدراستين تعرضتا لدور التنشئة الاجتماعية الأسرية والتربية المدرسية في تنمية التفكير الإبداعي لدى الشباب وهي مرحلة مهمة من المراحل العمرية للمبدعين(في دراستنا الشباب هم الطلاب).

رغم ان الدراسة توصلت الى نتائج مهمة إلا أنه يعاب على صاحبة الدراسة أنها انطلقت من تساؤل رئيسي مركب من ثلاث أسئلة اخلطت عليها التوصل إإلى نتائج موضوعية أدق، ولذلك تميزت عنها دراستنا في الضبط المنهجي للدراسة بدءا بالعنوان والتساؤل المركزي وتساؤلاته الفرعية، كما تميزت دراستنا عن هذه الدراسة **نظريا** من خلال التوسع في البحث والتفتيش عن العوامل المطعمة والمساعدة على تنمية التفكير الإبداعي لدى المبدعين طوال مراحل حياتهم منذ الولادة، ثم في مرحلة الحضانة وفي المدرسة ثم في الحياة الجامعية وعليه تميزت أيضا دراستنا عنها فى موضوعية النتائج المتوصل إليها.

7 – دراسة رانيا قدري أحمد مرجان والتي أُجريت2011 بعنوان: مقومات الإبداع لدى طلبة الجامعة (دراسة نظرية) والتي انطلقت فيها الباحثة من عدة تساؤلات يمكننا أن نذكر منها: (احمد مرجان، 2011، صفحة 725)

– ما العوامل التي تؤثر على الإبداع لدى طلبة الجامعة؟

– ما مقومات الإبداع لدى طلبة الجامعة؟

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على الإطار النظري للإبداع وكذلك تحديد مقومات الإبداع لدى طلبة الجامعة، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نشير إلى بعضها كالآتي: (احمد مرجان، 2011، صفحة 727)

- مجموعة الكتب التي أُجريت عليها دراسة حالة وقامت بتحليل محتوياتها تعتبر عامة وحيادية في غرسها لقيم ثقافتي الذاكرة والإبداع، حيث لا يوجد ولا كتاب واحد من الكتب المفحوصة يغرس بشكل مقصود وصريح قيم ثقافة الإبداع .

- الفكر في معظمه نقلي لا عقلي فهو فكر يتجه إلى الماضي أكثر من اتجاهه إلى المستقبل.

- هناك الكثير من المعوقات التي تحول دون تشكيل العقل المبدع ومنها ضعف الإنتاج المعرفي والبعد عن الروح العلمية والتفكير مرتبط بالماضي (جامد لا يفكر في التغيير واستشراف المستقبل)

- وأشارت أيضا إلى أهم معوقات الإبداع في المجتمعات الإسلامية ممثلا في شيوع التلقين في المدارس مما يؤدي إلى الحفظ والاستظهار وعدم العناية بالتفكير الإبداعي.

واعتبارا للمعطيات والبيانات التي وردت لدى الباحثة وبالرغم من أن الدراسة نظرية فقد استطاعت الباحثة أن تصل إلى نتائج هي من الموضوعية بمكان وهي حرية بالتثمين وهذا ما أفادنا في تأكيد الفكرة القائلة بأن الدراسات والبحوث الاجتماعية تقوم على جانبين(النظري والتطبيقي) وأنه في الجانب النظري ينبغي للباحث أن يلم بكل ما يتعلق بموضوع بحثه من خلال قراءات استطلاعية مستفيضة قد تمكنه من اكتشاف أن موضوع دراسته (ظاهرة أو مشكلة) لا يحتاج إلى إجراء دراسة تطبيقية. وعليه فقد أفادتنا الدراسة **علميا** في التدليل على موضوعية ما ذهب إليه الإتجاه الاجتماعي للإبداع ممثلا بنظرية التحليل العاملي والذي يركز على أن عوامل البيئة(وفي دراستنا البيئة الجامعية) لها تأثير كبير على إبداع الطلاب وعلى تنمية قدراتهم الإبداعية والسعي في تطوير منتجاتهم من خلال كم ونوع الامكانات المؤسسية التي تتوافر لديها، والتي تتيحها لطلابها وقد ركزت الباحثة في دراستها على قصور محتويات الكتب المدرسية وكذا طرائق التدريس وتأثيرهما السلبي في تنمية التفكير والقدرات الإبداعية، وفي الوقت ذاته أفادتنا هذه الدراسة في التدليل على أن هناك الكثير من العوائق تحد من تنفيذ الطلاب لمشاريعهم الإبداعية.

أما **عمليا** فقد ساعدتنا على التفكير في ضرورة اللجوء إلى تعضيد أسئلة دليل **المقابلة بجزئيات من سير الحياة لمبدعين** جزائريين والعمل على تحليل محتوياتها خاصة ما يتعلق بالمعوقات، وأفادتنا **منهجيا** في مسألة اختيار المنهج وقد اعتمدت المنهج الوصفي وهو ما يتوافق مع ماذهبنا إليه في

اختيارنا لنفس المنهج خصوصا وأن الظاهرة غزيرة المعطيات والمعلومات. كما ساعدتنا الدراسة على ضبط صياغة تساؤلات فرعية لتساؤلنا المركزي، ومن ثم تتفق هذه الدراسة مع دراستنا الراهنة الى حد كبير في كون أن الدراستين تعرضتا لدور مقومات الإبداع الطلابي خاصة منها مقومات البيئة المدرسية في تنمية التفكير الإبداعي لدى المتعلمين، هذا وقد تميزت دراستنا عن هذه الدراسة من خلال توسعنا في العرض بالتوضيح لدور وتأثير كل العوامل والمقومات(الشخصية والبيئية) على درجات إبداع الطلاب.

8 – دراسة الدكتورة بتلة صفوق العنزي 2016 الموسومة: دورالجامعات في تنمية القدرات الإبداعية لدى الطلبة، حيث**هدفت الدراسة**إلى: تسليط الضوء على:(العنزي، 2016، الصفحات 617-620)

- مفهوم الإبداع الطلابي وأهميته.

- الدور الحيوي الذي يمكن أن تقوم به الجامعة في تنمية القدرات الإبداعية لدى الطلبة.

- إلقاء الضوء على دور إدارة الجامعات في تنمية الإبداع الطلابي من خلال تسليط الضوء على بعض المحاور والمجالات المهمة والتي يمكن أن تكون ذات تأثير كبير في تنمية الإبداع لدى الطلبة في الجامعات.

- لفت نظر المسؤولين وأصحاب القرار في مؤسسات التعليم العالي لأهمية إيلاء الاهتمام لتنمية الإبداع لدى طلبة الجامعات.

خلصت الدراسة إلى نتائج ومن أهمها أن للجامعة دور فعال في تنمية الإبداع لدى الطلبة ويتجلى من خلال:(العنزي، 2016، صفحة 640.639)

- تزويد كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالكتب والمراجع والمصادر التي تحرك العقل وتستثير خبراته لدى الطلاب وتُمكن الأساتذة من تدريس اختصاصاتهم بفعالية.

- أن توفر الوسائل والتقنيات التربوية الحديثة وتفتح دورات تكوينية في أساليب التدريس الحديثة للأساتذة، ودورات تدريبية على اسخدام الوسائل التعليمية التكنولوجية كالحواسيب والانترنت لكل من

الأساتذة والطلبة(تسهيل عملية التعلم والتكوين الذاتي) وأن تنظم لهم الجامعات زيارات ميدانية تطبيقية لمواقع العمل كل حسب اختصاصه.

– أن تسعى إدارة الجامعة إلى تطوير المناهج الدراسية بما يتماشى واحتياجات المتعلمين.

– العمل على زرع التنافس الشريف البناء بين الطلبة من خلال أعمالهم الإبداعية ومنتجاتهم فكثيرا ما يكون منتج إبداعي لأحدهم عامل إثارة وتحفيز للآخرين.

بتحليلنا لما ورد في هذه الدراسة من أهداف ونتائج يتضح أن صاحبتها حاولت الوقوف عند محطة هامة من محطات رعاية الإبداع والمبدعين من خلال الاهتمام بتنمية القدرات الإبداعية، وهذه المحطة هي المؤسسة الجامعية حيث سعت الباحثة إلى تحديد دور الجامعة في تنمية القدرات الإبداعية، وقد حددت عدة أهداف سعت إلى تحقيقها للبرهنةعلى هذا الدور ومن أهم هذه الأهداف:

– تسليط الضوء على المفهوم الرئيسي ممثلا في الإبداع الطلابي وأهميته وضرورة رعايته، ومن ثم حاولت تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يمكن أن تقوم به الجامعة في تنمية القدرات الإبداعية لدى الطلبة، محاولة لفت نظر المسؤولين وأصحاب القرار في مؤسسات التعليم العالي لأهمية الإبداع الطلابي وحثهم على إيلائه الاهتمام الخاص به والحرص على تنميته بالجامعات.

وقد خلصت دراستها إلى نتيجة عامة مؤداها أن للجامعة دور هام في تنمية القدرات الإبداعية لدى الطلاب وأن هذا الدور مشروط بـ:

– تزويد كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالكتب والمراجع والمصادر والوسائل والأساليب التي تحرك العقل وتستثير خبراته لدى الطلاب، وتمكينهم من استعمالها وتوظيفها توظيفا عقلانيا من خلال فتح دورات تكوينية في أساليب التدريس الحديثة للأساتذة، ودورات تدريبية على اسخدام الوسائل التعليمية التكنولوجية كالحواسيب والانترنت لكل من الأساتذة والطلبة حتى يتمكن الأساتذة من تدريس اختصاصاتهم بفعالية. وأن تنظم لهم الجامعات زيارات ميدانية تطبيقية لمواقع العمل ومعامل التدريب وورش ومخابر التجريب كل حسب اختصاصه، وأن تعمل على زرع التنافس الشريف البناء بين الطلبة من خلال إنجازاتهم الإبداعية ومنتجاتهم الابتكارية ذات الجودة والمنفعة.

وتأسيسا عليه فقد أفادتنا هذه الدراسة **نظريا** في: الاستزادة من المعطيات والبيانات المتعلقة بالقراءات في مفهوم الإبداع وما يتصل به، في حين أنها قد أفادتنا**تطبيقيا** في صياغة بعض أسئلة دليل المقابلة التي نسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف دراستنا، حيث **اتفقت** هذه الدراسة مع دراستنا في الالتزام بنمط صياغة الأهداف في شكل عناصر واعتماد صياغتها في شكل مصادر، كما أفادتنا أيضا في التأكيد على الدور الفعال للمؤسسة الجامعية وهي المجال المكاني لدراستنا في تطعيم وتنمية القدرات الإبداعية لدى الطلاب من خلال حرص إدارتها وهيئة التدريس بها على رعاية الطلبة المبدعين وتأطيرهم ومرافقتهم بيداغوجيا.

بينما **اختلفت** دراستنا عن هذه الدراسة في عدم الاقتصار على الدور الأساسي للجامعة في تنمية الإبداع الطلابي **فتميزت** عنها **علميا** من خلال العرض إلى الدور الريادي للتنشئة الأسرية في الكشف عن المبدعين من الأبناء، ثم الدور الفعال لمؤسسات التربية والتعليم قبل الجامعي في تغذية الاستعدادات وتنمية القدرات الإبداعية لدى المتعلمين إضافة إلى عرضنا إلى مساهمة بعض المؤسسات التربوية الأخرى كالإعلام وجماعة الرفاق والمؤسسة الدينية في التحفيز على الإبداع وتطوير القدرات الإبداعية لديهم وضرورة التفاعل والتكامل بين جميع هذه البيئات حتى يسهل الأمر على المؤسسة الجامعية التي تستلم هؤلاء الطلاب وهم جاهزون لخوض غمار العمل الإبداعي وبالتالي ولوج عالم الإبداع والابتكار من بابه الواسع. وتميزت دراستنا عنها **عمليا** من خلال تعدد التساؤلات الفرعية التي ساعدتنا على توسيع دائرة التفتيش عن الأسباب المؤدية إلى تشجيع الطلاب على تفجير مواهبهم وقدراتهم الإبداعية، وكذا العوامل المتحكمة في تنمية هذه القدرات أوعكس ذلك المعيقة لها، وذلك من خلال اعتمادنا رؤى وأفكار أصحاب الاتجاهات التكاملية التي تؤكد على ضرورة توافر كل من العوامل الشخصية الموروثة والعوامل البيئية المكتسبة وتكاملها ليبلغ الطلاب بذلك درجات الإبداع والابتكار.

09 – دراسة د.مانع سبرينة (2018) الموسومة: الإبداع الإداري رهان لتحسين الجودة في الجامعات "مقاربة افتراضية" انطلقت فيها من التساؤل المركب الذي مؤداه: كيف يشكل الإبداع الإداري رهانا لتحقيق الجودة بالجامعات ؟ وكيف يعمل على تعزيز أبعادها؟

هدفت الباحثة من خلال دراستها هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكننا أن نشير إليها كالآتي:(مانع، 2018، صفحة 57.56)

– تأكيد دور تبني المؤسسة الجامعية للإبداع الإداري كاستراتيجية هامة لتحسين وتجويد مخرجاتها(طلاب أو أفكار أوبحوث أو منتجات أو حلول لمشكلات) .

– ضرورة تحقيق الجودة في الجامعات واعتبارها مطلبا وحتمية فرضتها التطورات العلمية العالمية.

– حتمية التكامل والتناسق بين جوانب الجامعة الإدارية والبيداغوجية والتعلمية.

– حتمية تبني الإبداع الإداري في تطوير أساليب العمل والأفكار وطرق حل المشكلات واعتباره رهان الجامعة في تحقيق الجودة وتحسين مستوياتها.

خلصت الباحثة في نهاية دراستها الى مجموعة من النتائج منها:

– يعد الإبداع الإداري عاملا يساهم في تعزيز أبعاد الجودة.

– الإبداع الإداري آلية تسمح للجامعة بالتأقلم والتماشي مع الظروف المتغيرة سواء كانت ظروف سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية. ويُمَكِّنُها من الاستجابة لهذه التغيرات.

– الإبداع الإداري والتكنولوجي يساعد الجامعة على إيجاد أساليب تدريس جديدة ومن ثم إمكانية بناء برامج تعليمية متطورة وأكثر استجابة للتطورات العالمية الحاصلة.

بقراءتنا التحليلية لأهداف ونتائج هذه الدراسة اتضح لنا بأن صاحبتها ركزت اهتمامها على ضرورة تبني مشروع الجودة في التعليم العالي، ولن يتأتى ذلك للمؤسسة الجامعية إلا بشروط أهمها أن يتم الاهتمام بهذا المشروع انطلاقا من أعلى هرم السلطة فيها وعلاقته بالظاهرة الإبداعية حيث أشارت من خلال عنوان دراستها الموسومة: الإبداع الإداري رهان لتحسين الجودة في الجامعات من خلال انتاجها لمخرجات رفيعة المستوى وذات جودة عالية، مؤكدة على أن ذلك يحصل من خلال تبني مشروع الإبداع الإداري من طرف أعلى هرم التراتبية الوظيفية في الجامعات، ممثلا في التزام الطواقم الإدارية المسيرة للعمل التربوي والتعليمي فيها باعتماد أساليب واستراتيجيات تسيير حديثة، منطلقة في سعيها لبلوغ أهداف دراستها من تساؤلين هذا نصهما:

– كيف يشكل الإبداع الإداري رهانا لتحقيق الجودة بالجامعات؟

– وكيف يعمل العمل الإبداعي الإداري في تعزيز أبعاد الجودة؟

خلصت الباحثة إلى جملة من النتائج حيث أشارت مؤكدة على أن الإبداع الإداري(والذي يقصد به ابتكار آليات جديدة لتسيير وإدارة اعمال ونشاطات المنظمة أو المؤسسة والتنويع فيها عن طريق الاستغلال الامثل لكل الامكانات المتاحة من أجل تحقيق الاهداف المرصودة بأقل تكلفة واسرع وقت ممكن) يعد عاملا يساهم في تعزيز أبعاد الجودة الشاملة، وأنه آلية تسمح للجامعة بالتأقلم والتماشي مع الظروف المتغيرة سواء أكانت ظروف سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية، وأن الإبداع الإداري والتكنولوجي يساعد الجامعة على إيجاد أساليب وطرائق تدريس حديثة ومن ثم إمكانية التفكير في بناء برامج تعليمية متطورة وأكثر استجابة للتطورات العالمية ومسايرة لها.

وتأسيسا عليه فإن هذه الدراسة أفادتنا في كيفية صياغة تساؤلنا المركزي إذ أن في تقديرنا فإن الإبداع الإداري الساعي إلى التحسين والتطوير، ومن ثم تحقيق الجودة في التعليم العالي لابد أن تكون من أهم أهدافه اكتشاف النخبة من الطلبة والعمل على الاستثمار في مواهبهم وقدراتهم من خلال توفير رعاية خاصة بهم، وهو أحد أهم أهداف دراستنا الراهنة. كما **أفادتنا نظريا** من خلال فسح المجال لدراستنا بالتنويع في تحديد العوامل المساعدة وتوسيع دائرة البحث عن أهم العناصر التي يمكن أن توفر عوامل إنجاح مشاريع الإبداع الطلابي في الجامعات(وقد عرضنا إلى تعريف مفهوم الإبداع الإداري في الفصل الثاني)، وهو المشروع الذي يفترض أن يكون دوما متضمنا في أي مخطط إصلاحي أو تنموي تسعى المؤسسات الجامعية إلى تطبيقه، ولذلك فإن دراستنا الراهنة تكون قد **اتفقت** مع هذه الدراسة في أن الإدارة الجامعية لها دور أساسي في تنمية وتطوير قدرات الطلاب وخصوصا منهم المبدعون؛ فهي بناء على ذلك مطالبة أكثر من غيرها بتوفير البيئة الإبداعية الملائمة لكل من الطلاب والأساتذة وحتى العمال، وذلك من خلال تبني مشروع تسير إداري إبداعي يتجاوز حدود التسيير الروتيني البيروقراطي التقليدي الذي يعتمد على تطبيق صرامة اللوائح والقوانين بحذافيرها ممثلا في نمط الإدارة الدكتاتورية المستبدة التي تكبح الجماح وتفرمل الدوافع والرغبات وتقتل الطموح وتحبط الآمال، أو يهملها كلية باعتماد أساليب القيادة الإدارية التسيبية التي تنتج عنها فوضى التسيير والعمل؛ فتنتشر اللامبالاة ومن ثم تهدر الطاقات، وتتكفيء المواهب والقدرات لدى جميع العاملين بها

وتموت بالتالي روح المبادرة في تحقيق الميول والحاجات،(وقد أشرنا في الفصل الثاني من دراستنا إلى عدة نماذج من التسيير الإداري الناجع). كما **اتفقت** هذه الدراسة مع دراستنا منهجيا من حيث اعتماد إحدى أدوات الاستفهام (كيف)الخاصة بالمنهج الوصفي في طرح التساؤلات. ورغم الالتقاء بين الدراستين في عديد النقاط إلا أن دراستنا **اختلفت** مع هذه الدراسة من حيث أنها اكتفت بالتأكيد على عامل الإبداع الإداري كرهان تتمكن الجامعة من خلاله تطبيق مشروع الجودة والذي من خلاله تتمكن من تنمية القدرات الإبداعية للطلاب، بينما لم نقتصر في دراستنا على عامل واحد في ظل كثرة العوامل المساعدة على تفجير القدرات الإبداعية لدى الطلاب، وكذا عوامل تنميتها وتطويرها ومن ثم إمكانية الاستثمار فيها. وعليه فإن دراستنا الراهنة تميزت عن هذه الدراسة من خلال التعمق في دراسة المؤسسة الجامعية والبحث عن كل ما يمكن أن توفره من عوامل معززة ومحفزة للطلبة، وكذا لأعضاء هيئة التدريس كونهما العنصران الفاعلان فيها من أجل إثارة دافعيتهم للاتجاه نحو الإبداع والابتكار والاختراع.

10 - دراسة عادل بومجان ومحمد قريشي (2019)الموسومة بـ: أثر التمكين في الإبداع الإداري لدى العاملين بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية (دراسة تطبيقية بجامعة بسكرة).(بومجان و قريشي، 2019، الصفحات 245-247).وانطلق الباحثان في دراستهما من التساؤل المركزي التالي:

- ما أثر التمكين في الإبداع الإداري لدى العاملين بجامعة بسكرة؟

- هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين التمكين والإبداع الإداري بالجامعة.

- كما هدفت إلى التعرف على أثر التمكين الإداري بأبعاده المختلفة ومساهمته في الإبداع الإداري لدى العاملين بجامعة بسكرة.

توصلت الدراسة إلى **نتائج** منها:(بومجان و قريشي، 2019، صفحة 266.265)

نتيجة عامة: وجود ارتباط موجب قوي بين التمكين والإبداع الإداري.

نتيجة فرعية1: ظهر مستوى اهتمام جامعة بسكرة بالتمكين متوسط وقد أرجعا السبب في ذلك إلى كون أن العاملين بالجامعة وظيفتهم لا تتيح لهم القدر الكافي من الصلاحيات ولا يحددون كثيرا طرق عملهم بل تفرض عليهم من المستويات العليا.

نتيجة فرعية 2: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمكين بأبعاده المختلفة في مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين بجامعة بسكرة.

وعليه فقد أفادتنا هذه الدراسة **نظريا** في إمكانية التوسع والاطلاع على كل ما له علاقة بآليات الاهتمام بالظاهرة الإبداعية في البيئة الجامعية وما يرتبط بإنجاحها، من حيث مسألة توفير بيئة إبداعية تتوفر على أهم العوامل المساعدة على إبراز وتفجير المواهب والقدرات لدى الطلاب وحتى لدى بقية العاملين بالمؤسسة الجامعية وتطعيمها وتنميتها، وقد أشرنا إلى مسالة التمكين الإداري وما يمكن أن يحققه من إيجابيات في ممارسة النشاطات وتنفيذ المهام (في عنصر القراءة المفهمية في الفصل الثاني). ومن ثم فقد عضدت هذه الدراسة ما ذهبنا إليه من خلال عرضنا لمفهوم التمكين الإداري في التدليل على ضرورة توفير المناخ الوظيفي الملائم لأعضاء هيئة التدريس، والجو التعليمي الملائم للطلاب، وتمكين كل فئة منهم من التعاطي الإيجابي مع أداء مهامه من خلال منحهم هامش من الحرية في الإنجاز وإتاحة الفرص أمامهم للعمل في نوع من الاستقلالية، وعليه فقد أفادتنا أيضا في التدليل على ضرورة توفر إدارة جامعية ديمقراطية لتسيير المؤسسات الجامعية تمنح من خلالها صلاحيات للعاملين لإنجاز المهمات المنوطة بهم. أما **عمليا** فقد ساعدتنا في بناء دليل المقابلة وصياغة بعض أسئلته، ومن ثم تتفق هذه الدراسة مع دراستنا الراهنة في كون أن الدراستين لهما هدف مشترك هو غاية في الأهمية ممثلا في دور الإدارة الجامعية في نشر ثقافة الجودة والإبداع في أوساط كل العاملين بها وخصوصا منهم جمهورها الطلابي.

11- دراسة فريدة بولسنان وياسمينة كتفي سنة (2021) تحت عنوان: مهارات التفكير الإبداعي عند الطالب الجامعي.

هدفت الدراسة إلى محاولة اكتشاف وجود فروق دالة إحصائيا في مهارات الطلاقة الفكرية والمرونة التلقائية والأصالة الإبداعية لدى عينة الدراسة.

انطلقت الباحثتان من تساؤل رئيسي هذا نصه:(بولسنان و كتفي، 2021، صفحة 652)

- هل توجد فروق دالة إحصائيا في مهارات التفكير الإبداعي لدى عينة من طلبة الماستر ببيئة حضرية نظام كلاسيكي ونظرائهم في نظام الالامدي (lmd)؟

وتفرعت عن هذا التساؤل المركزي تساؤلات فرعية هذا نصها:

- هل توجد فروق دالة إحصائيا في مهارة الطلاقة الفكرية لدى عينة الدراسة؟
- هل توجد فروق دالة إحصائيا في مهارة المرونة التلقائية لدى عينة الدراسة؟
- هل توجد فروق دالة إحصائيا في مهارة الأصالة الإبداعية لدى عينة الدراسة؟

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:(بولسنان و كتفي، 2021، صفحة 664.663)

- وجود مهارات التفكير الإبداعي لدى طلبة الجامعة. –وفيه دليل على أن التعليم والتدريب ينميان القدرة على التفكير الإبداعي ولو كانت القدرات الموروثة ضئيلة–

- عدم وجود فروق دالة إحصائيا في كل من الطلاقة الفكرية والمرونة التلقائية والأصالة الإبداعية لدى أفراد عينة الدراسة في المجموعتين.(المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة). وفيه دليل على امكانية امتلاك طلبة النظامين الكلاسيكي والالامدي لمهارات التفكير الإبداعي على حد سواء (ويمكن تفسير عدم وجود هذا الاختلاف وعدم ظهور الفروق الدالة إحصائيا بين نموذجي الطلبة إلى عدم الجدية في التغيير خاصة عدم تغيير الوسائل التعليمية المعتمدة وطرائق التدريس المتبعة في توصيل المادة العلمية للطلبة إذ أن نظام الالامدي من المفترض يحتاج إلى وسائل نوعية حديثة متطورة من شاكلة السبورات الذكية وأجهزة الإسقاط والعرض والتجريب، وشبكات كهرباء قوية وشبكات انترنت عالية التدفق، إضافة إلى ضرورة استحداث استراتيجيات التدريس(أساليب وطرائق). بينما الواقع يشهد باعتماد كل ماهو كلاسيكي. (إذن إنها مشكلة المنهاج الدراسي التي تحتل الريادة في عرقلة كل النشاطات الإبداعية للطلاب).

وهذا ما يؤشر على وجود تناقض صارخ بين الواقع التعليمي والأهداف المرجوة من تطبيق نظام الالامدي في جامعاتنا والذي يفترض أن يتحول التركيز فيه من الأستاذ كونه محور العملية التعليمية– التعلمية إلى المتعلمين(الطلاب) ليصيروا هم المحور الأساس فيها، بالتوازي مع التركيز على نوعية التعليم وجودة المخرجات تطبيقا لمباديء المقاربات النظرية التربوية الحديثة.

وتأسيسا عليه فقد أفادتناهذه الدراسة **نظريا** في الإطلاع أكثر على المعطيات والبيانات المتعلقة بمفهوم الإبداع الطلابي، وعلاقة الجامعة بالنشاطات الإبداعية للطلاب من خلال نظامي التعليم العالي المطبقين عندنا(النظام الكلاسيكي. ونظام الالامدي lmd). وكذا في البحث والتحري في مسألة وجود مهارات التفكير الإبداعي لدى طلبة الجامعة من حيث امتلاكهم جميعا لمهارات التفكير الإبداعي أم ان هناك فئات منهم فقط تتميز بهذه الخاصية. –وفيه دلالة على أن التعليم والتدريب ينميان القدرة على التفكير الإبداعي– سواء لذوي المواهب والقدرات الفائقة او لغيرهم.

كما أنها أفادتنا **تطبيقيا** في صياغة بعض أهداف دراستنا، والتوسع في عرضنا لأهمية الدراسة حيث **اتفقت** هذه الدراسة مع دراستنا في الالتزام بنمط صياغة الأهداف في شكل عناصر وباعتماد صياغتها في شكل مصادر، وكذا في طرح جملة من أسئلة دليل المقابلة، وبخاصة ما تعلق بمحور الدور الفعال للمؤسسة الجامعية في تطعيم وتنمية القدرات الإبداعية لدى الطلاب من خلال حرص إدارتها وهيئة التدريس بها على رعاية الطلبة المبدعين ومرافقتهم بيداغوجيا وتربويا، تعليما وإبداعا.

بينما **اختلفت** دراستنا عن هذه الدراسة في عدم الاقتصار على الدور الأساسي للجامعة في تنمية الإبداع الطلابي حيث **تميزت** دراستنا عنها (نظريا) من خلال العرض إلى دور التنشئة الأسرية والتعليم المنزلي –وقد تحدثنا عنه في الفصل الثالث– في الكشف عن المبدعين من الأبناء في مراحل طفولتهم الأولى، ثم الدور الفعال لمؤسسات التعليم قبل الجامعي(وهي المدارس التي تقدم تعليما مقصودا) في تغذية الاستعدادات وتنمية القدرات الإبداعية لدى المتعلمين، إضافة إلى عرضنا إلى مساهمة بعض المؤسسات التربوية الأخرى التي تقدم تربية غير مقصودة من شاكلة مؤسسة الإعلام والإتصال والمؤسسة الدينية في التحفيز على الإبداع وتطوير القدرات الإبداعية لديهم، كما تميزت دراستنا عن هذه الدراسة(تطبيقيا) من خلال تعدد التساؤلات الفرعية التي ساعدتنا على توسيع دائرة التقصي عن الأسباب المؤدية إلى تشجيع الطلاب على تفجير مواهبهم وقدراتهم الإبداعية، وكذا تحديد جملة العوامل المتحكمة في تنمية هذه القدرات أوعكس ذلك المعيقة لها، وذلك من خلال تجاوزنا لأفكار أصحاب الاتجاهات التي يتوقف اهتمامها في تفسير الإبداع على العوامل الشخصية. واعتمادنا رؤى وأفكار أصحاب الاتجاه العاملي ذي الطابع التكاملي الذي يؤكد على ضرورة توافر كل من العوامل الشخصية الموروثة والعوامل البيئة المكتسبة.

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة إليه يمكننا أن نخلص إلى القول بأن الدراسات السابقة التي عرضنا لها وكذا دراستنا الراهنة تناولت موضوع الإبداع من عديد الزوايا حيث عرضت إلى أسباب وعوامل تطعيم وتنمية الإبداع ومعيقاته، مجالاته وقيمته وأهميته، وتطرقت أيضا إلى أهم البيئات الاجتماعية المساهمة في توفير العوامل المغذية للإبداع أو المتسببة في عرقلته، كما عرضت ايضا إلى سمات وخصائص المبدعين، وأدوارهم فى إنتاج المخترعات الكثيرة والضرورية للحياة الاجتماعية وسعيهم إلى تجويدها وتحسين مردودية المنتوجات الإبداعية، وذلك لتأكيد مساهمتهم في التنمية والتطوير الاجتماعي، وتوصلت هذه الدراسات إلى الكثير من النتائج نشير إلى أهمها موجزة كالآتي: أن الإبداع ظاهرة فردية وجماعية، إذ أنه ليس حكرا على الأفراد، بل تتم ممارسته من طرف الفرق والجماعات والمنظمات أيضا(إدارة وعمال)، وأن الإبداع ظاهرة إنسانية غير انها لا تختص بالخبراء والعلماء والأخصائيين فقط، بل تختص حتى بالمنفذين للأعمال وكذا المتعلمين في المدارس والجامعات، وإن مقومات الإبداع تختلف من شخص لآخر حسب العوامل الوراثية من جهة، ومن جهة أخرى وفقا للظروف الموضوعية التي توفرها البيئة التي يعيش فيها ويتفاعل مع عناصرها مثل: الأسرة، والمدرسة، ومراكز العمل، والمنظمات، وحتى المؤسسات الاجتماعية الأخرى بمختلف تخصصاتها كالمؤسسة الدينية والإعلام والإتصال وغيرها. وأن عملية الإبداع تمر بمراحل قد تكون متسلسلة ومنفصلة كما قد تكون متداخلة أحيانا أخرى، وتتمثل هذه المراحل أساسا في: الإحساس بالمشكلة، وتكوين المشكلة واكتشافها وتحديدها، وجمع المعلومات حولها، وتحديد الحلول والبدائل المتصلة بها، وفحص الحلول بصورة نقدية، وتقييمها، وصياغة الفكرة الجديدة وتنفيذها، وأن للإبداع معيقات ومن أهمها: هيمنة اللوائح والأنظمة والاعتداد بصرامة القوانين في إدارة وتسيير المؤسسات والمنظمات، إضافة الى افتقار الجميع(الطلاب والمدرسون والمديرون) إلى الثقافة الابتكارية والإبداعية، وانعدام الوعي لديهم بالظاهرة الإبداعية وتداعياتها وتبعاتها، إضافة إلى نقص أو انعدام الوسائل المساعدة على الإبداع.

ولذلك فقد حبذنا التطرق إلى دراسات شملت كل المراحل العمرية التي يمر بها الأفراد منذ أن كانوا أطفالا إلى أن يصيروا طلابا بالجامعات، بدءا من مرحلة ولادتهم في البيئة الأسرية إلى مرحلة الحضانة ورياض الأطفال إلى مرحلة التعليم المدرسي قبل الجامعي إلى مرحلة التعليم العالي الذي يقدم لهم في المؤسسات الجامعية بمختلف أنماطها، وذلك حتى ندرك جيدا تلك العلاقة الموجودة

بين(الموروث من المواهب والقدرات الشخصية وتلك المكتسبات البيئية ممثلة في العوامل التي توفرها بيئاتهم)، وحتى يمكننا أن نقف أيضا على ما أشارت به من مباديء ومرتكزات تلك المقاربات النظرية التي اعتمدناها في دراستنا الراهنة والتي فسرت الظاهرة الإبداعية في عمومها وكذا في علاقتها بمؤسسات التربية والتعليم.

سابعا – الإجراءات المنهجية للدراسة: (مجالات الدراسة والمنهج وأدوات البحث)

تدخل دراستنا الراهنة ضمن نمط الدراسات (الكيفية) سعيا منا إلى اكتشاف واقع الحياة الجامعية للطلاب في علاقتهم بالظاهرة الإبداعية، وقد حذا بنا إلى دراسة هذا الموضوع كيفيا تلك التعقيدات التي تصاحب المواضيع التي تتعلق بالسلوكات البشرية المتعلقة بشبكة متداخلة من التفاعلات وفقا للمنظور التكميمي، لقد ورد لدى(قفاف، 2021/2020، صفحة 12) في هذا الشأن أن اينشتاين يقول: "ليس كل ما يمكن عده مُهِمًّا وليس كل مهم يمكن عَدُّهُ".

لذلك فقد اتجهت دراستنا الراهنة إلى محاولة تسليط الضوء على هذا السلوك الإنساني ممثلا في النشاطات الإبداعية للطلاب في البيئة الجامعية(بالجامعة الجزائرية) نظرا لأهمية الإبداع وانعكاساته الإيجابية على الأفراد وهم (الطلبة)، وعلى النسق الفرعي ممثلا بالمؤسسة الجامعية، وكل الفاعلين المنتسبين إليها، إضافة إلى الانعكاس الإيجابي للإبداع على مستوى النسق الكلي ممثلا بجميع المؤسسات الاجتماعية التي يتوفر عليها المجتمع، وذلك من خلال التفاعل المتبادل بين النسقين الفرعي والكلي والتساند البنائي والتكامل الوظيفي بينهما.

ومن جهة أخرى فإن دراستنا هذه تدخل ضمن الدراسات الوصفية والتي حددتها جملة من المعطيات الموضوعية وفي مقدمتها غزارة المعلومات والبيانات حول حدود الموضوع المدروس (الإبداع والطالب الجامعي والجامعة)، وذلك من خلال وفرة المراجع بنوعيها الورقية والالكترونية ممثلة في(الكتب والمقالات العلمية المنشورة في المجلات وكذا الرسائل والأطروحات الجامعية، التي اهتم أصحابها بموضوعي الإبداع والتعليم الجامعي والعلاقة بينهما) إضافة إلى ثراء التراث النظري ممثلا في جزئتيه –الدراسات السابقة من جهة– ومن جهة أخرى المقاربات النظرية التي اهتمت بالإبداع تفسيرا وتحليلا، إضافة إلى إمكانية الدراسة الميدانية للموضوع رغم اصطدامنا بالكثير من الصعوبات المستمدة من صعوبة طبيعة الموضوع في حد ذاته، وكذا من مشكلة أنه تم انتقاؤه إجبارا من بين عدد

من المواضيع التي حددتها جامعتنا كمشاريع بحثية لها. ولعل أهم صعوبة واجهناها هي صعوبة تحديد عينة بحثنا كونها تشترط أفرادا من الطلبة الذين يمتلكون أفكارا ابتكارية أو مشاريع إبداعية ذات صبغة رسمية (معترف بها ومسجلة لدى هيئة رسمية).

ونظرا للأهمية الكبرى التي يصطبغ بها الموضوع محل دراستنا، وحتى يمكن أن تقترب نتائج دراستنا له إلى الموضوعية فإنه من الضروة بمكان أن نتوقف عند محطة منهجية مهمة عنوانها تحديد مجالات الدراسة.

1- تحديد مجالات الدراسة:

أ- **المجال البشري:** بداية كان مجتمع الدراسة المستهدف هم طلبة مختلف أقسام وكليات جامعة 20اوت1955 سكيكدة وبمختلف تخصصاتهم العلمية، وفي مرحلة لاحقة خصصنا المستهدفين منهم وهم الطلبة الذين لهم توجهات إبداعية من خلال الأفكار الابتكارية أو المشاريع الإبداعية سواء أكانت معروضات حرة أيام النشاطات الاحتفالية، أو أيام المؤتمرات والملتقيات، أو تلك التي يقترحونها في إنجازهم لمذكرات أو رسائل التخرج (ليسانس. ماستر) ويسجلون بها ضمن قوائم حاضنة الأعمال أو مركز تطوير المقاولاتة بالجامعة، والتي قد تتحول إلى مشاريع قابلة للتجسيد لاحقا، ويضاف إلى مجتمع البحث هذا اعتماد جزئيات من سير حياتية لزمرة من مبدعين جزائريين ممن تخرجوا من الجامعات الجزائرية، ولو أن نبوغهم وتميزهم وولوجهم الفعلي لعالم الإبداع والابتكار جاء متاخرا حيث كان بعد التحاقهم بمؤسسات جامعية في الضفة الأخرى (أوروبية أو أمريكية أو أسيوية).

ب- **المجال المكاني:** جامعة 20أوت1955 سكيكدة بكلياتها المتعددة والمختلفة التخصصات العلمية وذلك من منطلق أن المجتمع الأصلي لموضوع أطروحتنا هم كل الطلبة دون استثناء حيث يمكننا أن نجد مفردات عينة دراستنا القصدية موزعين على جميع الكليات والأقسام وفي جميع التخصصات العلمية بالجامعة، وكذا من جميع المستويات(ليسانس. ماستر. دكتوراه) وحتى من جميع أصناف الطلبة تبعا لنتائج التحصيل الدراسي المحددة وفقا لمعيار اختبارات السداسيات.

ب- **المجال الزماني:** ويشير إلى الزمن المستغرق لإعداد هذه الدراسة وإخراج الأطروحة في أليق صورة. ومنطلقه منذ إعلان نتائج مسابقة الدكتوراه 2021/2020 وبعد التسجيل الأول بجامعة باجي

مختار بعنابة، وتحديدا فقد كانت بداية المجال الزمني من لحظة اختيار الموضوع تحت عنوان (الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية) والاتفاق عليه مع الاستاذة المشرفة، وقبوله من طرف المجلس العلمي والموافقة عليه من طرف لجنة الدكتوراه شهر جوان 2021. حيث تم الانطلاق في القراءة الاستطلاعية وكذا في إنجاز الشق النظري واستمر العمل مرحليا بالتوازي مع محاولات العمل على إنجاز القسم الميداني إلى نهاية الدراسة(بتحليل وتفسير البيانات ومناقشة النتائج وتقديم التوصيات ووضع التقرير النهائي)-كان هذا في حدود شهر ديسمبر 2024-. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم المجال الزماني لدراستنا إلى مراحل أربع نشير إليها كالآتي:

المرحلة الأولى: الدراسة الاستطلاعية بحثا في أدبيات الموضوع حيث انطلقنا بالقراءات **الاستطلاعية** المستفيضة(والتي يسميها البعض أيضا القراءة الكشفية أو القراءة التمهيدية) وذلك إيمانا منا بأنها هي الخطوة الأولى في سسلسلة البحث العلمي أو البحث الاجتماعي، حيث أن هناك الكثير من الباحثين من يعتبرها أول مرحلة ميدانية يقوم بها الباحث، إذ أنها تعد اللبنة الأولى التي ترتكز عليها الدراسات الميدانية، حيث يلجا إليها الباحث خاصة عندما يكون الموضوع معقدا للتحقق من امكانية امبريقية أهداف بحثه، إضافة إلى كونها ستساعدنا في الوقوف على أهم المصادر والمراجع التي تتعلق بموضوع دراستنا وخاصة تلك التي لم نكن نعرفها من قبل، كما أنها تحيلنا إلى التعرف على الخلفية التاريخية لمشكلة الدراسة محل بحثنا، وقد انطلقنا اعتمادا على الدراسة الاستطلاعية في محاولة منا للبحث والتقصي في أغلب الأدبيات التي اهتمت بموضوع الإبداع في عمومه، بحثا في الأسباب المؤدية والعوامل المغذية للإبداع في جميع المجالات المعرفية، وفي جميع التخصصات العلمية، حيث ومنذ الوهلة الأولى حاولنا المزاوجة بين الجانب النظري للدراسة كمرجعية معرفية، والجانب الميداني كمعطى يمكن قياس بعض أبعاد ومؤشرات الإبداع من خلاله مرحليا، وقد دفعنا إلى اعتماد هذه الطريقة صعوبة الموضوع المختار (رغم غزارة البيانات ذات الصلة به) كون أن عملية الاختيار كانت محددة في مجال ضيق حيث حددت مواضيعه في شكل مشروع من قبل الإدارة الجامعية لجامعة باجي مختار. عنابة. وقد كان عملنا في هذه الفترة مركزا على تحديد أكبر عدد ممكن من المراجع الورقية ذات الصلة بموضوعنا من خلال زياراتنا المتكررة والمتسلسة للمكتبات بجامعتي عنابة وسكيكدة، وكذا من خلال تحديدنا لمجموعة من المراجع الالكترونية(كتب. مقالات علمية. رسائل

ماجستير وأطروحات دكتوراه)، وقد امتدت هذه المرحلة على مدار سنة كاملة أي إلى غاية شهر جوان 2022 وتحديدا طوال مدة التسجيلين الأول والثاني.

المرحلة الثانية: مرحلة الإعداد النظري بامتياز وفيها ركزنا على القراءة الاستطلاعية المتعمقة التي من خلالها بدأنا في تحديد مجال قراءتنا للمراجع المهتمة بالإبداع الطلابي في الجامعات مسترشدين في تحديد العناوين والعناصر ذات الصلة المباشرة بالموضوع ببحوث ودراسات من سبقونا، وهو ما ساعدنا على الخروج تدريجيا من التيهان الذي كان يسيطر علينا خلال المرحلة الأولى وخاصة بعد لقائنا بالأساتذة والمشرفين في اليوم الدكتورالي المتعلق بالتسجيل الثاني، وقد بدأنا فعليا بالتسجيل لأهم المعطيات والمعلومات النظرية التي وظفناها في الفصول النظرية فيما بعد، وفي سياق الحديث عن بداية العمل في انجاز الشق النظري فإننا حرصنا أيضا بالبحث والتحري في اشكالية الدراسة الميدانية وآليات إنجازها (وإنها لمن الصعوبة بمكان في بداية الأمر) لعدم تمكننا من إيجاد الصيغة المنهجية التي نتتبعها، واستغرقت هذه المرحلة فترة التسجيل الثاني.

المرحلة الثالثة: وهي البداية الفعلية لمرحلة الدراسة الميدانية بعد أن بدأت ملامح الموضوع تتضح وخاصة مع بداية التسجيل الثالث شرعنا في وضع الخطة المبدئية وقد قمنا بمناقشتها بمعية الأستاذة المشرفة بانتظام في العديد من اللقاءات التي كانت تثمر دوما تعديلات في الاتجاه الإيجابي بحيث مكنتنا هذه التعديلات من ضبط الخطة التي رسمناها، ومن ثم شرعنا في توزيع ما جمعناه من زبدة المعطيات والمعلومات باعتمادنا على كل المراجع الورقية والالكترونية التي قمنا بتحديدها وتصنيفها سلفا وفقا للفصول التي شملتها خطتنا(عددا وعنونة)، وفي هذه المرحلة كنا قد بدأنا بانتقاء وطبع المادة العلمية التي تفي بالغرض وتخدم البحث والتي يتم الاتفاق عليها مع الأستاذة المشرفة، وقد استغرقت هذه المرحلة فترة زمنية أطول شملت الموسمين الجامعيين للتسجيل الثالث والتسجيل الرابع (2023/2022 و2024/2023). وهي الفترة التي شهدت أيضا الانطلاقة الفعلية لعملنا في الشق الميداني من خلال الانطلاق في رحلة البحث عن عينة الدراسة حيث اعتمدنا بداية الأمر على حضور الملتقيات والأيام الدراسية والندوات التي نشطتها جامعة سكيكدة للموسم الجامعي (2023/2022). إضافة إلى احتكاكنا بالحركة الطلابية اعتمادا على النوادي العلمية وحاضنة الأعمال الجامعية، وهي المحاولات التي أثمرت بإتاحة فرص الوصول إلى بعض الطلبة من ذوي الأفكار الإبداعية والذين كانوا

هم المفتاح الحقيقي لتحقيقنا لهدف الحصول على عينة دراستنا فيما بعد حيث انهم تحولوا إلى مخبرين دلونا عن بعض رفاقهم.

المرحلة الرابعة: تفريغ وتبويب وتحليل وتفسير البيانات ومناقشة النتائج، وقد امتدت على مدار الموسم الجامعي للتسجيل الرابع (2024/2023) وهي مرحلة الدراسة الميدانية بامتياز، وقد كانت مرحلة حاسمة حيث حددنا بدقة المجال المكاني(جامعة 20 أوت 1955 بجميع كلياتها) والمجال البشري (مجتمع الدراسة ممثلا بكل طلاب جامعة سكيكدة). والذي من خلاله تمت عملية اختيار وحدات أفراد العينة وفقا للشروط التي حددها تعريفنا الإجرائي للطالب المبدع، وقد واجهنا صعوبات بالجملة لبلوغ هذا الهدف –وقد أشرنا إليها تحت معطى العينة وخصائصها–. كما كانت لنا في هذه المرحلة جلسات تنسيقية منتظمة مع الأستاذة المشرفة تم على إثرها التوفيق في اختيار التقنية الملائمة لجمع البيانات ممثلة في أداة المقابلة. كما كانت لنا جلسات تنسيقية أخرى تم على إثرها بناء دليل المقابلة والذي خضع إلى التعديل عدة مرات ليتم ضبطه في نهاية المطاف بعد تحكيمه من طرف ثلة من أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعتي(20 اوت 1955. سكيكدة وباجي مختار. عنابة). وفي ضوء هذه النتائج كثفنا جهودنا لتحديد العدد النهائي للطلاب الذين أجرينا معهم المقابلات وكان في حدود الأربعين(40) طالبا، قمنا بتنظيم لقاءات تمهيدية معهم واتبعناها بأخرى اختبارية، ولكثرة العراقيل والمثبطات فقد تناقص عددهم حيث استقر العدد الحقيقي عند الخمسة والثلاثين(35) طالبا وهم الذين وظفنا شواهدهم الميدانية التي أدلوا بها في إجاباتنا عن تساؤلات إشكالية دراستنا. لتنتهي هذه المرحلة بتحرير التقرير النهائي وتقديم الاطروحة للمناقشة.

2 – منهج الدراسة وأدوات البحث:

أ– المنهج: أما في تحديدنا للمنهج المستخدم للدراسة فقد أخذنا بعين الاعتبار مسلمة أن هناك علاقة وثيقة بين منهج البحث وموضوع البحث والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وإنطلاقا من الفكرة القائلة بأن طبيعة موضوعات البحوث والدراسات هي التي تفرض المنهج الذي لا بد للباحث أن يتبعه لكونه قوام أي بحث علمي سليم، فإن من مسلمات الأمور أن يلتزم الباحث منهجا واحدا يتوافق وطبيعة موضوعه ينظم من خلاله عمله البحثي مرحليا حتى لا يحيد عن السكة ويخرج عن موضوع دراسته.

وعلى هذا الأساس فقد فرضت علينا طبيعة موضوعنا(الابداع) في عمومه، و(الإبداع الطلابي) بوجه خاص(وهو عبارة عن ظاهرة سلوكية من جهة) ومن جهة أخرى فهو موضوع ذو معطيات وبيانات غزيرة يمكننا الحصول عليها من التراث النظري بشقيه، المقاربات النظرية المتنوعة والدراسات السابقة، خاصة في ظل توفر المصادر والمراجع الورقية والالكترونية بالكم والكيف المقبولين)، فرضت علينا هذه المؤشرات اعتماد المنهج الوصفي بأحكامه وقواعده كونه الأنسب لإنجاز أطروحتنا حيث يعتبر المنهج الوصفي حسب ما ورد لدى(سلاطنية و الجيلالي، 2014، صفحة 141)"طريقة منظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد أو أحداث أو أوضاع معينة بهدف اكتشاف حقائق جديدة، أو التحقق من صحة حقائق قديمة وآثارها والعلاقات التي تتصل بها وتغيرها وكشف الجوانب التي تحكمها".(وهو مسعانا في دراستنا الراهنة والتي نطمح من خلالها إلى الكشف عن حقيقة الواقع الجامعي في علاقته بالظاهرة الإبداعية ومسألة رعاية الطلبة المبدعين).

وقد اعتمدنا في ذلك على تقنية **المقابلة** كأداة أساسية للإجابة عن تساؤلات إشكاليتنا كونها في تقديرنا هي الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات، إضافة إلى لجوئنا إلى الاستئناس بالملاحظة البسيطة غير المعلنة للمبحوثين، والاستعانة ببعض الجزئيات من السير الحياتية لبعض المبدعين الجزائريين من أجل تدعيم الشواهد الميدانية التي يدلي بها المبحوثون من خلال إجاباتهم عن أسئلة دليل المقابلة.

وابتعادا عن التنميط المنهجي فإننا ارتاينا ألا نتقيد بقوالب المنهج الوصفي ثابتة جامدة، بل حرصنا على أن يكون هناك قدرا من المرونة في التعاطي معه تفرضها أهداف بحثنا، وذلك إيمانا منا بأن الموضوع ذاته قد عولج من عديد الزوايا، كما قد يعالج لاحقا من عديد الزوايا أيضا، وما دراستنا إلا تمثيلا لواحدة من هذه الزوايا ممثلة في محاولتنا كشف **واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية**. (على الأقل في هذه المرحلة الراهنة التي تميزت بتوجه اقتصادي معلن من طرف جامعاتنا ممثلا في تبنيها لمشروع التوجه المقاولاتي). وذلك من حيث سعينا إلى إثبات وجود إبداع طلابي والعوامل المساعدة على ذلك، أو نفي وجوده وتحديد المعوقات المانعة لذلك، كما وقد اخترنا المنهج الوصفي في دراستنا لواقع ظاهرة الإبداع الطلابي بالجامعة إيمانا منا بأن المنهج الوصفي لا يقتصر على وصف الظاهرة ولو كان الوصف دقيقا من خلال جمع البيانات، ووصف الظروف والممارسات المتنوعة، والتعرف على الأسباب والعوامل المختلفة التي تتحكم فيها، بل يتعدى الأمر ذلك إلى التحليل

الكمي الإحصائي للنتائج، والتحليل الكيفي لهذه البيانات والتفسير السوسيولوجي للنتائج، من خلال اكتشاف العلاقة بين المتغيرات والتوصل إلى الاستنتاجات ومقارنتها بمعطيات الميدان وهو الأمر الذي يُمَكِّنُنا من الانتهاء إلى نتائج تكون أقرب إلى الموضوعية ويمكن تعميمها. حيث يؤكد(سلاطنية و الجيلالي، 2014، صفحة 142) على أن المنهج الوصفي هو فعلا "طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا، عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة، وتصنيفها، وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة".

وتأسيسا عليه فقد كان توظيفنا للمنهج الوصفي في دراستنا لواقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية وفقا لخطة مرحلية بدءا بتلخيص زبدة التراث النظري ممثلا في الدراسات السابقة والمقاربات النظرية لعلماء النفس وعلماء الاجتماع وحتى علماء الاقتصاد، والمهتمة كلها بموضوع الإبداع وإسقاط مرتكزاتها ومبادئها على واقع الإبداع الطلابي في جامعاتنا، وقد تم هذا العمل في الفصول النظرية وبعدها انتقلنا إلى جمع المعطيات والبيانات الميدانية والتي تتعلق بالجامعة الجزائرية في علاقتها بالظاهرة الإبداعية ورعايتها للطلبة المبدعين كما ارتاينا لها أن تكون وفقا لاسئلة دليل المقابلة الذي أعددناه خصيصا لتحقيق أهدافنا البحثية هذا من جهة، ومن جهة أخرى كما رآها وأدلى بها المبحوثون من أفراد عينتنا القصدية، والذين هم موزعون على العديد من كليات جامعة سكيكدة (وهم طلبة جامعيون لهم أفكار ابتكارية أومشاريع أو منجزات إبداعية تقيدا بتعريفنا الإجرائي للطالب المبدع وذلك من خلال إجاباتهم عن أسئلة دليل المقابلة)، دون أن ننسى الإشارة إلى أننا قد استفدنا من توظيف الملاحظة البسيطة غير المعلنة وتحصلنا على معلومات إضافية مهمة اعتمادا على رصدنا لسلوكاتهم وتصرفاتهم حين تقديم الإجابات. لننتقل بعدها إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة تفريغ وتبويب وتحليل النتائج المتوصل إليها إحصائيا، ثم التعليق عليها كميا وتفسيرها كيفيا ومن ثم مناقشتها في ضوء كل كل من تساؤلات إشكالية دراستنا، وكذا في ضوء الدراسات السابقة، وأخيرا في ضوء المقاربات النظرية التي وظفناها في دراستنا الراهنة.

كما استخدمنا المنهج الوصفي في دراسنا الراهنة سعيا منا لاكتشاف العلاقة بين الإبداع الطلابي والبيئة الجامعية التي يتواجدون فيها طوال مسارات دراستهم في مرحلة التعليم العالي بالمؤسسة الجامعية، وربما يمتد ارتباطهم بها إلى ما بعد إنهاء هذه المسارات، وخاصة في الفترة الراهنة التي تميزت بمحاولة الانفتاح على النظام الاقتصادي والارتباط بسوق الشغل بواسطة تبني مشروع التوجه

المقاولاتي للجامعة، حيث يبقى المجال مفتوحا أمام الطلاب وحتى المتخرجين منهم وبخاصة ذوي المشاريع الابتكارية لأجل إتمام مشاريعهم ومحاولة تجسيدها ميدانيا، وذلك من خلال برمجة تربصات وأيام تكوينية وكذا السماح لهم بإجراء بعض التجارب في الورش والمختبرات أو إنجاز بعض النماذج لمخترعات أو تقديم حلول لمشكلات.

- أدوات جمع البيانات:

إن مما لا يختلف فيه الباحثون أن مرحلة جمع البيانات في البحوث العلمية والاجتماعية تعتبر مرحلة من أهم المراحل التي يجب أن يتوقف عندها الباحث، وفي الوقت ذاته فهي مرحلة هامة من مراحل استخدام المنهج الوصفي، حيث يقوم الباحث فيها بتحديد الأداة المناسبة لجمع البيانات التي يريدها، وإنه لمن الضرورة بمكان أن يوليها اهتماما بالغا، وذلك اعتبارا لكونها الخطوة التي تشكل أول اقتراب فعلي له من أجل اقتحام ميدان بحثه سعيا منه إلى جمع المعطيات والبيانات التي يعتمدها لاختبار فرضياته، أو للإجابة عن تساؤلاته(وفي دراستنا الراهنة ذات الطبيعة الاستكشافية فإن جمع المعطيات إنما هو للإجابة عن تساؤلات الإشكالية)، ويتعلق الأمر إذن بضرورة حرص الباحث على حسن الاختيار فيما يخص أنسب أدوات الجمع حتى يتجنب الوقوع في فوضى التعاطي مع رصد البيانات وتجميعها.

وفي إشارتنا إلى مسألة أدوات جمع البيانات يمكننا أن ننطلق من الفكرة التي أوردها(بزاز، 2007، صفحة 49)في أطروحته والتي مؤداها: "فيما يخص المناهج تصور **بيار بورديو** أن على عالم الاجتماع أن يحذر من الاستعمال غير المتحكم فيه لتقنيات جمع البيانات".

ويتضح بأن هناك إشارة واضحة إلى أنه من الأهمية بمكان التركيز على حسن اختيار الأداة الأنسب والحرص على توظيفها بالأساليب الملائمة والطرق الصحيحة، حتى تكون ذات جدوى في الوصول إلى النتائج التي يريدها الباحث، وفي ذلك توجيه وإرشاد إلى ضرورة أن يكون الباحث ملما ومطلعا على جميع التقنيات متمكنا من توظيفها بفعالية، وإلا فإنه سيسقط في مشكلة عدم التمكن من التقنية والتي تجره في الغالب إلى الوقوع في الكثير من العثرات والأخطاء البحثية التي قد لا تغتفر.

ويضيف (بزاز، 2007، صفحة 49) في موضع أخر قوله: "إذ يجب على عالم الاجتماع أن يواجه فرضيات مع الواقع وأن يقوم بتعريات في الميدان، وفي هذه المرحلة يمكن استعمال بصفة تبادلية أو مكملة التقنيات المختلفة إذ عادة ما نقوم بمقابلة للتقنيات الكمية بالتقنيات النوعية(الكيفية) **فالأولى**(التقنيات الكمية) مؤسسة على توظيف المعطيات الرقمية المتحصل عليها بواسطة البحوث المُسْتَعْمِلَة **للاستبيان**، والتي يكون فيها اللجوء إلى الأسئلة **المغلقة** حاسما لتسهيل عملية جمع البيانات ومعالجتها. **أما الثانية**(التقنيات النوعية) فإنها تقوم أساسا على الاستجوابات ويتعلق الأمر **بمقابلة** بين الباحث والمبحوث بواسطة **دليل مقابلة**(وهو عبارة عن قائمة من الأسئلة معدة خصيصا لمعالجة الموضوع المدروس)".

وتأسيسا عليه ففي دراستنا الراهنة ومن أجل الإجابة عن جملة تساؤلاتنا(التساؤل المركزي وتساؤلاته الفرعية)، وسعيا منا لتحقيق الهدف العام لأطروحتنا ممثلا في كشف واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية إثباتا أو نفيا، ومن ثم إمكانية أن نكشف درجة علاقة الجامعة الجزائرية بالظاهرة الإبداعية، ودرجة الاهتمام بها وكذا درجة رعاية الجامعة للطلبة المبدعين، واعتبارا لعدم ملائمة **الاستبانة** نتيجة لسببين، الأول وهو:عدم توفر العدد الكبير والكافي للطلبة من ذوي الميول والتوجهات الإبداعية رغم التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية في الفترة الراهنة، والذي يسمح لنا باعتماد استمارة الاستبيان، وأما الثاني: فطبيعة موضوع دراستنا والذي يتطلب بحثه بموضوعية اعتماد الأسلوب الكشفي الكيفي. والتزاما منا ببعض الضوابط التي تساعد على اللجوء إلى اختيار تقنية **المقابلة** ممثلة في حجم العينة وكذا عدم إمكانية تطبيق الأداة الأكثر توظيفا(الاستبيان) لدى أغلب الباحثين، –حيث يلعب حجم العينة ونوعية أفرادها إضافة إلى نوع المعلومات المراد الحصول عليها دورا كبيرا ومهما في مسألة الموازنة والمفاضلة في الاختيار بين الاستبانة أو المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات–، حيث ورد لدى(حميدشة، 2012، صفحة 100) ما مؤداه: "فإن العدد الكبير لأفراد مجتمع البحث الذي تختار منه العينة يعيق تطبيق المقابلة لما يتطلبه من جهد ووقت ونفقات لا يقوى عليها الباحث".

وعليه فإننا لجأنا اضطرارا إلى اعتماد تقنية **المقابلة** كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعطيات الميدانية من أجل الإجابة عن تساؤلات إشكالية دراستنا، رغم إدراكنا لصعوبة مهمة الحصول على الطلبة الذين يمكن اعتبارهم في عداد المبدعين وفقا للتعريف الإجرائي الذي أعطيناه للطالب المبدع (عنصر المفاهيم في هذا الفصل) من أجل إجراء المقابلات معهم، وفي تقديرنا فإن سبب الصعوبة

راجع بالدرجة الأولى إلى أن هؤلاء الطلبة موزعون على أغلب كليات جامعة(20 اوت1955.سكيكدة) وكذا على جميع تخصصاتها العلمية، إضافة إلى كثرة ارتباطاتهم داخل الحرم الجامعي وخارجه، مع ملاحظة كثرة انقطاعاتهم عن حضور الملتقيات والندوات، وغياباتهم المتكررة عن الدراسة خصوصا فيما يتعلق بحصص المحاضرات، وهو الأمر الذي حذا بنا إلى تدعيم هذه الأداة **(المقابلة)** بأداة أخرى تحت مسمى **الملاحظة** في نوعها البسيط حيث عمدنا من خلالها إلى رصد بعض سلوكات وتصرفات *لغوية. بيولوجية. أدائية. اجتماعية* يقوم بها المبحوثون تزامنا مع تقديمهم للإجابات عن أسئلة دليل مقابلتنا، وهدفنا هو جمع معلومات إضافية ذات صلة بموضوع دراستنا(واقع الإبداع الطلابي بالجامعة) بعيدا عن بيانات أسئلة الدليل. حيث ورد لدى (بن جغدل، 2020، صفحة 13) ما يلي: "حيث تشير الملاحظة بوصفها أداة لجمع البيانات إلى ذلك الرصد والتتبع المنظمين لسلوك وحركات وحدات العينة ضمن الظاهرة المدروسة سواء كانت هذه الظروف طبيعية أو اصطناعية (مختبرية)"

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة إليه فإنه من الضرورة بمكان أن نشير بإيجاز إلى مفهوم **المقابلة** حيث أشار(معن، 2004، صفحة 235)أنها تعني: "عملية سبر غور فرد غير معروف للباحث بواسطة تحفيز وتذكير ذاكرته حول المعلومات التي ترجع إلى الماضي، أو فيما يتعلق بحياته الشخصية أو محيطه الاجتماعي عن طريق طرح أسئلة تمهيدية للأسئلة الرئيسية المتعلقة بشكل مباشر بحياة وأراء ومواقف وقيم المبحوث وتحدث هذه العملية وجها لوجه وتكون إجاباتهم بشكل شفوي دون إلزام رسمي أو غير ذلك"

ويتضح جليا بأن المقابلة أو كما يصطلح عليها عند بعضهم**(الإستبار)** هي عبارة عن محادثة وحوار ومناقشة في شكل تفاعل بين شخصين أو أكثر حيث يدلي فيها المبحوث بانطباعات وآراء تتعلق بأسئلة تمهيدية وأخرى رئيسية يطرحها الباحث وتتصل بشكل مباشر بحياة وآراء ومواقف وقيم المبحوث حول الموضوع الذي يدرسه الباحث، -وهذا بالضبط ما احتجنا إليه وطبقناه في بحثنا هذا- وقد يكون هذا الحوار لفظيا أو غير لفظي ويكون موجها من أحدهما وهو(الباحث) للأخر وهو(المبحوث) في شكل مساءلة من أجل الحصول على معطيات ومعلومات وبيانات يدلي بها المبحوث من خلال إجاباته عن أسئلة الدليل الذي أعده الباحث خصيصا للحصول على الشواهد الميدانية، حيث تفيده هذه الإجابات في دراسة موضوع بحثه دراسة علمية وباقتراب كبير من الموضوعية. وهو الأمر الذي يفرض على الباحث أن يكون ذكيا فطنا حريصا كل الحرص على توفير

جو من المرح والحيوية يشعر فيه المبحوث بالاطمئنان والراحة النفسية؛ فيكون بذلك المناخ ملائما للقاء حواري مفتوح ومناسب.

- **فالإستبار**حسب ما أدلى به (خضر، 2006)هو: "أداة من أدوات جمع البيانات في البحوث الاجتماعية التي تستخدم في الكثير من البحوث الإنسانية(علم النفس. علم الاجتماع. الانتروبولوجيا) ويختلف عن الاستبيان في ثلاث عناصر هي: **موضوع** الأسئلة و**الجمهور** المستهدف و**عدد** الأسئلة. حيث ينحصر استخدام الاستبار من حيث موضوع الأسئلة في تحقيقات الرأي ذات الصلة بقياس الآراء وتحديد المواقف من قضايا معينة ... عن طريق استخدام عدد قليل من الأسئلة"

واعتبارا لما ورد في تعريف الاستبار من دلالات خاصة فيما يتعلق بالجمهور المستهدف وقلة الأسئلة فإن ذلك هو ما حذا بنا إلى المراهنة على اختيار الجمهور المستهدف(الطلبة الذين لديهم مشاريع ابداعية) وكذا الالتزام بشرط التقليل من عدد أسئلة الدليل، وذلك من خلال لجوئنا إلى تعديله عدة مرات، كما أوجب علينا من جهة أخرى الحرص على سبر غور أفراد العينة ومحاولة الاستفادة من إجاباتهم اللفظية المباشرة، وكذا غير المباشرة ممثلة في التفاعلات غير اللفظية(إيماءات. انفعالات. حركات.خصائص الصوت ونظرات العينين وتعبيرات الوجه، وكذا الهيئة التي يكون عليها المستجوب حين حديثه، هذه السلوكيات والتصرفات إما تكمل ما يقال دون تكلف من المبحوث، أو تكشف عن مبالغات وتلاعب ومجاملات يتجاوز بها المبحوث ما هو مطلوب منه في السؤال) عن طريق شفع المقابلة بأداة الملاحظة البسيطة كما أشرنا سابقا.

وفي سياق حديثنا عن تقنية المقابلة، واعتبارا لإحدى تصنيفات أنواع المقابلة التي تشير إلى أن هناك نوعين من المقابلة هما: المقابلة **الرسمية** والمقابلة غير الرسمية فقد اعتمدنا في إعداد دليل مقابلتنا على أحد أقسام المقابلة الرسمية حسب ما أورده (معن، 2004، صفحة 237) وهو" المقابلة القياسية ذات الأسئلة المحدودة التي لا يمكن للباحث الخروج عنها أو طرح أسئلة خارجة عن نطاق موضوع بحثه"، وذلك لأن هدفنا العام محدد بكشف واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية. من حيث الوقوف على وجود نشاطات إبداعية للطلاب من عدم وجودها، إضافة إلى تحديد مجالات إبداع الطلاب، وكذا كشف مسألة تأطير ومرافقة الجامعة للطلاب المبدعين وآليات هذا التأطير، إضافة إلى محاولة تحديد أهم معوقات الإبداع الطلابي في الجامعة الجزائرية.

ومن خلال قراءاتنا للأدبيات المنهجية المهتمة بأدوات جمع البيانات الميدانية لأجل اختبار فروض البحوث والدراسات ميدانيا بواسطة الإجابة عن أسئلة الإستبار الذي عادة ما تكون أسئلته قليلة العدد، فقد وجدنا أن بعض المهتمين بتصنيفها ذهبوا إلى القول بأنها قد تكون: **مقابلة شخصية** أي مع فرد واحد أو **جمعية**(جماعية) مع مجموعة من الأفراد دفعة واحدة. حيث ورد لدى (غواظني، 2021، صفحة 184)" تعتبر المقابلة الفردية من أكثر أنواع المقابلة اعتمادا في الدراسات النفسية والاجتماعية تتم بين الباحث والمبحوث بحيث يشعر هذا الأخير(المبحوث) بحرية التعبير عن نفسه بطريقة شاملة وصادقة ودون تحفظ".

وفي تقديرنا فإن ما هو جدير بالإشارة إليه هنا أن: هذا النوع من المقابلة (الفردية) يتطلب من الباحث توفير الجهد والوقت والنفقات التي قد تعجزه عن القيام بها في ظروف حسنة، مما يؤدي به إلى الوقوع في الإخلال ببعض المبادئ البحثية وقد يؤول به ذلك إلى التوصل إلى نتائج تجانب الموضوعية. وعليه فإنه من الضرورة بمكان أن يفسح المجال للباحث بأن يعتمد النوع الثاني للمقابلة وهو **المقابلة الجمعية** (الجماعية) حيث ذكرت (غواظني، 2021، صفحة 185) بأنها المقابلة التي: "يتم فيها اللقاء بين الباحث ومجموعة من المبحوثين دفعة واحدة في وقت واحد وفي مكان واحد شريطة أن يكون عددهم قليلا"

ويتضح بأن اعتماد الباحث على هذا النوع من المقابلة سيساعده على أن يقتصد في الوقت والجهد والإنفاق، ويفيده هذا النوع من المقابلة أيضا في توسعة الحوار وتبادل الآراء والخبرات التي قد تكشف مزيدا من المعلومات التي تساعد في تفسير الظاهرة بصورة أوضح، كما تساعد المبحوثين على تذكر المعلومات واستثارتها من جهة، ومن جهة أخرى يسد الباب أمام تبجح وغرور بعض المبحوثين وسردهم لأحداث قد تكون من صنع خيالهم حين إجابتهم عن بعض الأسئلة.

وتأسيسا عليه، واعتبارا للصعوبات التي اعترضتنا في تحديد أفراد عينتنا وفي توظيفنا لتقنية المقابلة فقد اضطررنا إلى اعتماد النوعين من المقابلة. **فالفردية** أحيانا وخاصة مع الحالات التي كانت فيها الفكرة الابتكارية أو المشروع الإبداعي فرديا، و**الجماعية** في وضعيات أخرى وخاصة تلك التي كان فيها المشروع الإبداعي جماعيا، وقد قمنا بتسجيل إجابات المبحوثين الذين قابلناهم فرادى بكل عناية.، بينما لجأنا إلى توزيع الدليل على المقابلين منهم جماعيا وتولوا بأنفسهم تسجيل إجاباتهم في

حضورنا معهم وتحت إشرافنا وتوجيهاتنا لهم، وقد اضطرنا إلى اعتماد هذا الاسلوب أمران **الأول:** (عددهم وقصر الوقت المتاح لنا لمقابلتهم وهو نهاية حصة تدريبية. أو نهاية يوم دراسي أو نهاية ملتقى ...) وأما **الثاني:** فمشكلة صعوبة تواصلهم الشفوي معنا(عجزهم في التعبير الشفوي عن الأفكار التي يريدون تقديمها كإجابات عن الأسئلة الموجهة إليهم في الدليل وتفضيلهم للتعبير عنها كتابيا).

وعلى الرغم من أن المعطيات التي توفرت لدينا من خلال ما أدلى به المبحوثون كانت بالقدر الكافي إلا أننا حبذنا ضرورة اللجوء إلى الاستئناس بأداة **ثالثة** معضدة لتقنية **المقابلة** المشفوعة **بالملاحظة** البسيطة وقد تمثلت هذه الأداة **الثالثة** في العرض **لجزئيات من سير حياة** بعض المبدعين الجزائريين والذين هم من خريجي جامعاتنا وسواء أتموا إنجاز مشاريعهم محليا أثناء دراستهم أو بعد تخرجهم، أو أتموا إنجازها خارج الوطن في جامعات أوروبية أو أمريكية في شكل بعثات علمية أو من خلال حصولهم على منح دراسية إلى الخارج أو حتى وفقا للهجرات السرية للأدمغة الجزائرية.

ويفيدنا اعتماد هذه الجزئيات من(سير الحياة) للوقوف على حقيقة تحديد العوامل المساعدة على توفير المناخ الإبداعي الملائم لرعاية المبدعين، أو للبرهنة على الصعوبات والمعوقات التي تقف حجر عثرة أمام نشاطات الطلبة المبدعين، والتي تؤول بهم في الغالب إلى الاستسلام والتخلي عن مشاريعهم فتهدر قدراتهم، أو يهاجروا بها إلى الضفة الأخرى لتستفيد منهم دول أخرى تستنزف كل مواهبهم وطاقاتهم وقدراتهم.

– ويشير(نوازد، 2017، صفحة 52) إلى أن **سيرة الحياة** هي:" فن أدبي في شكل سرد قصصي لتجارب وأحداث وذكريات تتعلق بشخصيات" وهناك نوعان من السيرة هما: **الأولى** السيرة الذاتية Outobiography أو السيرة الشخصية والتي تكتب على شكل مذكرات يكتبها الكاتب عن نفسه، وأما **الثانية** فهي السيرة الغيرية Biography وهي باختصار سيرة حياة إنسان يكتبها عنه غيره".

وفي كلتي الحالتين يتضح أن السيرة الحياتية من الضرورة بمكان اعتمادها في فك الكثير من العقد ورفع اللبس والغموض عن الكثير من المشكلات البحثية، بحيث تدلل البيانات التي تحملها هذه السير الذاتية أو الحياتية على اتخاذ قرارات وإعلان نتائج موضوعية حول الكثير من القضايا.

– وفي هذا الصدد يقول(البجدايني، 2023، صفحة 29) "ففي ميدان المنهجية السوسيولوجية والكيفية منها تحديدا يتم اعتبار سيرة الحياة أداة لجمع المعطيات الميدانية قصد تحليلها وتفسيرها في أفق بناء براديغمات علمية مفسرة للظواهر المدروسة وفي هذا الإطار يؤكد **دانييل بيرتو** (Daniel Berteaux) على أن سيرة الحياة هي شكل خاص للمقابلة –**مقابلة سردية**– يطلب من خلالها الباحث من مبحوثه سرد أجزاء من تجربته المعيشة"

يلاحظ إذن بأن السيرة الحياتية هي استراتيجية لولوج الواقع وسبر أغواره من أجل تحليل حكاية فاعل اجتماعي معين مع التركيز على الأحداث التي عاشها خلال مسار حياته، ومن ثم يمكننا تحديد عوامل نجاحه وتفوقه ونبوغه دراسة وإبداعا، أو على العكس من ذلك يمكننا تحديد جملة المعوقات التي عرقلت مساره الدراسي أو الوظيفي.

وبتحليلنا لهذه المعطيات المتعلقة بمفهوم سيرة الحياة يتضح لنا بأن السيرة هي تصوير وترجمة حياة شخصية من الشخصيات المتميزة بخصائص معينة عن غيرها من الناس، من خلال الوقوف عند المحطات البارزة من حياته لنقل تفاصيل كثيرة عنها إلى القراء، (وفي موضوعنا محل الدراسة فإن الشخصيات المقصودة بالإشارة إلى جزئيات من قصص حياتهم هم طلاب جزائريون سجلوا أسماءهم بحروف من ذهب، ودخلوا التاريخ من بابه الواسع في عالم الإبداع والابتكار والاختراع).

وفي دراسة موضوع أطروحتنا "واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية" تناسبنا هذه الأداة من جهة لتدعيم نتائج المقابلات التي تمكنا من إجرائها مع عدد من الطلبة المبدعين من أصحاب الأفكار الابتكارية والمشاريع الإبداعية أو براءات الاختراع وفقا للمنشور الوزاري 1275 المتعلق بمنح وسم لابل للطلبة المتخرجين(ليسانس+ماستر)، ومن جهة ثانية اضطررنا إلى اعتمادها من منطلق إيماننا أنه من أبرز غايات استخدام منهج السيرة الحياتية في علم الاجتماع هي فهم مجموعة من الأفكار والقيم الاجتماعية التي تعكسها التجارب المعاشة التي تشكل الأفراد في مجتمعاتهم، ومن ثم إمكانية الاستفادة من دراسة تجارب فئات اجتماعية(غالبا ما تكون مهمشة وخاصة في المجتمعات المتخلفة) تشكل**إثنيات ثقافية** خاصة في المجتمع(مجموعة أشخاص متماثلين بصفات مشتركة تميزهم عن غيرهم وفي عملنا البحثي هذا هم طلاب جامعيون تجمعهم وتميزهم مواهبهم وقدراتهم الإبداعية) ومن ثم إمكانية مقاربة واقع اجتماعي لجماعة اجتماعية معينة، ومن جهة ثالثة فقد حاولنا تجاوز مشكلة

التنميط المنهجي ممثلا في اعتماد واحدة فقط من أدوات جمع البيانات التقليدية بعينها(استبيان. أو ملاحظة. أو مقابلة وفي أحيان قليلة بعض الوثائق والسجلات) وتخطيها إلى اعتماد تكامل عدة أدوات ضرورية لجمع البيانات والمعطيات وخاصة تلك التي تكاد تختفي وعلى رأسها تقنية **سيرة الحياة،** والتي يعتبرها البعض أنها قد ترتقي إلى درجة أن تكون منهجا وليست أداة فحسب نظرا لأهميتها في الولوج إلى الواقع وسبر أغواره، لذلك فقد لجأنا إلى توظيفها كأداة داعمة مطعمة لتحليل نتائج دليل المقابلة والذي تمت صياغته في شكل مقابلة نصف موجهة، تدرجنا في بناء دليلها وصياغة أسئلته وقد حاولنا الالتزام بأهم خطوات إعداد الدليل انطلاقا من تحديد هدفنا البحثي لإجراء هذه المقابلة(ممثلا في محاولة الكشف عن واقع الإبداع الطلابي في جامعاتنا وجودا أو انتفاء)، حيث جعلنا المحور الأول متعلقا بالأسئلة الخاصة بالبيانات الشخصية، (وقد شملت هذه البيانات العوامل الديموغرافية في شكل معلومات حول المشاركين في الاستجواب مثل العمر. الجنس. التعليم. مكان الإقامة. المهنة. الدخل. إيمانا منا بأن هذه المعلومات ستساعدنا في تحليل البيانات وفهم العلاقات بين متغيرات الخلفية الاجتماعية للمبحوث وسلوكاته خلال مساره التعليمي وخاصة ما تعلق بموضوع الإبداع)، أما المحور الثاني فقد خصصنا أسئلته لجمع بيانات تتعلق بمسألة وجود إبداع طلابي بالجامعة من عدمه خاصة في ظل التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية في الفترة الراهنة، إضافة إلى سعينا للحصول على المعطيات المتعلقة بأهم المجالات التي يمكن أن يظهر فيها إبداع طلابي بالجامعة والمجالات التي تسعى الجامعة إلى تشجيعها أكثر من غيرها، وكذا البيانات الخاصة بمسألة تأطير الجامعة للطلبة المبدعين ومرافقتهم، إضافة إلى البيانات التي خصصت لنكتشف من خلالها أهم معوقات الإبداع الطلابي في الجامعة، إضافة إلى توظيف بيانات ميدانية حصلنا عليها من خلال ما يقدم من مداخلات في الملتقيات والندوات والأيام الدراسية التي نشطتها جامعة 20اوت 1955 خلال الموسمين الجامعيين 2023/2022. و 2024/2023.

هذا وقد حاولنا الالتزام بجملة من الآداب المتعلقة بأخلاقيات المقابلة(كيف يتم العمل بين الباحث والمبحوث؟) والتي يشير إليها كثير من الباحثين على أنها من أهم شروط نجاح المقابلة ونجملها اختصارا كما أوردها:(نقي، 2011، صفحة 90.89) " ضرورة إعلام المستجوب مسبقا بطبيعة المشروع، مراعاة المقاييس العلمية عند اختيار المبحوثين، اعتماد المرونة والموضوعية في محاورتهم

والحرص على إعطاء الوقت الكافي والحرية الكاملة للمبحوث للإدلاء بإجاباته التي يريدها، مع حرص الباحث على تسجيل الإجابات كما هي وفي وقتها".

وفي هذا الصدد وإيمانا منا بأن شروط وعوامل نجاح المقابلة التي أشرنا إليها آنفا قد يفشل الاعتماد على بعضها مع *طلبة الجامعات في المرحلة الراهنة والذين يعيشون في وسط جامعي مأزوم من جميع الجوانب جعل منهم طلابا آخر اهتماماتهم هي الدراسة والاستزادة في طلب العلم والمعرفة* يمكننا الإشارة إلى جملة **من الصعوبات التي اعترضتنا** في مسار اعتمادنا لتقنية القابلة منذ أن تقرر اختيارها كأنسب أداة لجمع البيانات حول موضوع أطروحتنا إلى غاية إخراج دليلها في صورته النهائية وتوظيفه في إجراء مقابلات فردية وجماعية مع أفراد عينتنا، وإن أول صعوبة واجهتنا كانت فيما يتعلق بإيجاد النواة الأولى لأفرد عينتنا القصدية، ثم صعوبة الالتقاء الدوري بالأفراد الذين تضمنتهم قائمة أفراد عينتنا حيث تم الحصول على عدد قليل منهم بعد جهد جهيد من خلال الاتصال بالنوادي العلمية وإدارة حاضنة الأعمال الجامعية، وكذا دار المقاولاتية بالجامعة، إضافة إلى حضورنا المكثف والمنتظم لكل الملتقيات والندوات والأيام التكوينية المتعلقة بنشاطات حاضنة الأعمال من جهة، أو نشاطات الجامعة في عمومها، والتي يتم فيها عرض بعض المنتجات الطلابية ذات العلاقة بالإبداع والابتكار إضافة إلى حضورنا مناقشات بحوث بعض الطلبة المقبلين على التخرج ذات الطابع الإبداعي (ليسانس+ماستر)، وكذا لجوئنا إلى الاستعانة ببعض الأساتذة الذين تربطنا بهم علاقات طيبة وممن التمسنا فيهم روح التعاون العلمي، وفي السياق ذاته فإن مما **يؤسف له شديد الأسف** أن من بين أهم الصعوبات والعراقيل التي وقفت حجر عثرة أمام إجرائنا لمقابلات مع بعض الطلاب الذين كانت لنا معهم لقاءات أولية وأبدوا من خلالها رغباتهم في المشاركة ومساعدتنا في إتمام هذا العمل البحثي (أنهم **منعوا** من المساهمة معنا في آخر المطاف ومن طرف من؟ من طرف **الأساتذة المشرفين** على مشاريعهم الإبداعية والمرافقين لهم في إنجازها حيث قد ألغيت بناء على هذا السلوك السلبي واللاتربوي بعض اللقاءات التي كانت من المفترض أن تجرى مع هؤلاء الطلبة، وقد كان عددهم حوالي تسعة (09) طلاب. ستة(06) منهم من ضمن المتخرجين حيث ناقشوا رسائلهم وأنهوا مسارهم الدراسي، وثلاثة(03) منهم من المقبلين على تسجيل مشروعاتهم). وهو الأمر الذي اضطرنا إلى اعتماد وسائل أخرى متنوعة للتواصل مع أفراد العينة تمثلت أساسا في استعمال التواصل الرقمي عن طريق البريد الالكتروني(والذي كان هو الآخر في أغلب الأحيان تواصلا سلبيا ساهم في تغذية الصعوبات التي

واجهتنا اكثر مما ساهم في فك الخناق، وتجلت الصعوبة التي تولدت عنه في عدم رد الطلبة على اتصالاتنا بهم الكترونيا مهما كان موضوع التواصل معهم وهو في الأغلب محاولة تجريب دليل المقابلة حيث نذكر في هذا الصدد بأننا تلقينا ردا واحدا من بين ثمانية اتصالات الكترونية بواسطة الايمايل)، كما اعتمدنا أحيانا أخرى على التواصل الهاتفي من أجل برمجة اللقاءات وإتمام عملية تقديم الإجابات المطلوبة منهم حول الأسئلة المبرمجة في دليل المقابلة، وقد لجأنا أخيرا إلى وسيلة أخرى كانت هي الأنجع في التخفيف من حدة بعض الصعوبات وقد تمثلت في رصد الطلبة أمام مقر حاضنة الأعمال الجامعية ودار المقاولاتية أو أيام التربصات والعمليات التكوينية، أو أيام الملتقيات والندوات والأيام الدراسية.

وفي تعاطينا مع مراحل وخطوات إعداد دليل المقابلة انتهجنا أسلوبا مرنا في طرحنا لجملة من الأسئلة الاختبارية، وقد حاولنا الالتزام بأن تكون الأسئلة مستقاة من تساؤلات وأهداف دراستنا، كما حرصنا على أن تكون لغة تواصلنا مع المبحوثين لغة بسيطة واضحة ومفهومة، حيث كانت أول محاولة في إعداده من نوع المقابلة غير الموجهة بعدد قليل من الأسئلة كلها مفتوحة ناقشناها مع بعض الزملاء وبعض الاساتذة ليتبين لنا مباشرة ضرورة أن الأنسب هو إعداده في صورة دليل المقابلة نصف الموجهة وقد اعتمدنا في **أول مرحلة** الإكثار والتنويع في الأسئلة(المغلقة والمفتوحة وشبه المفتوحة) وكان عددها أربعين(40) سؤالا جعلناها متضمنة في محورين الاول: محور البيانات الشخصية وقد تضمن عددا قليلا من الاسئلة الهادفة، وأما الثاني فمحور مدمج وقد تضمن العدد الاوفر من الاسئلة موزعة على التساؤلات الفرعية الاربعة. بينما جعلنا **المرحلة الثانية** لاختبار الصدق الظاهري لدليل المقابلة.

ويقصد بصدق أداة المقابلة وفقا لما ورد لدى (بوقطف، 2014، صفحة 114) "التأكد من أنها تقيس ما أُعِدّت لقياسه. كما يقصد بالصدق شمول دليلها على العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح مفرداته وفقراته من ناحية أخرى بحيث يكون مفهوما لكل من يستخدمه"

وللتحقق من صدق أداة المقابلة الخاصة بدراستنا الراهنة فقد قمنا بعرضها أولا على الأستاذة المشرفة ومناقشتها معها، كان ذلك بعد التسجيل الثالث 2023/2022 حيث قدمت لنا ملاحظاتها محاولة توجيهنا لربط أسئلة الدليل بمؤشرات تساؤلاتنا الفرعية والتساؤل المركزي أولا ومن ثم إدخال

بعض التعديلات على تلك الأسئلة المبدئية، وبعد الأخذ بجميع ملاحظاتها المقدمة لنا وبعد أن مس التعديل الحالات التالية (الحذف والدمج والإضافة، وكذا تجزئ الأسئلة المركبة...) صار عدد أسئلتها (43) سؤالا. **وأما في المرحلة الثالثة:** فقد راجعناها من جديد بمعية الأستاذة المشرفة، ثم قمنا بعرض دليل المقابلة على مجموعة من الأساتذة من ذوي الخبرة والاختصاص من قسم علم الاجتماع وهم: (حميدشة نبيل. مامنية سامية. بوعكاز فريد. دوغمان هالة) من جامعة 20 اوت 1955 بسكيكدة (وعليوات سامية وعاشوري صونية) جامعة باجي مختار بعنابة في خطوة الغرض منها تحكيم الدليل والتأكد من مدى صلاحيته من عدمها، كان ذلك مع بداية التسجيل الرابع 2024/2023. وبعد استرجاع نسخ الدليل المحكمة ووفقا للملاحظات المقدمة والتي هدفت إلى التوضيح والتبسيط والربط الدقيق بإشكالية بحثنا تم تعديل الدليل مرة أخرى بحذف بعض الأسئلة ودمج بعضها ليصير عددها خمسة وثلاثين(35)سؤالا، ورغم إجرائنا لهذا التعديل إلا أننا **جعلنا المرحلة الرابعة** لإخضاع هذه الأسئلة للتجريب مرة أخرى وذلك بعرضها على مجموعة من أفراد عينة مجتمع بحثنا وكان عددهم حوالي عشرة(10) طلاب، وكان الغرض من هذا الاختبار هو اكتشاف الأسئلة التي مازال يشوبها الغموض والتأويل لدى المبحوثين بغية تبسيطها أو تغييرها، وفعلا فقد اتضح بأن دليل المقابلة – إضافة إلى ظهور بعض الغموض على بعض الأسئلة حيث تعذر فهمها من طرف عدد من المبحوثين– اتضح بأن عدد أسئلته كثيرة وقد تستغرق الإجابة عنها وقتا أطول مما كان ينتظره المبحوث، وفي الأغلب يدخله ذلك في دوامة من قلق ووضعية محرجة تفقده الحيوية والتركيز في تقديم إجاباته *وقع الأمر فعليا مع عدد منهم وظهر من خلال تجاوبهم ببرودة أو بتوتر وحتى هناك من أعلنوا ذلك صراحة). وهو الأمر الذي أحالنا إلى جلسة أخرى مع الأستاذة المشرفة للقيام بإجراءات تعديل نهائية* –حذفا وتغييرا وإضافة ودمجا– (وقد مس التعديل في جميع مراحله حذف الأسئلة التالية: رقم05 المتعلق بنوعية السكن. ورقم11 المتعلق بكشف وجود نشاطات إبداعية للطلاب بالجامعات. ورقم13 المتعلق بتحديد دوافع الطلاب للإبداع. ورقم16 المتعلق بإمكان توفيق الطالب بين الدراسة والإبداع. ورقم18 المتعلق بكشف فيم يتجسد إبداع الطلاب؟ ورقم21 المتعلق باهم مجالات إبداع الطلبة في الجامعة. ورقم26 المتعلق بامكان الطالب أن يبدع في أكثر من مجال من مجالات الابداع. ورقم30 المتعلق بمدى تأطير الجامعة للطلبة المبدعين. ورقم36 المتعلق بمساهمة التحفيز في تطوير قدرات الطلاب. ورقم37 المتعلق بمدى توفر البيئة الإبداعية بالجامعة. ورقم39 المتعلق

بأهم معوقات المشروع الإبداعي للطالب المبحوث. إضافة إلى دمج السؤالين رقم31 المتعلق بالتأطير ورقم32 المتعلق بالمرافقة في سؤال واحد) ليستقر عدد الأسئلة الرسمية المعتمدة عند الثلاثين(30) سؤالا. قمنا بعدها بالتصميم النهائي للدليل وحاولنا إخراجه في صورته اللائقة، وبعدها قمنا بسحب العدد الكافي من النسخ والتي كان عددها خمسين(50) دليلا تحسبا لاي طارئ. ومن ثم حرصنا في **المرحلة الخامسة** على بداية اجراء المقابلات الرسمية الفردية منها والجمعية مع أفراد عينتنا القصدية الذين كنا قد حددناهم سابقا وفقا لمعايير تعريفنا الاجرائي للطالب المبدع وقد أعلنوا موافقاتهم وأبدوا رغباتهم في تقديم هذه المساعدة العلمية. وإن مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد والتأكيد عليه في هذا السياق هو أن عمليات الاتصال بهم وبرمجة اللقاءات معهم زمانا ومكانا فعلا كانت من الصعوبة بمكان، وقد أشرنا إلى الأسباب المؤدية والعوامل المغذية لذلك في فقرات سابقة.

كما إنه من الضرورة بمكان أيضا أن نشير إلى أننا قد استبعدنا خمسة أفراد من المبحوثين الذين شملتهم قائمة عينتنا القصدية المبدئية وألغينا المقابلات التي برمجت معهم لعدة اعتبارات أهمها عدم جديتهم التي تجلت من خلال عدم أخذهم مواقيت وأماكن الالتقاء بهم مأخذ الجد. ليتم اعتماد خمسة وثلاثون (35) مفردة من أصل الأربعين الذين حددناهم مبدئيا.

هذا وقد استعنا في تسجيل الإجابات باعتماد الكتابة من طرف أغلبية المبحوثين ذاتهم ومرد ذلك لضعف عملية التواصل الشفهي لدى أكثرهم،(وهو ما يؤكد بجلاء تدني المستويات التعليمية إلى الحضيض إذ يعلن الطالب صراحة بأن الفكرة موجودة لديه ولكنه يعجز عن بلورتها والتعبير عنها شفويا في جملة أو عبارة)، وكذا ربحا للوقت، وقد ساعدنا على اعتماد كتابة المبحوثين لإجاباتهم بأنفسهم أننا تركنا فراغات خاصة بكل سؤال في الدليل مما سهل عملية التسجيل في مكانها المناسب. وهو أيضا ما أتاح لنا فرصة بأن نحرص على ملاحظة كل حركياتهم وتصرفاتهم(تأوهات. إيماءات. إشارات) والتي كانت تعبر عن مشاعر ومكنونات داخلية عجز أصحابها عن التعبير عنها صراحة بالكلام لسبب أو لأخر) وبخاصة في المقابلات الجمعية، وقد سعينا جهد استطاعتنا لإثارة اهتمام جميع المبحوثين للإدلاء بآرائهم وانطباعاتهم والتي استعملناها في عملية التحليل لاحقا، خاصة فيما تعلق بأسئلة تأطير ومرافقة الجامعة للطلبة المبدعين، وكذا فيما تعلق بمعوقات الإبداع (وذلك لأن هذا هو أهم هدف نسعى إلى تحقيقه من أجل الوقوف على حقيقة علاقة جامعتنا بالإبداع الطلابي) أين

كانت سمات التحفظ والتردد أحيانا. وأحيانا أخرى التجاهل او الامتعاض والتوتر بادية على وجوه وتصرفات أغلب المبحوثين.

5 - **العينة وخصائصها:** وفي رحلة بحثنا عن العناصر النادرة التي يمكننا تأهيلها للوقوع ضمن قائمة أفراد عينة دراستنا الراهنة والتي قررنا منذ الوهلة الأولى أن تكون عينة قصدية مفرداتها طلاب اخترناهم بطريقة مقصودة ومتعمدة حيث أن انتماءهم إلى المجتمع الأصلي للدراسة ممثلا بطلاب جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، مشروط بامتلاك أفكار ابتكارية أو مشروعات إبداعية معروضة أو منتجات إبداعية جاهزة، أو شهادات اعتراف تثبت بأنهم قد فازوا بمراتب أولى أو نالوا مكافآت وحصلوا على جوائز تكريمية من طرف هيئات رسمية في منافسات أو مسابقات رسمية نظير منتجاتهم الابتكارية والإبداعية التي يعرضونها، وذلك وفقا لتعريفنا الإجرائي لمفهوم الطالب المبدع وتوافقا مع عنوان أطروحتنا الموسومة ب: واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية –الدراسة الميدانية جامعة 20 أوت 1955. سكيكدة-. وكذا توافقا والطبيعة الاستكشافية للموضوع محل بحثنا، والهدف الذي نسعى إلى تحقيقه من هذه الدراسة ممثلا في إثبات وجود إبداع طلابي بالجامعة الجزائرية وما هي العوامل المغذية له، أو نفي وجوده وما هي المعيقات التي تقف حائلا أمام إبداع الطلاب في جامعاتنا، وقد قررنا بداية أن يكون العدد محصورا بين الثلاثين والخمسين طالبا اعتبارا لفكرة أن حجم العينة يتوقف على نسبة التقارب والتجانس بين أفراد العينة والمجتمع الأصلي، وكذا طبيعة الموضوع المدروس، حيث كانت نقطة انطلاقنا من محطة هامة ممثلة في حضورنا اعتباطيا لجملة من المؤتمرات والملتقيات والندوات الداخلية التي نشطتها جامعة سكيكدة خلال الموسم الجامعي 2023/2022. هذه المحطة أبانت لنا عن إمكانية وجود نشاطات إبداعية لدى بعض الطلاب الذين كانوا يعرضون بعض منتجاتهم الابتكارية على بساطتها وقلتها، مما فسح لنا المجال للاقتراب من بعضهم ومحاورتهم مبدئيا حول تلك المعروضات التي كانت تظهر في شكل شهادات شرفية أو شهادات اعتراف، وبعض النماذج الابتكارية، وفي الوقت ذاته قمنا بتعريفهم بمشروع أطروحتنا والتمسنا منهم يد المساعدة لإتمامه، وهي الفكرة التي لاقت استحسانا وترحيبا من طرف أغلبهم وقرروا مساعدتنا في التعرف على طلاب آخرين يمكن أن يكونوا ضمن قائمة أفراد عينة دراستنا ونخص بالذكر من هؤلاء الذين ساعدونا(الطالب العايب أسامة. الطالب قداش امام محي الدين. الطالبة ماريا عياشي). وقد ساهم هذا التواصل معهم بدوره في توسيع مجال التواصل والالتقاء بعناصر أخرى عن طريق

وسيط آخر ممثلا في بعض النوادي العلمية الموزعة على كليات جامعة 20اوت1955. سكيكدة والتي قمنا بزيارات لمقراتها طلبا لخدمات الطلاب المنضوين تحت لوائها ممن يمتلكون أفكارا ابتكارية أو مشاريع إبداعية، ومن هذه النوادي نذكر(نادي بيتروليوم. نادي انفع. نادي فكر. نادي ايكو مايند. نادي بيو مايند. نادي ابن الهيثم)، كما لا يمكننا أن نغفل مساعدة بعض الأساتذة من جامعة سكيكدة في التوصل إلى بعض الطلاب الذين شملتهم عينة دراستنا ونخص بالذكر منهم (الأستاذة هبهوب نجيبة والأستاذة الشيخ اسيا)، لننتقل بعدها إلى محطة أخرى كان لها مساهمة في اتساع مجال البحث والتحري عن الطلبة المبدعين، وكانت هذه المحطة أخرى ممثلة في لقاءات حوارية حول موضوع أطروحتنا مع عدد من أساتذة جامعة سكيكدة ممن تربطنا بهم علاقات تعليم–تعلم طيبة. وكانت لها ثمار توجيهية اكتشفنا من خلالها المحطة الأهم ممثلة في مؤسستي حاضنة الأعمال الجامعية ودار المقاولاتية التابعتان لجامعة سكيكدة، حيث كانت لنا زيارات متكررة للمؤسستين وبتوجيهات من بعض مسؤوليهما(الأستاذ رياض بن ديب. والأستاذة هالة دوغمان) تمكنا من الوصول إلى مجموعة من الطلاب أصحاب المشاريع الابتكارية المنضوين تحت لواء حاضنة الأعمال الجامعية وفقا للقرار الوزاري 1275. وقد كللت زياراتنا بالنجاح في إقناع بعضهم لتقديم مساعدتهم لنا، لتتسع عملية البحث والاستقصاء والتحري بواسطة هؤلاء الطلاب الأوائل أنفسهم وقد ساعدونا كثيرا كمخبرين من خلال إعلامنا عن بعض زملائهم الحاملين لمثل هذه الأفكار والمشاريع الإبداعية، سواء أكانوا مسجلين بالحاضنة أو كانت أعمالهم حرة، لتكون محطتنا الرئيسية في الحصول على العدد الذي هو بين أيدينا هي حاضنة الأعمال الجامعية من خلال نشاطاتها(ملتقيات. ندوات. أيام تكوينية. لقاءات توجيهية. استقبال الطلبة الجدد وتسجيل مشروعاتهم. منافسات انتقائية لأهم المشاريع. مناقشات مذكرات ورسائل الطلبة المتخرجين).

وتأسيسا عليه فإن نوع العينة الذي اعتمدناه في دراستنا الراهنة يدخل في إطار العينات غير العشوائية ممثلا بنوع **العينة القصدية** من خلال اختيارنا كيفيا للمستجوبين أخذا وليس سحبا وذلك لاعتبارين: الأول طبيعة بحثنا وأهدافه المحددة في تسليط الضوء على واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية والسعي إلى كشف وجود إبداع طلابي من عدم وجوده، أما الثاني ففرضته طبيعة الموضوع المدروس نفسه ممثلا في الظاهرة الإبداعية لدى الطلاب بالجامعة(من حيث المجالات والعوامل المساعدة والمعوقات)، حيث اتضح منذ الوهلة الأولى أن عدد الطلبة من ذوي المواهب

والقدرات الإبداعية الذين لهم مشاريع إبداعية في المؤسسة الجامعية ليس بالعدد الكبير والمرغوب والذي يسمح بتوظيف تقنية استمارة الاستبيان لجمع المعطيات الميدانية.

وقد اعتمدنا نوع **العينة القصدية** اضطرارا رغم اطلاعنا على ما يقال عنها من عدم موضوعية نتائج هذا النوع من العينات كما أشار بذلك (معن، 2004، صفحة 208) من خلال قوله:" في هذا النوع من العينات لا يعرف حجم العينة الأمر الذي يضع تعميم النتائج ويجعلها بعيدة عن الموضوعية"

يتعلق الأمر إذن بأننا اضطررنا إلى أخذ أفراد العينة **قصديا** واعتماد تقنية المقابلة بناء على العدد القليل من الطلبة الذين يمكن اعتبارهم مبدعين وفقا لتعريفنا الإجرائي للابداع وللطالب المبدع والمشار إليهما في (الفصل الأول عنصر المفاهيم الإجرائية)، وقد تمكننا من **مقابلة** المبحوثين بعد جهد جهيد من خلال ترصد الحركة الطلابية في علاقاتهم بحاضنة الأعمال ودار المقاولاتية التابعتين للجامعة، وكذا في علاقاتهم ببعض النوادي العلمية (نادي فكر. بيتروليوم. انفع. سكيكدة تاك. بيو مايند. وايكومايند...) باعتبار أن هؤلاء الطلبة الذين أجرينا معهم مقابلات مرتبطين بهذه الهيئات في إنجاز مشاريعهم الإبداعية.

ب – خصائص العينة:

من منطلق الفكرة القائلة: بأن كل عينة مهما كانت طريقة اختيارها احتمالية –بسيطة أو منتظمة– أو غير احتمالية فإن لها من الخصائص ما يميزها عن أنواع أخرى لعينات يوظفها نفس الباحث في دراسته لموضوع آخر، أو قد يوظفها باحثون آخرون لدراسة نفس موضوعه لكن من زاوية أخرى؛ فإن عينة دراستنا الراهنة قمنا باختيارها في إطار العينات غير الاحتمالية ممثلة بنوع **العينة القصدية** كون أن أفرادها مقصودين بعينهم وهم مبدئيا أصحاب مشاريع إبداعية، وقد حصلنا على هذا العدد من المفردات بتحول الكثير ممن توصلنا إلى مقابلاتهم في البداية إلى مخبرين دلونا على كثير من زملاء لهم وأوصلونا إليهم وهؤلاء أيضا أخبرونا عن آخرين ممن لهم أفكار ابتكارية أو مشاريع إبداعية إلى غاية أن أصبح العدد مقبولا وقد دعمناه بمجموعة من الأفراد الذين كانوا يترددون على نشاطات حاضنة الأعمال الجامعية وكذا مركز تطوير المقاولاتية. وتأسيسا عليه فإنه يمكننا أن نشير إلى خصائص أفراد عينتنا في هذا الفصل الأول عرضا وتحليلا ومناقشة كالأتي:

الجدول رقم 01: يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

البدائل	التكرار	النسبة
ذكر	09	%25.71
أنثى	26	% 74.29
مج	35	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة تمركزت لدى فئة الإناث حيث بلغت74.29% (وهي نسبة يمكن تعميمها في قطاعات متعددة) في حين بلغت نسبة الذكور 25.71% ويمكن تفسير عزوف الذكور عن مواصلة الدراسة الجامعية باعتبارها مجالا يتطلب كثير من الوقت والجهد مع تناقص إمكانية الظفر بمنصب عمل قار، ما يجعل فئة الذكور تُسَرِّع من الانخراط في الحياة العملية لاختصار المسافات الطويلة خصوصا مع تنامي حلم الهجرة إلى الضفة الأخرى(الهجرة غير الشرعية) بحثا عن حياة أفضل، أو يغادرون مقاعد الدراسة مبكرا ويختارون الالتحاق بمؤسستي القطاع العسكري أو التكوين المهني والتمهين كونهما تضمنان لهم الوظيفة، في حين نفسر سيطرة فئة الإناث على عينة البحث بإدراكهن أن الظفر بمنصب عمل لا يكون إلا عبر جسر التعليم العالي الذي يضمن مستقبلا زاهرا تحقق من خلاله الفتاة طموحاتها وآمالها، فتستقل بذاتها معتمدة على راتبها، وتتحرر حينئذ من قبضة الهيمنة الذكورية في تسيير شؤون الأسرة، وتفتك بذلك فرص المساهمة في اتخاذ القرارات الوالدية الهامة إذا كانت زوجة أو أما، وتشارك في صناعة القرارات الأسرية المتنوعة إذا كانت في وضعيات أخرى (عازبة. مطلقة. أرملة)

وفي تقديرنا فإن هذا التفاوت الكبير في نسب الطلاب حسب الجنس وتمركزها حول الإناث قد ينعكس سلبا على النشاطات الطلابية الزائدة عن البرنامج الدراسي الرسمي وفقا لطبيعة التركيبة البيولوجية والنفسية للأنثى كون أغلبيتهن يفتقدن إلى الدافعية والرغبة في الانخراط ضمن فرق النوادي والمنظمات الطلابية رغم أن هذه الأخيرة تساهم بقوة في تحفيز وتشجيع الطلاب على التكيف والاندماج في الحياة الجامعية ومن ثم إمكانية الانغماس في النشاطات الإبداعية، وخصوصا الطالبات القادمات من بيئات ريفية وشبه حضرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى النظرة الاجتماعية للأنثى في مثل هذه الأوساط والوضعيات والتي تقيدها ببعض المبادئ والقيم الاجتماعية التي تحول دون انغماسهن في هذه النشاطات والسلوكيات، ولو كانت ذات قيمة وذات منفعة، وهذا بدوره يؤثر سلبا

على حركية النشاطات الإبداعية في الجامعة، خاصة إذا قاطعنا النسب المرتفعة للطالبات مع النسب المرتفعة للأستاذات، وحتى العاملات في الإدارة، اعتبارا لظاهرة تأنث المؤسسات التربوية (مما يقلل من عمليات التحفيز والتشجيع والمرافقة) وذلك لأن التوجه المقاولاتي في الكثير من المجالات إنما هو ذو طابع ذكوري (رجالي) أكثر منه أنثوي(نسوي).

الجدول رقم 02: يبين توزيع أفراد العينة حسب السن:

الفئات	التكرار	النسبة
أقل من 20 سنة	04	%11.43
20 – 27 سنة	26	%74.28
28 – 35 سنة	05	%14.29
مج	35	%100

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن أعلى نسبة تمركزت لدى الفئة العمرية (20 – 27 سنة) حيث بلغت 74.28% بينما بلغت نسبة أفراد الفئة العمرية (28 – 35 سنة) 14.29% في حين بلغت نسبة أفراد الفئة العمرية (أقل من 20 سنة)11.43% ويمكن تفسير تمركز أعلى نسبة لدى الفئة العمرية (20– 27) بأن هؤلاء الطلاب هم في سن قانونية متوافقة مع مستوياتهم الدراسية فمنهم من يدرس في طور الليسانس، ومنهم من يدرس في طور الماستر وهو ما أكدوه في إجاباتهم حول السؤال المتعلق بالمستوى الدراسي، في حين نفسر نقص نسبة الطلاب (أفراد العينة) من الفئة الأقل من 20 سنة بأن هؤلاء الطلاب قد يكونون من الذين دخلوا التعليم الابتدائي برخصة شرط السن(05 سنوات) وأما فئة الطلاب (28 – 35 سنة) فهم ممن تأخروا في تحصيل شهادة البكالوريا والتحقوا بالجامعة وهم كبارا، وفي تقديرنا فإن ذلك راجع لظروفهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية.

وبنظرة تحليلة لهذه النسب يمكننا أن نستنتج بأن عامل السن لا يمثل عائقا أمام العمل الإبداعي، فالطلبة موزعون على ثلاث فئات وفيهم الوافد الجديد إلى الجامعة وقد تمكن من ولوج مجال الإبداع في بداية مساره الدراسي، ومنهم من صاروا أصحاب خبرة في الحياة الجامعية وفيهم من تجاوز مرحلة الليسانس والتحق بالماستر ثم تمكنوا من دخول عالم الإبداع والابتكار، ومنهم بعض كبار السن الذين التحقوا بالجامعة بعد فترات طويلة من السن الحقيقية للالتحاق بالتعليم العالي ورغم ذلك فقد استطاعوا أن يكونوا ضمن فئات الطلبة المبدعين والمبتكرين.

وإن ما يجب الوقوف عنده في هذه المسألة والتأكيد عليه هو أن نأخذ بعين الاعتبار أراء أصحاب الاتجاه القائل بأن إبداع الأفراد يجب أن يتم الاهتمام به منذ السنوات الأولى من حياة الأطفال حتى لا يتلاشى ويتناقص بمرور الزمن وتعاقب الأحداث والمواقف، وقد ينطفئ كلية مع كل تهاون وإهمال، فنحرص على اكتشافهم مبكرا ونتابع باهتمام واستمرار تنمية وتطوير قدراتهم بدءا من المنزل فالمدرسة ثم في الجامعة وحتى في مؤسسة العمل بعد التوظيف.

الجدول رقم 03:يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

البدائل	التكرار	النسبة
ليسانس	15	%42.85
ماستر	20	%57.15
مج	35	%100

أوضحت الشواهد الميدانية المبوبة في الجدول أعلاه أن أعلى نسبة تمركزت لدى طلبة الماستر حيث بلغت %57.15 في حين بلغت نسبة طلبة الليسانس%42.85 ويمكننا تفسير تجاوز نسبة طلبة الماستر لنسبة طلبة ليسانس فيما يتعلق بالمشاريع الإبداعية المعلنة كونهم صاروا أكثر خبرة، وأكثر وعي بمسؤولية التخطيط لإيجاد الوظيفة والثروة، إلا أن ما يمكننا استنتاجه في نفس السياق واستنادا إلى هذه النتائج هو أن المستوى الدراسي وحتى درجة التحصيل الاكاديمي ليس عاملا حاسما لولوج الطلاب عالم الإبداع والابتكار ولا عائقا يحول دون ذلك، ففي ظل التوجه المقاولاتي للجامعة ومحاولة توفيرها لمناخ إبداعي ملائم من خلال إنشائها لكل من حاضنة الأعمال ومركز تطوير المقاولاتية وتكليفهما بنشر الوعي المقاولاتي في أوساط الطلاب ومرافقتهم، فَسْحٌ للمجال ومَنْحُ طلاب الطور الأول(ليسانس) فرص إمكانية ولوجهم عالم الإبداع على قدم المساواة مع طلبة الطور الثاني(الماستر) وذلك من خلال جعل مواضيع مذكرات التخرج في شكل مشاريع إبداعية، إضافة إلى تشجيعهم على مواصلة الدراسة من خلال تسهيلات إتاحة الفرصة لكل الطلاب الذين أنهوا دراستهم في الطور الأول مواصلة الدراسة في الطور الثاني مباشرة دون شروط، مما يساعد على جعل (مذكرات أو رسائل) تخرجهم كلها عبارة عن أفكار ابتكارية أو مشاريع إبداعية قد تتحول لاحقا إلى براءات اختراع ينتج عنها الآلات والأجهزة (ماكنات وروبوتات) والمواد المختلفة أو الخدمات المتنوعة، أو تتجسد ميدانيا

في شكل حلول لمشكلات أو إنشاء مؤسسات ناشئة أو مصغرة تدر أرباحا على أصحابها وعلى الجامعة وحتى على المجتمع ككل.

الجدول رقم 04: يبين توزيع أفراد العينة حسب التخصصات العلمية

البدائل	التكرار	النسبة
-هندسة المبادرات والتحكم في المخاطر	07	%20
علم اجتماع	02	%5.71
علوم تجارية	07	%20
علوم فلاحية	03	%8.58
بيولوجيا	02	%5.71
اعلام الي	03	%8.58
ادارة اعمال	02	%5.71
تاريخ	01	%2.87
علوم اقتصادية	02	%5.71
علوم الطبيعة والحياة	02	%5.71
اعلام واتصال	02	%5.71
الكترونيات الانظمة	02	%5.71
مج	35	%100

كشفت البيانات الواردة في الجدول أعلاه والذي يبين **التخصصات العلمية** لأفراد العينة عن تمركز أعلى نسبة وهي 20 % عند فئة الطلبة الذين يتابعون دراستهم في تخصص هندسة المبادرات والتحكم في المخاطر، وهي النسبة نفسها 20 % لدى فئة الطلبة الذين يتابعون دراستهم في تخصص العلوم التجارية بينما كانت نسبة الطلبة المنتمين إلى تخصصي العلوم الفلاحية والإعلام الآلي هي 8.58 % لكل تخصص منهما، في حين كانت نسبة الطلبة المنتمين إلى كل من البيولوجيا وإدارة الأعمال والعلوم الاقتصادية وعلوم الطبيعة والحياة والإعلام والاتصال والكترونيات الأنظمة هي 5.71 % لكل تخصص، وأن نسبة 2.87 % هم طلاب من تخصص التاريخ.

وفي تفسيرنا لهذه النسب المتفاوتة يمكننا أن نشير إلى أمرين: أولهما وهو الأهم بالنسبة لطرحنا لهذا السؤال بالذات، حيث اتضح أن معظم التخصصات حاضرة ضمن قوائم الطلاب المتهافتين على

حاضنة الأعمال الجامعية لتسجيل أفكارهم الابتكارية أو مشروعاتهم الإبداعية، وهو ما يحيلنا إلى القول بأن التخصص ليس بالعامل الحاسم ولا هو بالمعيق في مسألة إبداع الطالب، فالطالب كما يمكنه أن يكون ممتازا متفوقا في التحصيل الدراسي الأكاديمي يمكنه أيضا أن يكون ممتازا متفوقا في مشاريع الابتكار والإبداع بغض النظر عن التخصص العلمي الذي وجه إليه حين ولج عالم التعليم العالي والحياة الجامعية، إذ أن الطالب يمكنه أن يبدع ويبتكر ويخترع حتى بعيدا عن مجال تخصصه الأكاديمي، وكذلك حتى وإن كانت نتائج تحصيله الدراسي ليست بالممتازة، وأما الأمر الثاني فهو أن الأسبقية والريادة انفرد بها طلبة تخصص هندسة المبادرات والتحكم في المخاطر ويمكننا تفسير ذلك بأنهم على وعي أكثر من غيرهم من الطلاب بقضية الإبداع والابتكار وما يتصل بهما –فهم من خلال بعض دروس مقررات تخصصهم على دراية بالموضوع وبحيثيات العمل الإبداعي وما يحيط به من مغامرات ومجازفات ومخاطر كلما أقبلوا على تجسيد مشاريعهم الإبداعية–. يضاف إليهم طلبة تخصص العلوم التجارية بنفس النسبة، ويتعلق الأمر هنا بالأفكار الابتكارية التي تتولد لديهم اعتمادا على الخبرات التي اكتسبوها هم أيضا من بعض دروس المقرر الدراسي الذي يرتبط كثيرا بالمشاريع التجارية الربحية ذات التوجه الاقتصادي، وكيفية التعاطي مع هذه المشاريع بأساليب ابتكارية لإنتاج منتجات ربحية بالدرجة الأولى، وأن تكون على درجة عالية من الجودة والتنافسية.

ويتطلب الأمر إذن ضرورة التفطن إلى مسألة هي من الأهمية بمكان ممثلة في أن المادة الخام موجودة وبكثرة (الطلاب ذوو القدرات الإبداعية)، وأنها تحتاج فقط إلى الدعم والمساعدة، وخاصة في نقطة البداية لأن أصعب الأمور دائما بداياتها، والطلاب قد يتخلون بسهولة وبسرعة عن مشروعاتهم ما لم يجدوا هذه المساعدة وهذا الدعم التحفيزي، وهو ما يدعو الوصاية إلى الالتفات بعين الاهتمام والرعاية والمتابعة لهؤلاء الطلاب جميعا، وذلك من خلال التفاف كل عناصر الهيئة الجامعية (إدارة وأستذة) حولهم، والتعاون فيما بينهم والعمل على استيعابهم، ومرافقتهم من أجل الاستثمار في قدراتهم ولا يتوقف هذا العمل عند الطلاب الذين أعلنوا رغباتهم وأبرزوا قدراتهم وسجلوا مشروعاتهم، بل يجب السعي إلى توسيع مجال التوعية بالظاهرة الإبداعية في أوساط الطلاب في كل التخصصات من خلال تفعيل عمليات المرافقة والتوجيه والإرشاد لاكتشاف طلبة آخرين قد يكون لديهم خزانا إبداعيا كامنا يحتاج فقط إلى تحريك، وعليه فإنه يمكننا القول: فإذا كان هناك غياب ملحوظ لبعض التخصصات العلمية التي لم تذكر من طرف أفراد عينة بحثنا فإن ذلك ليس معناه أن الطلاب المنتسبين إليها لا

يملكون الأفكار الابتكارية والمشاريع الإبداعية، وإنما مرد ذلك إلى التقصير الملحوظ في قيام المؤسسة الجامعية بدورها الحقيقي في المرافقة البيداغوجية كما ينبغي لها أن تكون حتى تشمل العملية التوعوية كل طلاب التخصصات العلمية.

الجدول رقم 05:يبين توزيع أفراد العينةحسب طبيعة سكنهم

البدائل	التكرار	النسبة
ملكية خاصة	30	%85.71
مستاجر	03	%8.58
سكن وظيفي	02	%5.71
مج	35	%100

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن أعلى نسبة تمركزت لدى فئة الطلبة الذين سكناتهم ملكية خاصة لأسرهم حيث بلغت85.71 %، وهنا لا يهمنا ما إذا كانت هذه السكنات عبارة عن شقق في عمارات، –وهو نوع السكن الغالب في المرحلة الراهنة حيث التوجه الحكومي الجديد نحو إنشاء المدن والأحياء السكنية الجديدة وتدعيم السكان بنماذج سكنية متنوعة الصيغ تبنى في الغالب في شكل عمارات–، أو كانت هذه السكنات عبارة عن فلات شخصية يشيدها أصحبها من ذوي الوضع الاقتصادي المريح، أو كانت سكنات خاصة عادية لذوي الوضع الاقتصادي المتوسط والعادي، وإنما الذي يهمنا هو ملكية السكن باعتباره من أهم عوامل استقرار الظروف المعيشية لأفراد الأسرة، وتنعكس آثاره إيجابا على تمدرس الأبناء ويتجلى ذلك من خلال إقبال المتعلمين على تأدية مهامهم الدراسية برغبة ودافعية في أجواء مريحة يشعرون فيها بالرضا الاجتماعي المساعد على تحقيق النجاح والتفوق الدراسي، وهذا بدوره يساهم في تشجيعهم على إبراز كل طاقاتهم وقدراتهم وتفجيرها، وقد يؤول بهم ذلك إلى ولوج عالم الإبداع والابتكار، في حين بلغت نسبة 8.58 % ممن يسكنون منازل مستأجرة ونسبة 5.71 % سكنات أسرهم وظيفية، ويمكن تفسير هاتين الوضعيتين على أنهما تشيران إلى فرضية عدم الاستقرار وهو ما ينتج عنه صعوبة الظروف المعيشية، كون أن عملية الكراء تثقل كاهل أسرهم ماديا ونفسيا وينعكس ذلك سلبا على الاهتمام بأبنائهم من حيث توفير مستلزماتهم الدراسية، ويؤدي ذلك إلى تدني مستويات أدائهم تحصيلا وتفوقا. كما أن السكن الوظيفي بدوره ينتج عنه عدم الاستقرار اجتماعيا ونفسيا، خاصة إذا كان آباؤهم من أصحاب الأقدمية في العمل والمقبلين على الإحالة على التقاعد

فيشغلهم تفكيرهم في إخلاء سكناتهم عن تقديم الاهتمام اللائق والرعاية الجيدة للأبناء وهو ما ينعكس سلبا أيضا على واقع مسار أبنائهم الدراسي.

ونخلص إلى القول إذن أنه كلما كان السكن متوفرا ومملوكا للأسرة كلما توفر الاستقرار في المحيط العائلي، وكلما توفر هذا الاستقرار فإنه يساعد الأبناء على الانتظام بشكل جيد في دراستهم مما يؤهلهم لتحقيق النتائج الجيدة وبلوغ النجاح، وربما ساعدهم ذلك وشجعهم على التفكير بالانغماس في عالم الإبداع والابتكار، وخاصة من بوابة إعداد بحوث التخرج في شكل أفكار ابتكارية أو مشاريع إبداعية اعتبارا لما جاء به القرار الوزاري رقم 1275.

ويتضح لنا من خلال عموم هذه المعطيات أن الخلفية الاجتماعية لأغلب أفراد العينة من حيث طبيعة السكن تشير إلى أن ظروفهم مستقرة، وهو ما ساعدهم على توفر المناخ الأسري الملائم الذي يتوفر فيه الارتياح النفسي للأبناء وهو من أهم العوامل المحفزة لهم على الاجتهاد والحرص على تحقيق النجاح والتفوق، خاصة إذا اعتمدت معهم الأساليب السوية في التنشئة الاجتماعية من طرف الآباء لأنها بدورها عامل رئيسي في قيادة المسار الدراسي للأبناء عبر المراحل التعليمية المتعاقبة نحو النجاح، وقد أشرنا في هذا الشأن إلى أهمية التعليم المنزلي في المسار الدراسي للأبناء في الجزء النظري من دراستنا (في الفصل الثالث) حين عرضنا للعنصر المتعلق بالبيئة الإبداعية، لأن ذلك في تقديرنا عامل من أهم العوامل التي تسهل تخطي الصعاب التي تعترض المسار الدراسي للأبناء وتمكنهم من التغلب على المعيقات التي تواجههم في الدراسة وفي إنجازهم لمشاريعهم الإبداعية حين يصيرون طلابا بالجامعة، وهو ما أقره واعترف به كثير من الطلاب حين أجابوا عن سؤال الجهة الداعمة لهم والمساهمة في التغلب على المعيقات في إتمام مشروعاتهم حيث أشاروا بأن من أهم هذه الجهات هي الأسرة وأكدوا بأن لها دور هام في توفير هذا الدعم ماديا ومعنويا.

الجدول رقم 06: يبين توزيع أفراد العينةحسب عدد أفراد أسرهم

الفئات	التكرار	النسبة
2 – 5	17	%48.57
5 فأكثر	18	%51.43
مج	35	%100

توضح المعطيات الإحصائية المبوبة في الجدول أعلاه والمتعلقة ببيان عدد أفراد الأسرة لكل فرد من أفراد عينة دراستنا أن أعلى نسبة تمركزت لدى فئة الـ:(5 أفراد فأكثر) وقد بلغت 51.43% وهو ما يشير إلى إمكانية الشعور ببعض الضغوط النفسية والاقتصادية المؤثرة سلبا على مسارهم الدراسي وكذا إمكانية انضمامهم إلى الفئات التي تلج عالم الإبداع والابتكار، وذلك لأن كثرة عدد الأفراد يقلل من فرص الحصول على الاهتمام اللائق والرعاية الخاصة بهم، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية العادية أو المتدنية، وكذا في ظل المشكلة السكنية، من شاكلة أن تكون السكنات شققا في العمارات. حيث أنها تمتاز بقلة عدد الغرف وضيقها، وهو الاحتمال الأكثر ورودا لأن أغلب أفراد العينة من قاطني المدينة حسب ما صرحوا به في إجابتهم عن السؤال المتعلق بمكان الإقامة الجدول رقم (07). في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين عدد أفراد أسرتهم متضمن في الفئة بين(2- 5 أفراد) 48.57 %وهو ما يشير إلى أن هذه الأسر نووية وفيه دلالة على أن هذه الفئة من الطلاب تكون أقل ضغوطا من سابقتها وأكثر اتزانا من حيث الوضعية الاجتماعية، وأكثر ارتياحا من حيث معاناة الضغوط النفسية التي يسببها الاكتظاظ في عدد الأفراد والضيق في غرف المسكن، ويؤثر ذلك إيجابا على وضعية الدراسة للأبناء حيث تتاح لهم فرص إيجاد فضاءات أوسع للحركة وتخصيص أماكن للدراسة المنزلية والمراجعة وإنجاز الواجبات وحتى إمكانية تجريب بعض العمليات المتعلقة بأفكارهم الابتكارية أو مشروعاتهم الإبداعية، ويساعدهم ذلك على الاجتهاد والتنافس وتحقيق النجاح، ومن ثم إمكانية الاندماج في مجال الابتكار والإبداع خاصة إذا توفرت لديهم القدرات الفطرية.

وتأسيسا عليه يمكننا أن نستنتج أن الخلفية الاجتماعية للطلبة المبدعين من حيث الجانب الاجتماعي(فيما يتعلق بعامل عدد أفراد الأسرة) له علاقة بمسألة تمكن الطالب من تحقيق التفوق والنجاح ومن ثم إمكانية دخوله عالم الإبداع والابتكار، وذلك اعتبارا للفكرة القائلة بفعالية عامل عدد أفراد الأسرة، أي أنه كلما قل العدد كلما تمكن الأولياء من القيام بالمتابعة الوالدية الفعالة وتوفير الرعاية اللائقة للأبناء، إضافة إلى تمكن الأبناء أنفسهم من إيجاد الفضاء الواسع للتفرغ للمراجعة والمثابرة المستمرة، وعلى العكس من ذلك فإنه كلما كثر عدد الأفراد كلما فشلت الأسرة في توفير جملة من الحاجيات للأبناء خاصة في عصرنا هذا أين تخلى البيت عن وظيفته المثلى في التنشئة والتربية نتيجة تدهور القدرات الشرائية واضطراب الأحوال المعيشية، وخروج المرأة واقتحامها لعالم الشغل

الخارجي، جريا وراء تحسين الوضعية الاقتصادية للأسرة والتي باتت تؤرق الوالدين في ظل الظروف الاجتماعية الصعبة التي تعيشها بلادنا.

الجدول رقم 07: يبين توزيع أفراد العينةحسب مكان إقامتهم

البدائل	التكرار	النسبة
سكيكدة	16	%45.71
عزابة	04	%11.41
حروش	05	%14.27
تمالوس	01	%2.87
سيدي مزغيش	02	%5.71
بني والبان	01	%2.87
اولادعطية	01	%2.87
كركرة	02	%5.71
رمضان جمال	01	%2.87
القل	02	%5.71
مج	35	%100

أظهرت البيانات الكمية المبوبة في الجدول أعلاه أن أعلى نسبة وهي 45.71 % تمركزت لدى فئة الطلبة الذين يقيمون في المدينة سكيكدة أي أن وسط سكنهم حضري وهو الأمر الذي يدلل لإمكانية امتلاكهم مؤهلات ثقافية(رأس مال ثقافي) تجعل منهم على وعي كبير بمسائل تتعلق باستشراف مستقبلهم وأهمها ضرورة التحاقهم بالجامعة، وهو ما يؤهلهم إلى ولوج عالم التسابق والتنافس على التحصيل الدراسي الجيد منذ المراحل التعليمية لما قبل الجامعة وخاصة المرحلة الثانوية، وهذا بدوره يكون دافعا لهم لدخول عالم الابداع والابتكار حين التحاقهم بالجامعة. بينما توزعت النسبة المتبقية وهي 54.29 % للمبحوثين على أنهم يقيمون في ضواحي مدينة سكيكدة في مناطق منها شبه الحضرية وأخرى قد تكون ريفية، -ويهمنا هنا أنهم موزعون على مختلف دوائر وبلديات الولاية وبنسب متباينة من منطقة لأخرى- حيث كان توزيعهم كالآتي: (حروش ب: 14.27%. عزابة ب: 11.41 %. سيدي مزغيش وكركرة والقل ب: 5.71% لكل دائرة. اولادعطية وبني والبان وتمالوس

ورمضان جمال ب: 2.87% لكل دائرة) وحتى الجهات التي لم تظهر على الجدول فإنها ليست بالضرورة طلابها غائبين عن التواجد في مشروع التوجه المقاولاتي للجامعة بمشاريع إبداعية.

وفي تفسيرنا لهذه النتائج المتعلقة بالطلاب من خارج مدينة سكيكدة فإن ذلك يدلل لعدة مسائل أولها أنهم قد يفتقدون للكثير من درجات الوعي الذاتي بمسألة التخطيط للمستقبل من خلال مساراتهم الدراسية، وذلك مرده إلى انخفاض مستويات رؤوس أموال أسرهم(خاصة الثقافي والاقتصادي)، وكذلك لكونهم يقطنون مناطق شبه حضرية أو ريفية بعيدة عن أجواء الموروث الحضاري وهو ما يجعل منهم أقل وعيا بمسألة استشراف المستقبل، وأقل رغبة واندفاعا نحو التنافسية وتحقيق التميز في الجامعة من خلال التحكم في مسارهم الدراسي، إضافة إلى اضطراب أحوالهم النفسية، واختلال ظروفهم الاجتماعية نتيجة إيوائهم في الأحياء والإقامات الجامعية بعيدا عن الأجواء الأسرية التي تكون أكثر احتضانا ورعاية لهم، وذلك لأن الإقامات الجامعية لا توفر لهم المناخ الملائم لتحيق التحصيل الدراسي الجيد فكيف بالإبداع والابتكار؟ وتضاف إلى ذلك ظروف تنقلهم بين سكناتهم الأصلية والجامعة وما يلاقونه من صعوبات ذهابا وإيابا تقضي على نشاطهم وحيويتهم وتسبب لهم القلق والتوتر، وحتى اليأس والإحباط في أغلب الأحيان(خاصة بداية الأسبوع ونهايته). فإذا كانت هذه أحوالهم مع المسار الدراسي العادي من حيث تحقيق النتائج الجيدة وإنهائه في فترته الزمنية الرسمية بنجاح، فكيف بهم يفكرون في تجاوز مقررات المنهاج الدراسي الرسمي والتمرد عليها والانغماس في النشاطات الطلابية الحرة والانخراط في النوادي العلمية والمنظمات الطلابية؟ رغم أنها تلعب دورا مهما في تنشيط حركية الطلاب في الجامعة، وقد تدفع بهم إلى ولوج عالم الإبداع، لذلك فقد تضيع لهم فرص كثيرة قد تتاح لهم ولا يستغلونها فتهدر طاقاتهم وقدراتهم هباء.

الجدول رقم 08:يبين توزيع أفراد العينةحسب المستوى التعليمي للوالدين .

	البدائل	التكرار	النسبة
الأب	متوسط	09	%25.71
	ثانوي	15	%42.86
	جامعي	11	%31.43
	مج	35	%100
إلام	متوسط	10	%28.57
	ثانوي	12	%34.28
	جامعي	13	%37.15
	مج	35	%100

بقراءة تحليلية للبيانات الكمية المبينة في الجدول أعلاه والمتعلقة بالمستوى التعليمي لأولياء أفراد عينة دراستنا اتضح أن: نسبة 42.86% من الآباء مستواهم ثانوي مقابل نسبة 34.28% من الأمهات مستواهن ثانوي، بينما أشارت نفس بيانات الجدول إلى أن نسبة 37.15% من الأمهات جامعيات مقابل نسبة 31.43% من الأباء جامعيين، في حين بلغت نسبة الأمهات من ذوي المستوى المتوسط28.57% مقابل 25.71% من الآباء مستواهم التعليمي متوسط. وتعكس هذه النتائج المستوى التعليمي المقبول والجيد للوالدين، وهو من العوامل المساعدة على إمكانية توفير جو دراسي ملائم للأبناء، فالوعي الأبوي تنعكس آثاره في الأغلب الأعم إيجابا على التحصيل الدراسي للأبناء وما يتصل به كتحقيق التفوق والنبوغ والإبداع والابتكار، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توظيفهم لرأس المال الثقافي هذا بعقلانية ورشادة في الحرص على توفير لوازم كثيرة من مثل المكتبة المنزلية، والاعتناء بالكتب والمجلات كما ونوعا، واصطحاب الأبناء في الرحلات وزيارة المتاحف، ومرافقتهم في الذهاب إلى السنما وحضور الاحتفاليات وغيرها، ويساعد هذا التكوين المنزلي الأبناء على التكيف مع الوسط المدرسي من الابتدائي إلى الجامعي والاندماج فيه بسهولة حين يصيروا طلابا، ومن ثم يمكنهم أن يحققوا النتائج الإيجابية إلى درجة تفوقهم وتميزهم، وهذا بدوره يفسح لهم المجالات واسعة للاستزادة في طلب العلم من خلال بوابة عالم الإبداع والابتكار.

الجدول رقم 09: يبين توزيع أفراد العينةحسب مهنة الوالدين

	البدائل	التكرار	النسبة
الأب	موظف	16	%45.72
	تاجر	11	%31.43
	متقاعد	08	%22.85
	مج	35	%100
الأم	موظفة	10	%28.57
	عاملة حرة	05	%14.28
	ماكثة	20	%57.15
	مج	35	%100

نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه والمتعلقة بالوضعية الاقتصادية وبيان مهنة الوالدين لأفراد عينة دراستنا أن أعلى نسبة تمركزت لدى الآباء الموظفين وقد بلغت 45.72% مقابل 28.57% من الأمهات موظفات، في حين بلغت نسبة الآباء الذين يمارسون نشاطات حرة 31.43% مقابل 14.28%من الأمهات، بينما اتضح أن نسبة الأمهات الماكثات بالبيت هي 57.15% مقابل 22.85% من الآباء ماكثين كونهم محالين على التقاعد. وإن هذه النتائج تعكس بالدرجة الأولى الاستقرار الاقتصادي لأسر أفراد العينة، وهو عامل مهم ومساعد على توفير رعاية لائقة للأبناء، ويساهم في تطعيم وتنمية قدراتهم من خلال إمكانية توفير الكثير من المستلزمات المادية والمالية التي يحتاجها الطلاب في مساراتهم التعليمية، وأن هذه الرعاية تدفع بالأبناء قدما نحو السعي لتحقيق النجاح في المسار الدراسي، وهو ما يساعدهم على توليد الرغبة والدافعية في دخول مجلات الإبداع والابتكار هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مسألة مكوث أغلب الأمهات في البيت وتواجد عدد لا باس به من الآباء متقاعدين يعتبر من أهم العوامل المساعدة على نجاح الأبناء في مساراتهم الدراسية، إذ من شأنه أن يوفر عامل المراقبة والمتابعة الوالدية للمسار الدراسي للأبناء ويساهم في وضعهم على الطريق الصحيح الذي يحققون من خلاله النجاح والتفوق والتميز، ومن ثم إمكانية انغماسهم في الأعمال الإبداعية والنشاطات الابتكارية التي تتوفر مجالاتها الكثيرة بالمؤسسة الجامعية. ويتأكد تحقيق هذا النجاح والتفوق ودخول عالم الإبداع من واسع أبوابه إذا قاطعنا نتائج الجدول رقم08(رأس المال الثقافي) بنتائج الجدول رقم09(رأس المال الاقتصادي) واللذان

تبين من خلال نتائجهما أن الخلفية الاجتماعية لأسر أفراد عينة دراستنا تشير إلى ارتفاع المستوى الثقافي وتحسن الوضع الاقتصادي حيث يحدث التكامل الوظيفي لرأسي المال الثقافي والاقتصادي للأسرة فيما يتعلق بتوفير المناخ التعليمي الملائم للأبناء والمساعد على تحقيق النجاح والتفوق والنبوغ.

من خلال عرضنا للعناصر المكونة للفصل الأول المعنون بـ: **الإشكالية والمعالجة المنهجية** واعتبارا للأهمية الكبرى التي يكتسيها موضوع دراستنا الموسومة: واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية. وبعد عرضنا لأهم المفاهيم المتعلقة به، وكذا تحديدنا لأهم المبررات التي حذت بنا لاختياره وجملة الأهداف التي سعينا من خلال تحقيقها إلى كشف حقيقة وواقع الجامعة الجزائرية في علاقتها بالظاهرة الإبداعية ورعاية الطلبة المبدعين، إضافة إلى عرضنا للإجراءات المنهجية المتبعة في تحليلنا للواقع الميداني وكذا الاستئناس بعديد الدراسات السابقة، فقد ساعدنا هذا المسار على اتساع مجال الرؤية وتحددت لدينا الزاوية بالضبط التي أردنا أن ندرس الموضوع من خلالها والهدفالعام الذي كنا نسعى إلى تحقيقة ممثلا في كشف واقع الإبداع الطلابي في مؤسستنا الجامعية من حيث (وجوده أو عدم وجوده). وقد تمكنا في هذا الفصل من اكتشاف العديد من الأفكار والرؤى التي كانت لنا نبراسا اهتدينا به إلى تعميق البحث والتقصي حول الموضوع محل الدراسة (الإبداع الطلابي) في علاقته بالبيئة التعليمية والإبداعية ممثلة في المؤسسة الجامعية. مما ساهم في تسهيل تحديد الفصول النظرية الموالية وكذا أهم عناصرها.

الفصل الثاني:الطالب المبدع بالجامعة الجزائرية(مفاهيم. معايير. وإشكالات)

1- قراءات في مفهوم الإبداع والمفاهيم المتصلة به

2 - قراءات في مفهوم الطالب المبدع والمفاهيم ذات الصلة به

3 - المقاربات النظرية المفسرة للابداع

4 - معايير الابداع والطالب الجامعي المبدع

5 - المسار الدراسي للطالب الجامعي المبدع

6- اشكالات وتحديات تواجه الطالب الجامعي المبدع

يعتبر الحد البشري الذي عنت دراستنا الراهنة بدراسته ممثلا في الطلاب الجامعيين وتحديدا فئات المبدعين منهم من أهم رؤوس الأموال التي تسعى كل المجتمعات إلى اكتسابها، ويستمد أهميته وقيمته من خلال الدور الفعال المنوط به في تدوير حركات التغيير والتطوير الاجتماعيين، وبناء عليه فقد خصصنا هذا الفصل (الثاني) فصلا مستقلا نستعرض فيه متغير الطالب الجامعي المبدع ونحاول الإحاطة به من جميع الزوايا من خلال العرض إلى مجموعة من المفاهيم ذات الصلة به.

- قراءات في مفهوم الإبداع والمفاهيم المتصلة به

بناء على ما تشهده كل المجتمعات في العالم من ديناميكية وتغيرات مستمرة وتطورات هائلة في مجالات العلوم والمعارف والتكنولوجيات، فإن أي موضوع يحظى بالدراسة والبحث لا بد للباحث أن يحدد مفاهيمه تحديدا دقيقا وواعيا بما يتماشى وطبيعة الموضوع المدروس، وكذا مع ما يريد صاحب البحث أن يدرسه ويبحث فيه بالضبط مع الأخذ في الحسبان كل الظروف الاجتماعية المحيطة بالباحث مكانا وزمانا.

وإذا كانت المفاهيم هي عبارة عن تصورات ذهنية عامة ومجردة لا حصر لها لظاهرة ما، فإن مايؤكده كل الباحثين والدارسين أن الدراسات والبحوث تتمايز فيما بينها من خلال مفاهيم ومصطلحات مواضيعها، والتي يجب على الباحث تحديدها بدقة كما أشرنا آنفا كخطوة أولى ضرورية ومهمة من خطوات البحث العلمي، وخاصة إذا تعلق الأمر بالبحوث الإنسانية والاجتماعية، ومن ثم يمكنه الانتقال إلى خطوة موالية لتعريف هذه المفاهيم وتفسيرها وتفكيكها إلى أبعادها ومؤشراتها، وذلك استنادا إلى فكرة أن مفاهيم البحوث الاجتماعية ليست واضحة للجميع بنفس الدرجة، اعتبارا للتخصص والإيديولوجيات والانتماءات الحزبية والسياسية، وهو الأمر الذي يساعده على تحديد الزاوية بالضبط التي سيدرس موضوعه من خلالها، وتحديد الجوانب التي سيعرض إليها خلال مراحل بحثه.

وتأسيسا عليه فإن موضوع أطروحتنا الموسومة بـ: **واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية** يتحدد وفقا لجملة من المفاهيم الأساسية ممثلة في: (الظاهرة الإبداعية. الإبداع. العملية الإبداعية. المنتج الإبداعي. البيئة الإبداعية. الجامعة. التعليم العالي. الطالب الجامعي. حاضنات الاعمال. المقاولاتية. اقتصاد المعرفة). إضافة إلى مجموعة أخرى من المفاهيم الفرعية ذات الصلة بالإبداع والطالب المبدع ممثلة في: (الابتكار. الاختراع. الإصلاح. الاكتشاف. الموهبة. الذكاء. النبوغ.

العبقرية. التفوق. النجاح. هيئة التدريس. المرافقة البيداغوجية. النشاطات الطلابية...وغيرها)، وهي المفاهيم التي عرضنا للاساسية منها في الفصل الأول تحت عنصر تحديد المفاهيم الإجرائية لدراستنا وسنعرض لبعض هذه المفاهيم في هذا الفصل بنوع من التفصيل كما يلي:

الظاهرة الإبداعية: ورد تعريفها لدى(ابراهيم، 2007، صفحة 28)بأنها" إحدى الظواهر النفسية التي ترتبط بمجموعة من العوامل البيئية والثقافية والاقتصادية والقدرات العقلية الأدائية والبيئية التحصيلية"

يتضح جليا من خلال إشارة الدكتور فاضل خليل إبراهيم إلى الظاهرة الإبداعية بأنها ظاهرة نفسية تتعلق بنفسية الفرد **المبدع** ذاته دون اعتبار للبيئة التي هو متواجد فيها، لكن يحدث هذا الشعور لدى الفرد بامتلاكه ميول وقدرات إبداعية من خلال تفاعله مع عناصر البيئة المحيطة به، وعلى وجه الخصوص العوامل الثقافية والاقتصادية التي يوفرها الوسط الذي يعيش فيه، وسواء أكان في بيئته الأسرية أو في بيئته التعليمية فإن العوامل التي تتوافر هناك لها تأثير كبير على إبداعية الفرد، وهو ما يؤسس لضرورة توفر رؤوس أموال مختلفة وإمكانات مادية متنوعة أولا للتمكن من البحث والكشف عن المبدعين من بين عموم الأفراد، وثانيا للتمكن من الاهتمام بهم وإحاطتهم بالرعاية الخاصة التي نحرص من خلالها على توجيه مواهبهم وطاقاتهم وقدراتهم الإبداعية الوجهة الصحيحة، ومن ثم إمكانية الاستثمار فيها لاحقا.

وفي إطار حديثنا عن **الظاهرة الإبداعية** أو ما يسميه البعض موضوع **الإبداع والإبداعية** فإن ذلك يقودنا إلى التركيز على محاور أربعة ونشير إليها كالآتي:(عصر، 2008، صفحة 25.24)

– **الشخص المبدع:** والإبداع لديه يبدو من خلال ميوله واتجاهاته نحو صنع التجديدات وعرضها والحرص على تجويدها والمداومة عليها، كما يبدو لديه الإبداع من خلال قدرته على الرؤية والوعي والاستجابة وفقا لهذا الوعي وهذه الرؤية في التعاطي الإيجابي مع المشكلات التي تتحداه من أجل حلها، أو مع الأفكار التي تخالجه من أجل تنفيذها وتجسيدها ميدانيا.

بنظرة تحليلية لهذه المعطيات نلاحظ بأن هناك إشارة واضحة إلى ضرورة توفر الرغبة والدافعية لدى الفرد(الطالب)، إضافة إلى شعوره رسميا بامتلاك القدرات العقلية العالية والميول نحو الإبداع ومن ثم فإن المبدع هو ذلك الفرد الذي يمتلك قدرات ذهنية تفوق متوسط نسب الذكاء، أو امتلاكه لقدرات

عقلية استثنائية تمكنه من تحقيق أداء وإنجازات إبداعية استثنائية في مجال ما، أو حتى في مجالات عدة أحيانا عبر مراحل نموه المختلفة، إذ لا بد أن يتصف الفرد المبدع بجملة من الخصائص تميزه عن الأفراد العاديين، وهي تلك السمات التي بفضلها يستطيع الولوج إلى عالم الإبداع، ومن أهم هذه المواصفات القدرات العقلية الفائقة، والرغبة والدافعية إلى الإنجاز ، والميول والإتجاه نحو الإبداع.

– **عملية الإبداع:** وهي تبدو عبارة عن نشاط خاص من النشاطات المؤدية إلى حل المشكلات أو استحداث الأساليب والطرائق أو ابتكار واختراع المنتجات، وهذا النشاط يتسم بالجدة والتميز عن نشاطات أخرى سواء بالنسبة لنفس الشخص (المبدع) أو لأشخاص آخرين.

يتضح جليا بأن العمل الإبداعي هو عباره عن نشاط عقلي إنساني إلا أنه ليس نشاطا عاما ومألوفا بل هو نشاط خاص وممارسات متناهية في الدقة، وتختلف اختلافا ظاهرا عن النشاطات والممارسات والسلوكات المعهودة والمألوفة، ومن أهم السمات التي تميز العمل الإبداعي عن غيره من الأعمال التي يقوم بها الإنسان أنه يتميز بالجدة والأصالة والنفعية.

– **المنتج الإبداعي:** ويعني وجود إنتاج جديد أو توليف وتركيب أشياء تتسم بأنها جديدة وذات قيمة ومنفعة. ولا يهم المجال الذي يحدث فيه هذا الاستحداث أو التوليف. يتعلق الأمر إذن بكل مجالات الحياة وبكل أنواع المستحدثات.

بتحليلنا لمدلول فكرة المنتج الإبداعي المشار إليها أعلاه يتضح لنا بأن المنتج الإبداعي هو كل ما يستحدثه الفرد(الطالب) المبدع ويتفرد به من منتجات فكرية في شكل أفكار أو نظريات أو قوانين أو أشياء مادية(أجهزة ووسائل) أو حلول مشكلات، شريطة أن يتميز هذا المنتج بالجدة والأصالة والجودة والمنفعة الفردية والجماعية، فهو إذن عبارة عن تجسيد فعلي للتصورات والأفكار التي تخالج عقول المبدعين، وتطبيقها ميدانيا في شكل بدائل وقائية أو علاجية، وتشمل كل المجالات الإبداعية (العلمية والتكنولوجية والفلسفية والأدبية والفنية والرياضية) حيث توظف هذه المنتوجات في تحقيق الأرباح لأصحابها وتقديم الخدمات لغيرهم من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات داخليا وخارجيا.

– البيئة الإبداعية: وهي المكان بالضبط الذي يتحرك فيه الفرد المبدع ويحدث فيه العمل الإبداعي ويظهر فيه المنتج الإبداعي، وتتضمن التبادل في العلاقات(بين مفهومي الثقافة والإبداع)، بحيث أن الشيء المبتدع لا يكون حقيقة اختراعا أو ابتكارا إلا إذا كان مقبولا اجتماعيا، أي لا بد أن يتوافق مع الثقافة المجتمعية ويتفاعل معها ويقبل من طرف الآخرين المنضوين تحت لواء هذه الثقافة وإلا فلن يكون منتجا يُنعت بأنه إبداعا. ومن جهة اخرى فانه بالتقادم يتحول الى مألوف ويكون بذلك عنصر من عناصر هذه الثقافة.

ويتضح جليا بأن تأثير البيئة في العمل الإبداعي للفرد المبدع أو حتى للجماعة أو المؤسسة تأثير كبير وملحوظ من خلال جملة العوامل التي تتوفر عليها، وقد يكون هذا التأثير في الإتجاهين فهي إما أن تكون معززة ومساهمة في تفجير الطاقات الإبداعية ومغذية ومنمية لها، أو على العكس من ذلك فقد تكون معيقة ومعرقلة للنشاطات ذات الطابع الإبداعي للأفراد، ومن ثم فإنه من الموضوعية بمكان عدم نعت الشخص بأنه مبدع ولا قَبُول مُنْتَجِه الجديد على أنه إبداع أو ابتكار أو اختراع إلا إذا كان مجسدا في بيئة اجتماعية ملائمة وكان مقبولا اجتماعيا، أي بمعنى له قيمة ومنفعة في حياة الأفراد والجماعات الاجتماعية المكونة لتلك البيئة.

ويتعلق الأمر إذن بأن **الظاهرة الإبداعية** لا بد أن تتوافر لها هذه العناصر الأربعة مجتمعة متساندة متكاملة، وأن كل حديث عن الإبداع في غياب أحد هذه الأبعاد الأربعة فإنه حديث ابتر ناقص وقاصر لا يفي بالغرض كونه أغفل جانبا (مبدأ) مهما من جوانب الإبداع.

فالإبداع إذن يعتبر وسيلة ناجعة يمتطيه المبدعون ليقوموا ببلورة الإبداعية النظرية(الأفكار) وفي تأكيدها وتجسيدها ميدانيا وجعلها واقعا ملموسا ليسهموا بذلك في تحويلها إلى ابتكارات ومخترعات مادية، أو طرائق تدريس وأساليب تسيير وقيادة، أو حلول لمشكلات أو خدمات وغيرها من المستجدات، ومن هنا تنبثق فكرة أهمية التفكير الإبداعي وأنه قناة أكيدة ناجعة وموصلة إلى الاكتشافات الجديدة، ومنفذا مضيئا إلى النجاح والتفوق، ومعبرا موصلا إلى تحقيق الأهداف المرصودة بكفاءة وسرعة وبأقل جهد وأقل تكلفة.

وقد أشار (الحريري، 2010، صفحة 11) إلى مفهوم الإبداع بقوله وأما **الإبداع** بمفهومه الواسع فهو: "إيجاد حلول جديدة للأفكار والمشكلات إذا تم الوصول إليها بطريقة مستقلة حتى لو كانت غير

جديدة على المجتمع أو في مجال العلم بشكل عام، وهو الوحدة المتكاملة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية التي تقود إلى تحقيق إنتاج يتصف بالحداثة والأصالة وذي قيمة ومنفعة للفرد والمجتمع الذي يعيش فيه".

يتضح من خلال هذا التعريف بأن الإبداع هو استحداث الجديد غير المألوف في المجتمع شريطة أن يكون ذا قيمة ومنفعة للأفراد والجماعات وحتى للمجتمع ككل، أو حتى لمجتمعات أخرى خدمة للانسانية، ولبلوغ هذه الغاية ممثلة في الحصول على هذا المنتج الأصيل لابد من تشابك وتكامل بين مجموعتين من العوامل الوراثية منها(المواهب والذكاء والقدرات) مع جملة العوامل (الموضوعية ممثلة فيما توفره البيئة–الأسرية والمدرسية والمجتمع–)، ولأن الإبداع أشكال متعددة ومتنوعة ومجالاته واسعة فإنه من الصعوبة بمكان الإجماع على تعريف واحد دقيق له، وعليه فإن تعريفاته تتعدد بتعدد المداخل المهتمة به وخاصة منها علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد.

وبتحليلنا للمعطيات المشار إليها أعلاه نستنتج أنه يمكننا الاستدلال على أن الإبداع هو تقديم الجديد المستحدث إما على مستوى الأفكار، أو على مستوى المنتجات الأدبية والفنية، أو المنتجات المادية(أي على مستوى الابتكارات والاختراعات في الوسائل والأجهزة والآلات والمواد...)، أو على مستوى النشاطات الرياضية وغيرها من المجالات، وذلك لأن مواضيع الإبداع تتنوع بين (منتجات. خدمات. نشاطات. هياكل. برامج. وسائل. مبادرات. أساليب وطرائق...) والغرض دائما واحد وهو تحسين الأداء والمردود وتحقيق الأرباح مع امكانية ولوج عالم التنافسية، بين أساليب وطرق القيادة والإدارة والتسيير لتلبية حاجيات آنية، وأخرى مستقبلية للأفراد والجماعات والمجتمعات. فالإبداع في حقيقته هو رفض ونقد وتجاوز واستباق لموجودات مألوفة وتمرد عليها، ومحاولة تحويلها إلى أخرى جديدة وغير مألوفة، ويتم ذلك من خلال النشاطات الإبداعية التي يمارسها الشخص المبدع والذي يشترط فيه أن يكون متسما بخصائص وسمات المبدعين، وأن يكون متواجدا في بيئة تؤمن بالظاهرة الإبداعية وتوفر لها شروط نجاحها، ليتمكن فعليا من إيجاد واستحداث عوالم معرفية أو وجدانية أو فنية أو تكنولوجية، وهذا لن يتأتى لنا إلا من خلال توافر أطر اجتماعية للإبداع تتضمن شروطا شخصية(مواهب واستعدادات وقدرات ذهنية وميول إبداعية)، وأخرى بيئية توفر فرصا وتتيح للفرد المبدع هامشا من حرية الرفض والنقد والتجاوز، ومن ثم يمكنه القدرة على الإتيان بالجديد المرغوب وهذا يعني ضرورة توفر ولو الحد الأدنى من الحرية والديمقراطية، والثقافة والتراكم المعرفي في كل

البيئات التي يتواجد فيها الأفراد المبدعون، وفي مقدمتها وفقا لدراستنا الراهنة هي البيئة التعليمية ممثلة بالمؤسسة **الجامعية**، وذلك لأن صلة المبدعين بمجالاتهم الاجتماعية كثيرة التشعب وشديدة الارتباط بحياتهم في عمومها، وبجزئية إبداعاتهم على وجه الخصوص، حيث أن أغلب الاتجاهات التي اهتمت بموضوع الإبداع ترى بإن كل منتج إبداعي لفرد ما يجب أن يكون مشروطا بشروط اجتماعية، حتى يتحقق إنتاجه وإخراجه في أَلْيَقِ صوره كما ونوعا. وإن من أهم هذه الشروط الاجتماعية توفر هامش من الحرية والاستقلالية، ومجال واسع للفرص من أجل ممارسة الخيارات والبدائل التي يريدها المبدع ذاته إضافة إلى هامش من الكرامة الشخصية للفرد(الطالب) من أجل ممارسة الهوايات كما يتمثلها ويعيشها هو لا كما يتمثلها غيره، وتدعيم ذلك بتأكيد الآمال والطموحات لدى المبدع من خلال التسامح من طرف الآخرين وتقبل الاختلاف والاعتراف بأفكاره من أجل تأكيد ثقة المبدع بنفسه وبقدراته على أن تشفع هذه الشروط بشروط أخرى يأتي في مقدمتها قبول الآخرين لِمُنْتَجِه الابداعي.

والإبداع وفق ما ورد لدى(ابراهيم، 2007، صفحة 27) فإن**الملا والمطاوعة** (1997) عرفاه بأنه: "نشاط نفسي اجتماعي يقوم به الإنسان المبدع ويترتب عليه ظهور منتج إبداعي جديد يتميز بالجدة والأصالة المناسبة"

بتحليلنا لهذا التعريف نستنتج بأن الدكتور فاضل خليل إبراهيم يؤكد على أن الإبداع ليس نشاطا نفسيا فحسب حيث يعتمد فيه المبدع على مواهبه وملكاته الفطرية وقدراته الموروثة دون غيرها، بل لابد من تدخل للبيئة الاجتماعية في مسألة الإبداع والإبداعية من خلال ضرورة توفيرها لعوامل كثيرة تساهم بفعالية في تطعيم القدرات الإبداعية وتنميتها وتطويرها إلى أقصى ما يمكن أن تسمح به هذه الاستعدادات والقدرات، وهو ما يؤسس لضرورة تجاوز تلك الأفكار الضيقة التي يقرها علم النفس حين يحاول التركيز على الشخصية الإبداعية وما تمتلكه من استعدادات نفسية وقدرات عقلية، إلى ضرورة اعتماد الأفكار التي يقرها علماء الاجتماع وكيف يتأسس على إثرها الإبداع ويتبلور العمل الإبداعي اجتماعيا في شكل خليط هجين من العوامل الشخص–بيئية، وهذا يحيلنا أيضا إلى منطقية الحكم بأن العوامل الوراثية وحدها ليست حاسمة ولا العوامل البيئية وحدها حاسمة فيما يتعلق بالظاهرة الإبداعية ووصف الفرد بأنه مبدع، وإنما يتطلب الأمر تكاملا بين هذه العوامل الشخصية وتلك الشروط والعوامل البيئية حتى يكون الحكم بأن هذا الفرد أو ذاك مبدعا حكما علميا وموضوعيا. وفي محاولتنا للإحاطة بمفهوم الإبداع من عديد الجوانب، وحتى تعطى مسالة توضيح معنى وماهية مفهوم الإبداع حقها كونه

المحور الاساس الذي تدور حوله كل المفاهيم ذات الصلة بموضوع دراستنا، والتي سنعرض لها تباعا لا بد من التطرق إلى تعريفه لغويا ثم إلى تعريفه الإصطلاحي من خلال التنويع في تعريفاته.

ففيما يتعلق **بالتعريف اللغوي للإبداع:**

– فقد ورد في المنجد الوسيط في العربية المعاصرة (حموي، 2012، صفحة 62).

– معنى الفعل (بدع) = أنشأ على غير مثال سابق = أحدث شيئا جديدا = ابتكر = اخترع = أحدث أثرا ممتازا = أعطى نتائج مدهشة.

– ونقول عقل مبدع = عقل ذو موهبة ونبوغ = عقل صانع.

وقد ورد أيضا لدى(الرازي، 1990، صفحة 36) في كتابه مختار الصحاح:

– بدع (أبدع) الشيء = اخترعه لا على مثال.

هذا وقد أشارت(احمد مرجان، 2011، صفحة 731) إلى المعنى اللغوي لكلمة الإبداع في قولها: "أما كلمة إبداع في اللغة الأجنبية فترجع إلى المقطع اللاتيني kere الذي يعني النمو، كما أنها مشتقة من الكلمة الإغريقية krainein والتي تعني ينجز، أما كلمة إبداع في اللغة الانجليزية فتعود إلى الفعل create وتعني يبدع أو يأتي إلى الوجود. أما الصفة creativity فتعني القدرة على الخلق (الإيجاد) والإبداع وتعبر عن مفهوم الإبداع في الأدبيات التربوية"

يلاحظ إذن بأن كلمة إبداع في اللغة لها جذورها التاريخية ورغم اختلاف اللغات فإنها تصب جميعا في نفس المعنى الواسع للابداع ممثلا في إنتاج شيء جديد عرف صاحبه بالسبق إليه، وأن الإبداع لا يعني بحال من الأحوال إيجاد الشيء من العدم– وهو ما يعاب على المعنى المقدم في اللغة الانجليزية للإبداع الذي يشير إلى معنى الإبداع على أنه **الخلق** إذ أن الخلق يكون من العدم (وهو من اختصاص الله عز وجل وحده دون غيره). – وتأسيسا عليه يتضح بأن الإبداع البشري هو إيجاد وإنتاج الجديد المستحدث بالاعتماد على المقومات والأفكار الموجودة أو المتاحة لدى الأفراد المبدعين.

أما **الإبداع في الإصطلاح** فقد أشارت (احمد مرجان، 2011، صفحة 737)إلى أن إبراهيم إسماعيل يعرفه بأنه: "كل ما يندرج تحته من إنتاج أو ابتكار أو اختراع شيء جديد ذي فائدة للفرد

والمجتمع، أو إعادة استخدام الأشياء العادية بأساليب جديدة بتكلفة أقل ووقت أقصر، أو استهلاك في الطاقة أقل، وقد يكون هذا الإنتاج الجديد أعمال أدبية أو فنية أو نظريات علمية أو آلات وأجهزة".

بقراءة تحليلية لهذا التعريف يتبين لنا بأن **إبراهيم إسماعيل** يشير إلى مفاهيم ثلاثة متقاربة في المعنى ولا يفرق بينها إلا خيط رفيع جدا حتى أن هناك من يرادف بينها في الكثير من الأعمال البحثية حيث يقعون في الخلط بينها حين الحديث عن الإبداع في مجالاته المختلفة، وهذه المفاهيم هي الإبداع والابتكار والاختراع والتي تشير معانيها إلى إنتاج واستحداث أشياء جديدة ذات قيمة ومنفعة والأمر سيان سواء أكانت أفكارا أو أعمالا أو منتجات أو خدمات، أو أيضا إعادة استعمال الأشياء المألوفة المتداولة بين الأفراد لكن بأساليب جديدة غير تلك المعهودة والمتعارف عليها بين أفراد مجتمع معين. فالإبدع إذن هو عبارة عن ثمرة تفكير علمي عميق ونظرة واعية من طرف المبدع للمنتجات المعتادة المتداولة الاستعمال والمعروفة بين الناس لكن بطريقة أو بأسلوب غير مألوف ومحاولة تجسيدها ميدانيا وفق مراحل متسلسلة من خلال علاقة ترابطية تكاملية بين العوامل الشخصية وعوامل وشروط البيئية الاجتماعية.

ويشير(عجيلات، 2016، صفحة 28)إلى أن **موراي** و**جيلفن** (Murray and Gilvin) قد عرفا **الإبداع** بأنه:"العملية التي ينتج عنها حدوث مركب جديد ذو قيمة وهذا المركب الجديد إنما يمثل مجموعة من العناصر التي لم تكن مرتبطة سابقا مع بعضها البعض، ويمكن الوصول إلى هذا المركب الجديد من خلال التفاعل بين مضامين مختزنة داخل الفرد ذاته وبين قدر كبير من المعلومات عن العالم الخارجي، ومن حصيلة هذا التفاعل يأتى ما يسمى بالإبداع"

بتحليلنا لما ورد في التعريف أعلاه يتضح بأن الإبداع عبارة عن نشاطات ذهنية وعمليات سلوكية ينتج عنها ظهور شيئ جديد ذي قيمة لم يكن مألوفا عند الناس من قبل وينتفعون منه في تسيير شؤون حياتهم، وأن هذا المنتج الجديد يتوصل إليه الفرد(الطالب) المبدع من خلال التفاعل بين ما يملك من استعدادات ومواهب وقدرات وراثية، وما تتوفر عليه البيئة الاجتماعية(الجامعة) من عوامل وشروط تتكامل مع تلك العوامل الموروثة لصناعة أو إيجاد هذا الجديد المستحدث الذي يقدم الإضافة المرغوبة لتحسين ظروف معيشة الناس، وهو ما يعضد لنفس الأفكار التي حملتها التعريفات السابقة خاصة ما تعلق بضرورة توفر مجموعتي العوامل الفطرية والبيئية.

ويحيلنا هذا الأمر إلى ضرورة الإشارة إلى مفهوم آخر ذي صلة وثيقة بالظاهرة الإبداعية وهذا المفهوم هو: **التفكير الإبداعي**

حيث أشارت(بولسنان و كتفي، 2021، صفحة 654)إلى أن**التفكير الإبداعي** هو:"نشاط عقلي مركب وهادف توجهه رغبة قوية في البحث عن حلول أو التوصل إلى نواتج أصيلة لم تكن معروفة من قبل ويتميز بالشمولية والتعقيد ويتكون من مجموعة من المهارات، ممثلة في:(الطلاقة. المرونة. الأصالة. الإفاضة. الحساسية للمشكلات)".

وبتحليلنا لهذا التعريف يتضح جليا بأن التفكير الإبداعي والابتكاري ليس هو الذكاء المرتفع فحسب، كما لا يعني التفوق والتميز أيضا، بقدر ما يعني حسن التعامل مع الأمور وحسن التفاعل مع الأشياء وحسن تدبيرها، من خلال التجديد(الجِدة) مع المواءمة في أساليب الممارسة وطرائق التنفيذ وكذا حرية اختيار الوسائل وانتقاء الوسائط المساعدة، ومن ثم فإنه يمكننا القول بأن لكل فرد قدرة معينة على التفكير الإبداعي، إلا أن الفرق والتمايز بين الأشخاص ذوي التفكير الإبداعي يظهر فقط في درجة هذا التفكير، وأن التفكير الإبداعي شأنه شأن كل أنواع التفكير يتجدد وينمى ويطور تبعا لدرجة العوامل الشخصية الموروثة –المعرفية والوجدانية والمزاجية للشخص– ويضاف إليها عوامل البيئة الاجتماعية المكتسبة من خلال المِران والتدريب والتعليم والتي تؤثر في مجملها على هذا التفكير في عمومه والتفكير الإبداعي على وجه التحديد.

وفي سياق توسعة الحديث عن الظاهرة الإبداعية والمفاهيم المرتبطة بها يحضرنا أن نعرض لمفهوم آخر هو من الأهمية بمكان، إذ أنه من أهم العوامل التي تتحكم بدرجة كبيرة في نشاطات المبدعين(عمليات الإنجاز وكم ونوعية المنتجات) وفي ما يمكن أن ينتجوه من أفكار أو منتجات مادية، وسائل وأجهزة وآلات أو حلول لمشكلات في كل البيئات الاجتماعية، وفي كل المؤسسات التعليمية كما في غيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى مهما كان نمطها وحجمها ونشاطها وهدفها، وهذا المفهوم الحري بالتوقف عنده هو: **الإبداع الإداري** وذلك لأن الممارسات الإدارية في أي مؤسسة تعتبر إما عامل بناء مشجع ومحفز على الانغماس في العمل بجدية ونشاط، وإما معول هدم معرقل ومثبط لنشاطات العاملين وبخاصة العناصر التي يمكن وصفها بأنها عناصر مبدعة، ووفقا

لدراستنا الراهنة ينطبق ما سنشير به حول هذا المفهوم على (إدارة الجامعة بكل تفرعاتها وعلاقتها بالإبداع الطلابي).

وتاسيسا عليه فإننا نعرج بداية على الخلفية التاريخية **للإبداع الإداري:** فحسب ما ذكرت(مانع، 2018، صفحة 56) أنه يرجع الفضل في استعمال الإبداع **الإداري**لأول مرة في المجال الاقتصادي إلى المفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي **جوزيف شومبيتر** من خلال كتابه نظرية التطور الاقتصادي 1912. وقد عرف **الإبداع** على أنه: "استحداث فكرة أو نظرية أو افتراض علمي جديد أو أسلوب جديد لإدارة المؤسسة"

ومن خلال تحليل هذا التعريف يتضح أن **الإبداع الإداري** هو عبارة عن عمليات إدارية متناهية في الدقة والإتقان، يتم من خلالها تطبيق كل جديد مستحدث من أساليب القيادة والتسيير والإدارة والتخطيط والتنسيق وطرق تنفيذ المهمات والوظائف في كل المؤسسات والمنظمات والمعامل والشركات، ويمس مختلف المنتجات وكذا أساليب وطرق إنتاجها.

ففي إدارة وتسيير شؤون المؤسسات التعليمية وعلى رأسها **المؤسسة الجامعية** نحتاج إلى كوادر إدارية وطواقم تدريسية تمارس مهامها بأساليب إدارية وطرائق تعليمية ديمقراطية مرنة تراعي توفير المناخ التربوي التعليمي الملائم للمتعلمين حتى يتمكنوا من الإندماج السريع في الحياة الدراسية والإنحراط الفعال في إنجاز نشاطاتهم التعليمية كل وفق قدراته، وفي الوقت ذاته يجب توفير المناخ الوظيفي الملائم لأعضاء هيئة التدريس وأعوان الإدارة حتى يتمكنوا من أداء أدوارهم وإنجاز وظائفهم بفعالية، فيشعر الجميع حينها بالرضا الوظيفي ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الروح المعنوية لديهم ويشعرهم بالإنتماء إلى مؤسستهم وهو أهم عامل يؤول بهم إلى الإنغماس في أداء مهامهم وتجويدها، ومن ثم يمكننا أن نفسح المجال أمام المدرسين لنمكنهم من ممارسة نشاطات إضافية مع تلاميذهم وطلابهم سواء كانت منتظمة وفقا لتطبيق مبدأ المرافقة البيداغوجية، أو نشاطات حرة نابعة من توظيف رأس المال العلائقي بين الطلاب والأساتذة، وهو ما يمكنهم من تحديد أصناف المتعلمين واكتشاف الأفراد المبدعين من ضمنهم، والذين هم في أمس الحاجة إلى الاهتمام بهم ورعايتهم رعاية خاصة هادفة إلى الاستثمار في طاقاتهم ومواهبهم وقدراتهم.

ووفقا لما ذكره(يوسف، 2018/2017، صفحة 6) فإن **الإبداع الإداري** هو:"عملية تجديد وتحديث مستمرة تتناول أفكار جديدة فعالة لإشباع حاجات كل الزبائن في المؤسسة"

يتضح جليا بأن **الإبداع الإداري** يتعلق بمسألة أساليب التسيير والقيادة، وإنه من أهم العوامل التي تقود إلى النجاح وتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، والأهداف والمصالح الخاصة لكل العاملين المنتسبين إليها، ويعتمد**الإبداع الإداري** أساسا على التخلي تدريجيا عن إدارة وتسيير شؤون المؤسسة بالأساليب الإدارية التقليدية الجامدة، والمعتمدة على صرامة تطبيق اللوائح والقواعد القانونية، والتحول إلى اعتماد عمليات التجديد في إدارة نشاطات الفاعلين بالمؤسسة من خلال محاولة تطبيق مباديء النظريات الإدارية المعاصرة) والتي تراعي مبدا العلاقات الإنسانية في التفاعل بين الرؤساء والمرؤوسين، والتعاطي الإيجابي مع مسألة الإدارة والتسيير من خلال التزام مبدا المرونة وتطبيق روح القانون، والعمل على إشباع حاجات العاملين مهما كانت درجات وظائفهم، وهو ما يؤول بهم إلى الشعور بالإنتماء إلى المؤسسة وتذوق طعم الرضا الوظيفي ومن ثم يؤدون مهامهم بفعالية وفاعلية.

إضافة إلى ضرورة استدخال أساليب إدارية حديثة من شاكلة إدارة الجودة وإدارة المعرفة وإدارة الوقت وغيرها، ويتعلق الأمر إذن بالسعي إلى إحداث التغيير والتجديد في أساليب الإدارة والتسيير من أجل مواكبة التطورات الحاصلة، وركوب قاطرة التنمية والتطوير في كل مجالات الحياة الانسانية والهدف واضح هنا وهو توفير بيئة العمل الملائمة التي تشجع كل المنتسبين إلى المؤسسة على إبراز قدراتهم وتفجيرها، والحرص على تنميتها وتطويرها ومن ثم الاستثمار فيها، وما أحوج **طلابنا** لمثل هذه البيئات التي تُسَيَّر وتُدار بمثل هذه النماذج من الأساليب الإدارية لأن الإبداع الإداري يؤدي إلى ظهور الإبداع الوظيفي والإبداع التعليمي داخل المؤسسة فيتحسن الأداء ويرتفع المردود ومن ثم إمكانية الحصول على مخرجات ذات جودة، وإذا كان هذا ضروريا في أي مؤسسة أو منظمة فإن المؤسسة التربوية وعلى راسها **الجامعة** مطالبة أكثر من غيرها بضرورة التحول إلى تسيير شؤونها باعتماد أساليب الإبداع لاداري، حتى تتمكن من ضمان تقديم خدمات خاصة للطلاب من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية.

وتهمنا الإشارة إلى هذا الموضوع في هذا الفصل لأن دراستنا أجريت على أهم رأس مال بشري يمتلكه المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى أجريت على واحدة من أهم المؤسسات الاجتماعية ممثلة

بالجامعة التي تمثل أعلى هرم نظام التربية والتعليم وهو عصب تطوير الأمم والمجتمعات، **فالجامعة** أولى من غيرها من مؤسسات المجتمع بتبني هذا الأسلوب القيادي، أسلوب **الإبداع الإداري** في تنظيم وتسيير شؤون منتسبيها خصوصا أعضاء **هيئة التدريس والطلاب.** وتأسيسا عليه يمكننا أن نخلص إلى القول: أنه كلما كانت إدارة المؤسسة **الجامعية** مهتمة بالظاهرة **الإبداعية** من خلال تطبيقها لأساليب تسيير ديمقراطية وعادلة وهادفة إلى تحقيق النجاح من جهة، ومن جهة أخرى من خلال سعيها إلى الاهتمام بالإبداع الطلابي ورعاية الطلبة المبدعين كلما كانت ثمار هذا العمل تصب في قالب النجاح والتفوق للجميع، والتمايز والنبوغ ونجاح مشاريع الطلبة المبدعين.

وان من أهم بنود مجال **الإبداع الإداري** الذي يمكن أن تشبع فيه حاجات كل العاملين بالمؤسسة (وهو نمط فعال للتسيير الإداري)، حري بنا أن نشير إلى أسلوب**التمكين الإداري.**

والتمكين الإداري حسب ما ورد لدى(بومجان و قريشي، 2019، صفحة 252) فإن **جيروي واندرسون**GEROY & ANDERSONعرفاه بأنه:"العملية التي يتم بها تزويد العاملين بالتوجيهات الضرورية والمهارات التي تؤهلهم للإستقلالية في اتخاذ القرارات وكذا منحهم السلطة لجعل هذه القرارات مقبولة".

من خلال تحليل معطيات التعريف أعلاه يتضح بأن **التمكين** يقصد به منح صلاحيات وحرية التصرف في كيفية تأدية المهام المسندة للعمال بالمؤسسة التي ينتمون إليها، لكن من غير إهمال الرقابة والمتابعة والتوجيه، والهدف من إتباع هذا الأسلوب في التسيير الإداري هو تحفيز العمال على العطاء أكثر وتوليد الدافعية لديهم نحو العمل وتجويد الأداء ورفع الإنتاجية وتحسين المردود، يتم ذلك من خلال تقديرهم وإشعارهم بأهمية وجودهم وحاجة المؤسسة إليهم، وعلى العكس من هذا فإن محاولة التحكم فيهم من خلال أساليب السيطرة والإستبداد اعتمادا على التوجيه المقيد باللوائح والبنود القانونية من شأنه أن يعرقل الأعمال، ويجمد النشاطات ويثبط الهمم، ويقتل روح الدافعية والتنافسية والإبداعية لدى العمال، ويعطل مصالح المؤسسة ككل. ويتضح بناء على ذلك بأنه لا مناص لأي إدارة مؤسساتية تريد النهوض وتحقيق النجاح وبلوغ الأهداف التي تكون قد سطرتها في مخططاتها الإصلاحية أو التنموية، لا مناص لها من أن تتخلى عن اعتماد الأسلوب الاستبدادي (الدكتاتوري) في التسيير والإدارة بالتخفيف من الدور الرقابي المستمر والمساءلة الدائمة والمحاسبة الدقيقة وتصيد

أخطاء وهفوات العاملين، وبالمقابل فإنه لزاما عليها أن تعتمد عوضا عن ذلك أسلوب ديمقراطية التسيير من خلال التساهل قدر الإمكان واعتماد أسلوب التسيير الجماعي التشاركي التعاوني، لكن أيضا من غير إفراط في التساهل والتغافل لأن ذلك سيؤدي إلى التسيب والفوضى وتداخل الصلاحيات وتنعكس نتائجه سلبا على المؤسسة ككل.

وتأسيسا عليه يتضح بأن منح هامش من حرية التصرف والاستقلالية في تأدية المهام وممارسة النشاطات، وتنفيذ القرارات والأعمال من خلال إتاحة الفرص للعاملين(وفي المؤسسة الجامعية يتعلق الأمر خاصة بالأساتذة والطلاب في مسألة انتقائهم للوسائل والأساليب والطرائق التي يرون بأنها ناجعة وفعالة –لإنجاح المسارات التعليمية للطلاب، وإنجاح نشاطاتهم الإبداعية والابتكارية)، من شأنه أن يشعرهم بتقدير جهودهم واحترام قدراتهم والاعتراف بوجودهم كعناصر فاعلة في المؤسسة وهو ما يعزز شعورهم بالانتماء إليها، ومن ثم شعورهم بالأمن والاستقرار وبالرضا الوظيفي، وفي ذلك مدعاة لثقتهم بأنفسهم وإيمانهم بقدراتهم واحترامهم لمسؤوليهم، ويدفعهم ذلك لتحمل مسؤوليات نشاطاتهم ونتائج إنجازاتهم بكل شجاعة، وهذا ما يولد روح التنافس الشريف بينهم؛ فيبرزوا مواهبهم ويفجروا طاقاتهم وقدراتهم؛ فيبدعوا ويبتكروا ويخترعوا؛ فيتحسن الأداء ويرتفع المردود وتُجوّد المنتجات، ومن ثم تنتفع المؤسسة ككل ويمكن لها أن تدخل عالم الربحية والتنافسية.

وإذا كان واقع **الجامعات** في عصرنا هذا يشير إلى أنها تسعى إلى تبني استراتيجيات **الإبداع الإداري**–من منطلق أنه يكسبها المزيد من الثقة والاحترام من قبل الموظفين العاملين بها وزيادة مستوى الولاء الوظيفي والانتماء المؤسساتي لديهم (إداريون وأساتذة وطلاب) كما يكسبها أيضا الثقة والاحترام من الشركاء الاجتماعيين من خارج أسوارها مما يجعل **الجامعة** تنشط في جو من الاستقرار الوظيفي– فهل يا ترى تطبق مؤسساتنا التربوية وعلى رأسها **الجامعات** هذا الأسلوب في التسيير الإداري **(التمكين الإداري)** الذي يساعد على ولوج منتسبيها–وخصوصا الطلاب–عالم الإبداع ؟

وفي محاولتنا الإجابة عن هذا التساؤل ارتاينا أن نقدمها في شكل إشارة إلى جملة من المقترحات التي يمكننا بواسطتها تهيئة هذه البيئة التعليمية بالنسبة للطلاب والوظيفية بالنسبة للمدرسين وجعلها بيئة ملائمة لممارسة نشاطات كل منهما ونوجزها كالآتي:

- لابد أن تكون الإنطلاقة من خلال عمليات تحسيس كل العاملين بأهمية تواجدهم في المؤسسة كعناصر فاعلة، وتوضيح مهام كل عامل على حدة وتحديد صلاحياته كخطوة أولى رئيسية، لتأتي بعدها خطوة تحديد كل الأعمال الجماعية التشاركية(خصوصا ما تعلق بالمشاريع الإبداعية)، ودور كل عنصر فيها والتركيز أكثر على أدوار **الطلبة** كونهم الحلقة الأهم، وهم المستهدف الأول بتبني الجامعة لمشروع التوجه المقاولاتي، إضافة إلى تحديد الوسائل المتاحة والاساليب والطرائق المتوفرة في المنهاج لتنفيذها، لتأتي بعد ذلك خطوة الحرص على ضرورة منح هامش من الحرية في التصرف(تجاوز حدود المنهاج الدراسي وهذا هو **التمكين** الذي أشرنا إليه آنفا) من غير إفراط في التساهل حتى لا تتسيب الأمور نحو الفوضوية وتختلط الوظائف وتتداخل حينها الصلاحيات فيحدث الخلل الوظيفي، ومن ثم الوقوع في الإخفاق والفشل، وبإسقاطنا لهذه المقترحات المستقاة من تعريفات **الإبداع الإداري** و**التمكين الإداري** على الواقع الميداني لمؤسساتنا الاجتماعية وفي مقدمتها مؤسسات التعليم العالي(**الجامعات**) فإننا نلاحظ فجوة كبيرة تعبر عن أننا مازلنا بعيدين عن تطبيق مثل هذه الأساليب الإبداعية في التسيير الإداري وهو السبب الرئيسي الذي أدى إلى تموقعنا بعيدا عن مواكبة التغيرات والتطورات العالمية، وأدى في الوقت ذاته الى هدر القدرات والطاقات الإبداعية لدى الكثير من طلبة الجامعات.

إن هذين المصطلحين (**الإبداع الإداري والتمكين الإداري**) يرتبطان ارتباطا شديدا بمسألة الإدارة والتسيير من جهة، وبالظاهرة الإبداعية ومسألة توفير المناخ الملائم لإنجاحها من جهة أخرى، وهو الأمر الذي يحيلنا إلى ضرورة التطرق بإيجاز إلى **أنماط أخرى للتسيير الإداري**، والتي يمكن من خلال تطبيقها أن نوفر بيئات إبداعية ملائمة تساعد أعضاء **هيئة التدريس** على الشعور بالرضا الوظيفي ويؤدي ذلك إلى توليد دافعيتهم إلى العمل الجدي والفعال؛ ينعكس ذلك إيجابا على نتائج الطلاب الأكاديمية منها والإبداعية، ومن ثم إمكانية اكتشافهم لفئات المبدعين من الطلاب والسعي إلى مرافقتهم ورعايتهم الرعاية الخاصة التي هم في حاجة إليها، وذلك من خلال وظائفهم الرسمية(التدريس) ووظائفهم الإضافية التي يمارسونها طواعية في ظل المناخ الوظيفي الملائم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه **الأنماط الإدارية** تساعد **أيضا** المبدعين أساتذة كانوا أو طلاب وتشجعهم على إبراز قدراتهم وتفجير طاقاتهم، وفي الوقت ذاته تدفع **بالإدارين** إلى المساهمة في رعاية المبدعين وتطوير قدراتهم وصقل مواهبهم. يحدث هذا اعتبارا للأفكار التي تشير إلى أن الإداري لزاما عليه أن يضطلع بمسؤوليات متعددة تتمثل أساسا في توظيف كل الطاقات المادية والبشرية المتوافرة لديه والمتاحة له

سعيا إلى تحقيق الأهداف المرصودة لدى إدارته والمحددة في إطار مشروع مؤسسته، وفي مقدمتها توفير البيئة الوظيفية الملائمة للعاملين، وفي المؤسسة **الجامعية** يتعلق الأمر خصوصا بكل من (الأساتذة والطلبة). ونشير إلى بعض **أنماط التسيير الإداري** –إضافة إلى نمط التمكين الإداري المشار إليه إعلاه– والتي هي في تقديرنا ناجعة وتوفر بيئة عمل ملائمة للأساتذة وكذا المناخ التعليمي والإبداعي الملائم للطلبة ونوجزها كالآتي:

أ – **إدارة المعرفة:** ذكر(يوسف، 2018/2017، صفحة 6) أن **إدارة المعرفة** "نظام وثيق يساعد على نشر المعرفة بطرق **إبداعية** سواء على المستوى الفردي أو الجماعي من خلال المؤسسة ويهدف إلى رفع مستوى إدارة العمل".

وبتحليلنا لهذا التعريف المتعلق بأحد أنماط التسيير الإداري والقيادة المؤسساتية ممثلا في نظام **إدارة المعرفة** يتضح بأنه أسلوب ناجع وفعال كلما أحسن الإداري توظيفه، ويدخل هذا في إطار وظيفته من خلال عمليات التوعية بأهداف المؤسسة، وتوجيه وإرشاد العاملين إلى الاهتمام بالمهام المسندة إلى كل عنصر أو فريق منهم، والتدريب والتكوين على آليات وطرائق تنفيذ الأعمال والوظائف فرديا وجماعيا، والحرص على إشراكهم في المخططات الإصلاحية والتنموية والمساهمة بفعالية في اتخاذ القرارات، مع الحرص على تمكينهم من القيام بمهامهم في جو مفعم بالاستقلالية وبهامش من الحرية. ويتطلب هذا الأمر من الإداريين ضرورة الإبتعاد عن الأساليب التقليدية في التواصل والتفاعل مع المرؤوسين، وإتباع أساليب ابتكاريه فيها مرونة في الإعلام والتبليغ ورشاده في الإتصال والتواصل والإرشاد والتوجيه حتى تكون مؤثرة بالإيجاب مما يدفع بالعاملين إلى تقبلها، ومن ثم الانغماس في تنفيذ المهام المنوطة بهم والسعي إلى إتقان أعمالهم وتحسين أدائهم، وتقديم الإضافات المرجوة منهم وإبداء وجهات نظرهم وارائهم وتقديم مقترحاتهم من خلال توظيف خبراتهم العلمية والمعرفية والمهنية خدمة للمصلحة العامة للمؤسسة. ويفيدنا اعتماد هذا الأسلوب الإداري في **الجامعة** في التعاطي الإيجابي مع موضوع الإبداع ورعاية الطلبة المبدعين من خلال فسح المجال واسعا للطلاب لتوليد المعارف وإنتاج الأفكار الابتكارية، وكذا إنتاج المشروعات الإداعية بأنفسهم.

ب – **إدارة الوقت:** ورد تعريفها لدى(بطاح، 2006، صفحة 131)بأنها"عملية منظمة يتم من خلالها التنسيق بين الموارد البشرية والموارد المادية لتحقيق الأهداف بأقصى قدر من الفعالية، ولعل من

المؤكد أن الوقت هو مورد هام من الموارد المادية حيث لا يمكن حفظه أو استرجاعه ولذا فإن المدير الفعال هو ذلك الذي يستطيع إنجاز أكثر عمل في أقل وقت".

وتأسيسا على ما أشار به **أحمد بطاح** فإن الإداري المتميز والذي يمكننا اعتباره مبدعا إبداعا إداريا –وبالتالي يمكنه أن يكون مهتما بالظاهرة الإبداعية فيسعى إلى توفير بيئتها الملائمة بغية تشجيع مرؤوسيه على تفجير مواهبهم وقدراتهم التي تمكنهم من ولوج عالم الإبداع والابتكار من واسع أبوابه؛ فيكون بذلك أنموذجا يقتدي به عماله– هو ذلك المدير الذي يدرك قيمة **الوقت** وأهميته الحيوية ويخطط لكيفية استغلاله استغلالا أمثلا، وتوظيفه بأساليب صحيحة ليحافظ عليه من الهدر والضياع فارضا على الجميع انضباطا كليا واحتراما دقيقا لأوقات العمل (دخولا وخروجا وفترات الانجاز بينهما) وكذا أوقات الراحة لأداء نشاطات المؤسسة المختلفة في أوانها، ومن ثم فإنه يمكننا القول بأن الإدارة التي لا تهتم للوقت ولا يستطيع مسؤولها استغلاله على الوجه الأكمل لا تستطيع تسيير أي شيء آخر من شؤونها، ومن ثم تسودها الفوضى والتسيب والإهمال، ومآلها في نهاية المطاف الفشل في تحقيق أهدافها والتي من أهمها أنها من المفترض تسعى إلى توفير مناخ العمل أو التعلم المناسب.

وتأسيسا عليه فإن موضوع **إدارة الوقت** هو من الأهمية بمكان في أي مؤسسة والتي هي في مشروعنا البحثي هذا –**المؤسسة الجامعية** في علاقتها بالإبداع الطلابي– حيث يتطلب وجود **إدارة فعالة** تقف –بالإضافة إلى وظيفتها البيداغوجية والتعليمية– على مجريات تسيير المشاريع الإبداعية **للطلاب** بدءا باحتضانها وتسجيلها وتحيين كل الإنجازات والممارسات لاستغلال الأفكار الإبداعية في وقتها المناسب لأن تأخر إنجازها عن وقته المحدد قد يعرضها في نهاية المطاف إلى الترك والضياع.

إن عدم التمكن من ضبط الوقت وتسييره بدقة متناهية يؤدي إلى حدوث اختلالات وظيفية قد يتولد عنها اختلال توازن واستقرار المؤسسة كلية، وقد ينتج عن ذلك صراعات داخلية بين الإداري المسير والعامل المنفذ(بين الرئيس والمرؤوس –الأستاذ المشرف أو المرافق والطالب مثلا–) أو بين العاملين أنفسهم –أعضاء فريق المشروع الإبداعي الجماعي–، بل وقد يمتد الخطر لظهور صراعات خارجية بين منتسبي المؤسسة والشركاء الاجتماعيين(زبائن. مستهلكين أو عملاء) نتيجة عدم احترام المواعيد وينعكس هذا الوضع غير المستقر وظيفيا سلبا على المؤسسة ككل ويؤول بها إلى الفشل في تحقيق أهدافها إلى درجة إمكانية إفلاسها وإنهاء نشاطاتها، وهو الأمر الذي ينبغي لمسؤولي الجامعة

أخذه بعين الإعتبار في إطار تأطيرهم ومرافقتهم للطلبة المبدعين. وعليه فلا بد من الإشارة أيضا إلى مفهوم آخر هو من الأهمية بمكان طالما حديثنا متعلق بتوفير وسط وظيفي وتعليمي ملائم وبيئة **إبداعية** مناسبة ومساعدة على الأداء الجيد للعاملين(وفي دراستنا الأساتذة والطلبة) وهذا المفهوم هو:

د - إدارة الصراع حيث ورد لدى(بطاح، 2006، صفحة 131) فيما يتعلق بإدارة الصراع قوله:"إن مما لا شك فيه أنه لا تخلو أي مؤسسة مهما كان حجمها ونوع نشاطها وأهدافها من وجود مشكلات متنوعة بداخلها، ولعل من أصعب هذه المشكلات التي يواجهها الإداري هي مشكلة **الصراع** الذي ينشأ داخل المؤسسة بين فروعها وعناصرها المختلفة وهو ما يتطلب من المدير أن يكون واعيا وفاهما لظاهرة الصراع من حيث أسبابها ومستوياتها وآليات التعامل معها"

فالصراع إذن هو شكل من أشكال الإختلاف والنزاع أو التناقض أو التنافس غير الشريف بين الأفراد والجماعات داخل المؤسسة الواحدة(صراع داخلي)أو قد يكون بين أفراد منها وعناصر من خارج أسوارها أي من مؤسسات أخرى(صراع خارجي) وفي جميع الأحوال فهو يؤدي إلى حدوث الخلل الوظيفي لِأحد أطراف النزاع أو لهم جميعا وينعكس ذلك سالبا على نشاطات الجميع، ويبدأ الصراع حين يشعر عامل ما بأن هناك طرف آخر يريد أن يعترض مساره المهني ويحاول أن يعرقل السير الحسن لنشاطه ويقف حجر عثرة أمام تحقيق أهدافه لسبب أو لأخر، وقد تتعدد الأسباب أحيانا الأمر الذي يحرك نزعة الدفاع عن النفس ويقود هذا الطرف المُعْتَدَى عليه إلى اتخاذ موقف موازي إزاء تصرف الطرف المعتدي يتحدى من خلاله العامل القائم بهذه السلوكيات الظالمة ومدافعا عن وضعه وأهدافه، وهو الأمر الذي يولد مشكلة يواجهها **مدير** المؤسسة ولا بد له من البحث عن حلول لها للخروج منها بأقل الأضرار وبأقل التكاليف وفي أسرع وقت.

يبدو واضحا من خلال قراءتنا قراءة تحليلية للمعطيات أعلاه أنه مهما يكن من حرص المسؤولين في تسيير شؤون مؤسساتهم، فإن هناك مشكلات قد تعترض مسار نشاطاتهم أو نشاطات عمال مؤسساتهم، وأن من بينها مشكلة الصراع أو النزاع الذي يحدث بين العناصر الفاعلة بالمؤسسة على اختلاف رتبهم الوظيفية، وأن هذه المشكلات قد تظهر فجأة من غير تنبؤ بها فهي إذن (الصراعات الأصعب)، وهو الوضع الذي يصير فيه الإداري مطالبا بالتفكير في عديد المشكلات منذ وضعه لمخطط النظام الداخلي لمؤسسته استعدادا للتصدي لمثل هذه العوامل السلبية الدخيلة التي

تعرقل السير الحسن لأي نشاط مؤسساتي، وهو ملزم أيضا بالمسارعة في إيجاد حل لمشكلات النزاع التي قد تحدث من حين لآخر سواء أكانت فجائية أو كانت متوقعة في وقتها لوأدها في المهد قبل أن تتفاقم وتتضاعف نتائجها السلبية على الأفراد والمؤسسة ككل. وفي مثل هذه الوضعيات التي تبرز فيها النزاعات بين منتسبي المؤسسة قد تضيع الكثير من الأفكار **الابتكارية** والمشاريع **الإبداعية** التي يحملها بعض العاملين وبخاصة إذا تجاهلنا مثل هذه المشكلات ولم نحين معالجتها.

وأما بالنسبة لدراستنا الراهنة فنشير إلى أننا قد نخسر الكثير من المشاريع الإبداعية لدى **طلابنا** اعتبارا لعدم الاهتمام بمثل هذه المشكلات وتجاهلها- وذلك لأن الصراع هنا يمكن أن يحدث بين الطلبة والأساتذة أو بين الأساتذة والإدارة وحتى بين الإدارة وبعض الطلبة أحيانا نتيجة لمحاولة الطلاب المبدعين التمرد على محتويات البرنامج الدراسي، وجدير بالإشارة هنا أن هذا الصراع بالنسبة للطلبة هو صراع إيجابي ما دامهم يدافعون عن أفكارهم الابتكارية التي تنم عن امتلاكهم لمواهب وقدرات خارقة، وهو ما يوجب على المدير هنا أن يكون مرنا بأن يتخذ القرارات الصائبة للاستفادة من مجريات هذا الصراع فيدافع بنفسه عن هؤلاء الطلاب ويحمي مشروعاتهم الإبداعية.

يتعلق الأمر إذن بأن مديري المؤسسات وخصوصا التربوية والتعليمية منها ووفقا لدراستنا الراهنة (إدارة المؤسسة الجامعية) مطالبون بإدراك واستيعاب فكرة أن حلول هذه الصراعات والأزمات تتطلب إجراءات وقرارات آنية وآليات دقيقة وموضوعية تمكنهم من التغلب عليها، ومن ثم يمكنهم توفير بيئات عمل يسودها الاستقرار والأمن والتساند والتكامل الوظيفي، وهو المناخ الذي يساعد عناصر المؤسسة في أداء أدوارهم وتنفيذ وظائفهم وتقديم الإضافة اللازمة التي تحتاجها مؤسستهم، ولعل في مقدمة هؤلاء العمال الذين نحرص على رعايتهم رعاية خاصة نجد الأفراد المتميزين بالاستعدادات النفسية والقدرات العقلية الفائقة، التي كلما وجدوا بيئة العمل ملائمة أبرزوها وفجروها واجتهدوا من أجل تنميتها وتطويرها، وبذلك يمكنهم ولوج عالم **الإبداع** و**الابتكار** و**الاختراع** وهو الذي يعود نفعه عليهم وعلى مؤسستهم وعلى المجتمع ككل.

وفي هذا الصدد يمكننا القول بأن المؤسسة الجامعية في أمس الحاجة لاعتماد مثل هذه الأساليب الادارية في تسيير شؤونها(على الأقل لأجل فئة الطلاب المبدعين بغية تطوير مواهبهم وتنمية قدراتهم والاستثمار فيها لاحقا). إلا أن ما يؤسف له أن واقع الجامعة الجزائرية يسبح عكس

التيار إذ أنها تعاني أزمة خانقة تتطلب من القائمين عليها استفاقة جادة وسعيا حثيثا لإعادة النظر في أنماط التسيير التي هي ممارسة اليوم وقد أبانت عن فشلها أو على الأقل عن قصورها.

ويهمنا الحديث عن هذه الأنماط الإدارية السالفة الذكر كونها من أهم النماذج التي يمكننا بواسطتها أن نتصدى للمعوقات التي أدت إلى تجاهل الظاهرة الإبداعية في الجامعة وإهمال الطلبة من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية، ومن ثم يمكننا أن نجد الوصفات العلاجية لهذه المعوقات، ونتمكن حينها من استيعاب الطلبة المبدعين واحتضانهم ومساعدتهم على إبراز وتفجير قدراتهم، ونحفزهم على إعلان الرغبات والميول وكشف مشروعاتهم الإبداعية، ونرافقهم ونؤطرهم في مسارات إنجازها وتجسيدها عل أرض الواقع.

وفي سياق حديثنا عن ضرورة توفير البيئة المساعدة على التميز والإبداع وما يمكننا أن نجنيه من وراء المنتجات الإبداعية من أرباح ومنافع فردية وجماعية، فإن هناك مفهوم آخر حري بالإشارة إليه وخليق بكل الإدارات أن تعتمد العمل وفق مبادئه وخصوصا إذا تعلق الأمر بالمنظومة التربوية والمؤسسة الجامعية على وجه التحديد وهذا المفهوم هو:

هـ - إدارة الجودة الشاملة: اعتبارا لما أشار به (بطاح، 2006، صفحة 124) يكون تعريف **إدارة الجودة الشاملة** في السياق التربوي كمايلي:"عملية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها الإدارة من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مستويات التنظيم المختلفة على نحو إبداعي لتحقيق التحسين المستمر في التربية".

يتضح إذن بأن إدارة **الجودة الشاملة** هي إستراتيجية إدارية أونمط تسييري فعال وأن هذا النمط الإداري من أهم متطلبات الاهتمام بالإبداع ورعاية الطلبة المبدعين، وهي تشمل كل الموارد المادية والبشرية وتتطلب ضرورة تبني أسلوب إداري ديمقراطي موضوعي قائم على التشاركية والتعاون في العمل وكأن الجميع فريق واحد، ولا بد من أن يشعر الجميع بالإنتماء إلى مؤسستهم وأن يحسوا بأنهم عناصر موجودة فعلا وذات قيمة وأهمية، وذلك حتى يسعوا جاهدين لتقديم الإضافة المرجوة وتحقيق الأهداف المرصودة، والتي من أهمها إخراج المنتجات المرغوبة والمنتظرة في الصورة التي سطرت لها من قبل، ومطابقة لكل المعايير التي حددت لقياسها مع إمكانية تجاوز هذه المعايير إلى مستويات

أعلى منها خاصة إذا توفرت البيئة المناسبة والظروف الملائمة والشروط الضرورية من خلال القيادة الرشيدة وذلك هو ذاته الإبداع والابتكار والاختراع.

ولذلك فحين يتعلق الأمر بالحديث عن المؤسسة **الجامعية** في علاقتها **بالطلبة** في عمومهم **وبالمبدعين** منهم على وجه الخصوص، فإن الأمر يتطلب منا ضرورة الاهتمام بهم منذ الوهلة الأولى التي تطأ فيها أقدامهم الحرم الجامعي، والحرص على اكتشاف ذوي القدرات الإبداعية منهم ورعايتهم رعاية خاصة، مع ضرورة أن يكون هذا الدور ليس اعتباطيا وإنما أن يكون مبرمجا ضمن مخططات العمل الفردي والجماعي للإداريين والأساتذة والطلاب وحتى العاملين، لأن الغاية هنا هي توفير البيئة الملائمة والسعي إلى الحصول على مخرجات جامعية ذات جودة، ولايمكننا تحقيق ذلك إلا من خلال التوعية والإرشاد والتوجيه نحو مسألة الجودة الشاملة، حتى يكون المفهوم وأهدافه مفهوما واضحا لدى الجميع لتكون انطلاقة تنفيذه جماعية برتم واحد وبرغبة جامحة، وبدافعية قوية صوب هدف واحد وهو الحصول على مخرجات ذات جودة مهما كان نوع المخرجات المرصودة(طلاب أو أفكار ابتكارية أو مشاريع ومنتجات إبداعية).

يتعلق الأمر إذن بالتفكير الجدي في القيام بتغيير جذري لمنظومة التعليم الجامعي بكامل عناصرها، هياكل ومرافق ومعدات، إدارة وهيئة تدريس وطلاب، مناهج ومقررات دراسية، أهداف وغايات، وسائل وأساليب وطرائق تدريس، وبذلك فقط يمكننا إحداث قطيعة مع نظام الإدارة والتسيير الكلاسيكي القديم والتغلب على عديد المشكلات التربوية والتعليمية التي جعلت جامعاتنا عبارة عن مؤسسات مأزومة تتخبط في عديد المشكلات التي عصفت بها إلى الحضيض، ومن ثم يمكننا إحداث نقلة نوعية في التعليم العالي نتمكن من خلالها من تحقيق مخرجات جامعية ذات كفاءة سواء من حيث كم ونوعية الطلاب، أومن حيث كم ونوعية البحوث العلمية، أومن حيث الإبداعات والابتكارات والمخترعات. ولتحقيق هذه القفزة النوعية لامناص لنا من إجراء إصلاحات ذات عمق، موضوعية وهادفة من أجل ضمان **الجودة في التعليم العالي**، وللقيام بإصلاحات تربوية ناجحة لا بد لنا أن نضع في الحسبان أن أي إصلاح هادف ويسعى فعلا إلى التغيير الإيجابي لا بد له أن يتم وفق تخطيط محكم ودقيق تُحَدَّد مراحله وأهدافه، ومدته ووسائل ومقومات تنفيذه المادية منها والبشرية، وأن تُحْتَرَمَ جيدا كل هذه البنود أثناء عمليات تنفيذه، ويسوقنا هذا الكلام إلى استنتاج هام مؤداه: أن موضوع

تحقيق **الجودة** في **التعليم العالي** من أهم المواضيع التي تخضع لهذه القاعدة، قاعدة التخطيط المحكم الهادف وذلك من خلال إعداد جيد وتفعيل جاد لمشروع المؤسسة.

حيث يرى سعيد بن احمد الربيعي نقلا عن**العايدي**(2004) أن: "ضمان **الجودة في المؤسسات التعليمية** يمر بعدة مراحل متسلسلة" وقد رتبها كمايلي:(الربيعي س.، 2006، صفحة 392.393)

أ – نشر ثقافة **الجودة** بين العاملين في المؤسسة ويتم ذلك من خلال دعوة الإدارة وإعلام الجميع بأنها تنوي الإقبال على تطبيق مشروع الجودة وتوعيتهم بضرورة تبني الفكرة جماعيا.

ب – اختيار أنسب المعايير والمؤشرات من خلال الحرص على أن تكون متوافقة مع نمط وثقافة وإمكانات وأهداف المؤسسة وكذا مع نوعية المنتجات المستهدفة.

جـ –إعداد الخطة التفصيلية(مشروع المؤسسة) اعتمادا على القيام بوقفة تقييمية تقويمية دقيقة لكل ما يتعلق بالمشروع الإصلاحي أو التنموي المراد تطبيقه بالمؤسسة بدءا بتشخيص الوضعية الراهنة للمؤسسة، وتحديد المدة الزمنية المناسبة وكذا كل العناصر التي ستشارك في عملية التنفيذ.

د – توفير كل الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة للتطبيق الفعلي للمشروع وتجسيده، حيث يتم تحويل المشروع من مجرد أفكار مدونة على الورق إلى ممارسات ميدانية واقعية.

هـ – التنفيذ من خلال إخراج الأفكار المحررة على الورق والمخزنة أدراج المكاتب لترى النور وترجمة تلك الخطط المرسومة إلى واقع فعلي وتجسيدها على الميدان.

و – التقييم والمتابعة شريطة أن تكون المراقبة والمتابعة مرحلية مُحَيَّنَة مسايرة لعمليات الإنجاز وتقييم نتائج الأداءات الفردية والجماعية والإحتكام فيها إلى المعايير والمحكات الموضوعية المحددة سابقا في الخطة، وكذا الإحتكام إلى الأهداف المسطرة، مع شرط إلتزام الشفافية والوضوح والنزاهة والعدل والمساواة بين أجزاء الكل المتكاثف المتعاون من أجل المحافظة على التساند الوظيفي بينهم (وقد يلزم الأمر مكافأة بعضهم أومساءلة بعضهم الآخر)، ثم محاولة وضع اليد حقيقة على الإيجابيات من جهة، ومن جهة أخرى على السلبيات، ومن ثم تأتي عملية الموازنة بين إيجابيات وسلبيات هذا المشروع أو ذاك، ومن خلال التفاوت الملحوظ بين نسب المزايا والمساوىء يتم الحكم بمدى نجاح أو فشل المشروع الإصلاحي الهادف إلى تحقيق **الجودة**، لتأتي بعدها مرحلة تقديم المقترحات والتوصيات

كبدائل وقائية أو علاجية، وتُدَوَّن في التقرير النهائي والسعي إلى الأخذ بها كلما كان المشروع ناجحا والبدء في وضع الإجراءات المناسبة للعمل بها(أي تبني المشروع وتطبيقه في المؤسسة)

وتأسيساعليه فإن إدارة المؤسسة الجامعية وفي ظل توجهها المقاولاتي وتفتحها على النظام الاقتصادي في محاولة منها للارتباط بسوق العمل(سعيا منها إلى إيجاد حلول توظيف الكم الهائل من مخرجاتها من الطلاب ومن ثم امكانية حفاظها على المخزون البشري من النوابغ والعباقرة والمبدعين محليا وبالتالي تقليص بل والحد من ظاهرة هجرة الادمغة الى الخارج) مطالبة بالتطبيق الميداني الفعال لهذه البنود المرحلية والحرص على احتضان المشاريع **الإبداعية** التي يقدمها الطلاب سواء في بحوث تخرجهم أو في شكل مشاريع إبداعية منفصلة والعمل على الاستثمار فيها.

وفي سياق حديثنا المتعلق بالمؤسسة الجامعية في علاقتها بالإبداع ورعاية الطلاب المبدعين فإن ذلك يسوقنا إلى الحديث بنوع من التعمق عن **جودة** مخرجات التعليم العالي ومؤشرات هذه الجودة في المؤسسة الجامعية.

فالجودة: وفق ما أشار به(طعيمة و البندري، 2004، صفحة 430) تعرف بأنها: "المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة، إضافة إلى تعريفها لدى **المعهد الأمريكي**(American National Standards Institut) للمعايير بأنها: "جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعلها قادرة على الوفاء باحتياجات معينة".

بتحليلنا لهذه المعطيات يتضح بأنه لا يمكننا أن نحكم بجودة الشيء مهما كان كمه ونوعه إلا من خلال إخضاعه لعملية قياس وتقييم إستنادا إلى محكات ومعايير المطابقة التي تكون قد حددت سابقا ووضعت خصيصا لهذا الغرض في المخطط العام لمشروع تطبيق الجودة.

واعتبارا لأهمية هذه الأفكار المتعلقة بمفهوم الجودة وكذا سبل وآليات تطبيقها فإنه يتحتم على مسؤولي المؤسسات ومسيري إداراتها أن يكونوا على وعي تام بما ينبغى أن يتوفر لديهم من إمكانات بشرية ومقومات مادية قبل أن يتخذوا قراراتهم بتبني هذا المشروع من عدمه في أي خطوة إصلاحية أو مشروع تنموي خاص بمؤسستهم، لأنه ليس من السهولة بمكان تبني مشروع الجودة في ضل غياب الإمكانات وعدم توفر العوامل المساعدة والظروف الملائمة داخل المؤسسة وخارجها (الشركاء).

وهنا يمكننا أن نخلص إلى القول بأنه يمكننا أن نطرح هذا التساؤل الحري بالطرح والذي مؤداه:

أين تتخندق مؤسساتنا الجامعية فيما يتعلق بمشروع تطبيق إدارة الجودة الشاملة؟

وحتى يمكن لأي مؤسسة تربوية أو تعليمية المضي قدما لإتمام مشروع إصلاحي رائد بنجاح لا بد لإدارتها أن تسعى جاهدة إلى توفير أهم عوامل تطبيق الجودة في المؤسسات التعليمية وأن تنفذ المشروع مرحليا، وقبل البدء في معرفة مراحل تطبيق المخطط العام المقترح وأحيانا قبل وضع الخطة يتطلب الأمر تحديد الأطر النظرية للمؤسسة التعليمية، ففي المؤسسة الجامعية سواء كانت الجامعة برمتها أوكلية من كلياتها أو حتى قسم من أقسام كلياتها ينبغي لها أن تركز أساسا على ثلاثة أطر توضح ملامح المؤسسة. وهذه الأطر كما ورد لدى(الربيعي س.، 2006، صفحة 391) هي:

- **الإطار الإداري:** ويعني به مجموع اللوائح والنظم والقوانين المنظمة لسير العمل في المؤسسة المراد تطبيق عملية ضمان الجودة بها (جامعة أو كلية أو قسم).

- **الإطار الفني:** وهو عبارة عن مجموعة من الأساليب والطرائق والوسائل والأنشطة التي تدعم تنفيذ فلسفة مشروع الجودة.

- **الإطار الاجتماعي:** ويقصد به مجموعة التفاعلات بين الأقسام والأشخاص داخل المؤسسة وهذا التفاعل تنظمه القوانين التي تسير على أساسها المؤسسة(النظام الداخلي).

وهذا مايتطلب من القائمين على المؤسسة الجامعية أن يضعوا في الحسبان تحديد الإطار العام في شكل مخطط استراتيجي لمشروع مؤسسة إصلاحي فعال وهادف والذي عادة ما يرسم تنفيذه على أربعة مستويات هي:

- وضع استراتيجية عامة وواضحة المعالم.
- تحديد العمليات التي يتوجب اتباعها.
- تحديد الإجراءات والخطوات التي ترسم وتسند لكل قسم أو لكل كلية.
- تحديد المهام المنوطة بالأفراد وبالأقسام.

ويستكمل الإطار النظري العام لتنفيذ **مشروع الجودة** بتحديد صيغة المفاهيم الرئيسية التي ستعمل على أساسها الجامعة أو الكلية أو القسم، والتي يتوجب صياغتها بشكل دقيق ومنظم لأنها

تحدد أهداف المؤسسة، وتعتبر المدخل الأساسي لبداية التطبيق الفعلي للجودة وتشمل المصطلحات الآتية:(الربيعي س.، 2006، صفحة 391)

- الرؤية المستقبلية للجامعة / الكلية.
- رسالة الجامعة أو الكلية.
- مجموعة الغايات التي نأمل في تحقيقها.
- الأهداف الرئسية لها.

وحتى يمكننا الإنطلاق في تنفيذ أي مشروع إصلاحي أو تنموي لضمان الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية وبخاصة في الجامعة انطلاقة مبنية على أسس علمية وموضوعية، لا بد لنا من توظيف كل المعايير والمؤشرات **للجودة في المؤسسات التعليمة** واعتمادها للقياس، وتطبق على جميع عناصر النظام التربوي.

ومادامت هذه المعايير والمؤشرات ستطبق قياسا على العناصر المكونة للنظام التربوي بما فيها المتعلمون والذين هم وفقا لدراستنا(طلاب الجامعات) فإنه من الضرورة بمكان أن نشير بإيجاز إلى هذه المكونات وفق ما ذكره إبراهيم هياق حيث أنه أشار بأن الأنظمة التربوية تتكون أساسا من ثلاثة عناصر رئيسية هي:(هياق، 2011/2010، الصفحات 55-57)

1 - المدخلات: وهي كل ما يدخل النظام التربوي من عناصر تتفاعل فيما بينها وتكون محلا للعمليات الحاصلة ضمن إطاره وتتمثل مدخلاته أساسا في الموارد البشرية(الإداريون.المدرسون و**المتعلمون**). والموارد المادية ممثلة في الهياكل والمرافق والوسائل المساعدة إضافة إلى الموارد المعنوية وتتجلى من خلال(المناهج والمحتويات والمقاربات المختلفة في عمليات التدريس والطرائق المتبعة في ذلك)، إضافة إلى المدخلات البيئية القادمة إليه من المجتمع(الشركاء الاجتماعيين) وتتجلى من خلال المشكلات التربوية والواقعات الاجتماعية، والظروف الاقتصادية والاتجاهات الفكرية والسياسية التي تحاول إحكام قبضتها على توجيه المؤسسة بما يتوافق وثقافتها ويخدم مصالحها.

2 - العمليات: وهي كل العمليات التي تحدث داخل إطار النظام التربوي من تفاعلات بين جميع عناصره البشرية والمادية والمعنوية والبيئية وتتحول على إثرها المدخلات إلى مخرجات تكون في الأغلب مدربة ومؤهلة، شريطة أن تكون هناك كفاءة وفعالية ونزاهة وملاءمة للكوادر الإدارية وإطارات

هيئة التدريس كونهم المسؤولون المباشرون عن تنفيذ البرامج والمقررات وعن عملية تحويل المدخلات من الطلاب إلى مخرجات ينبغي أن تكون يد عاملة مؤهلة.

3 – **المخرجات:** وهي كل النواتج التي يفرزها النظام التربوي نتيجة العمليات والتفاعلات التربوية بين مدخلاته وفق قواعد وأساليب معينة تتم داخل إطار النظام التربوي، وتتمثل هذه المخرجات في جملة الأهداف والغايات التي يسعى النظام التربوي إلى تحقيقها على المديات الثلاثة (القريب والمتوسط والبعيد) وخاصة الأفراد المتخرجين من النظام التربوي على كافة المستويات والمراحل وعلى كافة الأصناف والتخصصات وهم وفقا لدراستنا **الطلاب** والذين يكون من ضمنهم المبدعون محل بحثنا.

وبنظرة تحليلية لهذه المعطيات المتعلقة بمكونات(عناصر) النظام التربوي يتضح لنا بأن عنصري المدخلات والمخرجات يتعلقان بجمهور المتعلمين(الطلاب) أكثر من غيرهم من العناصر الأخرى وذلك لأن كل التفاعلات التربوية والتعليمية التي تحدث في الوسط التربوي التعليمي محورها الأساس هم المتعلمون(الطلاب). وهو الأمر الذي يجبر كل القائمين على منظومة التربية والتعليم برمتها والمسؤولين على التعليم الجامعي تحديدا أن يَنْصَبَّ اهتمامهم على تعليم وتكوين وتأهيل الطلاب لتمكينهم من التعاطي إيجابيا مع مشكلات الحياة التي تواجههم، وإن في مقدمة من يجب الاهتمام بهم هم الطلبة من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية بحيث تخصص لهم رعاية خاصة تتوفر من خلالها كل العوامل التي تساعدهم على توظيف طاقاتهم وقدراتهم في إنتاج المشاريع الإبداعية.

وفي سياق الحديث عن المخرجات التعليمية والتي تطمح النظم التربوية إلى إعدادها وتخريجها مؤهلة وذات جودة، فإنه لنا حديث خاص عن الطلبة الذين يمكننا وصفهم بالمبدعين في جامعاتنا فيما يتعلق بالتأطير الجامعي، والمرافقة البيداغوجية الموفرة لهم في ظل تطبيق مشروع الجودة الشاملة في المؤسسة الجامعية الجزائرية، وخاصة في المرحلة الراهنة أين تبنت فعليا جامعاتنا مشروع التوجه المقاولاتي ذا الطابع الاقتصادي، وهي المرحلة التي صار لزاما علينا أن نحاول فيها مسايرة التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم ومحاولة اللحاق بالركب، وجعل المخرجات الجامعية ذات جودة وكفاءة تجعلها مؤهلة لتساهم بقوة في التغيير والتطوير الاجتماعيين.

يتعلق الأمر إذن بضرورة الإنتباه ومساهمة الجميع في التصدي لإحدى أخطر المشكلات التربوية التي تعاني منها المؤسسة الجامعية الجزائرية ممثلة في انتشار التسيب الإداري، واللامبالاة

الجماعية والتي أدت إلى انخفاض درجات الروح المعنوية وموت الدافعية والرغبة في(التعليم والتعلم) لدى السواد الأعظم من منتسبي الجامعة، وَلْيُحَاوَلْ الجميع أن يقدم الإضافة المطلوبة منه على الأقل في مجال تخصصه. وخلاصة القول أنه ينبغي أن يكون هذا هو الواقع الميداني للجامعة إذا أردنا الإحاطة بالطلاب جميعهم ورعايتهم، ويزداد الحرص أكثر إذا تعلق الأمر بالطلاب المبدعين.

وفي إطار أي محاولة لتطبيق مشروع **الجودة** على أي مؤسسة تعليمية وخصوصا في الجامعات فإنه لا بد من تخصيص نوع من الاهتمام والرعاية اللائقة للطلاب، ولتحقيق ذلك فإن هناك أسس عامة لابد من مراعاتها وقد حددها (الربيعي س.، 2006، صفحة 390) كالآتي:

- **ضمان جودة التعليم للبرامج والمقررات:** الاهتمام بالمناهج الدراسية ومحتوياتها ضمن السياق الإصلاحي أو التنموي المراد القيام به والحرص على تبيئتها ومراعاة تطبيق مبدأ الفروق الفردية في بنائها وكذا مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية(وهي قضية مهمة وتصب في صالح الطلبة المبدعين).

- **ضمان جودة المدخلات:**(ضرورة الفرز واختيار أنسب الطلاب للتخصصات وكذا نوعية الجامعة أو الكلية وانتقاء ما يحتاجون إليه من خدمات تعليمية –عملية الفرز لا بد أن تكون موضوعية وممتدة إلى المراحل قبل الجامعة(المعيار المعتمد في الفرز والتوجيه الآن هوفقط معدلات البكالوريا) وهو أمر قاصر وغير منطقي وليس حاسما في موضوعية التوجيه ويتضر منه الكثير ممن لهم قدرات ابداعية.

- **ضمان جودة العمليات:** عمليات التعليم والتعلم –التدريس والتلقي– وما يلزمهما من آليات وطرق ووسائل للتطبيق وذلك لتحقيق عمليتي الفهم والحفظ معا متساندتان متكاملتان.

- **ضمان جودة المخرجات:** مستويات الخريجين ومكتسباتهم من العلوم وأرصدتهم من المعارف والمهارات ومدى قدرتهم على توظيفها ميدانيا في مواجهة مشكلات الحياة اليومية وولوجهم عالم المنافسة في سوق العمل.

وتشير الكثير من الأدبيات التربوية إلى مجموعة من **المعايير** تعتمد **لقياس** ضمان جودة الأداء في **الجامعات** ويتفق بعض هذه الأدبيات على جملة من هذه المعايير، وبناء على ذلك فإننا نشير إلى أهما وفقا لما ورد لدى(الربيعي س.، 2006، صفحة 390) كالآتي:

- آلية اختيار وقبول الطلاب(وتوجيههم إلى التخصصات العلمية والمؤسسات التعليمية).
- نسبة عدد الطلاب إلى عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية.
- متوسط تكلفة الطلاب.
- استعدادات الطلاب ودافعيتهم إلى التعلم.
- مستوى الخريج الجامعي.
- الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس.
- مدى ربط نتائج البحث العلمي بمشكلات المجتمع.
- المساهمة في خدمة المجتمع.
- تفرغ أعضاء هية التدريس للعمل في الجامعة.
- مدى استفادة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من المعامل والمختبرات والمعدات.
- مدى استفادة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من مصادر التعليم.
- العناية في اختيار الموظفين وتوفير التنمية المهنية المستمرة لهم(التكوين).
- التزام القيادة العليا بالجودة والعمل على دعمها.

إن الالتزام واعتماد هذه المعايير لتسيير ملف الإصلاحات الساعية إلى التغيير والتطوير وبلوغ هدف تحقيق الجودة الشاملة في المؤسسة الجامعية مسؤولية الجميع(إدارة وأساتذة وطلاب) من خلال وعي الجميع واستيعاب مفهوم الجودة وأخذه مأخذ الجد والمساهمة الفعالة في تنفيذه.

تؤكد لنا كل المعطيات المشار إليها أعلاه بأن مشاريع ضمان الجودة لا تأتي من العدم ولاتنطلق من اللاشيء(ولكن للأسف الشديد فإن هذا هو حال محاولاتنا الإصلاحية في أغلب الأحوال كونها لا تستند الى فلسفة تربوية تعليمية واضحة) وإنما تأتي اعتمادا على الأفكار الرشيدة التي تنتجها العقول الواعية، الأفكار الصحيحة الصالحة الداعية إلى التغيير، والساعية دوما إلى التجديد والتنمية

والتطوير، ولعل هذه هي أكبر مشكلة نعانيها في مؤسساتنا التربوية التي رغم أنها استفادت من عديد المحاولات الإصلاحية إلا أنها لحد الفترة الراهنة لم تتمكن من إنجاح أي مشروع إصلاحي إلى الدرجة التي تلبي طموح وآمال المجتمع كونها ارتجالية وطارئة في الأغلب الأعم.

وفي سياق الحديث عن التغيير الذي نطمح لأن يكون إيجابيا والساعي إلى التجديد والتطوير معا في مؤسسات التعليم العالي انطلاقا من مخططات تنموية أو إصلاحية هادفة، لا بد من ربط قضية التغيير بخصوصية العلاقة بين المؤسسة الجامعية والبيئة التي تتواجد فيها، إذ أن هناك طرق عديدة لتمثيل العلاقة بين أي منظمة وبيئتها على المستوى النظري، وفي دراستنا الراهنة فإن المنظمة المقصودة هي **المؤسسة الجامعية**، وبيئتها هي كل المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي ترتبط بها.

وفي هذا الصدد يذكر الكثير من المهتمين بأن أهم هذه الطرق لتمثيل العلاقة بين أي منظمة وبيئتها هي عبارة عن مقاربات فقد أشار(بيدارد و بيشار، 2010، صفحة 90) بأنه توجد:

أ- بعض المقاربات تفضل **حتمية البيئة**.(حيث تساهم البيئة المحلية بقوة في التغيير فقد تؤيده وقد تفرضه، وهنا قد يكون التغيير مفاجيء وقسري ناتج عن ظروف طبيعية ما).

ب - في حين تفضل مقاربات أخرى **إرادية المنظمات في** التغيير.(لا تتدخل البيئة في فرض التغيير بل المنظمة هي التي ترضاه لنفسها ولا تساهم البيئة فيه إلا بقدر ما تطلبه المنظمة منها وهذا يكون في الأغلب تغيير مقصود ومخطط له).

ج- بينما تفضل مقاربات أخرى **طابع البناء المشترك** الذي يجمع بينهما(التكامل بين البيئة بما ينبغي أن توفره من عوامل، والمنظمة وما تتوفر عليه من امكانات وما تطمح إلى تحقيقه من أهداف).

ويبدو واضحا أن هذه المقاربة الأخيرة مقاربة **طابع البناء المشترك** هي الأقرب إلى علمية الرأي وموضوعية الطرح، وهو في تقديرنا ما نميل إلى تأييده وتبنيه في تحليلاتنا. حيث ترى هذه المقاربة بأن البيئة تحدد نمط المؤسسة ومستوياتها وحتى حجمها ونشاطاتها وأهدافها، والعكس صحيح حيث أن المؤسسة ذاتها لابد أن تحدد لنفسها البيئة التي تنشط فيها ويكون مردودها أوفر وأجود، أي أن هناك علاقة تفاعلية تبادلية قوية بينهما، لأن البيئة في واقع أمرها ناتجة عن تفاعلات الأشخاص الذين يشكلون هذه المنظمة أو المؤسسة فيما بينهم وفيما بينهم وبين العناصر الأخرى المكونة للبيئة،(إذ أنهم

عنصر هام منها متفاعلون مع مكوناتها الأخرى)، فلا يمكن أن نسعى إلى إحداث تغيرات إيجابية تفوق طاقة البيئة(أي بإمكانات بيئية غير كافية وغير ملائمة)، كما لايمكن أن نحدث تغييرا إيجابيا متجاهلين ما يتوفر من إمكانات بيئية معتبرة.

وتأسيسا على ماسبقت الإشارة إليه يمكننا أن نخلص إلى القول بأن ما هو جدير بأن نتوقف عنده هنا هو أن أهم مبرر دفع بنا لنعرض إلى هذه الأنماط في التسيير الإداري(وبخاصة إدارة الجودة)هو إيماننا بأن المناخ التنظيمي الإيجابي أو الوسط الوظيفي الفعال والطموح، أو البيئة الإبداعية الملائمة كلها ضرورات تفرضها طموحات إدارة أي مؤسسة اجتماعية، وآمال منتسبيها لتحقيق الأحسن، ويزداد الأمر أهمية كلما كان الحديث متعلقا بالميدان التربوي والمجال التعليمي بمختلف مؤسساته -والتي على رأس هرهما توجد المؤسسة الجامعية التي هي الحد المكاني لدراستنا الراهنة-، لأن عمليات تنشئة الأفراد وتربيتهم وتعليمهم، وتكوينهم وتدريبهم وتأهيلهم يفترض أن تتم وتنفذ في جو مؤسساتي صحي، مستقر ومتزن، قائم على التفاعلات الإيجابية البناءة بين جميع عناصره، والتواصل القوي السليم بينهم. وإذا كانت مسؤولية توفير هذا المناخ التعليمي المناسب يتحملها كل المنتسبين إلى المؤسسات التعليمية، فإن مسؤولية الإداريين تكون أكثر تأثيرا إما بالإيجاب كلما سلكوا طريق الديمقراطية في التسيير وانتهجوا طرائق العمل التعاوني التشاركي باحترافية، وإما بالسلب كلما استأسد الإداري واستبد بآرائه المنفردة، أو لجأ إلى التطبيق الصارم للوائح والبنود القانونية الضابطة، أو تركها تسير لحالها باعتماد أساليب التسيير الفوضوية التسيبية التي تغذي الاهمال واللامبالاة لدى جميع الفاعلين.

يتعلق الأمر إذن بأن يكون **المدير** في مؤسسته مطلعا على مختلف أنماط التسيير والإدارة واعيا بمبادئها مدركا لأهميتها، وعارفا بانعكاساتها على الأداء الوظيفي لعمال مؤسسته حتى يمكنه اختيار الأحسن والأنسب دائما لتسيير وإدارة شؤون مشروع مؤسسته فيكون بذلك أداة بناء لا معول هدم.(وفقا لدراستنا الراهنة ينبغي لكل مسؤولي الجامعة أن يكونوا كذلك حتى يوفروا **البيئة الإبداعية الملائمة للطلاب** من ذوي المواهب والذكاء والقدرات الإبداعية). وتأسيسا عليه فإن هناك تساؤل مهم يفرض علينا نفسه بقوة وهو:

- أين ياترى يتخندق مسؤولو مؤسساتنا الجامعية من هذه الأنماط الإدارية في تسيير مجريات نشاطات الفاعلين بها؟

وفي سياق حديثنا المتعلق بالمحيط التربوي التعليمي في الجامعة والتي من المفترض أن تكون وسطا وظيفيا ملائما لممارسات الأساتذة، وبيئة تعليمية وفي الوقت ذاته بيئة إبداعية مناسبة لممارسات الطلبة فإنه يجدر بنا أن نعرض لمفهوم **مشروع المؤسسة** الذي له ارتباط كبير بالبيئة التعليمية.(أي بتسيير الإداري وبعمل الأستاذ وتعلم الطالب، ولابد أن يشار فيه إلى كل النشاطات المتعلقة بمقررات المنهاج الدراسي الرسمي، وكذا النشاطات الحرة وخاصة نشاطات الطلاب).

ويعرف **مشروع المؤسسة**على أنه: "تقنية حديثة لتحسين إدارة وتسيير ومعالجة المشكلات المتنوعة للمؤسسة، وذلك بوضع استراتيجية محكمة لتحقيق أهداف تكون قد حددتها كل مؤسسة لنفسها وفق الأهداف الوطنية العامة والنصوص التشريعية المعمول بها في التشريع المدرسي من جهة، ووفقا لخصوصيتها الجغرافية والحضرية ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من جهة أخرى"(شاربي و قاسمي، 2018، صفحة 13)

وإن الهدف من وراء إعداد مشروع المؤسسة واقتراح كل هذه الإجراءات والقرارات التي يمكن أن تتخذ ستتحقق منفعة عامة للمؤسسة ككل تتمثل أساسا في تحسين ظروف عمل الجماعة التربوية ومردودية التعليم بالنسبة للمتعلمين الذين يشترط أن يكونوا هم المحور الأساس ومركز الإهتمام لهذه الانشغالات كلها، وأن يكونوا محل أنظار كل الجهود قصد تحقيق أفضل مردود ممكن(مخرجات تعليمية ذات جودة)، يتحقق لنا ذلك من خلال منح الفرص لجميع أفراد الجماعة التربوية ومختلف المتعاملين(الشركاء) مع المؤسسة وتمكينهم من المشاركة والمساهمة الفعالة في شكل فريق يؤدي عمل تعاوني تشاركي. ويتضح جليا بأن أي مؤسسة مهما كان نشاطها وحجمها وأهدافها لا تبالي بإعداد مشروع المؤسسة، أو حتى وإن أعدته ولكن من غير اهتمام كبير به ومن دون تفعيله فإنها ستُدار وتُسير بالقرارات الارتجالية التي مآلها في الأغلب الأعم إلى الإخفاق والفشل.

يتعلق الأمر إذن بضرورة احترام هذا المبدأ الإداري العظيم والالتزام بإعداد مشروع المؤسسة الفعال وتطبيقه من طرف مسؤولي كل المؤسسات التربوية، وإن المؤسسة **الجامعية** التي يفترض أن تكون البيئة الإبداعية لدراستنا الراهنة أكثر من غيرها من حيث الإلتزام باعتماد هذا المبدأ إذا أرادت أن

تَرْسُمَ لنفسها المخطط الإصلاحي أو التنموي الذي تكون نتائجه إيجابية، وتساهم في محاصرة عديد المشكلات التربوية التي تتخبط فيها على جميع الأصعدة منذ مدة طال مداها، ومن ثم يمكن قيادة الجامعة نحو الأحسن. ويَفْرِضُ علينا الإلتزام بتطبيق هذا المبدأ من طرف إدارات مؤسساتنا الجامعية توجهها الجديد للانفتاح على النظام الاقتصادي في راهن وقتنا، فهي مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بأخذ زمام الأمور الإصلاحية مأخذ الجد من خلال بنود مشروع المؤسسة الذي يعتبر وسيلة التواصل والتشاور بين كل الفاعلين بها، والحرص على رعاية الطلبة المبدعين من خلال توفير التأطير والمرافقة البيداغوجية وكذا الوسائل الضرورية لاحتضان مشروعاتهم والعمل على تجسيدها.

وفي صدد حديثنا عن **الإبداع** الطلابي في **الجامعة** الجزائرية تحديدا جدير بنا أن نعرض إلى مسألة أخرى هي من الأهمية بمكان، وكثيرا ما تشغل بال القاريء المتتبع للأدبيات المهتمة بالظاهرة الإبداعية، وتتمثل هذه المسألة في الخلط الكبير بين ثلاثة مفاهيم متقاربة في المعني إلى درجة يصعب فيها التفريق بينها حتى من طرف ذوي الاختصاص في مجالات الإبداع والإبداعية، وهذه المفاهيم هي: **الإبداع والابتكار والاختراع.** حيث أن هناك الكثير من الإشارات توحي بأنها مترادفات ولها معنى واحد، إذ نجد الكثير ممن يعبرون في نفس الفقرة من مقالهم أو مداخلتهم أو مؤلفهم مرة بـ **الإبداع** ومرة أخرى بـ**الابتكار أو الاختراع**، والمقصود واحد، حيث يشيرون إلى شيء ما أُستحدث أو اكتشف أو تم تحسينه وتطويره، إلا أن هناك أيضا من نحى منحى مغاير واختار الذهاب في الإتجاه القائل بالتفريق بين هذه المفاهيم، مؤكدا بأنه ثمة فرق بينها ولو كان هذا الفرق عبارة عن خيط رفيع يميزهاعن بعضها، وهو المنحى الذي نعتقد بانه افقرب الى المضوعية، ويمكننا توضيح ذلك وفقا لما أشارت به(مانع، 2018، صفحة 28)على النحو التالي:

"**الإبداع** (Creativty) يرتكز على درجة (<u>الخلق</u>) الإيجاد والإتيان والإكتشاف للمدخلات واعتبارها جديدة من منظور مبدعها أو منظور مختلف الجمهور، وأما **الابتكار**(Inovation) فهو عملية التمسك بفكرة مبدعة وتحويلها إلى سلعة أو خدمة نافعة أو إلى طريقة عمل ناجحة مفيدة، أي أن: **الابتكار** هو التطبيق الفعلي **للإبداع**"

أما **الاختراع** فيشار إليه على أنه: "فكرة جديدة ذات فائدة ولها قابلية للتطبيق الصناعي(أي أن يكون الاختراع جديدا وممكن التصنيع وسهل التطبيق على أرض الواقع، ومن ثم يسجل للمخترع براءة اختراع وتحفظ له حقوقه")الفرق بين الابداع والابتكار والاختراع(2021 ,

اعتبارا لما ورد في تعريف **مانع سبرينة** لمفهومي الإبداع والابتكار وما أشير به إلى مفهوم الاختراع يتضح بأن هناك فعلا تقارب كبير وترابط وثيق بين هذه المفاهيم الثلاثة، واتضح أيضا بأن وجود أحدها وهو *الإبداع* هو شرط لوجود الآخرين وهما *الابتكار والاختراع*، فالإبداع يولد الأفكار الجديدة والاختراع يجعلها ملموسة والابتكار يجعلها ذات قيمة، وأن الفرد المخترع المبتكر هو ذلك الذي يأخذ الفكرة المبدعة سواء كان هو صاحبها أو كانت لفرد آخر غيره، فيحولها من شيء متخيل إلى شيء محسوس أو حقيقة ملموسة، في شكل منتج جديد مبتكر مادام أنه ذو قيمة ومنفعة للفرد المبدع ولغيره من الأفراد الآخرين (أي أن الاختراع هو التجسيد الفعلي للأفكار الإبداعية بطرق وأساليب ابتكارية)، وأن المؤسسة التي تهتم بالإبداع والابتكار والاختراع هي تلك المؤسسة التي تقوم بتحويل مدخلاتها(أشخاص أو أفكار مبدعة أو مشاريع) إلى مخرجات ومنتجات مبتكرة ذات جودة ومنفعة، فردية وجماعية، ومن ثم يتضح لنا بأن هناك فرق بين المفاهيم الإبداع والابتكار والاختراع. حتى أننا إذا اعتمدنا التسميات باللغة الأجنبية فهي تشير إلى هذا الاختلاف والفرق بين المفاهيم الثلاثة: فالإبداع(Creativty). وأما الابتكار ف:(Innovation). وأما الاختراع ف:(invention). ومن ثم يمكننا القول بأن الإبداع يعمل على توليد الأفكار الجديدة بينما الاختراع يجعلها ملموسة في حين أن الابتكار يجعلها ذات قيمة. وعليه فإن الإبداع هو نواة الابتكار والاختراع.

وبناء عليه فإذا أردنا إسقاط هذه المعطيات على المنظومة التربوية كمؤسسة اجتماعية كبرى تتساند بنائيا وتتكامل وظيفيا مع بقية النظم الاجتماعية الأخرى، وتتفاعل معها من أجل توفير ظروف معيشة أحسن بالنسبة للأفراد والجماعات، فإننا نركز في ذلك على المؤسسة **الجامعية** وآليات تعاطيها مع الظاهرة **الإبداعية**، ومن ثم يمكننا القول بأن **كل طالب** جامعي قام بعمل سبق به بقية الطلاب مهما كانت البيئة التي هو فيها(تعليمية–تعلمية أو مهنية أو حرفية...) وكان هذا العمل موجودا من قبل واقتصر دور هذا **الطالب** على تحسينه أو تطويره وجعله ذا قيمة سمي ذلك **ابتكارا** ولقب الطالب **حينها مبتكرا**، بينما إذا كان هذا العمل الذي قام به **الطالب** غير موجود من قبل أي أنه هو من أوجده لأول مرة فإن ذلك يسمى **إبداعا** ووصف **الطالب** حينها بأنه **طالب مبدع**. وهو الأمر الذي نسعى من

خلال التكوين الجامعي إلى تحقيقه (تخريج دفعات من الطلاب المبتكرين والمبدعين والمخترعين) خاصة في الفترة الراهنة أين اختارت الجامعة الجزائرية تبني مشروع التوجه المقاولاتي والانفتاح على النظام الاقتصادي وسوق الشغل.

وتأسيسا عليه فإننا ننتهي إلى القول بأن **الإبداع** ليس مرادفا **للابتكار**، وتتأكد لدينا صحة هذه الفكرة من خلال ما أشار به (الفقي ع.، 2011، صفحة 146) في قوله بأن:"**الابتكار** يعني مبادرة الفرد إلى عمل ما يسبق به غيره من الأفراد الآخرين اعتمادا على موجودات سابقة فيحسن شيئا ما، أو يطوره، بينما **الإبداع** يعني الجدة والأصالة فالمبدع هو الذي يأتي بذلك الشيء الجديد – أي يكون هو أول من يأتي به – ولم يسبقه إليه أحد ولم يقلد فيه أحد بعيدا عن كل استنساخ أو محاكاة".

وخلاصة القول فيما يتعلق بمسألة الخلط بين مفهومي **الإبداع** و**الابتكار** فإننا نؤكد على تبنينا لهذا الإتجاه الذي قال بالتفريق بينهما حيث اتضح بأن كل من **الإبداع والابتكار** هو: أن يعمل الفرد (الطالب) عملا يسبق به بقية الأفراد على شرطين: الأول إذا كان هذا العمل موجودا من قبل وقام بتحسينه وتطويره فقط فإن هذا العمل يسمي **ابتكارا** ويسمي الفرد حينها **مبتكرا**. وأما الشرط الثاني فإذا لم يكن الشيء الذي أنتجه فرد ما موجودا من قبل سمي ذلك العمل **إبداعا** وسمي الفرد **مبدعا**.

وكنتيجة عامة لهذه المعطيات والمعلومات فإنه ثمة فرق أيضا بين أن ننعت الفرد بأنه **مبدع** أو أن نصفه بأنه **مبتكر** بالرغم من أن نشاط كليهما هو السعي إلى إنتاج الجديد المستحدث المرغوب فيه، وإن الإبداع يبدو أعمق وأبلغ وأعقد من الابتكار كون أن منتجات العمل الإبداعي أصيلة لم يكن لها سبق ولم يكن في عمليات إنتاجها لا تقليد ولا محاكاة لأحد، وهي المنتجات التي تتطلب من منتجها عبقرية كبيرة وبراعة عالية، وهي التي في الغالب يستقبلها المتلقون بانبهار كبير. كما أن الأفكار الإبداعية في الكثير من الأحيان قد تبقى أفكارا من غير منتجات، إذا لم يكمل صاحبها تجسيدها تحت وطأة ظروف معينة، أو لم يتدخل طرف آخر وهو **المبتكر** لتجسيدها ميدانيا وتحويلها إلى منتجات حقيقية يمكن توظيفها في الحياة العملية للأفراد والجماعات.

وهو ما تعانيه للأسف الشديد شرائح عريضة من **طلاب جامعاتنا** من ذوي الأفكار الإبداعية في مختلف المجالات والتخصصات العلمية والذين يتيهون في متاهات الإهمال واللامبالاة، أوالتجاهل والتهميش المبرمجين، حيث لا يجدون المرافقة والرعاية والدعم لتحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشروعات

حقيقية فتضيع مواهبهم وقدراتهم هدرا، وهو الأمر الذي يوجب علينا إعادة النظر وبتسارع كبير في مسألة تعاطينا مع الظاهرة الإبداعية وخصوصا في المؤسسات الجامعية.

إن مما يؤسس لفكرة أصحاب الإتجاه الذي يجعل الابتكار مرادفا للإبداع هو أن الكثير من الباحثين في هذا المجال يعرفون **الابتكار** اعتمادا على أربع أبعاد هي نفسها التي يعتمدها المهتمون بتعريف مفهوم **الإبداع** وهو الأمر الذي يؤكد وجود الخلط بين المفهومين وصعوبة إيجاد التباين الموجود بينهما وهذه الأبعاد هي:(الفقي ع.، 2011، صفحة 139.140).

1- صفات وخصائص الشخص المبتكر. 2- العملية الابتكارية وخصائصها. 3- مواصفات المنتج الابتكاري. 4- توصيف للبيئة الابتكارية التي تساعد على الابتكار.

- **فالشخص المبتكر:** هو الشخص الذي عادة يهوى البحث في الغامض والمجهول ولو يتتبع بصيص من الأمل، يتحدى الصعب والمعقد دون ملل، يحب المغامرة دون خشية مما قد يقابله من عقبات وهذه الخصائص تجعل منه قادرا على إنتاج عدد كبير جدا من الأفكار أو الحلول لمشكلة معينة، وتتعدد زوايا نظرته للمشكلة مما يجعل هذه الأفكار متباينة وشاملة لجميع جوانب الموقف، وغالبا ما يخرج المبتكر بحلول أو أفكار أو منتجات مادية جديدة وغير مألوفة يتميز بها عما قد ينتجه أقرانه، وهذه الأوصاف والسمات هي ذاتها التي ينعت بها **الشخص المبدع** في الأغلب الأعم.

- **وأما العملية الابتكارية:** فهي عملية عقلية تنطوي على نوع من التأمل والتفكير المتعمق في مشكلة أو موقف وتتسم هذه العملية العقلية **بالتفكير التباعدي** الذي ينسج فيه الشخص خيوط تفكيره حول جزئيات الموقف، ويربط بينها بأكبر عدد من الارتباطات الجديدة التي تقود غالبا إلى أفكار أو حلول غير عادية (وهو التعبير ذاته الذي يتحدثون به عن العملية الإبداعية)، فالعقل المبتكر ذكي وغير مرتبط بالعادات التقليدية في التفكير بل يميل إلى تكسيرها(نقدها)، فهو متفتح ومستقل ومرن ومحب للاستطلاع، وتوجهه في ذلك العمليات اللاشعورية المحكومة بضغوط الموقف.

فالتفكير التباعدي كما ورد لدى (العلوان، 2009، صفحة 272):"هو التفكير الذي يبدأ بفكرة واحدة وأخذها في عدة اتجاهات مختلفة، بينما **التفكير التقاربي** فهو يعني وضع أجزاء متعددة للمعلومات مع بعضها البعض للوصول إلى استنتاج أو حل لمشكلة ما".

ويتضح إذن بأن أصحاب التفكير التباعدي من الموهوبين والمبدعين أكثر إنتاجا وأدق ملاحظة وأجود أداء، وأتقن عملا من أصحاب التفكير التقاربي الذي يوظفه أصحابه في إنجازات بعيدا عن التشابكات والتعقيدات، فالطلاب الذين ينتمون إلى الفئة الأولى وهم أصحاب **التفكير التباعدي** هم أولئك الذين يفكرون خارج الصندوق وهو ما يجبرنا على إيلائهم اهتماما لائقا ورعاية أخص.

- **وأما المنتج الإبتكاري:** فيجب أن يكون جديدا مستحدثا ونادرا أو غير شائع، وذا قيمة وجمال وذا منفعة قابل للاستخدام الفردي والجماعي، من أجل تقديم الإضافة اللازمة لتحسين ظروف المعيشة ورفع مستوياتها، وهو ما يوصف به تماما المنتج الإبداعي.

- **وأما بيئة الابتكار:** فهي البيئة التي ينبغي أن تتسم بالمرونة والتي تعج بالعوامل المؤثرة في العمل الابتكاري والتي تسمح للمبتكرين وفي المجال التربوي التعليمي هم (التلاميذ في المدارس والطلاب في الجامعات) باكتشاف واختيار سبل بديلة لحل المشكلات، وتوفير درجة عالية من التحفيز والإثارة وتوليد للدافعية، وهي عوامل يجب أن توفرها هذه المؤسسات التربوية والتعليمية لتشجيعهم على المحاولة من دون ملل ومن دون خوف من الأخطاء والفشل، وتتيح لهم فرص التفاعل فيما بينهم وكذا التفاعل مع المدرسين والإداريين، وهنا أيضا فإن هذا الكلام هو نفسه الذي يقال حين محاولاتنا الحديث عن البيئة الإبداعية.

نلاحظ هنا بأن هذه الأبعاد الأربعة للابتكار هي نفسها أبعاد الإبداع لدى كل الذين يتحدثون عنه كمرادف للابتكار لتتغير فقط التسميات إلى(الشخصية الإبداعية. العمل الإبداعي. المنتج الإبداعي. والبيئة الإبداعية) وفي كل الأحوال فإن المسألة تتعلق بضرورة التمرد عن القديم المألوف وتجاوزه إلى إنتاج الجديد غير المألوف.

فالتفكير الابتكاري(Creative Thinking) وفقا لما أشار به (الفقي ع.، 2011، صفحة 140)هو: "عملية راقية تتمثل في قدرة الفرد على إنتاج أكبر قدر ممكن من بدائل الحلول أو الأفكار التي تتميز بالأصالة والمرونة والحساسية للمشكلات وإعادة التنظيم والتمرد على القديم واعتناق القيم الإيجابية".

بإمعان النظر في هذه المعطيات نلاحظ أن كل هذا الكلام المتعلق بالابتكار والتفكير الابتكاري ينطبق تماما على مفهوم الإبداع والتفكير الإبداعي، خاصة حين لم يشيروا إلى طبيعة المنتج

المستحدث هل هو امتداد لشيء سابق مألوف وقد تم تحسينه أو تطويره ليصير شيئا غير مألوف، أو أن هذا المنتج أُكتشف لأول مرة وهو بذلك يكون منتجا إبداعيا وليس ابتكاريا. كما أنهم لم يؤكدوا أيضا على أن نشاط المبتكر ما هو إلا تنفيذ لأفكار المبدع، ويمكننا توضيح ذلك بأن **الطالب المبدع** قد يكون مبدعا ومبتكرا في الوقت ذاته حين يقبل على تجسيد فكرته بنفسه وتحويلها إلى مشروع، بينما المبتكر قد لا يكون مبدعا أي ليس له الفكرة ولكن يتبنى فكرة الآخر المبدع وينفذها محاولا تحويلها الى منتج ملموس ذي قيمة وذي منفعة.

والجدير بالإشارة في هذا الشأن هو أن عملية الابتكار أو عملية الإبداع شأنها شأن أي نشاط إنساني لابد أن يتم إنجازها عبر خطوات ومراحل متتالية ومتسلسلة مادامت تهدف إلى إنتاج شيء ما يتمثل في إصدار حلول، أو توفير خدمات او منتجات مادية متعددة تتسم بالتنوع والجدة، وذلك في ظل مناخ اجتماعي داعم يسوده الإتساق والتآلف بين مكوناته، ويمكننا توضيح **مراحل** عملية الابتكار كالأتي: (الفقي ع.، 2011، صفحة 144.143)

- **مرحلة التحضير والإعداد** (preparation): وهي الخلفية الشاملة والمتعمقة بالموضوع الذي يبدع فيه الفرد(وحسب أطروحتنا هو الطالب الجامعي) وتعني هذه المرحلة أن الابتكار سواء كان ابتكارا علميا أو فنيا لا يظهر فجأة ومن دون مقدمات أو سابق إعداد وإنما لابد أن يكون هناك مجموعة من المثيرات التي تستثير وتحفز الرغبة في نفسية الفرد لأداء عمل ما ويترتب عن تلك الإستثارة ضرورة جمع البيانات والمعطيات والمعلومات المهمة حول الموضوع وتحديد جملة المشكلات التي قد تواجه الفرد والتعرف على طبيعة المشكلة.

وتأسيسا عليه فإنه ثمة تساؤل يفرض علينا نفسه وهو: ماذا يحتاج المبتكر –والذي يبدو من خلال تحليل هذه المعطيات أنه نفسه المبدع– من مساعدات من طرف البيئة التي هو متواجد فيها في هذه المرحلة؟.(في دراستنا الراهنة فإن المبدع هو الطالب والبيئة هي الجامعة فما الذي يحتاج إليه الطلاب من عوامل النجاح التي يجب أن توفرها لهم إدارة الجامعة وهيئة التدريس بها؟).

- **مرحلة الكمون والإحتضان**(Incubation): وهي حالة من القلق والخوف اللاشعوري والتردد في القيام بالعمل والبحث عن الحلول وهي أصعب مراحل التفكير الابتكاري وتأتي هذه المرحلة بعد التفكير في المشكلة لفترة من الوقت دون الوصول إلى حل مُرْضٍ لها، وفي هذه المرحلة تحدث بعض

التغيرات الداخلية في تفكير المبتكر حيث يتم التخلص من بعض العوائق التي كانت تعرقل الوصول إلى الحلول المقترحة، كما يحدث نوع من إعادة تنظيم المعلومات بحيث تتضح العلاقات بصورة أكبر.

وهنا أيضا لنا أن نتساءل: أيهما أفضل وأنجع؟ هل يجب التدخل وتقديم الإعانة للمبدع أو المبتكر أو تركه منعزلا مع محاولاته؟ وإذا كان لابد من تدخل لطرف آخر لتقديم المساعدة الداعمة فمتى وكيف وبم يتم هذا التدخل؟ ومن يكون هذا الآخر الذي تعتبر تدخلاته ضرورية ومجدية؟

تفرض هذه التساؤلات نفسها علينا لأن الإجابات عنها ستدلل لضرورة التكامل بين العوامل الوراثية من مواهب واستعدادات وقدرات شخصية، وجملة العوامل البيئية التي تطعم وتغذي وتنمي هذه العوامل الوراثية حتى يتمكن الفرد من بلوغ درجات عليا من الأداء والإتقان، ومن ثم يمكنه أن يلج عالم الإبداع والابتكار.

- **مرحلة الإشراق** (llumination): وهي الحالة التي تحدث بها الومضة أو الشرارة التي تؤدي إلى فكرة الحل، والخروج من المأزق وهذه الحالة لا يمكن تحديدها مسبقا فهي تحدث في وقت ما وربما تلعب الظروف المكانية والزمانية والبيئة المحيطة دورا في تحريك هذه الحالة، ويصفها الكثيرون بلحظة الإلهام، ومن خلال ما تتميز به مرحلة الإحتضان من نشاط عقلي يتسم بالهدوء النسبي وزيادة وضوح العلاقات بين الحقائق المعروفة أصلا فهي تساعد على حدوث ومضة الابتكار.

يبدو جليا أن هذه المرحلة هي من صميم مساهمة المبتكر في فك عقد المشكلة وتقديمه للحل الفعال وتتطلب منه تفكير تأملي وتركيز دقيق ونظرة ثاقبة، ولنا أن نتساءل هنا أيضا عن نمط وطبيعة البيئة الإبداعية أو الابتكارية (وسط العمل أو التعلم) الذي ينبغي أن يكون فيه المبتكر أو المبدع في هذه المرحلة الحاسمة حتى يتمكن من تحقيق هدفه.

- **مرحلة التحقيق** (Verification): وهي مرحلة الحصول على النتائج الأصيلة المفيدة، وحيازة المنتج الإبداعي على الرضا الاجتماعي، حيث تتضمن هذه المرحلة عملية الاختبار التجريبي للفكرة المبتكرة والتعرف على مدى إمكانية تحقيقها وتنفيذها عمليا على أرض الواقع.

وهو ما يبرر لضرورة أن يكون المنتج الابتكاري أو الإبداعي الذي يسعى الطالب المبتكر إلى استحداثه ذا قيمة وذا منفعة ويبرر أيضا لمسألة ضرورة توفير بيئة إبداعية ابتكارية ملائمة تتوفر فيها

مثيرات تستثير قدرات المبدعين، ومن أهم هذه الشروط أو المثيرات إيجابية نوع المتلقين لهذا المنتج الابتكاري سواء كانوا مستهلكين أو عملاء أو زبائن.

وجدير بنا هنا أن نشير إلى أن هذه المراحل التي تمر بها العملية الابتكارية هي في الأغلب الأعم نفسها تماما مراحل العملية الإبداعية نظرا للتقارب الكبير بين المفهومين وقد عرضنا الى المسألة أعلاه، وهذا ما يحيلنا إلى الإشارة بأننا لا نعيد تكرارها حين نتطرق بالشرح والتوضيح إلى العملية الإبداعية وما يتصل بها لاحقا.

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة إليه فإن مفهومي الإبداع والابتكار يقتربان من بعضهما إلى درجة إمكانية أخذهما نفس المعنى، واعتبارا لفكرة أن **الإبداع عملية** يمكننا أن نخلص إلى القول بأن: **العملية الإبداعية** وفقا لما ورد لدى(قطامي و اخرون، 2008، صفحة 9): "تتضمن كافة النشاطات النفسية المعرفية والدافعية التي تحدث داخل الفرد والتي تمكنه من الوصول إلى الإنجازات أو المنتجات الإبداعية، وطالما أن **الإبداع عملية** فقد افترض أن هذه العملية تمر بمراحل عديدة متسلسلة متتابعة تتولد في أثنائها الأفكار الإبداعية وقد اختلف العلماء في تحديد هذه المراحل من حيث عددها وتسلسلها وترتيبها".

يبدو واضحا بأن العملية الإبداعية هي عبارة عن نشاطات نفسية عقلية وجسدية ووجدانية نابعة من التفكير العقلي للكائن البشري وتابعة لرغباته ودوافعه وموجهة بميوله واتجاهاته، وأن هذه النشاطات والسلوكات لا بد أن تُنفذ وفق مراحل متسلسلة وخطوات متتالية(وهي التي أشرنا إليها آنفا تحت معطى مراحل عملية الابتكار) تتولد أثناءها وتتطور خلالها الأفكار الابتكارية التي تُحَوِّل المشروعات الإبداعية إلى منتجات ملموسة مجسدة على أرض الواقع. وبناء عليه فإن من أهم القوى البشرية التي تتحمل مسؤولية القيام بهذه الأدوار والوظائف ذات الطابع الإبداعي هم شريحة **طلاب** الجامعات وخاصة في المرحلة الراهنة التي تشهد تطورات علمية وتكنولوجية لم يشهد لها مثيل من قبل، ويتعلق الأمر إذن بضرورة الالتفات إلى القضية وأخذها مأخذ الجد والمسارعة إلى إصلاح منظومة التعليم العالي بما يساير هذه التطورات العالمية وبما يتماشى ومشروع التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية.

وبناء على ذلك فإن هذه المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالعملية الإبداعية ومراحلها لابد أن يدركها ويستوعبها الفرد(الطالب)المبدع ذاته، ولا بد أن يسعى إلى اكتسابها قبل سعي غيره

ممن ينتظرون عمله وإنتاجه الإبداعي من أجل إكسابه إياها، ويتم ذلك من خلال ما توفره البيئات(أسرية. مدرسية. مجتمع) والتي يعيش فيها الطالب المبدع من عوامل وحوافز معززة ومثيرة تدفع به إلى السعي بفعالية من أجل الاطلاع المستفيض حول موضوع الإبداع الذي هو موضوع نشاطاته وإنجازاته أكثر من غيره من الأفراد العاديين.

وفي سياق محاولتنا الإحاطة بمفهوم الإبداع من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم ذات الصلة به فإن هناك مفهوم آخر حري بالإشارة إليه كونه قريب من الإبداع والابتكار والاختراع في المعنى ويصب في نفس مصب استحداث المنتجات او تحسينها أو تطويرها، وهو مفهوم **الإصلاح.** وما دامت هذه المصطلحات في عمومها تتحدث عن إحداث التغيير نحو الأحسن في الأشياء أو الأفكار أو الأساليب أو الوسائل، فإن ذلك هو ما يحيلنا إلى ضرورة الإشارة إلى العلاقة بين **الابتكار** و**الإصلاح** من خلال هذا التساؤل الذي يفرض نفسه: هل أن مفهومي **الإصلاح** و**الابتكار** لهما نفس المعنى؟

أما فيما ورد عن العلاقة بين مصطلحي **ابتكار** و**إصلاح** فقد أشار(بيدارد و بيشار، 2010، صفحة 40) بأن: "المفهومان قريبان في المعنى مادام كلاهما يشير إلى التغيير، غير أنه ثمة فرق بينهما"، ويكمن هذا الفرق في حركة مصدر التغيير الذي يحدثه كلاهما: **فالإصلاح** هو تغيير ترتضيه وتطلبه وتقوم به سلطات عليا وإدارات مركزية ويظهر في شاكلة قوانين ومراسيم ومناشير وقرارات تحمل في طياتها عناصر جديدة، وتسعى دوما للتحول نحو الأحسن، وبالرغم من أنه قد يتم تنفيذ ذلك المخطط الإصلاحي باعتماد الأساليب الابتكارية والإبداعية في الإدارة والتسيير، إلا أن هذه اللوائح والقوانين الضابطة حين تفرض على من سيضعها موضع التنفيذ والتجسيد فإنها تكبل نشاطاتهم الزائدة والخارجة عن بنود المخطط الإصلاحي ولو كانت ذات قيمة ومنفعة، وحينها فقد لا يأتي الإصلاح أكله وهو ما يوجب على المسؤولين التزام نوع من المرونة في متابعة ومراقبة سير أعمال المرؤوسين المنفذين لمشروع الإصلاح. **فالإصلاح** إذن هو تغيير مقبول ارتضاه من يتحكمون في قواعد التسيير والإدارة، لكن شريطة توفير العوامل الإيجابية المساعدة على ذلك(ويمكن أن يتم الإصلاح وفقا لمشروع المؤسسة الذي أشرنا إليه آنفا)، بينما **الابتكار** هو تغيير قد يتم من طرف من يملكون سلطة القرار وهنا سيكون أنجع وأقرب إلى تحقيق الإضافة المرجوة من ورائه، لأن في ذلك توفير للمناخ الوظيفي الملائم الذي يساعد المرؤوسين على أداء وظائفهم بنوع من الأمان والرضا الوظيفي، كما قد يقوم به من لا يملكون سلطة التحكم في تلك الضوابط من القوانين واللوائح والمراسيم، ولذلك فقد يحقق الإضافة

المرجوة إذا وجد هؤلاء المرؤوسون دعما وتحفيزا، وقد لا يحققها من منطلق أنه قد يعرقله ويوقف مساره ذوو السلطة في الأغلب الأعم، وحتى أنهم قد يواجهونه بنوع من القمع في الكثير من الأحيان خصوصا إذا أحسوا بأنه يطال مصالحهم الشخصية الضيقة).

يتضح إذن بأن هناك فرق واضح بين مفهومي **الإصلاح** و**الابتكار**رغم أن الغاية من القيام بهما هي واحدة وتتمثل في السعي إلى التحسين والتطوير ويتجلى ذلك من خلال: من يتولى القيام بعمليات الإصلاح أو الابتكار، وكذا من حيث آليات وطرائق تنفيذ كل منهما، أي أن **المبتكرين** قد يكونون أفرادا من الموهوبين أو حتى من العمال البسطاء العاديين لكن لهم هامش من الحرية في تنفيذ أفكارهم وإنجاز مشاريعهم، لا علاقة لهم بالسلطة والحكم والقيادة واللوائح والمراسيم والقرارات، ويليق هذا الوصف بالعنصر البشري المستهدف في دراستنا الراهنة وهم (طلاب الجامعات والذين يشترط في مسألة اقتحامهم لعالم الإبداع والابتكار فقط أن يفسح المجال أمامهم واسعا للاستقلالية في ممارساتهم الابتكارية والابداعية وهذا ما هو مطلوب بل واجب على إدارة الجامعة توفيره). بينما المصلحون حسب ما ورد في مدلول المعطيات المشار إليها أعلاه فهم في الغالب يكونون ممن لهم سلطة القرار من المديرين والمسيرين والقادة والمسؤولين على الرغم من أن كليهما يسعى إلى التغيير نحو الأفضل.

لا يزال موضوع الإبداع يحتاج إلى تفاصيل أكثر وتوضيحات اشمل حيث تتنوع وتتعدد المفاهيم ذات الصلة به، ومن اجل أن تتم الإحاطة بالموضوع اكثر يَحْسُنُ بنا العرض لأكثر هذه المفاهيم جهد استطاعتنا، ومن أهم هذه المفاهيم نشير الى مفهوم:

الموقف الإبداعي: حيث تستند فكرة **الموقف الإبداعي** حسب ما أشار به (قطامي و اخرون، 2008، صفحة 13) إلى افتراض مؤداه أن " تعدد المواقف الإبداعية وتكررها يسهم في إطلاق صفة المبدع على الفرد ويفترض أيضا أن الفرد قد يكون مبدعا في موقف ما، ويظهر سلوكا عاديا في مواقف أخرى، وأن الإبداعية ترتبط بالموقف الذي تفاعل معه الفرد وأظهر فيه أداء مختلفا ممثلا في حل مشكلة ما بطريقة غير مألوفة، أو الوصول إلى حل جديد مستحدث أو اكتشاف شيء جديد بالنسبة للفرد ولمجتمعه".

يتضح إذن بأن الانتباه إلى المواقف والنظر إليها بعمق والإحساس بمكوناتها يتطلب تفكيرا غير عادي من قبل الفرد، (وفي عملنا البحثي هذا فإن الفرد المقصود بالإشارة هو **الطالب الجامعي**

المبدع الذي يتميز عن غيره من جموع الطلاب العاديين بتفكيره الإبداعي)، إذ أنه لا ينتبه إلى المواقف والقضايا إلا الأفراد الذين تعودوا مخالفة النظرة التقليدية إلى الأشياء، فهم قد تعودوا واكتسبوا روح المبادرة والمخاطرة متمردين على القيود الضابطة للحياة الاجتماعية في مجتمعاتهم، وعلى محتويات ومقررات المناهج التربوية في المؤسسات التعليمية، معتمدين على مؤهلاتهم العقلية ومواهبهم الفطرية واستعداداتهم النفسية، وكذا على الرساميل الأسرية لديهم، وإمكانات مؤسساتهم التربوية في السعي إلى المخاطرة وولوج عالم الإبداع والابتكار في المواقف التي يرون إمكانية التوفيق فيها وتحقيق النجاح، يدفعهم إلى ذلك رغبتهم الجامحة في إبراز طاقاتهم وتفجير قدراتهم، والبرهنة على أنهم يمتلكونها من خلال تمكنهم من الوصول إلى المنتج الذي يرون بأنه في متناولهم، وعلى العكس من ذلك فإننا نجد هؤلاء المبدعين أو المبتكرين أو المخترعين يتصرفون تصرفات عادية تجاه نشاطات أخرى في مواقف أخرى قد يبدع فيها غيرهم من الأفراد، ولكن بالنسبة لهم قد تكون بعيدة عن ميولهم واتجاهاتهم ولا يجدون لذة التعاطي الإيجابي معها.

ويمكننا أن نخلص إلى القول بأن **الموقف الإبداعي** وفقا لما ورد لدى(بطاح، 2006، صفحة 104)"هو ما يتصل بالمعطيات والظروف البيئية التي تتم العملية الإبداعية في إطارها" إذ أنه من المعروف أن البيئة ذات تأثير لا ينكر في الإبداع من حيث أنها تشكل مصدرا للمعلومات الفنية والأفكار والآليات، وكذا من حيث أنها يمكن أن تكون مصدرا ماليا خاصة للمنظمات العامة.(وفي دراستنا الراهنة يمكن اعتبار **الجامعة** منظمة عامة وفي الوقت ذاته فهي بيئة تربوية وتعليمية كما قد يمكن أن تكون **بيئة إبداعية** أيضا تقدم خدمات جليلة **للطلاب** وتسعى من وراء ذلك إلى تخريجهم أفرادا مؤهلين يقدمون خدمات عظيمة للمجتمع).

ولأن موضوع الإبداع هو موضوع العصر الذي يفترض أن يلقى الاهتمام من طرف الجميع (مسؤولون ومرؤوسون. أفراد وجماعات. مؤسسات ومجتمعات.). ولمزيد من التوضيح حول هذا المفهوم (**الإبداع**) فإن من بين المفاهيم المهمة والقريبة جدا منه وذات الصلة الوثيقة به يمكننا التوقف عند محطة أخرى مهمة تتضمن مفهومين هما: **الموهبة والتفوق** والوقوف على الجدل الكبير الدائر حولهما من حيث التطابق أو التضاد ومن حيث ما يحملانه من معاني تصب في محيط الإبداع.

- **فالموهبة** (Giftedness) وفقا لما ذكره (الدهمشي، 2007، صفحة 266) هي:"تفوق في الحواس والإدراك العقلي إلى حد الابتكار والاختراع، ونسج ما يتكون في العقل الباطني من صور وخيالات يقوم الموهوب بتجسيدها في الحقيقة حتى تتكون صورة ملموسة ومحسوسة مما يراه في عقله ويشعره في داخله، لذا فإن **الموهبة** خليط بين الإدراك العقلي والحسي والمعنوي تحتاج من يرعاها وينميها لأنها تورث ولا تكتسب"

وبتحليل هذا التعريف المتعلق **بالموهبة** نجد أن محمد بن عامر الدهمشي يؤكد على أنها قد تحقق نجاحا اكبر وأوسع من النجاح الذي تحققه الخبرات الحياتية أو الدراسية (كون أن **المواهب** موروثة بينما الخبرات مكتسبة)، لأن الاعتماد على القدرات الفطرية لا تستعرض الوقت الطويل للحضور والتجسيد، فهي فقط تحتاج من يقوم بإيصالها من العالم المعنوي إلى العالم الحسي، فهي إذن قدرة طبيعية وذات قيمة متميزة، وهي فرصة للموهوبين لإثبات ذواتهم وحضورهم في الوجود عن طريق **الإبداع** والابتكار والاختراع والقدرة الفائقة على توليد الأفكار البناءة الجديدة، والسعي إلى تطويرها والحرص على تجسيدها ومن ثم الاستثمار فيها والانتفاع بها.

- **وأما المعنى التربوي للموهبة:** فقد جاء وفق ما أشار به (اللالا و اخرون، 2010، صفحة 70)على النحو التالي: "إن الأطفال الموهوبين هم تلك الفئة التي تتمتع بأداء وإنجاز متميز مقارنة بالفئة العمرية التي ينتمون إليها في واحدة أو اكثر من القدرات التالية: قدرات عقلية عامة، أداء أكاديمي متخصص، قدرات **إبداعية**، قدرات فنية، قدرات قيادية، قدرات بدنية وقدرات نفس حركية".

يلاحظ إذن بأن **الموهبة** تبدو عبارة عن كل متماسك مكون من مجموع أجزائه أي بمعنى أنها عبارة عن قدرة عامة لها قدرات فرعية متنوعة(قدرة ذهنية. أداء أكاديمي. قدرات إبداعية. قدرات نفسية. قدرات بدنية. قدرات فنية...)، كما أنها تدلل لقدرة مالكيها على تميزهم بالأداء العالي المستوى لكل مهامهم التي يكلفون بها متفوقين بذلك على أقرانهم من العاديين من حيث سرعة التنفيذ ومن حيث جودة المنتج، وذلك لأنهم يتجاوزون أقرانهم في العمر الزمني وفقا لأعمارهم العقلية)

أما في **الاصطلاح** فقد أشار(اللالا و اخرون، 2010، صفحة 71) إلى أن **كلارك** عرفت **الموهبة** بأنها: "مفهوم بيولوجي متأصل يعني ذكاء مرتفع ويشير إلى تطور متقدم ومتسارع لوظائف الدماغ وأنشطته بما في ذلك الحس البدني والعواطف والمعرفة والحدس".

من خلال تحليل هذا التعريف يتضح بأن الموهبة تشتمل على درجات ذكاء مرتفعة تساعد صاحبها على تحقيق النجاح والتفوق أكاديميا، والتميز من خلال نشاطات أخرى إضافية قد تؤول به إلى بلوغ درجة الإبداع، لذلك فإن الموهوب يحتاج إلى خدمات وبرامج وأنشطة خاصة غير متوفرة عادة في المدرسة التقليدية حتى يستطيع تنمية استعداداته بصورة وافية، وهو الأمر الذي يضع المؤسسة الجامعية في الواجهة ويلزمها بتوفير كل العوامل التي تتحكم في عمليات توجيه قدرات الطلبة الموهوبين والمبدعين الوجهة الصحيحة.

- **أما مفهوم التفوق** فقد ورد لدى(عون، 2019، صفحة 463):"بأن المتفوقين دراسيا والموهوبين والمبدعين هم هدف وغاية البشرية وأحلامها البعيدة المدى وعليهم تبنى الطموحات الاستشرافية للمستقبل، وأن الهدف ليس النوع البشري كله بل أفراد معينون ومنهم **المتفوقون**"

ويتضح لنا جليا بأن **يوسف الهادي مصباح عون** يؤكد على أن المتفوقين هم فئات من الناس (الطلاب) لهم خصائص وسمات تميزهم عن غيرهم من العوام، ومن ثم يمكننا الحكم على أن التفوق في التفكير او في الأداء والإنجاز ليس متاحا للجميع بنفس الدرجات، وهو الأمر الذي يؤكد لنا ضرورة بل وجوب التعاطي مع المتعلمين وفق مبدأ الفروق الفردية حتى تعطى كل فئة منهم حقوقها كاملة ومن ثم يمكننا توفير الرعاية الخاصة لهؤلاء المتفوقين اعتبارا لقدراتهم التي أهلتهم لهذا التفوق، كونهم كما أشار يوسف الهادي مصباح عون هم غاية المنظومات التربوية التي تسعى إلى تخريج رأس مال بشري رفيع المستوى يكون مؤهلا لاستلام راية التطوير الثقافي والتنمية الاقتصادية، وقادرا على قيادة حركات البناء الحضاري.

غير أن المتتبع للأدبيات المهتمة بدراسة شخصيات الأفراد المتميزين الذين يؤلفون فيما بينهم صفوة أبناء المجتمع، ويمثلون النخب التي تتولى زمام أمور القيادة والتسيير في مختلف المجالات يلاحظ بأن: معظم الكتابات تذهب في الإتجاه الذي يستخدم المصطلحين(**الموهبة والتفوق**) في الأغلب الأعم كمترادفين لهما نفس المعنى وخصوصا في الأدبيات التربوية والنفسية، ورغم هذا التقارب الكبير بينهما إلى درجة أخذهما لنفس المعنى إلا أنه ثمة خيط رفيع يشير إلى أنهما يختلفان عن بعضها في المعنى والدلالة، وهذا الاختلاف أيضا يقترحه آخرون من المهتمين والمتخصصين من

علماء التربية وعلم النفس وهذا **الاختلاف** بين(**الموهبة والتفوق**)يتجلى من خلال ما أورده (الخطيب و الحديدي، 2009، صفحة 246).

- **التفوق:** "يشير إلى قدرات عقلية متميزة. وأما **الموهبة:** فتشير إلى مهارات متميزة في مجالات محددة وبخاصة المجالات الفنية".

فالموهبة: "تستخدم عادة للإشارة إلى القدرات الفنية والإبداع والقيادة والمهارات الاجتماعية والقدرات الرياضية المتميزة".

والنتيجة التي يمكننا أن نخلص إليها بناء على ما سبقت الإشارة إليه حول التفوق والموهبة هي أنه قد يكون الفرد موهوبا ولكن ليس بالضرورة متفوقا.

ويتضح من ذلك أن **الموهبة** في شكلها كقدرات عقلية أو نفسية أو جسمية موروثة قد تكون محصورة في مجال معين من مجالات الأداء الإنساني، فهي إذن قدرة تؤدي إلى النجاح وربما تقود حتى إلى الإبداع والابتكار، غير أنه قد لا يرافقها **تفوق** في القدرات العامة الأخرى وفي المجلات الأخرى المتعددة وحتى في التحصيل الدراسي مثلا، إلا أنه ثمة علاقة ارتباط قوية بين الموهبة والتفوق لدى نسبة كبيرة من الأفراد وهو ما يعني أن الموهوب غالبا ما يكون متفوقا.

من خلال إمعان النظر في هذه المعطيات يتضح جليا بأن **التفوق** يتجلى لنا من خلال التطبيق الفعلي للقدرات –والتي يمكن اعتبارها مواهب– وظهور النتائج المرجوة في درجة عالية من الجودة وفق ما خطط لها وتماشيا مع المعايير المشروطة، وقد تتجاوز أحيانا حتى المعايير والمحكات التي وضعت للتقييم، وهذا الاستنتاج يمكننا إسقاطه على كل الأفراد الذين يمتلكون قدرات شخصية قد تكون **مواهب فطرية موروثة** أو حتى **قدرات مكتسبة** بالتعليم والتكوين والمران والتدريب تؤهلهم للتمايز عن غيرهم من الأفراد العاديين، مهما كان تصنيفهم ضمن (الموهوبين أو المتفوقين أو المبدعين).

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة إليه حول مفهومي الموهبة والتفوق نلاحظ بأن بينهما علاقة ارتباط قوية تتجلى من خلال اعتبار أن المواهب التي يمتلكها الأفراد قد تكون سببا مباشرا(عوامل مساعدة) لتحقيق التفوق، حيث يمكننا اعتبارها أيضا مؤشرات ومعايير لاكتشافهم، وأن **الطالب الموهوب** تساعده مواهبه كعوامل حاسمة على التميز وتحقيق النجاح متفوقا على غيره من الطلبة

العاديين، سواء أكان ذلك تحصيلا دراسيا أو ابتكارا أو إبداعا أو حلولا لمشكلات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التفوق يصبح نتيجة للموهبة في بعض النشاطات والمواقف، كما يتضح بأنهما يرتبطان إلى حد كبير **بالظاهرة الإبداعية** إذ أنهما عبارة عن قدرات عالية يمتلكها الأشخاص (والأشخاص وفقا لدراستنا الراهنة هم **الطلاب**) وبفضل هذه القدرات يستطيعون تحقيق النجاح وحتى التميز والتفوق فيه عن غيرهم من العاديين. واعتمادا على هذه القدرات كرأس مال شخصي موروث يمكنهم الإنضمام إلى شرائح **المبدعين** والولوج إلى عالم الإبداع، وتزداد قدرات هؤلاء قوة وتطورا كلما شفعت بالاهتمام والرعاية في البيئات التي يتواجدون فيها.

وإذا تعلق الأمر **بالطلاب** فإن **الجامعة** هي أهم بيئة ينبغي أن تسهر على توفير جملة من العوامل المساعدة على القيام بالنشاطات الطلابية المختلفة في حرية واستقلالية، خاصة وأن العديد من الاتجاهات المهتمة بدراسة أحوال المتفوقين والموهوبين والمبدعين ومساراتهم الدراسية قد أشارت إلى أن المدارس العمومية معيقة للعمل الإبداعي الذي يمكن أن يظهره هؤلاء الموهوبون، من خلال برامجها المحددة ومضامينها الجامدة، وهذا يدلل لضرورة بل لزوم أن تكون بيئة الإبداع ملائمة من خلال توفيرها للعوامل المتنوعة المساعدة والمشجعة على إبراز وتفجير الطلاب لقدراتهم، وسعيهم وحرصهم على تنميتها وتطويرها، ومن ثم الانغماس في الأعمال الإبداعية بفعالية وفاعلية.(وفي دراستنا الراهنة يتعلق الأمر بالبيئتين الأسرية والجامعية وضرورة التكامل الوظيفي بينهما)

وفي سعيينا إلى توسيع دائرة العرض إلى كل ما يمكن أن نرى له علاقة أو ارتباط بمفهوم **الإبداع** خليق بنا أن نشير إلى مفاهيم أخرى في تقديرنا أنها ذات صلة وثيقة بالظاهرة الإبداعية في عمومها ومن أهم هذه المفاهيم نذكر:

- **الذكاء:** لقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الذكاء بتعدد التخصصات العلمية التي اهتمت به (علم النفس. الاجتماع. التربية. الطب. الأنتروبولوجيا...) فهناك من يرى بأنه قدرة عامة فطرية (موروثة)، وهناك من يرى بأنه قدرات مكتسبة، وهناك من يرى بأنه استعداد فطري يتطلب بيئة صحية غنية بالعوامل المغذية له لكي ينمو ويتطور عبر مراحل متعاقبة لحياة الأفراد، و في تقديرنا فإن هذا الإتجاه الأخير هو الأقرب إلى الموضوعية، وهو ما سنتبناه فيما يتعلق بحديثنا عن الذكاء الذي يمكننا أن نعتمده كمعيار يميز الطلبة المبدعين عن غيرهم من عموم الطلاب.

ولتوضيح معنى الذكاء نشير إلى بعض تعريفاته كالآتي:

– ورد لدى (الظاهر، 2008، صفحة 420)أن بنتر(pinter) عرف الذكاء على أنه: "قدرة الفرد على التكيف بنجاح مع ما يستجد في الحياة من علاقات"

وفيه إشارة واضحة إلى أن الذكاء فطري أكثر منه مكتسب لأنه يؤكد على قدرة الفرد على التكيف مع كل جديد، وهذا يدلل إلى السرعة في التكيف فلا ينتظر مثل هؤلاء الأفراد مدة يكتسبون فيها درجات من الذكاء، ثم يوظفونه في عمليات التكيف والاندماج مع هذا الموقف الجديد الذي طرأ على حياتهم فُجأة، ويفيدنا مدلول هذا التعريف في إمكانية التعرف على **الطلبة** ذوي الذكاء المرتفع وذلك من خلال اعتبار(سرعة تكيفهم مع مستجدات عملية التعليم والتعلم في الجامعة، وكذا سهولة اندماجهم في الحياة الجامعية الجديدة وهي بيئة تختلف عما كانوا عليه من قبل) واعتماد هذا التكيف والاندماج كمعيار لكونهم من ذوي الذكاء المرتفع.

– وذكر أيضا (الظاهر، 2008، صفحة 420) بأن وودرو(woodrow) يعرف الذكاء بأنه: "القدرة على كسب الخبرات"

وهنا فيه إشارة واضحة إلى أنه يؤكد على عمليات التعلم والاكتساب من خلال التدريب والتمرين الذي يؤدي إلى ارتفاع درجات الذكاء التي تساعد في اكتساب الخبرات والمهارات، والتي بدورها تساهم في تحسين الأداء، وقد ذهب صاحب هذا التعريف مذهب وجهة نظر منظرو المقاربة النظرية التي تقول بأن: كل الناس لهم قدرات إبداعية لكن يتفاوتون فقط فيما بينهم في درجة ومستويات هذه القدرات، وفي هذا دلالة واضحة على ربط نسبة الذكاء لدى الأفراد بنمطية تفكيرهم حيث تتفاوت درجات ذكائهم بالزيادة أو بالنقصان فيما بينهم، وتُعرف من خلال نوعية التفكير الذي يمارسونه في تعاطيهم مع الوضعيات والمواقف والأشياء، وهو ما قد يفيدنا في اعتبار **نوع التفكير** لدي الأفراد كمعيار لقياس درجات ذكائهم، ومن ثم يمكننا أن نكتشف **الطلاب** الذين قد يكونون ضمن فئات الطلبة الذين يمكن اعتبارهم من المبدعين فنركز العمل على تنمية وتطوير ذكاءاتهم.

ويمكننا في هذا الصدد أن نشير إلى نقطة مهمة تتمثل في: كيفية قياس معامل ذكاء فرد ما. حيث ورد لدى(العزة، 2002، صفحة 37) أننا نقيسه: "من خلال العملية الحسابية ممثلة في قسمة العمر العقلي على العمر الزمني ثم ضرب ناتج القسمة في 100.(العمرالعقلي/العمرالزمنيx100)"

فمثلا: فرد عمره العقلي 12 سنة، وعمره الزمني 10سنوات فإن درجة ذكاءه تكون:

10/12X100=120. إذن درجة ذكاء هذا الطفل هي 120درجة.

ويلاحظ هنا أيضا بأنه يمكننا اعتماد هذا القانون كوسيلة لقياس نسب ذكاء الأفراد(الطلاب) وتصنيفهم ضمن فئات مثل: فئة مرتفعي الذكاء(الممتازون. المتفوقون. المبدعون. العباقرة. النوابغ). وهؤلاء جميعهم تفوق أعمارهم العقلية أعمارهم الزمنية وتكون درجات ذكائهم في الغالب (اكثر من 100درجة)، ثم فئة العاديون وهم متوسطو الذكاء وهم الأفراد الذين تتقارب أو تتساوى أعمارهم العقلية مع أعمارهم الزمنية، وتكون درجات ذكائهم في الغالب محصورة بين (80إلى 100درجة) وأخيرا فئة ضعيفي الذكاء الذين يعانون مشكلات التأخر الدراسي وصعوبات التعلم، وهؤلاء تقل أعمارهم العقلية عن أعمارهم الزمنية وتكون درجات ذكائهم في الغالب (أقل من 80 درجة)، ومن بين هذه الفئات فإن **الطلاب** الذين يمكنهم اقتحام مجالات الإبداع والابتكار والاختراع هم أولئك الذين ينتمون إلى الفئة الأولى، فئة ذوي الذكاء المرتفع.

وعليه يمكننا أن نخلص إلى القول بأن الذكاء عامل فطري يتفاوت الاشخاص فيما بينهم في درجات امتلاكه ونافع لأصحابه(الذين يملكونه)ولغيرهم، لأنه من أهم العوامل التي تساعد الأفراد (الطلاب)على تحقيق النجاح والتفوق وبلوغ درجات الابتكار والإبداع، وفي هذا الشأن يشير **روبرت كيوساكي**في كتابه(الأب الغني والأب الفقير.Rich Dad Poor Dad) مؤكداعلى أهمية ومنفعة الذكاء من خلال قوله: (Kiyosaki, 1997, p. 59)"الذكاء يحل المشكلات وينتج المال"

- **النبوغ:** وفقا لما ورد لدى (موسى، 2017، صفحة 121) فإن الدكتور **ادلر** يعتقد بأن " العبقرية هي ثمرة مركب النقص ويقول بأن جميع العبقريين ناقصون"

يلاحظ بأن الدكتور **ادلر** قد جعل نفس المعنى لمفهومي **النبوغ** و**العبقرية**، وقد دلل **ادلر** لهذا التوجه وهذه الرؤية التي أكدت على علاقة عقدة النقص بالنبوغ والعبقرية بذكره لأمثلة من سير حياتية

من شاكلة الانجليزي **ولز** الذي كان له مركب نقص، حيث كان في أول شبابه معلولا بالزكام الحاد إلى درجة أنه يبصق الدم، ورغم هذه العلة فقد تحول بعد ذلك إلى شخصية محسوبة من **البارعين في لعبة** الجولف(وهنا نلاحظ أن هناك توافق أيضا بين مفهومي **النبوغ** و**البراعة)**. كما أشار أيضا إلى الانجليزي **برنارد شو** الذي كان معلولا بضعف بنية جسمه، وقد كان يحكي عن نفسه وهو يصارع الكتابة إلى درجة أن يبلغ به الإعياء إلى التسطح على الأرض منهكا، لكن مركب النقص هذا جعله مع الإصرار من النوابغ في النقد الأدبي والدراما الكوميدية، إلى درجة ان فاز بجائزة نوبل للآداب عام 1925، كما مثل لنا كذلك بذكر **ديموستينيس** الذي ولد بمركب نقص ممثلا في أنه كان أَلْثَغًا(يتحول لسانه من حرف الى حرف كنطق السين ثاء) أَلْكَنًا(ثقيل اللسان لا يستطيع الفصاحة) وكان ذلك يدفعه إلى الإصرار والاجتهاد في الإلقاء إلى إن صار خطيبا.

ويهمنا هنا من ذكر هذه الأمثلة مسألة ضرورة وجود الرغبة والدافعية والالتزام والإصرار ومعاودة الكرة عدة مرات، وسواء أكان **الطالب المبدع** منطلقا من عقدة نقص أو من مواهب وقدرات فطرية فإن الرغبة والدافعية والإصرار ومعاودة المحاولة وتكرار التجارب كلها أساليب موصلة في نهاية المطاف إلى النتائج المرجوة وربما حتى تجاوزها، وهو الدور المنوط بالمؤسسة **الجامعية** في شكل مسؤولية جماعية تقوم بها كل من(الإدارة من خلال العمل بمبدإ التمكين الإداري وإدارة المعرفة، وهيئة التدريس وحاضنة الأعمال الجامعية ومركز تطوير المقاولاتية من خلال تطبيق مبدإ المرافقة البيداغوجية وتفعيل عمليات التأطير والإشراف).

– وأما في **العبقرية** فيقول النابغة طوماس اديسون: (Dabbagh) "العبقرية عبارة عن 1% **إلهام** و99% **إصرار**".

وكذلك فقد ورد لدى (بكار، 1999، صفحة 48) فإن مما يروى عن طماس اديسون قوله: " العبقرية 1% **إلهام** و99% عرق جبين"

فالإلهام يمكن أن يكون عاملا محوريا يشعل الشرارة لبدء الرحلة الابداعية رغم أن نسبته المئوية قليلة جدا، ولكن **الإصرار** هو ما يبقينا على الطريق المحفوف بالمخاطر ويدفعنا دفعا للتغلب على كل التحديات، لذا ينبغي لنا أن نستخدم **الإلهام** كشعلة و**الإصرار** كمحرك لتحقيق النجاح لمشاريعنا ومنشآتنا ومؤسساتنا، ومن ثم إمكانية نقلها من مجرد أفكار وافتراضات مطروحة إلى الواقع الذي أردناه

لها، مع ضرورة الحرص على تجسيدها ميدانيا، حيث أن الإصرار هو الجسر الأمثل الذي يربط ما بين الواقع الآن(حاضرنا المعيش) والأهداف المنشودة(استشراف المستقبل).

ومن ثم فإنه يمكننا القول بأن الشخص **العبقري** ينبغي له أن يكون ملتزما ومصمما على المخاطرة والمجازفة وبذل المزيد من الجهود ليكون قادرا على تحقيق النبوغ في مجاله الإبداعي أو الابتكاري، وفي هذا الصدد فقد قيل: **أن من احترقت بدايته أشرقت نهايته.**

إذن وفقا لهذه الرؤى فإن النجاح ليس حكرا على القلة المختارة(النخبة أو الصفوة التي يمكن اعتبارها من ذوي القدرات الاستثنائية والخارقة) والذين يمكن أن ننعتهم بأنهم مبدعون، بل هو في متناولنا جميعا وهو نتاج تصميمنا وإصرارنا على التفوق وتحقيق النجاح، فقط يتجلى التباين والتفاوت بيننا في درجات المواهب والقدرات الفطرية وكم ونوع المكتسبات البيئية.

وتأسيسا عليه يمكننا أن نخلص إلى القول: بأن كل من يريد توليد الأفكار الابتكارية أو المشاريع الإبداعية، أو يريد الحصول على براءة اختراع أو يسعى ألى تأسيس مؤسسة ناشئة أو مصغرة، يجب أن يدرك أنه لا بد له من عبور البحر ولو كان هائجا لتحقيق هدفه.

وفي ظل التوجه **الاقتصادي** للمؤسسات الجامعية من خلال تبني المشروع **المقاولاتي** والذي تتجلى ملامحه من خلال نشاطات دارالمقاولاتية وحاضنات الأعمال الجامعية المخولتان رسميا لمرافقة الطلبة من ذوي الأفكار والمشاريع الإبداعية، فإنه يمكننا تغيير مصطلح **العباقرة** المستعمل قديما والمعتمد في زمن طوماس اديسون واسحاق نيوتن وغيرهم، واستبداله **حديثا** (أي في زماننا هذا) إلى مصطلح **الناجحون من المقاولين أو رواد الأعمال وأصحاب براءات الاختراع والمؤسسات الناشئة والمصغرة من طلبة الجامعات**، على أن نستوعب جيدا مدلول الفكرة القائلة بأن من يريد السير في موكب ريادة الأعمال ومجال الإبداع والابتكار، فإن المبادرة و**الالتزام** و**الإصرار**هي المفاتيح الحقيقية لفتح أبواب عوالم الابداع والابتكار، ولتسجيل المشاريع الإبداعية ووضعها عند نقطة الانطلاق، وللبقاء ضمن كوكبة المتسابقين لبلوغ نقطة الوصول، والتمكن من تحقيق الأهداف المنشودة، إلا أن ذلك يتطلب أيضا الانفتاح على ديمومة مراجعة الخطة الموضوعة لتجسيد المشروع وتحويله إلى منتج ملموس(تقييم وتقويم دوري للمخطط) وتعديل النماذج التي تم البدء بها كلما تطلب الأمر ذلك، وإن هذا العمل التقييمي بدوره يتطلب صبرا وإصرارا ومجازفات ومغامرات.

من خلال وقفة تحليلية لهذه المقاطع التي تمحورت حول مفهوم **العبقرية** وما يرتبط به من مميزات وخصائص يمكن أن ينعت بها الفرد العبقري يتضح لنا جليا بأن العبقرية يمكننا اكتسابها بالمران والتدريب وتكرار المحاولات في قيامنا بالأعمال والمهام المنوطة بنا لتحقيق أهدافنا، حيث اتضح بأن نسبة **الموروث الفطري** الذي يؤهلنا إلى ركوب قطار العباقرة قليلة مقارنة بنسبة السلوكات المكتسبة من صراعنا مع تحديات الحياة اليومية التي نعيشها في بيئاتنا الاجتماعية المليئة بالصعاب والمعوقات، وهو ما يؤكد لنا مرة أخرى بأن السمات الوراثية عالية المستوى التي يمتلكها الأفراد المتميزون عن جموع العاديين ليست حاسمة في تأهيلهم إلى درجات النبوغ والإبداع، بل أن الأمر يتطلب تفاعلا وتكاملا بين ما هو شخصي وراثي وما هو اجتماعي مكتسب وفق مخططات دقيقة وهادفة فردية أو جماعية، ولا بد أن تساهم البيئة الاجتماعية التي نتحرك فيها بتوفير عوامل النجاح وإلا فإن مصير مشاريعنا يكون الإخفاق والفشل لا محال، وينعكس ذلك سلبا على مجريات حياتنا.

- أما في مفهوم **البراعة** فقد أشار (العودة، 2020، صفحة 558): "بأن أصل الكلمة لاتيني وتعني مقدرة الفرد على استخدام كلتا اليدين في الوقت نفسه بسلاسة. ويبدو أن المفهوم حِرفي محض يرتبط بإتقان الحِرف والمِهن". وان المتمكن من ذلك هو الذي ننعته **بالبارع**

بقراءة تحليلية للتعريف يتضح بأن مفهوم **البراعة** يعني حذق الحرفة وإتقان المهنة إلى درجة استعمال كل الأعضاء التي يمكن بفضلها بلوغ درجة تجويد المنتج، غير أن ذلك لا ينفي أن يكون الشخص **بارعا** حتى في توليد الأفكار وإنتاج المعرفة بأساليب وطرائق فيها ابتكار وإبداع، لأن المعامل والمنظمات والمنشآت والمؤسسات مهما كان نوعها ونشاطاتها تسعى جاهدة إلى تطوير نفسها بفضل ما تملكه من مخزون **معرفي** لدى كل الفاعلين بها إدارة وعمالا(مشروع اقتصاد المعرفة)، ومن ثم يمكنها اعتماد **براعة** التخطيط والتنفيذ من خلال مجموع قدرات موظفيها خصوصا فيما يتعلق بوظيفتي الاستكشاف والاستغلال الأمثل لكل الإمكانات والفرص المتاحة، وضرورة الربط والمواءمة بينهما، وهنا يمكن أن تتميز فئات من العمال تمتلك استعدادات وقدرات إبداعية، واتجاهات وميولات ابتكارية للقيام بهذه الأدوار الحيوية، ولا تختلف مؤسسات التربية والتعليم وعلى رأسها **الجامعة** عن غيرها من المؤسسات الاجتماعية فيما يتعلق بحاجتها إلى **براعةالتخطيط والتنظيم** من جهة، وإلى **براعة التنفيذ والإنجاز** من جهة أخرى سعيا لتحقيق النجاح لكل مشاريعها الإصلاحية أو التنموية، وخاصة إذا تعلق الأمر **بالطلبة المبدعين** ومشروعاتهم الإبداعية التي من الضرورة بمكان الاهتمام بها ورعايتها

والحرص على تنفيذها وتجسيدها وفقا لمبدأ المواءمة بين الاستكشافات والتجديدات والتوليفات التي يسعى الطلاب إلى إبرازها وإعلانها، والاستغلال الأمثل لكل هذه المشروعات.

يتعلق الأمر إذن بضرورة توفر المبادرة لدى الموظفين وحسن اغتنام الفرص والاستغلال الأمثل لكل الوسائل المتاحة بشكل يتعدى وظائفهم ومهامهم المحددة، وهو ما يتطلبه دور التأطير والإشراف والمرافقة البيداغوجية الموجهة خصيصا **للطلبة** من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية خصوصا بعد اكتشافهم وهيكلتهم ضمن قوائم الذين أعلنوا مشروعاتهم، وسجلوها لدى الهيئات الجامعية المسؤولة(دار المقاولاتية أو الحاضنات)، وحتى يمكننا توفير هذا المناخ الذي يبادر فيه المؤطرون والمشرفون وكذا الطلبة أصحاب المشاريع الإبداعية ذاتهم، لا بد من اعتماد نظام التحفيز والتشجيع المستمر الذي من شأنه أن يعزز فعالية العمل من خلال تمكين الموظفين من أداء أدوارهم ووظائفهم بمنحهم هامش حرية التصرف ونوع من الاستقلالية في تأدية نشاطاتهم وأعمالهم، إضافة إلى ضرورة فسح المجال واسعا لتعزيز فعالية العمل الفردي والعمل الجماعي التشاركي، مع ضرورة وجود توجه استراتيجي لتوليد دافعية الجميع نحو الإبداع والابتكار والاختراع، وتوليد الأفكار البارعة كضرورة للاستمرار والبقاء على المَدَيَيْن المتوسط والطويل.

وبناء عليه فإن **الطلبة** وخاصة أصحاب المشاريع الإبداعية ملزمون بالإطلاع على كل المعطيات والتي تقودهم إلى الوعي بمدلول مفهوم البراعة التنظيمية(وهي خاصة بالبيئة التي يتواجدون فيها ممثلة بالمؤسسة الجامعية) وكذا البراعة التنفيذية(وهي خاصة بنشاطاتهم) والذي يضعهم في نقطة مفترق الطرق من حيث النتائج المتوقع تحقيقها، بحيث تتعدد لديهم فرضيات إنجاز مشاريعهم وتتنوع متفرعة بين احتمالين متعاكسين: الإحتمال الأول تحقيق نجاح المشروع وبلوغ الأهداف المرصودة من ورائه، أما الاحتمال الثاني فالاصطدام بمعوقات تعرقل السير الحسن وتحول دون تنفيذ المشروع وهو ما يؤول بهم إلى تضييع عديد الفرص السانحة ومن ثم امكانية الوقوع في فالاخفاق والفشل.

وإن أهم ما يمكن ملاحظته هنا هو أن هذه البيانات والمعطيات المتعلقة بمفهوم **البراعة** والتي حددت جملة من السلوكات والمهارات التي يتصف بها الأفراد في تأدية مهامهم المؤسساتية، هي السلوكات ذاتها التي لابد أن يقوم بها **الطلبة المبدعون**، والطرائق التي يسلكها هؤلاء الطلاب في تأدية نشاطاتهم الإبداعية، وهي نفس الممارسات التي يمارسها الطلاب سعيا لتنفيذ أفكارهم الابتكارية

وتجسيد مشروعاتهم الإبداعية من أجل تحقيق طموحاتهم المستقبلية، وفي المرحلة الراهنة لابد أن يتم ذلك في إطار تأطير جامعي فعال بمرافقتهم من طرف مؤسستي مركز تطوير المقاولاتية وحاضنة الأعمال الجامعية، وأكثر نفعا لهم من هذا الإجراء (المرافقة) لو تتاح الفرصة لتعديل المنهاج الدراسي من أجلهم باستدخال ثقافة الإبداع ودروس ومحتويات ذات الصلة بالمحاور الأربعة للإبداع(الشخصية الإبداعية. العمليات الإبداعية. المنتجات الإبداعية. البيئة الإبداعية).

وفي ضوء محاولاتنا للإحاطة بمفهوم الإبداع ورفع الغموض واللبس الذي يشوبه فإننا ارتأينا أن نتوقف عند محطة أخرى نتطرق من خلالها إلى مفهوم آخر له من الاهمية والارتباط بالظاهرة الإبداعية ما يجعلنا نشير إليه ألا وهو مفهوم **الفراسة**.

- **الفراسة:** ورد تعريفها لدى (كروش و بن عربية، 2022، صفحة 93) بأنها: "فكرة تقفز إلى الوعي فجأة فتنبيء صاحبها بشيء لم يصل إلى فهم وإدراك غيره من الأفراد وهي قد تكون **فطرية ومكتسبة**"

ويلاحظ إذن بأن الفراسة تعد من الآليات غير اللغوية التي تسهم في توليد نصوص وأفكار ماورائية تبحث في الدلالات الخفية(سبر أغوار الأشياء)، وهذا النوع من الوعي يحتاج إليه الفرد (الطالب) المبدع في عملية سبر أغوار ذلك المنتج الذي يريد تحسينه أو تطويره أو تركيبه أو حتى ذلك المنتج الذي يريد إيجاده لأول مرة في شكل براءة اختراع، وذلك لأن **الفراسة** تقوم على الذكاء والبديهة والفطنة والحكمة في معرفة بواطن الأمور.

وبتحليلنا لهذه المعطيات حول مفهوم الفراسة يتضح لنا بأن الأمر يتعلق بالعقل البشري الواعي فطريا وامتلاكه لمعايير ثلاثة ممثلة في **جودة ذهن** المتفرس و**حدة قلبه** و**حسن فطنته**، وهو ما يدلل لامتلاك المتفرس لنسب ذكاء خارقة وقدرات ذهنية رفيعة المستوى تجعله سريع التجاوب مع الأحداث والمواقف في الإتجاه الموجب، وهذا ما ينطبق تماما على أغلب **المبدعين** الذين تساعدهم ملكاتهم واستعداداتهم الفطرية على التفوق والنبوغ والبراعة في تأدية مهامهم والتميز فيها عن أقرانهم.

وتأسيسا عليه فإننا إذا أردنا أن نتحدث عن **الإبداع الطلابي** وعلاقته بكل من النبوغ والعبقرية والبراعة والفراسة، فإننا ملزمون بالعمل على اكتشاف الطلاب الذين يمتلكون هذه المكتسبات الوراثية وأن نسارع إلى تطعيمها، من أجل تنميتها وتطويرها من خلال توفير كل العوامل البيئية الممكنة

وخاصة إذا تعلق الأمر بمرحلة التعليم العالي الذي يقدم للطلبة في الجامعات ويتعلق الأمر إذن بمشاركة الجميع (الوصاية من إدارة وحاضنات الأعمال ودار مقاولاتية). وكذا هيئة التدريس والطلبة أنفسهم في مسألة الاهتمام بالظاهرة الإبداعية، والعمل على تفعيلها ميدانيا.

2 – قراءات في مفهوم الطالب الجامعي والمفاهيم ذات الصلة به:

إن نظم التربية والتعليم تشكل العمود الأساس في تطوير المجتمعات ومن ثم تصبح المؤسسات التعليمية في حد ذاتها(غاية ووسيلة) غاية حيث نسعى جهد استطاعتها إلى اكتسابها بالكم والكيف اللازمين، وفي الوقت ذاته نوظفها كوسائل للتنمية وللتطوير وإحداث التغيير الاجتماعي الشامل، كون أن هذه المؤسسات التعليمية وعلى رأسها **الجامعة** تعمل من خلال تكامل نشاطاتها على تعليم وتكوين العنصر الإنساني، ومن ثم إمكانية بلوغ هدف تخريج الكوادر والإطارات القادرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها بواسطة البحوث العلمية، والقادرة أيضا على قيادة حركات التنمية الاجتماعية والبناء الحضاري بواسطة ما تنتجه من عناصر ثقافية متنوعة، وبالإضافة إلى تأهيل النخب والإطارات فهي تسعى أيضا إلى إعداد اليد العاملة الفنية بالكم والكيف المناسبين، ويتعلق الأمر إذن بان رأس المال البشري هو أساس كل محاولة نسعى من ورائها إلى رفع مردود المنتجات وتجويدها.

وتأسيسا عليه فإنه خليق بنا أن نعرض **لمفهوم الطالب الجامعي** ولبعض المفاهيم التي ترتبط به كونه الحد البشري الذي تجرى عليه دراستنا الراهنة الموسومة بـ: **واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية**. وفي الوقت ذاته فهو رأس المال البشري الأهم واللازم توفره لدى كل المجتمعات، وهو غاية كل المنظومات التربوية ممثلا في **مخرجاتها ذات الجودة** التي تسعى إلى بلوغها من خلال مناهجها الدراسية التي تطبقها في المؤسسات التعليمية وعلى رأسها **الجامعة**.

ومادام **الطالب الجامعي** هو غاية غايات المجتمع المثلى وهدف الأسرة الأسمى، وقد تطرقنا لمفهوم الطالب الجامعي وشيء مما يتعلق به من معطيات في الفصل الأول تحت عنصر تحديد المفاهيم الإجرائية للدراسة، إلا أن مفهوم الطالب الجامعي يحتاج إلى تغطية أكثر من غيره من المفاهيم كونه المحور الذي تجرى لأجله هذه الدراسة وهو ما يفرض علينا التطرق إلى المزيد من تعريفاته وما يتصل به.

- حسب ما ورد لدى(راشد، 2007، صفحة 54) فإن **الطالب الجامعي** هو: "إنسان يمر في مرحلة نمو عمرية معينة، فهو على وشك إنهاء مرحلة المراهقة والمرور إلى مرحلة الشباب، لذلك يجب مراعاة أن الطالب الجامعي لا تنحصر حاجته التعليمية في الجامعة على مجرد تزويده بمجموعة من المعارف والحقائق النظرية، وإنما يحتاج إلى عملية تنمية شاملة لجميع جوانبه عقليا ومعرفيا وروحيا ونفسيا ومهاريا واجتماعيا".

نلاحظ بأن**علي راشد** ركز من خلال تعريفه للطالب الجامعي على المرحلة العمرية التي يكون عليها الطالب حين يلتحق بالتعليم العالي الذي تقدمه المؤسسة الجامعية، وأكد لنا على أنها مرحلة حاسمة في بناء الشخصية المستقلة لديه، إذ يبدأ الطالب في هذه المرحلة في رسم مخطط حياته المستقبلية معتمدا بالدرجة الأولى على نفسه وعلى رؤيته للمستقبل، ويشير علينا بفكرة هامة مؤداها أن الطالب في هذا العمر الزمني ليس في حاجة إلى اكتساب المعارف والعلوم المقررة في برامجه الدراسية التي يقرها المنهاج الرسمي فحسب، -وهو للاسف الشديد الواقع الذي يطبع الحياة الجامعية لطلاب جامعاتنا اليوم- وإنما هو في حاجة ماسة إلى الدراسة الرسمية من جهة، ومن جهة أخرى فهو في حاجة إلى ممارسة نشاطات تربوية إضافية(رياضية.ثقافية.ترفيهية **وإبداعية)** يستطيع بفضلها تنمية قدراته واستعداداته تنمية شاملة لجميع جوانب شخصيته المعرفية والعقلية والنفسية والروحية والجسدية والاجتماعية، ومن ثم يمكنه تحقيق النجاح والتفوق في التحصيل الدراسي، مع إمكانية دخول مجال الإبداع والنبوغ فيه وفقا لتخصصه وميوله ومستوى قدراته.

وإذا كان**الطالب الجامعي** كائنا بشريا يمر في مرحلة نمو معينة قد تكون مرحلة المراهقة(كما يصطلح عليها عند الغرب، أما في مجتمعاتنا الإسلامية فإنه لا مراهقة عندنا بل هي مرحلة النضج أو البلوغ أو الرشد)، أو يكون قد تجاوزها إلى مرحلة نضج أخرى تسمى مرحلة الشباب، فإن ذلك يوجب علينا مراعاة كل حاجات الطالب الجامعي لأنها لا تنحصر في المتطلبات التعليمية التي تقدمها له الجامعة (تلقي مجموعة من المعارف والحقائق النظرية -عن طريق المحاضرات والأعمال التطبيقة كما هو الوضع في جامعاتنا اليوم-)، وإنما يحتاج إلى عملية تنمية شاملة لجميع جوانبه(عقليا ومعرفيا وروحيا ونفسيا ومهاريا واجتماعيا)، وذلك لأن مرحلة النضج والتكليف التي بلغها هي من أشد المراحل تأثيرا على شخصيته في الإتجاهين، فقد يكون التأثير بالإيجاب فتبنى شخصيته سليمة قوية، وهذا إذا وجد المرافقة التربوية الإيجابية والفعالة، أو يكون التأثير بالسلب فتبنى شخصيته مريضة ضعيفة إذا

عاش مهملا مهمشا، لذلك يجب على كل من لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتنشئة وتربية وتعليم الأبناء (تلاميذ أو طلاب) وخصوصا أفراد الأسرة وأعضاء الجماعة التربوية للمؤسسات التعليمية وعلى رأسها الجامعة أن يراعوا خصوصية هذه المرحلة العمرية للطلاب، وأن يدركوا جيدا بأن طلاب الجامعة لا تتحدد حاجاتهم ومطالبهم في مجرد تزويدهم بمجموعة من العلوم، وإمدادهم بمعارف نظرية، وإنما هم في أمس الحاجة إلى عمليات تنمية شاملة تمس جميع جوانب شخصياتهم، كما يجب على الجميع وخاصة من لهم علاقة بالمسار الدراسي للطلاب أن يدركوا بأن طلاب الجامعة كلهم شأنهم شأن كل شرائح المتعلمين يحتاجون إلى رعاية ومرافقة وتوجيه وإرشاد ليتمكنوا من تحقيق النجاح في مساراتهم الدراسية، كما يجب علينا أن ندرك جيدا مسألة أنهم تفصل بينهم فوارق فردية، ومن الضرورة بمكان مراعاتها في التعامل معهم، ومن ثم فإنه لزاما علينا جميعا التعاطي مع كل فئة طلابية وفقا لاستعداداتهم وقدراتهم وميولهم واتجاهاتهم، ويتعلق الأمر هنا بالحرص والتعرف على خصائص كل فئة، ويزداد الحرص أكثر كلما تعلق الأمر بالطلاب المنتمين إلى فئة الموهوبين والمبدعين والذين يتميزون عن غيرهم بسمات نوجز الإشارة إليها وفقا لما ورد لدى:(راشد، 2007، صفحة 56.55)

أ – **نمو عقلي عالي المستوى:** حيث أن الطالب الجامعي قد بلغ مرحلة الشباب وهي المرحلة التي تصل فيها الطاقة العقلية لديه إلى مستوى عال، ويصبح قادرا على القيام بالعمليات العقلية المختلفة كالإدراك والتذكر والتفكير والابتكار، فالطالب إذن في حاجة إلى رعاية تامة حتى يتمكن من استخدام كل قدراته في تحصيل العلوم المقررة في المنهاج الدراسي، إضافة إلى أنه في حاجة إلى التمكين (اتاحة الفرص ومنحه فرص حرية التصرف وقد أشرنا إلى مفهوم التمكين في بداية هذا الفصل) من أجل توظيفها وتفعيلها في مجالات حياته العملية الأخرى من خلال ممارسة نشاطات تربوية وتعليمية إضافية مستمدة من المنهاج الموازي وغير متضمنة في المنهاج الدراسي الرسمي، ويتعلق الأمر إذن بضرورة توفير كل الشروط المساعدة على تلبية هذه الحاجات للطلاب في عمومهم ويزداد الحرص كلما تعلق الأمر بالطلاب المبدعين لأنهم يحتاجون إلى برامج تعليمية وتدريبات خاصة، ويحتاجون في قيامهم بهذه العمليات والنشاطات إلى كوادر وإطارات مؤهلة ترافقهم وتؤطرهم في كل خطوات إنجازهم لمشروعاتهم الإبداعية.

وتأسيسا على ما تحمله هذه المعطيات من معاني ودلالات فإنه ثمة إشكالية تطرح نفسها بقوة ألا وهي:علاقة المؤسسة الجامعية بالظاهرة الإبداعية ورعاية الطلاب المبدعين والتي لا يمكننا أن نكتشف واقعها وحقيقتها إلا من خلال الإجابة عن التساؤل الذي مؤداه:

- هل الجامعة الجزائرية تعتبر بيئة تعليمية حاضنة للطلاب المبدعين ومحفزة لهم لإبراز قدراتهم وتفجير طاقاتهم الإبداعية؟

ب - الرغبة في التوصل إلى أسلوب عمل في الحياة يرضيه: حيث تسمح أعمار الطلاب -سواء الأعمار الزمنية لكل الطلاب أو الأعمار العقلية للموهوبين والمبدعين منهم- بشعورهم بالرغبة الجامحة في الاستقلالية والعمل بكل حرية للتوصل إلى فلسفة حياة بعينها، يحددون من خلالها أدوارهم في الحياة المستقبلية، أي أنهم يحاولون حسن تدبير حاضرهم بما أتيح لهم من إمكانات(مواهب وقدرات شخصية وعوامل بيئية) لاستشراف مستقبلهم من خلال التنبؤات والتخطيط لتحقيقها.

يتعلق الأمر إذن بضرورة الاهتمام بهم ومساعدتهم وتوجيههم إلى تحديد أسلوب حياة وفقا لقدراتهم وملكاتهم يرضيهم كأفراد فاعلين، وينشده منهم مجتمعهم، والجدير بالإشارة هنا هو أنه من غير تلك المساعدة التي هم في أمس الحاجة إليها فإنهم قد يتيهون وينحرفون عن المسار الصحيح في متاهات الحياة فتهدر طاقاتهم وتضيع أمالهم وتنكفئ طموحاتهم.

ج - الحاجة الى تقدير الذات: ويتحقق لهم ذلك من خلال دوافع وحوافز معينة هي عبارة عن قوى تستثير مواهبهم وتحرك سلوكاتهم وتوجهها نحو أهداف معينة، وإن من أهم هذه الدوافع التي توجه الطلاب نحو التعاطي الإيجابي مع مساراتهم التعليمية في الجامعة، ومن ثم تحقيق النجاح والتفوق مع إمكانية ولوج عالم الإبداع والابتكار هو الدافع نحو تقدير الذات والإيمان بقدراتها والثقة بها.

حيث أنهم من خلال هذا الدافع يشعرون بأنهم أفراد فاعلون، وأن لهم قيمتهم وأهميتهم في نظر غيرهم من أفراد المجتمع، وأنهم يستطيعون إضافة إلى تأدية واجبهم الدراسي بنجاح القيام بعديد الأعمال والنشاطات الإضافية، وينجزونها بنجاح وتفوق كبير يؤهلهم لأن يكونوا موضع تقدير الآخرين من المحيطين بهم في البيئات الاجتماعية التي يتحركون فيها.

ويشجعهم هذا الشعور الفياض بأهمية تواجدهم اجتماعيا على المبادرة والمثابرة والإتقان والتجويد إلى درجة أنهم قد يدخلون عالم الإبداع والابتكار من أبوابه المختلفة، يتعلق الأمر إذن بضرورة توفير المناخ التربوي التعليمي المناسب، بدءا من الجو الأسري إلى البيئة التعليمية بمختلف مراحلها وصولا الى البيئة الجامعية وانتهاء بالوسط الاجتماعي بكليته (أي جميع المؤسسات الاجتماعية)، ومن خلال هذا المناخ التربوي التعليمي الملائم تتوفر عديد العوامل الموضوعية التي تساهم في إبراز الطلبة لإمكاناتهم وقدراتهم،وتساهم أيضا في تنميتها وتطويرها، ومن ثم يتم تمكينهم من المضي قدما نحو الإبداع والإبداعية، مع الأخذ في الحسبان بأن **الطلبة** إذا ما اصطدموا بما يتعارض وميولاتهم واتجاهاتهم ويعرقل نشاطاتهم وسلوكاتهم ويكبح قدراتهم التي هي حوافزهم للشعور بتقدير الذات والثقة بطاقاتهم وتحملهم لمسؤولية أعمالهم، فإنهم قد يتموقعون بين خيارين: أما الخيار **الأول** فثورة عارمة على كل منابع التوتر والإحباط ومصادر العرقلة والتثبيط. وهنا نكون قد ساهمنا في بناء شخصية عنيفة، ومن ثم إنتاج إنسان عدواني سلبي يتحول من مصدر بناء ومنفعة إلى معول هدم ومضرة، وأما **الثاني** فالتبعية والانبطاح والاستسلام لهذه العوامل المثبطة، وهنا أيضا فإننا نكون قد أنتجنا إنسانا سلبيا انهزاميا منفصم الشخصية تبعيا، وهذا أيضا يكون مصدر هدم لا مصدر بناء.

لذلك يجب علينا أن نلتزم الوسطية في التعامل مع الطلاب لنشجعهم وندفع بهم إلى إحداث **ثورة** لكنها **ثورة علمية**، يتحدون من خلالها كل المعيقات التي يفرضها عليهم المنهاج الدراسي الرسمي المقتطع من المعرفة الاجتماعية والموجه لجميع المتمدرسين على حد سواء، ويتمردون عليه في حدود تلبية مطالبهم وإشباع حاجاتهم وفقا لقدراتهم وميولهم.

نلاحظ إذن بأن **الطالب** الجامعي هو راس المال الأساس للمجتمع، وأن ذلك يفرض على الجميع(مؤسسة الأسرة والمؤسسة المدرسية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى خاصة منها ذات الطابع التربوي) أن تتكاثف جهودها وتتكامل وظائفها سعيا لتمكينه من تحقيق النجاح والتفوق في مساره الدراسي ولبلوغ درجة الإبداع والابتكار وليساهم بذلك في دفع عجلة التنمية والتطوير الاجتماعي، وإن تحقيق ذلك يتطلب توفير عديد العوامل التي تساعد على إكساب الطلاب التفكير الإبداعي، وإن من أهم السبل والوسائل للوصول إلى هذا الهدف وتحقيق هذا المطلب هو **المنهاج الدراسي** شريطة أن يكون انتاج هذا المنهاج محليا بأن نجعله ابن بيئاتنا، أو على الأقل أن نحوره ونكيفه ليتماشى ومبادئ وقيم ثقافتنا إذا كان مستوردا –وإن استيراد المشاريع التربوية هو الإتجاه السائد في منظومتنا التربوية

بجميع مراحلها منذ الإستقلال وإلى يومنا هذا–، وهو ما يوجب علينا تطويعه من خلال تعديله حذفا أو إضافة أو إثراء، مع الأخذ في الحسبان ضرورة تضمينه مسألة **الإبداع والابتكار** وكل ما يتعلق بهما.

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة إليه فإن الحديث يسوقنا إلى التوقف عند محطة عنوانها:

الطالب الجامعي وعلاقته بالمنهاج الدراسي: فإذا كان مفهوم **المنهاج** مُهِمًّا لفهم التغيرات التربوية التي تحدث فجأة أو تلك التي نخطط لها إصلاحا أو تنمية؛ فإن الكثير من الأبحاث تترك الإنطباع بإمكانية توجيهه أيضا نحو **الابتكار**، وتقترح ثلاث مداخل من أجل إدخال الابتكار التربوي في المناهج وهذه المداخل نوجزها على النحو التالي:

أ – مدخل ابستمولوجية المادة: في هذا الباب تقدم أبحاث الباحثة الكندية **جانيت دونالد**(Janet Donald) إضافة ثمينة، حيث حللت بعمق العديد من المواد: (طبيعة مفاهيمها – بنيتها المنطقية – المقاييس والأنشطة اللازمة) من اجل صلاحية المعرفة ومناهج البحث لاكتسابها حيث ورد لدى (بيدارد و بيشار، 2010، صفحة 60) أن:"السؤال المركزي في بحث **جانيت دونالد** فيما تعلق بالقدرة التربوية في أي مادة يركز على دراسة الاستجابة لأهداف عليا كالتحليل والتركيب والتقويم النقدي والإبداع من أجل تطوير فكري لدى الطلاب، لذا يتم فحص مواد(الفيزياء. الهندسة. الكيمياء. الأحياء. القانون. علم النفس. علم التربية والأدب الانجليزي) على التوالي للكشف عما هو أفضل لتطوير صيرورة ذهنية عالية المستوى لدى الطلاب".

بقراءة متمعنة فيما تحمله الفقرة من معاني ودلالات يمكننا ملاحظة أن هناك إشارة واضحة فيها اعتراف صريح بقصور المناهج الدراسية الرسمية ومحدوديتها وجمودها، كونها خالية من الدروس التي تستثير استعدادات الطلاب وقدراتهم، وتأسيسا عليه فإننا نفهم أيضا بأن هناك دعوة صريحة إلى ضرورة إصلاح المناهج الدراسية وإثرائها بالدروس والخبرات والمهارات التي تنمي الذكاء والقدرات الذهنية والنفسية والجسدية لدى الطلاب على ان يطال ذلك كل التخصصات بل كل المواد المقررة.

ب – مدخل التزام (انخراط) الطلاب:"تتيح المساهمة الوحيدة لكل من: **بارنيت** (Barnett) و**كوات** (Coat) إدراكا وفهما جيدا لما يعنيه مفهوم انخراط الطلاب في المنهج الابتكاري وفي الموضوع فقد أشار(بيدارد و بيشار، 2010، صفحة 62) بما يلي:"بينت الحوارات العميقة مع أساتذة مسؤولين على

تصور مسارات التأهيل في مواد (كالتاريخ. الكيمياء. الهندسة الكهربائية. علم الإدارة والتمريض في ست مؤسسات بريطانية مختلفة) وضع رسم بياني عام للمنهج الحديث في التعليم العالي، وهذا الرسم البياني يقترح شرح حقيقة المنهج في العلوم والتكنولوجيا والفنون والإنسانيات والمجالات المهنية انطلاقا من ثلاثة مستويات عامة هي: – إضافة المعارف الجديدة. – التحكم في الفعل. – التفكير في الذات وفي الآخرين".

وبتحليلنا لمعطيات الفقرة نلاحظ بأن هناك إشارة واضحة تؤكد على أهمية تقييم وتقويم **المنهج الدراسي** بجميع مقرراته ومواده دوريا من أجل اكتشاف جوانب النقص والقصور، والعمل على تقويمها بإضافة المعارف الجديدة المواكبة للمستجدات العالمية، وإدراج كل ما يمكن أن يساعد على إبراز **الطلاب لقدراتهم** وتفجيرها، ومن ثم إمكانية تنميتها وتطويرها، إضافة إلى ضرورة تجويد عملية التحكم في الفعل التعليمي–التعلمي من طرف كل الفاعلين في المؤسسة الجامعية وبخاصة عنصري(الأساتذة والطلاب)، على أن يتم كل هذا في بيئة جامعية ملائمة تتوفر على **رأس مال علائقي** عالي المستوى حتى يتمكن الجميع وخصوصا **الطلاب** من التكيف والاندماج في الحياة الجامعية، ومن ثم الانخراط في نشاطاتها المختلفة بسهولة ويتمكنوا كنتيجة لذلك من أداء واجباتهم التحصيلية ونشاطاتهم الإبداعية على الوجه الأكمل.

وتكمن الفكرة العامة لهذه المساهمة لـ: **بارنيت** (Barnett) و**كوات** (Coat) في التزام الطلاب بالنظام الداخلي للمؤسسة الجامعية في جميع جوانبه(الدراسة العادية. الإقامة. النقل. الإطعام. النشاطات الطلابية خارج دروس المقرر. الانضمام إلى النوادي والمنظمات. حضور الندوات والأيام التكوينية والملتقيات...) بحيث يتطلب الابتكار التربوي في المنهج دعوة **الطلاب إلى بناء** معارفهم الخاصة، فهم منتجون وليسوا مجرد متلقين. وعليه فإنه يمكننا أن نخلص إلى القول بأن: إدماج الإبداع والابتكار في المناهج الجديدة للتعليم والتأهيل الجامعي متوقف على انخراط الطلاب واندماجهم في الحياة الجامعية وانغماسهم الفعلي في النشاطات الطلابية الرسمية وغير الرسمية.

– **مدخل الثقافة المؤسساتية:** أجرى كل من **اندرو هنان** (Andrew Hannan) و**هارولد سيلفر** (Harold Silver) تحقيقا ضخما على مرحلتين في نهاية التسعينات مع الأساتذة الباحثين ومدراء خمس مؤسسات بريطانية وكان هدفهم في البداية فهم كل أنواع **الابتكارات التربوية** المنتشرة هنا وهناك

ودوافع أصحابها ثم بعد ذلك توضيح **العوامل المؤسساتية** التي تشجع أو تقف حجر عثرة في إنجاز هذا النوع من التجارب، وكيف يمكن شرح اختلاف الإدراك الحي لمختلف المجيبين كلما تعلق الأمر بمكانة أو قيمة **الابتكار التربوي** في مؤسساتهم في حين قد تقاسموا نفس البيئة العامة. وإن ما يُستنتج من هذا البحث هو مفهوم **الثقافة المؤسساتية** الذي يبدو من الصعب تحديده فضلا عن كون أن أي مؤسسة تتضمن مجموعة من الثقافات الفرعية سواء كمواد أو أقسام مهنية أو تدبيرية، وبحسب هؤلاء الباحثَيْن البريطانيَيْن فإنه يمكن للابتكار التربوي في التعليم العالي أن يتطور بسهولة إذا أمكن تأويل الثقافة المؤسساتية بالطريقة التالية: (بيدارد و بيشار، 2010، صفحة 64)

– إحساس (الطالب) المبتكر بالأمان والدعم من قبل زملائه، والاعتراف بالحاجة إلى التغيير وحصوله على التشجيع الضروري من الأستاذ أو مدير القسم أو من العميد أو من أي مسؤول له سلطة في المؤسسة الجامعية (مثلا حاليا الحاضنة ودار المقاولاتية).

– تطوير مؤسسة التعليم العالي وتطبيق سياسة تحفيز المسار المهني الذي يضع التعليم(التدريس) على قدم المساواة مع البحث العلمي، ويحتكم إلى حرية اختيار الأساتذة الباحثين في مسارهم المهني عندما يطالبون بالترقية.

– الاهتمام من قبل المسؤولين والزملاء لنشر نتائج الابتكار بنزاهة واحترافية.

– توفر الموارد المالية والامكانات المادية لدعم الابتكار والحصول على الخبرة التربوية.

وتأسيسا عليه يمكننا أن نستنتج بأن **الابتكار التربوي** في **التعليم العالي** يفرض علينا النظر بعيون جديدة إلى المشكلات التربوية المنتشرة، واستخدام أساليب مبتكرة لمعالجتها من خلال تبني فلسفة جديدة لتحسين العملية التعليمية وجعلها أكثر كفاءة وفاعلية، وتشمل تطوير أساليب وطرائق التدريس التي تعزز عمليات التعليم–التعلم (مثل التعلم الذاتي والتعلم القائم على المشاريع)، إضافة إلى ضرورة تجديد المحتوى التعليمي بتعديل المناهج الدراسية، وتنظيم الفصول(الافواج او الاقسام) الدراسية وفي المرحلة الراهنة لا بد من توظيف واستخدام تكنولوجيات التعليم الحديثة على نطاق واسع.

وعليه يمكننا القول بأن الابتكار التربوي لا يتطور بسهولة وخاصة إذا فقدت المبادئ الإيجابية لتأويل الثقافة المؤسساتية بالجامعة والتي تدعو وتُشَهِّر للانفتاح على التغيير والتطوير، وتسعى إلى

توفير عوامل النجاح وإتاحة الفرص للجميع –وخصوصا إذا تعلق الأمر **بالطلبة** الذين صنفوا ضمن قوائم الموهوبين والمبدعين. كذلك إذا تم تأويلها أيضا في الإتجاه السلبي بناء على وجود تلك الثقافات الفرعية التي تكون في الأغلب الأعم متناقضة وحتى متصارعة أحيانا حيث تنعدم سياسة التشجيع والتحفيز، وتنعدم برامج العمل البناءة الهادفة إلى التغيير الإيجابي في المؤسسة الجامعية من خلال عدم فسح المجال للمبادرات الفردية والجماعية، أو من خلال ثقل وضبابية الإجراءات البيروقراطية للموافقة على الأفكار الابتكارية والمشاريع الإبداعية المقدمة من طرف الطلاب، وكذا في توفير ما يقابلها من موارد بشرية وما تحتاج إليه من موارد مادية والتي من المفروض أن توفرها الجامعة بالكم والنوع الكافيين. إضافة إلى تبخيس واحتقار قيمة التربية والتعليم والبحث العلمي والتدريب على العمل الإبداعي، وتجاهل منتجات المتميزين من عناصر الفعل التعليمي–التعلمي حيث يشعرهم ذلك بعدم الاهتمام والإعتراف بهم وبإبداعاتهم من قبل المدرسين والمسؤولين؛ فيحسون بالدونية والتجاهل، وإن ذلك لينعكس سلبا على دافعيتهم ورغباتهم وقد تضيع حينها أفكارهم ومشاريعهم الإبداعية هدرا.

وما دامت سلوكات **الطالب** المبدع تنعكس على منتوجه الإبداعي فإن ذلك ما يوجب علينا أخذ القضية بعين الإعتبار، والمسارعة إلى مرافقة المبدعين وتوجيههم وإرشادهم وخاصة أولئك المنتمين إلى فئة الطلبة ذوي الأفكار الإبداعية الذين يظهرون اندفاعا حين تعاطيهم مع نشاطاتهم الإبداعية. وإن هذا العمل يتطلب منا إعداد برامج والقيام بتدريبات خاصة نحاول من خلالها إكساب طلابنا المبدعين أساليب ومهارات **التفكير التأملي** الذي يقودهم قدر الإمكان إلى النجاح عوضا عن **تركهم يتصرفون وفقا** لأسلوب **التفكير الإندفاعي** الذي يعصف بمشاريعهم ويهدرها.

نلاحظ هنا بأن الأفراد **المبدعين** مصنفون إلى مجموعين متباينتين اعتمادا على نوع **التفكير** الذي يتميزون به في أداء نشاطاتهم الإبداعية وهذين المجموعتين هما: (ليث، 2009، صفحة 38)

– **المبدعون ذوو التفكير التأملي:** وهو التفكير المرن الذي يعبر عن الأسلوب الذي يتخذ به المبدع القرار حيال الموقف أو النشاط الإبداعي ويتجلى من خلال سلوكه، حيث أن بعض الأفراد يظهرون حذرا كبيرا في اتجاههم نحو اتخاذ القرار مما يؤهلهم لاتخاذ القرار المناسب، وهذه هي فئة المبدعين التأمليين الذين نسعى إلى امتلاك أعداد كثيرة منهم من بين شرائح طلبتنا وهم في الأغلب الأعم يحققون نجاحا ملحوظا في كل نشاطاتهم وممارساتهم الإبداعية.

- **المبدعون ذوو التفكير الإندفاعي:** وهم أفراد مبدعون غير أنهم يظهرون عشوائية في عملهم ويندفعون لاظهار أول استجابة تخطر على بالهم تجاه اتخاذ القرار. وهذه الفئة في الأغلب الأعم يقعون في أخطاء تؤول بهم إلى الوقوع في الاخفاق والفشل رغم امتلاكهم للمواهب والقدرات والميول. وهؤلاء لا بد لنا من الحرص والالتزام بمرافقتهم والمداومة على توجيههم حفاظا على مواهبهم وقدراتهم من الهدر والضياع.

وإن مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنه ينبغي التفريق بين **التفكير** و**مهارة التفكير**: إذ حسب ما أشار به(الفقي ع.، 2011، صفحة 133) فإن: "**التفكير** هو سلسلة من النشاطات العقلية يقوم بها الدماغ والتي تتيح لنا معالجة المدخلات الحسية والمعلومات المسترجعة بغرض التوصل إلى نتاجات ذات معنى، فعملية **التفكير** تتضمن الإدراك والخبرة السابقة وتكتسب الخبرة معنى من خلالها وتعليم التفكير يهدف إلى تزويد الطلاب بالفرص الملائمة لحفزهم وإثارتهم على ممارسة نشاطات التفكير، وأما **مهارات التفكير** فهي عمليات محددة يتم ممارستها بقصد لمعالجة المعلومات مثل مهارة تحديد المشكلة ومهارة جمع وتنظيم ومعالجة المعلومات ثم مهارة اتخاذ القرار"

وبقراءة متمعنة لمدلولات هذه الفقرة التي حاول صاحبها إبراز وجه الاختلاف بين التفكير كعملية والتفكير كمهارة، يتضح لنا جليا بأن كلا منهما نشاطات ذهنية يقوم بها الدماغ من أجل اتخاذ قرارات صائبة لمعالجة مشكلاتنا، ومحاولة التفاعل إيجابيا مع الوضعيات والمواقف، والتحديات التي تصادفنا في حياتنا اليومية،**(**وهذا من صميم مهام وعمل الشخصية **المبدعة** –وفي دراستنا الراهنة يمثلها **الطالب المبدع**– في أداء النشاطات الإبداعية والأعمال الابتكارية وانجاز المخترعات**)**. ولذلك فإن تعليم **مهارات التفكير** واكسابها للطلاب ضرورة تفرضها المرحلة الراهنة، وأن الهدف من ذلك هو تعليم الطلاب كيفية تنفيذ مهارات واستراتيجيات التفكير، كالملاحظة والمقارنة والتطبيق والتحليل والاستقراء والاستنباط، سواء بصورة مستقلة عن محتوى المقررات الدراسية أو متضمنة فيها شريطة أن يتم التركيز على مهارات التفكير في حد ذاتها.

وتأسيسا عليه فإن الاهتمام بالمنظومة التربوية في عمومها والعناية بالتعليم عناية خاصة ضرورة يتطلبها العصر، وذلك حتى نجعل من مؤسسات التربية والتعليم بيئات تعليمية ناجعة وفعالة، وهو أمر تقتضيه الحياة الاجتماعية للمجتمعات كلها، خصوصا في وقتنا الراهن الذي يعتبر بحق أنه عصر

التكنولوجيا وعصر اقتصاد المعرفة، وذلك من أجل فسح المجال واسعا أمام جميع المتعلمين والدارسين، وخصوصا منهم **طلاب** الجامعات وإتاحة الفرص لهم للتعلم إلى أقصى ما تسمح به قدراتهم على اختلافها وتباينها، وبهذا يمكننا أن نعتبر أن الهدف الأسمى للاهتمام **بالتعليم** في عصرنا هذا هو السعي من أجل إتاحة فرص متساوية و**توزيع عادل لرأس المال الفكري**، وكذا من أجل **التمكين التكنولوجي والديمقراطية الرقمية** للجميع، وبالتالي توفير مساواة مدرسية وتكافؤ فرص التعليم لكل أبناء المجتمع، ومن ثم ستستفيد الفئة المستهدفة في دراستنا الراهنة ممثلة بفئة **الطلاب المبدعين** من عموم هذه الإجراءات بصورة آلية، على أن نأخذ هذه الفئة الطلابية في الحسبان وأن نوليها اهتماما أكثر ورعاية أخص تتوافق وملكاتهم ومواهبهم الفطرية، واستعداداتهم وقدراتهم الإبداعية، ولا يعتبر هذا الاهتمام الخاص بهذه الفئات الطلابية المبدعة تمييزا وعدم مساواة تعليمية بل هو من صميم مبدا تكافؤ الفرص الذي يعتبر واحدا من أهم المباديء التي تدعم مشاريع التعليم الحديث التي تؤثر تأثيرا إيجابيا فيه. وفي واقع جامعاتنا اليوم هناك بشائر النور بدأت تبدد الظلام، وتضيء مسار التعليم العالي ممثلة في تبني مشروع التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية، وهو ما يفرض علينا تطبيق عدالة مدرسية يستفيد منها الجميع وفقا لقدرات واستعدادات كل فئة بعينها، بحيث يتساوى الجميع في الحصول على الظروف المناسبة للقيام بعمليات التعليم التعلم، وإن فئة الموهوبين والمبدعين تكون استفادتهم من تبني هذا المشروع ذا التوجه الاقتصادي من خلال توفير كل العوامل التي تساعدهم على إبراز قدراتهم وتفجيرها وتنميتها وتطويرها، وتوظيفها التوظيف العقلاني للاستفادة منها.

ويمكننا التدليل لمصداقية هذه الأفكار بما ورد لدى (التيتون، 2011، صفحة 134) من خلال إشارتها لمقولة **هوريس مان** (horac mann) والتي مؤداها أن:"التعليم هو بوابة للمساواة" وكذا من خلال إشارتها إلى دعوة **جون ديوي** (**j**.dewey) بضرورة توفير فرص تعليمية متساوية لجميع الأطفال من أجل تحقيق ديمقراطية التعليم".

حيث تؤدي العدالة في إتاحة فرص التعليم أمام الجميع إلى توزيع عادل لرأس المال الفكري المركب من **الحكمة** و**الذكاء** و**المرونة** و**الإبداع** والالتزام بأداء العمل المتصل بالبشر والذي يتضمن حسب ما ورد لدى(التيتون، 2011، صفحة 134):

رأس مال قدرة: ويكمن في قدرة المدرسين والإداريين ومهاراتهم التي تؤثر على مستوى التعليم وترفع من قيمة الفرد المتعلم من خلال ما يتعلمه.

رأس مال اتجاه: ويكمن في الدافعية وفي المقاصد الإستراتيجية التي هي عبارة عن الإستعداد لملاحقة الأهداف والإصرار عليها ورغبة وقدرة على رؤية المستقبل وإقناع الآخرين بهذه الرؤية وأخلاقيات العمل على تحقيقها وبلوغ الأهداف.

رأس مال ذكاء: ويكمن في قدرة كل من المدرسين والإداريين والطلاب على التجديد وتغيير الممارسة عند ظهور المشكلات(التعاطي الإيجابي مع مشكلات الحياة اليومية) أي القدرة على تطبيق المعرفة في سياقات مختلفة وتركيب المعلومات ووضعها بطريقة أصيلة وتوليد معرفة جديدة من خلال هضم ما هو موجود والإضافة عليه.

وبإمعان النظر في هذه المعطيات المتعلقة بأنواع رؤوس الأموال الفكرية المشار إليها أعلاه والمتصلة بأداء الأعمال الإنسانية، يمكننا أن نعتبر أن امتلاك الأفراد لهذه الأنواع من رؤوس الأموال هي بعض مزايا وصفات التفكير **الإبداعي**، والتي ينبغي أن تتوفر لدى جميع الفاعلين في أي مؤسسة تربوية تعليمية سواء أكان الأمر يتعلق بالإداريين أو بأعضاء هيئة التدريس أو على وجه التحديد الطلاب. وهو ما يعني انه إن لم تكن متوفرة لديهم وراثيا فإنه من الضرورة بمكان أن نسعى قدر المستطاع لإكسابهم إياها، لأنها من أهم عوامل تحقيق النجاح والتفوق وبلوغ الأهداف والتي من بينها ولوج عوالم الإبداع والابتكار والاختراع.

وفي صدد حديثنا عن **الطالب** المبدع جدير بنا أن نعرض لبعض المقاربات النظرية المهتمة بالشخصية الإبداعية من حيث خصائصها ويمكننا هنا أن نركز بالإشارة إلى منتوج علماء النفس كونهم الأكثر اهتماما بالظاهرة الإبداعية حيث ينظرون إلى الإبداع كجانب أو سمة للشخصية. وهذا ما يجعل الحديث في موضوع الإبداع لديهم منصبا على شخصيات الأفراد المبدعين، ونشير إلى بعض هذه المقاربات حتى يتسنى لنا الحديث بعدها عن أهم المقاييس والمعايير التى يمكننا اعتمادها لاكتشاف الطلبة المبدعين وتصنيفهم ضمن المجلالات الإبداعية المتنوعة.

3 – المقاربات النظرية المفسرة للابداع في علاقته بالعوامل الوراثية

– المدرسةالتحليلية: ولها اتجاهان أساسيان هما: (نظرية التحليل النفسي التقليدية. نظرية التحليل النفسي الحديثة)

– نظرية التحليل النفسي التقليدية والتي يمثلها **فرويد:** ولها منطلقات ومسلمات تنطلق منها في التحليل النفسي نوجزها وفق ما ورد لدى(قطامي و اخرون، 2008، صفحة 96) كالاتي:

أ– تعد السنوات الخمسة الأولى من عمر الفرد فترة نمو حرجة تقرر إلى حد كبير سلوكه في المستقبل. (وفيه دليل على غزارة إبداعية الأطفال في ال5 سنوات الأولى من أعمارهم).

ب– سلوك الإنسان تحركه طاقة نفسية تنشأ عن الغرائز التي تتمثل بشكل أساسي بغرائز الحياة (وأبرزها الغريزة الجنسية)، وغرائز الموت.

ج– النزعات الغريزية لدى الإنسان تعمل على مستوى اللاشعور ويؤدي اقترابها من حيز الشعور إلى حالة من القلق يحس بها**الأنا** فيعمل على التعامل معها إما بالاتباع المناسب للواقع أو باستخدام آليات الدفاع الأولية كالكبت أو التسامي.

– نظرية التحليل النفسي الحديثة ويمثلها تلاميذ **فرويد** وأتباعه من أمثال: **(يونج** و**ادلر** و**هورني** و**سوليان).** هؤلاء التحليليون الجدد خالفوا **فرويد** في تأكيده على أهمية الغريزة الجنسية الشاملة كمحرك لسلوك الفرد وأعطوا اهتماما أكبر للعوامل الثقافية والاجتماعية في السلوك والشخصية(نلاحظ هنا وكأنها بداية طبع السلوك الإبداعي بالصبغة الاجتماعية–سوسيولوجيا الابداع–). فمثلا نجد أن**يونج** أكد على أهمية الدين واللاشعور الجمعي، بينما أكد **ادلر** على أسلوب الحياة، أما **هورني** و**سوليان** فقد أكدا على دور العلاقات الانسانية والاجتماعية في تطور سلوك الفرد.

– تفسير سيغموند فرويد للإبداع: يشير **فرويد** في تفسيره للإبداع إلى أنه مرادف لمفهوم التسامي أو الإعلاء أي أن الدافع الجنسي يتم إعلاؤه عند كبته وصراعه مع جملة الضوابط والضغوط الاجتماعية وبالتالي يوجه هذا الدافع إلى دافعية مقبولة اجتماعيا، ثم يتسامى نحو أهداف ومواضيع ذات قيمة اجتماعية إيجابية، وبهذا يتبين أن مصدر الإبداع عند **فرويد** هو **التسامي** بالطاقة الغريزية وتوجيهها إلى نشاطات مثمرة ومقبولة اجتماعيا(ونلاحظ هنا أيضا بأنه رغم التركيز على المؤهلات الشخصية الموروثة إلا أن هناك إشارة فيها دليل لإضفاء الصبغة الاجتماعية على الإبداع). والإبداع عند **فرويد**

لا يختلف كثيرا في أساسه وديناميته عن الاضطراب النفسي، إذ يرى بأن الإبداع ينشأ عن صراع نفسي يبدأ عند الفرد منذ الأيام الأولى في حياته، وهو بمثابة الحيلة الدفاعية لمواجهة الطاقات الليبيدية(طاقات حيوية هي في الأصل لذة العيش عامة، وكل المظاهر الإيجابية في الحياة من دوافع جنسية وأعمال فنية وأشكال الإبداع) التي لا يقبل المجتمع التعبير عنها.

فالإبداع إذن عند **فرويد** هو نتيجة لما يحدث من صراع بين المحتويات الغريزية من غرائز جنسية وعدوانية من جهة وضوابط المجتمع ومطالبه من جهة أخرى.

– **كيف تحدث عملية الابداع: ورد لدى**(قطامي و اخرون، 2008، صفحة 97) أن: "ما يحدث في أثناء الإبداع هو أن يبتعد المبدع عن الواقع إلى حياة وهمية بما يسمح له في أثنائها بالتعبير عن المحتويات اللاشعورية التي لم يستطع إشباعها في أثناء حياته الواقعية، وبناء على ذلك يكون الإبداع استمرارا للعب الخيالي الذي بدأه المبدع عندما كان طفلا صغيرا"، وهكذا يصبح الإبداع تعبيرا عن محتويات لاشعورية مرفوضة اجتماعيا في صورة يقبلها المجتمع (سوسيولوجيا الإبداع).

نقد نظرية مدرسة التحليل النفسي:

لقد وجهت لها انتقادات شديدة وبخاصة تفسير **فرويد** للإبداع والذي ربطه بالإضطراب النفسي. حيث أنه ذكره صراحة في كتاباته الأولى عن الظاهرة الإبداعية من خلال قوله(قطامي و اخرون، 2008، صفحة 98): "إن المبدع إنسان تسيطر عليه الإحباطات ويعجز عن التعبير عن غرائزه الجنسية ولهذا يتجه للإبداع كبديل(أو إعلاء) لما فقده في الواقع".

وقد فندت دراسات مبكرة على حوالي(1030حالة) شخصية من الشخصيات المبدعة في مجالات الإبداع الفني والعلمي ما ذهب إليه **فرويد**. حيث تبين أن نسبة انتشار الأمراض النفسية بين هؤلاء المبدعين كانت متدنية جدا، فضلا عن ذلك فإن دراسات أخرى أظهرت أن الإبداع يكون مصحوبا بخصائص لا ترتبط بالمرض النفسي مثل الاستقلالية والمبادأة وحرية التعبير والتلقائية، وهي خصائص لا تسود لدى معظم الناس العاديين وربما دل ذلك على تمييز الأفراد المبدعين بنمط راقي من السواء والسلامة(عكس المرض).

ويؤكد(الحريري، 2010، صفحة 32) بأن: هناك دراسات كثيرة معاصرة في مجال علم النفس "أثبتت عدم صحة الفرضية التي ترى أن المريض النفسي يتسم بالإبداع(مقولة خذ الحكمة من أفواه المجانين). وإن دراسة خلفيات المبدعين(أصولهم الاجتماعية وما يحوزونه من رساميل متنوعة) بينت أن الإبداع وعمليات الإنتاج الفني والعلمي قد تمت من خلال تمتع هؤلاء المبدعين بحالات نفسية وعقلية جيدة، وأن الأمراض العقلية والنفسية والبدنية تقلل من فرص الإبداع".

– **النظرية المعرفية وتفسيرها للإبداع:** وهي نظرية تهتم بما يجري في دماغ الإنسان عندما يبدع أو يحل مشكلة، وتنطلق في دراستها لسلوك الإنسان من عدة إفتراضات نشير إليها موجزة كالآتي:(قطامي و اخرون، 2008، صفحة 102)

– الاهتمام بدراسة العمليات المعرفية والتي يمكن الإستدلال عليها كالتفكير والذكاء والوعي والتوقع.

– العمليات المعرفية هي التي تحكم إدراك الإنسان للعالم والبيئة من حوله دون أن يقلل ذلك من دور البيئة في نمو وعي الإنسان وارتقائه العقلي لذا يرى **بياجيه**(Piaget) أن تأثير **البيئة** على الإنسان محكوم بمدى وعيه بها، وهو وعي يمر في مراحل ارتقائية مختلفة، ولهذا يتغير إدراك الإنسان للبيئة بنموه ونضوجه. (نلاحظ هنا بأن هذا الإفتراض يفيدنا في الحديث عن بعد البيئة الإبداعية كواحد من أهم أبعاد الإبداع، وأنها تساهم بعدة عوامل تُطعّم قدرات المبدع حتى يتمكن من النبوغ في إنجازاته)

– هناك وظيفتان أساسيتان للتفكير وهما:– التنظيم (Organization) (ويشير إلى نزعة الإنسان إلى ترتيب وتنسيق العمليات العقلية في أنظمة كلية متكاملة متسقة).– والتكييف (Adaptation) (وهو نزعة الإنسان للتلاؤم مع البيئة التي يعيش فيها).

وهنا يمكننا التوقف عند وظيفتي التفكير في عمومه *التنظيم والتكييف* وإنهما لمن أهم السمات والخصائص التي يفترض أن تتوفر لدى **الشخصية الإبداعية** ويمكننا الإستناد إليهما كمعيار لاكتشاف وتصنيف **الطلبة** المبدعين.

– **كيف تتم عملية التكيف؟** ورد لدى (قطامي و اخرون، 2008، صفحة 102)أن **بياجيه** يرى بأن التكيف يتضمن عمليتين فرعيتين هما: **التمثل**(Assimilation) و**المواءمة** (Acomondation). ففي معظم الأحيان يستوعب الفرد أو يتمثل المعلومات ويصنفها في ضوء ما يعرفه بالفعل، وعندما

يصادف الفرد مواقف لا يستطيع تصنيفها أو تمثلها في ضوء ما لديه من معرفة وخبرة، فيحدث لديه ما يسمى بحالة اختلال في التوازن(Equilibration) المعرفي (ينتج ذلك عن خلل وظيفي لبعض الأعضاء المساهمة في عملية التفكير الإبداعي وفقا للنظرية الوظيفية من منظور روبرت ميرتون). وهذا ما يدفعه إلى ابتكار استراتيجيات جديدة أو تعديل ما لديه من استراتيجيات قديمة أو دمجها معا لمواجهة التحدي أو المشكلة القائمة، وهكذا فإن الفرد يتواءم ويتكيف مع المعلومات الجديدة ويقوم بتمثلها واستيعابها فقط كي يكون في مواجهة مع كثير من المعلومات الجديدة التي تتطلب المزيد من التمثل والمواءمة.

ويتضح إذن بأن الإنجازات التي نحصل بها على المنتجات الإبداعية مهما كان نوعها ما هي إلا تحويل لذلك الصراع النفسي المستعصي إلى مشكلة رمزية تقودنا إلى إيجاد حل لها بالعمل الإبداعي والاستجابات الإبداعية، وتؤكد ما ذهبت إليه هذه النظرية(المعرفية)في تفسيرها للإبداع ما أورده (الحريري، 2010، صفحة 32) من خلال إشارته إلى مقاربة نظرية أخرى ممثلة في **النظرية العقلية** والتي: "ترى بأن الإبداع هو نتاج العقل ووليد الفكر، فالمبدع يعرف عادة كيف يفكر ويقضي وقتا طويلا في تلاقح أفكاره وتنقيتها وبذلك فإن العقل هو مصدر الإبداع وأن الإبداع لا يقوم إلا على التفكير الإبداعي".

ولكن ومع أهمية العقل للإبداع – والذي تجعله هذه النظرية منفردا لوحده في العملية الإبداعية إلا أننا لا نؤيد كلية ما ذهبت إليه، إذ لا ننكر أهمية العناصرالأخرى التي تشترك مع العقل في عملية الإبداع كالحواس والوجدان والدافعية والاهتمامات والميول والرغبات، فالعقل لا يمكنه وحده ان يكون بمعزل ويعمل ليبدع، إضافة الى عوامل البيئة المحيطة بالمبدع.

بعد هذا العرض الموجز لموضوع الإبداع من خلال وجهات نظر هذه المقاربات المختلفة لعلم النفس، والتي أكدت على العلاقة بين كل من الشخصية المبدعة وعملية الإبداع والناتج الإبداعي، فإن ما يلاحظ من خلال رؤاها المختلفة هو: أن هذه المحاولات التفسيرية للإبداع يشوبها النقص والقصور لأنها لم تلتفت كثيرا بل أهملت في الكثير من الأحيان والمواقف الحديث عن دور العوامل المساعدة في المناخ الاجتماعي النفسي، وتأثيرها على المنتج الإبداعي، وعلى نشاط الشخص المبدع ذاته. لذا

فالتفسير الاجتماعي النفسي للإبداع وهو في تقديرنا الأقرب إلى المنطق والموضوعية يؤكد على منطلقات ومسلمات غير تلك التي ارتكزت عليها مدارس علم النفس المشار إليها آنفا.

4 - معـــــايير الإبـــــداع

- **منطق الإبداع:** يُذكَر في أدبيات المهتمين **بالظاهرة لإبداعية** أنه في العام 1930 أصدر **سبيرمان** كتابا بعنوان"**العقل المبدع**" وهو يعد أول كتاب يحاول تأسيس **منطق للإبداع** يستند إلى ثلاثة مبادئ يمكن اعتبارها معايير أو محكات لوصف الشخص بالإبداعية وهذه المباديء كما أشار إليها (حجازي، 2008، صفحة 108) هي:

- **المبدأ الأول:** هو مبدأ إدراك الخبرة، أي معرفة الإنسان لخبرته الذاتية والتي من شأنها أن تجعلنا على وعي بمشاعرنا. (الشعور بامتلاك مواهب واستعدادات وقدرات إبداعية والإيمان بها)

- **المبدأ الثاني:** هو مبدأ العلاقات، بمعنى أنه إذا كان لدى الفرد موضوعات ففي إمكانه إدراك العلاقة بينها على اتجاهات شتى، إلا أن **سبيرمان نفسه** كان مشككا في النظر إلى هذا المبدأ على أنه مبدأ يفضي إلى الإبداع لأنه يستند إلى عملية ترديد (تكرار وإعادة) لخبرات سابقة. (لكن في تقديرنا فإنها مادامت فيها تجديد واستحداث فهي إذن ابتكار)

- **المبدأ الثالث:** مبدأ **المتضايفات** والمعنى أنه إذا كان لدى الفرد موضوع وعلاقة ففي إمكانه إدخال موضوع أخر في علاقة مع هذا الموضوع (الأول)*التأليف بين الاشتات*، ويقول **سبيرمان** عن هذا المبدأ أنه أقدر المبادئ على الإبداع (أسلوب المواءمة والتركيب والتوليف بين الأشياء) وهنا يذكر **سبيرمان اختبار المتضادات** وهو عبارة عن قراءة كلمات بصوت عال وعلى المُخْتَبَر(المبحوث) الاستجابة بكلمة مضادة مثلا: كلمة **الخير** جوابها **الشر** وكلمة **الطول** جوابها **القصر** وهكذا. فالمسألة هنا هي أن الكلمة المضافة هي الاستجابة، إلا أن هذا المبدأ في نهاية المطاف هو أيضا عبارة عن تذكرة لخبرة سابقة رغم انه يدلل لعمليات الإبداع والابتكار.

ويهمنا التوقف عند هذا المبدأ والنظر فيه مليا والأخذ بتأكيد **سبيرمان** على أن هذا المبدأ هو أقدر المبادئ على الإبداع وذلك لأنه يعتمد على المواءمة والتركيب والتوليف بين الشتات، لاعتقادنا بأن المتعلم(الطالب) لا يمكنه بلوغ هذه الدرجة من الأداء إلا من خلال التطبيق الميداني(تجريب أو

تدريب ومران) لكل ما هو نظري من الأفكار والمعارف التي يحصل عليها من عمليات التعليم-التعلم حتى وإن كان الطالب من ذوي المواهب والملكات والاستعدادات والقدرات. (أي لا بد من اعتماد مبدأ المزاوجة بين النظري والتطبيقي في كل الدروس)

وتأسيسا على مدلول هذه الفكرة القائلة **بمنطق الإبداع** فإن دائرة تعريفات **الإبداع** تتسع باتساع تفاعلات الكائن البشري في علاقته بنفسه وبغيره من الأفراد، وكذا في علاقته بجميع عناصر البيئة التي يعيش فيها، إضافة إلى علاقته بعناصر الطبيعة الواسعة باختلافها وتنوعها لتشمل وجهات نظر كثيرة حول معنى مفهوم **الإبداع**. وهو الأمر الذي يحيلنا إلى التطرق مجددا إلى تعريف الإبداع-رغم أننا عرضنا لكثير من تعريفاته في عنصر القراءات المفهمية- ونشير إلى تعريف الإبداع هنا للتدليل على مباديء منطق الإبداع المشار إليها أعلاه والتي يمكننا اعتمادها كمعايير تؤشر لنا عن الفرد(الطالب) الذي يمكننا نعته بأنه مبدع.

- حيث أشار(عجيلات، 2016، صفحة 28)إلى أن **موراي** و**جيلفن** (Murray and Gilvin) يعرفان **الإبداع** بأنه: "العملية التي ينتج عنها حدوث مركب جديد ذو قيمة وهذا المركب الجديد إنما يمثل مجموعة من العناصر التي لم تكن مرتبطة سابقا مع بعضها البعض، ويمكن الوصول إلى هذا المركب الجديد من خلال التفاعل بين مضامين مختزنة داخل الفرد ذاته وبين قدر كبير من المعلومات عن العالم الخارجي، ومن حصيلة هذا التفاعل يتأتى ما يسمى بالإبداع"

بتحليلنا لهذا التعريف يتضح جليا بأنه مرتبط بمبادئ **منطق** الإبداع التي حددها **سبيرمان** من خلال كتابه المعنون بـ: **العقل المبدع** والتي عرضنا لها آنفا والتي يمكن اعتمادها كمعايير لقياس الإبداع لدى الأفراد، وخاصة ما تعلق بالمبدأ الثالث(مبدأ **المتضايفات)** الذي أكد عليه **سبيرمان** بأنه أقدر المبادئ على الإبداع (كونه أسلوب للتركيب والتوليف والدمج بين الأشياء)، حيث يتمكن الفرد المبدع من إنتاج شيء جديد(جهاز. آلة. مادة. ...) من خلال عمليات الدمج والتركيب والمزج والتوليف بين عديد الأجزاء والعناصر التي كانت معروفة ومعتادة الاستعمال من طرف الأشخاص وهي متفرقة. وإن مما يحسب لصاحب هذا التعريف أنه أكد على ضرورة التساند والتكامل الوظيفي للعوامل الشخصية والبيئية المساعدة على بلوغ الأفراد درجات الإبداع.

وفي سياق حديثنا عن أهم المعايير التي يمكن اعتبارها وتوظيفها للكشف عن الأفراد المبدعين وتحديد مجالات إبداعهم يمكننا أن نتوقف عند محطة مهمة أخرى يمكن ان تساعدنا في التعرف على بعض الأفراد(الطلاب) المبدعين وهذه المحطة هي:

- **خصائص الإبداع:** حيث يعتقد تورانس(Torrance 1969) أن هناك خصائص بعينها يتسم بها الشخص المبدع -والتي يمكن اعتبارها مقاييس أو معايير نستند إليها في حكمنا على **الطالب الجامعي** ووصفه بأنه طالب مبدع أو غير ذلك- ونوجزها كما حددها (الخطيب و الحديدي، 2009، صفحة 249) كالآتي:

أ- الطلاقة: طلاقة التفكير وتنوع الإستجابات للمثير.

ب- المرونة: مرونة التفكير ممثلة بالتحول من فئة إلى أخرى.

ج- الأصالة: ممثلة بأداء ذكي مميز جديد.

د- الإضافة: ممثلة بإضافة معلومات موسعة وتفصيلية إلى الأفكار الرئيسية.

ويتضح لنا من خلال نظرة فاحصة لهذه المعطيات بأن **الإبداع** ليس بالضرورة أن يكون دائما عبارة عن إنتاج الشيء غير المألوف وغير المعتاد سواء لدى المبدع نفسه أو لدى غيره، وإنما قد يكون الإبداع أحيانا عبارة عن تطوير أو تغيير لأشياء معروفة ومألوفة بطرق وأساليب جديدة مبتكرة لتحويل المنتج القديم إلى منتج جديد قد يكون غير متوقع من طرف الآخرين المحيطين بالمبدع والمتفاعلين معه، (وقد أشرنا إلى مسألة العلاقة بين مفاهيم الإبداع والابتكار والاختراع آنفا) أما صاحب المنتج الجديد فإنه يتوقع كل شيء يتعلق بنشاطه وبمنتجه الذي يسعى إلى تحقيقه من بداية تبلور الفكرة في ذهنه إلى غاية تجسيدها في شكل منتج ملموس، كونه صاحب الفكرة الإبداعية، وهو المُخَطِّط الرسمي والرئيسي لعمله الإبداعي، وهو المدرك لقدراته والواعي بميوله والعارف لبيئته وما يمكن أن توفره من عوامل مساعدة على تجسيد الفكرة الإبداعية من عدمها. ويتضح لنا أيضا بأن هناك جملة من الشروط التي بالضرورة يتوفر عليها الشخص المبدع حددها تورانس في شكل خصائص يتصف بها الفرد المبدع ويتميز بها عن غيره وهي(المرونة والطلاقة والأصالة والإضافة) وهي شروط يمكننا اعتبارها معايير لتمييز المبدعين عن غيرهم في كل البيئات الاجتماعية التي

يتواجدون فيها، وإن **طلاب** الجامعات هم الأولى بحرصنا على اكتشافهم وفقا لهذه المعايير وأولى بسعينا وحرصناعلى تنمية مواهبهم وقدراتهم وتطويرها.

وفي سياق توسعة الحديث عن مفهوم الإبداع ومعايير قياسه لدى الأفراد، وبناء على الفكرة القائلة بتعدد وكثرة المفاهيم ذات الصلة به تستوقفنا محطة هامة أخرى عنوانها **العملية الإبداعية** ورغم أنها حظيت أيضا بالإشارة إليها في بداية هذا الفصل إلا أنها جديرة بإعادة تعريفها من جديد وذلك لأننا من خلالها يمكننا استنتاج مؤشرات أخرى يمكن اعتبارها معايير للقياس ولنعت الأشخاص بأنهم مبدعون أو مبتكرون أو مخترعون.

- **العملية الإبداعية** هي: عبارة عن عملية معرفية ذهنية وقد تم اعتبارها كعملية معرفية ذهنية تبعا للمبررات الآتية:(قطامي و اخرون، 2008، صفحة 8)

- يكون **المبدع** في هذه العملية نشطا وحيويا وفاعلا.

- يقوم **المبدع** بدور المنظم للخبرات والمعلومات المتوافرة لديه سابقا وذلك كي يستجيب لمتطلبات الموقف الجديد أو الوصول إلى الحل الجديد.

- إن الأصالة والمرونة والحساسية تجاه المشكلات والوصول إلى إدراك التفاصيل هي **مكونات عملية الإبداع** وتتطلب نشاطا ذهنيا معرفيا.

وبنظرة تحليلية لهذه المعطيات المستقاة من تعريف نايفة قطامي **للعملية الإبداعية** يتضح لنا أن هذه الخصائص المتعلقة بالعملية **الإبداعية** كعملية معرفية ذهنية لا يتوفر عليها كل الأشخاص، –وإن توفروا عليها جميعا فليس بنفس المستوى والدرجة– ومن ثم يمكننا اعتبارها معايير للتقييم ومنح صفة **المبدع** للأفراد الذين يتسمون بها.

وجدير بالإشارة هنا فإن مكونات عملية الإبداع (الأصالة والمرونة والحساسية تجاه المشكلات والوصول إلى إدراك التفاصيل) والمشار إليها أعلاه من خلال هذا التعريف للعملية الإبداعية قد ذكرت في مواضع أخرى من طرف بعض المهتمين بتفسير الظاهرة الإبداعية بمسميات أخرى من شاكلة(القدرات الفرعية للقدرة العامة على التفكير الابتكاري)، كما ذكرت في مواضع أخرى

بأنها(عناصر التفكير الإبداعي) وقد رتبت على النحو التالي:(- الطلاقة. - المرونة. - الأصالة. - القدرة على التحسس للمشكلات).

وزيادة في توسيع دائرة حديثنا عن **معايير** قياس الإبداع فإنه يمكننا الاستناد إلى مفهوم **التفوق** ورغم اننا تطرقنا أيضا إليه آنفا إلا أننا في هذا الموضع تستوقفنا تصنيفات التفوق ونركز على أنه يمكننا اعتباره محكا للقياس والحكم على الفرد(الطالب)بأنه ذو قدرات إبداعية، حيث يصنف **التفوق** اعتمادا على طبيعة التميز في الأداء إلى أربع فئات نوجزها وفقا لما ورد لدى(الخطيب و الحديدي، 2009، صفحة 248.247) كالآتي:

- **التفوق الأكاديمي:** والمتفوقون أكاديميا هم أفراد يمتلكون قدرات عقلية عامة متميزة أو قدرات أكاديمية خاصة، وتستخدم درجات الذكاء عادة لتحديد هؤلاء الأفراد حيث يعتبر الأشخاص الذين تكون درجة ذكائهم أكثر من(115) **موهوبين أكاديميا**. بينما يعتبر الذين تزيد درجات ذكائهم عن(130) **متفوقين أكاديميا**. في حين يعتبر الأشخاص الذين تتجاوز درجات ذكائهم(145)**متفوقين** تفوقا عاليا.

- **التفوق الإبداعي:** يظهر المتفوقون **إبداعيا** قدرة متميزة في التفكير الإبداعي البناء ومع أن القدرات العقلية ليست معزولة عن التفكير الإبداعي فإن ما يميزهم عن الفئات الأخرى من المتفوقين هو قدرتهم على إنتاج أفكار جديدة وفريدة تعكس الأصالة والمرونة في التفكير وتطويرها.

- **التفوق النفس-اجتماعي:** يعبر التفوق **النفس-اجتماعي** عن ذاته في القدرة على القيادة الاجتماعية أو السياسية المتميزة، إنه تميز الأداء على مستوى العمل مع المجموعة ممثلا بالقدرة على التأثير على أفكار وأفعال الآخرين.

- **التفوق الفن-حركي:** وتشمل هذه الفئة فئات التفوق بتميز الأداء في المجالات الفنية المختلفة كالموسيقى والتمثيل والرسم والمسرح. ...الخ.

بتحليلنا لهذه المعطيات يتضح جليا بأنه لا يمكننا بحال أن نتغاضى عن مفهومي **الموهبة والتفوق** حين الحديث عن الإبداع والابتكار والاختراع، لأن تلك القدرات الذهنية التي تعبر عن التفوق والموهبة هي ذاتها التي تعبر عن قدرات الشخص ونبوغه وبراعته في العمل الإبداعي، وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكننا القول: **(ليس كل موهوب أو متفوق مبدعا)**. كما يقال أيضا عن الطلبة ذوي الذكاء

العالي بأنهم ليسوا دائما **مبدعين**، وهو ما يجب أن ننتبه إليه جيدا ونأخذه في الإعتبار لأن هناك من يكون ذكاؤهم منخفضا ولكنهم قد يتمكنون من ولوج عالم الإبداع من واسع أبوابه.

وتأسيسا عليه فإنه يمكننا اعتبار الخصائص الأربعة المتعلقة بطبيعة التميز في الأداء لدى الأفراد وهي: (التفوق الأكاديمي، التفوق الإبداعي، التفوق النفس-اجتماعي والتفوق الفن-حركي) **معايير** لاعتبار مالكيها من ضمن المبدعين، لأنها غير متاحة لكل الأفراد على حد سواء، وفي الوقت ذاته يمكننا اعتبارها كمعايير لتصنيف الأفراد المبدعين وفقا لمجالات إبداعهم.

وأما من أهم آليات اكتشاف **الموهوبين والمتفوقين** والذين قد تتدعم فئة **المبدعين** بعدة عناصر منهم فقد أشار (الخطيب و الحديدي، 2009، صفحة 249)بأن الأمر: "يعتمد على درجة الذكاء والتي تم تحديدها كحد فاصل بين الناس العاديين والمتفوقين و–الذين قد يكون معظمهم مبدعين في الأغلب الأعم– فإذا اعتبر التفوق درجة ذكاء تزيد عن الـ:(130) فذلك يعني أن حوالي 2% من أفراد المجتمع متفوقين، أما إذا اعتبر التفوق بوصفه درجة ذكاء أعلى من(115) فذلك يعني أن حوالي 15–20% من الناس متفوقون".

وعموما فإن هناك شبه إجماع لدى معظم الباحثين على اعتبار درجة ذكاء تفوق الـ(130) واعتمادها كحد فاصل بين العاديين والمتفوقين كونها تزيد بانحرافين معياريين عن المتوسط في الأداء. واعتبارا لبعض الخصائص الإضافية الأخرى والتي تتكامل مع خاصية نسبة ودرجة الذكاء في تحديد الموهوبين فإن ما نسبته 3 إلى 5% من تلاميذ المدارس يتمتعون بأداء متميز.

ويلاحظ إذن بأن كل من **التفوق** و**الموهبة:** عبارة عن قدرة بارزة أو استعداد متميز في مجال أو أكثر من مجالات الذكاء أو التفكير الإبداعي أو التحصيل الدراسي أو المهارات والقدرات الخاصة كالخطابة والشعر والرسم والأشغال اليدوية والرياضة البدنية والتمثيل والمسرح وغيرها)، أو القدرة العلمية (رياضيات. فيزياء. كيمياء. طب. إعلام ألي. تكنولوجيات)، أو القدرة القيادية والإدارية إذا تعلق الأمر بالحياة السياسية والاجتماعية، وغالبا ما يكون أداء الفرد المتفوق والموهوب في المجالات السابقة متميزا عن زملائه الذين يماثلونه في العمر الزمني. وعلى هذا الأساس فإن الموهبة والتفوق ترتبطان بقوة بمفهومي الابتكار والإبداع، بل هما من أهم العوامل الذاتية التي ينبغي توفرها لدى الأفراد المبتكرين والمبدعين أولا، ثم نعضدها ونكملها لهم بالعوامل الموضوعية التي توفرها البيئة الاجتماعية

الواسعة التي يعيشون فيها ويتفاعلون معها من خلال مساهمة جميع عناصرها بفعالية في تنمية وتطوير تلك القدرات الذاتية لهؤلاء الأفراد.

5 – المسار الدراسي للطالب المبدع (ومعايير اكتشاف الطلبة المبدعين)

5-1 التنشئة الأسرية للطالب المبدع: إن الحديث في هذا العنصر يحيلنا إلى فكرة الإنطلاق من التساؤل الموضوعي المركب والذي مؤداه: هل أن **الابداع** مسألة **وراثية؟** أم انه قدرة مكتسبة بيئيا يمكن تحفيزها وتنميتها وبالتالي يمكن **تعلمها؟**

إن محاولة طرح مثل هذه التساؤلات يوحي لنا بأن الفرد المبدع سواء كان طفلا أوتلميذا أو طالبا قد يكون موجودا في المكان الخطأ وقد يكون محاطا بالأفراد الخطأ، وحينها قد يكون هناك تأثير خطير على ما يمتلكه هذا الفرد من قدرات واستعدادات.

إن مجرد إيماننا بالفكرة التي مؤدها أن: القدرة على الإبداع ليست بالضرورة مرتبطة كليا بالمؤهلات الوراثية؛ يجعلنا نؤمن بأن للبيئة بتنوع عواملها تأثير على الإبداع سواء كان ذلك بالسلب أو بالإيجاب، وسيفتح لنا ذلك آفاقا رحبة ويفسح أمامنا مجالات واسعة للتقصي والبحث عن تلك العوامل العديدة التي تساعد على تغذية وتنمية القدرات الإبداعية الموروثة وصقلها، والاستثمار فيها لدى الأفراد (والذين هم بالضرورة في دراستنا الآنية طلاب الجامعات). وإذا سلمنا بصحة الفكرة القائلة بأن الإبداع وقدراته تظهر مع الأفراد منذ البدايات الأولى لمسار حياتهم ويستمر وجودها معهم إلى أن يصيروا شبابا وفي دراستنا هذه(يصيرون طلابا)، يدعونا ذلك إلى ضرورة تعهد الأطفال منذ ولادتهم والقيام بتشخيصات عامة وأخرى متخصصة ومدعمة، نكتشف من خلالها ذوي المواهب والقدرات الإبداعية منهم، وهذا بدوره يفرض علينا الاهتمام بهم ورعايتهم رعاية خاصة بأن نسعى جاهدين إلى توفير كل الشروط الكفيلة بتمكينهم من إبراز قدراتهم والمساعدة على تفجيرها، ومن ثم نحرص على توفير كل الظروف البيئية التي تشجع على الإبداع ورعاية المبدعين تكاملا مع تلك العوامل الشخصية الموروثة لديهم في شكل مواهب وملكات وقدرات فطرية.

ويتضح جليا إذن بأن مؤسسة الأسرة مطالبة أكثر من غيرها بالعمل على تشخيص وضعيات الأبناء خلال الخمس سنوات الأولى من أعمارهم الزمنية، والسعي إلى تحديد المتميزين منهم باكتساب

درجات ذكاء عالية وقدرات ذهنية مرتفعة، ويتطلب الأمر من أفرادها أن يكونوا على وعي بمسألة الإبداع، وعلى ردجة عالية من القدرة على توظيف وسائل القياس والإختبارات وخاصة منها إختبارات الذكاء، لتقوم بعملية التشخيص المبكر واكتشاف الأطفال الموهوبين والمبدعين في مراحل أعمارهم الأولى. واعتبارا للدور الريادي للأسرة فيما يتعلق بالمسارات الدراسية لأبنائها من خلال عملية تنشئتهم في المراحل الأولى من أعمارهم، ومتابعتها لمسارات تمدرسهم حين يلتحقون بالمدارس من خلال تواصلها وتكاملها مع المؤسسات التعليمية، سعيا إلى اكتشاف الأطفال غير العاديين(الموهوبون والمبدعون) في سن مبكرة، ارتأينا أن نشير إلى الإطار التربوي المنزلي الذي يعتمد على التوجيه والإرشاد العقلاني للأبناء لجعلهم متعلمين واعين وفقا لإحدى المنظورات والاتجاهات التربوية.

حيث يشير(حبيب، 2007، صفحة 156) بأنه: "يوجد منظور داخل حركة التربية التي تعتمد على المنزل من أجل تربية واعية لا توجد فيها حاجة لمنهج معين أو طريقة محددة، كما لا توجد قوانين أو قواعد في كيفية تحقيق وإحراز هذه التربية، إذ أنه لكل أسرة طريقة وأسلوب يناسبها ويوجد هذا الأسلوب بناء على ما يخص الحاجة إلى المرونة في الاستجابة على تغيير مواقف الأسرة، حيث تصبح كل أسرة بطريقة آلية منفتحة على معلومات وأفكار وأساليب ورؤى جديدة تُسَلِّمُ بتغيير حاجات واهتمامات كل طفل فتعترف بها وتقدرها وتعمل على تنميتها وتطويرها"

يؤكد مجدي عبد الكريم **حبيب** على ضرورة وجود تربية أسرية وتعليم منزلي حتى وإن لم يكن له منهج ومقررات وطريقة، فقط أن تهتم الأسرة بالأبناء ولا تهملهم وتتخلى عنهم، فترعاهم من خلال توجيههم وإرشادهم إلى اكتساب القيم الإيجابية، وأنماط السلوك السوية وترافقهم من أجل تلبية حاجاتهم وإشباع ميولهم ورغباتهم، من منطلق الإعتراف بها وتقديرها واحترامها والعمل لأجل تطعيمها والسعي إلى تطويرها بمنحهم هامشا من الحرية وإشراكهم في كل النشاطات الأسرية، وتحفيزهم على إتقان ما قد يتميزون به من قدرات، مع الحرص على توفير الوسائل الضرورية بمختلف أنواعها، **فالأسرة موسوعة** تحمل خبرات هائلة ينهل منها الأبناء كل ما يجعلهم يشعرون بتقدير الذات والثقة بالنفس فيساعدهم ذلك على التعلم الواعي. وإن من أهم وسائل التربية الأسرية والتعليم المنزلي اعتماد **أسلوب المحادثة والتحاور** المفتوح، ويدعم بالأشكال واللعب والوثائق والأدوات التي تساعد على تحويل الكثير من المجردات إلى محسوسات يدرك معانيها الأطفال بسهولة، وخصوصا في السنوات الخمس الأولى

من أعمارهم، وعليه يمكننا أن نخلص إلى القول بأن هذا المنظور التربوي المتعلق بالتعليم المنزلي يؤكد على وصيتين هامتين هما:

- ضرورة الاهتمام بالأبناء ورعايتهم.

- ضرورة تعدد طرائق وأساليب التربية والتعليم المعتمدة في تنشئتهم وتأهيلهم للإلتحاق بالتعليم في المؤسسة المدرسية بجميع مراحلها من الابتدائي الى الجامعي.

وفي هذا السياق يؤكد(حبيب، 2007، صفحة 161) بقوله:"وفي التربية التي تقوم على المنزل يبدأ التعلم–التعليم باستمرار يوميا وإن دور أباء التربية التي تقوم على المنزل أو أي فرد أخر في حياة الطفل(المربي المنزلي) هو إظهار وتوضيح العالم للطفل والحرص على إيجاد الفرص لأي خبرة نافعة من أجل إكسابها للطفل"

يتضح جليا بأن العلاقات التفاعلية وأساليب التواصل بين الأطفال والشخص الذي يتولى التربية المنزلية تلعب دورا هاما في عملية تنشئهم تنشئة سوية(خصوصا الوالدان)، إذ يكتسبون القيم الإيجابية والسلوكات الحسنة المقبولة اجتماعيا كلما توفر لهم المناخ الأسري المناسب الذي يوظف رأس مال علائقي يعتمد على الحوارات والمحادثات الفردية والجماعية، والتي على إثرها تتحدد المعلومات والممارسات والسلوكات كما ونوعا، وهي التي يحتاجونها ويرغبون في فهمها ومن ثم تطبيقها، إذ لا بد أن يحدث هذا في مراحل حياتهم الأولى التي يقضونها في البيت أو في إحدى مؤسسات التربية الأخرى (دور **الحضانة** أو **رياض الأطفال أو المدارس القرآنية** أو حتى التربية التحضيرية. كما هو سائد في عصرنا هذا)، والتي تسبق مراحل تمدرسهم ومحاولة ربطهم بالعالم الذي يحيط بهم، وذلك لأن هذا العالم هو الذي يتحول إلى بيئات مختلفة يجوبها الأطفال حين تدرجهم في مراحل التربية والتعليم المختلفة، وحتى حين ينهون مساراتهم الدراسية ويتجهون إلى الحياة العملية والمهنية مستقبلا.

وإن من أهم خصائص التربية المنزلية أنها لا تحدد حدودا مرتبطة بالعمر **الزمني** وهذا ما يفسر أنها مرتبطة بالعمر **العقلي** للأبناء أكثر من ارتباطها بالعمر الزمني، وكأنها تراعي مبدأ هاما من مبادئ التربية والتعليم ممثلا في مبدأ الفروق الفردية، واعتمادها عليه **كمعيار** حاسم في تدريب الأطفال على التعليم الواعي، وممارسة النشاطات المختلفة ومن ثم إمكانية تصنيفهم وتحديد الموهوبين

والمبدعين منهم مبكرا. وعليه يتأكد لدينا بأن هناك الكثير من الأبناء تظهر عليهم علامات التميز والتفوق منذ الصغر، وهم الأطفال الذين تفوق أعمارهم العقلية أعمارهم الزمنية، وهؤلاء هم الذين يشكلون فئات المبدعين لاحقا، ويتعلق الأمر هنا بوجوب الالتفات إلى هؤلاء الأطفال بعين الحرص والرعاية، والتعامل معهم وفقا لأعمارهم العقلية لا أعمارهم الزمنية، بدءا بضرورة اكتشافهم مبكرا ثم توفير المناخ المناسب والمشجع لهم لإبراز مواهبهم وإظهار قدراتهم وإعلان ميولاتهم ورغباتهم، وإن هذا المناخ هو الذي يساعد على تطعيمها وتنميتها وتطويرها. يتعلق الأمر هنا بأن الإشارة إلى هذا الدور الريادي للأسرة وعلاقة الأصل الاجتماعي **للطلاب** بالتفوق الدراسي وامكانية ولوج عالم الإبداع يساعدنا كثيرا في دراسة أحوال مساراتهم الدراسية لاحقا وبالأخص في مرحلة التعليم الجامعي.

وبإمعان النظر وتحليل هذه الفكرة المتعلقة بالتعليم المنزلي الذي يعتبر من أهم وظائف الأسرة نجد أن هناك إشارة واضحة إلى أن هذا النوع من التعليم يميل إلى التركيز على جعل الطفل(المتعلم) هو محور العملية التعليمية–التعلمية، من خلال تركه هو الذي يبادر إلى البحث والتقصي والتساؤل ومطالبة الآخرين ممن هم حوله بالإجابة عن اهتماماته المختلفة التي يكتسب منها خبرات جديدة تدفعه إلى الإستزادة من التساؤلات الاستكشافية كلما شعر بشيء من الحرية، ووجد المناخ التعلمي–التعليمي في المنزل مناسبا وملائما. وفي السياق ذاته تستوقفنا نقطة أخرى مهمة في هذه الفقرة ممثلة في قول صاحبها:"**أو أي فرد أخر في حياة الطفل**" والمعنى فرد أخر عوضا عن الآباء، وللحديث في هذه النقطة المهمة فإن منطلقنا تساؤل هذا مؤداه:

– من يكون هذا الفرد الأخر يا ترى؟ أو بمعنى أدق من هذا الفرد الذي يمكنه أن يحل محل الأبوين وينوب عنهما في القيام بهذه المهمة التربوية وتقديم هذا التعليم المنزلي للأبناء؟

يثار طرح هذا التساؤل وغيره كثير لأن ظروف الحياة الاجتماعية تغيرت رأسا على عقب مع التطورات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم، والتي نتج عنها تغيير في الأدوار والوظائف الوالدية، وهو ما فرض على المرأة مغادرة بيتها ملتحقة بالرجل للعمل خارج أسوار المنزل تاركة وراءها فراغا رهيبا فيما يتعلق بتربية الأبناء وأخلقة سلوكهم، رغم محاولات التعويض اليائسة من شاكلة إسناد المهمة للأجداد أو الإخوة الكبار أو أحد الأقارب من الأسرة المركبة كالأعمام أو الأخوال، وأكثر إضررا بالأطفال من ذلك كله أن يكون هذا الفرد الأخر غريبا عن العائلة تماما بعيدا في موروثه

الثقافي عن ثقافتها(كجلب المربيات إلى البيوت أو توزيع الأبناء عليهن في بيوتهن)، أو تقييد الأبناء ضمن قوائم أطفال دور الحضانة ورياض الأطفال العمومية والخاصة.

وإن الإجابة عن هذه التساؤلات يمكن أن توصلنا إلى الوقوف على انعكاسات التخلي عن تربية الأبناء من طرف أبائهم وإسناد هذه المهمة للآخرين، وإن ذلك سيؤول بنا الى ضرورة التعرف على علاقة **الخلفية الاجتماعية** لهؤلاء الأطفال حين يشبون ويتحولون إلى **طلاب في الجامعات** بمسألة نجاحهم أو فشلهم الدراسي، وكذا علاقة ذلك بالظاهرة الإبداعية وعالم الإبداع والمبدعين، وما يرتبط بهذا كله لِمَن يحالفهم حظ النجاح ويتفوقون فيه حين التحاقهم بالجامعات. وإن مما لا شك فيه أن الكثير من الأطفال الذين يتولى تربيتهم أفراد غير الأباء وخصوصا إذا كانوا غرباء عن العائلة سيخسرون الكثير من القيم والمبادئ والخبرات والسلوكات والمهارات التي تبنى عليها شخصياتهم بشكل سوي، إذ لا أحد يمكنه أن يعوض الوالدين ويستطيع أن يلتصق بالأبناء التصاق الأباء بهم في مراحل نموهم الأولى مهما كانت صفاته وخبراته ومؤهلاته لأنها علاقات أبوة–بنوة وهي علاقات وتفاعلات فطرية لا تقبل التفكيك ولا يمكن تعوضها بحال من الأحوال).

وتأسيسا عليه واعتبارا لأهمية مرحلة نمو الأطفال في الخمس سنوات الأولى من أعمارهم كونها الأساس المتين الذي تبنى عليه الشخصية بشكل صحيح؛ فإن الآباء مطالبون بالقيام بهذا الدور مهما كلفهم الأمر من ثمن، وهم ملزمون بالحرص على مرافقة أبنائهم إلى غاية تسلمهم من طرف المؤسسة المدرسية، وحتى بعد تمدرس الأبناء فهم مطالبون بالتواصل الدائم مع المدرسة ومتابعة مسارات أبنائهم الدراسية فيها عن قرب، ولا يمكن للمدرسة أن تلبي حاجيات ومتطلبات تمدرس الأبناء بشكل سليم إلا من خلال تكاملها مع الأسرة. ويتعلق الأمر في هذا الصدد بأن نخلص إلى طرح التساؤل التالي: – ما الحل المناسب لهذه المشكلة التربوية المنزلية المتفاقمة والمستفحلة في ظل ما يعرفه النظام الأسري من تغيرات من حيث التركيبة ومن حيث الوظائف والأدوار؟

ويتعلق الأمر إذن بضرورة الحرص المبكر على اكتشاف وتحديد الأفراد المالكين للمواهب والقدرات وراثيا اعتمادا على وسائل علمية موضوعية وتحديد معايير نستند إليها في تصنيف الأطفال والتلاميذ والطلاب، ومن ثم تحديد المبدعين منهم، وتصنيفهم وفقا لمجالات تخصصاتهم الإبداعية.

ويتطلب منا هذا الأمر ضرورة توفر أدوات القياس في جميع البيئات التي يتدرج فيها الأطفال طوال مسارات حياتهم من **الأسرة** إلى **المدرسة** إلى **الجامعة.**

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة عليه فإن القرار الحكيم الذي يمكن أن يُتّخذ تجاه الموهوبين والمبدعين هو الإقرار بأنهم في حاجة ماسة إلى **تربية خاصة** تختلف مناهجها اختلافا جذريا عن مناهج التربية والتعليم التي تقدم لهم في المدارس العمومية، وذلك من خلال توفير(قاعات أومدارس، مناهج وبرامج، أساليب ووسائل كلها خاصة، إضافة إلى ضرورة توفير المعلمين المتخصصين) حيث تتوافق محتويات ومضامين هذه المناهج التربوية الخاصة، وإمكانياتهم المتنوعة من طاقات واستعدادات وقدرات وميولات واتجاهات، وتعترف من خلال أهدافها بأنهم بحاجة إلى معلومات وخبرات ومهارات تصمم خصيصا لتناسب مؤهلاتهم، وتقدم إليهم بطرائق ووسائل تلائم مواهبهم وقدراتهم، ويتطلب منا ذلك تسطير هدف سامي، ونسعى بفعالية إلى تحقيقه ويتمثل هذا الهدف في تنمية تلك القدرات وتطويرها إلى أقصى الدرجات التي يمكن أن تصل إليها.

وفي السياق ذاته نحاول الإشارة إلى مسألة هي أيضا من الأهمية بمكان تتجلى من خلال مفهوم: **تربية الإبداع:** والذي نشير إليه وفقا لما ورد لدى(الحريري، 2010، صفحة 126) من خلال قول:"حيث يتفق معظم الباحثين على أن أغلب الأطفال يمتلكون قدرا لا بأس به من الإبداع، وأنه يمكن إثراء الإبداع وتطعيمه وزيادة فاعليته بتوفير الفرص المناسبة له، بالتشجيع والتدريب من أجل تطوير القدرات وصقل المواهب التي من الممكن أن تتلاشى وتنطفيء إذا لم تجد الرعاية الكافية والاهتمام اللائق والمرافقة الفعالة والمتابعة المستمرة لتنميتها".

ويتضح لنا إذن بأن هناك إشارة واضحة إلى أن العملية **(تربية الإبداع)** تبدأ أساسا من **الحياة الأسرية** للمتعلم، إذ أن الطفل المتميز عادة ما تتعرف عليه الأسرة، بل هي مطالبة بالتعرف على القدرات الإبداعية لدى أبنائها قبل التحاقهم بالمدرسة، وقد أشرنا إلى ذلك الدور الريادي للأسرة آنفا من خلال عرضنا لمفهوم **التعليم المنزلي.** حيث يتحول الأطفال تدريجيا إلى تلاميذ بالتعليم الأولي فإلى طلاب جامعيين بالتعليم العالي، لكن يتم لهم هذا التدرج في النجاح وربما تحقيق التميز شريطة أن يجدوا الرعاية **الأسرية** وكذا المدرسية اللائقة حيث توفر لهم الأسرة تنشئة اجتماعية سليمة وتوفر لهم المدرسة تعليما فعالا نافعا.

وقد اكد(الحريري، 2010، صفحة 126)على هذه الوظيفة **الأسرية لتربية الإبداع** بقوله:"حيث تقوم **الأسرة** بالسهر على تربية الطاقات الإبداعية وتنميتها لدى أبنائها من خلال ملاحظاتها لحب الاستطلاع لدى الطفل وكثرة طرحه للأسئلة وعدم اقتناعه بالإجابات العابرة وغير المركزة".

يتأكد لدينا إذن بأن دور الأسرة فعلا ريادي وفعال ويتطلب منها ذلك أن تقوم بتعويد الطفل على اتخاذ قراراته بنفسه تدريجيا، وتشجيعه على التجريب والبحث وهي مطالبة في ذلك بتهيئة المناخ الأسري اللائق بتوفير المواد والوسائل التي تساعده على اكتساب التفكير الإبداعي، وتضعه بالتالي في المواقف التي تتطلب منه التأمل والتخيل والتفكير المبدع، وهو الأمر الذي يفرض على الأولياء أن ينتبهوا لهذه المسألة فيحرصوا منذ الوهلة الأولى على تتبع حركات الأبناء وسلوكاتهم ونشاطاتهم العقلية والجسمية والانفعالية، وذلك من أجل وضع البصمة على الأبناء الذين تتجاوز أعمارهم العقلية أعمارهم الزمنية، وتظهر لديهم هذه النشاطات الزائدة التي هي مصادر الأداء الإبداعي فيما بعد، وإن كل إهمال لهذا الدور الاستكشافي وكل تجاهل من طرف الأباء لنشاطات الأبناء في مراحل نموهم الأولى سيؤثر بالسلب لاحقا في مساراتهم الدراسية وعلى نشاطاتهم الحرة أيضا، وعلى العكس من ذلك فإنه كلما كان هناك اهتمام أسري بالأبناء كلما ساهم هذا الاهتمام بقوة في التعرف على العناصر المتميزة من بين الأبناء بقدرات عقلية ومهارات أدائية، ويؤثر ذلك إيجابا على مساراتهم الدراسية لاحقا من حيث التحصيل الدراسي، وكذا من حيث النبوغ والتميز في بعض المجالات خارج الإطار الرسمي للدراسة المتعلقة بمقررات المنهاج الدراسي.

ولما كان الإبداع يمثل لب النبوغ العقلي وجوهر العبقرية الانسانية وعمادها فقد صار في زماننا هذا–والذي يشهد تقدماعلمياكبيرا وتطورا تكنولوجيا رهيبا– مجالا واسعا جلب اهتمام كل العلوم وكل النظم الاجتماعية المختلفة(النظام التربوي. الاقتصادي. السياسي. الاجتماعي.)حيث يتأسس مفهوم الإبداع وفقا لمباديء ومعايير كل نظام على حدة، ويؤشر هذا على ضرورة التزام كل من الأسرة والمدرسة برعاية المبدعين من الأبناء (أطفال وتلاميذ وطلاب).

وإن من أهم هذه المتطلبات التي يجب أن توفرها الأسرة ويمكن اعتبارها وسائل قياس مساعدة على اكتشاف المتميزين من الأبناء نذكر ما يلي:(الحريري، 2010، صفحة 129)

1 – تنمية الفضول المعرفي: إن الطفل مليء بالفضول وحب الاستطلاع وطرح الأسئلة الكثيرة والمتنوعة والمتداخلة والمتشابكة (بساطة وتعقيدا) وحتى المحرجة أحيانا، وأمام هذا الوضع فعلى أهله في البيت(خصوصا الوالدان) أن يتمتعوا بقدر من الثقافة تسمح لهم بالإجابة عن تساؤلات أطفالهم إجابة صحيحة ومقنعة قدر الإمكان، كما يجب عليهم تشجيعه على طرح المزيد من الأسئلة مهما كان نوعها، وعليهم قبولها والإنصات إليه بدقة وهو يطرحها وعليهم أيضا إظهار الاهتمام بها، إضافة إلى هذا فإن توفير مصادر المعرفة والثقافة في البيت من الضرورة بمكان، وهو واجب من أهم الواجبات الملقاة على عاتق الأسرة، فالقصص واللُّعب والكتب والمجلات وفي عصرنا هذا الألعاب الالكترونية وكذا الوسائل التعليمية التكنولوجية، كالحواسيب واللوحات الالكترونية والهواتف النقالة الذكية كلها عوامل تثقيف وتعليم تساعد الأطفال على الإندماج بسهولة في الوسط المدرسي لاحقا، شريطة أن تخضع لراقبة وتوجيه الأسرة باستمرار من حيث توظيفها واستغلالها بفعالية فيما هو إيجابي بالنسبة للطفل، إضافة إلى مرافقتهم جيدا فيما يتعلق بهواياتهم واهتماماتهم وميولاتهم، فلا بد للاسرة أن تدعم وتشجع وتنمي وتطور هذه الحاجات لدى أبنائها، وهو ما يؤدي بهم إلى اكتساب قيمة الإعتداد بالنفس والثقة فيها واكتساب التفكير السليم والتفكير المبدع.

ويدفعنا هذا إلى طرح التساؤلات الآتية:– ما الذي يمكن أن تفعله تجاه هذه القضية الأسر الفقيرة والمنتمية إلى الطبقات المسيطر عليها والفاقدة لأغلب أو لكل رؤوس الأموال –وهو نمط الأسرة التي تمثل الأغلبية في كل المجتمعات–؟ هل يمكن لهذه الأسر أن تساهم في تدعيم المجتمع وإمداده بأبناء يمكن اعتبارهم من المبدعين؟

2 – تنمية القدرة اللغوية: حيث يشير(الحريري، 2010، صفحة 130) إلى أن:"اللغة هي أداة التواصل ووسيلة الأفراد لإدراك العالم والتعبيرعما في النفس، ومن ثم امكانية التفاهم والتواصل مع الغير بنجاح. فاللغة تترجم ما في ضمائر الناس من أفكار ومفاهيم مجردة إلى معاني، فتحول المفاهيم المجردة إلى ملموسات. وهو ما يتطلب منا تنمية المهارات اللغوية لدى الأطفال منذ الصغر، هذا إذا أردنا تكوين الإنسان المستقبلي المبدع".

إن هذه القضية تفرض على **الأسر** الإكثار والتنويع من استخدام المفردات اللغوية مع أطفالهم والحرص على توضيح معانيها ودلالاتها، واستعمال الوسائل المساعدة على ذلك كالقصص السردية أو

الورقية أوالمسجلة على الأقراص والأشرطة، كما يتوجب على الأسر أن تشجع اختلاط الأطفال بالراشدين من أصدقائها وأقاربها، وذلك لتدعيم التفاعل اللفظي وتقوية المهارة اللغوية، إضافة إلى تشجيعها لهم على متابعة بعض البرامج الإذاعية أو التلفزيونية المفيدة والمُسَلية، كسماع الأناشيد والمواعظ والإرشادات والآيات القرآنية... وفي عصرنا هذا على الأسرة أن تشجعهم على متابعة بعض برامج الفضاء الأزرق او العالم الإفتراضي، وخصوصا منها ألعاب التسلية وألعاب تنشيط القدرات الذهنية، فإذا ما أتقن الأطفال المهارة اللغوية ساعدهم ذلك على اكتساب مهارة الإبداع و الابتكار في كل المجالات.

وفي مسألة الرعاية **الأسرية** المتعلقة **بالموهوبين والمبدعين:** ورد لدى(القدافي، 2002، صفحة 169) أن:"من أهم الحقائق العلمية المتداولة أن التربية المبكرة للطفل خلال السنوات الأولى من عمره تترك بصمتها على شخصيته وعلى بعض أنماط سلوكه، وتطبع تلك الشخصية بطابع نمط التربية المتبع من طرف الأسرة والذي يستمر تأثيره بعد ذلك". فالممارسات الأسرية إما أن تكون ذات انعكاسات إيجابية على سلوكات الأبناء لاحقا أو انها قد تكون سلبية مضرة".

ولذلك نجد أنه من الضروري العمل على إيجاد ميكانزمات توعوية تساعد الأباء على التعامل الإيجابي مع عمليات التنشئة من خلال توفيرها للعوامل والشروط المساعدة على النجاح وخصوصا من ناحيتين رئيسيتين هما:

أ – كيف يتعامل الأباء مع أفكار الطفل الموهوب أو المبدع؟ وكيف يتصرفون حيال أسئلته غير العادية الكثيرة العدد والمتكررة؟

ب – كيف يمكن للأباء المساهمة في تخفيض حدة القلق لدى الطفل الموهوب أو المبدع دون التأثير على مستوى إبداعه؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات إجابة تكون اقرب إلى موضوعية لا بد من التأكيد على أن المسألة تتطلب في كل المواقف عدم تجاهل الأفكار التي يطرحها الطفل، وعدم السخرية من أسئلته على وجه الخصوص، وذلك حتى لا يتخوف من التعبير عن أفكاره بكل وضوح أو يتردد في الإعلان عنها، ويجب التأكيد على أهمية حب الاستطلاع وتوجيه الأسئلة في حياة الطفل الموهوب أو المبدع

وتشجيعه على ممارسة هذا السلوك، لأن ذلك يمثل طريقته الخاصة في التفكير، ويدربه على كيفية مواجهة العالم والتعامل مع مشكلات الحياة اليومية فيما بعد، وعادة ما تؤدي الأسئلة الكثيرة المتنوعة والمركبة لدى الموهوبين والمبدعين إلى الشعور بحالة من الرضا والإطمئنان بعد أن يكونوا قد اختبروا صحة إجابتهم. كما أنها تدل بشكل واضح على الرغبة في التعليم والتدريب وارتفاع الدافع إلى التحصيل الأكاديمي الجيد والإنجاز الإبداعي المتقن لديهم.(أما اليوم وقد تخلى معظم الأباء عن أدوارهم المهمة، وقد سلموا الأبناء إلى دور الحضانة ورياض الأطفال وحتى إلى عموم المربيات في بيوتهن، فإن الأمور قد اختلطت وأخذت منعرجا آخر هو من الخطورة بمكان على تربية الأبناء ومرافقتهم)، ونلاحظ هنا بأنه على الرغم من أن الأسرة لا تملك بين يديها مقاييس لاختبارات الذكاء أو لقياس مستويات الإبداع بموضوعية إلا أنه بقليل من التبصر والروية والمرونة والفهم الواعي والتقييم الموضوعي من غير تحيز يستطيع الأباء تقدير مستويات مواهب وإبداع أبنائهم بشكل تقريبي إلى حد كبير، وبالتالي التعرف على أوجه تفوقهم العقلي وسماتهم الإبداعية، إذ أن الموهوبين والمبدعين في الأغلب الأعم لهم **صفات وخصائص** ذات طابع معروف تميزهم عن غيرهم من باقي الأطفال العاديين والذين هم من أقرانهم تبعا للعمر الزمني(وذلك من خلال تجاوز أعمارهم العقلية لأعمارهم الزمنية).

وتأسيسا عليه فإن من أهم مايمكن استنتاجه هو أنه لا يمكن للأسرة أن تقوم بهذه المهام بمعزل عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى وعلى وجه التحديد المؤسسات التربوية والتعليمية ومؤسسات المنظومة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يقودنا إلى التوقف عند محطة هامة تمثلها إحدى أهم المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بمهامها جنبا إلى جنب مع مؤسسة الأسرة فيما يخص الاهتمام ورعاية أفراد المجتمع من خلال نشاطاتها التربوية التعليمية التي تقدمها لهم وفق برامج ومقررات دراسية متضمنة في المنهاج الدراسي الرسمي، وهذه المؤسسة هي **المدرسة** بجميع مراحلها التعليمية حيث تمثل بيئة تعليمية من شأنها أن تساهم بدور فعال في تغذية وتنمية قدرات جميع روادها من المتمدرسين وعلى وجه الخصوص **الموهوبين والمبدعين** منهم، ومن ثم يمكن اعتبار البيئة التعليمية (مناخ مهم لتطعيم وتنمية الإبداع) شريطة أن توفر منظومة التربية والتعليم مبدأ **تكافؤ الفرص** التعليمية **والمساواة المدرسية** عبر برامج ومقررات المنهاج الدراسي.

5-2 المدرسة والطالب المبدع: وفي سياق حديثنا عن المدرسة لا بد من التركيز على أهم المباديء والقيم التي ينبغي أن توفرها لمرتاديها من المتعلمين، من شاكلة تكافؤ الفرص التعليمية أو العدالة

المدرسية، أو الإنصاف في توزيع التعليم والمساواة المدرسية، وفي صدد الحديث عن هذه المبادئ التربوية لا بد من ولوج مجال تربوي واسع مدخله الأساسي هو مبدأ ديمقراطية التعليم كون أن هذه الأخيرة تعتبر أرضية مناسبة لإبراز كل متعلم لاستعداداته وقدراته وملكاته بآليات متساوية لدى الجميع، فتتاح لهم نفس الحظوظ في التعلم والتأهيل وفقا لمبدإ الفروق الفردية مما يوفر بيئة تعليمية تعلمية تنافسية شريفة تؤدي إلى **إيجاد المناخ الإبداعي** الملائم، ومن ثم يمكن أن تسهل علينا عمليات اكتشاف النادر المتميز من الطلاب الذين يتوفرون على مؤهلات فطرية عقلية أو نفسية أو جسدية وهذا بدوره ييسر لنا عمليات تصنيفهم وفق ميولهم واتجاهاتهم، وفي هذا كله تيسير لنا لقيادتهم إلى ولوج عوالم الإبداع والابتكار.

– فما المقصود بديمقراطية التعليم؟ لا تتوقف الإجابة عن هذا التساؤل عند مجرد تقديم إجابة عامة تشير إلى أن ديمقراطية التعليم تعني مجانيته وإجباريته بل تتعدى هذه الحدود بكثير ولا يمكن توضيحها إلا من خلال التوقف عند عدة مفاهيم نوجزها كالآتي:

أ – التربية الديمقراطية: ورد لدى (التيتون، 2011، صفحة 138) أنه: "يمكن تعريفها دوليا على أنها الجوانب التي تؤكد على حقوق الإنسان والمجتمع وتنمية الفرد، فهي تنظر إلى هدف التعليم كعملية تنمية وتطوير مستمر طوال عمر الإنسان وتنظر إلى حقوق الإنسان على أنها أساس تنمية الثقافة الديمقراطية، وتنظر إلى الحياة في النظام التعليمي باعتباره أساسا لتشجيع الثقافة الديمقراطية عالميا ولحق الفرد في التعبير عن فرديته وشخصيته كأساس للتفاعل التربوي المتمحور حول التقدير والاحترام والتسامح والحب، وحق الفرد في توجيه حياته عموما وفي الحياة المدرسية بشكل خاص في ضوء ما يفرضه الاستقلال والتفرد وتحمل المسؤولية والإبداع"

ويتضح هنا بأن مجال التربية والتعليم يضم جميع جوانب الحياة، وتتنوع بيئاته مثل الأسرة واللعب والعمل والمدرسة والثقافة، ويتعلق الأمر بضرورة توفير كل العوامل التي تكفل الحقوق وتسعى في تنمية الاستعدادات والقدرات والميول والاتجاهات للأفراد والجماعات والمجتمعات، والتي بفضلها يمكن أن يتذوقوا طعم الحياة الاجتماعية الكريمة، وهو الهدف الذي سعت إلى تحقيقه **التربية الديمقراطية** من بوابة النظم التربوية والذي أشارت به كل النظريات الوضعية التي توصل إليها العقل البشري خلال مراحل التطور التي عرفتها الحقب التاريخية المتعاقبة للحضارات الانسانية قديمها

وحديثها سواء. وقد أكدت (التيتون، 2011، صفحة 138) هذه الفكرة بقولها:"ويعتقد أنصار **التعليم الديمقراطي**أنه لكي يحصل الطلاب على المهارات والمعرفة والقيم التي يحتاجونها لأداء أدوارهم كمواطنين في ظل الديمقراطية يجب أن يتلقوا تعليما مرتبطا بهم كمواطنين في مدارسهم وفي مجتمعاتهم يتيح لهم أن يشاركوا في خطط المدرسة وفي أنشطة تعلم وخدمة المجتمع المحلي".

بقراءة تحليلية لما ورد في الفقرة أعلاه يتضح بأن الحديث متعلق بنظم التربية والتعليم وما ينبغي أن تقدمه للمتعلمين في مختلف المراحل والأطوار التعليمية، ووفقا لأطروحتنا ففي مرحلة التعليم العالي الذي تقدمه المؤسسة الجامعية حيث أن **الطلاب** في حاجة إلى تعليم يتيح لهم فرص المشاركة في كل نشاطات عملية التعليم–التعلم، (وهو ما تنادي به النظريات التربوية الحديثة من خلال ضرورة جعل المتعلم هو المحور الأساس في العملية التربوية)، وهو ما يمكنهم من بلوغ درجات عليا من التحصيل الدراسي والنبوغ والبراعة في أداء أدوارهم وفقا لميولهم واتجاهاتهم، يساعدنا مثل هذا المناخ الديمقراطي في التربية والتعليم على توظيف **معايير** بسيطة(كالملاحظة مثلا) للتعرف على ذوي المواهب والقدرات العقلية الخارقة، ويساعد من جهة أخرى هؤلاء **الطلاب** في أن يطوروا قدراتهم وأن يبلغوا درجات الإبداعية، ويمكننا أن نوفر لهم هذا النوع من التعليم من خلال تطبيق مبدأ الديمقراطية التعليمية بما يحمله المفهوم من معنى في إعدادنا للمناهج الدراسية وبناء محتوياتها ومضامينها.(وهو للاسف الشديد ما نعانيه في جميع مؤسساتنا التربوية والتعليمية التي تهدر فيها طاقات بشرية كبيرة بسبب برامج ومقررات المناهج الدراسية المستوردة من الضفة الأخرى والمتناقضة تناقضا صارخا مع منتوجنا الثقافي وموروثنا الحضاري من جهة، ومن جهة أخرى جفافها وجمودها وعدم اهتمامها بالإبداع والإبداعية وعدم مراعاتها للفروق الفردية للمتعلمين).

إن ما تجدر الإشارة إليه فيما يتعلق بتطبيق مبدأ الديمقراطية التعليمية أنه لا ينبغي أن ننظر من خلاله إلى توفير الحقوق للأفراد فحسب، بل لا بد من الموازنة بين توفير الحقوق وتحديد الواجبات حتى لا تحدث خلخلة في حركية الحياة الفردية والعامة، والمقصود هنا هو أن هناك إشارة واضحة إلى دور النظام التربوي في إحداث هذا التوازن والاستقرار الاجتماعي، من خلال حصول الجميع على فرص متساوية في التعليم وتنمية القدرات كل حسب حاجاته ووفقا لقدراته وملكاته، ولا ينبغي أن يُمَارَسَ التمييز بين شخص وآخر أو بين مجموعة وأخرى على أساس جنسي أو عرقي أو طائفي أو طبقة اجتماعية.(وإن مما يؤسف له هو أن هذا الوضع اللاديمقراطي هو السائد في مجتمعاتنا)، وإنه

من أهم العوامل الهدامة التي تقضي على آمال وطموحات شرائح عريضة من المتعلمين من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية. وبناء عليه فإنه من الضرورة بمكان أن يصبح من حق الأفراد(الطلاب) المتميزين بامتلاكهم لنسب ذكاء مرتفعة واستعدادات وقدرات عقلية وجسدية عالية الحصول على تعليم ممتاز خاص بهم، متوافقا واستعداداتهم وميولهم، مع ضرورة مراعاة مبدأ البيداغوجيا الفارقة(الفروق الفردية) حتى مع هؤلاء وهذا من صميم تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم.

ويفيدنا هذا الطرح للتدليل والبرهنة على أن المؤسسة الجامعية كانت إلى وقت قريب من خصوصيات أبناء النخب والطبقات العليا إذ لا يصل إليها إلا القلة القليلة من المتعلمين، وهو أمر في غاية الخطورة، حيث كان يسلط الظلم على شرائح واسعة من أبناء المجتمع من خلال حرمانهم من بلوغ مرحلة التعليم العالي. غير أننا في عصرنا هذا تجاوزنا هذه الوضعيات حيث نلحظ تحولات في الإتجاه الإيجابي، فصارت الجامعة متاحة ومفتوحة أمام الجميع ويؤمها الطلاب من كل المستويات الاجتماعية، وإذا كان من واجبها أن توفر تعليما نوعيا لجميع مرتاديها من الطلاب، فإن ذلك لا يمنع من تخصيص برامج تعليمية خاصة بهؤلاء **الطلاب** الموهوبين والمبدعين، بل إنه من حقهم التمايز والرعاية الخاصة وليس ذلك من باب التمييز الطبقي اوالايديولوجي أو العقائدي، وإنما وفقا لقدراتهم العقلية من الذكاء والموهبة، والتي تؤهلهم إلى ولوج المدارس والمؤسسات والمعاهد التي تقدم تربية خاصة في أرفع مستوياتها، وتكون أنفع لهم مما يقدم لهم في مناهج التربية العامة، وذلك لتمكينهم من إبراز وتفجير طاقاتهم الإبداعية وتطويرها ومن ثم الاستثمار فيها والانتفاع بها.

وتأسيسا عليه يمكننا أن نوسع حديثنا عن البيئة المدرسية في علاقتها بتوفير عوامل تحقيق النجاح وتوليد الدافعية لدى **الطلاب** نحو الإبداع، من خلال العرض لدور **المدرسة** في الرعاية التعليمية المتعلقة بالموهوبين والمبدعين، حيث يشير الكثير من العلماء إلى أن جزءا كبيرا من السلوك الإنساني يمكن تعلمه واكتسابه، وبخاصة تعلم المباديء والأساليب المساعدة على التفكير**الإبداعي والابتكاري،** مثل القدرة على التخيل وحل المشكلات وتصور الحلول الممكنة أوالمحتملة، ويشير ذلك بوضوح إلى مقدار الأهمية البالغة لدور**المدرسة** في الكشف عن المواهب والقدرات الابتكارية أو الإبداعية ومسؤولية تنميتها وتطويرها.

يذكر(القدافي، 2002، صفحة 175) بأن: "**المدرسة** هي البيئة الاجتماعية التعليمية التي يمضي فيها الأطفال جزءا غير بسيط من أعمارهم من أجل التزود بالخبرات الاجتماعية والتدرب على صقل مهاراتهم المختلفة، والتعرف على قواعد السلوك الاجتماعي والاخلاقي، ويبدو دور المدرسة في حالة الموهوبين والمبدعين عظيم الأهمية"

يؤكد رمضان محمد القدافي على أهمية البيئة المدرسية من خلال دورها الفعال في مرافقة الموهوبين والمبدعين من روادها، حيث أنه يمكنها أن تقدم الكثير في مجال **التشخيص** من أجل اكتشافهم عن طريق مساعدة التلاميذ على التعامل مع المواهب والقدرات الإبداعية التي يتميزون بها وتمكينهم من توظيفها في أداء مهامهم ونشاطاتهم المختلفة، سواء منها المتعلقة بالدراسة الرسمية أو تلك الأنشطة الخارجة عن حدود المقرر الدراسي وهو الأمر الذي يدعونا إلى إعادة النظر في مسألة بناء المناهج الدراسية وتحديد الأهداف التعليمية على أسس موضوعية علمية تراعي حقوق كل فئات المتعلمين، وأن نُضمِّن هذه المناهج دروسا تتعلق بالظاهرة الإبداعية، وأخرى تتعلق بمقاييس ومعايير الكشف عن الموهوبين، ودروسا تتعلق بطرائق وأساليب التعامل معهم وأخرى تتعلق بتكوين وتدريب المؤطرين والمرافقين للمتعلمين على اكتساب آليات التوظيف العقلاني للوسائل التربوية والوسائط التعليمية في إطار عمليات الاهتمام بمواهبهم وقدراتهم والعمل على تنميتها وتطويرها.

وبناء عليه يمكننا أن نخلص دائما الى طرح تساؤل يفرض نفسه بقوة مؤداه: هل أن مؤسساتنا المدرسية بجميع مراحلها التعليمية في عصرنا هذا تقوم بهذا الدور فعلا؟ أو بمعنى أدق هل أن مؤسساتنا التربوية والتعليمية تعتبر حاضنة للمتعلمين الموهوبين والمبدعين ومفجرة لطاقاتهم وقدراتهم؟

ويبدو واضحا أن الإجابة عن هذا التساؤل قد تصب في اتجاه ما يؤكد تقصير وتراخي بل عدم قيام مؤسساتنا التعليمية بهذا الدورالفعال، ويلاحظ عدم سعيها لتوفير هذه العوامل المساعدة على الاهتمام بالظاهرة الإبداعية من طرف كل المنتسبين إليها(إدارة. هيئة تدريس. طلاب) كما ينبغي لها أن تكون، وذلك من منطلق أن أحوال مدارسنا في جميع مراحل التعليم تبدو بكل موضوعية وكأنها تسبح عكس التيار فيما يتعلق برعاية الموهوبين والمبدعين، فهي في الأغلب الأعم مازالت تتخبط في مشكلة تقديم تعليم تقليدي جامد وجاف للمتعلمين بعيدا عن كل الإجراءات التطبيقة له في الميدان.

وتأسيسا عليه يجب الإعتراف بأن السواد الأعظم من المدارس والمؤسسات التعليمية وفي جميع مراحل التعليم عاجزة فعلا عن القيام بهذا الدور لأسباب وعوامل كثيرة نشير إلى بعضها حسب ما ورد لدى(القدافي، 2002، الصفحات 176-178) كلآتي:

1 – مشكلة الإكتظاظ وازدحام الأقسام (حجرات الدروس) بالتلاميذ فمن الصعوبة بمكان على المدرس مهما ارتفعت مهاراته وسمت مميزاته التدريسية التعرف على تلاميذه بشكل جيد وتصنيفهم تصنيفا دقيقا منطقيا، أو الإحاطة بظروفهم وجوانب أخرى تتعلق بقدراتهم ومواهبهم وميولهم وهواياتهم وحاجياتهم.

وإن هذا الأمر(مشكل الإكتظاظ وما بنجر عنه من آثار سلبية) هو ما حذا بمنظري المقاربات التربوية الحديثة والتي تعتمد طرائق التدريس النشطة(مقاربة التدريس بالكفاءات مثلا والتي تدعو صراحة إلى جعل المتعلم"الطالب"هو محور العملية التعليمية التعلمية، وتدعو أيضا إلى ضرورة المزاوجة بين النظري والتطبيقي في تقديم المادة العلمية للمتعلمين وهو ما يخدم فئات المتعلمين"الطلاب" الموهوبين والمبدعين أكثر من غيرهم). حذا بهم إلى تحديد كأقصى حد لعدد المتمدرسين في الفوج الواحد بـ: 25 تلميذا وحبذوا لو يكون العدد أقل حتى يتسنى للمدرس تحقيق أهداف كل درس، وفي الوقت ذاته يمكنه تخصيص التفاتة للتلاميذ والطلاب المتميزين بقدرات إبداعية من أجل تطعيمها وتنميتها، حيث أنه كلما كان العدد قليلا كلما كان العمل مثمرا أكثر حيث يحصل كل متعلم(طالب) على نصيب أوفر من الوقت يكون كافيا لتوجيهه وكافيا لتدريبه وتكوينه.

2 – الاعتماد في الحكم على نجاح التلميذ وتفوقه من خلال مستواه في العلوم المدرسية والتحصيل العلمي بالاستناد إلى نتائج الاختبارت التحصيلية لا غير، حتى ولو كانت تلك العلوم غير متوافقة وميول التلميذ، ولا تقابل حاجاته واتجاهاته، وقد يؤدي التركيز الشديد على هذا الجانب الأكاديمي بمفرده في أحيان كثيرة إلى عزوف الموهوب أو المبدع عن دروسه وإهمالها وفي ذلك قتل للروح الإبداعية لديه، وأخطر من ذلك فقد يلجأ المبدع أو الموهوب إلى استفراغ طاقاته في الإتجاه المعاكس(عدوان وعنف ضد المدرسة ومن فيها في الوسط المدرسي وخارجه).

ويمكننا هنا أن نشير إلى أن وسيلة القياس المعتمدة في تحديد الطلبة الناجحين والمتفوقين منهم في جميع مؤسساتنا التربوية هي وسيلة الاختبارات الفصلية وكذا امتحانات نهاية المراحل التعليمية أو السداسيات بالنسبة للجامعة، وهي وسيلة غالبا ما تجانب نتائجها الموضوعية(إلا في حالات قليلة لدى

فئات معينة من الطلاب المشهود لهم فعلا بالاجتهاد والتميز)، وذلك لأن العلامات المتحصل عليها من طرف الممتحن غالبا ما تكون بعيدة عن المستوى الحقيقي لهذا الطالب أو ذاك، (يعني ذلك في الإتجاهين لأن هناك من يحصل نتائج ممتازة ومستواه الحقيقي متدني، بينما هناك من يحصل نتائج عادية أو حتى متدنية أحيانا بينما مستواه الحقيقي جيد أو ممتاز). وفي تقديرنا فإن مرد ذلك إلى تدخل عدة عوامل في الحصول على هذه العلامات ك:(الغش. ضربةحظ. محابات وعلاقات... بالنسبة للفئة الأولى المشار إليها أعلاه. أو ظروف نفسية مستعصية. مرض. مشكلات أسرية. تمييز ومحسوبية ... بالنسبة للفئة الثانية المشار إليها أيضاأعلاه). ونخلص إلى القول بأن الامتحانات والاختبارات ليست حاسمة كمعيار في عمليات قياس مستويات المتعلمين ولا هي حاسمة **كمعايير** لاكتشاف الموهوبين والمبدعين وخاصة في المرحلة الراهنة أين تعيش مؤسساتنا التربوية خلخلة كبيرة في توازنها واستقرارها حيث تعتمد في تعاطيها مع أسئلة الامتحانات آلية الحفظ واسترجاع المعلومات.

3 – انعدام وسائل القياس بالجملة وقصور الأساليب والآليات المدرسية الحالية وعجزها عن الكشف والتعرف عن الموهوبين والمبدعين، فالمدرس مقيد بالمنهاج ومحتوياته وطرائقه وأهدافه، إذ يقتصر عمله على الأداء اليومي حرصا على تبليغ المادة العلمية المبرمجة، فتكون ملاحظاته شخصية عابرة وغير منتظمة، ولا يستطيع من خلالها تشخيص وضعية عناصر فوجه ومن ثم يعجز عن تحديد الموهوبين والمبدعين منهم إلا في حالات نادرة، كما يعتمد على الاختبارات التحصيلية الشهرية (التقييم – التقويم) وكذا الامتحانات الدورية (الفصلية) أو امتحانات نهاية كل مرحلة تعليمية فقط في الحكم على التلميذ وتصنيفه ضمن فئات القسم، وهذه كلها أساليب في الغالب تكون غير موضوعية ولا تساهم بحال في اكتشاف الموهوبين والمبدعين.

يتضح إذن أن هناك إشكالية كبيرة مطروحة يشهدها الميدان مؤداها معاناة المدرس ذاته وعدم تمكنه من القيام بهذه المهمات الموضوعية(التشحيص والتقييم)، والسبب أنه مثقل بمشاكل الإكتظاظ وجمود ومحدودية مقررات المنهاج الدراسي، إضافة إلى أن كل وقت المدرس مملوء بالنشاطات الصفية المقررة إلى درجة أنه لا يستطيع إتمامها في وقتها المحدد. كما أن الكثير من المدرسين لا يؤمنون أصلا بهذا العمل الذي يتطلب منهم مرونة وتبصرا، بل أكثر من ذلك فإنهم يرون أن هذا العمل(التركيز الدقيق والمستمر على اكتشاف الموهوبين والمبدعين) هو عبء جديد يضاف إلى ما لديهم من أعباء التقيد بالمنهاج الدراسي وبمحتوياته ومقرراته المحددة المواد والوقت.، وأكثر من هذا

وذاك فإن أغلب إن لم نقل كل المؤسسات التعليمية لا تتوفر على **وسائل القياس** والمعايير المعتمدة في تحديد المبدعين، وحتى وإن توفرت في بعضها بالكم المحدود فهي غير مجدية تماما كون الطواقم التدريسية غير مؤهلة لتوظيفها واستغلالها.

وهو الأمر الذي يفرض على الجهات الوصية القيام بعمليات توعوية واسعة النطاق ومستمرة التطبيق، ولو تطلب الأمر إجراء تربصات أو أيام تكوينية أو ملتقيات وندوات علمية، لجعل القائمين على تنفيذ مضامين المنهاج الدراسي مؤمنين بجدوى التنقيب والكشف عن المبدعين، وجعلهم مقتنعين وقادرين على القيام بهذه المهمة من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة التوعية بأهمية وجود المبدعين في المجتمع ودورهم الفعال في حركات التغيير والتطوير الاجتماعي. ويتطلب ذلك منا أن نعمل معهم بمبدإ التمكين الإداري أي عدم تقييدهم بطرائق تعليمية محددة، بل لا بد من تمكينهم وظيفيا بمنحهم فرصا وهامشا من الحرية والاستقلالية في إنجاز أعمالهم من خلال السماح لهم بتخطي هذه الأساليب والطرائق التقليدية الجامدة والتحول إلى التنويع فيها بما يحقق أهداف الدرس العام، وبما يفسح المجال واسعا لاكتشاف المبدعين منهم ومساعدتهم على إبراز ما لديهم من مواهب وقدرات، ومن ثم مساعدتهم على تنميتها وتطويرها.

4 – ضرورة الاعتماد على ما ينتجه التلاميذ من خلال قيامهم بأعمالهم الموجهة وإنجازاتهم التعلمية كأحد العوامل الأساسية التي تساعدنا في التعرف على الموهوبين والمبدعين بتسجيل إنتاجاتهم وتصنيفها(إبداع فني. أدبي. إبداع علمي. تكنولوجي. إبداع في مجالات الرسم والزخرفة. وغيرها).

وفيه دعوة إلى احترام أفكار المتعلمين وميولهم في كل ما يمكن أن يظهروه خلال تفاعلهم مع مجريات الدرس(استيعاب سريع. تساؤلات كثيرة. استرسال في المخيال وعدم الاهتمام بالدرس...). أو من خلال عزوفهم عنه تماما كونه لا يستثير ذكاءهم وقدراتهم وانغماسهم في تأملات تنم عن أفكار ابتكارية وربما مشاريع إبداعية تخالجهم، وكثيرة هي مثل هذه الحالات لكن للاسف الشديد لا يُحسب لها أي حساب إيجابي بل على العكس من ذلك تقابل باللوم والعتاب وحتى العقاب أحيانا.

5– استخدام الاختبارات الموضوعية المقننة في إطار برنامج متكامل لتقييم وتقويم التلاميذ ولا سيما في المرحلة العمرية المسماة المراهقة(والتي هي في ثقافتنا مرحلة النضج والبلوغ والتكليف. أوالرشد والشباب.) حيث يتم نضج القدرات المتعددة لدى الطلاب، ويجب ان تكون هذه الاختبارات ذات أهداف

تشخيصية وتوجيهية، إذ لا يكفي أن يمدنا اختبار ما بدرجات جافة لا معنى لها ولا تعبر بحال عن ذكاء المتعلم، بل يجب الاستفادة منها كأدوات وليس كأهداف في حد ذاتها، ومن بين أهم الاختبارات التي يمكن اقتراحها اختبارات **الذكاء**، واختبارات **القدرة** على **التفكير الابداعي**، واختبارات **الميول** و**الاستعدادات**، واختبارات **القدرات العقلية** المتعددة، واختبارات **التحصيل المقننة** واختبارات **الشخصية**. ويقتضي تطبيق برنامج الاختبارات وتفسير نتائجها توفر مكتبة مركزية مزودة بوسائل وأدوات هذه الاختبارات، وكذا توفر أخصائيين مكونين ولديهم الخبرة العالية في العمل في مثل هذا المجال، ومدربين على النظر إلى النتائج وتحليلها واستخلاص المؤشرات اللازمة منها.

إن واقع مؤسساتنا التربوية والتعليمية في عمومها يشير إلى أنه ليس بإمكانها توفير كل هذه العوامل في ظل معاناتها من عديد المشكلات التربوية التي تعرقل السير الحسن للفعل التربوي العادي فما بالنا نتحدث عن التفكير في الاهتمام بالظاهرة الابداعية ورعاية الموهوبين والمبدعين، فلا وسائل القياس المشار إليها يمكننا توفيرها بالكم والكيف اللازمين في ظل غياب الوعي الجماعي بضرورة الاهتمام بالظاهرة الابداعية، ولا عمليات تطبيقها تكون فعالة مجدية في ظل غياب التكوين والتأهيل لأعضاء هيئة التدريس والمرافقين البيداغوجيين على توظيفها.

وعليه فإن من أهم وسائل الرعاية المدرسية والتعليمية التي يمكن بفضلها أن نحقق نجاحا ملموسا فيما يتعلق بتشخيص الأفواج الدراسية واكتشاف العناصر المبدعة من ضمن مجموع المتعلمين. هي **طرائق التدريس** المتبعة من طرف المدرسين.

– فمتى تكون **طرائق التدريس** مؤثرة وفعالة في الكشف عن **الموهبة والابداع**؟ ذكر(القدافي، 2002، صفحة 179) بأن**بارنز**(PARNES 1963) يشير في هذا الخصوص إلى أنه "من الأمور التي يجب الإعتناء بها لتنمية التفوق والإبداع هي **طرائق التدريس**، فهي وحدها قادرة على إثارة الطلبة ودفعهم للقيام بعمليات التفكير المستقل واختبار صحة أفكارهم وتوصيل تلك الأفكار إلى غيرهم من الناس".

يؤكد **بارنز** في هذا الخصوص على أهمية طرائق التدريس المتبعة من طرف المدرسين وأنها تجدي نفعا في مسألة اكتشاف المتعلمين الذين يمكن أن يكونوا مزودين بمواهب وقدرات عقلية عالية(مبدعين) كلما كانت هذه الطرائق نشطة تعتمد الحوارية والمناقشة في التفاعل التعليمي–التعلمي بدلا من التلقين والتدوين، لأنها في هذه الحالة تكون قادرة على إثارتهم وتوليد الدافعية لديهم لطرح

أفكارهم بحرية واستقلالية، وتكسبهم ثقة في أنفسهم لتقديم المبررات للدفاع عنها ومحاولة توصيلها لغيرهم من افراد وجماعات.

ويلاحظ إذن بأنه من الضرورة بمكان أن تتوفر في مؤسساتنا التعليمية من التربية التحضيرية إلى المرحلة **الجامعية** طرائق للتعليم والتدريس نشطة تساعد أعضاء هيئة التدريس في التعرف على الجوانب التي تحتاج دوما إلى تقويم وإصلاح أو إلى تغيير، ومن ثم إمكانية التفكير في البدائل الناجعة المتاحة، ولن يتحقق لنا هذا ما لم يكن هناك تفكير منطقي وواقعي يؤدي بنا الى الاقتناع والرضا وقبول ما هو كائن في مشروع المدرسة التقليدية من إيجابيات ولا يحتاج إلى تغيير يذكر، على أن نسعى أيضا إلى تحديد الجوانب السلبية ومكامن القصور فيها من أجل تغييرها، إما تعديلا أو تغييرا جذريا، واستبدالها بما هو عصري مواكب للتطورات المعرفية والعلمية والتكنولوجية الحاصلة في العالم بتسارع كبير، وكذا ما لم يكن هناك تفكير ناقد وقدرة متميزة على الاختيار لتساعدنا على التشخيص والتمييز بين الإيجابي والسلبي والتعرف على أوجه الكمال أو النقص فيها، فإننا سنبقى نراوح مكاننا متأرجحين بين التقليدي والمعصرن من طرائق التدريس فلا من هذا استفدنا ولا ذاك نفعنا.

وتأسيسا عليه فإننا ومن خلال موازنة بين نمط المدارس التقليدية المعروفة باهتمامها وتركيزها على أساليب التفكير التلازمي الموجه من قبل المدرسين وأنواع التعليم المفروض على التلاميذ من دون اختيار من جهة، وبين نمط المدارس الحديثة أو المسماة (بالمدارس التقدمية البراغماتية) من جهة أخرى يتضح جليا تميز المدارس التقدمية(النفعية) بعدة سمات إيجابية تتفوق بها على المدارس التقليدية، ونشير إلى بعض أهم هذه السمات حسب ما أشار به:(القدافي، 2002، صفحة 180).

أ – الاهتمام بالتركيز على التعليم الذاتي والنشاطات الإبداعية.

ب – ارتفاع مستوى العلاقات الانسانية بين العناصر البشرية بالمدرسة من إدارة ومدرسين وتلاميذ وعاملين بشكل واضح، وذلك بسبب غياب عوامل العقاب واختفاء التقييم التقليدي وتلاشي التعليم التلقيني وارتفاع مستوى الشعور بحرية التفكير.

ج – ثقة المدرس في قدرات التلاميذ على القيام بعمليات التفكير العريض وتشجيعه لهم على ممارسته وتجربة اتجاهات وآفاق تفكيرية جديدة غير متوقعة.

د – تهيئة البيئة المدرسية بشكل يسمح بتطور عوامل الشخصية بشكل إيجابي، مما يؤثر بدوره على تنمية القدرات الإبداعية وتطوير التفكير الابتكاري.

وبتحليلنا لهذه المواصفات التي تتميز بها طرائق التدريس الحديثة عن الطرائق التقليدية يتضح لنا أن هناك إشارة واضحة تؤكد على ضرورة إحداث التغيير في طرائق التدريس، وذلك بالتخلي تدريجيا عن الطرائق التقليدية التلقينية، والتحول نحو تطبيق الطرائق الحديثة النشطة التي تجعل من المتعلم هو محور العملية التربيوية، (والمعنى نقل عملية التعليم من الممارسة ذات الاتجاه الواحد ممثلا في تلقين الأستاذ للمعلومات، إلى الممارسة ذات الاتجاهين من خلال حوار ونقاش بين المدرسين والمتعلمين)، إذ تسمح هذه الطرائق النشطة للمتعلم بالمشاركة في كل النشاطات التعليمية–التعلمية عن طريق حرية التعبير، وإبداء الرأي وتوجيه النقد، وطرح التساؤلات والمشاركة في تقديم الإجابات من خلال أسلوب التحاور والمناقشة، مما يساعده على إبراز ما لديه من إمكانات ومهارات وقدرات ومن ثم يسعي إلى تفجيرها وتطويرها حين يستشعر ملاءمة البيئة التعليمية التي هو يتفاعل معها في الوسط المدرسي، وتخدم هذه الأساليب والطرائق فئات الطلاب الموهوبين والمبدعين أكثر من غيرهم.

وفي سياق حديثنا عن أهمية طرائق التدريس ودورها الفعال باعتبارها وسائل تساهم في عمليات الكشف عن الطلبة الموهوبين والمبدعين وتساهم في تنمية مواهبهم وقدراتهم العقلية(تلاميذ – طلبة) فإنه من الضرورة بمكان أن نربط ذلك بطبيعة **العلاقات التفاعلية** بين المدرسين والمتعلمين وخصوصا منهم المتميزون بهذه القدرات، كون أن هذه العلاقة التفاعلية قد تكون سلاحا ذو حدين، فهي إما أن تكون عامل بناء فَتُشْحَذ هِمم المتعلمين من خلالها وترغبهم في السعي نحو تحقيق التفوق والنبوغ، وإما أن تكون معول هدم تُكْبَحُ من خلالها نشاطات المتعلمين وتُقْتَل بفضلها روح الدافعية إلى النبوغ والرغبة في التميز وولوج عالم الإبداع، حيث يشير **بيرت** إلى طبيعة موقف المدرس عادة وعلاقته التفاعلية مع المبدعين والذي كثيرا ما يتدخل في تحديد العلاقة ونمط التفاعل بينهما وهو كما يلي:(القدافي، 2002، صفحة 181).

أ – أن أغلب المدرسين يكرهون الطلبة الموهوبين والمبدعين نتيجة لتحركاتهم الزائدة أو لعدم اكتراثهم بما يقوله ويفعله المدرس، ويفضلون من هم عاديين أي من هم أقل ذكاء وموهبة. كما قد يشعر بعض المدرسين بالفزع من أسئلة الموهوبين أو حتى إجاباتهم عن بعض الأسئلة المطروح، وبخاصة عندما

تختلف أوتشد عما هو متوقع ومألوف، مما يؤدي بالمدرس إلى الوقوع في عدم معرفة كيفية التعامل مع تلك الإجابات.

ب – إن التعليم التقليدي يشجع على التبعية وعدم الاستقلال من خلال سيطرة المدرس ويحد بكل الطرق من عوامل الإندفاع والأصالة والجدة والشعور بالحرية لدى المتعلمين.

ج – شعور التلاميذ أو الطلبة الموهوبين والمبدعين بأن التعليم بشكله التقليدي الحالي يعتبر مضيعة للوقت لكل من المدرس والمتعلم، فالمدرس يدور في حلقة مفرغة حول نفسه ويقدم معلومات لا تثير انتباه التلاميذ الموهوبين والمبدعين بحكم طبيعتهم المتفوقة وتفكيرهم العالي فكيف بها تحرك هِمَمَهُم وتستثير قدراتهم؟ بينما هم(المتعلمون) لا يستطيعون خلاصا من النظم المدرسية التي تحكم قبضتها عليهم ولا تسمح لهم بالاختلاف وتجاوز حدود محتويات مناهجها والتمرد عليها.

د – شعور الموهوبين والمبدعين بعدم السعادة في المدرسة(عدم الرضا التعليمي–التعلمي)، بل إنهم يشعرون بالاختناق من كل ما يحيط بهم في الحرم المدرسي، وهو الأمر الذي يبين لنا أن عدم سعادتهم هذه سببها الرئيس هو أنهم يتأرجحون بين متناقضتين، فهم من جهة محسوبين من الطلبة البارزين المتميزين، وهم في الوقت ذاته مصنفين من الطلبة المكروهين أو قل إن شئت من فئة المنبوذين، إلا أن هذه الوضعية غير المستقرة التي هم عليها في المؤسسة التعليمية لا تؤثر على مستوى قدراتهم الإبداعية لو تتوفر لهم الظروف البيئية المناسبة.

يتعلق الأمر إذن ببروز مشكلة في مثل هذه البيئات التعليمية غير الملائمة كانعكاس لهذه الوضعيات والمواقف التي يصارع فيها الطلبة المبدعون من أجل البقاء ممثلة في استحالة اكتشاف (الموهوبون وذوو القدرات) بموضوعية، ومحاولة مساعدتهم في تنمية وتطوير قدراتهم، لأن الضبابية والاستبدادية في علاقات التفاعل معهم تحجب قدراتهم عنا فتفوتهم فرصا إبداعية عديدة من الصعوبة بمكان استرجاعها فيما بعد.

وفي سياق الحديث عن البيئة الإبداعية الملائمة التي ينبغي أن توفرها البيئة الاجتماعية من خلال مجال التربية والتعليم ممثلة في المؤسسات التعليمية بمختلف أنماطها ومراحلها التعليمية فإنه من

الضروري الإشارة إلى مسألة تأثير المعلم والمدرسة على الموهوبين والمبدعين سلبا أو إيجابا، وبخاصة فيما يتعلق باكتشافهم من حيث المعايير والمقاييس التي يمكن الإستناد إليها.

- **أثر المعلم على الموهوبين والمبدعين:** وفي الموضوع ذكر(القدافي، 2002، صفحة 182)بأن الواقع الميداني في المؤسسات التعليمية "يشهد على أن غالبية المدرسين يعملون على تركيز جهودهم وحصر اهتماماتهم في توصيل المعلومات إلى أذهان فئة التلاميذ الأكثر عددا في الفوج وهم العاديون بشكل عام، ولا يهتمون كثيرا بالموهوبين والمبدعين، ولا يراعون احتياجاتهم التي تختلف بطبيعتها عن احتياجات غيرهم من العاديين، وهم في ذلك(المدرسون) مقيدون بما يقره المنهاج الدراسي الرسمي الذي وضع من أجل أهداف وغايات سياسة البلاد)".

بتحليلنا لمدلول ما ورد في الفقرة يتضح لنا بأن رمضان محمد القدافي يؤكد على فكرة اتجاهات أغلب المدرسين نحو وظيفتهم المقيدة، ممثلة في حرصهم على مسألة توصيل المادة العلمية كما برمجت في مقررات وبرامج المنهاج الدراسي، وكذا مسألة إتمام البرنامج وإنهائه في المدد الزمنية التي حددت له، ولا تستقطبهم أحوال شرائح المتعلمين من ذوي الإحتياجات الخاصة سواء أكانوا من ذوي المشكلات والإعاقات، او كانوا من ذوي النجابة والتميز والنبوغ(الموهوبون والمبدعن)، ولكن رغم وجود هذه القيود التي يحددها المنهاج فعلا، فإن من نافلة القول بأن المدرس الذي لا تستهويه عوامل الموهبة أو الإبداع التي يتوفر عليها عدد من تلاميذ فوجه أو أفواجه ولم تستثر اهتمامه، فلن يتجه نحو الاهتمام بغير العاديين من المتعلمين في الأغلب الأعم، ولن يُقبِل على تشجيع التفكير الإبداعي أو الابتكاري، ولا يعمل على تنميته وتطويره لديهم حتى ولو لم تكن هذه القيود موجودة، وبناء على ذلك فإننا لا نتوقع منه أن يتبنى بأية حال من الأحوال إتجاها مدعما **للإبداع**. ولذلك فعادة ما يتموقع هؤلاء المدرسون في صفوف المعارضين أو المحايدين للتغيير، ولا يميلون إلى تيار التجديد والابتكار. وفي علاقات تفاعلهم مع المتعلمين لا يهتمون بالإجابة عن الأسئلة غير المتوقعة التي يطرحها النوابغ من التلاميذ تحت غطاء أنهم يرونها بعيدة عن الأهداف الخاصة من الدروس التي يتولون تقديمها لهم، وقد يتعدى الأمر ذلك إلى التضييق في أحيان كثيرة على المتعلم الذي يجيب بسرعة فائقة عن الأسئلة التي يطرحها المعلم ويظنون خطأ بأن هذا(التلميذ أو الطالب المبدع) يتعمد استعراض ما لديه من معلومات والتباهي بذكائه أمام زملائه. ولذلك فإنه كثيرا ما يقابل(يعامل) مثل هؤلاء المتعلمون بعبارات التأنيب أو التوبيخ وفي بعض المواقف حتى بالعقاب، كما أنه هناك حالات من المتعلمين

الموهوبين يلتزمون أسلوبا آخر في تعاطيهم مع شرح المدرسين للدرس بعدم الاهتمام والمتابعة، حيث يخرجون بخيالهم بعيدا غارقين في أفكارهم الإبداعية تحليلا وتفسيرا، ويقابل المدرسون ذلك باتهامهم بأنواع من النعوت السلبية كالغباء والبلادة وعدم التركيز واللامبالاة، وإن هذه السلوكات والممارسات التربوية السلبية كفيلة بمضايقتهم والقضاء على حماستهم واندفاعهم، وكفيلة أيضا بأنها قاتلة لروح التفوق والنبوغ والإبداع لديهم، كما أنها كفيلة بتحطيم علاقات التفاعل وقطع روابط الإتصال والتواصل بينهم وبين المدرسين.

وتأسيسا عليه فإنه يمكننا أن نخلص إلى نتيجة مؤداها أن ميول المعلمين وقيمهم واتجاهاتهم الخاصة وأحوالهم المزاجية تعمل كلها إما عوامل بناء أو عوامل هدم، إذ أنها (قيم ومباديء المدرسين) قد تكون مساعدة على تشجيع التفكير الإبداعي وتنميته لدى المتعلمين المتميزين، ومن ثم يمكنهم اكتشاف الكثير من المبدعين منهم باعتماد امتلاك أو سرعة اكتساب الطالب للتفكير الإبداعي **كمعيار** لذلك، وإما على العكس من ذلك فهي تساهم في إعاقة التفكير الإبداعي وتعمل على احباط أصحابه. ولذلك فإن أهم ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنه لا يمكننا التنبؤ بالإتجاه الذي سوف يسلكه المدرس مع تلاميذ قسمه مادمنا نتعامل مع مدرس غير مؤهل(غير مكون وغير مدرب على طرائق وأساليب خاصة للتعامل مع حالات الموهبة والإبداع بشكل علمي وفي ظروف تسمح بذلك ووفق شروط خاصة تنبع في الأصل من برامج ومحتويات مناهج التربية الخاصة).

وفي هذا الشأن تشير الكثير من نتائج التجارب والأبحاث التي أجريت على طبيعة العلاقة بين المدرسين وتلاميذهم من الموهوبين والمبدعين إلى قيام المعلمين غالبا بزجر المتعلم صاحب الحركية الزائدة والسلوك الابتكاري أو الإبداعي بدلا من تشجيعه وإثابته ومكافأته.

وقد اتضح جليا اعتمادا على نتائج تلك البحوث الميدانية وفق ما اشار به (القدافي، 2002، صفحة 182)"أن المعلمين كانوا غير قادرين على تحرير القدرات الإبداعية لدى تلاميذهم وإطلاقها من عقالها، وذلك لأن هؤلاء المدرسين أنفسهم كانوا يفتقرون أصلا إلى التفكير المبدع ومن ثم فلم تتوفر لديهم الأسس النفسية اللازمة للقيام بتدعيم الإبداع والميل إلى الابتكار وتعزيزهما".

ونظرا للدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه المدرس في تنمية شخصية المتعلمين ذوي التفكيرالإبداعي، وتطوير قدراتهم وصقل مواهبهم فإن القضية تتطلب أن يكون المعلم ذاته مالكا للتفكير

الإبداعي الذي يؤهله؛ فيحوله من الجمود والتمسك بما يقره البرنامج الدراسي ويؤول به نحو محاولة التغيير والتجديد في أساليب التعامل مع المتعلمين، وطرائق تقديمه للدروس، ومن ثم سيكون قادرا على التأثير فيهم بشكل إيجابي ويؤدي ذلك إلى إحداث تغيير أفضل في شخصياتهم وسلوكاتهم ونشاطاتهم ولا يتحقق له ذلك إلا من خلال منحهم هامشا من الحرية والاستقلالية، وإعطائهم الفرصة للتفكير الحر وفسح المجال واسعا أمامهم لإجراء الحوارات في جو مفعم بالنقاشات الثنائية والجماعية في المجالات العديدة، بدلا من التقيد والإصرار على جمع المعلومات وتلقينها لهم وحفظها من طرفهم ثم استدعائها عند اللزوم وخصوصا وقت الفروض والامتحانات. كما يجب عليه أن يكون قادرا بنفسه على تهيئة الفرص، ومشاركة المتعلمين في اقتراح المشاريع التي تساعدهم وخاصة المبدعين منهم على التكيف والاندماج مع كل المواقف الابداعية، وتشجيعهم على زيادة مستوى تفاعلهم مع زملائهم. ويتعلق الأمر إذن بضرورة اعتماد المدرس على رأس مال علائقي رفيع المستوى في تسيير عمليات التعليم–التعلم وأن يكون مؤهلا للقيام بمثل هذه المهمات التي تعتبر في مثل هذه الامواقف إضافة إلى وظيفته الرسمية وهي وظيفة التدريس.

واعتمادا على ما سبقت الإشارة إليه يتضح لنا أن ما يملكه المدرسون من مادة علمية متخصصة، إضافة إلى ما يتمتع به من قدرات عقلية وسمات شخصية، وانطباعات مزاجية وانفعالية ومهارات مهنية مدعومة بامتلاكه رأس مال علائقي يوظفه في تفاعلاته مع المتعلمين وتواصله معهم له عميق الاثر –الذي لا يمكن انكاره– على تلاميذه بصورة عامة، وعلى الموهوبين والمبدعين منهم بصفة خاصة. كما يدعونا ذلك إلى المناداة بضرورة تحلي مدرسو هذه الفئات من المتعلمين ذوي المهارات الفائقة والقدرات العقلية العالية –خصوصا إذا كانوا مفصولين في أقسام خاصة أو مدارس خاصة– بسمات إيجابية ذات طابع خاص في مجال التدريس والتربية والعلاقات الإنسانية أكثر من غيره من المدرسين في المدارس العمومية، ومن أهم هذه السمات:(الذكاء واليقظة ووفرة الإطلاع وامتلاك رصيد معرفي واسع، وسعة الافق وتنوع الثقافة، والرغبة في التكوين النظامي وفي التكوين الذاتي، والإجتهاد لمواكبة المستجدات، وامتلاك الميول الفنية والاتزان الانفعالي، والقدرة على قيادة مجموعات المتعلمين وتوجيه المناقشات، والمهارة في توفير الفرص المتكافئة للمتمدرسين من أجل تحمل مسؤولياتهم في ممارسة أدوارهم التبعية والقيادية).

وخلاصة القول فإن هذا الدور الريادي للمدرسين لا يمكن تأديته على الوجه المرغوب إلا من خلال توفر بيئة مدرسية تتوفر على جملة من العوامل ومجموعة من الشروط المساعدة وهو ما يحيلنا إلى طرح التساؤل الذي مؤداه:- **مأثر البيئة المدرسية على الموهوبين والمبدعين؟**

وفي سياق الإجابة عن هذا التساؤل ننطلق مما ورد لدى (القدافي، 2002، صفحة 184)من خلال قوله:"أما المدرسة فإنها تستطيع أن تقوم بدور واضح ومميز لا يمكن أبدا تجاهله ولا إنكاره في تشجيع المواهب والنوابغ والمبدعين وتنمية وتطوير قدراتهم".

وإن ما هو جدير بالإشارة إليه في هذا الصدد هو أنه ليس لزاما أن يكون التشجيع دوما ماديا في شكل جوائز عينية أو هدايا مادية ملموسة، وإنما ينفع حتى التشجيع المعنوي، إذ أن للحوافز التقديرية المعنوية دورا مهما ووقعه بالغ التأثير، حتى أنه قد يكون تأثيره أحيانا أعظم وأكثر إيجابية منه حين تكون الحوافز مادية، فشهادات التقدير وثناء المدرسين والاهتمام الذي تبديه إدارة المؤسسة التربوية قد يكون تأثيره أكبر وأشد وقعا من أي تأثير مادي آخر فيما يتعلق ببث الشعور بالثقة والأمان والإحساس بالإنتماء. غير ان ما هو أجدرب الإشارة إليه أن المدرسة مطالبة بتوفير النوعين من التحفيز معا، ولا باس بالموازنة بين تأثيريهما لتوفير الأكثر نفعا في بعض المواقف، وأحسن من ذلك أن تعمل على تكاملهما من خلال السعي إلى توفير كل متطلبات المتعلمين واحتياجاتهم الفردية والجماعية المادية منها والمعنوية، وذلك حتى تتمكن من القيام بهذا الدور الإيجابي المنوط بها في رعاية المبدعين وتطوير قدراتهم، وهو ما يفرض على الجهات الوصية التفكير في إيجاد الحلول البديلة التي يمكنها أن تخرجنا من الأزمة التي تعانيها كل مؤسساتنا التربوية، ولا يمكن أن تخرج هذه البدائل عن مجال الاهتمام بمشاريع **التربية الخاصة** التي تكون موجهة للأطفال(المتعلمون) غير العاديين الذين يوسمون بأنهم: ذوو احتياجات خاصة وأن من ضمن هؤلاء فئة **المبدعين**.

- فماذا نعني **بالتربية الخاصة**؟ ورد لدى(الشريف، 2001، صفحة 20) أن:"التربية **الخاصة** بمفهومها المتطور تشمل كل الفئات البشرية من الأفراد غير العاديين باعتبار أن لكل فرد حاجاته الخاصة في ضوء ظروفه المحيطة به".

ويتضح جليا هنا بأن الأفراد(الطلاب) غير العاديين والذين يطلق عليهم عموما مفهوم ذوو الإحتياجات الخاصة هم فئتان(الموهوبون والمعاقون)، فكما أن أصحاب المشكلات(المعاقون) ينظرون

إلى أنفسهم ويريدون إشباع حاجاتهم التربوية والنفسية والاجتماعية كبقية الأفراد العاديين، فإن فئة غير العاديين من ذوي الموهبة والتفوق يتشوقون أيضا إلى الاهتمام بهم وتلبية حاجاتهم الخاصة ممثلة في تنمية قدراتهم واستعداداتهم، والدفع بهم إلى ولوج عالم الإبداعية، أو على الأقل محاولة الحفاظ على قدراتهم من التدهور والضياع.

وبتحليلنا لما تحمله الفقرة من مدلولات يتضح لنا بأن تحقيق هذا الهدف ممثلا في توفير رعاية وتربية خاصة لفئات محددة المعالم من المتعلمين(المبدعون)، لا بد من التواصل الدائم والتعاون القوي بين مؤسستي الأسرة والمدرسة (كونهما بيئتان تربويتان تتساندان بنائيا وتتكاملان وظيفيا من أجل الإحاطة بالأطفال ورعايتهم)، إضافة إلى ضرورة توفر الأخصائيين التربويين والمدرسين المتخصصين، ومرافقتهم للموهوبين والمبدعين من خلال وظائفهم المتخصصة وأدوارهم الإرشادية والتوجيهية نحو الاتجاهات الإيجابية. فالبيت هو البيئة الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويتعلم ويكتسب كل الصفات، والسمات الشخصية في السنوات الخمسة الأولى من عمره الزمني، والمدرسة تتولى بعد ذلك تنمية وإثراء ما اكتسبه الطفل من سمات حميدة في البيت، وتحاول من جهة أخرى تعديل ما هو خاطيء ومحاربة واجتثاث كل ما هو غير صالح منها، إضافة إلى تعليمه مهارات أكاديمية وإكسابه ألوانا أخرى من العلوم لإعداده للحياة المستقبلية، وإن التكامل الوظيفي بين مؤسستي الاسرة والمدرسة يضمن إلى حد كبير رعاية لائقة لجميع الأطفال العاديين منهم وغير العاديين.

ويبين لنا الشريف عبد الفتاح المقصود**بالأطفال غير العاديين** بقوله: "هو مصطلح يمتد على خط بين التفوق والإعاقة(هم ذوو الإحتياجات الخاصة) يتخلله المشكلات التعليمية والإضطرابات المختلفة، وليس معنى ذلك أنهم جميعا ينتمون إلى صفة موحدة والفارق بينهما في الدرجة، وإنما المقصود هو أنهم يشتركون جميعا في أمورعدة هي:(الشريف، 2001، صفحة 20)

1 – حاجتهم إلى الرعاية الخاصة والبرامج التربوية والتعليمية الخاصة التي تختلف عما يقدم للعاديين في المدارس من خلال المناهج التقليدية.

2 – أن هناك نوع من الصلة تربط بعضهم ببعض وخاصة ما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء حالاتهم فمعظم الحالات ترجع لأسباب وراثية.

3 – الإختلاف بين خصائص الأطفال العاديين والأطفال غير العاديين ليس اختلاف في النوع ولكنه اختلاف في الدرجة.

ويمكننا القول إذن بأن فئات الأفراد غير العاديين هم أولئك الأفراد الذين ينحرف أداؤهم (إما سلبا أو إيجابا) عن متوسط أداء الأفراد العاديين بشكل واضح وملحوظ في مختلف الصفات الحسية والحركية والعقلية أو في التحصيل الدراسي. وبناء عليه يمكننا تقسيم الأفراد غير العاديين إلى مجموعتين رئيسيتين كالآتي: (الشريف، 2001، صفحة 21)

أ – غير العاديين ذوي الإحتياجات الخاصة من الموهوبين والمتفوقين والمبدعين، وهم الشريحة المستهدفة بالدراسة والتحليل في بحثنا الراهن وتحديدا منهم فئة **طلاب الجامعات**.

ب – غير العاديين ذوي الإحتياجات الخاصة الذين يعانون مشكلات (وهم المعاقون عقليا. سمعيا. بصريا. حركيا وذوو الإضطرابات السلوكية أو اللغوية أو النمائية وكذا منخفضو التحصيل وأصحاب صعوبات التعلم والتأخر الدراسي وبطء التعلم).

بإمعان النظر فيما تحمله هذه المعطيات من معاني ودلالات يتضح أن كل هذه الفئات نجدها منتشرة في أوساط **تلاميذ مدارسنا وطلاب جامعاتنا** على تفاوت بين هذه المؤسسات من حيث نسب تواجدهم وانتشارهم، وهو الخطأ الكبير الذي تقع فيه كل المجتمعات حيث يتم دمجهم في المدارس العمومية، وإخضاعهم لدراسة المناهج الدراسية العامة. وإذا كنا نتفق جميعا ونلتقي عند نقطة واحدة وهي اشتراك هؤلاء الأطفال غير العاديين في الحاجة إلى التربية الخاصة التي تجمعهم تحت ظلال شجرتها الواسعة، فإنه من الضرورة بمكان بل من الواجب علينا أن نوفر لهم مدارس خاصة، ومناهج تربوية خاصة، أو على الأقل نفصلهم في أفواج وقاعات تدريس خاصة، ونعد لهم برامج دراسية ومقررات تعليمية بمحتويات خاصة، تحمل في طياتها خبرات ودروسا تتوافق مع قدرات واستعدادات وميولات أفراد كل فئة على حدة.(وفي دراستنا الراهنة يكون التركيز على الفئة الأولى من ذوي الاحتياجات الخاصة التي ينتسب إليها الموهوبون والمتفوقون والذين سنجد حتما من ضمنهم أفرادا يمكننا تصنيفهم بأنهم **مبدعون**).

ويحيلنا هذا الأمر إلى ضرورة التوقف عند محطة هامة ممثلة في **أهداف التربية الخاصة:** حيث تتعدد أهدافها وتتنوع بتنوع الفئات التي تحتاج إلى برامجها وطرائقها ووسائلها الخاصة، وإن من أهم أهدافها نذكر:(الشريف، 2001، صفحة 22).

أ – توفير أدوات القياس والتشخيص والملاحظة العلمية التي تساعد في الكشف المبكر عن الأفراد غير العاديين في البيت وفي المدرسة، وحتى في أماكن العمل بعد التخرج من الجامعات.

وهي الكارثة التي تعاني منها معاناة جماعية كل المؤسسات التي تعتبر بيئات تعليمية يتفاعل الأفراد المبدعون مع عناصرها طوال مسار دراستهم من حيث انعدام وجود هذه الوسائل القياسية وإن حدث وأن وجدناها في بعض المؤسسات فبالكم والنوع غير الملائمين، ناهيك عن عدم اتقان توظيفها من طرف الفاعلين في هذه المؤسسات.

ب – تقديم البرامج والخدمات التربوية الوقائية والعلاجية اللازمة بحيث تتضمن البرامج الوقائية الإجراءات التي تَحُد من تفاقم المشكلة، وتخفف من آثارها النفسية على الفرد، بينما تتضمن البرامج العلاجية مجموعة من البرامج التعويضية في شكل حلول تساعد ذوي الحاجة الخاصة(معاق أوموهوب أو مبدع) على استخدام جوانب أخرى من قدراتهم غير تلك التي حدثت فيها الإعاقة بالنسبة للمعاق فمثلا المعاق بصريا تقدم له خدمات وبرامج تنمي قدراته على السمع واللمس. أما إذا كان من الموهوبين والمبدعين فتساعده هذه البرامج على تجاوز الروتين الذي يعيشه مع مقررات الدرس العادي الذي غالبا ما يكون ليس في حاجة إليه أصلا.

وهي أيضا مشكلة من أعظم المشكلات التي تتخبط فيها كل المؤسسات التربوية والتعليمية التابعة لنظامنا التربوي والتي يقيدها جميعا منهاج دراسي جامد هدفه الأسمى تقديم معارف جافة للمتعلمين ولذلك فإن الجميع(مدرسون ومتعلمون) يعاني التبعية والتقيد بمحتوياته المميتة لكل نشاط يحاول تجاوزها والتمرد عليها.

جـ – وضع برامج دراسية وتصميم مقررات تعليمية فردية(**تفريد التعليم** وفقا لمبدأ **الفروق الفردية**(البداغوجيا الفارقة)وأخرى جماعية(**العمل الفوجي التشاركي** التعاوني بطريقة المشروع أو حل المشكلات) تناسب كل فئة من فئات غير العاديين(تفريد أو تسريع التعليم).

نفس الملاحظة تقدم فيما يتعلق بهذا الهدف حيث تعيش جميع مؤسساتنا التعليمية أزمة انعدام هذه البرامج التعليمية الخاصة المكيفة والتي تصب في قالب تفريد أو تسريع التعليم الذي يكون بالدرجة الأولى في صالح الطلبة الموهوبين والمبدعين، إذ لا يزال العمل التربوي خبط عشواء حيث الدمج الجماعي لكل المتعلمين في نفس حجرات الدرس وبنفس الدروس والوسائل والطرائق.

د – تطوير وابتكار أساليب وطرائق تدريس تتماشى مع كل حالة من الحالات التي تمثلها فئة معينة من ذوي الإحتياجات الخاصة.

لا وجود لهذا البند أيضا في واقع العملية التعليمية–التعلمية بمؤسساتنا التربوية والتعليمية على الرغم من محاولات الإصلاح التربوي المتعاقبة والتي أبانت على التجديد والتحول إلى اعتماد الطرائق الحديثة النشطة، إلا أن الممارسات الفعلية في الميدان كلها تقليدية، وبذلك فإننا لم نستفد شيئا من هذا الإصلاح او ذاك مادامت العقلية لم تتغير نحو الأحسن.

هـ– إيجاد وتوفير وسائل تعليمية سمعية وبصرية وحركية تساعد في رعاية غير العاديين وتعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم.

وبنفس الملاحظة يمكننا أن نتحدث عن الوسائل التربوية والوسائط التعليمية التي تتطلبها المواقف التعليمية وفقا للطرائق والأساليب الحديثة التي تنادي بها المقاربات التربوية المعاصرة، والتي تحث صراحة على توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة التي يحتاج إليها المتعلمون في إنجاز نشاطاتهم، وتنفيذ مشروعاتهم وإجراء تجاربهم، إلا ان الواقع الميداني عندنا وخاصة في **الجامعات** يشهد تناقضات عجيبة من حيث أننا غيرنا نظام التعليم العالي من الكلاسيكي إلى الالامدي (lmd) الذي يفترض أن مرتكزه الأساس هو اعتماد هذه الوسائط التكنولوجية على نطاق واسع، إلاأننا لم نغير الوسائل والوسائط ولا الاساليب ولا الطرائق، إذ أبقينا عليها كما كانت من ذي قبل وأكثر من ذلك ابتعدنا حتى على توظيف المتوفر منها واستغلالها استغلالا أمثلا.

و – رعاية النمو السوي لكل فئة حسب الفروق الفردية لديهم.

وهذا الهدف هو الذي تسعى التربية الخاصة إلى تحقيقه لكل فئات المتعلمين أكثر من غيره من جملة الأهداف الأخرى المشار إليها، من حيث انعدام وجوده بتاتا في الميدان فمقررات ومضامين

المنهاج الدراسي لم يراعى في إعدادها مبدأ الفروق الفردية ولم تخصص فيها دروس خاصة بفئات ذوي الإحتياجات الخاصة فالكل ينهل من نفس الكأس، ويتضرر بذلك الكثير من الطلبة الذين يتميزون بعمر عقلي عالي الهمة.

6 – إشكالات وتحديات تواجه الطالب الجامعي المبدع:

يواجه الطلاب في الجامعات عديد المشكلات التربوية والتعليمية وتتنوع هذه المشكلات حسب المواقف والوضعيات التي يكون عليها الطالب في البيئة الاجتماعية في عمومها وفي البيئة الجامعية على وجه التحديد ويمكننا تصنيف هذه المشكلات إلى:

أ– مشكلات نفسية　　ب– مشكلات جسمية　　جـ– مشكلات اجتماعية

د– مشكلات دراسية　　هـ– مشكلات مالية

اعتبارا لأهمية العنصر البشري كونه أهم رأس مال يساهم بقوة في التنمية الاجتماعية وتطوير المجتمعات وبناء حضارتها، واعتبارا لفكرة أن من أهم الفئات المكونة لرأس المال البشري هذا فئة الطلاب الجامعيين في عمومهم والمبدعين منهم بوجه خاص، فإن ذلك يسوقنا إلى ضرورة التوقف عند محطة هامة عنوانها إشكالات وتحديات يواجهها الطالب الجامعي خلال مساره الدراسي، من خلال تفاعلاته مع عناصر البيئة الجامعية، وكذا بعد تخرجه وتوجهه إلى الحياة العملية من خلال تفاعلاته مع عناصر البيئات الاجتماعية المختلفة.

وفي سياق حديثنا عن علاقات التفاعل والتواصل التي تربط الطلاب بغيرهم فإنه يمكننا الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بمسألة دور رأس المال العلائقي في إنجاح مسارات الدراسة لدى الطلاب. إذ وعلى الرغم من أن أهم عامل يكون أشد تأثيرا على سلوكات الطلاب في المؤسسة الجامعية هو عامل علاقة التفاعل المباشر بينهم وبين الأساتذة، إلا أن الاهتمام بهم يتطلب من جميع من لهم علاقة بهذا المسار الدراسي إحاطتهم بالرعاية الشاملة والمساهمة في إعدادهم إعدادا يؤهلهم للتعاطي الإيجابي مع مشكلات الحياة اليومية، وهذا بدوره يمكنهم من تحقيق النجاح والتفوق والإبداع والابتكار، ويتأكد حصولهم على هذه الدرجات العليا من التميز والإبداع كلما تضافرت جهود كل العناصر المسؤولة في البيئتين المنزلية والجامعية عن تنشئتهم وتربيتهم وتعليمهم وتكاملت وظائفهم.

وتأسيسا عليه فإن أي خلل يصيب هذا التكامل في الأدوار والوظائف بين مؤسستي الأسرة والجامعة، وإن غياب هذا الاهتمام، وإن أي تقصير في الرعاية اللائقة بل الخاصة سينتج عنه عدم توفر العوامل المساعدة على إبراز الطلاب لقدراتهم وتفجيرها وصقلها، وهذا الوضع سيجعل الطلاب يشعرون بأنهم في المكان الخطأ وأنهم موجودون بين الأشخاص الخطأ أيضا، وإن مثل هذا المناخ السلبي قد يدفع بهم إلى توظيف قدراتهم فيما لا فائدة ترتجى منه، ومن ثم الوقوع في ممارسات غير سوية تؤول بهم إلى الوقوع في عديد المشكلات، وارتكاب الكثير من الأفعال اللاتربوية التي تعيق مسارهم الدراسي وتؤثر سلبا على تحصيلهم العلمي وتعصف بمواهبهم وقدراتهم فتهدر هباء.

يتعلق الأمر إذن بضرورة إدراكنا لهذه المشكلات التربوية المتنوعة التي يعانيها الطلاب والتي هي في الأغلب انعكاس لتقصير المسؤولين عن تربيتهم وتعليمهم، وضرورة وعيينا بآثارها وانعكاساتها السلبية على المسار الدراسي في عمومه(أي تأثيرها عليهم وعلى غيرهم)، ومن ثم يمكننا أن نقدم الإرشادات والتوجيهات الوقائية لتنبيه الطلاب حتى لا يقعوا في مثل هذه المشكلات أصلا، أو بتقديم جملة من الحلول في شكل وصفات علاجية لمن سابقهم الزمن ووقعوا في بعض هذه المشكلات، بغية التخفيف من شدة وقعها عليهم، ولم لا إنقاذهم تماما من أضرارها الجسيمة والمتعددة؟ ونوجز بعض هذه المشكلات التي يعاني منها طلاب الجامعات كالأتي: (راشد، 2007، صفحة 65)

أ – مشكلات نفسية: ممثلة في القلق والتوتر، الشرود الذهني والتقلب المزاجي، هذه الاضطرابات تفقدهم الرغبة والدافعية، وقد تجعل الطلاب انطوائيين وانعزاليين ويؤثر ذلك سلبا على تمدرسهم ولو كانوا من ذوي الذكاء والموهبة والقدرات الإبداعية. كما قد تجعلهم أيضا عدوانيين يقومون بممارسات عنيفة ضد كل ما يوجد داخل المؤسسة التعليمية وينعكس ذلك أيضا بالسلب على مسار دراستهم سواء من حيث التحصيل الدراسي أو من حيث النشاطات الحرة التي يمكن أن تكون سبيلا يوصلهم إلى ولوج عالم الإبداع والابتكار.

ب – مشكلات جسمية: ممثلة في إعاقات متنوعة(سمعية. بصرية. حركية. صم بكم. الشعور الدائم بالتعب والخمول ...) قد تكون خَلْقِيَة(أي ولدوا بها)، وقد تكون ناجمة عن التعرض لحوادث أو كوارث طبيعية، وهذه أيضا تنعكس آثارها سلبا على المسارات الدراسية للطلاب الذين يعانون هذه المشكلات وتمنعهم من مواكبة أقرانهم ولو كانوا من ذوي المواهب الخارقة.

جـ – مشكلات اجتماعية: وتتمثل أساسا في التفكك الأسري بجميع أشكاله(طلاق. خلع. هجر ترمل. بطالة وفقر)، أو التفاوت الطبقي(الفقر. السكن في العشوائيات، الشعور بالإغتراب الاجتماعي)، كلها مشكلات تدفع بالطلاب إلى الشعور بعقدة النقص والإنسحاب من الحياة الجماعية وهو الأمر الذي قد يؤدي بهم إلى الوقوع في ممارسات سلوكية عدوانية منحرفة تعصف بمساراتهم الدراسية ويتضرر منها أكثر الطلاب الموهوبون والمبدعون.

د – مشكلات دراسية مثل:(التأخر الدراسي. صعوبات التعلم. الإخفاق والرسوب. التسرب...) هذه المشكلات تعرقل السير الحسن لمسارات الدراسة وقد تدفع بالكثير من الطلاب إلى الإحباط ومن ثم الترك والإنقطاع عن الدراسة في مراحل متقدمة من المسار الدراسي، (وقد تكون لديهم قدرات ابتكارية وإبداعية متنوعة تحتاج فقط إلى توجيه ومرافقة بعيدا عن خضم الدراسة العادية فتنمى وتطور وقد يؤدي هذا الاهتمام بهم إلى التوفيق في مجال الإبداع رغم معاناتهم من المشكلات الدراسية المشار إليها أعلاه)، فتضيع بذلك مواهب وطاقات الكثير من هؤلاء الطلاب أصحاب هذه القدرات.

ولمزيد من التوضيح حول ما يعانيه الطلاب من مشكلات دراسية تعيق مساراتهم التعليمية يمكننا أن نشير أيضا إلى **مشكلة** مهمة ألا هي **مشكلة اللامساواة المدرسية** وانعدام مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في المؤسسات التربوية وخاصة ما تعلق بمقررات ومحتويات المناهج الدراسية، والتي تنعكس آثارها سلبا على أغلب المتمدرسين، ويتضرر منها أكثر الطلبة الموهوبون والمبدعون، وكذا من خلال الممارسات اللاتربوية للتمييز بين الطلاب من طرف الإدارة أو هيئة التدريس، واعتبارا لهذه النظرة يمكننا أن نشير بنوع من التوضيح إلى مفهوم **اللاتكافؤ المدرسي:** حيث أشارت(فياض، 2004، صفحة 139)بقولها: "يجمع الأطباء وعلماء النفس على أن الإلزامية المدرسية هي السبيل الذي يبرز الأطفال اللاأسوياء، فمن جهة لا يمكن ترك آلاف الأطفال دون إطار مؤهل ومناسب لتربيتهم وتعليمهم بشكل جماعي، ومن جهة ثانية لا يفرق القانون بين الأطفال فجميعهم يجب أن يتعلموا الأمر الذي يؤدي إلى وجود تفاوت كبير فيما بينهم وبروز صعوبات معينة تؤدي بالكثير من المتمدرسين إلى الوقوع في مشكلة سوء التكيف المدرسي".

يتضح من خلال تحليل ما ورد في هذه الفقرة بأن اللاتكافؤ المدرسي عامل من عوامل قتل روح المبادرة والدافعية لدى الكثير من الطلاب، فهو إذن مشكلة تعاني من أثارها السلبية شرائح طلابية

عريضة تجعل منهم غير قادرين على التكيف في الوسط الجامعي وغير قادرين على الاندماج في الحياة الجامعية، وغير قادرين على الإنخراط في النشاطات الطلابية حتى وإن كانوا ممن يملكون المواهب والقدرات الإبداعية العالية، إلا أن ما يجب أن نأخذه في الإعتبار في هذه المسألة هو أن مشكلة سوء التكيف المدرسي قد لا تعود إلى أسباب مدرسية محضة(المنهاج الدراسي.أساليب التسيير الإداري. طرائق التدريس وغيرها)، وإنما قد تتدخل عوامل أخرى لإنتاج هذه المشكلة التربوية الخطيرة (سوء التكيف والاندماج في المؤسسة المدرسية)، حيث أنها قد تنتج عن تدهور شخصية الطالب وسوء أحواله النفسية أو الوجدانية، أو نتيجة لعوامل البيئة الأسرية التي تعكسها الظروف الاقتصادية والموروث الثقافي للأسرة، وفي هذه الحالات التي لم تكتشفها الأسرة أو قد تكون اكتشفتها ولم تعلنها ولم تبلغ عنها، فإن المؤسسة المدرسية(الجامعة) هي المسؤولة عن اكتشاف هذه العوامل الخارجة عن دائرة محيطها والتي جعلت الطلاب يتأخرون دراسيا ولم يتمكنوا من التكيف مع حقيقة الوضع القائم بها، إذ يعتبر التأخر الدراسي في هذه الأحوال مؤشر على وجود عدة أسباب مؤدية وعدة عوامل مغذية له، وتكون هذه الأسباب والعوامل داخلية وخارجية يتطلب الأمر تحديدها والسعي في إيجاد حلول للتصدي لها ومعالجتها.

يتطلب الأمر إذن وقفة تحليلية لرفع اللبس عن شريحة المتمدرسين المقصودين بعبارة لا يستطيعون **التكيف المدرسي** والتعرف إلى الأسباب والعوامل التي تجعلهم غير قادرين على الاندماج في الوسط التعليمي عبر مراحله المختلفة، وهنا يجب التقصي والبحث المتعمق في المشكلة لأنها قد ترجع أساسا إلى مشكلة **المنهاج الدراسي** المعد مسايرا لثقافة الطبقات المهيمنة ويوجه إلى كل المتمدرسين على حد سواء، وهو في هذه الحالة يرمي إلى تكريس التفاوت الطبقي وإعادة الإنتاج الاجتماعي، أي بمعنى أن صعوبة اندماج الطلاب وعدم تكيفهم مع المقررات الدراسية وعدم انغماسهم في النشاطات الطلابية ليس سببه عدم امتلاكهم لقدرات واستعدادات وميول، ولا هو راجع إلى إعاقات آنية مفاجئة نتجت إثر حوادث معينة أو حوادث مزمنة يعانيها الطفل والتي تفرض علينا تعليمه في الأقسام أو المدارس الخاصة التي تقدم تربية خاصة، بل راجع إلى مشكلة المنهاج الدراسي الذي لا يراعى في إعداده مبدأ الفروق الفردية. كما يفرض علينا ذلك أيضا النظر بعين الإعتبار إلى فئات أخرى لا تعاني صعوبات في تحقيق النجاح بقدر ما تعاني تقويض حركاتهم الزائدة وكبح نشاطاتهم من طرف مواد المنهاج الجافة والجامدة، وكذا من طرف أساليب القمع الممارسة عليهم من طرف ادارة

المؤسسة أو من طرف مدرسيهم من خلال التفاعل معهم بقسوة لأنهم يظهرون وكأنهم مشاغبين متمردين عن مقررات المنهاج وعلى طرق تدريس أساتذتهم، وهم في حقيقة أمرهم ليسوا كذلك بل في حاجة ماسة إلى مواد ومقررات ومحتويات نشطة تستثير قدراتهم ومواهبهم ليتفاعلوا معها إيجابا.

وتأسيسا عليه فإننا نخلص إلى القول بأن المناهج الدراسية المعدة من طرف الوصاية هي السبب المباشر في اللامساواة المدرسية واللاتكافؤ التعليمي فهي بذلك قاصرة وغير قادرة على تحقيق رغبات وآمال وطموحات شرائح عريضة من المتعلمين، سواء في مراحل التعليم قبل الجامعي أو في التعليم العالي الذي يقدم للطلاب في الجامعات. يتعلق الأمر إذن بضرورة أن يكون المنهاج الدراسي ابن بيئته وتراعى فيه الفروق الفردية وتؤخذ في الحسبان الظاهرة الإبداعية أثناء بنائه وتحديد أهدافه.

وفي هذا الصدد أشارت(فياض، 2004، صفحة 138)بأن هناك من يذهب إلى القول بأنه: "لا يجب النظر إلى المناهج كوحدات ذات تطلب أكاديمي، ولكن كأرضية تربوية ملائمة للمظاهر الحضارية الأساسية والميادين المتعلقة بها"

ونلاحظ هنا بأن هناك تأكيد على أن يتوافق مشروع بناء المناهج الدراسية مع القيم الثقافية والمبادئ الحضارية السائدة في المجتمع، حيث يفسح المجال واسعا أمام جميع المتعلمين للتعاطي الإيجابي مع مقرراتها ومضامينها وفقا لقدرات كل فئة منهم. ويتضح إذن بأن تحقيق العدالة المدرسية وتوفير مبدأ التكافؤ في الفرص التعليمية يتجلى من خلال حصول كل فرد من أفراد المجتمع على حقه في التعليم عالي الجودة، على نحو متساو ومتكافئ بين الجميع، ويكون ذلك من أهم العوامل التي تؤدي إلى تعميق المساواة والعدالة الاجتماعية في هذا المجتمع أو ذاك، وأن هذا التكافؤ التعليمي سَيُزِيل الكثير من الصعوبات والمشكلات التربوية، ويُسهّل العقبات التي تعرقل السير الحسن لتعلم الطلاب، ويساعد كثيرا فئة الطلاب من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية على إبراز قدراتهم وتنميتها والاستثمار فيها، وعلى العكس من ذلك فإن عدم تكافؤ الفرص في التعليم أو وجود مستويات وطبقات متفاوتة في جودة التعليم(بتخصيص معلمين أكفاء لفئات معينة من التلاميذ أو مدارس خاصة ونموذجية لهم أو حتى من حيث توزيع مشاريع الترميمات والتجهيزات والمشاريع التنموية حسب الجهات جغرافيا لاعتبارات سياسية أو إيديولوجية أو لانتماءات حزبية أو عرقية...) يؤديان إلى التفاوت في تحقيق النجاح، وكذلك في اكتساب مهارات العمل وفي فرص الحصول على وظائف

سامية ومراكز اجتماعية مرموقة وأدوار لائقة مستقبلا، ويؤدي ذلك إلى تكريس اللامساواة والتمييز الطبقي ويعيد إنتاج نفس النظام الطبقي المصمت، فتضيع أعداد لا بأس بها من الطلاب الذين يمكن أن يكونوا في عداد المبدعين في متاهات هذا الاغتراب التعليمي الذي يسببه اللاتكافؤ في فرص التعليم وتهدر طاقاتهم، أي بمعني أن لسان حال القاعدة هنا يقول بأنه: في **التعليم** تكمن **الأزمة والحل** معا، فالتعليم هو الأزمة التي تؤدي إلى اللامساواة(كما هو كائن في الميدان اليوم). والتعليم هو الحل الذي يؤسس للمساواة وللعدالة الاجتماعية(إذا أخذنا بعين الاعتبار مبدأ الفروق الفردية وقيم ومبادىء ثقافة المجتمعات وأعددنا مناهج دراسية تراعي هذه المبادىء العظيمة وتساهم في فسح المجال واسعا أمام كل الشرائح لينهل أفرادها من العلوم والمعارف ما يتوافق مع مواهبهم وقدراتهم العقلية ومع قيم ثقافة مجتمعاتهم).

هـ – مشكلات مالية: متعلقة بالظروف الاقتصادية لأسر الطلاب من مثل تدني الدخول والرواتب الشهرية للكثير من الوظائف، والفقر والفاقة نتيجة البطالة، وسوء ظروف المعيشة وارتفاع نفقات التمدرس، أو حتى تلك الأسر التي ظروفها الاقتصادية ميسورة لكنها لم تحسن التصرف في مداخيلها ولم تحسن توظيفها واستغلالها استغلالا أمثلا فيما يعود على الأبناء بالنفع والفوائد، هذه المشكلات تقف حائلا أمام نشاطات الطلاب المتنوعة النظامية الرسمية منها والحرة غير الرسمية.

إن قراءة متمعنة لهذه المشكلات التي يعانيها طلاب الجامعات في مساراتهم الدراسية داخل الحرم الجامعي وخارجه، ورغم أنهم يتفاوتون فيما بينهم في درجة المعاناة منها إلا أن واقع الطلاب المأزوم يشير بقوة إلى أنهم في أمس الحاجة إلى التكفل بهم ورعايتهم والاهتمام بهم، وأن تتوفر المتابعة المستمرة لمساراتهم من خلال اعتماد أساليب وطرائق تدريس حديثة نشطة، وتوفير تأطير وإشراف تربوي ومرافقة بيداغوجية فعالة، نسعى من خلالها إلى التعرف على أنواع هذه المشكلات وتصنيفها وترتيبها حسب خطورتها عليهم، وتحديد الأسباب المؤدية إليها والعوامل المغذية لها، ومن ثم تقديم الوصفات الوقائية والعلاجية التي تساعدهم على مواجهة مشكلاتهم والتصدي لها بايجابية وإيجاد حلولها والخروج منها بأقل الأضرار، اعتمادا على أنفسهم أولا، ثم على توجيهات وإرشادات المحيطين بهم من أولياء أمورهم وأساتذتهم، وحتى الإداريين من مسؤولي الجامعات، وحتى من بعض الأقران من جماعة الرفاق، وخصوصا إذا كانوا منضوين تحت لواء المنظمات الطلابية أو النوادي العلمية، وهو الأمر الذي يشجعهم على التصدي للمشكلات بكل عزم، والثبات على المسار الصحيح المؤدي إلى

النجاح، هذا الاهتمام يخصص لعموم الطلاب في الجامعات، والذين من بينهم توجد فئات قد يسعفها الحظ في مثل هذه الظروف الحسنة ليبلغ أفرادها درجات التفوق والكمال، ومن ثم إمكانية ولوج عالم الإبداع والابتكار، وهؤلاء كلما اكتشفناهم وجب علينا الحرص على رعايتهم رعاية خاصة بالسعي الى توفير كل ما يساعد على تفجير طاقاتهم وتنمية وتطوير قدراتهم.

وفي سياق حديثنا عن مشكلات طلابنا فقد أشارت(قفاف، 2021/2020، صفحة 9)إلى أن الجامعة الجزائرية مأزومة من خلال قولها: "حيث تأثرت الجامعة الجزائرية من خلال محيطها العام وبخاصة خلال العشرية السوداء(1992–2002) والفترة اللاحقة بها إلى اليوم"

وهي الفترة التي عرفت حظرا أمنيا شاملا شل نشاطات كل القطاعات الحيوية في البلاد والمؤسسة الجامعية إحدى هذه القطاعات، مما فسح المجال واسعا لغزو الحرم الجامعي بعديد الأخلاقيات البعيدة عن التربية والتعليم –والمنافية لقيمنا ومبادئنا العربية الاسلامية– من شاكلة الرشوة والمحاباة والمحسوبية والموالاة والبزنسة(تبادل المصالح) فتدنت مستويات التعليم إلى الحضيض، ولا تزال الآثار السلبية تلاحق الجامعة إلى يومنا هذا، فكيف لنا في مثل هذه الأحوال والظروف أن نتحدث عن الظاهرة الإبداعية في الجامعة؟

بوقفة تحليلية لمحتوى الفقرة يتضح لنا أن الجامعة الجزائرية تعرضت فعلا إلى هزات وطالتها مشكلات كثيرة ومتنوعة عصفت بها تصنيفا وترتيبا وبمستويات التعليم فيها إلى الحضيض، وقد أشارت صاحبة هذا الرأي إلى واحدة من هذه الهزات العنيفة التي عاشتها الجامعة الجزائرية أيام التراجيديا الوطنية والمسماة بالعشرية السوداء الممتدة بين سنتي(1992–2002) حيث عمت الفوضى جميع أنحاء البلاد وكل المؤسسات الاجتماعية، ورغم فرض الحظر الأمني الشامل إلا أن الجامعة تحولت إلى مسرح لعديد الجرائم، وصارت ملاذا لأصناف من الأشخاص لا تربطهم أية صلة بالعلم والتعلم، وهو المناخ الذي ساعد على اقتحام الحرم الجامعي من طرف شرائح واسعة من الفاسدين الذين نقلوا إليها عديد الأخلاقيات السلبية البعيدة عن التربية والتعليم –والمنافية لقيمنا ومبادئنا الإسلامية– من شاكلة الرشوة والمحاباة والمحسوبية والولاءات والبزنسة، ناهيك عن غزو إمبراطورية الكحوليات للجامعة مما أدى إلى غرس سلوكيات أخرى فاسدة في أوساط الطلاب كالعلاقات الجنسية المحرمة وتعاطي الكحوليات بمختلف أنواعها وأشكالها والترويج لها بيعا وشراء. مما تسبب في انقطاع

الكثير من الطلبة عن مواصلة دراستهم بانتظام وقد يكون من ضمنهم الكثير ممن يحملون الأفكار الابتكارية ويملكون الاستعدادات والقدرات الإبداعية، وحتى العديد من الأساتذة انقطعوا عن الالتحاق بوظيفتهم في التدريس بانتظام، مما أدى إلى تدهور الوضعية التعليمية وتدني المستويات، والتي لا تزال أثارها ممتدة إلى اليوم رغم استتباب الأمن والقيام بعديد المحاولات الإصلاحية.

وتأسيسا عليه فإن ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو طرحنا للتساؤل الذي مؤداه: كيف لنا أن نتحدث عن **الظاهرة الإبداعية** وعلاقة الجامعة بها وخصوصا في العقود الثلاثة الأخيرة الممتدة من 1992 و2022؟ والكل يعلم بأن جامعاتنا ظلت تتأرجح بين العديد من المشكلات التي عصفت بمستويات التعليم العالي والبحث العلمي في عمومه طيلة هذه الفترة وإلى يومنا هذا؟

وفي السياق ذاته يمكننا أن نعضد لهذه المعطيات التي أدلت بها قفاف خديجة بما ورد في قول (بوعشة، 2000، صفحة 9): "يجب الإعتراف بأن الجامعة تعرضت للغزو من طرف الانحرافات الاجتماعية فوجدت المحسوبية والمحاباة وحتى الرشوة منفذا إلى سير منظومة التعليم العالي، وامتدت إلى التعيين في المناصب وتسجيل الطلبة مخالفة للمقاييس ووصلت حتى إلى منح الشهادات مما نتج عنه تفاقم أسباب الإنحطاط والإحباط والإستقالة المعنوية لدى الكثير ممن رفضوا الإنصياع لهذه الإنزلاقات الخطيرة".

بتحليل محتوى هذه الفقرة يتضح بأنها تحمل دلالات واضحة على أن الجامعة الجزائرية مأزومة منذ أكثر من ثلاثة عقود، وأن أزمتها عميقة حيث أثرت على جميع منتسبيها وعلى وجه التحديد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، حيث تحولت الجامعة من منارة للعلم ومنبر للبحث العلمي إلى وكر للفساد وللممارسات السلبية المتنوعة التي قضت على الدافعية للتعلم لدى الطلبة، وقضت على روح المبادرة والعمل النزيه لدى الأساتذة وعمال الإدارة.

أمافي الفترة الأخيرة فقد زادت أزمتها حدة حيث طالتها مشكلات تربوية أخرى بالجملة نتيجة تأثرها كباقي المؤسسات الاجتماعية بانعكاسات الأزمة الصحية العالمية التي سببتها جائحة كورونا التي أنتجها فيروس كوفيد 19، بداية من الموسم الجامعي 2019، والتي نتج عنها شل الحركة التعليمية بها، وقد نتج عن ذلك أن فُرِضَ علينا اعتماد نظام التعليم عن بعد. وإنه لمن الصعوبة بمكان

أن نطبق هذا النظام الإلكتروني فجأة من غير دراسة ولا تخطيط مما زاد الحياة الجامعية تأزما، وأدى ذلك إلى مضاعفة درجات انحطاط المستويات التعليمية.

واعتبارا لهذه المسارات التي تبدو أنها في الإتجاه السلبي أكثر مما هي في الإتجاه الإيجابي فإن من نافلة القول بأن الجامعة الجزائرية مأزومة، ولا يمكنها بحال من الأحوال أن تؤدي وظيفتها الرسمية ممثلة في تدريس الطلبة واكسابهم للخبرات المتضمنة في محتويات المقررات الدراسية التي يقرها المنهاج الدراسي بشكل جيد، فكيف بنا نتحدث عن وظائف أخرى إضافية تقوم بها الجامعة تجاه الطلاب من شاكلة الاهتمام بالإبداع والابتكار ورعاية الفئات الطلابية المبدعة رعاية لائقة بهم؟ ومن ثم فإنها لا تستطيع أيضا في ظل هذا الواقع المأزوم أن توفر اهتمامها بالظاهرة الإبداعية كواحدة من أهم الحلول التي تساهم بقوة في تحسين وضع المؤسسة الجامعية(علميا وبحثيا، تصنيفا وترتيبا) وتساهم في ربط الجامعة بسوق العمل والشريك الاقتصادي مما يساهم بدوره في توفير الوظائف وإيجاد مناصب العمل لشرائح أخرى من خريجي الجامعات، وتوفير رؤوس الأموال المتنوعة المحلية وحتى الخارجية منها*العملة الصعبة*.

وفي سياق الحديث عن المؤسسة **الجامعية** بصفتها بيئة تعليمية–قد تساهم بقوة في رعاية الطلبة الذين يمكن أن يتميزوا عن جموع الطلاب العاديين بخصائص تجعل منهم أفرادا منتمين إلى فئات المبدعين، فإن مما لا شك فيه أن الجامعة شأنها شأن **المؤسسات** الاجتماعية الأخرى تتعرض إلى **مشكلات تربوية متنوعة** تجعل منها مقصرة في أداء دورها العلمي ووظيفتها البحثية كما ينبغي لهما أن يكونا، وينعكس ذلك سلبا بوجه خاص على التحصيل الدراسي للطلاب، ويقضي بذلك على آمالهم وطموحاتهم فيما يتعلق بنشاطاتهم الحرة التي قد تسوقهم إلى ولوج عالم الإبداع والابتكار، وهو الأمر الذي يحيلنا إلى التوسع بالإشارة الموجزة إلى بعض أهم هذه **المشكلات** لتعضيد ما أشرنا إليه آنفا.

حيث ورد لدى(بوعشة، 2000، صفحة 25)ما نصه:"إن أزمات المجتمع التي طالت جميع النظم الحيوية مثل نظام الاقتصاد والسياسة والاجتماع لا ينبغي أن تكون ذريعة لاستدامة أزمة نظام التربية والتعليم عموما **والتعليم العالي** خصوصا".

وفيه دلالة مزدوجة الإتجاهين، الإتجاه الأول وفيه برهنة على تأزم الواقع الميداني للجامعة الجزائرية ضمن خضم الأزمة العامة التي تعاني منها كل النظم، وأما الإتجاه الثاني ففيه توجيه وإرشاد

إلى ضرورة بل وجوب المسارعة إلى إيجاد حلول لمشكلات التعليم العالي وعدم التذرع والتستر وراء الأزمة العامة التي يعيشها المجتمع الجزائري بجميع نظمه وقطاعاته.

وعليه فإنه يتأكد لدى كل من يقرأ هذه المعطيات أن النظام التربوي عموما والتعليم العالي على وجه التخصيص في بلادنا يعاني أزمة كبيرة، تعددت مشكلاتها وتفرعت وتفاقمت فترة بعد أخرى إلى أن طفح الكيل وعصفت هذه المشكلات بالمنظومة التربوية برمتها وعلى رأسها المؤسسة الجامعية الى الحضيض، وإن من أكثر ضحايا هذا الواقع المأزوم للجامعة الجزائرية هم الطلاب في مجملهم و**المبدعين** منهم تحديدا، (وهو الأمر الذي يتطلب الوقوف بفعالية على تشخيص الواقع الميداني الخطير الذي آل إليه قطاع التعليم العالي، وتحديد هذه المشكلات وتصنيفها والسعي في معالجتها بتسارع كبير). وفي تقديرنا فإن السبب الأساس في تفاقم أزمة الجامعة الجزائرية هو غياب التعاون والتنسيق بين قطاع التربية والتعليم بجميع مراحله وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا التنسيق ينعدم وجوده حتى مع القطاعات الحيوية الأخرى (أي أن الجامعة تعيش في عزلة تامة). وتبدو المشكلة قديمة ومتجذرة ترجع جذورها إلى بداية السبعينات حين تم فصل التعليم العالي عن قطاع التربية والتعليم وربما إلى قبل ذلك داخل القطاع نفسه، أي منذ أن تسلمت الجزائر منظومة تربوية مأزومة غداة الاستقلال، إلا أن فترة التسعينات شهدت تطور الأزمة أكثر من ذي قبل وتعمقها إلى درجة أن الكثير من الأوساط التربوية الرسمية، ووسائل الإعلام وغيرهما أصبحوا يتحدثون عن الموضوع صراحة في جميع القنوات الإعلامية، وفي كل اللقاءات والندوات والمؤتمرات والملتقيات الرسمية.(والموضوع هنا هو مشكلات التعليم في عمومه، والتعليم العالي على وجه الخصوص).

وبناءعليه يمكننا القول أنه من بديهيات الأمور أن وسط جامعي هذه هي حاله(مريض ومرضه عضال) فإنه لا يُنتظر منه تحقيق آمال المجتمع (تدريسا وإبداعا)، فالجامعة الجزائرية اليوم هدفها واحد وهو تخريج أكداس من الطلاب بالكم الهائل منهم على حساب النوع، وإنها بذلك لتغذي أكبر مشكلة يعاني منها المجتمع الجزائري ممثلة في مشكلة البطالة، وإن هذه المخططات وإن كانت تضر كل الطلاب على اختلاف أطيافهم إلا أنها تضر أكثر فئات **الموهوبين والمبدعين** منهم لأنها بكل بساطة تكبح فيهم روح الحيوية والنشاط وتقتل فيهم روح المبادرة والإبداع.

فمن الضروري إذن الإسراع لنجدة هذا القطاع الحيوي إذا أُريد له البقاء أولا، وإذا أُريد له التطور ثانيا، خاصة وأن الكل يعترف بأن هناك أزمة جامعية فعلية، وفي المقابل فإن الكل يعترف بأن هناك إطارات وأساتذة أكْفاء قادرين على تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، ومن ثم يمكننا التحكم في مجالات اقتصادية وصناعية عديدة شريطة أن يكون هناك اهتمام بهم وأن نوفر لهم ما يحتاجون إليه للقيام بهذه المهمة على الوجه الأكمل، حيث يشير (بوعشة، 2000، صفحة 37) إلى هذه الوضعية بقوله:"يتم تطوير البحث العلمي والتقني عن طريق تخطيط محكم يندرج ضمن انشغالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعبر تنظيم علاقات مكثفة ودائمة بين التكوين العالي والبحث التطبيقي والاستثمار والانتاج في مجموع قطاعات النشاط لانه لا فائدة ترتجى من تلك البحوث العلمية التي تعيش في بروج عاجية"

يؤكد محمد بوعشة هنا على أن هناك محاولات إصلاحية تحتوي على قرارات صريحة تدعو إلى الاهتمام بالبحث العلمي ضمن إجراءات إصلاح التعليم العالي، وتحث على ربطه بمنظومة الاقتصاد الوطني وفق مخططات دقيقة محكمة حتى يمكن لعجلة التنمية الاجتماعية أن تقلع. وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى أن: الجامعات الجزائرية تعاني مشكلة تدني البحث العلمي أكثر من غيرها من المشكلات التربوية المنتشرة فيها، وقد تولدت عنها مشكلة خطيرة تمثلت في هروب الباحثين في إطار قضية هجرة **الأدمغة** لأسباب كثيرة منها: المرتبات الشهرية غيرالمجزية، والمزايا والمكافآت الثانوية غير الكافية، والإفتقار إلى الرضا الوظيفي، زد إلى ذلك نقص الإمكانيات المالية لشراء التجهيزات والوسائل اللازمة للتعليم والبحث، وللحصول على المجلات والدوريات الحديثة للنشر في مختلف فروع المعرفة العلمية، والأكيد أن العمل في ظروف كهذه يشعر فيها الأساتذة والباحثين بالتهمشين تربويا والاستبعاد اجتماعيا وهو مايولد لديهم القلق والتوتر والإحباط، وتدني الروح المعنوية لديهم، وهو ما يساهم في انحدار المستويات الأكاديمية وتراجعها، ويدفع بجحافل الإطارات والنوابغ إلى **الهجرة** الأكيدة حتى ولو كانت هجرة غير شرعية. وينعكس ذلك كله سلبا على العملية التعليمية–التعلمية كلها، ويتضرر جراء ذلك الطلاب أكثر من غيرهم وخاصة منهم ذوو المواهب والقدرات الإبداعية.

وفي هذا السياق يحيلنا الحديث إلى التوقف عند محطة **مشكلة هجرة الأدمغة** خصوصا وأن أغلبهم من ضمن فئات النوابغ والعباقرة والمبدعين سواء أتموا مشاريعهم الإبداعية في الجامعات

الجزائرية أو أتموها هناك في الجامعات الأجنبية في الضفة الأخرى حين اضطرتهم الظروف إلى المغادرة بحثا عن البيئة المناسبة لتلبية طموحاتهم وإشباع رغباتهم.

وفي هذا الصدد يشير(بوعشة، 2000، صفحة 61) إلى أن: "هجرة الإطارات والأدمغة والنوابغ داخليا وخارجيا تعد ظاهرة **طبيعية صحية** في حياة المجتمعات وخاصة منها المتقدمة، لكنها في دول العالم المتخلف فإن الهجرة من الجامعات أو الهجرة إلى الخارج تعد ظاهرة **مرضية سلبية** في الأغلب وبالتالي فهي مشكلة من أهم مشكلات الجامعة الجزائرية"

يتضح إذن بأن الهجرة فيما بين الجامعات محليا في إطار عمليات التحويل الوظيفي لإطارات الجامعة الجزائرية داخلية كانت أو خارجية هي عبارة عن حلول غير موضوعية لمشكلات متفاقمة، إذ أنها تعتبر في الأغلب الأعم هروب من الواقع المعيش المأزوم وليس تحويل مرغوب، أو تكون في صيغة حلول ترقيعية لفك نزاعات أو وضع حد لصراعات التكتل والولاءات، كما قد تكون تلبية لرغبات مصلحية وفق مبدأ المحاباة أو المحسوبية هذا محليا، وقد يتجاوز الأمر ذلك بان تكون هذه الهجرة هجرة خارجية ومن دون رجعة، ولذلك فإن تبعاتها وانعكاساتها السلبية تستمر، وإن أهم ضحاياها هم دائما **الطلاب** وتحديدا منهم الموهوبون و**المبدعون**، فهجرة الأدمغة إلى الخارج غالبا ما تدخل ضمن دائرة الهجرة السرية التي تكون عبارة عن مغامرات من تخطيط النخب الهاربة دون علم من دولهم، وإن هذه المجازفات لها اسبابها المتنوعة من شاكلة عدم الاهتمام بالاساتذة والباحثين والطلبة المتفوقين والموهوبين والمبدعين في أوطانهم الأصلية، وعدم الحرص على استمالتهم واستقطابهم بمنحهم الفرص والحوافز اللازمة، والمواقع الاجتماعية اللائقة والوظائف السامية التي تتماشى مع مستوياتهم وقدراتهم وإنجازاتهم، –وبطبيعة الحال فإن كل هذه الأمور تدفع بهم إلى الشعور بالنظرة الدونية إليهم واحتقارا لمواهبهم وقدراتهم وهم في حقيقة أمرهم السادة والقادة–، ويشعرهم ذلك بالتهميش والإقصاء والإستبعاد الاجتماعي، ويتولد لديهم حينها الإحساس بالإغتراب التعليمي والوظيفي والاجتماعي مما يفسح المجال أمامهم واسعا لاغتنام أول الفرص التي تُتَاح لهم لترك الجامعة طلابا كانوا أو أستاذة وحتى الإداريين وأعوانهم، والتنقل إلى الضفة المقابلة خصوصا إذا كانت الامتيازات المادية والمعنوية فيها مهمة. وفي هذا الصدد فإننا يمكن أن نستنتج بأن الأكيد هو أن تلك الامتيازات هي طعم الصيد الذي تعتمده دول الغرب والشرق المستقطبة لهولاء النوابغ الفارين بجلدتهم من بلدانهم الأصلية، ولها في مشروع قبولهم وتوظيفهم مآرب كثيرة.

ويتعلق الأمر إذن بضرورة دق ناقوس الخطر المحدق بكوادرنا ونوابغنا، وإذا أردنا إيقاف هذا النزيف في المورد البشري النخبوي الهارب من الجامعات الجزائرية(أحيانا عن طريق المنح أثناء التكوين، أو في إطار بعثات التبادل العلمي، وأحيانا أخرى بعد تخرجهم مباشرة ولكن من غير رجعة سواء بطرق شرعية أو غير شرعية) لا بد من المسارعة إلى التغيير التدريجي لمجريات التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إنجاز مشروع مؤسسة فعال واعتماده وتجسيده ميدانيا، بدءا بعمليات تشخيص المشكلات، ومن ثم تقديم البدائل، وإثراء آليات وأساليب القيام بالحلول، وذلك من خلال إشراك أكبر قدر ممكن من أهل الإختصاص وذوي الخبرة من داخل القطاع ومن خارجه، والسعي إلى استقطاب أبناء الجامعات الجزائرية وخصوصا منهم النوابغ والمبدعون والكفاءات النزيهة واستيعابهم وتوظيفهم وتحفيزهم وتشجيعهم على المساهمة والعطاء ليستعيد التعليم الجامعي موقعه، ويتطور ليواكب المستجدات العالمية. وإن الكفاءات والإطارات والكوادر لموجودون وبالكثرة متوفرون، ولو تعطى لهم الفرص الملائمة لأخرجوا جامعاتنا إلى بر الأمان، ولجعلوا منها منارة علمية معرفية فعلية في فترات قد يقصر مداها، ومن ثم قيادة الجامعة إلى ولوج عوالم الإبداع المتنوعة، وبالتالي امكانية تحسين صورة جامعاتنا والرقي بها إلى مصاف جامعات الدول المتقدمة وتحسين وضعية ترتيبها وتصنيفها عربيا وإقليميا ودوليا، وينعكس ذلك إيجابا على كل النظم الاجتماعية الأخرى.

وفي نفس السياق المتعلق بالإشكالات التي تعترض المسارات التعليمية للطلبة في الجامعة الجزائرية والتي تؤثر سلبا على تحصيلهم الدراسي من جهة، ومن جهة أخرى تؤثر أيضا سلبا على كل نشاطاتهم الحرة التي يمكن أن تكون من بينها نشاطات إبداعية، يمكننا أن نشير بإيجاز إلى **مشكلة الكتاب الجامعي:**اعتمادا على مأشار به(طعيمة و البندري، 2004، صفحة 170.169)كالآتي:

- عدم الحزم في تطبيق القواعد الموجودة الخاصة بالكتاب الجامعي على قلة هذه القواعد.(عند اقتنائه وإعارته أو حتى عند التوظيف الآني له داخل أروقة المكتبات ...)

- ارتفاع سعر الكتاب الجامعي نتيجة وجود صعوبات كثيرة في النشر ولارتفاع تكلفة الطباعة.

- تأخر تسليم حصص الكتب عن المواعيد (حيث قد تتأخر بأكثر من شهرين من بدء العام الدراسي).

- اتباع أساليب غير مناسبة (ذاتية تعسفية) من طرف بعض أعضاء هيئة التدريس لفرض كتبهم رغم عدم مناسبتها للمقرر الدراسي وخلو محتوياتها من المادة العلمية الحية التي تنمي وتطور معارف الطلاب.(خصوصا إذا تحدثنا عما يتعلق بالابتكار والإبداع والاختراع)

- عدم توفر الكتب الجامعية المناسبة(كما ونوعا) في بعض التخصصات العلمية الدقيقة.

- سوء الإخراج والاعتماد على الكثير من المذكرات مطبوعة بشكل سيء، وضعف المحتوى العلمي في الكثير من المؤلفات(الكتب)، واعتماد بعضها على النقل والاقتباس بحجة أنها موجَّهة للطلاب وليست للنشر العام، وكذا عدم مواكبة الاتجاهات العالمية الحديثة في اختيار المادة العلمية.

- ضعف ميزانية دعم الكتاب الجامعي مما يجعل الجامعة عاجزة أحيانا على الاسهام في طباعة الكتب الجامعية وتعويض المؤلفين بشكل عادل ومناسب.

- تعدد الكتب للمقرر الواحد الذي يدرسه عدد من الأعضاء في كلية واحدة بحجة أن لكل أستاذ كتابه في المجال وكان الأولى توحيد الكتاب للمقرر الواحد.

وينعكس كل هذا سلبا على توظيف الكتاب الجامعي في البحوث الصفية أو بحوث التخرج للطلاب وخاصة فئة المبدعين الذين أعلنوا بحث تخرجهم في شكل مشاريع إبداعية وكذا الحال بالنسبة للأساتذة سواء في اعتماده تدريسا أو توظيفه لإنجاز البحوث العلمية المختلفة.

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة إليه من بيانات ومعطيات تتعلق بأهمية الكتاب الجامعي واعتبارا لكثرة المشكلات المتعلقة به وتنوعها، صار لزاما على الإدارة الجامعية الانتباه إلى هذه المسألة وأخذها بعين الإعتبار في كل اللقاءات والاجتمعات التي تتعلق بالوقفات التقييمية–التقويمية للأداء في المؤسسة الجامعية، والسعي الحثيث لإيجاد حلول لكل المشكلات التي تخص الكتاب ومن ثم محاولة توفيره بالكم والنوع الكافيين، والحرص على توجيه الطلاب ومرافقتهم وتدريبهم على آليات وكيفيات التعاطي الإجابي مع الكتاب الجامعي، وإعطائه قيمته التي أُوجِد من أجلها.

وبناء عليه يمكننا أن نخلص إلى نتيجة مؤداها أن إخراج جامعاتنا مما تتخبط فيه من مشكلات كثيرة ومتنوعة –جعلتها تتقهقر وتتراجع وتتدنى المستويات التعليمية بها– يكفي أن يكون أساس هذا الهدف هو إعادة الثقة والإحترام والتقدير لكل المنتسبين إليها وتشجيعهم على إطلاق وتفجير إراداتهم

التنظيمية والعلمية في ظل منافسات شريفة تعطي لكل ذي حق حقه، ويُكافأ كل متفوق محقق للنجاح وبلوغ الأهداف، ويُتابع ويُراقب ويُساءل كل من له مسؤولية عن واجباته، ويُحاسَب كل مقصر على نتائج عمله.

إن العمل الذي تقوم به معظم الدول المتقدمة وتعتمده كلما اعترضت منظوماتها التربوية مشكلات هو الإلتفاف حول نظم التعليم إصلاحا وتنمية في إطار مخططات جماعية تشاركية تعاونية هادفة(وهوالأمر للأسف الشديد المفقود عندنا)، لذلك فإن القضية تتطلب استفاقة الجميع، وتَحمُّل مسؤولية جماعية حيث نسارع إلى القيام بإصلاحات جزئية أو حتى كلية لكن يشترط فيها أن تكون مؤسسة ومبنية على فلسفة تربوية هادفة واضحة المعالم لا تتعارض مع قيم ومباديء حضارتنا. وإن مما يؤسف له عندنا أننا نفتقد إلى هذه الحلقة الأساسية في سلسلة العمليات الإصلاحية، فقد طبقت عدة محاولات إصلاحية منذ فجر الإستقلال وإلى يومنا هذا ولكن كلها معتمدة على مشاريع تربوية خارجية مستوردة من وراء البحار ومُرَوَّمَة ومنفذة كما هي، من غير أن ترافقها مراجعة للإطار الفلسفي الذي أُخذت منه وإطارنا الفلسفي العام، من أجل الموازنة بين ما يتوافق وما يختلف بينهما بهدف استدخال تعديلات عما يتعارض وبيئتنا التي لا تتشابه مع بيئاتهم في شيء، قبل أن تعطى إشارات التنفيذ وأوامر التطبيق، فلا نحن حافظنا على الموروث الكلاسيكي القديم بسلبياته وإيجابياته مهما كان التفاوت بينهما، ولا نحن حاولنا المقارنة والموازنة بينه وبين المشروع التعليمي المستورد حديثا،(ومن ثم يمكننا على الأقل الإنحراف نحو الإتجاه الإيجابي من حيث إجراء إصلاحات محلية فعالة وهادفة)، ولا نحن ولجنا عالم التطور من بابه الواسع ولا واكبنا عالم التكنولوجيا بمنهجيات ملائمة لمعالجة مشكلاتنا التربوية وفقا لإطار فلسفي تربوي بديل، فحدث التصادم بين الموروث القيمي المحافظ في الإطار الفلسفي القديم وبين الممارسات العشوائية الجديدة مما تسبب في الزلزال الذي أتى على الأخضر واليابس في منظومة التربية والتعليم عموما وفي منظومة **التعليم العالي** خصوصا.

ونخلص إلى نتيجة مؤداها أن مشروع المؤسسة المُعَد وفق تخطيط محكم، والذي يشخص مشكلات الحاضر بدقة وبموضوعية في إطار الإمكانات المتاحة، والمعتمد على كل الفاعلين التربويين، والمتعاون بالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين، هو وحده الكفيل بإخراجنا من النفق المظلم المعقد المتاهات، والذي تتخبط فيه المنظومة الجامعية برمتها نتيجة تعدد وتنوع مشكلاتها، وهو ما أوصلها إلى ما تعانيه من تراجع وتقهقر وتخلف عن الركب، ولن يتأتى لنا ذلك إلا من خلال تجاوز

سياسة الترقيع والبريكولاج في العمليات الاصلاحية التي تحدث من حين إلى حين وبطرق ارتجالية لا فائدة ترتجى من ورائها، ومن ثم إمكانية ولوج عالم الإصلاحات الفعالة التي توظف الأفكار الصحيحة الصالحة، وتعتمد العمل التعاوني التشاركي يساهم فيه كل من له علاقة بقطاع التعليم من أجل النهوض به ووضعه على السكة الموصلة إلى برالأمان، وليس ذلك بالأمر الصعب كلما توفرت النوايا الحسنة، والكفاءات النزيهة التي تعمل من أجل تحقيق الصالح العام على حساب المصالح الشخصية الضيقة، وذلك لأن أي محاولة إصلاح للتعليم العالي بمعزل عن بقية النظم الاجتماعية ذات العلاقة التفاعلية مع الجامعة من مثل نظام التربية والتعليم مراحل ماقبل الجامعي، ومنظومة التكوين المهني والتمهين، والنظام الاقتصادي من خلال الارتباط بسوق العمل وحتى النظام السياسي من خلال قوانين الضبط الاجتماعي، وفق مخطط يقترح البدائل العلاجية، واضح الأهداف متوافق مع جملة الإمكانات المادية والبشرية المتاحة والقابل للتنفيذ، لابد أن يكون مآلها الفشل وعدم تحقيق الأهداف المسطرة. وفي الموضوع محل الحديث يشير(بوعشة، 2000، صفحة 94) بقوله: "إن الأمر إذن يتطلب وضع خطة استراتيجية تحدد مفهوم الإصلاح التربوي، ومفهوم إصلاح التعليم العالي وتوعية كل الذين لهم علاقة بهذه الخطة بأهمية هذه الإصلاحات وضرورة اللجوء اليها، فضلا عن تحديد الأهداف الحالية والأهداف المستقبلية المسطرة والمرجوة على المديات الثلاثة القريب والمتوسط والبعيد، مع ضمان توفر وسائل وإمكانات مادية وبشرية تمكننا فعلا من إنجاح المشروع التربوي الإصلاحي أو التنموي سواء أكان جزئيا أو كليا"

وإن مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الآمال في التعاطي الإيجابي مع هذه الأوضاع والمواقف متعلقة برواد الجامعات من جماهير طلابنا أولا، من حيث امتلاكهم للمواهب والقدرات وتوفرهم على الميول والإتجاهات، وكذا من حيث التزامهم وانخراطهم في المشروع الجامعي، ثم من خلال سعينا الفعلي (إدارة وأساتذة) إلى تكوينهم وإعدادهم وتأهيلهم كمًّا وكيفا لاستلام مشعل مواجهة التحديات وقيادة حركات التغيير الاجتماعي والتطوير المجتمعي.

وتأسيسا عليه يمكننا التوقف عند محطة مهمة أخرى نشير من خلالها إلى بعض **الأساليب والآليات** التي يُحبَّذ أن نتعامل بها مع الطلاب، وهي نماذج مقترحة من طرف أهل الاختصاص المهتمين بالظاهرة الإبداعية والتي في اعتقادنا نرى بأنها تساعد فعلا على تنمية السمات العلمية لدي

طلاب الجامعات وتكسبهم المهارات وتولد الدافعية والرغبات لديهم، وتشجعهم على إبراز طاقاتهم وقدراتهم العقلية ونوجزها كالأتي: (راشد، 2007، صفحة 70.69).

1 – عرض الدروس في شكل مشكلات تتحدى ذكاء الطلاب وفتح باب الحوار الجاد والمناقشة الفعالة واسعا أمامهم، مع الحرص على تعديل السلوكيات غير السوية وتصحيح بعض الأفكار الخاطئة.(وهو ما يعني التحول من نظام التلقين الكلاسيكي إلى اعتماد نظام التدريس بالكفاءات المعتمد على الحوار وهو الأسلوب الأنفع بالنسبة للطلبة المبدعين).

2 – تكليف الطلاب بالعمل من خلال إجراء التجارب الميدانية والبحوث التطبيقية والمطالعات المستفيضة باعتماد المراجع الكثيرة والمتنوعة وإنجاز المقالات والمشاريع.(وهو مايعني ضرورة المزاوجة بين النظري والتطبيقي ويخدم كثيرا هذا الأسلوب الطلبة من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية)

3 – تدعيم المعامل والمختبرات والورش بالوسائل اللازمة وتوفير المراجع العلمية بالكم والنوع الكافيين.(وهو ما يعني توفير الوسائط التعليمية التي تساعد على تبسيط المعقد وتوضيح المبهم وتمكن الطلاب من التجريب وهذا بالضبط ما يحتاجه الطلبة المبدعين)

4 – إدخال مادة مناهج البحث العلمي ضمن المقررات الدراسية لكل الطلاب.(وهو مايعني تدريب الطلاب على منهجية العمل في تنفيذ نشاطاتهم وهو ما يحتاج إليه بالدرجة الاولى الطلاب المبدعون)

5 – توفير العدد الكافي من الأساتذة في جميع التخصصات منذ بداية الموسم الدراسي الجامعي.(وهو ما يعني الالتزام بالتخصص في تدريس المادة العلمية للطلاب والالتزام بمعطى الوقت وهذا ما يخدم الطلبة المبدعين ويشجعهم على الانغماس في المشروع المقاولاتي للجامعة)

6 – عقد الندوات والمؤتمرات والملتقيات العلمية وإشراك الطلاب فيها.(وهذا ما يعني الاهتمام بالبحث العلمي من خلال تنشيط الملتقيات العلمية شريطة مشاركة الطلاب فيها ليس حضورا فحسب وإنما بإنجاز المقالات وإجراء التجارب الميدانية ويحتاج إلى هذه الممارسات الطلبة المبدعين أكثر من غيرهم من جموع الطلاب العاديين)

7 – التركيز على نظام التعلم الذاتي من خلال اسلوب حل المشكلات وإنجاز المشاريع والقيام بالتجارب.(وهو ما يعني اعتماد المقاربات التربوية الحديثة التي تجعل الطلاب هم محور العمل

التعليمي–التعلمي وتكوينهم على اكتساب أسلوب التعلم الذاتي باعتمادهم على أنفسهم في اكتساب المادة العلمية والمعارف والخبرات والمهارات وهو انفع اسلوب بالنسبة للطلبة المبدعين.

8 – اعتماد نظام الحوافز والمكافآت لتشجيع الطلاب على الجد والتنافس.(وهو ما يعني الاهتمام بتقديم الدعم المادي والمعنوي للطلاب من خلال اعتماد نظام الحوافز والمكافآت الذي يعتبر من أهم العوامل المشجعة على الإجتهاد والتنافس والإتقان)

وحتى يمكننا محاصرة الطلاب والإحاطة بهم من كل الجوانب(لأن الميدان يشهد تسيبا ولا مبالاة من طرف الجميع لا مثيل لهما) في محاولاتنا لوضعهم على السكة التي يمكن أن تخرجهم إلى بر الأمان، ووضعهم على المسار الصحيح الذي يقودهم إلى تحقيق النجاح والتفوق، –ومن ثم إمكانية دخولهم عوالم الإبداع والابتكار والاختراع–، فإن الأمر يتطلب منا الجدية في توفير هذه الآليات والأساليب والوسائط التعليمية التي تشجع بقوة على إنجاح المسارات الدراسية للطلاب.

أمام هذا الوضع المتأزم والخطير على العلم والمعرفة والذي أدرك فيه الطلاب أن هناك وسائل كثيرة غير بيداغوجية ولا أندراغوجية لتحقيق النجاح والتفوق، بل أن هناك أساليب ملتوية وغير متعبة ولا مكلفة، كثيرة ومتنوعة للحصول على الشهادة الورقية الجامعية فقد انقسموا إلى فريقين، بالرغم من أنهم جاءوا جميعا أول الأمر بِنِيَّاتٍ صادقة راغبين في الدراسة الجامعية بمواصفاتها الحقيقية كما كانوا يتمثلونها، فإذا بهم يصطدمون بواقع مغاير تماما لنظرتهم وتمثلاتهم الأولية للجامعة، نظام جامعي رديء، جموع من الأساتذة لا يقدمون إلا القليل أو لا يقدمون شيئا للطلاب، معاملات تمييزية مكشوفة بين الجنسين، وبين الانتماءات الطبقية والسياسية و... فأصيبوا بالتدمر والإمتعاض وبالإحباط واليأس، إلى درجة أن هناك من اضطر إلى التخلي والترك، أو اللجوء إلى أساليب لا أخلاقية لحل مشكلاتهم، وتحقيق مآربهم في النجاح من غير تعب، يحدث هذا حتى مع من هم يملكون القدرات الذهنية والاستعدادات الفطرية التي كان بالإمكان تنميتها والاعتماد عليها للذهاب بعيدا في مساراتهم التعليمية بالجامعة.

يشير(بوعشة، 2000، صفحة 53) إلى هذه المسألة المتعلقة باللامبالاة لدى الطلاب بقوله: "أما **الفريق الأول** فهو: فريق لا يكترث للمستوى ولا للرصيد المعرفي فقط يقف في الصف وينتظر دوره في النجاح بأقل معدل ممكن 20/10. (والهدف هو الحصول على شهادة النجاح هذه الشهادة

الموسومة ب"شهادة بدون مستوى")، بينما يتغطرس **الفريق الثاني** ولا يتردد أفراده في التمرد على النظام الداخلي للمؤسسة والدخول في صراعات ونزاعات ومساومات مع الأساتذة وحتى استعمال العنف أحيانا ضدهم، وتهديدهم والتطاول عليهم.(من أجل تحقيق النجاح والانتقال من مستوى إلى آخر، أو في الحصول على الشهادة النهائية ليسانس أو الماستر) من غير تعب ولا كد وحتى من العدم أحيانا(بدون حضور أصلا)".

وهنا تفرض نفسها علينا عدة أسئلة حرية بالطرح وهي:

– كيف يمكن أن تتغير النظرة الطلابية لهذه الأوضاع الجامعية المزرية والتعاملات الكارثية في التدريس وفي التقييم وفي التوظيف لاحقا؟

– كيف يفكر طلابنا أصلا في السعي إلى تحقيق التفوق والتنافسية في التحصيل الدراسي؟

– وما الذي يحملهم على التفكير أصلا في مسألة نشاطاتهم الحرة ذات الطابع الإبداعي وهم يسبحون في دوامة من المشكلات الدراسية ويعيشون واقعا جامعيا مليئا بالتناقضات؟

تفرض علينا هذه الأسئلة نفسها بقوة حتى نجد السبيل الأمثل لغسل عقول طلابنا واجتثاث الأفكار الهدامة منها، وإعادة ربطهم بالجامعة وتوليد رغبتهم ودافعيتهم نحو الدراسة العادية، ومن بعدها يمكننا التفكير في نشر الوعي الإبداعي والابتكاري في أوساطهم، ومن ثم توجيههم إلى الفكر المقاولاتي وهو المشروع الذي تبنته الجامعة الجزائرية في المرحلة الراهنة، ولكن هذا المطلب يبدو أن تحقيقه مرهون بضرورة القيام بعمل أصعب يسبقه ألا وهو غسل وتنظيف ذهنيات الطواقم الإدارية والكوادر التعليمية أيضا من تلك الأفكار الهدامة التي كانت هي السبب المباشر الذي تولد عنه الزلزال العنيف الذي ضرب البيئة الجامعية فجعل عاليها سافلها.

ولذلك فقد صار لزاما علينا جميعا أن ندق ناقوس الخطر وأن نَهُبَّ جميعا هبة رجل واحد هدفنا واحد، ألا وهو إنقاذ منظومتنا التربوية في عمومها ومنظومة التعليم العالي على وجه التحديد، وأن نسعى بفعالية للتفكير في الإصلاح الواعد والتغيير الجاد في التعليم الجامعي نحو الأحسن. وإذا آمنا بهذه الأفكار البناءة فلا بد لنا من نقطة تحول ننطلق فيها من التساؤل التالي:

- هل لدينا الجرأة والشجاعة الكافية للإقدام على إحداث **التغيير الجذري** وتعويض السياسة الشعبوية في تسيير القلب النابض للمجتمع الجزائري– **التعليم العالي** – بسياسة تعليمية تنطلق من **رؤية واقعية** وتحمل **رسالة رشيدة** طموحة في آن واحد؟

ولتقديم إجابة قد تكون أقرب إلى الموضوعية عن هذا التساؤل لابد من العرض إلى موضوع هو من الأهمية بمكان، ويتعلق الإمر **بإصلاح** التعليم العالي أو **التجديد** في التعليم الجامعي وقد أشرنا آنفا في عنصر القراءة المفهمية إلى مفهوم الإصلاح وأن حقيقته أنه يُسعى من ورائه دوما إلى التجديد أو التغيير نحو الأحسن، وأشرنا أيضا إلى أن هذا الهدف(التطوير والتغيير نحو الأحسن لا يتأتى لنا إلا من خلال اعتماد مشروع المؤسسسة الفعال والهادف).

وفي هذا الصدد يذكر محمد بوعشة جملة من الأسس التي يمكن اعتمادها لإنجاح محاولة إصلاح التعليم العالي ويحددها في شكل تساؤلات منطقية وذلك من خلال تأكيده على أن أي محاولة للقيام بأي عمل إصلاحي للتعليم الجامعي لا بد لها من الإنطلاق من جملة من التساؤلات التي من شأنها أن تساهم في تحريك الإرادة والدافعية نحو ولوج عالم التغيير الفعال والتجديد الهادف ونشير إلى بعضها على سبيل المثال لا الحصر كالآتي:(بوعشة، 2000، صفحة 15)

- لماذا نريد معالجة وإصلاح التعليم العالي؟
- وكيف سيكون الإصلاح والمعالجة؟
- ومتى نشرع فيهما حقيقة؟
- وما الوسائل الممكن اعتمادها لبلوغ الأهداف والغايات؟
- وهل بالإمكان الخوض والنجاح في الإصلاح بالنظر إلى وضعنا العام وامكاناتنا المادية والمالية والبشرية المتوفرة والمتاحة؟

ينبغي أن تُطْرَحَ مثل هذه الأسئلة وتُوَجَّهَ مباشرة لأصحاب القرار في أعلى هرم السلطة (الرئاسة ووزارة التعليم العالي) أولا، ثم من بعدهم توجه لكل منتسبي منظومة التعليم العالي كل حسب مركزه ودوره ووظيفته، وذلك لأهمية ما تحمله من أفكار بناءة تساهم بقوة لتدارك ما فاتنا في السنوات الماضية وتحديدا في قطاع التعليم العالي(تزامنا مع التراجيديا الوطنية–العشرية السوداء–ومن بعدها الأزمة الصحية العالمية ممثلة في جائحة كورونا، وكذا الفترة التي بينهما والفترة التي بعدهما).

يتعلق الأمر إذن بضرورة اللجوء إلى تغيير ذري جدي ساعي إلى التطوير وبتسارع كبير، وليس الإصلاح من أجل الإصلاح، ولا التغيير من أجل التغيير(أن يقال لقد غيرنا وأصلحنا)، وذلك من خلال القيام بإجراءات إصلاحية شاملة، موضوعية وفعالة، مخططة وفق رؤية مستقبلية وهادفة، نعالج بواسطتها كل أوجه القصور والخلل، ويتطلب الأمر هنا اتباع عدة خطوات متتالية:

- **بدءا** بتوعية جميع الأطراف المعنية ذات العلاقة المباشرة بالبيئة الجامعية بمفهوم **التجديد والإصلاح**، وما هو التجديد المراد القيام به؟ من حيث **كونه تغييرا جذريا** للنظام السائد والفاشل(يعني إصلاحات شاملة) أو أنه تغييرا فرعيا إصلاحيا(إصلاحات جزئية) لبعض الجوانب التي اتضحت وتأكدت سلبيتها في نموذج تعليمي معين(حتى لا نقع في نفس المشكل ونفس الأخطاء الفادحة حين أتينا بنظام الألامدي وباشرنا تطبيقه من غير تكييف ولا تعديل، ولا تكوين ولا تدريب...وكذا مفأجاة اللجوء اضطرارا إلى اعتماد نظام التعليم عن بعد على إثر انعكاسات جائحة كورنا).

- لتأتي بعدها خطوة التفكير في التغيير **بالتجديد في الإطار الفلسفي الذي تقوم عليه الجامعة** ويتم من خلال تثمين فكرة أن التعليم العالي صار مطلبا جماهيريا وهو حق للجميع فلا بد إذن من منح نفس الفرص وإتاحة الالتحاق به لجميع شرائح أبناء المجتمع، وهو ما يتطلب استحداث مناهج دراسية تتوافق وهذا المطلب الجماهري.

- ثم تأتي خطوة **ضرورة التجديد في أهداف التعليم الجامعي**، فبالإضافة إلى الأهداف الكلاسيكية ممثلة في تخريج الطلاب بمؤهلات علمية، وتأهيل بعضهم ليصيروا أساتذة بها، وتكوين الباحثين وإعداد العلماء الذين يتفرغون للعلم والمعرفة، فإن الأولوية تعطى إلى اكساب الطلاب كيفية التعلم الذاتي والتقويم الذاتي واكسابهم الاستقلالية الفكرية والابتكارية والقدرة الإبداعية، وبالتالي امكانية تحكمهم في التغيير، ومساهمتهم في تنمية المجتمع، (ولا بد أن يحدث هذا ما دام الطلاب هم رأس المال الأساس في المجتمع). كما نسعى إلى أن نحقق لهم هدفا آخر ممثلا في تمكينهم من اكتساب مهارات التعاطي الإيجابي مع المشكلات التي تواجه المجتمع فيساهموا في تقديم الإعانة اللازمة للمؤسسات الاجتماعية المختلفة في حل مشكلاتها من خلال الدراسات والبحوث العلمية، ومن خلال الأفكار الابتكارية والمشاريع الإبداعية التي يقدمونها ويسعون إلى تجسيدها، وكذا الانفتاح على

الثقافات الانسانية العالمية المنتشرة عند الشعوب الاخرى بما يسهم في تشجيع التعاون الدولي وتدعيم فرص السلام بين شعوبه، وبالتالي الاسهام في حل المشكلات العالمية.

- **ثم تأتي بعد ذلك خطوة التجديد في العملية التعليمية الجامعية:** وتتمثل أهم المحاولات التجديدية التطويرية في هذا الجانب في ضرورة الربط والمواءمة بين الدروس النظرية(المحاضرة) والأعمال الموجهة(التطبيق)وتفعيل العمل بهذا الأسلوب مع الحرص على تطبيق الطرائق النشطة في الوضعيتين التعليميتين من شاكلة استراتيجيات التعلم الذاتي وحل المشكلات وطريقة المشروع في مناخ تعليمي- تعلمي يكون فيه الحوار هو سيد الموقف.

إضافة إلى ضرورة الأخذ بالطرق والتقنيات الحديثة من خلال اعتماد تكنولوجيات التعليم باعتماد واستغلال كل الوسائط التكنولوجية الممكنة، والحرص على توفير أكبر عدد وأحدث الأنواع منها، من مثل الحواسيب والفيديوهات وشبكات الانترنت والوسائل السمعية البصرية العصرية، مع الحرص على أن يمتد التغيير في هذه الحالة إلى مراعاة تطوير المناهج التعليمية والمحتويات والمضامين والمقررات الدراسية، وجعلها تساير الثورة المعرفية والمعلوماتية والإنفجار التكنولوجي من جهة، وتواكب الإنفجار الديموغرافي والتغيرات البيئية من جهة أخرى، وأن تكون متوافقة مع ثقافة وقيم المجتمع من جهة ثالثة، ومهتمة بموضوعات الطاقة ومهارات التعاطي الإيجابي مع هذه التحولات السكانية والجغرافية والمناخية، وتوظيفها بعقلانية ورشادة في مشاريع التنمية المستدامة.

ولتحقيق أهداف الخطوات السابقة تأتي خطوة الحسم ممثلة في ضرورة **التجديد في تنمية أعضاء الهيئة الجامعية حيث** لا يمكن للتعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة أن يجابه ويقاوم التحديات الراهنة والمستقبلية إلا من خلال السهر على تنمية أعضاء **هيئة التدريس**، على النحو الذي يعينهم على الاضطلاع بما يتوقع منهم من أدوار ومسؤوليات، وفي الوقت ذاته يمكنهم من مواكبة المستجدات ومسايرة التطورات خصوصا التكنولوجية منها، ويتم ذلك من خلال: التأهيل والتدريب(التكوين) قبل وأثناء الخدمة، ولن يتأتى لنا ذلك إلا من خلال تنظيم وبرمجة الحلقات والندوات التربوية، والدورات التدريبية، والورشات التطبيقة، من أجل إطْلاعهم على كل المستجدات وتزويدهم بالكفاءات والمهارات المتعلقة خصوصا بطرائق التدريس وأساليبه الحديثة، ونظم المرافقة البيداغوجية

وعمليات الإشراف، والقيام بعمليات التقييم–التقويم من خلال تطوير نظم الامتحانات، ونظم القبول والتوجيه والإرشاد الطلابي.

ولإنجاح هذه العمليات التكوينية لا بد من شرعنتها وفقا لنصوص ولوائح قانونية تجعل من الإعداد التربوي والتكوين المهني شرطا مسبقا للالتحاق بعضوية هيئة التدريس الجامعي من جهة، ومن جهة أخرى لا بد من أن تشفع هذه القوانين المنظِّمة بقرارات ديمقراطية شجاعة تعمل على تيسير وتسهيل فرص مشاركة جميع أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والوطنية والدولية، خصوصا منها ذات الصلة بالتخصص الأكاديمي للأستاذ، وتزيد درجة نجاعة هذا التكوين كلما ارتبط بنظام داعم آخر يساعد على الإقبال الجماهيري، والمشاركة الواسعة لأعضاء هيئة التدريس، ممثلا في **نظام الحوافز** والمكافآت والترقيات، ناهيك عن ضرورة توفير شبكة عصرية من وسائل التكنولوجيا الحديثة وجعلها في متناول الجميع. وفي الموضوع ورد لدى(بوعشة، 2000، صفحة 96): "أن العناية بالمربي(الأستاذ) تمثل أكبر المهمات عند مباشرة التفكير في أي إصلاح يتعلق بالتعليم الجامعي فهو يبقى العمود الفقري الفكري والبيداغوجي لعملية نقل العلم والمعرفة ونجاح أو عدم نجاح العملية التعليمية–التعلمية، وتحقيق أو عدم تحقيق الأهداف والغايات المرصودة والمبرمجة في السياسة الإصلاحية لمنظومة التعليم العالي أو منظومة التربية والتكوين".

ويبقى الأستاذ إذن هو الركيزة الأساسية والحلقة المهمة الدائمة الحضور والعطاء ضمن حلقات التواصل بين الأجيال، ولا يمكن بحال من الأحوال تجاهله وإهمال دوره ولا يمكن تعويضه مهما تطورت العلوم وتنوعت الوسائل التكنولوجية المبتكرة(كالروبوتات). وفي هذا الصدد يمكننا أن نخلص إلى استنتاج قيمة علمية هامة تتجلى من خلال الفكرة القائلة حسب ما ورد لدى (حمادي، 2012، صفحة 12) بأن: "نجاح مؤسسات التعليم العالي في أداء رسالتها وتحقيق التطور الاجتماعي الضروري لمواكبة الحركة التطورية العالمية يتوقف بشكل كبير على وظائف أعضاء **الهيئة التدريسية** ومقدار الكفاءة التي يظهرونها في عملهم".

إذ أن لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس دور مهم عليه أن يلعبه ضمن خطة الجامعة الفاعلة الساعية دائما نحو الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي. كما أن للطلبة الذين يتم إعدادهم بشكل جيد دور مهم في هذه الخطة، دون أن نغفل دور الإدارة المسيرة للجامعة من خلال توفيرها المناخ

التعليمي–التعلمي الملائم، وأخيرا تستكمل عناصر الخطة بالموارد المالية الكافية والمناسبة مع ضرورة الاهتمام باستقلال المؤسسة الجامعية.

يلاحظ هنا بأن نجاح المحاولات الإصلاحية في التعليم الجامعي إنما مرده الى ضرورة تشابك عدة عوامل يوفرها كل المنتسبين إلى الجامعة(الإدارة. الأساتذة. الطلاب) كل من مركزه ووفقا لدوره ووظيفته من خلال فسح المجال أمامهم واسعا للمشاركة في إعداد خطط مشروع المؤسسة الفعال والهادف والذي من خلاله يمكننا ان نحدد بدقة نقطة بداية التحول التي تمكننا من إحداث القفزة النوعية التي تحتاج إليها مؤسساتنا الجامعية للخروج من أزمتها المستعصية، إضافة إلى ضرورة توفر الإمكانات المادية والمالية التي تساعدنا على تنفيذ بنود مشروع المؤسسة مرحليا وتجسيده على أرض الواقع، على أن تُشفَع هذه الإجراءات وتُعضَّد هذه العوامل كلها بمساهمة المحيط الاجتماعي الخارجي(الشركاء الاجتماعيون) الذي توجد فيه الجامعة، وليكن شعار انطلاقنا في تنفيذ مخططات الإصلاح أو التنمية التي نقررها للنهوض بمنظومة التعليم العالي أحد القوانين التي يقرها علم النفس والتي تغير حياتنا نحو الافضل دوما شريطة ان نفهمها ونطبقها جيدا، وهذا القانون هو قانون تطوير الذات والذي مؤداه:"أوجد لك مكانا في القمة ففي القاع ازدحام شديد")قانون تطوير الذات(2020 ,.

نلاحظ إذن أن العمل الإصلاحي لا بد له من هدف سامي يسعى إلى تحقيق الجودة من أجل احتلال القمة، ولا يتحقق لنا ذلك إلا من خلال الرؤية الواضحة، والمخطط الفعال بعيدا عن كل ارتجالية وكل عشوائية تؤول بنا إلى التموقع والتخندق في القاع حيث الازدحام والفوضى، وإن هذه الأخيرة لتحيلنا إلى تحقيق الإخفاق الأكيد والفشل الذريع، فعن علاقة الفوضى والإزدحام تقول دكتورة علم النفس السريري **نيها خورنا**(قوانين علم النفس ستغير حياتك، 2022)"إن وجود بيئة فوضوية أو مزدحمة يمكن أن يجعل عقولنا تشعر بأن حياتنا بشكل عام فوضوية وغير منظمة مما قد يزيد من شعورنا بالاكتئاب أو القلق والتوتر المفضي إلى عدم تحقيق الأهداف وبالتالي الاستسلام إلى الفشل" و(للأسف الشديد فإن هذه هي هي حال إصلاحاتنا إلى غاية الفترة الراهنة)، ويفيدنا هذا الطرح التوجيهي في شحذ همم وإيقاظ ضمائر وتوليد دافعية كل المنتسبين إلى الجامعة –إطارات وكوادر وطلاب وعاملين– وبوجه خاص فئة الطلاب **المبدعين** لان مكانتهم الحقيقية ينبغي أن تكون في القمة سواء وهم طلاب او بعد تخرجهم وتوجههم الى الحياة العملية.

يمكننا أن نخلص في نهاية هذا الفصل الذي خصصناه للحديث عن الحد البشري الذي أجريت عليه دراستنا ممثلا **بالطالب الجامعي** وعلى وجه التحديد **الطالب المبدع** إلى القول بأن طلابنا يتأرجحون بين عديد التجاذبات، فهم من جهة تائهون بين ما هو واجب عليهم فعله(دروس المنهاج الرسمي من خلال الالتزام بحضور المحاضرات والدروس التطبيقية والهدف هو تحقيق النجاح والحصول على شهادة نهاية الدورات التكوينية –ليسانس أو ماستر-)، وبين ما هو أنفع لهم وأفْيَد من خلال ممارسة النشاطات اللاصفية ممثلة في البحث عن مشروع مستقبلي وفقا للتوجه الجديد للجامعة الجزائرية من خلال تبنيها لمشروع التوجه المقاولاتي والانفتاح على النظام الاقتصادي وسوق العمل. ومن جهة أخرى بين إحداث التحدي للتصدي لعديد الصعوبات والتغلب على الكثير من المعوقات لاقتحام عالم الإبداع والابتكار، وبين عدم فعالية عمليات المرافقة البيداغوجية ونقص الإمكانات التي يتطلبها مشروع التوجه المقاولاتي للجامعة.

الفصـــــل الثــــالث:الجامعة الجزائرية والبيئة الابداعية(مفاهيم ومقاربات)

*تمهيـــــــــــد

1 – الجامعة كبيئة تعليمية وعلاقتها بالإبداع الطلابي

2 – المؤسسة الجامعية والابداع

3 – المقاربات النظرية التي تفسر الإبداع في علاقته بعوامل البيئة

4 – قراءات في مفهوم الجامعة والمفاهيم المتصلة به

5 – المنهج الجامعي والنشاط الطلابي بين النظرة التقليدية والحديثة

6 – التوجه المقاولاتي للجامعة تلجزائرية

*خلاصــــة

يعتبر النظام التربوي واحدا من أهم النظم المكونة للمجتمع، وتتجلى أهميته من خلال كونه محرك عجلة النمو والتطور الاجتماعي باعتباره مصدر دعم لجميع النظم الاجتماعية الأخرى حيث يمدها برأس المال البشري المكون والقادر على توليد الأفكار، وإنتاج وتشغيل الأجهزة والآلات والماكنات، وقيادة حركات التغيير والتطوير المجتمعي، وأن هذه الطاقات البشرية لا بد لها أن تخضع لعمليات تعليمية وتكوينية وتدريبية فعالة يوفرها لها النظام التربوي عبر مؤسساته التربوية ومدارسه ومعاهده التعليمية المتنوعة، ومن خلال مراحل التعليم الأربعة والتي عادة ما تختتم بمرحلة التعليم **الجامعي** الذي يقدم تعليما عاليا متخصصا لكل مرتادي **الجامعة**، والغاية من ذلك هي إمداد المجتمع بمخرجات ذات جودة وكفاءة تستطيع العمل بمهنية عالية، لذلك فإنه من الضرورة بمكان الاهتمام بالنظام التربوي في عمومه(بجميع أطواره وجميع عناصره)، ويتضاعف الاهتمام أكثر بالحلقة الأخيرة منه ممثلة في التعليم العالي الذي يحصله أفراد المجتمع في المؤسسات الجامعية.

وإن مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن تطوير منظومة التعليم عموما والتعليم العالي خصوصا في عصرنا هذا يتطلب ضرورة السعي إلى تحسين تقنيات التدريس وأساليب وآليات التكوين وذلك من خلال تغيير الطرائق والوسائل التربوية التقليدية والتحول إلى اعتماد الطرائق العصرية النشطة واستعمال الوسائط التربوية التكنولوجية (كالحواسيب. المنصات الالكترونية. الهواتف الذكية. وحتى الروبوتات... وغيرها) ويهدف الاهتمام **بالجامعة** إلى جعلها منارة علم فعلية ومراكز بحث فعالة تقدم تعليما ذا جودة عالية للطلاب، وإنتاج مخرجات تعليمية ذات مستوى تعليمي مرتفع يمكنهم من التعاطي الإيجابي مع مشكلات الحياة اليومية، وبالتالي إمكانية توظيفهم في كل القطاعات الحيوية للاستفادة منهم مستقبلا. يتعلق الأمر إذن بأن المؤسسة الجامعية تعتبر لبنة أساسية لبناء حضارة المجتمعات الطامحة إلى تحقيق العيش الكريم لافرادها وتوفير الإستقرار والتوازن لمؤسساتها، ويحيلنا هذا إلى ضرورة الإشارة إلى العلاقة التي تربط بين **الجامعة** والمجتمع **و**للحديث في هذا الموضوع يمكننا أن نجعل مدخلنا إليه انطلاقا من بوابة العبارة التالية:

طلابنا يتأرجحون بين فكرتين هما على النقيض من بعضهما

أماالفكرة **الأولى** فإننا ننادي من خلالها مخاطبين الطلاب: ***أيها الطلاب بلادكم علمتكم وكونتكم وهي الآن تحتاج إليكم*** وفي ذلك نداء صريح من أجل توقيف نزيف هجرة الأدمغة والكوادر والإطارات والنوابغ والمبدعين إلى الضفة الأخرى. (وهو مطلب المسؤلين ومن ورائهم الجماهير).

أما الفكرة **الثانية** فينادي من خلالها الطلاب مخاطبين أصحاب القرار في السلطة: ***أيها المسؤولون بلادنا فعلا درستنا وكونتنا وأهلتنا مجانا*** ولكن بعد تخرجنا تجاهلتنا وهمشتنا، ولم توفرلنا مناصب عمل واستبعدتنا اجتماعيا، فلا جدوى من بقائنا وقد نخرت البطالة أجسادنا ودمر الفراغ عقولنا، وأنهك الفقر أحوالنا؛ إذن فلابد لنا من مغادرة وهجرة نحفظ بها ماء وجوهنا، ونبني مستقبلنا ولو على حساب استنزاف طاقاتنا وقدراتنا من طرف هؤلاء الذين يستقبلوننا.(وهو نداء صريح ومطلب منطقي موضوعي من الخريجين لضمان منصب عمل في بلادهم وإلا فإلى الضفة الأخرى هم ذاهبون وهم يدركون مسألة استغلالهم والإستثمار في قدراتهم واستنزافها).

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة إليه فإننا سنعرض بنوع من التوضيح المفصل للبيئة الجامعية وكل ما يتصل بها في هذا الفصل حتى يمكننا الوقوف على واقع مؤسساتنا الجامعية في علاقتها بالظاهرة الإبداعية ومسألة رعاية الطلبة المبدعين، وذلك إيمانا منا بأن مصير الطلبة المبدعين مرهون بالرسالة الجامعية والتوجه الحكومي وسياسة الدولة الجزائرية، وذلك من خلال الوقوف عند محطات مهمة نعرض من خلالها إلى- إشكالية تبني الأفكار الإبتكارية واحتضان المشاريع الإبداعية المعروضة من طرف الطلاب، إضافة إلى إشكالية تجسيد هذه المشاريع الإبداعية ميدانيا(هل تُجسد أم أنها تبقى مجرد أفكار مطروحة؟)، وكذا إشكالية تمويلها(من هي الجهة الممولة لها؟)، إضافة إلى إشكالية إبداع الطلاب وعلاقته بمسارهم المهني(هل حقق لهم أرباحا؟)، وعلاقته بالتنمية الاجتماعية (هل يساهم في التنمية الوطنية؟)، لننتهي عند محطة إشكالية أهم المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام الطلبة المبدعين؟ وما هي انعكاساتها على منجزاتهم؟ وما هي أهم الحلول الممكن توفيرها للتصدي إلى هذه المعوقات؟ ويمكننا الوقوف على هذا كله من خلال عرضنا للسياسة الجامعية الجزائرية من النظام الكلاسيكي إلى نظام الألامدي ومصير الطلبة المبدعين ومآلاتهم المستقبلية.

إن البيئة الاجتماعية بجميع أشكالها وبجميع عناصرها وعواملها لها شديد الأثر على كل نشاطات الكائن البشري في علاقاته التفاعلية مع مكوناتها(تأثير وتأثر)، وأن هذا التأثير البيئي يتراوح

بين الإيجابية والسلبية، مما يضطرنا وباستمرار إلى تقييم نشاطاتنا دوريا وتقويمها، من خلال الموازنة بين نسب الإيجابيات والسلبيات حتى نتمكن من مسايرة التغيرات الحتمية التي تطال حياتنا، ومواكبة التطورات التي تسعى الإنسانية إلى تحقيقها. وعليه فلا بد لنا من التطرق بصفة عامة الى **مفهوم البيئة** في عمومها وإلى مكوناتها قبل الخوض في حديثنا عن البيئات الاجتماعية المختلفة وفي مقدمتها البيئة التعليمية، ممثلة في دراستنا الراهنة–بالمؤسسة **الجامعية**– في علاقتها بالظاهرة الإبداعية وبمسألة الاهتمام بالطلبة المبدعين ورعايتهم، من خلال ما يجب أن توفره من عوامل مطعمة ومغذية، ومعززات محفزة تساهم في تفجير وتطوير قدراتهم الإبداعية، والتي يسهمون من خلالها في إحداث التوازن البيئي والإستقرار الاجتماعي، ومن ثم تتجلى مشاركتهم في التنمية والتطوير المجتمعي اعتمادا على توظيف منتجاتهم الإبداعية المختلفة وابتكاراتهم واختراعاتهم المتنوعة والاستثمار فيها.

1 – الجامعة كبيئة تعليمية وعلاقتها بالإبداع الطلابي

وفي مفهوم البيئة: فقد أشار(الوكيل و محمود، 2001، صفحة 57)بأنها: تتكون من عنصرين أساسيين هما: المصادر الطبيعية المصادر الثقافة.

أ – المصادر الطبيعية: وهو الجزء المادي من البيئة (البحار والصحاري والجبال والأراضي وما تزخر به من معادن وسوائل سطحية وباطنية، فهي تمد الإنسان بما يلزمه للحياة، (وهي من خلق الله تعالى لادخل للإنسان في تكوينها وإنشائها).

وإن مما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن هذه **المصادر الطبيعية** المتنوعة تتطلب منا اكتشافها وحسن استغلالها سواء أكانت ثروات سطحية أو باطنية، وذلك من خلال تسخيرها فيما ينفعنا في الحياة، وإن ذلك مرتبط دوما بوجود **العنصر البشري المؤهل** الذي يتمكن من التعاطي الإيجابي مع مجريات هذه النشاطات والأعمال الإستثمارية النفعية، ولا يغدو هذا الدور أن يتجاوز دور ووظيفة النخب من **الموهوبين والنوابغ والمبدعين** أولا، ثم من بعدهم العمال الفنيين المنفذين لمخططات المشاريع الإصلاحية والتنموية والذين تؤهلهم في الأغلب الأعم المؤسسة **الجامعية** للقيام بهذه المهام التي تساهم بقوة في إحداث التغيير والتطوير الاجتماعي.

ب – **الثقافة:** وهي حصيلة نتاج البشر أيضا في مكان ما عبر السنين المتلاحقة، (أي لفترة زمنية معينة)، والتي يمكن اعتبارها بأنها ذلك الجزء من البيئة الذي صنعه الإنسان خلال حياته في مكان معين سواء كان هذا الجزء ماديا أو فكريا، وغالبا ما تتأثر الثقافة بفكر الإنسان نتيجة تعامله وتاثيره وتأثره بالمصادر الطبيعية المشار إليها أعلاه والتي توفرها نفس البيئة التي يعيش في وسطها.

وهنا أيضا يبدو وكأن الأمر محسوم لصالح القلة من أبناء المجتمع، وهم الصفوة الذين تؤهلهم **مواهبهم واستعداداتهم وقدراتهم** الفطرية المختلفة للّحاق بفئات المبدعين الذين تمكنهم هذه القدرات غير العادية من ولوج عالم الإبداع والابتكار والاختراع، والإكتشاف والتجديد والإصلاح أكثر من غيرهم من الافراد العاديين.

وتأسيسا عليه فإننا نخلص إلى القول بأن **المنتجات الإبداعية** بمختلف أنواعها وتعدد مجالاتها (نحصل عليها في الأغلب من المصادر الطبيعية)، وفي الوقت ذاته فإن هذه المنتجات الإبداعية هي عناصر من الثقافة العامة للمجتمع (حيث تصير كذلك بعد مدة من ظهورها إلى الوجود في شكل جديد مستحدث غير معروف وغير مألوف وسرعان ما تتحول بعد مدد زمنية معينة من الاستهلاك والاستعمال إلى أمور معهودة ومتعارف عليها)، ووفقا لتحديد الثقافة بهذا الشكل فإنه يمكننا اعتبار أن كل من (المنازل والمدارس والجامعات والمصانع والحدائق والمستشفيات و...والآلات والأجهزة والهياكل ... كجزء مادي من الثقافة. بينما الأفكار والعادات والتقاليد والاتجاهات والقوانين والأحكام واللغة والفلسفة والنظريات كجزء معنوي (أي جزء فكري) من الثقافة.

وإن الذي يهمنا هنا هو أن هذه المنتوجات كلها سواء المادي منها أو الفكري إنما هي نتاج **العقل البشري المتميز** عن عموم البشر بخصائص وسمات مثل:(الذكاء الخارق والقدرات العقلية والنفسية والانفعالية والجسدية) تؤهله للقيام بهذه المهام، وفي موضوع الثقافة فقد ورد لدى الكثير من الباحثين بأنه تم التعارف على تقسيم عناصر الثقافة المادية وغير المادية إلى ثلاثة أقسام هي: (الوكيل و محمود، 2001، صفحة 59.58)

أ – **عموميات الثقافة:** وهي العناصر التي يشترك فيها معظم أفراد المجتمع مهما كان انتماؤهم الطبقي، مثل لغة الإتصال والعادات والاتجاهات الشائعة المرتبطة بالسلوك البشري في بعض

المناسبات كالأفراح والمآتم والأعياد، وتلك التي ترتبط بالقيم والزي وطريقة التعامل (وهذه هي بعض مؤشرات رأس المال الثقافي)، حيث يمكننا تمييز مجتمع عن آخر اعتمادا على هذه العموميات.

ب – **خصوصيات الثقافة:** وهي العناصر التي تختص بها فئة من فئات المجتمع تتحدد مثلا في أصحاب المهن كالأطباء أو الصيادلة أو المهندسين أو التجار أو المحامين أو المعلمين أو أصحاب الحرف الحرة، إذ أن لكل فئة من هذه الفئات ألفاظ ومفاهيم خاصة يتواصلون بها وأساليب وطرائق للتعامل فيما بينهم، واتجاهات تجمعهم وتسيطر عليهم. (وهي الحقول الاجتماعية عند بيار بورديو).

ج – **البدائل:** غالبا ما يحدث تأثير من المجتمعات المتقدمة على المجتمعات النامية او المتخلفة في بعض مجالات الحياة، إذ ينتج عن التقدم العلمي والتكنولوجي في مجالات الطب والهندسة والزراعة والصناعة والمواصلات والتربية والتعليم والإعلام والإتصال وغيرها في الدول المتقدمة لجوء الدول النامية أو المتخلفة لاستيراد ما تنتجه الدول المتقدمة في تلك المجالات، (وللاسف الشديد فإن هذه هي حالنا في جميع القطاعات الحيوية في البلاد وفي مقدمتها المشاريع التربوية والتعليمية لمنظومتنا التربوية من التعليم الإبتدائي إلى الجامعي).

ويتضح جليا بأن أساليب حياة هذه الدول تتأثر وتتغير نتيجة لذلك الاعتماد المفرط على عناصر ثقافية مستوردة، وغالبا ما تكون نتائج هذا التأثر والتغير سلبية –ويرجع سبب التأثير السلبي في تقديرنا إلى أن تلك العناصر الثقافية مبيئة لدى الدول التي أنتجتها، أما بالنسبة للدول المستوردة فهي غير مبيئة وغير متوافقة مع قيمها وأعرافها ومبادئها ولا تمت بصلة إلى ثقافتها–، فتكون بذلك بدائل –حلول– مؤثرة سلبا فيحدث الإنسلاخ القيمي وينتج عنه التبعية والتقليد الأعمى)، والأخطر من ذلك فإنه في الأغلب الأعم تتأثر القيم والمباديء والاتجاهات والعادات بتلك التبعية – لأنها غالبا ما تكون تبعية مشروطة لتصل أحيانا إلى درجة الذوبان والإنسلاخ النهائي، ومن ثم ولوج عالم التقليد الأعمى في أعلى درجاته وأبشع صوره– وهذه العناصر الثقافية المستوردة مادية كانت أو معنوية هي التي أُشير إليها بأنها بدائل ثقافية، وإنها في أغلب الأحيان تكون عناصر غير صالحة بل تكون قاتلة ومميتة لكل ما هو محلي من مباديء وقيم.

بتحليلنا لهذه المعطيات يتضح لنا بأن أهم مشكلة تواجهها الدول المتخلفة إذن هي مشكلة التبعية والتقليد الأعمى لتلك الدول المتقدمة التي تفرض عليها منطق التبادل(الاقتصادي. التجاري.

السياسي. الثقافي. التربوي)المشروط، وليست **منظومتنا التربوية** بجميع مراحلها ببعيدة عن المعاناة من هذه الانعكاسات السلبية لهذا التثاقف المشروط، وتتجلى معاناتها من خلال إشكالية عدم قدرتنا على بناء **مناهج تربوية محلية**حيث تحدد مقرراتها وبرامجها ومحتوياتها وفق موروثنا الثقافي العربي الإسلامي، ومسارعتنا دوما إلى اللجوء بدلا من ذلك إلى استيراد مناهج تربوية جاهزة من هناك(دول الغرب المتقدم وخصوصا المناهج التربوية الفرنسية) ويزيد الوضع تأزما عدم اللجوء إلى ترويضها وتطويعها تعديلا وتكييفا، إذ أنها توضع مباشرة حيز التنفيذ والتطبيق الميداني، ويزداد الأمر تأزما وخطورة لأن مهمة التنفيذ توكل لعناصر هيئة التدريس في مؤسساتنا التربوية من غير تكوين ولا تدريب عليها.

فإذا كان هذا يحدث في تعاطينا مع عموم مناهج التربية والتعليم فما الذي ننتظره حول اهتمامنا بالظاهرة **الإبداعية** ومسألة رعاية **المبدعين** من ابناء مؤسساتنا التعليمية؟

وبناء عليه فإننا إذا نظرنا إلى **الإبداع** كظاهرة اجتماعية فإن الأمر يحيلنا إلى الحديث عن الأطر والسياقات الإجتماعية للإبداع من حيث أنها بيئات اجتماعية عليها أن تساهم بتوفير عوامل كثيرة ومتنوعة لها تأثير كبير على الإبداع والمبدعين، فهي إما تكشف وتطعم وتنمي القدرات الإبداعية لديهم، أو تقف حائلا دون ذلك فتتجاهل الظاهرة الإبداعية وتعيق نشاطات المبدعين وتقتل روح الإبداع والابتكار لديهم. يتعلق الأمر إذن بضرورة الاهتمام **بالظاهرة الابداعية** ورعاية **الموهوبين والمبدعين** وتطوير قدراتهم، وتتكامل عدة عوامل فيما بينها لتحقيق هذا الهدف، وهذه العوامل توفرها بيئات متعددة، وفي سعيينا إلى توفيرها لا بد أن نأخذ في الحسبان الأبعاد الأربعة **للإبداع** ممثلة في كل من **الشخصية** الإبداعية و**العمل** الإبداعي و**البيئة** الإبداعية و**المنتج** الإبداعي.

وبناء على ذلك فإن أي مشروع بحثي يهدف إلى الاهتمام بهذه الأبعاد الأربعة للظاهرة الإبداعية في **بيئة إبداعية** ملائمة (وفي دراستنا الراهنة هي الجامعة) يحيلنا إلى التوقف عند محطتين رئيسيتين نشير من خلالهما إلى العوامل **الشخصية** الموروثة، والعوامل **الموضوعية** المكتسبة **بيئيا** والمساعدة على تنمية الإبداع لدى كل الأفراد في عمومهم ولدى فئات **الموهوبين والمبدعين** على وجه الخصوص فماذا يقصد بالبيئة الابداعية؟

– **البيئة الإبداعية:** ورد لدى(عصر، 2008، صفحة 25) بأنها:"هي المكان الذي يحدث فيه العمل الإبداعي وتتضمن التبادل في العلاقات(بين الثقافة والإبداع) بحيث أن الشيء المبتدع لا يكون حقيقة اختراعا إلا إذا كان مقبولا اجتماعيا أي لا بد أن يتوافق مع الثقافة المجتمعية ويتفاعل معها وإلا فلن يكون إبداعا".

بقراءة تحليلية لهذا التعريف يتضح بأن أبعاد عملية الإبداع ممثلة في الشخص المبدع وعمله ومنتجه الإبداعيين لا معنى لها كلما تحدثنا عنها بعيدا عن ارتباطها الوثيق بالبيئة، وهذا يدلل لإشكالية التأسيس لمفهوم الإبداع اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا أو تربويا، أي بمعنى أن مفهوم الإبداع يتأسس من خلال السياق(الوسط والمكان)الذي يحدث فيه بجميع عناصره وجملة العوامل المتحكمة فيه، والتي يوفرها ذلك الوسط تبعا للثقافة المتتشرة فيه، ووفق النمط الاستهلاكي للمتلقين له وطبيعة احتياجاتهم إليه. (ووفقا لدراستنا الراهنة فإن الإبداع الذي نتحدث عنه هو الإبداع الطلابي وأن بيئته الإبداعية هي المؤسسة الجامعية).

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة إليه جدير بنا أن نطرح هذا التساؤل الذي مؤداه: كيف تؤثر الثقافة على الإبداع؟ ويمكننا أن نتوقف عند هذه المحطة للإجابة عنه كما يلي:

– **أثر البيئة الثقافية على المنتجات الإبداعية:**

إذا سلمنا بأن البيئة الثقافية تتمثل في كل رؤوس الأموال التي تحوزها الأسرة ويتوفر عليها المجتمع بجميع مؤسساته الاجتماعية، وفي مقدمتها المؤسسات التربوية والتعليمية وعلى رأسها **الجامعة.** ممثلة في(راس المال الثقافي. الاقتصادي. اللغوي. العلائقي. الفكري. البشري. المعرفي. الرمزي. الاجتماعي)، وأن هذه الرساميل تعتبر مقومات لحياة الأفراد والجماعات كونهم المورد البشري المسؤول عن إحداث التغيير الطموح وصناعة التطوير المجتمعي؛ فإن ذلك يحيلنا إلى ضرورة التطرق بنوع من الإيضاح إلى مفهوم **الثقافة** وأنواعها مادامت العلاقة بين الثقافة والإبداع علاقة متينة، ومن ثم التعرف على علاقتها بالطلبة المبدعين ومنتجاتهم الإبداعية. وفي موضوع **الثقافة** فإن هناك العديد من المذاهب والمدارس الفكرية التي اهتمت به فمنها ما ركز على الجانب المادي ومنها ما أكد على الجانب المعرفي لكنها تصب كلها في مصب واسع يشير إلى وضعية الإنسان في المجتمع من حيث كيفية تنظيمه لنفسه وحياته من زاوية علاقته بالطبيعة وعناصرها.

وقد أكد على هذا التوجه(العيفة، 2003، صفحة 37) من خلال قوله:"وإن لمصطلح الثقافة عدد معتبر من المفاهيم المتداولة بين العامة والخاصة من الناس منها الوارد إلينا عبر الترجمة من لغات أخرى، ومنها ما هو متعلق بحضارتنا العربية والاسلامية".

فإذا نظرنا إلى كلمة **(ثقف)** في معاجم اللغة العربية نجد أن ثقافة تعني:(حموي، 2012، صفحة 141.140) "الحذق والفهم والمهارة والتمكن من العلوم والفنون والآداب. فالثقافة غنى فكري ومعرفة واسعة، وأما ثقّف فتعني ربّى وعلّم وهذّب، وأما ثقافة عامة فتعني مجموع نتاج جماعة في مجالات الأدب والفن والفكر. وأما الطبقة المثقفة فهم أهل الفكر والثقافة الذين يشكلون نخبة فنية اجتماعية سياسية".

ويلاحظ إذن بأن هذه هي خصائص أبناء الطبقات الاجتماعية المالكة للرساميل المتنوعة والتي تساعدهم على التكيف والإندماج بسهولة مع الحياة المدرسية، وتساهم أيضا في سرعة تكيفهم مع معارف المدرسة التي يحددها المنهاج الدراسي في شكل معارف مقتطعة من المعارف الاجتماعية العامة وتوجه لجميع المتمدرسين على حد سواء على أنها معارف موضوعية، وتساعدهم أيضا على التفوق في التحصيل الدراسي وتحقيق النجاح، وكذا إمكانية ولوج عالم الإبداع والابتكار، بينما يعاني أبناء الطبقات الفقيرة من صعوبة التكيف معها وقد يؤدي بهم ذلك إلى الإخفاق والفشل الدراسي في تمدرسهم العادي فما بالنا نتحدث عنهم في علاقتهم **بالإبداع** والابتكار والاختراع؟

وتأسيساعليه فإنه يمكننا أن نعتبر رأس المال الثقافي للأسرة وثقافة المؤسسة التعليمية عوامل مساعدة للأفراد(الطلاب) على إبراز وتفجير قدراتهم وإعلان ميولهم وتنميتها وتطويرها.

وقد إتسع مفهوم كلمة ثقافة في **الحضارة العربية الإسلامية** واتسعت دلالته لتصبح كلمة ثقافة كما أشار بذلك(العيفة، 2003، صفحة 37)هي: "المعرفة بجيد الشيء ورديئه". ويبرر لذلك المعنى ما أشار به **بن سلام** في طبقات الشعراء حيث يقول: وللشعر **صناعة وثقافة** يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم والصناعات منها ما تثقفُه العين، ومنها ما تثقفُه الأذن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنها ما يثقفه اللسان".

ونلاحظ من خلال هذا التعريف بأن جميع الحواس يمكنها أن تشارك في عمليات إكتساب الأشخاص للثقافة في صيغتها بأنها (غنى فكري ومعرفة واسعة ومهارات فنية يدوية...)، وينطبق هذا على فئة **الطلاب** ذوي المواهب والقدرات العقلية والنفسية والانفعالية والجسدية أكثر من غيرهم كونهم مؤهلين للإندماج بسهولة، والتكيف بسرعة مع كل المواقف والوضعيات، وفي جميع البيئات مما يسهل لهم عمليات الاستيعاب واكتساب الخبرات والمهارات التي بفضلها يقتحمون عالم **الإبداع** والابتكار وينغمسون في نشاطاته بسهولة.

ويهمنا كثيرا هنا الإشارة إلى مفهوم الثقافة من المنظور الإسلامي لإنها نظرة موضوعية للثقافة على أنها تكرس مبدأ العدل والمساواة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.(وهو مطلب جماهيري في النظم التربوية لتوفير مبدأ المساواة المدرسية وتكافؤ الفرص التعليمية) وفي الوقت ذاته تشجع على الانفتاح على ثقافات المجتمعات الأخرى لكن من دون انسلاخ وذوبان. (وإن واقعنا اليوم ليسبح عكس هذا التيار تماما فأنّى لنا أن نتقدم او نتطور؟ وأنّى لنا أن نفكر في الاهتمام بالإبداع ورعاية الطلبة المبدعين ونحن نعيش تبعية مشروطة مهينة ومذلة؟)

أما مفهوم **الثقافة في المدرسة الغربية**حسب(العيفة، 2003، صفحة 38) فقد عرفها **غوستاف كلوم**(Gustav Klemm) بأنها: "تتضمن العادات والمعارف والمهارات والحياة المنزلية والعامة في السلم والحرب وتتضمن أيضا الدين والعلم والفن. ومن أهم تعريفاتها الموجزة أنها تتألف من الأفكار وأنماط السلوك".

وبتحليلنا لهذا التعريف يتضح بأن مفهوم الثقافة يصب في ذلك الكل الذي يتعلق بالقيم والمباديء والعادات والتقاليد وكل ما يتعارف عليه أفراد جماعة اجتماعية أو حقل اجتماعي أو مجتمع معين، وتكون هذه العناصر الثقافية من إنتاج أبنائه وبخاصة الصفوة منهم من النوابغ والموهوبين **والمبدعين**، ومن ثم فهو قريب جدا مما أشير إليه في تعريف الثقافة من المنظور الإسلامي.

وهنا جدير بنا التركيز على نقطة مهمة تتمثل في: أن **المثقف** ليس هو من يملك رصيدا وحشوا معرفيا كبيرا(حتى أنه هناك من يعبر عنه بالمكتظ معرفيا أو الغني فكريا ومعرفيا كما أشرنا إليه في التعريف اللغوي أعلاه)، وإنما **المثقف** الحق هو ذلك الشخص المالك لرصيد معرفي وعلمي كبير ويكون **قادرا على توظيف** هذا الرصيد واستغلاله الاستغلال الحسن، ويساهم بذلك في تقديم الإضافات

الجديدة النافعة والمرغوبة لمجتمعه. وفي هذا السياق يرى الكثير من العلماء والباحثين بأن **المثقف الفاعل** لابد له من الانفتاح على ثقافات المجتمعات الأخرى حتى لا يتقوقع في دائرة العناصر الثقافية لمجتمعه، فيتأدلج في كل محاولاته الإنتاجية للأفكار والمعارف والمنتجات الإبداعية الأخرى، فيبتعد بذلك عن المنطق والموضوعية في التفكير والإنتاج، ويلتصق بمنطق الذاتية الذي لا يساعد على إيجاد الحلول واسعة النطاق للمشكلات الاجتماعية، ومن ثم تكون المساهمة في التنمية والتطوير الاجتماعي ضعيفة ومبتورة، وهو ما يجب علينا أن ننتبه له في إطار مساعينا لتكوين النخبة والصفوة من **طلاب جامعاتنا** للاعتماد عليهم في ولوج عوالم **الإبداع** والابتكار والاختراع والانغماس فيها بفعالية وفاعلية. (حيث أن **الفعالية**= تشير إلى تحقيق جميع أهداف عملية التعليم التعلم المحددة مسبقا ببذل أقل جهد، وبأقل الموارد المتاحة وفي أقصر وقت ممكن، وأما**الفاعلية**= فتشير إلى نواتج المتعلم التي تتحقق على إثر عمليات التعلم فهي ترتبط بسلوك المتعلمين وأدائهم).

واعتمادا على ما سبقت الاشارة إليه يمكننا التوقف عند محطة مهمة نميز من خلالها بين **ثلاثة أنواع للثقافة** ونوجزها على النحو التالي: (العيفة، 2003، الصفحات 42-44)

أ – **الثقافة النخبوية:** وهي الثقافة التي تحصلت عليها نخبة من المجتمع بواسطة عدة وسائل ومنها الكتاب، وهي ثقافة مكتوبة لا يتحصل عليها إلا من يعرف القراءة والكتابة، وهي تعبر عن مواقف المجتمع عندما تكون نابعة منه، وهي التي يطلق عليها**محمد عابد الجابري**إسم: الثقافة **العالمة** والتي تضم حسبه طريقة الحياة المادية والروحية لكي تمنح لكل أمة خصوصيتها، وهي معدن الهوية حيث تستمد من طريقة الملبس والمأكل والضحك إلى مكونات الذاكرة الجماعية والخيال الاجتماعي ورأس المال الرمزي. ويبدو واضحا إذن أن هذا النوع من الثقافة هو الذي يمكن أن ينتجه الأفراد الذين يتميزون بامتلاكهم للمواهب والملكات والقدرات الإبداعية والابتكارية وهم**(طبقة الأنتلجانسيا)**، وتتجلى لنا في شكل منتجات متنوعة المجالات، والأمر سواء ما إذا كانت هذه الممتجات المستحدثة أفكارا أو مشاريع أو وسائل ومواد أو حلول لمشكلات. وهو ما يحيلنا إلى التأكيد على ضرورة الحرص والاهتمام بفئات **المبدعين** منذ المراحل الأولى لحياتهم، ويزداد الاهتمام بهم أكثر حين يصيروا طلابا في الجامعات، وتفيدنا الفكرة المشار إليها هنا في التبرير لضرورة **بيئية المناهج التربوية**، وضرورة ربطها بمباديء ثقافتنا وقيم حضارتنا، حتى نحافظ على توازننا واستقرارنا قَيْمِيًّا، ولا نقع في الاندثار والذوبان في ثقافة من نستورد مشاريعهم التربوية، (وهي للاسف أكبر مشكلة تربوية نعانيها اليوم) على أن لا

يمنعنا ذلك من الاحتكاك ثقافيا، والقيام باقتباسات ثقافية كلما ارتاينا أنها تتوافق مع مورثنا الثقافي وتحمل أفكارا صحيحة وصالحة تساهم في تطوير مجتمعنا، وأن هذا العمل في حد ذاته من أهم أدوار **النخب المثقفة** من أبناء مجتمعنا، كما تفيدنا أيضا في البرهنة على أن أبناء الطبقات الدنيا في واقعهم المدرسي الحالي يجدون صعوبة كبيرة في التعاطي مع المعارف المدرسية المتضمنة في المنهاج الدراسي الرسمي المستورد والمُرَوَّم من غير تعديل ولا تكييف، كونها لا تتوافق مع سِمْتِهِم الأولي(الاسرة) حسب رؤية بيار بورديو ومن ثم قد تتضاءل درجات ذكائهم وتنطفيء وتموت قدراتهم الإبداعية –التي يكونوا قد ولدوا بها وورثوها عن أسرهم– عند التحاقهم بِسِمْتِهِم الثاني –المدرسة–).

ب – الثقافة الشعبية: وهي الثقافة الشفوية التي ينقلها المجتمع من جيل لآخر شفويا كالشعر الملحون والحكايات والعادات والتقاليد والتي يسميها الغرب **الفلكلور** من غناء ورقص".

يتضح إذن بأن هذه الثقافة يمتلكها الجميع ويكتسبونها من خلال علاقات التفاعل اليومي في البيئات الاجتماعية المختلفة من خلال المحاكاة والتقليد على تفاوت في نسب امتلاكها وفقا لرأس المال اللغوي ورأس المال العلائقي بين الأفراد والجماعات وحتى المجتمعات.

ج – الثقافة الجماهيرية: "وهي مفهوم جديد يختلف عن النوعين السابقين وهي مرتبطة بوسائل الإعلام والإتصال فهي تنقل وتوزع بواسطتها، وهي تؤثر على أفراد المجتمع بالتكرار وطول الزمن وبذلك فهي غالبا ما تصطدم بالنوعين السابقين.

ويتضح جليا أن هناك تأثير كبير لدور وسائل الإعلالم والاتصال في نشر الثقافة في أوساط الجماهير الشعبية، وتوجيه الرأي العام الشعبي بواسطة الدعاية والتشهير والترويج، ويهمنا هنا أن من ضمن العناصر الثقافية التي تتولى وسائل الإعلام والاتصال التشهير لها **المنتجات الإبداعية والابتكارات والمخترعات**والتي ينتجها الأفراد(الطلاب)**الموهوبون والمبدعون** والذين ينضوي أغلبهم تحت مظلة **الطلبة الجامعيين،** وأن مما يساعد هؤلاء الطلاب على الاستمرارية في الإنتاج والعمل على تجويد المنتج، هو أن يكون التشهير والدعاية لمنتوجاتهم من طرف وسائل الإعلالم والاتصال إيجابيا، وأكثر من ذلك يمكنهم التوصل إلى إبداعات أخرى وابتكارات ومخترعات جديدة كلما كان التعاطي الإعلامي مع منتوجاتهم إيجابيا، وتفيدنا هذه الفكرة في التدليل على أهمية بيئة منظومة

الإعلام والاتصال في التأثير سلبا أو إيجابا على الظاهرة الإبداعية وعلى مسألة الاهتمام بالمبدعين ومنتجاتهم الإبداعية والتأسيس لمفهوم الإبداع اجتماعيا.

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة إليه يمكننا أن نخلص إلى القول بأن القوام المتين الذي تعتمد عليه كل المجتمعات لتسيير شؤون مؤسساتها أملا في التغيير والتطوير يتكون من عديد رؤوس الأموال الفرعية(من شاكلة رأس المال المادي ممثلا في مجموع الأصول مثل الآلات والمعدات والهياكل والمباني)، و(رأس المال الطبيعي ممثلا فيما تجود به الطبيعة من حوار متجدد بين عناصرها المختلفة السطحية والباطنية)، و(رأس المال البشري وهو المهارات والخبرات التي يملكها الأفراد والتي تنمو عن طريق التعليم والتدريب والممارسة)، و(رأس المال الثقافي ممثلا في كل المنتجات التي يتوصل إليها العقل البشري في مختلف مجالات العلوم). وللإشارة فإن هذا الأخير **(رأس المال الثقافي)** من الضرورة بمكان أن تمتلكه جميع الأسر، حتى تتمكن من تقديم تشكيل اجتماعي سوي لأبنائها لتُعِدَّهم للحياة المدرسية؛ فيتمكنوا من التكيف معها سريعا والاندماج بسهولة في الأوساط التعليمية التي يتدرجون فيها لانهاء مساراتهم الدراسية بنجاح. وإن من أهم مؤشرات **رأس المال الثقافي** الذي تراهن أغلب الأسر على امتلاكه زيارة المتاحف والنوادي والمسارح، والقيام بالزيارات الميدانية وقراءة الجرائد والمجلات، ومطالعة الكتب من خلال توفير المكتبة المنزلية أو المواضبة على زيارة المكتبات العمومية والإنخراط فيها، والإنضمام إلى الجمعيات والنوادي وممارسة الرياضة والموسيقى والرسم وغيرها...فرأس المال الثقافي إذن عامل مهم في توفيق الأبناء في تحقيقهم النجاح في مساراتهم الدراسية ومساعدا لهم في ولوج عوالم **الإبداع** والابتكار.

ويلاحظ هنا بأن رؤوس الأموال الفرعية المشار إليها أعلاه كلها ذات علاقة قوية بالبيئة التي يتفاعل معها العنصر البشري في عمومه، والعنصر البشري المتمدرس على وجه الخصوص والعنصر البشري **المبدع** على وجه التحديد، ويساعدنا التعرف على هذه الأنواع من رؤوس الأموال كثيرا في التوسع بالحديث عن البيئة الاجتماعية والتعليمية ومدى تأثيرهما على المواهب والقدرات الإبداعية للأطفال وللمتمدرسين إما سلبا أو إيجابا، وخصوصا إذا تعلق الأمر بالبيئتين **الأسرية والمدرسية** كونهما الراعيتان الرسميتان للأبناء والتلاميذ والطلاب.

إن ما هو جدير بالاشارة إليه هنا هو أن ثقافة المجتمعات ليست ثابتة على مر التاريخ بل هي خاضعة للتغيير عبر الأجيال وهو ما يؤكد لنا بان العناصر **الثقافية** التي تنتمي إلى **حقول الإبداع** بمجالاته المختلفة والتي ينتجها الأفراد **المبدعون** تكون دوما ذات صلة وثيقة بالموروث الثقافي من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه المنتجات **الإبداعية** كلها قابلة للتطوير والتحسين من طرف فئات مبدعة لاجيال أخرى لاحقة تأتي من بعد، فتكون بذلك عبارة عن منطلقات لأفكار ابتكارية جديدة ومشاريع إبداعية مستحدثة، ومن ثم يمكننا أن نستنتج أيضا بأن المنتجات الإبداعية في الأغلب الأعم لا تأتي من العدم وهو ذاته العمل الابتكاري الذي يقوم به **المبتكرون** تنفيذا وتجسيدا لأفكارهم الإبداعية أو لأفكار غيرهم من المبدعين. وهذا ما يؤول بنا إلى التأكيد على ضرورة القيام بعمليات هامة عنوانها الاهتمام المبكر بالكشف عن العناصر ذات المواهب والقدرات العقلية والنفسية والانفعالية والجسدية الفائقة، وتوفير الرعاية الخاصة بهم كونهم الأكثر قدرة على توليد الأفكار وانتاج المبتكرات والمخترعات، وهم الأقدر على إيجاد الحلول المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية التي قد تسببها مسألة التثاقف والانسياق في تيار التبعية والتقليد، -والذي نحن للاسف الشديد من ضحاياه ونعاني من تبعاته وانعكاساته السلبية بالدرجة الأولى في قطاع التربية والتعليم- وذلك نتيجة لاعتمادنا الكلي على المناهج التربوية المستوردة من وراء البحار، وتنفيذها مباشرة من غير تكييف ولا تعديلات وكأننا حقل تجارب لها، وهو ما جعل منظومتنا التربوية مأزومة تسبح في مستنقع وتتخبط في العديد من المشكلات التربوية والتعليمية.

وفي سياق الحديث عن التراث الثقافي الذي تستمد منه الأسر رأس مالها الثقافي الذي توظفه في التنشئة الاجتماعية للأبناء محاولة بذلك تطبيعهم على قيم ومباديء وعادات مجتمعهم، من خلال تشكيل اجتماعي سليم يساعدهم على الاندماج في الحياة الاجتماعية بسهولة، ومن ثم يُمَكِّنُهُم من التكيف مع المعارف التي تتضمنها المناهج الدراسية الرسمية حيث يؤول بهم ذلك إلى تحقيق النجاح والتفوق وبلوغ درجات النبوغ والإبداعية. وفي الموضوع يشير (عيسى، 2008، صفحة 20) بقوله: "إن الطفل ينظر إلى التراث الثقافي للمجتمع الذي يحتضنه من خلال وجهة نظر أسرته (أي كيفما تتمثله أسرته) فيتأثر اختياره وتقييمه وتقويمه للأشياء بنوع اختيار أسرته وتقويمها له، كما يتأثر بنوع الآمال ومستوى الطموح الذي تتمثله الأسرة لمستقبلها ومستقبل أبنائها وأفرادها وعليه فإن الممارسات التي يكتسبها الطفل متأثرة تماما بنظرة الأسرة اليها".

ويهمنا في هنا أن العناصر الثقافية المتنوعة مادية كانت أو فكرية والتي ينتجها النوابغ ذوو العقول البارعة والمبدعة من أبناء المجتمع هي التي تساهم في البناء الحضاري لأي مجتمع، وتكون في الأغلب الأعم من صنع القلة(**الصفوة**) من أبنائه الذين يمثلون **النخب** من ذوي **المواهب والقدرات العقلية** العالية و**الذكاءات** الخارقة، وخاصة أولئك الذين يتمكنون من بلوغ مرحلة التعليم العالي بالجامعات وبوجه أخص حين يجدون المناخ الإبداعي الملائم من خلال رعاية خاصة توفرها لهم الجامعة. وفي السياق ذاته لا بد من التوقف عند قضية مهمة جدا تتعلق بضرورة **انتباه مسؤولي المؤسسات الجامعية** لأهمية دور هؤلاء الطلاب **الموهوبين والمبدعين** منذ الوهلة الأولى لالتحاقهم بالحياة الجامعية، وذلك من أجل مرافقتهم تربويا وبيداغوجيا ومن ثم الاستثمار في قدراتهم، قبل أن تتلاشى وتهدر، لأن الوسائل التي توفر القوة والرفاهية للأفراد والجماعات وحتى المجتمعات(هي عناصر ثقافية)، وهي منتجات في الغالب ينتجها-أكثر من غيرهم- **المبدعون** ويشغلها ويوظفها **المبدعون**، ويصونها ويحافظ عليها **المبدعون** ويصلحها من أعطابها وأعطالها **المبدعون**، ويستغلونها هم أنفسهم من أجل الكسب وتحسين ظروف معيشتهم، وكذلك يستغلها غيرهم من عموم الناس للبلد الواحد او المجتمع الواحد الذي يتواجد فيه هؤلاء المبدعون لتحسين اوضاع معيشتهم، وربما يمتد اعتمادها والاستفادة منها حتى إلى غير أبناء مجتمعاتهم إذ يمتد استهلاكها واستغلالها إلى شعوب ومجتمعات أخرى تبعد عنهم بآلاف الأميال.

تفيدنا هذه المعطيات في الحديث والبرهنة عن ضرورة توفير مبدأ العدالة الاجتماعية، ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وأنه كلما كان الموروث الثقافي رفيع المستوى والبناء الحضاري لبلد ما راقيا ومتطورا، كلما ساهم ذلك في دفع عجلة النمو والتقدم والازدهار، ويتطلب ذلك وفرة النوابغ والبارعين والمبدعين الذين تُعِدُّهُم وتؤهلهم أسرهم في بداية مسار حياتهم بفضل امتلاكها للرساميل المتنوعة وفي مقدمتها رأس المال الثقافي، وتُكَوِّنهم وتؤهلهم المؤسسات التربوية والتعليمية وعلى رأسها المؤسسة الجامعية بالكثرة والجودة اللازمتين، والتي تساعد على مساهمتهم في توفير المنتجات في المجالات العلمية والتكنولوجية والفنية والأدبية والرياضية المختلفة التخصصات والميادين الحياتية المتنوعة بالكم والكيف المناسبين.

2 – المؤسسة الجامعية والإبداع: إذا كانت كل المؤسسات الاجتماعية معنية بمسألة إنتاج عناصر الثقافة، ومن ثم مساهمتها في البناء الحضاري ومشاركتها في التطوير الاجتماعي، فإن المؤسسة

الجامعية هي واحدة من أهم البيئات التي تتحمل مسؤولية هذا الدور الاجتماعي الفعال كونها البيئة التي يمضي فيها الطلاب فترة عمرية مهمة من حياتهم وينهون فيها مسارتهم التعليمية، وهي المرحلة الأهم في مسارهم التكويني الذي يؤهلهم للحياة العملية، فلا بد من الوقوف على واقعها والتعرف على حقيقة علاقة هذه البيئة التعليمية(**الجامعة**) بالظاهرة **الإبداعية** ومسألة احتضان و**رعاية** الموهوبين والمبدعين من **الطلاب**، وتحفيزهم على إبراز وتفجير طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية.

إن **التعليم العالي** الذي ينال الطلاب شرف الحصول عليه في البيئة التعليمية **الجامعية** له الأثر الأكبر فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو تعليم ذو مواصفات خاصة تجعل منه عاملا أساسيا من عوامل التنمية والتطوير، لذلك تواجه الجامعات وخاصة في الدول النامية تحديات متعددة تفرض عليها إضافة إلى مسؤولياتها الأكاديمية(التعليم والبحوث) مسؤوليات إضافية، نظرا لفعالية دورها المتصل بضرورة اللحاق بالتقدم العلمي والتطور التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم خاصة في الآونة الأخيرة أين سيطرت التكنولوجيا في كل المجالات، ونوجز بعض هذه المسؤوليات التي تتحملها المؤسسات الجامعي ةممثلة في الأدوار التالية:(راشد، 2007، صفحة 15)

أ- **نقل التكنولوجيا المعاصرة** وهي عملية تأخذ في حسابها نوعية النمط التكنولوجي المناسب والإعداد اللازم من خلال التخطيط السليم لتحقيق عائد مقبول لعملية تعتبر في حد ذاتها استثمارا ضخما.

ب- **تطوير ما ينقل من أنماط التكنولوجيا** بحيث تتواءم مع مقتضيات وأهداف خطط الإصلاحات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج- **إبداع تطور علمي وتكنولوجي** ينبع من ذات المجتمع ويتلاءم مع طبيعته واحتياجاته على المدى القصير لمواكبة التطورات المتسارعة.

يتضح جليا بأن **الجامعة** بيئة تعليمية ومركز بحوث علمية، ولذلك يفترض أن تكون **حاضنة وراعية** حقيقية لنشاطات الطلبة المختلفة المجالات، وأن تكون مهتمة اهتماما كبيرا بالعلم والتكنولوجيا والتأهيل والتكوين النوعي للطلاب، وفي مقدمتهم الطلبة الذين يظهرون استعدادات ومهارات عالية ويبرزون قدرات عقلية ونفسية ووجدانية وجسدية فائقة في تعاطيهم مع محتويات ومضامين المقررات الدراسية الرسمية، ويكشفون عن ميول وقدرات إبداعية يتحدون بفضلها تلك المقررات الدراسية الجامدة

المتضمنة في المنهاج الرسمي. وهذا ما يفرض على الدول الاهتمام **بالظاهرة الإبداعية** ورعاية **المبدعين** أينما كانوا وحيثما وجدوا، -أي بمعنى في جميع البيئات الاجتماعية ولكن بوجه اخص في المؤسسات التعليمية وعلى وجه التحديد **الجامعة**-، وذلك لأن هؤلاء الطلبة المبدعين هم العقول المفكرة والمدبرة والمولدة للأفكار الابتكارية والمنتجة للمشاريع الإبداعية، وهم ذاتهم الطاقات البشرية المنفذة للمخططات الإصلاحية أو التنموية، وهم القوة الضاربة المنجزة للاعمال والنشاطات المختلفة بأساليب إبداعية، وهو الأمر الذي يفرض علينا أن نوسع مجالات النشاطات التربوية والتعليمية **الجامعية** لنجعل من الجامعة بيئة تعليمية، بيئة معرفية، وبيئة إبداعية.

وتتحدد **الجامعة** كبيئة تعليمية-معرفية-إبداعية من خلال جملة من النقاط نشير إليها كما حددها(طعيمة و البندري، 2004، صفحة 680) كالآتي:

1- إدخال تخصصات جديدة تواكب التطورات العالمية الحاصلة في مجال العلم والتكنولوجيا في شتى نواحي الحياة وبما يتماشى مع امكانياتنا ومتطلباتنا من تلك التخصصات.

2- الإتجاه نحو ترسيخ أفكار تدعيم العلوم لبعضها والتكامل بين التخصصات المختلفة بالجامعة لأن التقدم العلمي الحديث يتطلب التقليل من حدة الحواجز بين التخصصات حتى لا تقف تلك الفواصل المنظمة بين الأقسام العلمية حجر عثرة في وجه التواصل والتعاون والتنسيق، ومن ثم يمكن حدوث التكامل الوظيفي بينها، ولن يتأتى لها ذلك إلا من خلال تطبيق أفكار ومباديء نظم(المعرفة المتداخلة) و(نظم المعرفة المتعددة) و(النظم المعرفية المتجاورة) خدمة للمجتمع والبيئة المعرفية ذاتها.

3- توفير قدر من المرونة والتعددية في البرامج والمقررات التعليمية بحيث تتيح للطلاب حرية الاختيار(القضاء على التوجيه القسري المبرمج للمتعلمين خلال مسارتهم الدراسية وبوجه خاص في المرحلتين الثانوية والجامعية) وتوفير الفرص العلمية المتنوعة لبناء الكوادر العلمية والإطارات المهنية اللازمة لقيادة عمليات التطوير والتنمية المحلية والمجتمعية المستدامة.

وبتحليلنا لهذه المعطيات التي أشار بها رشدي أحمد طعيمة ومحمد بن سليمان البندري والمتعلقة بآليات تحديد البيئة **المعرفية** للجامعة؛ فإننا نرى بأن ما أشارا به يمكن اسقاطه على تحديد البيئة الجامعية في علاقتها **بالظاهرة الإبداعية** كونها آليات استراتيجية يصلح تطبيقها لأي تغيير إصلاحي

أو تنموي، وخاصة إشارتهما إلى ضرورة توفير قدر من المرونة في التعاطي مع مقررات المنهاج الدراسي، لأن هذه المرونة تفسح المجال وتعطي هامش من الحرية لكل من الأستاذ والطالب في تفاعلهم مع محتويات المنهاج الرسمي الذي يشهد عليه الواقع الميداني بأنه في الأغلب الأعم لا علاقة له بالإبداع والابتكار، وهوالأمر الذي يمنح فرصا إضافية **للطلبة المبدعين** ليبرزوا قدراتهم ويعلنوا استعداداتهم ويصرحوا باتجاهاتهم وميولهم للقيام بأعمال إبداعية كلما تاحت لهم الفرصة وسنحت لهم الظروف باغتنامها، خاصة وأن المرحلة الراهنة بتغيراتها المتعاقبة وبتطوراتها العلمية والتكنولوجية المتسارعة لابد أن ترتبط فيها المؤسسة **الجامعية** ارتباطا وثيقا بسوق العمل وبالنظام الاقتصادي وذلك لأنه عصب حركات التغيير، وكذا بالنظام الاجتماعي كونه منشيء الجامعة من أجل تخريج الإطارات والكوادر والنوابغ والمبدعين الذين يستطيعون إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية، ومن ثم يمكنهم أن يساهموا في توفير العيش الكريم لأفراد المجتمع ككل وجدير بالإشارة هنا فإن هناك بدايات للتوجه الإقتصادي للجامعة الجزائرية من خلال تبنيها لمشروع المقاولاتية كمخرج لربط الطلاب بعالم الشغل، ودفعهم إلى إيجاد الوظيفة وصناعة الثروة بأنفسهم(وقد أشرنا إلى المسألة بنوع من التفصيل في الفصل الثاني). ويتعلق الأمر إذن بإحالتنا على القيام **الاقتصادي والاجتماعي للجامعة** خصوصا وأنها تشكل بيئة اجتماعية مسؤولة عن استيعاب أعداد هائلة من الطلاب واستقطاب عديد الفئات منهم في ضوء تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم من أجل إعدادهم للتعاطي مع مشكلات الحياة اليومية، ومع مجريات حركات التغيير والتطوير الاجتماعي بفعالية ونجاعة، وإن من بين أعداد هؤلاء الطلاب نجد فئات **الموهوبين والمبدعين** الذين يمثلون رأس المال البشري الأنفع كونه أهم رأس مال يطمح كل مجتمع إلى امتلاكه بالكم والنوع الكافيين.

وقد أشار(راشد، 2007، صفحة 27)إلى أن المؤسسة الجامعية لها دور اقتصادي واجتماعي مهم وقد اعتبره: "دور جديد ووظيفة جديدة للجامعة حيث تسهم إسهاما فعليا كبيرا في الإنتاج، ليس فقط بما تقدمه من كفاءات وإطارات وكوادر بشرية متخصصة تسير الإنتاج وتديره، وإنما تساهم أيضا في إنتاج بعض المنتجات(فكرية. فنية. علمية. مادية) يستفيد منها المجتمع ككل(وهناك بعض الجامعات تجاوزت الاهتمام بمجالات العلم والتكنولوجي إلى الاهتمام بالإنتاجات في المجالات الفلاحية والزراعية والحيوانية والنباتية وأخرى تنتج مواد صناعية و...الخ)".

وتأسيسا عليه يتضح لنا أن كل هذه الوظائف المنوطة بمؤسسات التعليم العالي **(جامعات ومعاهد ومدارس عليا)** تتعلق **بالمورد البشري**(الطلاب) من أجل جعلهم رأس مال استثماري يستفيدون من نشاطاتهم، ويساهمون في تطوير المجتمع في جميع جوانب الحياة الاجتماعية. فالجامعات اليوم ليست مؤسسات استهلاكية كما كان يشار إليها بل هي مؤسسات إنتاجية تعمل على إنتاج وتوليد وإثراء المعارف وتطوير التقنيات، وتهيئة الكفاءات وتأهيل الكوادر والإطارات والقيادات، مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية، الإدارية والتقنية، وهي أيضا مؤسسات تربوية تعليمية توفر التأهيل الأكاديمي **للطلاب**، وفي الوقت ذاته فهي من أهم المؤسسات التي تقوم بإنجاز البحوث العلمية من أجل إنتاج وتوفير المعرفة العلمية وتخزينها وتطويرها ثم توزيعها وتطبيقهاعند الحاجة إليها، إضافة إلى تنمية المهارات والقدرات لدى الطلاب وتخريجهم في شكل يد عاملة فنية متخصصة تتولى فيما بعد قيادة وإدارة مجريات عمليات التغيير الاجتماعي والتطوير المجتمعي.

يتعلق الأمر إذن بضرورة استيعاب فكرة جد مهمة مؤداها: إذا كان التعليم الجامعي أمر لازم للمجتمعات المتقدمة حتى تحافظ على مواقعها في مقدمة ترتيب المجتمعات، وتستمر في تنافسيتها اقتصاديا وثقافيا، تربويا وسياسيا؛ فإن القضية أكثر لزوما بالنسبة للمجتمعات النامية والمتخلفة وذلك سعيا منها إلى تأهيل طاقاتها البشرية، والتركيز عليها كرأس مال بشري مهم في عمليات الإنتاج والتنمية المحلية يساعدها في التقليل من حدة التبعية المشروطة والمفروضة عليها من طرف الدول المتقدمة؛ فلا بد إذن من الاهتمام به وتحويله إلى(إطارات وكوادر وكفاءات) ويد عاملة فنية، حتى يساهم بفعالية في عمليات التنمية الاقتصادية والتطوير المجتمعي. ولن يتأتى لنا تحقيق هذا الهدف إلا من خلال الاهتمام اللائق بمنظومة التربية والتعليم في عمومها، وبالتعليم العالي الذي يقدم في المؤسسة الجامعية على وجه التحديد (إصلاحا وتطويرا).

واعتبارا لأهمية الأهداف التي يسعى التعليم العالي إلى تحقيقها والتي ترصدها المؤسسات الجامعية في كل محاولاتها الإصلاحية أو التنموية، وعلى رأسها الاهتمام بالطلاب في عمومهم وتوفير رعاية خاصة للطلاب **المبدعين** يمكننا أن نطرح التساؤل التالي: أين يتموقع الطلاب المبدعون (بأفكارهم الابتكارية ومشاريعهم الإبداعية) من جملة الأهداف والغايات المحددة في المناهج الدراسية الرسمية للجامعية الجزائرية؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب اطلاعا واسعا عن الأدبيات التي تهتم بدراسة المشكلات التربوية التي تعانيها الجامعات(وما أكثرها في الأوساط الجامعية عندنا وقد أشرنا إلى بعضها في الفصل الثاني تحت عنوان الإشكالات). ومن ثم يمكننا تحديد المشكلات الطلابية التي تحول بينهم وبين ولوج عالم الإبداع والابتكار، حيث أنه على الرغم من الاتفاق المجتمعي والاعتراف الجماعي الصريح بالأهمية الكبرى للمؤسسة الجامعية كمَعْلم تربوي ومنارة علمية رائدة، وتأكيد الجميع على ضرورة توفرها لدى كل المجتمعات من جهة، ورغم الإقرار بأهمية الوظائف التي تقوم بها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من جهة أخرى، إلا أن **الجامعة** لم تسلم من محاولات السيطرة عليها وتوجيهها وفقا للمصالح الضيقة للشخصيات والذهنيات والمذهبيات والايديولوجيات والطوائف والطبقات، بل أنها تعرضت وعن قصد وفق مخططات إلى هزات وصراعات داخلية وخارجية عبر العصور غالبا ما كانت تنحرف بها عن مسارها العلمي. وهو ما أشار به وأكده(بيدارد و بيشار، 2010، صفحة 32) من خلال قولهما: "في الواقع خضعت الجامعة ومنذ قرون من الزمن ولا تزال تخضع إلى تأثيرات خارجية(انطلاقا من دواعي دينية. سياسية. اقتصادية واجتماعية) أثرت في رسالتها وفي رؤيتها وفي طرق عملها وقد مس ذلك كيانها ككل".

وبتحليلنا لهذه الفكرة يمكننا أن نستنتج بأن علاقات تفاعل السلطات الحاكمة والجهات الوصية بالتعليم الجامعي علاقات دينامية غير ثابتة، تتغير باستمرار وتتأرجح بين السلب والإيجاب، وقد تطول هذه التغيرات الحاصلة وتستمر لسنوات ولو اتضحت للجميع بأنها سلبية(وهي حال جامعاتنا) بسبب الصراعات التي تقوم بين الطبقات الاجتماعية، وبين القوى السياسية، وهو ما ينعكس سلبا على نشاطات كل العناصر الفاعلة بها من إداريين وأساتذة وطلاب وعاملين؛ فيحدث الخلل الوظيفي الذي يؤدي إلى ظهور المشكلات التربوية واستفحالها وتفاقمها، وهي المشكلات التي يستعصي على الجميع فيما بعد إيجاد حلول لها في ضوء بيئة تربوية مأزومة، تغذيها صراعات فردية وجماعية. (وهو ما أوضحناه في الفصل الثاني في عنصر الاشكالات) وللأسف الشديد فإن واقع جامعاتنا اليوم يشهد بمعاناتها من هذه الصراعات والتي انعكست نتائجها سلبا على الوضع العام للمؤسسة الجامعية.

وفي هذا الصدد فإن ما يجب الإنتباه إليه فيما يتعلق بعلاقة التأثير والتأثر هو العلاقة بين منظومة التعليم الجامعي والمنظومة الاقتصادية، ويؤول بنا ذلك إلى ضرورة الاهتمام **بالظاهرة الإبداعية** خصوصا في الجامعات، والعمل على غرس السلوك الإبداعي لدى أعضاء هيئة التدريس

والطلاب والحرص على تنميته وتطويره لديهم، ولن يتأتى لنا ذلك إلا من خلال اعتماد مناهج دراسية تتضمن مقرراتها ومحتوياتها دروسا خاصة ذات صلة مباشرة بموضوع الإبداع والابتكار وكل ما يتعلق بهما، وكذا ضرورة الاهتمام بالطلبة المبدعين ورعايهم رعاية خاصة، والحرص على تكوينهم تكوينا فعالا يمكنهم من إبراز وتفجير طاقاتهم وقدراتهم، واستثمارها في إنتاج الأفكار والمشاريع والوسائل والأجهزة الإبداعية. وإذا أردنا أن نسقط هذه الأفكار والرؤى على **واقع طلابنا** ومسارات دراساتهم الجامعية فإننا سنقف على واقع مأزوم، تتجلى أزمته من خلال معاناتهم من عديد المشكلات التربوية والتعليمية، والتي أشرنا إليها بنوع من التوضيح في الفصل الثالني الموسوم ب: الطالب الجامعي *مفاهيم. معايير. اشكالات* ومن ثم فإنه يمكننا أن نخلص إلى القول: فإذا كانت هذه المشكلات المتنوعة تؤثر سلبا على المسارات الدراسية العادية للطلاب، فكيف يا ترى يمكن أن يكون الوضع في حال حديثنا عن الظاهرة **الإبداعية** ونشاطات الطلبة **المبدعين؟**

2 – 1 علاقة النظم التربوية بالإبداع: مادامت الجامعة هي البيئة التي من المفترض أن يمارس فيها الطلاب المبدعون نشاطاتهم الإبداعية بأريحية وينجزون فيها أعمالهم الابتكارية وينتجون فيها مخترعاتهم، فإنه من الضرورة بمكان أن نعرض بنوع من الدراسة المتعمقة لهذه المؤسسة التعليمية انطلاقا من العرض إلى قضية مهمة تتعلق بالعلاقة بين **النظم التربوية** و**الإبداع** وليكن منطلقنا ما أشار به (عصر، 2008، صفحة 11)من خلال قوله:"يبدو أن التربية عموما ونظمها التعليمية والمؤسسات المدرسية بأقسامها وأفواجها تعيش في مأزق عميق سببه ذلك التناقض الصارخ الذي يشعر به المتعلمون(التلاميذ والطلاب) حيث أنهم يشعرون بالفارق الكبير بين ما يفعلونه في داخل المدرسة وما يمارسونه في خارج المدرسة ذاتها"

وبقراءة متمعنة في مدلول الفقرة أعلاه يتضح أن محتويات ومقررات المناهج المدرسية هي عبء كبير يحمله المتعلمون على كواهلهم، فهم في خارج االمدرسة مبدعون مبتكرون مخترعون وذلك لأنهم أحرار غير مقيدين، إذ فتُتاح لهم الفرص العديدة لإبراز قدراتهم وتفجيرها، ويُسمح لهم بممارسة كل ما يتوافق وميولهم وطموحاتهم وما يتماشى ومواهبهم وقدراتهم، بينما هم في داخلها مكبلون مقيدون بمقررات المناهج الدراسية الجامدة التي لا تستثير استعداداتهم أصلا، ولا يُفسح لهم المجال النقدي ليتحدوها(وإن ما ينبغي أن تكون عليه المؤسسة المدرسية هو في الحقيقة عكس هذا الواقع. أي أن المتعلمين ينبغي لهم أن يبدعوا بداخلها وبمرافقة مدرسيهم وإدارتها، وأما خارجها فأحرار، غير أن

الأجدى لهم والأنفع من هذا وذلك أن يكونوا مبدعين داخلها وخارجها). وهو الأمر الذي يوجب علينا التوجه نحو جعل المؤسسات التعليمية بيئات **تعليمية** فعالة، وفي الوقت ذاته بيئات **إبداعية** ملائمة لتكون قبلة يقصدها التلاميذ والطلاب من ذوي القدرات العالية بشغف وبرغبة ودافعية يستفرغون فيها مواهبهم وذكاءاتهم وقدراتهم. ويتعلق الأمر دائما بلزوم تجاوز مشكلة اعتماد طرائق التدريس التقليدية والتحول إلى اعتماد أخرى حديثة ونشطة، وكذا تجاوز مشكلة المنهاج الدراسي وبرامجه ومحتوياته الجافة التي لا تساعد الطلاب في عمومهم فما بالنا نتحدث عن الطلاب المبدعين؟ وضرورة جعله منهاجا دراسيا مرنا قابلا للتكييف والتعديل الدوري، واضعا من بين أهم أهدافه وأغراضه وغاياته إتاحة الفرص للطلاب من خلال توفير المناخ التربوي المناسب والجو التعليمي الملائم لكي يكونوا –وفقا لقدرات كل منهم– مبدعين، مبتكرين ومخترعين، ولا يداخلهم الملل والضيق والتوتر والامتعاض الذي يسمح بتسسل الشك في قدراتهم وفي استعداداتهم، ويؤدي بهم ذلك إلى الإحباط والاستسلام للفشل. لكن للأسف الشديد جرت العادة أن ما هو كائن فعليا في واقع المسارات الدراسية للمتعلمين غير ذلك حيث لا يوجد اهتمام لا **بالابداع** ولا بالابتكار ولا بالاختراع، لا بالاكتشاف ولا بالتحديث ولا بالإصلاح ولا بالتجديد، وعموما يمكننا القول بأن لا أثر لرعاية الموهوبين والمبدعين مما يؤدي بهم دوما إلى فقدان الثقة في أنفسهم وفي المحيطين بهم ؛ فتأفل مواهبهم وتهدر قدراتهم.

وفي الموضوع يؤكد لناعبد الباري عصر على هذه الأفكار التي تدلل لهشاشة العلاقة بين المتعلمين وبيئاتهم المدرسية من خلال إشارته إلى دراسة أجريت في بريطانا وهي إحدى الدول المتقدمة حيث قال(عصر، 2008، صفحة 12): "ففي بريطانيا أجريت دراسة عام 1994 على الطلاب الصغار للكشف عن اتجاهاتهم نحو مدارسهم في محاولة لتلمس سمات المدرسة الجيدة التي يطمح إليها الطلاب أنفسهم وقد كشفت هذه الدراسة عن: أن 70% من طلاب المدارس الثانوية البريطانية يعدون الدقائق والثواني للإنتهاء من ساعات اليوم المدرسي بل من كل درس على حدة، وأن 30% من مجمل الطلاب يرون المدرسة مملة عقيمة الممارسات ولا جدير فيها، وأن نسبة (30%إلى 40%) من الطلاب لا يريدون الذهاب إلى المدرسة اصلا".

بقراءة تحليلية لهذه النتائج الإحصائية المعبر عنها بالنسب المئوية أعلاه وفي مدارس دولة تحسب على العالم المتقدم يتضح أن علاقة المتعلمين بالمدارس باتت علاقة مخلخلة مفككة البناء مبتورة الوصال، وأن السبب في ذلك هو مشكلة التناقض الذي يعيشه المتعلمون بين ما يدرس لهم من

معارف وعلوم نظرية لا تتوافق أصلا مع موروثهم الشخصي من القدرات والاستعدادات والملكات، وما يجدونه ويلاحظونه خارج هذه المؤسسات التعليمية في روتين حياتهم اليومية وتفاعلاتهم الحرة خارجها. إضافة الى انفصام العلاقة بين النظري والتطبيقي، وهو ما يدلل لصحة عدة أفكار كنا قد أشرنا إليها سابقا ونؤكد عليها من خلال اعتماد نتائج هذه الدراسة ونوجزها كالآتي:

أ- المناهج الدراسية الرسمية جافة وجامدة ومُهَيْمَنٌ عليها من طرف طبقات أصحاب النفوذ والمصالح فهي مُقيِّدة لعقول وقدرات العامة من الطلاب، مما يؤدي بهم إلى الإمتعاض وكره المدرسة بما فيها إلى درجة الرغبة في الإنقطاع عنها حتى قبل إتمام المسارات الدراسية. وإذا كانت هذه أحوال المتعلمين (التلاميذ والطلاب) العاديين فماذا عسانا نقول في أحوال **الطلاب** الموهوبين وذوي الذكاء المرتفع وذوي القدرات العقلية والنفسية والانفعالية العالية؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكننا القول أيضا: فإذا كانت هذه أحوال المؤسسات التعليمية في البلدان المتقدمة كبريطانيا وهي محسوبة من أوائل دول العالم المتقدم، والتي تُعِدُّ بناء مناهجها الدراسية بنفسها ووفقا لموروثها الثقافي ومسايرة لمباديء ومرتكزات النظريات التربوية الحديثة، فماذا عسانا ننتظر من المؤسسات التعليمية في البلدان المحسوبة على العالم المتخلف(وبلدنا الجزائر كمثال لها) من حيث علاقتها بمرتاديها من المتعلمين؟ والتي تعتمد على المشاريع التربوية المستوردة والمتناقضة مع موروثنا الثقافي، وبنائنا الحضاري والمُروَّمة تجسيدا وتنفيذا من غير ترويض ولا تكييف، ومن غير إخضاع منفذيها إلى التكوين ولا إلى التدريب على برامجها ومقرراتها ومحتوياتها.

ب- كارثية الاهتمام بعمليات التقييم-التقويم والتي تتسبب دوما في تدني المستويات التعليمية التي تتحقق على إثر الوظائف الرسمية للمدرسة، فكيف لنا أن نتحدث عن وظائف إضافية لهذه المؤسسات التعليمية؟ وكيف لنا أن نتحدث عن مسألة الإهتمام بالمتعلمين الموهوبين والمبدعين وإيلائهم رعاية خاصة تليق باستعداداتهم وتتوافق مع قدراتهم.

وتأسيسا على ما تحمله هذه المعطيات من معاني ودلالات يتضح أن الإبداع أوالابتكار أو الاختراع لدى الطلاب هو أمر ليس مطلقا، وإنما هو مجرد الشعور بالرضا عن النفس والثقة في قدراتها والاحساس بتقديرها من طرف الآخرين (وهو ما يؤسس لوجوب توفير مناخ تعليمي ملائم تتوفر فيه جملة من عوامل الشعور بالرضا التعليمي لدى المتعلمين والرضا الوظيفي لدى المدرسين) وإن

ذلك وحده هو ما يدفع بهم إلى مزيد من الإجتهاد في الأداء والإنجاز والمثابرة عليه، والسعي إلى تجويد الأعمال والمنتجات في حيوية ونشاط متحمسين تحركهم دافعية قوية متجردين من كل عقد النقص والشعور بالاغتراب الناتج عن التهميش والتجاهل، وإن ذلك أدعى للصحة النفسية والسلامة الذهنية لديهم وهذا من أهم عوامل نجاح **الإبداع الطلابي**.

وعليه فإنه يمكننا أن نتساءل عن طبيعة علاقة مؤسساتنا التربوية وعلى رأسها **الجامعة** بالظاهرة الإبداعية ومسألة رعاية الطلاب المبدعين في ضوء اعتمادنا على المشاريع التربوية المستوردة في كل مخططاتنا الإصلاحية والتي نسعى من ورائها إلى تطوير منظومتنا التربوية منذ فجر الاستقلال وإلى يومنا هذا؟

وفي محاولتنا الإجابة عن هذا التساؤل واعتمادا على ما سبقت الإشارة إليه يمكننا القول: أن ما أُدلي به من معلومات من خلال الدراسة المشار إليها أعلاه، والتي أُجريت حول مدارس ببريطانيا في علاقتها بالمتعلمين فهو ينطبق وبدرجة أقوى على ما هو سائد في**مؤسساتنا التربوية**(بجميع مراحلها التعليمية)، ومن ثم فلا بد من الانتباه إلى هذه العوامل **الهدامة**، ولا بد من أخذها بعين الإعتبار والتصدي لها في محاولة للتغلب على تلك الظواهر والمشكلات التربوية المتفاقمة الإنتشار عاما بعد عام، وعلى رأسها مشكلات الملل والضجر والإحباط لدى التلاميذ والطلاب(وخاصة الجنس الذكوري منهم) والتي تتجلى من خلال تفكك العلاقات بينهم وبين مدارسهم وكل العناصر المتصلة بها(إدارة. أساتذة. مناهج)، وأن من بين أهم الآليات المعينة على التصدي لها هو تزويد الطلاب بقدر كبير وجديد من المهارات الأدائية، إضافة إلى ما لديهم سابقا من المهارات النظرية، ولكن تلك التي يمكننا ويلزمنا تطبيقها في مواقف مدرسية متجددة ومثيرة وغير تقليدية، وبذلك فنحن أمام تحقيق أمرين اثنين لازمين للتعليم هما: **الإثارة والتحدي**. فما على المدرسين إذن إلا أن يلتمسوا ويعرفوا ما عند طلابهم من قدرات على التصور والتخيل والتفكير وخاصة في جوانبه الإبداعية، وما لديهم من طاقات ورغبات في التميز والنبوغ والإبداع، وخصوصا خلال تعاقب الدروس والحصص التي يكون أغلبها جافا تقليديا وجامدا، ولا يستهوي الطلاب ولا يحمسهم بل قد يطفيء ما لديهم من دوافع وقدرات إبداعية في حصص الدروس الموالية لها حتى وإن كانت تحتوي على بعض النشاطات التطبيقية والتجريبية.

إن مما هو جدير بالإشارة إليه في هذا الإطار هو أن ينتبه المدرسون إلى الوضعيات التعلمية السليمة التي يوجد عليها المتعلمون الموهوبون وذوو القدرات الإبداعية من خلال ممارستهم لتصرفات وقيامهم بسلوكات ينظر إليها المدرسون على أنها سلوكات سلبية وظاهرة مرضية لدى هؤلاء المتعلمين، فيتعاملون معهم بأساليب وطرائق تربوية أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها غير سوية قد تنتهي أحيانا إلى تسليط عقوبات على هؤلاء المتعلمين المتمردين على محتويات المقرر الدراسي وذنبهم الوحيد في ذلك التمرد أن قدراتهم تتجاوز بكثير تلك المضامين التعليمية الجافة المحتواة في المنهاج الدراسي الرسمي. وقد ورد في هذه المسألة لدى (عصر، 2008، صفحة 12)ما نصه: "قد يكون التلاميذ أو الطلاب مشوشين مشاغبين ولا يعتنون بكتبهم ولا بدفاترهم بالرغم من كونهم – في الحقيقة – يبدون راغبين في التحرر والتميز، وذلك بسبب بعض الدروس والمواد التي تطفيء فيهم جذوة التفكير الإبداعي وتقتل فيهم روح الإبداع، ومثل هؤلاء الطلاب للأسف الشديد لن يكونوا مبدعين بحال من الأحوال ما لم يكونوا منشغلين بالإبداع ذاته في حقيقة واقعهم الدراسي ومستغرقين فيه ومنغمسين في نشاطاته ومستمتعين به".

أوضح لنا حسني عبد الباري عصر في هذه الفقرة كيف يُوصَفُ هؤلاء المتعلمون الذين يظهرون تحديا لمقررات المنهاج الدراسي من خلال عدم اهتمامهم بما يحاول المدرس توصيله من مادة علمية للمتعلمين داخل حجرة الدرس، حيث نراهم يتيهون أحيانا في متاهات مخيالهم الواسع وتفكيرهم التأملي المبدع فننعتهم بالغباء والبلادة، أو بالإهمال والتكاسل وهم في الحقيقة غير ذلك، كما يمكننا أن نراهم لا يعيرون أي اهتمام لجميع وسائلهم المدرسية، وقد نجدهم أحيانا أخرى كثيري الحركة والكلام والتساؤلات ونقد كل ما يطرح عليهم من أفكار في سلوكات فوضوية، فنمطرهم بوابل من النعوت السلبية التي تكسر شوكة نشاطهم الزائد من مثل(مشاغبون. مشوشون. و... وهم أيضا في هذه الوضعية ليسوا كما وصفناهم بل هم يستمتعون باطلاق عنان تفكيرهم فيما هو أرقى مما يقدم لهم من معلومات محدودة وجامدة من طرف المدرسين المتمسكين بمحتويات المنهاج الدراسي الرسمي).

ويتعلق الأمر إذن بضرورة النظر بعين الاعتبار لأحوال وظروف هؤلاء المتعلمين والتعاطي مع وضعياتهم ومواقفهم بنوع من المرونة وإيلائهم الرعاية الخاصة؛ فنحاول أن نوفر لهم بيئة تعليمية تحتوي على عوامل نجاح تجعل منهم متعلمين منشغلين بالإبداع ذاته في حقيقة واقعهم الدراسي داخل

حجرات الدراسة أو داخل المحيط المدرسي، ومنغمسين في نشاطاته ومستمتعين بها ومجتهدين ومثابرين على بلوغ ذروة تجويد منتجاتهم.

2 – 2 علاقة البيئة التعليمية بالإبداع: وفي علاقة البيئة التعليمية بالإبداع وقوة تأثيرها عليه أكد(عصر، 2008، صفحة 64)بقوله:"بالرغم من تعقد الموقف الإبداعي، فإن الأداء الإبداعي للطلاب سوف يتحسن عندما يُعْمَلُ في جو مليء بقدر معقول من الحرية، ممثلة في حرية الاختيار من داخل موقف التعلم والمهمة المراد تعلمها، ومثل نوع المشكلة المرادة والمواد المستخدمة وأسلوب التعامل مع المهمة المستهدفة".

وفيه إشارة واضحة إلى مسألة مهمة مؤداها أن العوامل الشخصية من مواهب وقدرات مهما كانت متنوعة وعالية المستوى فإنها ليست حاسمة وحدها في تمكين ممتلكيها من الطلاب من بلوغ درجات التميز والإبداع، وهو الأمر الذي يؤكد لنا مرة أخرى مسألة ضرورة تكامل هذه الموروثات الشخصية مع عوامل بيئية مساعدة تتفاعل معها لتساهم بقوة في تطعيم وتنمية تلك العوامل الموروثة ومن ثم تمكين الطلاب الموهوبين والمبدعين من ركوب قطار الإبداع بكل أريحية.

وفي ذلك تأكيد لما أقرته رؤى بعض الباحثين من أصحاب الإتجاه الإنساني(حيث يرى الإنسانيون أن القدرات **الإبداعية** موجودة لدى الناس جميعا وأن الاختلاف بين الأفراد ماهو إلا اختلاف في درجة القدرة الإبداعية ويمكن لهذه القدرة الإبداعية أن تظهر وتتطور إذا ما توافرت لها البيئة الملائمة الخالية من الضغوط والتهديدات(المعوقات). وإن هذه البيئة الملائمة تشترط تَوَفُّر الاستعدادات الإبداعية لدى الأفراد أولا، ثم التعويل والاعتماد على محددات البيئة والإمكانات المادية وهل هي ممكنة التوفير بالكم والكيف المناسبين من أجل تشجيع الموهوبين حتى يكشفوا عما هو كامن من قدرات بداخلهم، ويقدموا أفضل ما لديهم ويؤدوا مهامهم بأجود ما يمكن أن تصل إليه قدراتهم، كما أن أصحاب هذا الإتجاه يرون بأن الطلاب **مبدعون** بفطرتهم وطبيعتهم وأن الذي ينقصهم هو احتضانهم ومرافقتهم وتحفيزهم واستثارة قدراتهم، وتوفير الفرص لهم ومنحهم هامشا مقبولا من الحرية والاستقلالية لكي يدركوا أن سلوكاتهم وشغفهم واندفاعهم الزائد أحيانا هي تصرفات إيجابية وليست سلبية كما يشار إليه من طرف الآخرين، بل إنها تنم عن وجود قدرات وطاقات كامنة في ذواتهم ولا بد لها أن تتفجر وإن هذا الدور لمن صميم عمل المؤسسات التعليمية وفي مقدمتها **الجامعة**، ومن ثم فإنه

من الواجب علينا أن نحرص على اكتشافهم مبكرا وأن نرافقهم من أجل تفجيرها واستثمارها فيما هو نافع لهم ولغيرهم، ولذلك فإن أهم واجب على التربية في عمومها **والتربية المدرسية** خصوصا وعلى وجه التحديد في المؤسسة **الجامعية** هو أن تساعد الطلاب لكي يكونوا واثقين من أنفسهم ومؤمنين بقدراتهم ومستقلين في تفكيرهم مما سيجعلهم مبدعين فعلا.

وتأسيسا عليه يمكننا أن نخلص إلى نتيجة مؤداها: أن مما لا شك فيه أن الدافعية الداخلية ممثلة في(مجموع القدرات–عقلية.نفسية.انفعالية.جسدية–) في تكاملها مع المعينات الخارجية(كل العوامل والمعززات التي توفرها البيئة) هي المفتاح الرئيس والأهم والوحيد في مسألة الإبداع وآليات تحقيقه، ولا يخلو كلام أو فحص للأفراد المبدعين ولسلوكهم وأدائهم الإبداعِيَيْن من الإشارة العميقة إلى مسألة الدافعية الداخلية العالية لدى أولئك الأفراد، وللطلاقة الذهنية ووفرة الجهد والمثابرة في بذله والثقة في القدرات الذاتية وقوة الشخصية، (وهذه الصفات هي من ضمن جملة سمات الشخصية الإبداعية التي يمثلها في دراستنا الراهنة الطالب المبدع) شريطة أن تكون مقرونة بالحديث عن الأبعاد الثلاثة الأخرى للإبداع (العملية الإبداعية وكيفيات أدائها، المنتجات الإبداعية ومواصفاتها، البيئة الإبداعية وعواملها) وإلا فسيكون الحديث ناقصا بل يعد قاصرا وأبترا لا يحقق الرؤية الصحيحة والموضوعية تجاه الظاهرة الإبداعية وما يمكن أن يرتبط بها. ويمكننا التدليل لهذه النتيجة بما ذكره(عصر، 2008، صفحة 65) في قوله:"يبدو إذن أن الذكاء أمر يولد به الإنسان(موروث) وأن المعرفة أمر يحصله الإنسان(مكتسب) طيلة رحلة حياته، وأما الإبداعية والإبداع فهما أمران يولدان مع الإنسان إلى حين. غير أن الناس يفقدون معظم ذلك الإبداع عبر رحلة الحياة لأنهم لم يلتفتوا إليه ولم ينبههم أحد غيرهم من المحيطين بهم إليه أيضا"

ونلاحظ هنا بأن الإبداع فطري ومكتسب معا ولا يمكننا الحكم لأي فئة من العوامل وحدها بأنها حاسمة في وصف الأفراد (الطلاب) بأنهم مبدعون. وفي السياق ذاته فقد ساق إلينا(عصر، 2008، صفحة 65) ما ذكره **مودة** (1970) أنه: "من غير مساعدة ولا إرشاد فإن الطلاب الذين قد تتوفر فيهم بعض سمات الإبداع والإبداعية سوف يضلون طريقهم، وتتناثر أعمالهم من دون أن يعوا بها ويدركوا ما فيها من إصالة وابتذال".

وبقراءة تحليلية لما تحمله هذه المعطيات من معاني ودلالات يتضح لنا بأن الكبار (وفي دراستنا الراهنة هم طلاب الجامعات) قد يفقدون في رحلة نموهم أشياء كثيرة وفي مقدمتها القدرات الإبداعية التي كانت كفيلة بأن تجعلهم **مبدعين**(عباقرة ونوابغ). وتأسيسا عليه فإنه يمكننا أن نطرح عدة تساؤلات تفرض نفسها علينا بقوة مؤداها: -هل يرجع فقدانهم للمواهب والقدرات الابداعية إلى عدم صلاحية الأفراد بسبب عيوب في شخصياتهم؟ - أم هل يرجع ذلك لنقص وعوز وفقر (ثقافيا واقتصاديا)؟ - أو هل أن ذلك يرجع لعيوب في بيئاتنا ونظمنا الاجتماعية والتربوية والتعليمية؟

وفي محاولتنا الإجابة عن هذه التساؤلات يمكننا أن نشير إلى قضية هي من الأهمية بمكان تتمثل في: أننا إذا سلمنا بصحة أفكار أصحاب الاتجاهات التي تؤكد على أن المراحل الأولى من عمر الإنسان(الخمسة سنوات الأولى في البيت والثلاثة الأولى من الحياة المدرسية) هي الأنسب لامتلاكه قدرات إبداعية فائقة، وتحتاج بذلك منا إلى عناية كبيرة ورعاية خاصة بالأطفال وضرورة اكتشافهم، فإنه لا بد لنا من أن نُسَلِّمَ أيضا بصحة أفكار أصحاب الإتجاه القائ بضرورة رعاية الأفراد المبدعين منذ الوهلة الأولى، وتوفير البيئة الإبداعية الملائمة لتنمية قدراتهم وصقل مواهبهم، وأنه إن لم نحرص على القيام بهذا الدور تجاههم منذ بدايات حياتهم فإنهم يتعرضون إلى هزات تتراجع على إثرها مستويات الإبداع لديهم، وينمو هذا التراجع والإنحدار مع نموهم العقلي والجسمي، بل أكثر من ذلك فإن هناك من يرى بأن إهمال هذه القدرات وعدم رعاية هؤلاء الموهوبين والمبدعين مبكرا قد يؤدي مباشرة إلى اندثارها وانطفائها نهائيا، كما أنها قد تتكفيء وتضمحل أيضا بالموانع الكبيرة والمثبطات المتعددة في الحياة المدنية المعاصرة، التي لا تؤمن في الأغلب الأعم إلا بالمنتوجات المادية الملموسة، وإن مما لا شك فيه أن الحياة الإنسانية المعاصرة مليئة بكثير من الضغوط والموانع التي تحول بين الفرد والقدرة على التعبير الحر والإبداع والابتكار.(وهي بالضبط مجموعة المعوقات والمحبطات التي انهكت قوى الكثير من طلبتنا المبدعين والتي يتطلب الإشارة إليها في موضع لاحق في أخر هذا الفصل). وإن مما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا الإنحدار والتناقص في القدرات الإبداعية يكون مرتبطا بفترات الانتقال بين الميلاد والطفولة، وبين الطفولة والمراهقة(البلوغ والنضج)، وبين المراهقة والرشد في البيئات الاجتماعية المختلفة، وأما في البيئة التعليمية فيكون مرتبطا بفترات الانتقال بين المرحلة الإبتدائية والمتوسطة، وبين المتوسطة والثانوية، وبين الثانوية والجامعية وهي كلها فترات حرجة فيما يتصل بالإبداع والمبدعين.(إما فيما يخص اكتشافهم، أوفيما يتعلق بتطعيم وتطويرقدراتهم)

أو من حيث استثمارها وتوظيفها، وبخاصة فترة الإنتقال من الثانوية إلى الجامعة والتي يفترض أن يكون فيها الطالب المنتقل من الثانوية والوافد إلى الجامعة حاملا لأفكار **ابتكارية** أومشاريع **إبداعية** تتولى المؤسسة **الجامعية** احتضانها وتسعى إلى تنميتها وتطويرها وتجسيدها وفقا لمبدأ المرافقة البيداغوجية التي يقرها نظام الألامدي (LMD).

يتعلق الأمر إذن بوجوب المسارعة إلى الاهتمام **بالمبدعين**(أطفال. تلاميذ. طلاب)، وإيجاد الصيغ البيئية الملائمة التي تتوفر على أهم العوامل المساعدة لهم على أداء وظائفهم والقيام بأدوارهم على الوجه الأكمل، وذلك اعتبارا لأهمية الإبداع وحاجة المؤسسات إليه. وفي الموضوع فقد أشار(رجراج، 2015، صفحة 83) مؤكدا على هذه الفكرة بقوله:"تظهر أهمية **الإبداع** والحاجة إليه عندما يدرك متخذوا القرار في المؤسسة أن هناك تفاوتا بين أدائها الفعلي والأداء المرغوب تحقيقه، مما يدفعهم إلى تبني طرق وأساليب جديدة أي أنه يجب على المؤسسة تبني الأفكار الإبداعية واعتمادها كأداة للتغيير والتطوير وحل المشكلات التي قد تعاني منها ويعاني منها التنظيم ككل".

وإن من أهم دواعي التغيير الذي تسعى إليه مؤسسات المنظومة التربوية ضرورة إدخال مشروع الإبداع والابتكار في مقررات ومضامين المناهج الدراسية التي تقدمها الجامعة للطلاب، وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى أن المؤسسات الساعية فعلا إلى التغيير نحو الأحسن تخصص ميزانيات ضخمة وتنفق أموالا طائلة على أنشطة الإبداع لمواجهة المخاطر وبالتالي البقاء والاستمرارية في المنافسة ومن أهم الدوافع التي تدعو إلى ضرورة الاهتمام بالإبداع في المؤسسات يذكر:(بن خليفة و لخداري، 2017، صفحة 485) ما يلي:

1 – المنافسة الشديدة في الأسواق (المحافظة على الحصة السوقية)

2 – الثورة العلمية (تفرض التعاقد بين مراكز الأبحاث والجامعات والمؤسسات).

3 – اقتصاديات الحجم (انخفاض التكاليف يؤدي إلى البيع بأسعار تنافسية).

4 – المساعدات الحكومية (تساهم في دعم عمليات الإبداع).

وبتحليلنا لمدلول هذه المعطيات الواردة في الفقرة أعلاه وكذا لمدلول دوافع المؤسسات إلى اعتماد **الإبداع** كوسيلة للتطوير والمنافسة يتضح بأنه يمكننا إسقاط هذه الأفكار على المؤسسات التربوية وفي

مقدمتها المؤسسة **الجامعية**، وذلك لأن الجامعة اليوم أحوج ما تكون إلى وعي واستيعاب مثل هذه الأفكار التقدمية النفعية وهي مطالبة أكثر من غيرها بأن تعمل جاهدة على تطبيقها، وذلك من منطلق الفكرة التي طرحتها النظرية الوظيفية المحدثة(الوظيفية التكنولوجية) والتي أكدت وتؤكد بأن النظام التربوي صار نظاما استثماريا وليس استهلاكيا كما كان يشار إليه سابقا، إذ أنه يتولى إضافة إلى مسؤولية تطوير نفسه مسؤولية إمداد المجتمع بالإطارات والكوادر التي تتولى إدارة وتسيير كل المؤسسات الاجتماعية في القطاعات الحيوية، وكذا إمداد سوق العمل باليد العاملة الفنية، وتمثل **الجامعة** قمة هرم هذا النظام التربوي فتتحمل مسؤولية التكوين والإعداد والتأهيل للمورد البشري وتحويله من مادة خام إلى رأس مال بشري هام ونافع للمجتمع. وهو الأمر الذي يفرض على مسؤولي **الجامعات** إعادة النظر في واقعها المأزوم وولوج عالم الإصلاحات الجادة التي تهدف فعلا إلى التغيير والتطوير، والتي من خلالها يمكننا تحقيق قفزة نوعية في مضمار التقدم، وهو ما يحيلنا إلى التاكيد على فكرة الاهتمام الجدي بالطلاب في عمومهم، وتوفير الرعاية الخاصة للطلاب **المبدعين** منهم.

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة إليه من معطيات وبيانات تتعلق بتأثير البيئة على كل من الإبداع والابتكار واعتبارا لأهمية المؤسسة **الجامعية**، واعترافا بدورها الريادي في إمداد النظم الاجتماعية الأخرى بالقيادات والكوادر والإطارات، وتدعيمها لسوق العمل باليد العاملة الفنية، فإنه يمكن اعتبارها البيئة التعليمية للطلاب(وهي وظيفتها الأساسية)، وفي الوقت ذاته فهي البيئة التي يمكننا تحويلها إلى **بيئة إبداعية** يمارسون فيها نشاطاتهم الحرة المختلفة والمتنوعة، والتي من ضمنها النشاطات الابتكارية والإبداعية. وعليه فقد ارتاينا –قبل أن نتطرق إلى قراءات في مفهوم الجامعة والمفاهيم المتصلة به– أن نعرض لأهم المقاربات **النظرية** التي تفسر الظاهرة الإبداعية في علاقتها بالعوامل الموضوعية التي تنتجها البيئة ونوجز بعضها كما يلي:

3 – المقاربات النظرية التي تفسر الابداع في علاقته بعوامل البيئة

1 – **المدرسة السلوكية:**(قطامي و اخرون، 2008، صفحة 90.89)

ينطلق السلوكيون في تفسيرهم لظاهرة الإبداع وفقا للمسلمات الأساسية لاتجاههم الذي يفترض أن السلوك الإنساني في جوهره يتمثل في تكوين علاقات أو إرتباطات بين المثيرات والإستجابات. علما بأن هذه العلاقة من حيث آليتها لا تزال غير واضحة –المعالم– وغير متفق عليها حتى من قبل

ممثليها أنفسهم خصوصا فيما يتعلق بالظروف التي تؤدي إلى حدوث هذه الإرتباطات بين المثير والإستجابة، ولذلك فقد ظهرت نظريات فرعية مختلفة في الإطار العام للسلوكية حول التفكير المبدع وعملياته وشكل ظهوره ومن أهمها:

- **النظرية الإرتباطية لـ: ميدنيك** (Mednick): قدم **ميدنيك** تفسيرا للابتكار أو تصورا عاما عنه في ضوء النظريات الإرتباطية ويؤكد من خلال هذه التصورات على تكوين ارتباطات بين المثيرات والاستجابات فيما عُرِفَ في تاريخ علم النفس بنظريات(م، س) حيث ترمز(م) إلى المثير وترمز(س) إلى الاستجابة، ومن المعروف أن الارتباطيين يختلفون فيما بينهم في الظروف التي تؤدي إلى حدوث هذه الارتباطات، فمنهم من يرى بأن للظروف دورا هاما في تكوين الارتباطات وتقويتها مثل كل من **(تورندايك وسكينر)** اللذان يؤكدان أهمية الثواب الذي يعقب الاستجابة في تقوية ارتباطها بالمثير الذي أدى إليها، ومن الارتباطيين من يرفض دور هذه الظروف ويبرز دور الإقتران الزمني في تقوية هذه الارتباطات مثل كل من**(واطسون وجاثري وميدنيك)** الذين يؤكدون على قوة تأثير ظرف الاقتران الزمني بين المثيرات والاستجابات في حدوث هذه الارتباطات.

وفي مجال **الإبداع** والإبداعية تعتبر النظرية الارتباطية لـ: **ميدنيك** هي التي تمثل النظرية السلوكية في تفسير الإبداع وكيفية حدوثه: إذن هناك إشارة صريحة إلى دور العوامل والمحفزات في إثارة استعدادات المبدع وشحذ همه، ومن ثم توليد الدافعية لديه نحو الإنغماس في الإنجاز وتنفيذ مشوعه الإبداعي. حيث يعتبر **الإبداع** كما يراه **ميدنيك** "عملية تشكيل العناصر المترابطة في تكوينات جديدة بحيث يتوافر فيها مواصفات معينة وأن تكون مفيدة وقيمة".

ويوضح **ميدنيك** تصوره النظري لعملية الإبداع حيث يرى أن عملية التفكير **الإبداعي** هي: "الوصول إلى تكوينات جديدة من عناصر ارتباطية بحيث تتوافر فيها شروط معينة وأن تكون ذات فائدة، أي بمعنى أن يتم تكوين عدد من الارتباطات بين عدد من المثيرات وعدد من الاستجابات لم يكن بينها ارتباطات فيما سبق".

ويتضح هنا أنه كلما تباعدت العناصر التي ترتبط لِتُكَوِّنَ التشكيل أو الارتباط الجديد كان ذلك دليلا على ارتفاع مستوى القدرة على التفكير **الإبداعي**، وهذا يعني أنه كلما كانت العلاقة أو الارتباط بين المثير والاستجابة علاقة بعيدة(معقدة) بحيث لم يستطع إدراكها الأفراد(العاديون) –وبالتالي لم تكن

موجودة من قبل- كان ذلك دليلا على ارتفاع مستوى التفكير الإبداعي لدى الفرد الذي استطاع تكوين هذه الارتباطات، وتوصل إلى تشكيل أو تركيب أو إنتاج الشيء الجديد المستحدث، ولن يتأتى ذلك إلا لذوي الموهبة والقدرات العقلية الخارقة، ومن ثم يمكننا الحكم بأن هذا الشخص (الطالب) أو ذاك من ضمن فئات المبدعين.

ويبين **ميدنيك** كيف تحدث الإرتباطات الإبداعية من خلال تأكيده على ثلاث طرائق وهي:(قطامي و اخرون، 2008، صفحة 92.91)

أ- **طريقة المصادفة السعيدة:** (Serendipity) تستثار العناصر الارتباطية مقترنة ببعضها بواسطة مثيرات بيئية تحدث مصادفة، وهكذا تظهر ارتباطات جديدة بين عناصر لم يسبق لها أن ارتبطت، كما لم يسبق إثارتها وهي مقترنة مع بعضها ويدلل **ميدنيك** لذلك باكتشاف **أشعةإكس** واكتشاف **البنسلين.**

"حيث اكتشف **رونتجن** بالصدفة في معمله بألمانيا حين كان يختبر ما إذا كانت أشعة الكاثود يمكن أن تمر عبر الزجاج عندما لاحظ توهجا قادما من شاشة قريبة مطلية كميائيا، فأطلق على الأشعة التي تسببت في هذا الوهج الأشعة السينية (x) بسبب طبيعتها المجهولة".)في مثل هذا اليوم عالم ألماني يكتشف الاشعة السينية (2022 ,

"وأما البنسلين وهو أول مضاد حيوي إكتشفه أستاذ علم الجراثيم **الكساندر فلمنج** عام 1928 عن طريق الصدفة عندما لاحظ عدم نمو البكتيريا في منطقة يتواجد فيها الفطريات فاستنتج أن هذه الفطريات تفرز مادة تقتل البكتيريا" (في ذكرى اكتشافه البنسلين أول مضاد حيوي، 2019)

وتفيدنا هذه الأمثلة في الإسقاط على البيئة الجامعية، والتأكيد على أن بعض الإبتكارات أو الإختراعات قد يتوصل إليها الطالب **المبدع** بالصدفة دون سابق تخطيط، فقد يمارس نشاطات تتعلق بدراسة أمور ذات صلة ببعض أفكاره الابتكارية وفجأة يتضح له أن هناك نتيجة مهمة ظهرت إلى الوجود لكنها بعيدة عن هدفه المسطر، وفي الوقت ذاته فهي إبتداع منتج لم يكن مألوفا من قبل بالضبط مثل ما حدث مع اكتشاف كل من أشعة x والمضاد الحيوي بنسلين.

ب- **طريقة التشابه:**(Similarity) تستثار العناصر الارتباطية مقترنة بعضها ببعض نتيجة للتشابه بين هذه العناصر أو نتيجة للتشابه بين المثيرات التي تستثيرها، ويبدو هذا الأسلوب بصورة واضحة

في الكتابة الإبداعية والشعر والتأليف والموسيقي والرسم، حيث يعتمد إلى حد كبير على التشابه بين الوحدات المكونة للإنتاج كالألفاظ، ويمكن إرجاع حدوث الاقتران بين هذه العناصر الارتباطية المتشابهة إلى عملية تعميم المثير.

ج – طريقة التوسط:(Mediation) حيث يرى **ميدنيك** أن العناصر الارتباطية المطلوبة قد تستثار مقترنة زمنيا ببعضها عن طريق توسط عناصر أخرى مألوفة ونجد هذا الأسلوب في الميادين التي تعتمد على استخدام الرمز مثل الرياضيات والكيمياء.

وعموما تفيدنا مرتكزات هذه النظرية في التأكيد بالدرجة الأولى على مبدأ العلاقة بين المثيرات والاستجابات، أي أنه كلما أردنا أن نهتم بالظاهرة الإبداعية ومسألة رعاية الطلبة المبدعين كلما تطلب منا هذا الاهتمام توفير بيئة جامعية إبداعية تحتوي على عديد العناصر التي نعتبرها مثيرات وهي كل العوامل ممثلة في وسائل وآليات الدعم المادي والمعنوي، وكذا نظام التحفيز والتشجيع من خلال الجوائز والمكافآت، والتي تستثير قدرات الطلبة وتولد لديهم الرغبة والدافعية نحو العمل الإبداعي.

2 – المدرسة الإنسانية:(قطامي و اخرون، 2008، صفحة 100.99)

يعد المذهب الإنساني القوة الثالثة في علم النفس ويختلف عن المذهبين السلوكي والتحليلي. إذ أنه قام على أساس شعور بعض علماء النفس بعدم الارتياح لما تقدمه النظريتان التقليديتان من تفسيرهما لنشاط الإنسان، ويتخذ المذهب الإنساني المنحى الظاهراتي(الفينومينولوجي) في تفسيره للنشاط البشري، ولذلك فإنه يؤكد على الخبرة الذاتية التي يمر بها الفرد ويحترم الإنسان، ويعتبره قيمة القيم باهدافه وحب اطلاعه وإبداعه، وهذا ما يسميه الإتجاه الإنساني بالمظهر الإيجابي. أي أن الإنسان يمتلك عنصر المبادرة في الأفعال الاجتماعية، وأن تحليلاته للظواهر أو الأشياء إنما يعتمد فيها على خبراته الذاتية، وأن هناك علاقة جدلية بين الفاعل الاجتماعي وواقع البيئة التي يعيش فيها.

ويمثل هذا المذهب مجموعة من العلماء وعلى رأسهم **ماسلو** و**روجرز** اللذان يؤكدان على الطبيعة الإنسانية التي تنطوي على حاجات بيولوجية وأخرى اجتماعية في الإتصال الدافيء المليء بالثقة والعاطفة والاحترام المتبادل في صيرورة دائمة التطور.

المسلمات العلمية للإتجاه الإنساني في الإبداع:

– يتبنى الإنسانيون نظرة متفائلة للانسان فهو خَيِّرٌ بطبيعته ولكن المجتمع بعوامله البيئية هو الذي يجعل منه إنسانا شريرا. (يتعلق الأمر هنا بدور البيئة في توفير عوامل متنوعة، إما مغذية للقدرات الإبداعية للمبدعين ومن ثم يتم التوجيه الإيجابي لقدراتهم، أو عكس ذلك تكون عبارة عن معوقات تعرقل القدرات الإبداعية وكل ما له علاقة بها من خلال عدم توفير هذه المحفزات فتهدر الطاقات الإبداعية، وقد تصرف باتجاه ممارسات سلبية هدامة)

– يؤكد الإنسانيون على أن نزوع الفرد إلى تحقيق ذاته وكذا نزوعه إلى التفتح واستثمار إمكاناته خاصية من خصائص الإنسان، وليس نتاجا لحياة الإنسان في ظروف اجتماعية محددة، وهم يعتبرون أن تحقيق الذات هو الدافع نحو **الإبداع**، وبمعنى آخر فإن تحقيق الفرد لإنتاج شيء ما أمر ثانوي تجاه التحقيق الذاتي المبدع للشخص وتجاه القدرات العضوية الحية كافة. إن الإنسان يكون سعيدا عندما يبدع شيئا ما وعندما يَتَّحِدُ مع العالم ومع نفسه حيث تكون عاطفته وعقله في انسجام تام.(وهذا يعني أن تحقيق الذات يعتبر عامل من اهم عوامل الدافعية نحو الإبداع).

– يرى الإنسانيون أن القدرات **الإبداعية** موجودة لدى الناس جميعا وأن الاختلاف بين الأفراد ماهو إلا اختلاف في درجة القدرة الإبداعية، ويمكن لهذه القدرة الإبداعية أن تظهر وتتطور إذا ما توافرت لها البيئة الملائمة الخالية من الضغوط والتهديدات(المعوقات). فالإبداع عملية من العلاقة بين الفرد السليم والوسط المشجع والمناسب والذي يؤدي إلى ازدهار وتفتح الطاقات الابتكارية لدى الفرد.

يتعلق الأمر هنا بتأكيدهم لمبدإ الفروق الفردية ممثلا في تفاوت نسب الذكاءات وتباين درجات القدرات الذهنية وحتى الجسمانية بين الأفراد، ومن ثم يظهر التفاوت بينهم في الممارسات الإبداعية وفقا لهذه الفوارق، وتماشيا مع نظام البيئة المستوعِبة لهم، وفي معنى هذا البند يتأكد أيضا بأن كل الناس يمكنهم أن يمتلكوا قدرات إبداعية متنوعة وليس فئات بعينها فقط تملكها.

– يعتقد الإنسانيون خلافا **لفرويد** أن الصراع يعيق الإبداع وأن مصدر دافعية الإبداع يتمثل في الصحة النفسية الجيدة، فالإبداع بالنسبة للإنسانيين هو عملية من العلاقة بين الفرد السليم عقليا وجسميا والوسط السليم المناسب الذي يشجع الإبداع وأن تحقيق الذات هو الشحنة الدافعة نحو الإبداع الذي يمتلكه كل إنسان.

- يؤكد الإنسانيون على الخبرة الذاتية التي يمر بها الفرد، ولا يرون في هذا ما يتنافى مع متطلبات العلم، إذ أن محتويات الخبرة موضوعية في حدود أنها قد حدثت وفي ضوء التزام صاحبها بوصف ما.

- يؤكد الإنسانيون على طبيعة الإنسان القادرة الخيرة، وأن عمل الخير هو ما يؤدي إلى نمو الحياة واستمرارها ولذلك عندما يتحدثون عن اللاشعور يرون فيه مصدرا لإمكانات الإنسان وطاقاته وذلك عكس ما يراه **الفرويديون**(فرويد وأتباعه) من أن اللاشعور مصدر للدوافع العدوانية والغرائز الجنسية والأشياء المكبوتة التي لا ينبغي التعبير عنها.

- يؤكد أنصار هذا المذهب(الإنسانيون) على جوانب من حياة الفرد طال غيابها في مجال علم النفس نتيجة لقبولنا مسلمات معينة والمثال في ذلك مسلمة الحتمية النفسية التي تعد بمثابة ترجمة الحتمية العلمية في مجال علم النفس، كذلك النحو لتفسير سلوك الإنسان تفسيرا آليا. واعتبار نشاط الفرد بمثابة رد فعل لما يواجهه من مثيرات.

أنواع الإبداع كما يراها الإنسانيون: يتحدث **ماسلو** عن نوعين أساسيين من الإبداع هما: (قطامي و اخرون، 2008، صفحة 101)

1- نوع من الإبداع يؤدي إلى الإنتاج الإبداعي ذي المواصفات المتعارف عليها.

2- نوع من الإبداع لا يرتبط بإنتاج معين.

ويؤكد **ماسلو** على أن النوع **الأول** يعتمد على الموهبة والعمل الجاد المتواصل وهو ما يسميه خبرة القمة، أما النوع **الثاني** من الإبداع وهو إبداعية تحقيق الذات أو بعبارة أخرى الإبداع كأسلوب لتحقيق الفرد لذاته، وهذا يجعل وصول الفرد إلى مستوى مناسب من تحقيقه لطاقاته الإبداعية مرادفا لوصوله إلى مستوى مناسب من الصحة النفسية السليمة أو وصوله إلى مستوى مناسب من الإنسانية المتكاملة.

-**الشروط اللازمة للابداع من وجهة نظر الإنسانيون:** يرى **روجرز** أن تنمية الإبداع منوطة بتوفر شرطين أساسيين هما:

- السلامة النفسية: وتتحقق السلامة النفسية بتقبل الفرد واحترام أرائه وشخصيته.

– الحرية النفسية: وتتحقق من خلال إتاحة الفرص المختلفة الغنية للفرد عبر الاستطلاع والاكتشاف للوصول إلى الخبرات والمعارف واكتسابها.

وعموما فإنه يمكننا أن نخلص إلى القول بأن مبادىء ومرتكزات النظرية الإنسانية التي تؤكد على أن –الطبيعة الإنسانية تنطوي على حاجات بيولوجية وأخرى اجتماعية في الإتصال الدافيء المليء بالثقة والعاطفة والاحترام المتبادل في صيرورة دائمة التطور–، من الضرورة بمكان اعتبارها وتوظيفها في التعاطي الإيجابي مع الظاهرة الإبداعية، ومسالة رعاية الطلبة المبدعين من خلال توفير البيئة الجامعية الإبداعية التي تُحترَم فيها ذوات الطلاب وتُعطى لهم هوامش من الراحة النفسية وتُمنح لهم هوامش من الحرية والاستقلالية في ممارسة نشاطاتهم ذات الإتجاهين(نشاطات الدراسة العادية والنشاطات الحرة خاصة تلك التي تحمل في طيتها بوادر ولوج عالم الإبداع والابتكار).

3 – **المدرسة الاجتماعية النفسية:** يستند الاتجاه الاجتماعي النفسي في تفسيره للإبداع إلى المسلمات الآتية:(قطامي و اخرون، 2008، صفحة 107)

1– الإبداع عملية نفسية اجتماعية أي أنها:

– استجابة مستحدثة وأثر فعالية وجدوى لمنبه قائم في البيئة الاجتماعية أوالطبيعية.

– يتجلى في هذه الاستجابة التعبير عن النفس بتلقائية تخلو من الاتباع للمعايير السائدة في مجال معين والتغلب على ضغوط الامتثال والمحاكاة.

2– الإبداع بالمعنى السابق يعد عملية نفسية اجتماعية حركية تتضمن ثلاثة عناصر هي:

– العقلية. – الانفعالية. – والأدائية.

فالعنصر **العقلي** يتضمن التفكير حيال المنبهات أو الظواهر بطريقة جديدة ويولد هذا التفكير شحنات **انفعالية وجدانية**(كالقلق.الخوف.الرضا.البهجة) ومن ثم قد ينسجم العنصران السابقان في **أداء إبداعي** ظاهر للآخرين من خلال العمل الإبداعي(اكتشاف.اختراع.عمل فني.حل مشكلة.تأليف...).

3 – يحتاج الإبداع إلى مساحات اجتماعية ومصاحبات نفسية ليتجسد في شكل عمل أو أداء ظاهر.

يتضح جليا بأن المدرسة الاجتماعية النفسية في علاقتها بالظاهرة الإبداعية قد أبدعت وأضافت الجديد المستحدث ممثلا في التركيز على السياق الاجتماعي للإبداع من خلال عدم الاهتمام فقط بالمبدع وخصائصه الشخصية، وإنما اهتمت بالإضافة إلى السمات الشخصية بالعوامل البيئية ذات التأثير الكبير في العمل الإبداعي، والتي تتوافر من خلال المؤسسات الاجتماعية التي يتحرك فيها الفرد المبدع، فبالنسبة للسياق الاجتماعي للإبداع فإن: القدرات الإبداعية للأطفال ترتفع درجاتها في أوساط الأسر التي تسودها علاقات المودة والحب والديمقراطية والاحترام بين الوالدين، وحرية التعبير لدى الجميع والتشجيع على القيام بالأعمال غير المألوفة والمبتكرة، والقراءة في مجالات متنوعة متخصصة، وإن هذا المناخ الأسري الدافيء لا يتوفر عند كل الأسر بنفس الدرجة، وإنما فقط عند الأسر ذات الرساميل المتنوعة والرفيعة المستوى، وتتواصل فرص تزايد نمو القدرات الإبداعية لدى الفرد بتوفر المناخ الاجتماعي الذي يتصف بالحرية والديمقراطية، ويشجع على الإبداع في إطار مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق، والجماعة المهنية والمؤسسة الدينية ووسائل الاعلام، ونظام الدولة والنظام القيمي في المجتمع بوجه عام.

ويذكر(الحريري، 2010، صفحة 32) فيما يتعلق **بالنظرية الاجتماعية** أنها:"النظرية التي يلعب المجتمع والوسط الاجتماعي وفقا لرؤيتها ومبادئها دورا كبيرا في الإبداع والإبداعية فالعوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية(فلسفة المجتمع وطبيعة ثقافته ونمط حضارته) تؤثر تأثيرا كبيرا على عمليات الإبداع".

إذن ترى هذه النظرية بأن الإبداع ليس خاصية شخصية فحسب وإنما هو شيء متغير يصعد ويهبط(وفقا لسلم معايير قياسه). أي أنه يزيد وينقص نتيجة الظروف وأوضاع الحياة الاجتماعية التي تحيط بالمبدعين(وهو الاتجاه الذي يهتم بالمناخ الإبداعي) ولذلك فإنه توجد في المدرسة كما في الأسرة حالات ومواقف خاصة تقود إلى تطور روح البحث العلمي والتفكير الإبداعي، كتشجيع المتعلمين (التلاميذ والطلبة) على طرح الأسئلة واستثارة دافعيتهم إلى النشاط الفعال والذي بدوره يقود إلى الإبداع. ويتضح إذن بأن هناك إشارة واضحة إلى ضرورة تفاعل وتكامل بين فئتين من العوامل (الأولى شخصية موروثة وأما الثانية فموضوعية مكتسبة من البيئة بالتكوين والتدريب والمران)

وخلاصة القول فإن ما تدعو إليه هذه النظرية يمكننا تطبيقة بنجاح في جعل البيئة الجامعية بيئة تعليمية ذات جودة بل قد نتجاوز هذه الوضعية إلى تحويلها إلى بيئة إبداعية وذلك لأنها تدعو إلى الاهتمام بالطلبة وخاصة منهم أصحاب المواهب والقدرات العالية من خلال سعيينا إلى إحداث التواؤم والتكامل بين المؤهلات الفطرية لهؤلاء الطلبة والعوامل الموضوعية للبيئة الجامعية التي يتوجب علينا توفيرها من أجل تطعيم وتنمية تلك المواهب والقدرات التي يمتلكها الطلاب وراثيا.

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة إليه من معطيات وبيانات، واعتبارا لأهمية المؤسسة الجامعية من جهة، ومن جهة أخرى اعترافا بدورها الريادي في إمداد النظم الاجتماعية الأخرى بالقيادات والكوادر والإطارات وتدعيمها لسوق العمل باليد العاملة الفنية المؤهلة، فإنه صار لزاما علينا أن نعرض بنوع من التفصيل إلى المؤسسة الجامعية وما يتصل بها.

4 – قراءات في مفهوم الجامعة والمفاهيم ذات الصلة به:

اعتمادا على الفكرة القائلة بأن **الجامعة** هي المرآة العاكسة لواقع الأمم والمجتمعات، والمعبرة بصدق عن مكانة الشعوب والحكومات، وذلك اعتبارا لما تقوم به من وظائف متنوعة لإعداد الكفاءات من الباحثين والمخترعين والمبدعين والمنظرين والقادة السياسيين، واعتبارا لكونها المسؤولة عن إنتاج الأفكار البناءة والنظريات والقوانين، فإنها تسترشد في كل ذلك بما يوجد في العالم من معارف وإبداعات وابتكارات، فتواكب بذلك حركة التطورات العلمية، والثورات المعرفية العالمية، ومن ثم تستشرف المستقبل من خلال رؤيتها ورسالتها ونظرتها إلى ما يمكن أن تُعِدُّه وتكونه من رأس مال بشري مؤهل ممثلا في العلماء والخبراء والباحثين، وبما تُعِدُّه من مؤسسات متخصصة، فانه خليق بنا أن نطرح تساؤلات مهمة مؤداها: هل يا ترى **مؤسساتنا الجامعية** اليوم تتخندق في هذه المواقع، وهل هي متموقعة في هذه الوضعيات الفعالة والهادفة؟ وهل تقوم فعلا بهذه الوظائف المتعددة؟ هذه التساؤلات وغيرها كثير هي التي ستفسح لنا المجال للبحث والتقصي للكشف عن واقع الجامعة الجزائرية في علاقتها بالظاهرة الإبداعية ورعاية الطلبة المبدعين واحتضان مشروعاتهم، وذلك لأن هذه الوظائف تعتبر من صميم دور المؤسسة الجامعية.

– **الجامعة ركيزة هامة للتقدم في المجتمع:** تعتبر المؤسسة الجامعية ركيزة هامة من ركائز التقدم والتطور في المجتمع لذا يجب الاهتمام بمشكلة تطوير كل المفاهيم المتعلقة بالجامعة وعلاقتها بقضايا

المجتمع ومشكلاته، ومن أهم هذه المفاهيم الجديدة بالاهتمام نشير إلى ما ورد لدى(طعيمة و البندري، 2004، صفحة 679) كالآتي:

– تطوير **مفهوم خدمة المجتمع** ويتم ذلك باتباع أسلوب توعية كل الأطراف(وخاصة الطلاب لأنهم هم الغاية السامية التي تسعى النظم التربوية إلى بلوغها في صورة مخرجات ذات جودة) بهذه الأهمية للجامعة(أهمية خدمتها للمجتمع ككل بجميع مؤسساته وبجميع شرائح أفراده) ثم الانتقال إلى مفهوم آخر وهو **التفاعل** مع المجتمع (تفاعل الجامعة مع المجتمع) وتأكيد سياسة **التعليم المستمر** التي تدعم المفهوم الجديد للتنمية ممثلا في **التنمية المستدامة.**

– الانتقال من مفهوم **الجامعات الإقليمية** الى مفهوم **جامعة البيئة** التي تتفاعل مع خصوصية الواقع المحلي في إطار النهضة التنموية المحلية والتغيرات العالمية، من خلال إقامة المزيد من المعاهد التي ترتبط بالمصانع والمؤسسات الإنتاجية المتطورة. وذلك لأن تطوير الجامعة يعني تطوير قدرتها على المساهمة الفعالة في تطوير الأساليب الصناعية والإنتاجية والتكنولوجية على أرض الواقع. وفي اعتقادنا أن هذا يتحقق بفضل الأفكار الإبداعية التي ينتجها الأفراد(الطلاب) الموهوبون والمبدعون وهو الأمر الذي يدفع بنا بل يوجب علينا الاهتمام بهم ورعايتهم رعاية خاصة.

– الاستمرار في التوسع في قاعدة **التعليم الجامعي** كضرورة من ضرورات المشاركة في الحياة المعاصرة التي تتطلب أن يتمكن كل مواطن من الوصول إلى أقصى ما تسمح به استعداداته الفطرية وقدراته العقلية من تعليم.

بقراة تحليلية لما تحمله هذه المعطيات من معاني ودلالات تتضح لنا فعلا فكرة أهمية وجود المؤسسة الجامعية، وتتأكد لدينا فكرة أن لها الدور الريادي في خدمة المجتمع من حيث إيجاد الحلول لمشكلاته، ومن ثم المضي به قدما نحو التقدم والتطور في جميع الميادين. وفي سياق حديثنا عن الدور الريادي للمؤسسة الجامعية في خدمة المجتمع ومسؤولياتها الكبرى والمتعددة في تطويره وبناء حضارته، فإنه خليق بنا أن نعرض إلى مفهوم الجامعة بنوع من التفصيل.

3 – 1 الجامعة: تعددت تعريفات العلماء والمفكرين للجامعة كمؤسسة اجتماعية تتولى مسؤولية إعداد الكادر البشري الذي يقود مجريات التغير الإجتماعي ويتولى مسألة بناء الحضارات لذلك نشير إلى بعضها موجزة كما يلي:

– ورد لدى (العنزي، 2016، صفحة 622) أن الجامعة:"مؤسسة تعليمية ومركز بحثي ومنارة للإشعاع الثقافي والفكري".

بتحليلنا لهذا التعريف يتضح بأن **الجامعة** مؤسسة اجتماعية تعليمية تكوينية يتكون فيها ويتأهل من خلالها الطلاب، ويتخرجون منها بمؤهلات علمية(شهادات) تمكنهم من التعاطي الإيجابي مع مجريات ومشكلات الحياة اليومية في حاضرهم وفي مستقبلهم من خلال الوظائف التي يمكن لهم أن يتقلدوها، فوجودها إذن من الضرورة بمكان في أي مجتمع، ويتضح لنا بالإضافة إلى هذه الفائدة التي نجنيها من وراء التكوين الجامعي أن الجامعة يمكن أن تقدم منافع أخرى ممثلة في أنها تؤهل الطلاب ليصيروا باحثين وحتى مبدعين ومبتكرين من خلال دورها في اكسابهم الثقافة المجتمعية وتنمية تفكيرهم العلمي والإبداعي.

وتأسيسا عليه فإنه يمكننا أن نخلص إلى نتيجة مؤداها أن علاقة **الجامعة** بالتغيير الإجتماعي والبناء الحضاري علاقة تأثير وتأثر، ولا يمكن لهذه العلاقة أن تكون قوية ومؤثرة إلا إذا حرصت إدارتها على توفير المناخ الوظيفي الملائم والبيئة التعليمية المناسبة. **فالجامعة** هي التي تقوي المهارات، وتنمي وتطور القدرات، وتولد الدافعية والرغبات، وتذكي روح **الابتكار والإبداع** لدى كل منتسبيها وعلى وجه الخصوص **الطلاب** وذلك من خلال ما توفره من عوامل تدعيمية ومعززات مادية ومعنوية، يتقدمها رأس المال العلائقي الذي بفضله تنتظم العلاقات التفاعلية بين الفاعلين بها(إطارات الإدارة والكوادر التعليمية والطلاب) وهو ما يشجع الجميع على حب مؤسستهم والشعور بالإنتماء إليها والتفاني في خدمتها من خلال إتقان أعمالهم وتجويد أداءاتهم.

فالجامعة حسب ما ورد لدى(قفاف، 2021/2020، صفحة 6) تعرف في جميع أنحاء العالم بأنها: "مؤسسة أوكلت لها مهمة تكوين إطارات وكفاءات في مجالات متعددة مما يؤهلها لتوظيف مخرجاتها في مهام تتعلق بتسيير دواليب المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية وذلك باعتبارها قطبا معرفيا وبحثيا".

بنظرة فاحصة لمدلول هذا التعريف يتبين لنا بأن المؤسسة **الجامعية** هي أهم مؤسسة اجتماعية على الإطلاق حيث تتوجه إليها كل الأنظار اعترافا لها بالريادة في صناعة الكوادر والاطارات البشرية، وتأهيل اليد العاملة الفنية، واعترافا بدورها الفعال في التنمية والتطوير، فهي التي يستمد منها المجتمع بكل مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الأخرى طاقاته البشرية التي تنتج الآلات والوسائل التي بفضلها تُحرَّك قاطرة النمو والتقدم.

– أما عن**ماهيةالجامعة:** فقد ورد لدى(راشد، 2007، صفحة 13) أن:"كلمة جامعة(University) مأخوذة من كلمة (Universitas) وتعني الإتحاد الذي يضم ويجمع القوى ذات النفوذ في مجال السياسة من أجل ممارسة السلطة، وقد استخدمت كلمة جامعة لتدل على التجمع العلمي لكل من الأساتذة والطلاب".

فالجامعة إذن هي بيئة تعبر عن الاجتماع والتعاون والإتحاد، وهي مؤسسة تعليمية مخصصة للتعليم العالي، فهي إذن بيئة تعبر عن الاجتماع والتعاون **العلمي**، ويمكن أن يلتحق بها كل من أتمَّ دراسته للمرحلة الثانوية واجتاز امتحان شهادة البكالوريا بنجاح، وهي تختلف عن غيرها من مؤسسات التعليم التي سبقتها لأنها تقدم برامج تعليمية وتدريبية في شتى التخصصات النظرية(العلمية) والتطبيقية (العملية)، وذلك لمدة غالبا ما تكون أربع سنوات وأحيانا تستمر الى ست سنوات وحتى أكثر من ذلك (نظام كلاسيكي) أو ثلاث سنوات أو خمسة سنوات أو أكثر(نظام الألامدي)، ويتعلق الأمر هنا بنوعية التخصص العلمي الذي يتوجه إليه الطلبة اختيارا(حسب الميول والرغبات) أو إجبارا(حسب توجيه الطالب وفقا لمحددات ومعايير غالبا ما يقرها معدل النجاح وعدد المقاعد البيداغوجية في التخصص) إضافة إلى ظروف الطالب الصحية والاقتصادية، والمسار الذي يرسمه لنفسه ليحصل على الشهادة المرغوبة لديه(ليسانس أو ماجستير(ماستر) أو دكتوراه). ويتضح لنا جليا من خلال ذلك أن **الجامعة** مؤسسة اجتماعية تؤثر في الوسط الاجتماعي المحيط بها بجميع أُطره وأنساقه وتتأثر به أيضا، فهي بيئة تعليمية من صنع قيادات المجتمع الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن ثم يمكننا القول بأن لكل جامعة رسالتها التي تتولى مسؤولية تحقيقها، ورؤيتها التي تطمح إلى بلوغها سعيا منها إلى تحقيق أهداف خاصة وأخرى عامة.

وفي مقابل ذلك فإن قيادات وإطارات المجتمع في جميع مجالات الحياة في الأغلب الأعم هم من صنع الجامعة ومن إنتاج التعليم العالي، ويفيدنا هذا في البرهنة والتأكيد على فكرة تأثير البيئة الجامعية في مسألة بناء المناهج وإعداد المقررات الدراسية وتوجيهها بما يتوافق مع الثقافة الاجتماعية السائدة. وفي إطار إشارتنا إلى هذه القضية التربوية الهامة(بناء المناهج) فإن ذلك في واقعنا التعليمي وإلى حد المرحلة الراهنة يعتبر من أكثر المعيقات للإبداع والابتكار أكثر مما يساعد عليه كون أن مقررات المناهج ومحتوياتها لا علاقة لها بالظاهرة الإبداعية لا من قريب ولا من بعيد، ورغم هذا التغييب البَيّن لموضوع الإبداع في المنهاج الدراسي المستورد والمُروّم فهو لا يسمح بتجاوز نشاطاته إلى نشاطات أخرى. وفي إطار تعدد تعريفات مفهوم المؤسسة الجامعية وسعيا منا إلى الإحاطة بها من عديد الزوايا يمكننا أن نشير إلى: ما ورد لدى (العنزي، 2016، صفحة 622) أن الجامعة: " مؤسسة تعليمية ومركز بحثي ومنارة للإشعاع الثقافي والفكري. وهي مجتمع بشري تنطبق عليه قواعد التفاعل الاجتماعي".

بتحليلنا لهذا التعريف يتضح أنها تمثل **كل** متساند الأجزاء متفاعل العناصر متكامل الوظائف فهي إذن نظام ديناميكي متحرك، حيث يتكون المجتمع الجامعي غالبا من **الطلبة** والأساتذة والإداريين والعاملين، وإن **الطلاب** هم العنصر الغالب في هذا المجتمع كميا، فهم يمثلون الجمهور في الحرم الجامعي، وهم محور التفاعل التربوي والتعليمي، وهم سبب تواجد العناصر الأخرى لخدمتهم، **فالجامعة** مؤسسة تعليمية تكوينية يتأهل من خلالها الطلاب لمواجهة مجريات الحياة اليومية في حاضرهم وفي التخطيط واستشراف مستقبلهم، فوجودها ضروري بل واجب في كل المجتمعات، كما يتضح لنا أيضا بأن هذه المؤسسة لا يمكنها أن تؤدي رسالتها النبيلة ودورها الفعال في التنوير والتوعية والتثقيف والتكوين والتأهيل الطلابي، وكذا في سعيها إلى إحداث التغيير الاجتماعي المرغوب، والتطوير الاقتصادي والثقافي المنتظر، والتقدم الحضاري المأمول، إلا إذا كان مسؤولوها يمتلكون النظرة التفاؤلية تجاه المستقبل، ولهم رؤى واتجاهات إيجابية تجاه التغيير والتطوير.

ومادامت **الجامعة** هي إحدى المؤسسات التعليمية المنضوية تحت لواء النظام التربوي في عمومه، وهي المسؤولة عن مرحلة التعليم العالي الذي يتلقاه الطلاب في آخر حلقة من مسارهم الدراسي فإنه من الأهمية بمكان أن نشير إلى أهم وظائفها.

3 – 2 وظائف الجامعة: في سياق حديثنا عن الجامعة بصفتها بيئة تعليمية وقد تُطبع بطابع أنها بيئة إبداعية تحتضن الطلاب المبدعين وترعاهم رعاية خاصة وتوفر لهم كل عوامل وشروط النجاح والتميز والنبوغ، ومن ثم يبرز دورها الفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فان في ذلك إشارة الى تعدد وظائفها والتي من أهمها نذكر ما أورده(راشد، 2007، صفحة 16).

– **وظيفة إعداد الكفاءات البشرية والقيادات الاجتماعية المطلوبة:** (الطبيب. المهندس والمعماري. رجل القانون –القاضي والمحامي–. رجل الدين والمعلم. المحاسب والمدير والوزير وال...)لأن سرعة التغيرات وكثرة الإبتكارات وتعدد المخترعات تؤدي حتما إلى تغيير الأدوار والوظائف والأعمال المطلوبة مما يستدعي إعادة تدريب المختصين(وفي دراستنا الراهنة فإننا نراهن خصوصا على فئات المبدعين والموهوبين الذين يُكلَّفون بوظائف تسيير الآلات والوسائل التكنولوجية المتاحة أو يجتهدون في إنتاجها أو تطويرها من جديد ثم صيانتها وتوظيفها واستغلالها أحسن استغلال).

– **وظيفة البحث العلمي:** تهدف الجامعة من خلال هذه الوظيفة إلى تنمية المعرفة وتوظيفها وذلك من خلال توفير المناخ البحثي الملائم، وإتاحة الفرص لاشتغال الأساتذة بالبحوث العلمية وتدريب طلابهم عليها، وذلك من خلال توفير الكتب والمراجع والاهتمام بالمعامل والمختبرات وأجهزتها، وتمكين الأساتذة والطلاب من توظيفها واستغلالها استغلالا أمثلا.

– **وظيفة تثقيف المجتمع:** حيث تقوم الجامعة بمهمة قومية كبيرة تتمثل في تثقيف أفراد المجتمع من خلال تأليف الأساتذة (كتب. مجلات. ونشر المقالات.)، وكذا من خلال تنظيم الملتقيات والأيام الدراسية والندوات الإذاعية والتلفزية، إضافة إلى عرض منتوجات المبدعين سواء أكانوا طلابا او أساتذة أو إداريين والتشهير لها.

– **وظيفة العمل على مواجهة مشكلات المجتمع:** على الجامعة عبء تقيل متمثل في مساهمتها في حل المشكلات التي تواجه المجتمع، إذ تفرض عليها هذه الوظيفة أن تكون متفتحة على المجتمع وعلى مشكلاته، فهي تساهم في اقتراح الحلول التجريبية في مجالات التنمية الزراعية والصناعية والتجارية ومصادر الطاقة، كما أنها تساهم في التوعية والتحذير من المخاطر الطبيعية والمناخية والبيئية الكثيرة المحدقة بالإنسان (العواصف. الزلازل. البراكين. التلوث. الاوبئة. التصحر. الاحتباس الحراري. الجفاف وغيرها)، إضافة إلى أنها تعالج المشكلات القيمية التي تزلزلها عمليات التثقيف

والتثاقف بالاعتماد على ما توفر لها من أجهزة علمية متقدمة وعلى ما أوتي علماؤها(الأساتذة والباحثون) وما توصل إليه طلابها المبدعون من خبرات وعلوم متعمقة، ومن منتوجات مبتكرة ومخترعات فكرية ومادية في كل المجالات وفي كل التخصصات.

وهو ما يستدعي ضرورة الاهتمام بجميع الطلبة وخاصة منهم الوافدين الجدد من خلال استقطابهم واحتضانهم وتصنيفهم كل في مجال اختصاصه، مع الحرص على تكوينهم تكوينا فعالا لتمكينهم من مسايرة كل المستجدات العالمية، وهذا ما يفرض على الجامعات(كونها معامل إنتاج القوى البشرية) أن تراجع مناهجها دوريا وأن تعدل برامجها باستمرار كي لا تتأخر عن الركب الذي يجري من حولها وبحركية متسارعة.

وعلى الرغم من أهمية هذه الوظائف كلها، وأهمية ما تقدمه المؤسسة الجامعية من إرشادات وقائية ووصفات علاجية للأفراد والجماعات والمجتمعات في كل ميادين الحياة، إلا أن التركيز على تعليم الطلاب ورعاية المبدعين منهم غالبا ما يصب في قالب الاهتمام بالمنظومة الاقتصادية كونها الممول الرئيس للنظم الاجتماعية الأخرى بالأموال التي تعتبر عصب الإبحار في حركات التنمية والتطوير المجتمعي. وتأسيسا عليه فإنه من الضرورة بمكان أن نشير إلى:

– **الدور الإقتصادي والاجتماعي للجامعة:** حيث ورد لدى(راشد، 2007، صفحة 27)أنه: "دور جديد ووظيفة جديدة للجامعة حيث تسهم فعليا إسهاما كبيرا في الإنتاج ليس فقط بما تقدمه من كفاءات وإطارات وكوادر متخصصة توظف الآلات وتسير الانتاج وتديره، وإنما تساهم في إنتاج بعض المنتجات(فكرية. فنية. علمية. مادية) يستفيد منها المجتمع ككل(إذ أن هناك بعض الجامعات تهتم حتى بالانتاجات الفلاحية والزراعية والحيوانية والنباتية وأخرى تنتج مواد صناعية و ...غيرها)".

وبناء عليه يتضح لنا جليا بأن كل هذه الوظائف التي تقوم بها المؤسسة الجامعية إنما تتعلق أصلا بالمورد البشري من حيث سعييها إلى تحسين ظروف معيشته، ومن جهة أخرى من أجل جعله رأس مال رئيسي نستثمر فيه ليساهم في تطوير المجتمع في جميع جوانب الحياة الاجتماعية. **فالجامعة** إذن مؤسسة إنتاجية تعمل على توليد وإثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات وتأهيل الكوادر والقيادات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية والإدارية والتقنية، وهي في الوقت ذاته مؤسسة تربوية تعليمية تقدم تعليما أكاديميا لمرتاديها، وهي أيضا من أهم

المؤسسات التي تقوم بإنجاز البحوث العلمية في كل المجالات وتسعى إلى إنتاج المعارف العلمية وتطويرها، إضافة إلى حرصها على تنمية المواهب والمهارات والقدرات لدى الطلاب من أجل تأهيلهم وتخريجهم في شكل إطارات وكوادر وكذا يد عاملة فنية متخصصة حيث يتولون فيما بعد قيادة قاطرات التنمية وتسيير وإدارة مجريات عمليات التغيير الاجتماعي.

وبنظرة تحليلية لهذه الوظائف المتعددة للمؤسسة التعليمية(الجامعة) يمكننا أن نستنتج أنّ من أهم الأهداف التي تصبو كل **الجامعات** إلى تحقيقها من خلال تنوع وظائفها يمكننا تحديد أربعة أهداف أساسية وهي التي لا يمكن لأية جامعة أن تخرج عن إطارها وهي:

أ- نشر العلم. ب- تعليمه من أجل ممارسة مهن تتطلبه.

ج- تدريب الطلاب على البحث العلمي وطرائقه. د- الإرتقاء بالعلم إلى أعلى الدرجات.

غير أن ما لا يمكن إغفاله في هذا الشأن هو الإختلاف والتفاوت في درجة الحرص على تحقيق هذه الأهداف بين جامعة وأخرى، وذلك وفقا لما يتوفر من الإمكانات المادية والبشرية ومن الوسائل والآليات، ووفقا للظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي نشأت فيها كل مؤسسة جامعية، ويحكم ذلك كله ثقافة المجتمع الذي تتواجد فيه وبخاصة زاوية الفلسفة التربوية.

واعتبارا لأهمية **المؤسسة الجامعية** من جهة، وأهمية الوظائف التي تقوم بها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من جهة أخرى، فإن **الجامعة** حسب ما أشار به (بيدارد و بيشار، 2010، صفحة 32) "في الواقع خضعت ومنذ قرون من الزمن ولا تزال تخضع إلى الكثير من التأثيرات الخارجية (انطلاقا من دواعي دينية. سياسية. اقتصادية واجتماعية) أثرت بشكل كبير في رسالتها وفي طرق عملها وقد مس ذلك كيانها ككل".

وبتحليلنا لهذه الفكرة يمكننا أن نستنتج أّن علاقة الجامعة بالمجتمع الخارجي يطالها التغيير باستمرار، وتؤثر عليها كل السلطات(سياسية. اقتصادية. اجتماعية ودينية) وقد تطول مدد هذه التغيرات الحاصلة وتستمر لسنوات بسبب الصراعات التي تقوم بين الطبقات الاجتماعية وبين القوى السياسية، وعلى الرغم من وجود قوى داخلية (الإدارة. هيئة التدريس. نوادي علمية ومنظمات طلابية. نقابات) تدعو أحيانا إلى التغيير وتشجع عليه في مؤسسات التعليم العالي، إلا أن القوة الأشد تأثيرا في

مجريات هذه التغيرات هي قوة السلطات الخارجية وفي مقدمتها السلطتين **السياسية والاقتصادية** كونهما تشكلان أهمية كبرى في تطوير التعليم العالي أوعرقلته وتحطيمه، الأولى(السياسية) من حيث توجيهه ايديولوجيا والثانية(الاقتصادية) من حيث تمويله، ويحدث ذلك تبعا لكمية ونوعية المواد الأولية ونسب الموارد المالية التي توفرها له، والميزانيات التي تخصصها لإصلاحه أو لتطويره، وكذا من خلال ارتباط تطورالدراسات الجامعية بمتطلبات سوق العمل وهو محور أساسي يقوم عليه النظام الاقتصادي، خاصة في المرحلة الراهنة أين تحول بناء اقصاديات الدول من الإعتماد عى المورد الطبيعي والقوة العضلية إلى الاعتماد على المورد المعرفي ومكننة وأتمتة المؤسسات.

وبناء عليه فإن من نافلة القول أن **الجامعة** تتأرجح بين **مهنتها ورسالتها:** إن المؤسسة الجامعية في حقيقة أمرها تعتبر بيئة **تعليمية** بامتياز وهي مهنتها الحقيقية والرسمية التي من أجلها أوجدتها المجتمعات، إلا أن ذلك لا يعفيها من تحمل مسؤوليات أخرى إضافة إلى مهنتها الرئيسية (التعليم)، وفي مقدمة هذه المهمات الإضافية أن تتحول الجامعة من خلال رؤيتها المستقبلية إلى بيئة **إبداعية** تحتضن النخبة من الطلبة وتوفر لهم رعاية خاصة تتوافق ونسب ذكاءاتهم العالية وتتماشى مع استعداداتهم وقدراتهم الإبداعية حتى تؤدي رسالتها التي وجدت من أجلها على الوجه الأكمل، ولا يمكنها تحقيق ذلك ما دامت موجهة ومُسيطر عليها من قبل السلطات السياسية التي لا يهمها إلا مصالحها وتحقيق أهدافها المعلنة والضمنية فقط.

إذ أن هناك الكثير ممن ينظرون الى الجامعة باعتبارها دولة وإن صغرت مساحتها فهي وفقا لما أدلى به (ميمون، 2018، صفحة 18): "ذات علاقات واسعة تربط القريب بالبعيد وتؤثر فيما حولها أكثر مما تتأثر هي بهم، ولذلك فإن أهمية الجامعة تنبع من ذاتها ويرتفع شأنها ومقامها من ذاتها وليس لاعتبارات أخرى"

بوقفة تحليلية لمضمون الفقرة يتضح بأن الجامعة كيان مؤسساتي قائم بذاته وهي مسؤولة عن الوضعية التي تكون عليها وعلى الواقع الذي تتمظهر به(سلبا أو إيجابا)، وهي مسؤولة أيضا عن عمليات التغيير التي تطالها سلبا أو إيجابا، فهي من تصنع مجدها أو هي من تحدث أزمتها، ومما لا شك فيه أن للعقل البشري من مرتاديها والمنتسبين إليها(إداريون. أساتذة. طلاب وعاملون) ضلع في صنع تلك الوضعيات وتلك التقلبات، وتزداد أهمية المؤسسة الجامعية وضرورة وجودها في كل مجتمع

من خلال أنها تؤثر بقوة سلبا أو إيجابا في كل ما يحيط بها من مؤسسات ونظم اجتماعية مختلفة. كونها مسؤولة عن إعداد أهم رأس مال يحتاجه المجتمع وهو المواطن الصالح المحب لوطنه والقادر على الدفاع عنه(المواطنة) وهي الغاية الكبرى التي تسعى النظم التربوية إلى تحقيقها.

ويمكننا أن نؤكد وجهة النظر هذه حول مكانة المؤسسة الجامعية وتأثيرها الفعال في كل ما يحيط بها بما ورد أيضا لدى(ميمون، 2018، صفحة 15) من خلال إشارته إلى قول **سعيد التل** والذي مؤداه: "إن التعليم الجامعي هو الذي يعد للمجتمع أطره الإدارية والفنية والعسكرية والمهنية وغيرها وهو الذي يعالج قضاياه ومشكلاته ويطور امكانياته ويكتشف خاماته وثرواته".

بقراءة متمعنة لما تحمله الفقرة من دلالات يتضح بجلاء كبير الدور الريادي والفعال للجامعة من خلال مسؤولياتها في إعداد وتأهيل المورد البشري الذي تحتاج إليه كل النظم الاجتماعية بمؤسساتها المختلفة في إدارة وتسيير وتنفيذ نشاطاتها، وإنجاز أعمالها.. إضافة إلى احتياج المجتمع لهذا المورد البشري في إنتاج البدائل الوقائية والوصفات العلاجية لمشكلاته المتنوعة، وتهمنا كثيرا هنا عبارة *ويكتشف خاماته وثرواته* وهو بالضبط وفقا لدراستنا الراهنة الدور المنوط بالتعليم العالي الذي تقدمه الجامعة للطلاب تجاه الظاهرة الابداعية ومسألة احتضان الطلبة المبدعين ورعايتهم رعاية خاصة، وهو ما يدعونا إلى ضرورة الاهتمام بالمؤسسة الجامعية وجعلها في مقدمة أولويات مساعي التغيير –إصلاحا وتطويرا– حتى تتمكن من أداء رسالتها على الوجه الأكمل وذلك من خلال قيامها بوظائفها المتعددة ممثلة في:(ميمون، 2018، صفحة 17).

1 – تعليم النشء وتحضيره للمساهمة الفعالة في مختلف مناحي الحياة وبالتالي تحضيره لأن يعيش عصره ويبني مستقبله بكل متغيراته.

2 – الحفاظ على التراث المعرفي والعلمي للبشرية وترقيته.

3 – ترقية حرية الفكر والعقل.

4 – تطوير التكنولوجيا وتوجيهها لخدمة الصالح العام بتطويع أدواتها لتطوير الاقتصاد والاجتماع وزيادة الثروة وترقية نوعية الحياة بتوفير رفاه العيش للأفراد والجماعات.

وتأسيسا على ما تحمله من معاني ودلالات هذه المعطيات المتعلقة بالوظائف المتعددة للجامعة وبدورها الفعال في إمداد كل القطاعت الحيوية برأس المال البشري المؤهل لقيادة حركات التغيير الاجتماعي، فإنه يتجلى لنا بأن الجامعة حسب ما أشار به (ميمون، 2018، صفحة 22) لها رسالة أساسية تسعى إلى تبليغها ممثلة في: "المشروع الحضاري للمجتمع والمجسد في جملة من التصورات والأفكار المعرفية والأحكام القيمية **والإيديولوجية** المبررة، فالرسالة الأساسية للجامعة هي التطلع نحو الأمة دون الوقوف عند متطلبات الإقتصاد والتكنولوجيا فحسب بل أن مسعاها هو إنتاج العناصر الثقافية المتنوعة التي تبنى عليها الحضارة المجتمعية.

إن رسالة الجامعة لا بد أن تأخذ في الإعتبار بناء تصوري لنمط الإنسان الذي نريده وللحالة التي يجب أن يكون عليها هذا الإنسان عامة، وبوجه خاص **طلاب الجامعات** كونهم المورد البشري الأهم الذي نسعى إلى بناء الحضارة بفضله ومن أجله، وذلك لأن التفكير في صنع المستقبل لا بد أن يمر حتما بصناعة الإنسان، من خلال تنشئته اجتماعيا وسياسيا، وتشكيله ثقافيا وإيديولوجيا، ويبقى نجاح هذه الصناعة ذاتها وقفا على نشاطات وجهود الإنسان الصانع (الأستاذ) حيال الإنسان المصنوع (الطالب) الذي يمثل المستقبل، والذي يخضع لمنظومة القيم والمعايير التي تحيط به، والتي تتبناها الجامعة وتطبقها كآلية لإعادة إنتاج قيم ومعايير جديدة تتوارثها الأجيال اللاحقة.

وإن من أهم ما يلفت الإنتباه فيما يتعلق بعلاقة التأثير والتأثر بين منظومة التعليم الجامعي والنظم الاجتماعية الأخرى وبخاصة المنظومة الاقتصادية هو أن بناء هذه العلاقة على أسس متينة يتطلب الاهتمام **بالظاهرة الإبداعية**، والعمل على غرس السلوك **الإبداعي** لدى كل المنتسبين إلى **الجامعة** وخصوصا لدى **الطلاب**، والحرص على تنمية هذا السلوك وتطويره. ولنا أن نتساءل هنا:

- ما هو واقع المؤسسة الجامعية في علاقتها بالظاهرة الإبداعية في بلدنا الجزائر؟

3 – 3 الإبداع في الجامعة: إن من أهم القرارات التي ينبغي أن تُتخذ، والإجراءات التي يجب أن تُطبق لجعل الجامعة تساهم بفاعلية في إكساب التفكير والسلوك الإبداعيين للطلبة هي أن تُجرى تغييرات وتُستدخل تعديلات على أساليب الإدارة والتسيير، وكذا على المنهاج الدراسي، وذلك للتحول من التسيير الاداري الكلاسيكي الى التسيير الاداري الحديث، ومن المقررات والمحتويات الجافة الجامدة والطرائق التدريسية التقليدية إلى المقررات الدراسية الحية والتى تعتمد طرائق التدريس الحديثة

النشطة، ويحيلنا ذلك إلى ضرورة الإشارة إلى أهم إجراء يمكننا القيام به وأهم قرار يمكننا اتخاذه وفق ما ورد لدى (بيدارد و بيشار، 2010، صفحة 177) ممثلا في: تغيير المنهج نحو التعلم عبر طريقة حل **المشاكل والمشاريع**: "لقد تم وضع فلسفة التعلم عبر طريقة حل المشكلات والمشاريع في العالم أجمع لكن بطرق مختلفة ولقد أولى الباحثون ورجال التربية اهتماما بالغا بمرحلة تنفيذ هذا المشروع التربوي، ومن ثم بداية مرحلة التغيير".

ويلاحظ أن في سعييهم واهتمامهم بتغيير المناهج الدراسية نحو التعلم بطريقة حل **المشكلات والمشاريع** فقد حاولوا إنتاج معطيات مقنعة حول فعالية هذه النماذج (فلسفة التعلم الجديدة التي تركز على جعل المتعلم هو محور الفعل التعليمي-التعلمي)، غير أنه اتضح وجود الكثير من الاختلافات في ممارسة التعلم عبر طريقة حل المشكلات أوعب المشاريع، انطلاقا من تنفيذ هذا المنهاج على نطاق واسع(على مستوى قطاعي) أو في نطاق ضيق(على مستوى مؤسسة واحدة أو تخصص علمي واحد أو حتى على مستوى درس واحد)، كما قد بينت البحوث أن نتائج التعلم وفق هذا المنهاج (نجاحا وتوفيقا أو إخفاقا وفشلا) تخضع لدرجة وآليات التنفيذ ولوعلى مستوى درس واحد، ويتجلى لنا ذلك من خلال تأثير حوافز التعلم التي نوفرها سعيا منا لتطوير مهارات الطالب، وكذا كم ونوع الوسائل الأكثر نجاعة لوضع التعلم وفق هذه الطريقة على المسار الصحيح، يقع كل هذا على المستوى المؤسساتي أي أن هذه المسؤولية تتحملها بالدرجة الأولى إدارة المؤسسة ومن ورائها أعضاء هيئة التدريس -من حيث توفير المناخ التربوي التعليمي الملائم- مادام النظام التربوي يشجع طريقة أخرى في هيكلة التعليم والتعلم عوضا عن الطرق التقليدية، ولا بد لنا من تنفيذ التجربة التي تساعد في بناء ثقة الأساتذة والطلاب اتجاه مناهج التعليم الجديدة.

يؤكد دونيس بيدارد وجون بيير بيشار على ضرورة تقييم المناهج وتقويمها إذا كانت معدة في بيئاتها الأصلية وضرورة اللجوء إلى التغيير والتطوير دوريا لهذه المناهج ومقرراتها، ومن ثم ففي هذا التأكيد على التقييم المستمر للمناهج المبيئة دلالة واضحة وصريحة على وجوب التقييم والتقويم الآني للمناهج المستوردة(تحويرا وتعديلا وتكييفا وتطويعا) لتطبق في بيئاتنا التي تختلف جذريا عن البيئات التي صدرتها إلينا ثقافيا وحضاريا إلى درجة قد تكون متعارضة تماما معها، وأن هذا التغيير لابد أن يصب في مجال التغيير نحو الأحسن(التطوير)، ومن ثم فلا بد من ثورة على ما هو تقليدي قديم خصوصا ما تعلق بالجوانب التي اتضحت بأنها ليست ذات جدوى، والإنتقال إلى تطبيق الجديد

المستحدث سواء فيما يخص الوسائل أو الأساليب والطرائق وخصوصا في المرحلة الراهنة التي يشهد فيها العالم تطورات علمية وتكنولوجية هائلة ومتسارعة.

أما عن كيفية التطبيق لهذه الأساليب التعليمية الحديثة والانعكاسات الإيجابية لها على مستويات التعلم لدى الطلاب فإن هناك شروح وتوضيحات لأهل الاختصاص يمكننا أن نقف عند بعضها بإيجاز كالآتي: حيث ورد لدى(بيدارد و بيشار، 2010، صفحة 192) بأن: "**كسيانغ يون دو**(Xiangyun Do) يشرح لماذا هناك تحسن من خلال اعتماد طرق وآليات التعلم بعد المشاركة في جماعات الممارسين؟". فيشير علينا بأن ذلك التحسن إنما هو ناتج عن الحضور الفعلي للطلاب وأنهم يشاركون فعلا في النشاطات ويجربون ميدانيا بأنفسهم، وفي ذلك **حافز** يولد الرغبة والدافعية لديهم ويستثير مواهبهم وقدراتهم فهم يتعلمون أكثر. وهذا ما هو مطلوب من المؤسسة الجامعية أن تقوم به تجاه جميع الطلاب وبوجه خاص مع الطلبة من ذوي المواهب والأفكار الابتكارية والقدرات الإبداعية.

"كما أكد من جهته **فيليب دوشي** (Filip dochy) ومعاونيه على أن اعتماد أساليب التعلم عبر المشاريع وحل المشكلات يحسن من تطوير **الكفاءات القابلة للتغيير**، فيما يغيب أثرها عن إمكانية اكتساب **المادة العلمية والمعارف** أو أنها من دون أهمية".

ويعني هذا أن اكتساب المادة العلمية والمعارف المبرمجة في مقررات ومحتويات المناهج لا يتطلب بالضرورة اللجوء إلى طريقة المشروع وحل المشكلات بل أنها قد تكتسب باعتماد الطرائق التقليدية كالتلقين –المحاضرة في التعليم الجامعي-. غيرأن الطلاب المعرضين لها(طريقة المشروع أو حل المشكلات) لا يقل تحصيلهم من المعارف عما هو عليه حال الطلاب المكونين بطريقة تقليدية وزيادة على هذه المعارف يمكنهم اكتساب المهارات الفائقة لممارسة نشاطات أخرى غير التحصيل الأكاديمي. وهو بالضبط ما نحتاج إليه في تعاطينا مع تعليم الطلبة من ذوي المواهب والقدرات والإستعدادات الابداعية.

في حين أكد كل من **هنك شميدت**(Henk.G.Schmidt)**وجوس موست**(Jos.H.C.Most) على أن:"نموذج التعلم بطريقة حل المشكلات والمشاريع يساعد الطلاب على الإحتفاظ بالمعارف المحصلة على المدى البعيد، ويساعدهم في عملية الحفظ والفهم للمصطلحات المختلفة".

وفيه إشارة واضحة هنا أيضا إلى نجاعة طرائق التدريس الحديثة وفي مقدمتها طريقتي المشروع وحل المشكلات حيث تساهمان في توفير فائدتين للمتعلمين(الطلاب)هما التحصيل الدراسي الأكاديمي الجيد(حفظا وفهما)، إضافة إلى اكتساب الكفاءة والمهارات التي تطور القدرات وتصقل المواهب والتي بفضلها يمكنهم اقتحام عالم الإبداع والابتكار. (وإن مما يؤسف له أن هذا ما هو غائب بل مغيب تماما في الميدان في تعليمنا بجميع مراحله، رغم محاولاتنا التخلي عن مشروع التدريس بالأهداف والإقبال على تبني مشروع التدريس بالمقاربة بالكفاءات الذي من المفترض أن يعتمد هذه الطرائق التدريسية النشطة والوسائط التعليمية التكنولوجية).

يلاحظ إذن أن التعليم–التعلم عبر **حل المشكلات والمشاريع** يعتبر من أبرز المبادىء التعليمية الحديثة المرتبطة بسياق التعلم، وليس بسياق التعليم(أي أن المتعلم هو محور العمل التعلمي–التعليمي)، في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي وكذا في التعليم العالي، وهو الأمر الذي يتطلب منا تهيئة المناخ الملائم لتنفيذ هذه الأساليب اوالطرائق من خلال تطوير المناهج والبرامج الدراسية في مختلف المستويات والمراحل التعليمية، وكذا من خلال تكوين أعضاء هيئة التدريس تكوينا أكاديميا على كيفيات تطبيق هذه الطرائق الحديثة، وكذا على آليات توظيف الوسائط التعليمية التكنولوجية المتنوعة، ليتمكن كل من الأساتذة والطلاب من التعاطي الإيجابي معها، لأن التعلم عبر طريقة حل المشاكل والمشاريع تساعد على شحذ التفكير النقدي لدى الطلاب وهذا الأخير من شأنه أن يحفزهم ويولد لديهم **التفكير الإبداعي**، ويتمكنوا بذلك من تفجير طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية والابتكارية. وفي مثل هذه السياقات والمواقف يصبح الطلاب قادرين على التفكير في طبيعة المشكلات الحقيقية ومناقشتها، وقادرين أيضا على التساؤل من أجل فهم هذا المشكل أو ذاك والتخطيط لحله، ومن ثم يمكنهم عرض عديد البدائل كحلول تقنية ممكنة لهذه المشكلة أو تلك، ثم الوقوف بعد ذلك عند النتائج المرتبطة بإدماج هذه الحلول في ثقافة المجتمع.

يتطلب الأمر إذن ضرورة التطرق والإشارة إلى المؤسسة الجامعية من حيث دور إدارتها في تفعيل عمليات الإصلاح والتخطيط لمشاريع التنمية والتطوير، وذلك من خلال العرض إلى مفهوم الإدارة عموما، والإدارة التربوية والتعليمية على وجه الخصوص، **والإدارة الجامعية** على وجه التحديد ونوجز عرضنا لها كالآتي:

- **فالإدارة** في خطوطها العامة كما أشار إليها(العلوي، 1982، صفحة 7) هي:" تخطيط محكم وحسن تصرف ومهارة في التحكم في تسيير الشؤون وتصريف الأمور بنظام وتنسيق"

يحدد محمد الطيب العلوي جملة من المباديء يلتزم بها الإداري في تسيير وإدارة شؤون مؤسسته تتمثل أساسا في التخطيط والنظام ومهارة التحكم والتنسيق، ويحيلنا ذلك إلى التأكيد على أن الإداري الناجح هو من يعمل وفق تطبيق مبدأ**مشروع المؤسسة** الذي ينبغي أن يكون محكم التخطيط والتنظيم يشارك في وضعه وصياغة بنوده كل الفاعلين، وينسق معهم المدير لتنفيذه بنجاح، وبذلك فإن هذا التعريف للإدارة يتوافق مع ما ذهب إليه هنري فايول في تعريفها وفق ما ورد لدى(العلوي، 1982، صفحة 23)أيضا حيث ذكر بأن **فايول** عرفها بأنها: "عمل يتضمن التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة"

- أما(العجمي، د.س، صفحة 27) فقد أشار إلى مفهوم **الإدارة** كما يعرفها **فروست(Frost)** حيث قال بأنها:"فن توجيه النشاط الإنساني"

فالإدارة إذن حسب هذه التعريفات هي فن تسيير وتوجيه نشاط مجموعة من الأفراد يؤدون أدوار متنوعة ويتولون وظائف مختلفة ويسعون جميعا إلى تحقيق هدف عام، والمعنى أن الإدارة علم ودراية ومهارة مرتكزات نجاحها ثلاثة هي: الكفاءة والنزاهة والملاءمة، حتى يتمكن الإداري من توفير المناخ الوظيفي الملائم الذي يشعر من خلاله جميع المنتسبين إلى هذه المؤسسة بالإنتماء إليها، ومن ثم يمكنهم أن يشعروا بالرضا الوظيفي فيوفروا بدورهم المناخ التعليمي–التعلمي الملائم وذلك هو سبيلهم إلى تحقيق النجاح وبلوغ الأهداف المرصودة.

- أما(جوهر، 2001، صفحة 7) فقد أشار إلى التعريف الإصطلاحي للإدارة على أنها:"عملية تحقيق الأهداف عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد المادية والمالية والبشرية، من أجل تحقيق الأهداف والغايات من نتائج وتجارة وبيع، تحقيقا لأعلى الإيرادات والأرباح بأقل التكاليف الممكنة، مع مراعاة الديمومة والبقاء والإستمرار والمحافظة على الجودة والنوعية الممتازة والقدرة على المنافسة"

بتحليلنا لهذا التعريف نجد أن **عبد الله حسن جوهر** حدد الإدارة بأنها عملية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة سواء أكانت بشرية أو مادية أو مالية سعيا إلى تحقيق الأهداف والغايات المرصودة في

مخطط مشروع المؤسسة، وبالتالي فهو يتفق مع **فروست** صاحب التعريف الذي أكد بأنها فن توجيه النشاط الإنساني نحو النجاح وتحقيق الهدف. كما أنه يتفق أيضا مع (محمد الطيب العلوي) صاحب التعريف الذي أشار إلى أنها تخطيط محكم منسق مع الأطراف الفاعلة في المؤسسة والمشار إليه أعلاه، وعلى الرغم من أن هذا المنظور الذي أشار به حسن جوهر في تعريفه للإدارة يبدو اقتصادي براغماتي إلا أننا نستفيد منه من خلال إسقاط مدلولاته على إدارة أي مؤسسة مهما كان نشاطها لأن الإداري يسعى دوما إلى تحقيق جملة من الأهداف المرصودة مسبقا بنجاح وبتفوق، فالمؤسسات الاجتماعية مهما كان حجمها ومجال نشاطها وأهدافها(ومؤسسات التربية والتعليم بما فيها المؤسسة الجامعية هي من ضمن المؤسسات الاجتماعية) لا تعدو أن تخرج عن هذه القواعد (التخطيط المحكم والاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف بأعلى جودة وبأقل جهد وأقل وقت وأقل تكلفة). وتأسيسا عليه جدير بنا أن نعرض بإيجاز إلى أهم **خصائص الإدارة** ونشير إليها كما حددها:(بوحوش، 2008، صفحة 28.27)

– الإدارة مكملة للسياسة لأن القادة السياسيين يقومون بتحديد الأهداف العامة للدولة وأن رجال الإدارة هم من يتولى عمليات تنفيذ القرارات.

– الإدارة مرتبطة بالقانون لأن هدفها الأساسي هو تطبيق اللوائح القانونية على الموظفين بعدل ومساواة حتى تُؤدّى الواجبات وتُنال الحقوق ومن ثم تتحقق الأهداف المرجوة.

– الإدارة تجسد الديمقراطية الشعبية لأن الإداريين المكلفين بتنفيذ القرارات وإدارة المؤسسات يأتون (ينحدرون ويُعيَّنون) من جميع الفئات والشرائح الاجتماعية.

– الإدارة تعبير صادق لترجمة جهد جماعي تعاوني تشاركي وتجسيده ميدانيا لتحقيق الأهداف العامة المرصودة في مخططات الإصلاح أو التنمية.

– الإدارة تعتمد على مجموع المعلومات والبيانات المتجمعة لديها سواء عن العاملين بالمؤسسات أو القوانين والنصوص التنظيمية والضابطة.

وفي تقديرنا فإن **المؤسسة الجامعية**لا تخرج عن هذا الإطار الذي يشتمل على كل هذه الخصائص الإدارية إذ أنها تسيرها إدارة تشرف على مجريات النشاط التعليمي–التعلمي فيها.

– **فالإدارة الجامعية** وهي كما ورد لدى (راشد، 2007، صفحة 73) تعرف بأنها:"كل نشاط تتحقق من ورائه الأغراض التربوية الجامعية تحقيقا فعالا من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة التي يوجه إليها المدير من هم تحت إمرته(مسؤوليته) لتحقيقها كهدف لإدارته، وذلك بأعلى كفاءة وأقل جهد وأقل وقت وأكبر عائد".

ونلاحظ هنا بأن الإدارة تتجلى في أي نشاط بشري جماعي هادف يهتم بتنظيم شؤون الجماعة المنضوية تحت لواء مؤسسة واحدة، ويعمل على تطوير وتقويم ما تقوم به هذه الجماعة من أعمال ونشاطات تطويرا سريعا، وغاية هذا النشاط البشري الإداري هو تحقيق جملة من الأهداف على المديات الثلاثة (القريب، المتوسط، والبعيد) تقود إلى التقدم والازدهار. ويؤكد **علي راشد** هنا من خلال تعريفه للإدارة الجامعية على أنهاعلم وفن ومهارة تسيير مجريات النشاطات الجامعية كلها(نشاطات الطلاب–الأكاديمية والحرة–. نشاطات هيئة التدريس. نشاطات الإداريين والعمال)، فالإداري سواء كان (مدير الجامعة أو عمداء الكليات أو رؤساء الأقسام أو حتى رؤساء المكاتب) بحاجة إلى مواهب وقدرات تسيير إدارية تعبر عن كارزما القيادة يطورها ويصقلها بخبرته وممارساته التي تقوم على أسس علمية وموضوعية، تحكم علاقاته مع العاملين معه وفق ضوابط قانونية من جهة، ووفق علاقات إنسانية من جهة أخرى حيث توجه جهودهم بمرونة نحو الأهداف المشتركة اعتمادا على تطبيق روح القانون بعيدا عن صرامة تطبيق اللوائح والقرارات.

واعتبارا لهذه السمات التي تعبر عن شخصية المدير الذي يمكن أن يكون ناجحا، فإن هذا النموذج هو الذي من المفترض أن نسعى إلى تكليفه بإدارة وتسيير المؤسسات الجامعية، أملا في أخذه بعين الإعتبار لحاجيات الطلاب والسهر على الاهتمام بهم، ورعاية الوهوبين منهم وذوي القدرات الإبداعية رعاية خاصة تمكنهم من المضي قدما في إبراز وتفجير قدراتهم، وإعلان رغباتهم وميولهم ومن ثم السعي في تنميتها وتطويرها.

وتأسيسا عليه فإن السؤال الذي يفرض نفسه علينا بقوة في هذا الصدد هو: أين تتموضع **إدارة مؤسساتنا الجامعية** من معاني ودلالات هذه التعريفات ومباديء هذه الاتجاهات؟

وفي محاولتنا الإجابة عن هذا التساؤل يمكننا أن ننطلق من الأفكار الأساسية الواردة في جل التعريفات والقائلة بأن الإدارة هي علم وفن ومهارة، وحسن تصرف وتحكم في توجيه نشاطات العاملين

وحسن استغلال الموارد المادية والمالية المتاحة والإمكانات المتوفرة لديها، وأن تطبيق هذه الأفكار في القيادة والتسيير له مجال واسع لا يقتصر على النواحي الإدارية التقليدية في المؤسسات، وإنما يرتبط بالنظام الداخلي للمؤسسة ككل في جوانبه المختلفة ليشمل أهدافها وفلسفتها، والعاملين فيها وطرق العمل المتبعة وأساليب الإشراف على الأنشطة والممارسات، وإدارتها وتمويلها وتوطيد العلاقات بين جميع المنتسبين إليها رؤساء كانوا أو مرؤوسين، وكذا مع الشركاء من المجتمع المحلي والمجتمع الكبير، لذلك فإنه من الصعوبة بمكان أن نجد إجابة موضوعية سواء بالسلب أو الإيجاب إلا من خلال تتبع واقع التعليم العالي في مؤسساتنا الجامعية. (وهو ما أشرنا إليه بنوع من التفصيل في العنصر المتعلق بالحديث عن إشكالات الطالب ومشكلات الجامعة في الفصل الثاني).

وفي إطار الحديث عن الإدارة في عمومها والإدارة **الجامعية** على وجه التحديد كونها الأساس الذي تقوم عليه مكانة الجامعة(ترتيبا وتصنيفا) فإن ما هو حري بالتوقف عنده في هذا الصدد هو ضرورة التطرق إلى نوعين من الإدارة هما: الإدارة **التربوية** والإدارة **التعليمية** مادامت الجامعة مؤسسة تربوية وفي الوقت ذاته مؤسسة تعليمية ونوجزهما كالآتي:

– ورد لدى(الصديقي، 2013، صفحة 118) أن مفهوم **الإدارة التعليمية** يشير إلى كونها: "عملية توجيه الطاقات البشرية التي تحتويها المؤسسة التعليمية لبلوغ الهدف الذي قامت من أجله، وتتضمن وظائف الإدارة المدرسية عمليات البحث والتخطيط والتنظيم والإشراف والتنسيق والتسجيل والمتابعة والتمويل وعن طريق هذه الوظائف تتم كل من العملية التعليمية والتربوية"

ويتضح من خلال تحليل هذا التعريف بأن الإدارة التعليمية –ويتعلق الأمر بالمدارس وهي المؤسسات التعليمية التي تقدم تعليما مقصودا– هي عبارة عن عمليات توجيه جهود المدرسين نحو تحقيق الأهداف المسطرة وعلى رأسها هنا إنتاج مخرجات مدرسية ذات مستويات تعليمية جيدة.

– بينما يشير مفهوم الإدارة **التربوية** حسب ما أشار به(عياصرة و بن احمد، 2008، صفحة 34)إلى أنها:"تنظيم جهود العاملين وتنسيقها لتنمية الفرد تنمية شاملة في إطار اجتماعي متصل بالفرد وبذويه وببيئته ويتوقف نجاحها على مدى المشاركة في اتخاذ القرار وهو عامل ضروري لنجاح أي نوع من أنواع الإدارة"

ويتضح هنا بأن الإدارة التربوية المشار إليها في هذا التعريف إنما تتعلق بجميع المؤسسات التربوية بنوعيها التي تقدم تربية مقصودة(المدارس من التربية التحضيرية إلى الجامعة)، أوتلك التي تقدم تربية غير مقصودة(الأسرة. المؤسسة الدينية. دور الشباب والنوادي. وسائل الإعلام...)

وبإمعان النظر في مدلولات التعريفين يتضح أن ما حدده صاحباهما من مباديء إدارية (التشخيص والتخطيط والتنظيم والإشراف والتنسيق والتسجيل والمتابعة والتمويل مع اشتراط مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات) فإنه يمكننا الإسقاط وتوظيف هذه المباديء والمرتكزات لتسيير وقيادة شؤون منظومة التعليم العالي وإدارة شؤون المؤسسة الجامعية، سعيا إلى تحقيق النجاح والتطور وبلوغ الأهداف المرصودة في مخططاتها الإصلاحية أو التنموية. والتي تصب جميعها في قالب واسع عنوانه تأهيل رأس المال البشري لقيادة حركات التغيير والتنمية الاجتماعية. وإن من أهم الفئات التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام الواسع والرعاية الخاصة أكثر من غيرها هي فئات **المتفوقين والموهوبين والمبدعين** من الطلبة كونهم الأداة (الوسيلة)وفي نفس الوقت **الهدف**(الغاية): إذ أنهم**الأداة** من حيث أنهم هم من سينتج المنتجات الإبداعية(أفكار ومواد)من جهة، ومن جهة أخرى هم من يشغلها ويوظفها ويصونها... وأما فيما يتعلق بكونهم هم **الغاية** فمن حيث أنهم هم الاستثمار الحقيقي الذي تهتم به كل المجتمعات فتسعى جاهدة إلى تطوير مواهبهم وقدراتهم وتأهيلهم ليكونوا قادرين على الإنتاج وتجويده كما ونوعا.

وحتى تتمكن **الإدارة الجامعية** من النجاح في تأدية رسالتها وتحقيق رؤيتها وبلوغ أهدافها ومن ثم إمكانية تجويد مخرجاتها كما وكيفا، وتتمكن بذلك من ولوج التنافسية وعوالم الإبداع والابتكار، وتحسين وضعيات ترتيبها وتصنيفها محليا وإقليميا ودوليا، فإنه لا مناص لمسؤوليها من الاجتهاد لاستيعاب وإدراك كل ما يتعلق بمفهوم الإدارة من شاكلة النماذج الإدارية المتعددة(إدارة الوقت. إدارة المعرفة. إدارة الصراع. إدارة الأزمات. إدارة الجودة وغيرها والتي عرضنا إليها في عنصر المفاهيم في الفصل الثاني حين أشرنا إلى دور الإدارة في الاهتمام بالطالب)، ولا مناص لهم أيضا من التقيد بأهم الأسس التي تعبر عن الإدارة الجيدة والفعالة والتي نعرض لبعضها كما أشار إليها **علي راشد** تحت عنوان:**أسس الإدارة الجامعية الجيدة** حيث أكد على جملة من هذه الأسس وحددها كما يلي:(راشد، 2007، الصفحات 84-86)

- **تحديد مركز كل فرد:** وتعريفهم بأدوارهم وصلاحياتهم ووظائفهم وبمدى أهمية إتقان الأعمال المطلوبة منهم، بحيث ينتج عن معرفة الأفراد لمواقعهم وصلاحياتهم وآثار جهودهم في القيام بأعباء الوظيفة المنوطة بهم شعور بالرضا الوظيفي، ويؤدي ذلك إلى نوع من الارتياح والاستقرار النفسي والإنفعالي مما يساعد على أداء العمل بدافعية ورغبة وحماس، وهي عوامل تساعد على حب العمل وإتقانه ورفع المردود وتجويد المنتجات جودة عالية.

ويهمنا هنا وفقا لدراستنا الراهنة الموسومة بـ: **واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية** أن تقوم الإدارة الجامعية –إضافة إلى الإهتمام بأعضاء هيئة التدريس حتى يقوموا بوظائفهم على أكمل وجه– بتحديد مراكز ومكانات الطلبة، وأدوارهم ووظائفهم وصلاحياتهم، من خلال توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم وأهمية وجودهم في المؤسسة الجاميعة، وأن تسعى بفعالية لتوفير كل العوامل المساعدة على تمكينهم من أداء نشاطاتهم الدراسية الرسمية، ونشاطاتهم الحرة بفعالية، وهو السبيل الأنجع لترغيبهم وتوليد الدافعية لديهم وفسح المجال أمامهم لإبراز مواهبهم وتفجير طاقاتهم وقدراتهم، ومن ثم تسعى إلى الاستثمار فيها خاصة في ظل إنشاء هيئتي حاضنات الأعمال الجامعية ومركز تطوير المقاولاتية في ضوء تبني مشروع التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية.

- **تهيئة الفرص لكل فرد:** كي يعمل إلى أقصى حد تسمح به استعداداته وقدراته، لأن تهيئة الفرص وإتاحتها والتشجيع على اغتنامها، وتوفير المناخ الوظيفي والتعليمي الملائمين من أهم الوسائل الفعالة التي تؤدي إلى تمكين العامل من أداء وظيفته على الوجه الأكمل، وتشجعه على تخصيص الجزء الأكبر من الطاقة الكلية للعمل وبذل المزيد من الجهود للانجاز وتحسين الإنتاجية ورفع المردودية.

ويهمنا هنا أن تهتم **إدارة الجامعة الجزائرية** بتطبيق مبدأي (تكافؤ الفرص التعليمية، ومراعاة الفروق الفردية) في تنفيذ مجريات العمل التعليمي–التعلمي حتى يتمكن الطلبة المتميزين بامتلاك مواهب وقدرات إبداعية من توظيفها والاستثمار فيها.

- **نظام التحفيز والمكافأة:** إن تقديم الثناء حينما يلزم الأمر ذلك مقابل العمل المتقن هو مبدأ عظيم من أهم مبادىء العلاقات الإنسانية الطيبة، وله أهمية كبرى في شؤون الإدارة والتسيير، ويتجلى من خلال إظهار المسؤول لدرايته ومتابعته لنشاطات العامل واهتمامه بمجهودات الموظف وتقديره لها، وإن

تطلب الأمر فلابد من ذكرها في المحافل والتجمعات الرسمية للاستدلال بها على أساس أنها إيجابية ومرغوبة، فيَشْعُر ذلك الموظف بالتقدير والاحترام فينغمس في عمله ويضاعف جهوده ويجود أداءه.

يهمنا بالنسبة لهذا المبدأ الإداري العظيم(**نظام التحفيزوالمكافأة**)أن تلتزم الإدارة الجامعية بتطبيقه مع كل الطلبة، ولكن بوجه أخص مع الطلبة الذين يظهرون تفوقا دراسيا ويبرزون امتلاكهم للقدرات الإبداعية، ويعلنون ميولهم واتجاهاتهم وطموحاتهم نحو التوجه المقاولاتي، من خلال عرض أفكارهم الابتكارية ومشروعاتهم الإبداعية؛ فتسارع إلى احتضانهم وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم ومن ثم استقطاب مشاريعهم ومساعدتهم على تجسيدها على أرض الواقع.

-الإعلان عن التغيرات التي قد تحدث وتبليغ كل الموظفين مقدما: سواء أكانت هذه التغيرات مخطط لها أو كانت طارئة، وخصوصا تلك التي ستؤثر على سير عملهم(التهيئة النفسية للتغيير)، ومن منطلق فكرة أن **أعضاء هيئة التدريس والطلاب الجامعيين** هم أهم عناصر المؤسسة الجامعية وفي ظل توفر المناخ الوظيفي والتعليمي المناسب فإنهم يشعرون بالمسؤولية شعورا عميقا أثناء أدائهم لعملهم؛ فينغمس كل منهم كليا في انجاز عمله ويلتزم التزاما لصيقا بمقر عمله، فإن أي تغيير مفاجيء قد يعصف باستقرارهم ويدخلهم في دوامة من القلق والتوتر فتهدر طاقاتهم هباء، وهو الأمر الذي يوجب على المسؤول(الإداري) إذا كانت هناك ضرورة اللجوء إلى إحداث تغييرات وظيفية أو تعليمية سعيا إلى تحسين الأداء وتجويد المنتجات أن يخبر مسبقا كل الذين يمكن أن تطالهم هذه التغييرات المخططة، ولا يكفي في ذلك أسلوب اعتماد الاعلانات في الإعلام والنشريات الإدارية، بل لا بد من اتصال شخصي إنساني بالموظف(الأساتذة والطلاب) لشرح أسباب هذا التغيير، وأهدافه وتوضيح سبب وجود ذلك الموظف ضمن قوائم الذين يشملهم التغيير.

يتضح جليا بأن التغيير ضرورة حتمية لا بد من حدوثه(قسري كأن يفرض من طرف هيئات عليا او مفاجيء إثر جوائح طبيعية) أو إحداثه(وفق مخطط إصلاحي أو تنموي داخلي)، وعليه يجب على كل مسؤول أن يضعه في الحسبان وأن يخطط له بإحكام، وأن يأخذ بعين الإعتبار مشاركة جميع الأطراف في إعداد هذا المخطط، كل من مركز عمله حتى يكون الجميع على أُهبة الإستعداد والانطلاق في إحداث هذا التغيير الذي يهدف إلى التطوير.

ومن ثم يمكننا أن نخلص إلى القول: أنه وبالرغم من أنّ هذه الأسس الإدارية تبدو ناجعة وفي المتناول أي أنها سهلة التطبيق إلا أنها تكاد تكون مفقودة في ميادين الإدارة والتسيير في أغلب مؤسساتنا الاجتماعية. وتأسيسا عليه يمكننا التساؤل: هل هذا المنطق **الإداري** وهذه الأسس **الإدارية** الجيدة مطبقة لدى **قادة جامعاتنا** في مختلف مراكز التسيير من أعلى هرم الهيكل **الإداري الجامعي** إلى قاعدته سعيا منهم إلى إحداث التغيير نحو الأحسن؟

وحتى يمكننا أن نحيط بالبيئة التعليمية الجامعية من عديد الجوانب وندرسها من عديد الزوايا للوقوف على حقيقة واقعها ونكتشف مدى إيجابيتها أو سلبيتها خاصة في تعاطيها مع الظاهرة الإبداعية التي هي محل اهتمام كل بلدان العالم في المرحلة الراهنة لا بد أن تستوقفنا محطة هامة نتطرق من خلالها إلى أح أهم العناصر الفاعلة في الحياة الجامعية ألا وهو عضو هئيئة التدريس(الأستاذ).

- **الأستاذ الجامعي:** هو ذلك الفرد المؤهل الذي أنهى جميع مراحل التعليم وأنهى أيضا مراحل الدراسات العليا واختتمها إما بشهادة الماجستير أو بشهادة الدكتوراه، ليوظف بعدها أستاذا للتعليم العالي يتولى مهمة تدريس الطلبة (محاضرة ودروس تطبيقية وإشراف تربوي ومرافقة بيداغوجية).

وإن الجدير بالإشارة هنا هو أن الأستاذ شأنه شأن باقي الموظفين في القطاعات الأخرى، إذ من حقه أن يتكون وأن يتدرج في سلم الترقيات إلى أن يصير بروفيسورا أو أستاذ كرسي. وقبل أن نعرض لمهامه ووظائفه في جامعاتنا يحسن بنا أن ننطلق من إشارة موجزة إلى بعض مهام الأستاذ الجامعي في الجامعات الأجنبية وخصوصا في البلدان المتقدمة حتى يتسنى لنا أن نقوم بمقارنة وموازنة بينهما ومن ثم يمكننا أن نطلق حكمنا على الأستاذ في جامعاتنا وهل هو مساهم فعال في تنمية وتطوير التعليم العالي، أم أنه مجرد موظف يرتزق من وظيفة التدريس في المؤسسة الجامعية؟

- وفي هذا الصدد يذكر(راشد، 2007، صفحة 17)أن: "الأستاذ الجامعي في الجامعات الأجنبية يشارك طلابه حياتهم الدراسية وحياتهم الاجتماعية(يرافقهم مرافقة فعالة) حيث يكون دائم الإتصال بهم في نواديهم، ويقاسمهم بعض الأنشطة الاجتماعية أوالثقافية أوالفنية، ويشاركهم في إنجازها مما يولد صلات شخصية وعلاقات ودية بين الأساتذة وطلابهم، هذه العلاقة تسهل مهمة الأستاذ التربوية والتعليمية وفي الوقت ذاته تفسح المجال لاندماج الطلبة في الحياة الجامعية بفعالية وفاعلية".

بوقفة تحليلية لما ورد في الفقرة أعلاه يتبين لنا كيف يكون سلوك الأستاذ في أغلب الجامعات الأجنبية تجاه طلابه وعلاقاته بهم. حيث يؤكد علي راشد على أنه أسلوب ديمقراطي مرن للتعليم يمارسه الأستاذ مع طلبته، فيتولد عنه رأس مال علائقي يساعد على تقوية روابط الاتصال والتواصل وعلاقات التفاعل بينهم، وينتج عن ذلك انسجام وتقارب كبير بينهم في الرؤى والاتجاهات، وتعم فائدة هذا الأسلوب التربوي لتشمل كل من الأستاذ فيستقر في عمله ويشعر بالرضا الوظيفي، وكذلك بالنسبة للطالب فيستقر في مسار دراسته ويتمكن من التكيف والاندماج في الحياة الجامعية بسهولة، إضافة إلى انتفاع المؤسسة الجامعية ككل كنتيجة لهذه الممارسات الديمقراطية في إنجاز أعضاء هيئة التدريس لوظائفهم في العملية التعليمية التعلمية.

وندلل لصدق هذه الأفكار بما أشار إليه (راشد، 2007، صفحة 17) بقوله: "ففي الجامعات الإنجليزية على سبيل المثال فإن كل أستاذ جامعي مسؤول عن عدد من الطلاب يوجههم ويرشدهم ويساعدهم على حل مشكلاتهم المختلفة، ويعمل جاهدا على تسهيل حياتهم الجامعية".

وهو ما يؤكد لنا على أنها مرافقة تربوية وبيداغوجية إيجابية وذات جدوى كونها تحفز الطلاب وتولد لديهم الدافعية للدراسة وتساعدهم على الاندماج الفعلي بسهولة في الحياة الجامعية، وهذا السلوك من أهم العوامل التي تساهم بقوة في اكتشاف مواهب الطلبة وقدراتهم الإبداعية وأن مثل هذا المناخ التعليمي يحفزهم على إبراز قدراتهم ويشجعهم على تفجيرها وتنميتها وتطويرها.

وإن مما يؤسف له أننا نلاحظ بأن هذه المرافقة (تربوية كانت أو بيداغوجية) مفقودة في جامعاتنا في الحياة التعليمية العادية، ونفتقدها حتى في عمليات الإشراف على بحوث التخرج – المذكرات والرسائل والأطروحات– رغم أنها مبدأ يقره نظام الالامدي.) فلا تشجيع ولا توجيه، ولا حتى تدريس فعال في الأغلب الأعم، فكيف نطمع في الحصول على مخرجات ذات جودة في ظل هذا الإهمال والتسيب واللامبالاة التي تعيشها معظم جامعاتنا خصوصا في الآونة الأخيرة؟ وتزداد المشكلة حدة وتأثيرا سلبيا كلما تعلق الأمر بالطلبة من ذوي المواهب والقدرات الابداعية.

يتضح جليا إذن بأن دور **الأستاذ الجامعي** لا يتوقف عند التدريس وتقديم المادة العلمية للطلاب فحسب، وإنما يتعدى تلك الحدود الضيقة إلى نطاقات أوسع بكثير يمارس من خلالها الأساتذة مهمات تربوية متعددة، تتعلق بكل أحوال الطلاب النفسية والانفعالية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية

معتمدين في ذلك على(رأس مال علائقي فعال) في شكل علاقات إنسانية تتجاوزحدود العلاقة الوظيفية المبنية على قوانين النظام الداخلي للمؤسسة، وإن من بين أهم الوظائف التي يقوم بها الأساتذة إضافة إلى وظيفة **التدريس،** الإشراف التربوي والمرافقة التربوية والمرافقة البيداغوجية.

– ففي ما يتعلق **بالإشراف التربوي** وحسب ما ذكر(كبريت، 2009، صفحة 7) أنه: "تقع على عاتق أساتذة الجامعات مسؤولية الإشراف على إعداد أصحاب الكفاءات والجدارة من الطلاب في كل ما له علاقة بالتعليم العالي"

بقراءة تحليلية لتعريف الإشراف التربوي المشار إليه أعلاه يتضح بأن الأستاذ الجامعي الذي توكل إليه مهمة **الإشراف** على أعمال الطلبة (بحوثا صفية كانت أو مذكرات أو رسائل أو أطروحات) لابد أن تتوفر فيه جملة من الشروط وعلى رأسها الكفاءة والنزاهة والملاءمة و(التخصص)، وتتجلى من خلال سلامة النية، والتفكير فقط في إنجاح عمل الطالب الذي تولى الإشراف عليه، ومساعدته فعليا على إخراج عمله البحثي في أليق صورة شكلا ومضمونا، بعيدا عن كل تفكير في تحقيق أغراض مادية أو معنوية نظير عملية إشرافه، وبعيدا عن أي استغلال للطالب ماديا أو معنويا، فبهذه السمات فقط يكون قادرا على تقديم الإضافة اللازمة التي يحتاج إليها الطلاب.

وما أحوج طلابنا إلى هذا النوع من الإشراف والتوجيه، وخاصة في المرحلة الراهنة التي تعرف فيها الجامعة استفاقة بتوجهها المقاولاتي، وأن حاجات طلابنا الإشرافية تتعلق بالإشراف على إنجاز المشاريع **الإبداعية** مرحليا في شكل مذكرات تخرج أو الإشراف على تجسيدها وتطويرها. ولكننا إذا تمعنا في واقع عمليات الإشراف ميدانيا في جامعاتنا وخصوصا في الآونة الأخيرة فإننا نقف على وقائع يؤسف لها شديد الأسف كون العملية تمارس بعيدة كل البعد عن أدبيات وأخلاقيات العمل الإشرافي، وسواء أكان ذلك في الأعمال البحثية الصفية أو في غيرها من البحوث المتعلقة بالتخرج وإنهاء المسارات الدراسية (ليسانس. ماستر. دكتوراه. وحتى في محاولة تجسيد الأفكار الابتكارية وإنجاز المشاريع الإبداعية للطلاب التي يقترحونها وكلهم طموح الى تجسيدها).

– أما **المرافقة التربوية:** فقد ورد لدى (بيدارد و بيشار، 2010، صفحة 161) بأنها: "تتضمن **منهجية** مساعدة فرد بغية الوصول إلى هدف على شكل نوع من الشراكة يمكن أن يمتد على المدى البعيد، وبالتالي فـ**المرافقة** لا تحدث بطريق الصدفة بل بطريقة مقصود ومستمرة، وتتطلب أن تكون

وتُفعّل مع الآخر، من أجل تخفيف مسيرة المحارب(والمحارب وفقا لدراستنا الراهنة هو **الطالب المبدع** ذو القدرات والاستعدادات العقلية والنفسية والانفعالية والجسدية)".

بقراءة تحليلية للتعريف أعلاه نلاحظ أن مصطلح **المرافقة** التربوية كثيرا ما يرتبط بعمل يؤديه الأستاذ ويقترن **بالدعم** المقدم للطلاب(سواء ما تعلق بالدرس العام أو بإحدى النشاطات الطلابية الأخرى، فالأستاذ بمثابة المرشد الذي يقدم التوجيهات التي تعتبر دعما وتشجيعا للطلاب وخاصة الموهوبين والمبدعين منهم على المضي قدما في سعيهم إلى تحقيق النجاح في دراستهم وإنجاز وإتمام مشاريعهم الإبداعية، وهو تعويض لاستعمال مصطلح **إعداد أوتأهيل** الطالب، **فالمرافقة التربوية** مفهوم عام يشمل جميع المظاهر(الشخصية والجماعية)المتبعة والمقدمة طيلة الصيرورة التربوية الجامعية لمسار تعلم الطلاب.

– وأما فيما يتعلق **بالمرافقة البيداغوجية** فقد أشارت(يحياوي اسماعيل و ايت عميري، 2023، صفحة 476) بما يلي: "لقد تطورت المرافقة البيداغوجية عند **روجرس** من الحقل النفسي العلاجي إلى المجال التربوي، فهو الذي اعتبر دور المرافق هو تحويل القدرات الداخلية للفرد من القوة إلى الفعل" ويعني هنا مجانبة الفعل السلبي ومقاربة الفعل الإيجابي وهذا ما نحتاج إليه بالضبط في إعداد المبدعين لاستثارة طاقاتهم الداخلية وتحويلها من الكمون إلى الدينامية وتأهيلهم للاستثمار في قدراتهم لاحقا.

وانطلاقا من مسلمة أن كل شخص قادر على التغيير، فإن الأستاذ المرافق هو ذلك الشخص الذي يحسن اعتماد قدراته ومؤهلاته وكفاءته بتلقائية ويسخرها في مساعدة الآخرين(الطلاب) ليكونوا قادرين على مواجهة الحياة بأنفسهم، ولكن بتفاوت نسبي بين الأساتذة المرافقين وفقا لدرجات الذكاء والخبرة ونسبة القدرات التي يمتلكونها وكذا تبعا لصدق النيات وإتقان الوظائف والواجبات.

– أما المرافقة البيداغوجية في الجامعة: فلم يكن هناك قالب أو نظام واضح يتم من خلاله تطبيق هذه الآلية التربوية بالرغم من يقين الجميع بأهميتها ونجاعتها لما تقدمه للطالب الجامعي من مساعدة في تحصيله الدراسي العلمي والمعرفي، وفي تكوينه الجامعي داخل المحيط الجامعي وخارجه.

إن الجامعة مؤسسة كغيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى ينطبق عليها كل ما يمكن تطبيقه على بقية المؤسسات من قوانين ولوائح ضبط، وآليات تسيير وأساليب إدارة، وطرائق تدريب

وتكوين من أجل تجويد المخرجات، وإن نظام المرافقة يعود في الأصل إلى عالم الأعمال والمؤسسات الاقتصادية والصناعية أين كان يتم تركيز الإهتمام على العمال وخاصة منهم الجدد،(حيث تعتبر مراقبة العمال ومرافقتهم والإشراف عليهم سعيا إلى تكوينهم وتدريبهم) من أهم الأولويات لتحسين أدائهم ورفع إنتاجيتهم ومردودهم.

– فالمرافقة البيداغوجية إذن: عامل من أهم عوامل رفع المردود وتجويد المنتج ومن ثم تلبية متطلبات الأداء الوظيفي وتحقيق النجاعة والجودة التي يفرضها منطق المنافسة بين المؤسسات.

وعليه فإن **الطالب الجامعي** يعامل كالموظف في الشركة، فبالإضافة إلى حقه في التعليم الجامعي وفقا للمنهاج الدراسي الرسمي فإنه يحتاج إلى مرافقة تعليمية، تربوية وبيداغوجية وخاصة في بداية حياته الجامعية، فهي إذن آلية وقائية له من التيهان في متاهات المشكلات الجامعية المختلفة قبل أن تكون أسلوب علاجي بعدما يقع في دوامة من هذه المشكلات. ولنا أن نتساءل هنا عن **واقع جامعاتنا** هل هي تقوم بهذا الدور الفعال وتوفر **المرافقة البيداغوجية** للطلاب أم أنها متخلية عن هذه الوظيفة المهمة ومغيبة لهذه الآلية الناجعة خصوصا في نظام الألامدي؟

– **والمرافقة البيداغوجية في ضوء نظام الألمدي**:حسب ما ورد لدى(يحياوي اسماعيل و ايت عميري، 2023، صفحة 469) هي: "آلية يقوم عليها نظام الألامدي للتعليم العالي وهي عبارة عن نظام دعم منهجي وتعليمي من شأنه مواجهة كل التحديات ومشكلات الطلاب من خلال تزويدهم بوسائل نجاحهم وقيادتهم في تطوير مساراتهم التعليمية والتدريبية طوال فترة دراستهم الجامعية".

ويتضح جليا بأن المرافقة البيداغوجية كما ينص عليها نظام الالامدي LMD هي عبارة عن تأطير منهجي وتوجيه مستمر ومتابعة للطالب ابتداء من دخوله الجامعة إلى غاية تخرجه، فهي عملية إشراف يقوم بها الأستاذ تجاه مجموعة قليلة العدد من الطلاب، تتضمن التوجيه والإرشاد والنصح والتعليم والتكفل النفسي، ومساعدتهم على البحث البيبليوغرافي لإنجاز بحوتهم الصفية، وكذا بحوث التخرج، فهي آلية للتوفيق بين النظري والتطبيقي. ولذلك فما أحوج الطلبة **المبدعين** أكثر من غيرهم إليها خاصة وأنهم من المفترض حسب نظام الالامدي يأتون من الثانوية إلى الجامعة وهم يحملون بين أيديهم أفكارهم الإبتكارية أو مشاريعهم الإبداعية.

- وقد ورد أيضا تعريف مصطلح **المرافقة البيداغوجية** كنظام للاشراف وفقا للمرسوم التنفيذي رقم:09-03 المؤرخ في 06 محرم 1430 الموافق لـ: 03 يناير 2009 حسب ما ذكر(يحياوي اسماعيل و ايت عميري، 2023، صفحة 476)وأُشير إليها بأنها:"مهمة متابعة ومرافقة دائمة للطالب بغرض تمكينه من الإندماج في الحياة الجامعية وتسهيل حصوله على المعلومات حول عالم الشغل"

وبقراءة تحليلية لما ورد في هذه التعريفات يتضح جيدا بأن المرافقة البيداغوجية أمر في غاية الأهمية، وهي واجب من أوكد واجبات الجامعة تجاه الطلاب، وفي الوقت ذاته حق من أهم حقوق الطلبة، وخاصة أولئك الوافدين الجدد الذين يَلِجُون عالم التعليم الجامعي ويأتون إليه مزودين برصيد معرفي وعلمي لا باس به من المرحلة الثانوية، كما أنهم قد يحملون معهم الكثير من الأفكار الابتكارية والمشاريع الإبداعية، إضافة إلى أنهم يحملون في أذهانهم تمثلات وتصورات إيجابية عن المؤسسة الجامعية، وهو ما يتطلب توفير جو ملائم مفعم بحسن الإستقبال والإحتضان لهم إعتمادا على آلية **المرافقة البيداغوجية** من خلال جوانبها الإعلامية والإدارية فيما يتعلق بالتوجيه والإرشاد، بدءا بشرح الدليل التطبيقي لنظام الالامدي من حيث سيرورة التعليم والتكوين، ومن حيث وحدات التعليم والمقاييس، ومن حيث الأرصدة والديون... وصولا إلى شرح كل ما يتعلق بالهيكل الجامعي من مدرجات، وقاعات دراسة وقاعات المحاضرات والاجتمعات والملتقيات، المختبرات والورش وخلايا الإعلام الآلي، المكتبات –المركزية ومكتبات الكيات–، الأقسام والكليات والعمادة والإدارة، إلّا ان الدور الأهم للمرافقة البيداغوجية يبقى هو ذلك الدور المنوط بعضو **هيئة التدريس**، والذي يسمو به فينقله من الوضعية التقليدية للتدريس في التعليم العالي التي تتميز بالتسلطية التلقينية إلى وضعية التدريس النشط الذي يعتمد الحوار والمناقشة كأساليب فعالة لتحقيق أهداف الفعل التعليمي، والذي يجعل الطالب هو محور العملية التعليمية–التعلمية. كما تشير بذلك مباديء النظريات التربوية الحديثة لكل من (لوك. روسو. ديوي. بيستالوزي ومونتيسورى. مكارينكو وغيرهم)، وكذا كما تشير به نظريات العلاقات الإنسانية في التسيير والإدارة لـ:(إلتون مايو. ابراهام ماسلو. هنري فايول وغيرهم)، والتى تجعل من القوانين والقواعد الضبطية مرنة التطبيق فيما يتعلق بعلاقات التفاعل بين الأساتذة والطلاب خاصة وأن طلاب الجامعات صاروا راشدين، ولهم طموحات مستقبلية يسعون إلى تحقيقها لمواجهة تحديات الحياة العملية بعد تخرجهم، ومن ثم فهم في حاجة ماسة إلى هذه المرافقة وعلى وجه التحديد الوافدين الجدد على الجامعات لكل موسم جامعي جديد فهم لا يزالون بصفة تلاميذ الثانوي يعيشون في

تيهان وتناقض كبير بين حاجتهم إلى التحرر والاستقلالية، وحاجتهم إلى إشراف ومرافقة فعالة، حتى يرتسم لهم المسار الصحيح الذي يسلكونه في دراستهم الجامعية، فهم يحتاجون إلى تدريس فعال مشفوع بتوجيهات تربوية وإرشادات تعليمية مكثفة ومستمرة، ولكن هنا لا ينبغي أن نهمل بقية الطلاب وبخاصة فئات ذوي المواهب والقدرات الإبداعية، وهو الأمر الذي قد يولد مشكلة تربوية **للأساتذة** ممثلة في الوظيفة الإضافية(وظيفة الإشراف على هذه الأفواج من الطلبة)، والتي تفرضها آلية المرافقة البيداغوجة التي يقرها نظام الالامدي كإحدى أهم الآليات التي تسعى إلى تحويل الطالب الجامعي من طالب دارس إلى طالب باحث، مبتكر، مبدع، ومُساهم في صناعة الفرص الوظيفية وفي إحداث مصادر للثروة، وذلك لأن عملية المرافقة البيداغوجية في حقيقة أمرها لا تمارس في قاعات الدروس العادية أثناء المحاضرة أو أثناء الدروس التطبيقية والأعمال الموجهة فحسب، بل لها برنامجها الخاص ووسائلها الخاصة وأماكنها الخاصة ومواقيتها الخاصة، كما وقد تمارس داخل المحيط الجامعي وقد تمتد حتى إلى خارجه حسب الوضعيات والمواقف، ونوعية النشاطات الطلابية المبرمجة، ولذلك فإن الأساتذة مطالبون بإيجاد حلول لها بمعية أطقُم **الإدارة الجامعية** التي تسعى دوما إلى تحقيق نتائج إيجابية ملموسة سواء تعلق الأمر بمستويات التحصيل الدراسي الأكاديمي، أو المساهمة في إنتاج الأفكار المبتكرة والمشاريع الإبداعية، أو سعيا منها إلى تحسين وضعياتها من حيث الترتيب والتصنيف الجامعي، إذ أن الجامعة كغيرها من المؤسسات المجتمعية تريد التأكيد عما إذا كانت هيئة التدريس المكلفة بالمرافقة البيداغوجية تحقق نتائج ملموسة يمكن قياسها أم أنها غير ذلك، هذه الإجراءات تُتَّخذ إذا أردنا أن نلتف جميعا حول الطلاب، ونقدم لهم فعلا خدمات علمية وتربوية وبيداغوجية كونهم رأس المال الفعلي الذي عليه يرتكز نظام تقدم الأمم وتطورها.

وتأسيسا عليه يمكننا أن نخلص إلى القول بأنه يجب على القائمين **بالمرافقةالبيداغوجية(**الإدارة والأساتذة ومنتسبي هيئتي دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال الجامعية) أن يقدموا ما لديهم وأن يبذلوا قصارى جهودهم في تأدية الدور الذي يلعبونه من غير ضغط ولا تكلف، ومن غير تهاون ولا تسيب أوتقاعس، ولكن رغبة في تكوين الطلاب المعنيين بالمرافقة بفعالية وانتظام. وفي قضية الحال يطرح غياب النموذج المعين للمرافقة أو برامج إضافية خاصة بها مشكلة أخرى تفرض على **الأساتذة** البحث والتحضير الإضافي لإيجاد البيانات والمعلومات الإضافية التي ينبغي أن يقدموها للطلاب لتتكامل مع ماهو مقرر في البرنامج الدراسي الرسمي خدمة لمسارات المشروعات الإبداعية للطلاب.

لذا يجب على الجميع (إدارة. أساتذة. طلبة) الوعي بالمهمة والوعي بأهمية الآلية(المرافقة البيداغوجية) والتعرف على جميع حيثياتها وكل ما يتصل بها، أو اختراع منهجية وتطويرها تدريجيا عبر التجربة أخذا بعين الإعتبار المجازفات والمخاطر التي تتضمنها، وبخاصة إذا تعلق الأمر بفئات **الطلبة المبدعين** فإن مرافقتهم من الضرورة بمكان، وإن تأهيلهم لأدوارهم المستقبلية ليس من السهولة بمكان، وما أحوج طلاب الجامعات وبخاصة الطلبة الموهوبين والمبدعين منهم إلى هذه المرافقة وهذا الدعم التعليمي المنهجي الذي من شأنه أن يواجه كل التحديات، ويتغلب على كل المشكلات، ويزيل كل العقبات والمعيقات التي تقف حجر عثرة أمام نشاطات الطلاب في المجالات المختلفة لإبداعهم وابتكارهم، وذلك من خلال قيادتهم وتزويدهم بالتوجيه والإرشاد واستعمال االوسائط التي تقودهم إلى تحقيق النجاح والتفوق وبلوغ الأهداف وبالتالي تحقيق طموحاتهم.

وما دامت المؤسسة **الجامعية** هي البيئة التي يتعلم ويتكون فيها الطلاب في عمومهم والطلبة المبدعين منهم على وجه التحديد، فإنه من الضرورة بمكان التوسع في العرض لها بالإشارة إلى كل ما له صلة بها وبعلاقتها بالطلاب، ومن ضمن ذلك نعرج على الدور الأهم **للجامعة** تجاه الطلاب ممثلا في عملية التدريس، وذلك في محاولتنا الإحاطة بوضعياتهم وعلاقاتهم بالبيئة الجامعية من حيث التكيف والاندماج أولا، ثم من حيث التوفيق في المسار الدراسي، وكذا ولوج عوالم أخرى من شاكلة عالم الإبداع والابتكار؟

واعتبارا **للفكرة القائلة:** لا تربية ولا تعليم ولا تدريس من غير توفر عنصرين أساسيين هما **المعلم**(المدرس) و**المتعلم**(الطالب)، وأن علاقة التفاعل بينهما(التدريس)لا بد لها من أساليب وطرائق ووسائط، فإنه حري بنا أن نطرق قضية هامة تتعلق بتحديد موقع الطالب الجامعي وتأرجحه بين طريقتي تدريس هما **بيداغوجيا** التعليم و**أندراغوجيا** التعليم، أي بمعنى أين يتموضع طلاب جامعاتنا من هاتين الطريقتين؟ وبمعنى أدق ماذا نطبق في تعاملنا مع طلاب الجامعات وتدريسنا لهم؟ هل نطبق البيداغوجيا أو نطبق الأندراغوجيا؟ أوهما معا؟ وأيهما أنجع بالنسبة للطلاب؟

وحتى نتمكن من تقديم إجابة عن هذه التساؤلات تكون أقرب إلى المنطق والموضوعية لابد لنا أن نشير إلى تعريف كل من المصطلحين بإيجاز كالآتي:

- حيث أشار(شروخ، 2008، صفحة 61) إلى أن**البيداغوجيا** "يقصد بها الطرائق البيداغوجية وهي مجموعة الطرائق التربوية المستخدمة في التربية الخاصة بالصغار والمراهقين، والتي طبقت وتطبق في كثير من الأحيان في تعليم الراشدين، **أما الأندراغوجيا** فيقصد بها فن وعلم تدريس الراشدين".

يفرق إذن صلاح الدين شروخ بين المصطلحين من خلال تعريفه لهما حيث أكد بان **البيداغوجيا** وهي علم وفن التدريس إلا أنها خاصة بتربية الصغار والمراهقين دون سن الرشد (لأن **البيد** هو الطفل في لغة الإغريق)، غير أنها قد تصلح حتى مع الراشدين حيث تستخدم الكلمة في كثير من الأحيان كمرادفة للتعليم عموما، وفيها يكون المعلم هو محور العملية التربوية، وهو المسؤول عن اتخاد القرارات التربوية الهامة من مثل: ماذا يجب أن نُعلِّم؟ وكيف سيتم تعليمه؟ فالمعلم هو من يقود عملية التعليم. بينما تختص **الأندراغوجيا** بالكبار دون الصغار أي أنها علم وفن تدريس وتربية الإنسان طوال الحياة، وإن ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن التربية في زماننا هذا تتوزع على كل من القسمين(البيداغوجيا والاندراغوجيا)، على أن تختص كل طريقة منهما بفئة معينة من المتعلمين، فالبيداغوجيا تتعلق بجميع مراحل التعليم الرسمية بينما الأندراغوجيا تتعلق بتعليم الكبار كمشروعات محو الأمية ومشروع التعليم عن بعد وغيرها.

وإذا كانت **البيداغوجيا** وليدة منظومات التربية والتعليم، لصيقة بالمناهج التربوية الرسمية التي تقدم تعليما مقصودا في كل المؤسسات التعليمية العامة والخاصة، كونها تتعامل مع الأطفال منذ تواجدهم في دور الحضانة وفي رياض الأطفال ثم انتقالهم إلى أقسام التربية التحضيرية فإلى مراحل التعليم الثلاثة قبل الجامعي(ابتدائي. متوسط. ثانوي) ثم إلى التعليم الجامعي، فإن **الأندراغوجيا** قد فرضت نفسها كما يشير بذلك(شروخ، 2008، صفحة 7)حيث أنها "جاءت نتيجة للثورة المعرفية والإنفجار السكاني وقصر الفاصل بين النظرية والتطبيق، والسياق المحموم في السوق لانتاج سلع أكثر بأسعار تنافسية وبمواصفات أفضل، وهوما أبرز الحاجة الماسة إلى إعادة تأهيل وتعليم الخريجين السابقين". ويلاحظ هنا بأن هؤلاء هم كبار السن أو أولئك الذين أوقفوا مساراتهم التعليمية قبل وقت انتهائها لظروف معينة، مما يسمح بعودة قسم كبير منهم الى مقاعد الدراسة أو إلى طلب العلم بطريقة أو بأخرى(حضوريا أو عن بعد)، وهو الأمر الذي فرضته في عصرنا هذا الثورة المعرفية التي برهنت على تضاعف المعرفة بحيث صار واضحا أن التعليم مهما كان راقيا فإنه يبقى أضعف من أن يواكب

التضاعف المعرفي الهائل في حاضرعالمنا، مما يلزم كل الدول من الناحية التربوية بالإستمرار في تعليم الجميع أطفالا ومراهقين وراشدين، إناثا وذكورا.

ومادام **طلاب** الجامعات قد صاروا راشدين فإنه يمكننا أن نمارس معهم الآليتين البيداغوجيا والأندراغوجيا لأنهما تلتقيان في بعض الطرائق والأساليب التربوية وكيفيات تطبيقها والتي من أهمها يمكننا أن نذكر ما أشار به(شروخ، 2008، صفحة 160):

أ-القراءة الذاتية والتمارين الفردية: تعتبر القراءة الذاتية من أهم الوسائل التربوية البيداغوجية والاندراغوجية معا، أما بالنسبة للاندراغوجيا فإن تميزها بالقراءة الذاتية والتمارين الفردية يتجلى من خلال كونها تنطلق من وعي الدارس(الطالب) بالأهداف المعلنة له، أو التي وضعها هو بنفسه وبما يتناسب مع المواد القرائية المقررة، أو التي يراها ذات أهمية خاصة بالنسبة لتعلمه الحياتي، وبها يكون المتعلم شريكا للكاتب الذي يقرأ له.(وهذا ما يمكن أن ينطبق بصورة كلية على طالب الجامعة كونه صار راشدا) وهذا ما يفتقده تلميذ البيداغوجيا.

ويلاحظ من خلال هذه المعطيات أن هذه النشاطات التي يمارسها الطالب من خلال آلية القراءة الذاتية(التكوين الذاتي) كونه صار راشدا هي ذاتها **الإبداع** في إحدى صوره وتجلياته، وتأسيسا عليه يمكننا أن نستنتج بأن الممارسة والتطبيق الفعلي للنظريات والتجريب الميداني للقوانين كلها عوامل محفزة ومفجرة للطاقات **الإبداعية** ومطعمة للقدرات والمواهب ومنمية لها، وما أحوج الأفراد **المبدعين** من ضمن طلاب الجامعات لمثل هذه الطرائق والآليات التربوية التعليمية، فإذا كان الطلاب في بدايات تعلمهم الجامعي يبدون غير راضين عن الدراسة الذاتية (كونهم لم يألفوها من قبل ولم يكتسبوها خلال مراحل مسارهم الدراسي السابق فإن ذلك هو ما يفرض على **المدرسين في الجامعة** ممارسة المرافقة التربوية والبيداغوجية الفعالة سعيا منهم لإكساب طلبتهم هذا الأسلوب القرائي الناجع في التعلم)، وهو الشيء الذي يجعلهم راضين عن الدراسة الذاتية وراغبين فيها، وقد يحيلهم ذلك إلى ولوج عالم البحث والتقصي والسعي إلى تحقيق النجاح والتفوق والتميز، ولم لا اقتحام عالم الاكتشاف والابتكار والإبداع من واسع أبوابه؟ خصوصا إذا ما اقترنت مع فسح المجال أمامهم في إمكانية استشارتهم للمدرس في أسلوب حواري مفتوح، حيث يتمكن الطلاب من تحقيق النجاح في تطبيق ما تعلموه، فيتفوقون ويتميزون على أولئك الذين درسوا بالأسلوب التقليدي التلقيني.

ويتعلق الأمر إذن بأنه صار لزاما على الأستاذ الجامعي التخلي عن أسلوب التلقين تدريجيا بفسح مجال الحوار والمناقشة واسعا في كل الممارسات التعليمية – في المحاضرة وفي الدروس التطبيقية وفي الأعمال الموجهة والتجريبية– وهو بذلك يمارس مع طلابه طريقة الأندراغوجيا التعليمية.

وعليه فإنه يمكننا أن نستنتج بأن استفادة المتعلم من طريقة القراءة الذاتية والتمارين الفردية – إضافة إلى الرغبة والدافعية لديه والاستشارة مع المعلم– مرتبط بما يوفره الدارس(الطالب) لنفسه من ظروف خارجية سوية(عوامل خارجية يوفرها المناخ أوالبيئة الاجتماعية التي يتواجد فيها متفاعلا مع جميع عناصرها)، وما يبذله من جهد مركز على جودة التحصيل، واتباع عادات قرائية ناجعة تطور لديه المهارة والممارسة معا، وذلك من خلال مزيج متكامل من العوامل البيئية والشخصية.(وهذا هو التكوين الذاتي الذي يساعد الطلاب **المبدعين** على إتقان أدائهم وتجويد منتجاتهم ورفع مردودهم).

وللتدليل على نجاعة وفعالية هذا الأسلوب التعليمي–التعلمي(القراءة الذاتية) فقد ورد لدى (شروخ، 2008، صفحة 161)أن:"أسلوب القراءة الذاتية يعتبر في كل من جامعتي **كامبريدج** و**ايكسفورد** نموذجا يحتذى به، حيث أن الدراسة الذاتية تحت إشراف الأستاذ هي الطريقة الرئيسية المعتمدة في التدريس".

أما دور الأستاذ في تطبيق هذا الأسلوب التعلمي فيتجلى من خلال كونه دور إرشادي توجيهي يتلخص في تقديم النصح للراشد(الطالب)، بأن يعمل على توفير الظروف الخارجية الصحية المساعدة على تحقيق النجاح، وحثه على المواضبة على الدراسة الذاتية المنتظمة للمواضيع القرائية المختارة وفقا لأهدافة، وبما يتناسب مع الأوقات الزمنية المتاحة له في البرنامج التعليمي(والمعنى أن يشاركه في التخطيط والتنظيم والتنفيذ من مرحلة اختيار المواضيع إلى كيفية قراءتها ذاتيا وفهمها إلى مرحلة استخراج الزبدة منها ونقدها كلما تطلب الأمر ذلك)، كما يساعده أيضا في تحديد الأهداف المرجوة من وراء اعتماد هذه الطريقة، والأهداف المرغوبة من المواضيع المختارة، ويرشده إلى اتباع عادات قرائية صحية، مع ضرورة توجيهه إلى نيل قسط من الراحة والكف عن القراءة كلما شعر بالتعب أوالقلق والتوتر والشرود الذهني، ويُعوِّده على اتخاذ القرارات والمواقف الصحيحة من الأفكار والآراء الجديدة التي يقرؤها في أوانها وبتبصر دون تعصب لغير الحق إذا تبين له.(والمعنى هنا أن يعمل الأستاذ جاهدا على أن يُكسب المتعلم خلق النقد البناء)، ويشجعه على مناقشة الأفكار المذكورة في النص

الجديد الذي قرأه ذاتيا مع الزملاء أو مع الأستاذ من خلال التركيز على كلماته المفتاحية، ومفاهيمه ومصطلحاته وأفكاره الرئيسية وقيمه، حتى يزيد فهمه وإدراكه لها، وبالتالي فهم المقروء والاستفادة منه في زيادة الرصيد المعرفي وتنمية المهارات مع إمكانية التوصل إلى تطوير أفكار منه أو تحويلها إلى أفكار إبتكارية أو حتى مشاريع إبداعية.

وتأسيسا عليه يمكننا أن نخلص إلى القول بأن هذا هو الدور الرئيسي للأستاذ، إنه دور ذو اتجاهين (التدريس والمرافقة البيداغوجة في إطارها الصحيح بالتوجيه والإرشاد) في كل خطوات المسار الدراسي للطالب الجامعي، سواء تعلق الأمر بخبرات ودروس المنهاج الدراسي الرسمي، أو بغيره من النشاطات الطلابية الحرة، والتي قد يَصُبُّ أغلبها فيما نصبو إليه وهو ولوج عوالم الإبداع والابتكار. ويتعلق الأمر إذن بأن الأستاذ في هذه الحالة يمارس مع الطلاب طريقة تعليمية هجينه(بيداغوجية /اندراغوجية) وذلك من منطلق أن هذا الاسلوب ينضوي تحت راية المقاربات التعليمية الحديثة (التدريس بالمقاربة بالكفاءات) والتي تجعل من الطالب هو محور العملية التعليمية–التعلمية، غير أنه لا يمكن بحال أن نغفل ونتجاهل الدور الرئيسي للمدرس في كل الأنشطة التربوية.

وفي هذا الصدد فإنه إذا أردنا الإتباع والتقليد؛ فإن هذا هو ما ينبغي لنا أن نحاكي ونقلد فيه أساتذة الجامعات الغربية بأن نتبع نفس الأساليب الحية النشطة ونفس الخطوات التي يمارسونها في تدريس طلابهم وأن نطبقها تطبيقا ميدانيا فعليا، لكن الواقع المرير يشهد بأننا نستورد مشاريعهم التربوية ونطبقها من غير تمحيص ولا تعديل ولا تكييف، ومن غير إعداد ولا تكوين لأستاذتنا بل نكلفهم بتنفيذها على المباشر وإننا لنجني اليوم بأيدينا الثمار السلبية نتيجة لامبالاتنا وعدم حرصنا.

ب–المناقشات بين الفرق: والنقاش حسب ما ذكر(شروخ، 2008، صفحة 162)هو:"عبارة عن مداولات بين أفراد منتظمين ضمن مجموعات تحت توجيه وإرشاد قائد معين من طرفهم، (وإن تعذر الأمر فتحت إشراف وإدارة الأستاذ)، والهدف من هذه المداولات إيجاد حل جماعي تعاوني لمشكلة من المشكلات الفردية أو الجماعية عن طريق التفكير الهادف، وتلاقي العقول في حديث شفهي يؤدي إلى إجماع على حل ما".

وفيه إشارة واضحة إلى أهمية العمل الفوجي التعاوني وهو أيضا أسلوب تقره المقاربات النظرية التربوية الحديثة لنجاعته في عملية التعليم–التعلم، وإذا كان النقاش والتحاور طريقة من أهم طرائق

تعليم الراشدين الموسومة **بالاندراغوجيا**(والطلاب في الجامعات قد صاروا أفرادا راشدين) فإن هذا العمل الفوجي المفتوح على الحوار والمناقشات ينطوي عن عملية التفكير الهادف المتضمن البحث والاستقصاء والتشخيص والإكتشاف، والتقييم/التقويم قبل البث في الإستنتاجات النظرية، والحكم باتخاذ القرارات في التطبيقات العملية بصورة موضوعية علمية قوامها أساليب التفكير المبدع. إن أسلوب الحوار والمناقشة هو من أنسب الطرائق التي تُتَّبَع لتدريس الطلبة في الجامعات وخصوصا عند تقديم البحوث الصفية في حصص الدروس التطبيقية والأعمال الموجهة، وتزيد نجاعة هذا الأسلوب التعليمي–التعلمي مع فئات الطلبة المبدعين –إذا ما تم اكتشافهم وهيكلتهم في فرق أو مجموعات أو أقسام خاصة–، وذلك لأن الحوار يعطي للجماعة المُتعلِّمَة تماسكا وتفاهما كبيرا، كون أن المشكلة المعالجة هي مشروع مشترك بينهم ويحتاج إلى تفكير مشترك، وتخطيط مشترك وعمل جماعي تشاركي منظم، ومن ثم تأتي مرحلة التنفيذ المشترك الذي تتعدد فيه الأدوار والوظائف وتتكامل فيما بينها، مما يسمح للطلبة بتبادل الخبرات والمهارات، وإمكانية تطويرها من خلال تقويم معلوماتهم وخبراتهم السابقة أثناء حواراتهم، ومن ثم إعادة النظر فيها وإعادة هيكلتها وتنظيمها من جديد على ضوء التعلم المستجد، حيث تستثار الدوافع وتتغير الإتجاهات ويكسبهم ذلك ارتفاع درجة القدرة على العمل التشاركي التعاوني مع الآخرين، وبالأخص إذا كان للأستاذ نصيب في المناقشات حيث يثريها بخبرته ومعارفه مما يزيد في تقوية العلاقة التفاعلية بين الأساتذة وطلابهم من جهة، ومن جهة أخرى بين الطلاب أنفسهم. وقد يبدو هذا الأمر مؤكدا في المرحلة الراهنة التي عرفت فيها الجامعة الجزائرية توجها مقاولاتيا، ويتجلى لنا من خلال النتائج الإيجابية للنشاطات التكوينية والتدريبية التي تقوم بها هيئتي حاضنة الأعمال ومركز تطوير المقاولاتية الجامعيتين من خلال مرافقتهما للطلبة ذوي الأفكار الابتكارية والمشاريع الإبداعية.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، وحتى يكون الفعل التعليمي–التعلمي ذا جدوى باتباع هذه الأساليب والطرائق الحديثة النشطة فقد أشار(شروخ، 2008، صفحة 162)إلى أن هناك شروط تعزز هذه الأساليب من خلال قوله: "لكن حسب الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المجال فإنها تشير إلى أن عدد أفراد الفوج يجب أن يكون قليلا بحيث لا يتجاوز العشرين طالبا(والأكثر نجاعة أن ينحصر العدد بين 6 إلى 20 متعلما)". وهو العدد الذي أُسست عليه أفكار

المنظرين الذين نَظَّرُوا لهذه المقاربات النظرية التربوية الحديثة من أمثال جون ديوي وجاك روسو وماريا مونتيسوري وغيرهم.

ويحيلنا هذا إلى القيام بعمليات إسقاط ميداني على واقع مؤسساتنا التربوية عموما ومؤسساتنا **الجامعية** على وجه التحديد للوقوف على حقائق تكشفها لنا التساؤلات التي مؤداها: هل أن أفواجنا التربوية تخضع لهذه المعايير التربوية العالمية أم لا؟ وهل هذه النماذج التعليمية تمارس فعلا كإضافة لمهمة التدريس التقليدي وتعليم ما تحمله مقررات المنهاج الدراسي الرسمي؟ ومن ثم يمكننا تحليل وضعيات مؤسساتنا التعليمية للوصول إلى نتائج موضوعية تتعلق بواقعها المعيش.

وحتى يمكننا التأكد من دور المؤسسة الجامعية في تفعيل **الأندراغوجيا** واعتمادها كأسلوب تدريسي مع الطلبة كونهم صاروا راشدين فإن ذلك يحيلنا إلى التطرق إلى أهم مجالات تعليم الكبار رغم أن هذه المجالات تختلف من عصر إلى عصر ومن بلد الى بلد، وحتى من مجتمع إلى مجتمع آخر،(وهو الأمر الذي يفرض علينا تكييف هذه المجالات ومداومة مراجعتها في ظل التغيرات التي تحصل محليا وعالميا وفي ضوء متغيرات المجتمع الذي نعيش فيه)، ومن ثم فإنه بالإمكان أن يكون للمؤسسة **الجامعية** دورا هاما في كل مجال من هذه المجالات.

وفي هذا الصدد فقد أشار(طعيمة و البندري، 2004، صفحة 343) بأنه: "قد تم تعيين دور الجامعة في تعليم الكبار في ثلاث **مسارات** وذلك من خلال الاستراتيجية الحديثة لتعليم الكبار في الوطن العربي والتي أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس سنة 2000" وهي:

- إعداد القوة البشرية المؤهلة والمدربة في تعليم الكبار.

- إجراء االبحث والدراسات النظرية والميدانية في المجالات المختلفة لتعليم الكبار.

- فتح القنوات مع المجتمع عن طريق توسيع خدمات الإرشاد الجامعي والدراسات الإضافية والجامعات المفتوحة **والتعليم عن بعد**.

بإمعان النظر في هذه المعطيات نستنتج بأن الأمر يتطلب توسيع دور الجامعة من خلال إعادة النظر في آليات توجيه الناجحين في البكالوريا، وكذا مشكلة تحديد عدد المقاعد البداغوجية، وربطها بمعدلات محددة لأغلب التخصصات، وبخاصة تلك التي تتطلب معدلات مرتفعة على أن يكون الحل

الأنسب هو اللجوء الى زيادة أعداد هذه المقاعد البداغوجية حتى تُلَبَّى الحاجات والرغبات والخيارات للجميع، لأن في ذلك فسح المجال للطلبة لاقتحام الحياة الدراسية الجامعية باهتمام، ومن ثم يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي والذي بفضله تتمكن كل فئة من فئات الطلاب أن تحقق مبتغاها وآمالها وطموحاتها.

ويهمنا الحديث عن مثل هذه الوضعيات بالنسبة لدراستنا الراهنة أننا كلما حاولنا الإبتعاد عن كلاسيكيات طرائق التدريس وتحولنا إلى تبني الأساليب والطرائق الحديثة واعتمدنا التنويع فيها، كلما استفادت أكثر الشريحة الطلابية المستهدفة كحد بشري لدراستنا ممثلة في **الطلبة** ذوي المواهب والقدرات **الإبداعية والابتكارية،** لأن هذا التغيير والتنويع في الطرائق من شأنه أن يساهم في استثارة رغباتهم ودوافعهم والتي عن طريقها يُبرزون استعداداتهم ويفجرون قدراتهم ويعلنون ميولهم واتجاهاتهم نحو الإبداع والابتكار.

كما أشار أيضا(طعيمة و البندري، 2004، صفحة 344) بأن: إحدى الدراسات وهي دراسة (خيري ابو السعود. 2017) لخصت دور الجامعة في تعليم الكبار في مهمة رئيسية واحدة تنبثق منها مسؤوليات كثيرة تترجم إلى برامج لتعليم الكبار وهذه المهمة الأساسية هي: "**الإرشاد الجامعي** بأوسع معانيه(University Extention). والذي هو عبارة عن نشاط ونظام تعليمي موجه في الأغلب لغير طلاب الجامعة المسجلين فيها بطريقة نظامية إذ يمكن عن طريقه نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث متغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة بوحداتها الانتاجية والاجتماعية المختلفة".

ويتضح جليا إذن بأن هذا الدور هو دور الجامعة التثقيفي لأفراد المجتمع ككل، وتفيدنا هذه الفكرة المتعلقة **بالإرشاد الجامعي** في الحديث عن وظيفة الجامعة في تثقيف وتوعية البيئة الخارجية (المجتمع)، وكذا للتدليل على أن الجامعة يمكنها أن تساهم في تطعيم العمل الإبداعي للكثير من المبدعين الذين يحتاجون إلى هذا النوع من التعليم(**الإرشاد الجامعي** الداخل تحت إطار دور الجامعة في تعليم الكبار) بعد تخرجهم وتوجههم إلى الحياة العملية.

كما أكد صلاح الدين شروخ على أن هناك طريقة أخرى ناجعة لتعليم الكبار وأنه يمكننا اعتمادها مع طلاب الجامعات ألا وهي طريقة **(اندراغوجية المشروع).**

والمشروع كما أشار إليه (شروخ، 2008، صفحة 171) "هو عبارة عن عمل أو نشاط يُحضر ويُخطط له من قِبَلِ فرد أو جماعة ويتم إنجازه ومعايشته وتقويمه فرديا أو جماعيا، والمشروع حسب **كيلباتريك** فعالية قصدية تجري في محيط اجتماعي له نوعان: مشروع فردي يقوم به المتعلم وحده أومشروع جماعي يشترك في تنفيذه كثيرون".

وتأسيسا عليه يمكن اعتبار بحوث الطلبة الصفية ومذكرات أو رسائل أو اطروحات التخرج مشاريع طلابية فردية او جماعية، وخاصة تلك التي تحمل أفكارا ابتكارية أو مشاريع إبداعية، في ضوء التوجه المقاولاتي للجامعة في الفترة الراهنة هذا المشروع الذي بدأت ملامحه تظهر إلى الوجود بدءا من السنة الجامعية (2020/2019)

يؤكد صلاح الدين شروخ من خلال إشارته إلى تعريف المشروع بأن هذه الطريقة النشطة في التعليم–التعلم يليق تطبيقها مع الصغار بفضل البيداغوجيا كما يليق تطبيقها مع الكبار بفضل الاندراغوجيا ويمكن اعتماد الطريقتين مع طلاب الجامعات كونهم راشدين من جهة ومنضوين تحت لواء المنهاج الرسمي للتعليم العالي من جهة أخرى.

وتعمل **اندراغوجية المشروع** على إقحام المتعلم في الممارسة الفعلية(التطبيق) ومشاركة المنشط أو الموجه(الأستاذ) في كل جزئيات التنفيذ، فاندراغوجية المشروع تعتبر أساس التربية المحفزة والمولدة للرغبة والدافعية، والمداومة والاستمرارية في النشاط، فهي غالبا ما تعمل على مشروع ينجز جماعيا من قبل المتعلمين الراشدين(الطلبة) فهي طريقة تعاونية تشاركية تنافسية، وكم يحتاج إليها الطلاب من ذوي المواهب والقدرات الذين يعلنون مشاريعهم الإبداعية في إطار جماعي.

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة إليه فإن التساؤل الذي يفرض نفسه علينا في هذا الصدد هو: **هل يا ترى هناك أثر يذكر لهذه الآلية التعليمية في تدريس الطلاب بجامعاتنا؟**

وفي هذا السياق يشير(شروخ، 2008، صفحة 174) إلى أهم مميزات طريقة **أندراغوجية المشروع** بأنها: "تترك الحرية للمتعلم في اختيار علاقات غير تراتبية بين الطلاب أنفسهم وبينهم وبين المدرسين، وهي طريقة مؤسسة على الواقع المعيش(معالجة مشكلات الحياة اليومية)، وذات أهداف عملية تحبذ التنسيق بين المواد والتناوب والعمل الجماعي"

نلاحظ هنا بأن اندراغوجية المشروع تتطلب من الإدارة توفير مبدأ **التمكين الوظيفي** للأستاذ و**التمكين التعلمي** للطالب، بحيث تسمح لهم بتصور الطرائق التي ستعتمد لتحقيق الأهداف المرجوة من المشروع، وذلك لأنها طريقة تبحث عن تنمية رأس المال العلائقي في عمليات الاتصال والتواصل بين كل المساهمين في أداء العمل الجماعي لتحقيق الرؤية الجماعية وبلوغ الهدف المسطر، فهي طريقة لا تعترف بتسلسل الرتب بين عناصر فريق العمل، ولو كان من بينهم أساتذة، وهي بذلك طريقة فعالة تساعد بقوة في إنجاح عمليات التكوين أثناء العمل، كما تعمل على اكتشاف قيمة الوقت وقيمة المكان(اي الملاءمة البيئية والزمنية للمشروع).

ويتضح إذن بأن **الأستاذ** في اعتماده لهذه الطريقة التعليمية الهامة عليه أن يسهر على توفير أهم مبدأ لإنجاح المهمة وهو الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه المشروع (المشروع ملك للجميع والكل له دور فيه)؛ فيحفزهم على المشاركة الفعالة في إنجازه وتجسيده كل حسب ما كلف به، ويحبب إليهم البحث والعمل الجماعي التعاوني، والذي بفضله يحققون ذواتهم ويثبتون قدراتهم على التعبير عن الرأي بكل شجاعة، والدفاع عن الفكرة بتقديم الحجج والأدلة والبراهين بكل حرية، كما يجب عليه أن يحثهم على العمل من أجل التحسن المستمر، كما يتولى الأستاذ أيضا تنسيق العمل ويبرمج تناوب النشاطات إذ أنه هو الملاحظ، اليقظ، المنظم، الموجه، والحريص على التنفيذ. وهنا يكون قد طبق مبدأ آخر عظيم في التعاطي الإيجابي للمسؤول مع نشاطات ومهام مرؤوسيه ألا وهو مبدأ التمكين والذي أشرنا إليه في الفصل الثاني حين عرضنا لمفهوم التمكين الإداري وانعكاساته الإيجابية على الأداء.

بنظرة تحليلية في معاني ودلالات خصائص طريقة اندراغوجية المشروع يمكننا أن نخلص إلى القول: إذا كانت هذه النشاطات الممارسة وفقا لهذه الطريقة التعليمية–التعلمية النشطة تتعلق بكيفية تقديم الدروس العادية للمقرر الرسمي في مناهج التعليم العالي تؤدي إلى تحقيق نجاحات، فهل هناك إمكانية لتوظيف **الاندراغوجيا** في تعليم الطلاب وأثناء مرافقتهم في ممارساتهم لنشاطات أخرى حرة (إضافية وخارجة عن نطاق المحتويات الدراسية)؟ وتدعونا الإجابة عن هذا التساؤل إلى التوقف عند محطة مهمة نشير من خلالهاإلى إشكالية تتعلق ب:

5 – المنهج الجامعي والنشاط الطلابي بين النظرة التقليدية والحديثة:

حيث يشير (راشد، 2007، صفحة 271) إلى المنهج الجامعي والنظرة التقليدية إليه بقوله: "يعتبر **المنهج** الجامعي بمفهومه التقليدي الضيق عبارة عن مجموعة من المعلومات والحقائق والمفاهيم التي تعمل الجامعة على إكسابها للطلاب بهدف إعدادهم لمواجهة مشكلات الحياة وتنمية قدراتهم عن طريق الإلمام بخبرات الآخرين"

بقراءة تحليلية لهذه المعطيات المتعلقة بالنظرة التقليدية للمنهج الدراسي يتضح بأنه في ظل هذه النظرة الضيقة والقاصرة لم يكن يتضمن شيئا يثير الإهتمام ويستثير الهمم والقدرات سوى المقررات الدراسية المختلفة بمحتوياتها الجافة والجامدة، وقد ترتب عن الأخذ بهذا المفهوم الضيق للمنهج نتائج سلبية على العملية التعليمية في الجامعة. حيث اقتصرت وظيفتها على الإهتمام بالجانب المعرفي والتركيز على حفظ الطلاب لمضامين هذه المقررات الدراسية إلى درجة أنهم يوم الامتحان يطالبون من طرف أغلب رجال هيئة التدريس بإرجاع نفس البضاعة التي قدمت لهم في المحاضرات في إجاباتهم عن الأسئلة المطروحة عليهم، وأهملت الجوانب الأدائية والعملية التطبيقية التي تُكسِب المهارات والفهم، كما أهملت جوانب أخرى هامة تساعد على تحقيق التحصيل الجيد وكذا تحقيق النجاح والتفوق فيه، من مثل الإهتمام بميول واتجاهات وحاجات الطلاب، إضافة إلى عدم الحرص على تنمية قدراتهم وصقل مواهبهم. وهذا ماهو مطلوب منا الإنتباه إليه ومن ثم يمكننا مراجعة وضعية التعليم العالي كلية، والقيام بعمليات تقييم فعالة لنشاطات الجامعة من خلال إعادة النظر في المنهج الدراسي المعتمد والسعي إلى تقويمه باستدخال محتويات تهتم بتقديم تعليم فعال لجميع الطلاب وعلى وجه التحديد الطلبة المبدعين.

أما عن **المنهج** الجامعي والنظرة الحديثة للحياة الطلابية في الجامعات فيشير إليه(راشد، 2007، صفحة 272) بقوله: "هناك مفهوم آخر **للمنهج** الجامعي يجعل النمو الشامل للطالب من جميع جوانبه هدفا له ومن أهم أولوياته، وينظر إلى الخبرات نظرة واسعة تجتمع فيها المعرفة مع العمل مع الإهتمام بالجوانب الإنفعالية للطلاب، وذلك من خلال مواقف تُهيَّأُ لهم بحيث يكون نشاط هؤلاء الطلاب وإيجابياتهم وسيلة لاكتساب الخبرات المتنوعة ويكون هذا النشاط مبنيا على ميولهم ورغباتهم ووفقا لقدراتهم".

وتأسيسا على ما تحمله النظرة الحديثة للمنهج الدراسي الجامعي من دلالات ومعاني يتضح بأن هذا هو **المنهج** الجامعي بمفهومه الحديث والواسع، وهو المنهج الأقرب إلى العلمية والموضوعية وهو المرغوب والذي يفترض أن نوفره في جميع مراحل التعليم لمنظومتنا التربوية، والذي يعبر عن الوظيفة الأساسية للتربية الحديثة والتي تسعى إلى تحقيق نمو المتعلم من جميع جوانبه العقلية والمهارية والوجدانية والاجتماعية والنفسية والروحية، والعمل في الوقت ذاته على تعديل السلوكات غير السوية للطلاب وفق متطلبات النمو الفردي وحاجات المجتمع.

وكنتيجة لما سبقت الإشارة إليه يمكننا أن نخلص إلى القول: بأن هذا المنهج بمفهومه الحديث هو الذي صار لزاما علينا توفيره لطلابنا في الجامعات، والحرص على تنفيذة وتطبيقه فعليا في الميدان كلما فكرنا في ضرورة تحقيق النجاح وبلوغ الأهداف المسطرة لأي مخطط تربوي تعليمي سواء أكان مخططا إصلاحيا أو تنمويا، كونه المنهج الذي يحمل في طياته بذور الإهتمام بالطلاب والتشجيع على الإبداع والإبتكار. و**المنهج** بهذا المفهوم الواسع يقوم على نشاط الطلاب وإيجابية مشاركتهم في جميع جوانب العملية التعليمية(كونه يجعل منهم محور العمل التعليمي–التعلمي وفقا للمباديء التي تنادي بها كل المقاربات النظرية التربوية الحديثة)، فلا يقتصر نشاط الطلاب على ما يمارسونه خارج الصفوف الدراسية من نشاطات ترويحية أو تثقيفية أو رياضية فقط، وإنما يُمارَس هذا النشاط الطلابي ويكون هو الأساس الذي ينبغي أن يقوم عليه التعليم الجامعي في عمومه. (داخل المدرجات والحجرات الدراسية، وداخل المعامل والمختبرات والمكتبات من خلال الدراسة العادية للمقررات الدراسية التي يحددها المنهاج الدراسي الرسمي)، فعن طريق النشاط والمشاركة والتجريب والتطبيق يكتسب الطلاب المعارف والميول والإتجاهات والقيم والمهارات التي تؤهلهم لتحقيق النجاح والتفوق ومن ثم بلوغ الأهداف، وعن طريقه يتعدل أسلوب تفكيرهم وتحدد الأساسيات لبناء شخصياتهم، إذ يعتبر النشاط الطلابي من أهم الوسائل التربوية التي تساهم بقوة في تربيتهم تربية متوازنه متكاملة فكرا وجسما وعقلا، فتنشأ الأجيال الصاعدة من الطلاب(أقوياء. أصحاء. سعداء) مزودين بأسس اللياقة البدنية والنفسية والصحية والعقلية والاجتماعية ليكونوا فيما بعد لبنات قوية في تحقيق تقدم ونهضة مجتمعاتهم، وبخاصة فئات الموهوبين و**المبدعين** منهم. كما يعتبر النشاط الطلابي هو المجال الطبيعي الذي يكتسب الطلاب من خلاله الخبرات المتنوعة، لذا يجب أن تتضمن تلك الأنشطة جوانب متعددة تتعلق بالجانب البدني الحركي والعقلي والاجتماعي والثقافي والفني، ومن الضرورة

بمكان أن **تُستدمَج** هذه النشاطات في محتويات المقررات الدراسية التي يقرها المنهج الدراسي الرسمي، خاصة وأن للنشاطات الطلابية أهداف تربوية يسعون إلى تحقيقها من خلال ممارستهم لهذه النشاطات.

وقبل أن نعرض لهذه الأهداف لا بد أن تستوقفنا محطة مهمة نعرج من خلالها على تعريف النشاطات الطلابية كما حددتها دائرة المعارف الأمريكية والتي أشار إليها (راشد، 2007، صفحة 286)من خلال قوله بأنها:"تلك البرامج التي تنفذ بإشراف وتوجيه المؤسسات التربوية والتي تتناول كل ما يتصل بالحياة التعليمية وانشطتها المختلفة سواء ذات الارتباط بالمواد الدراسية أو ذات الارتباط بالجوانب الاجتماعية والبيئية، أو ذات الاهتمامات الخاصة مثل نواحي التطبيقات العلمية أو العملية أو الرياضية أو الموسيقية أو المسرحية أو المطبوعات المتنوعة".

يتضح إذن بأن وظيفة المؤسسة التربوية في عمومها والجامعة على وجه التحديد لا تتوقف عند الوظيفة التعليمية، بل تتعدد وظائفها لتشمل كل النشاطات الطلابية التي يحتاجون إليها في كل المجالات داخل وخارج الجامعة، وهو الأمر الذي يخدم أكثر متطلبات وحاجيات الطلبة من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية لأنهم يجدون في هذه المناخات ما يستثير قدراتهم وما يشجعهم على تفجيرها وتنميتها، ويتطلب الأمر إتباع إستراتيجيات وأساليب تنظيمية معينة لتحقيق هذه الأهداف.

كما يؤكد(راشد، 2007، صفحة 286)على أن القاموس التربوي يعرف **النشاط الطلابي** بأنه:"الوسيلة والحافز لإثراء المنهج وإضفاء الحيوية عليه وذلك عن طريق تعامل الطلاب مع البيئة وإدراكهم لمكوناتها المختلفة من مصادر طبيعية ومادية إلى إنسانية بهدف إكتسابهم الخبرات التي تؤدي إلى تنمية معارفهم واتجاهاتهم وقيمهم بطريقة مباشرة".

فيه إشارة واضحة إذن إلى جدلية العلاقة بين ما ينبغي أن يتضمنه المنهاج الدراسي من محتويات ومدى تأثيرها على استعدادات وقدرات المتعلمين، وأن نشاطات الطلاب إذا وجدت لها مجالا مفتوحا ستساهم بقوة في إثراء المنهاج وهو ما يجعلنا نطبق معهم منهاجا حقيقيا له انعكاسات إيجابية على تمدرس الطلبة(والمنهاج الحقيقي هوالمستل من التهجين بين المنهاج الرسمي والمنهاج الموازي) كما أن هناك إشارة إلى إمكانية مساهمة قدرات المتعلمين في بناء المناهج من خلال إشراكهم في عمليات الإصلاح التربوي، والأخذ بمقترحاتهم والتي تعبر صراحة لا ضمنيا عن وميولهم، وفيه إشارة أيضا إلى ضرورة مراعاة ظروف البيئة في إعداد المنهاج الدراسي، وجعله يتوافق وثقافة المجتمع

ويتماشى ومكونات البيئة الطبيعية من موارد ومناخ وتضاريس، وهو الأمر ذاته الذي يؤكد بأن أي منهاج دراسي يكون مستوردا ويطبق من غير تمحيص ولا تعديل ولا تكييف فإن مآله الفشل لا محال –وهو للاسف الشديد ما نحن عليه، وإننا نعاني تبعاته وعواقبه منذ أمد بعيد–، كون أن منظومتنا التربوية لازالت منذ فجر الإستقلال وإلى يومنا هذا عاجزة عن إنتاج منهاج دراسي محلي ابن بيئتنا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، وبالتالي فإن جميع المخططات التربوية *الإصلاحية منها والتنموية* كلها معتمدة على مناهج تربوية مستوردة من وراء البحار لا تتناسب وموروثنا الحضاري، وهو ما انعكس ولا يزال ينعكس سلبا على منتجات منظومتنا التربوية ومخرجاتها.

وإن مما تجدر الإشارة إليه أيضا في هذا الصدد فبالإضافة إلى ضرورة تبييئ المنهاج الدراسي وتطعيمه بالنشاطات التربوية التي تخدم حاجات الطلاب، وتشبع رغباتهم وميولاتهم وتفجر طاقاتهم وتصقل مواهبهم وملكاتهم، وتنمي وتطور قدراتهم وفقا لمبدأ الفروق الفردية، وتماشيا مع ثقافة مجتمعهم، فإنه من الضرورة بمكان تدعيم هذا المنهاج الدراسي الرسمي بكل أنواع النشاطات الطلابية (علمية. ثقافية. رياضية. ترويحية....) لأنها تساهم في إيجاد بيئة تعليمية ملائمة تساعدهم فعلا على تفجير القدرات والمواهب وتحفزهم على تنميتها، ونتيجة لذلك تتحقق للطلبة **جملة من الأهداف** نوجزها كالآتي:(راشد، 2007، الصفحات 274-276)

– **تحقيق هدف الصحة البدنية:** وتستمد الصحة البدنية من خلال النشاطات الرياضية التي يمارسونها بانتظام(كل أنواع الرياضات. الكشافة. الجوالة) حيث يكتسبون الأسس العلمية للصحة البدنية والعقلية تحت شعار العقل السليم في الجسم السليم و(طرق الوقاية ومباديء الإسعافات الأولية والعلاجات الظرفية) علاوة على تنمية البنية الجسمية.

– **تحقيق هدف استثمار الوقت(إدارة الوقت):**(من حيث حسن تدبيره، باستغلال الوقت الرسمي للدراسة وملء وقت الفراغ بما يناسب وينفع) جسميا ونفسيا وعقليا، بممارسة الرياضات والنشاطات الثقافية ضمن الفرق والنوادي والجمعيات والمنظمات، حيث تعمل هذه النشاطات على إشباع الرغبات والحاجات وتنمية الهوايات خارج أوقات الدراسة.

– **تحقيق هدف تنمية المهارات الأساسية للتعلم الذاتي والمستمر:** خصوصا ما يتعلق بقراءة الكتب ومطالعة المراجع، وكتابة البحوث والتقارير والمشاركة في المناقشات المفيدة، كما أنها تنمي المهارات

المتصلة بالتطبيقات العملية عند إجراء التجارب أو محاولة تجسيد الأفكار الابتكارية والمشاريع الإبداعية، وتنمي أيضا مهارات التفاهم الشفوي والكتابي والتفاعل والتواصل غير اللفظي باعتماد لغة الجسد والإشارات والإيماءات وغيرها.

– تحقيق هدف تنمية العلاقات الإجتماعية: من خلال الإحتكاك بالأفراد والجماعات المختلفة وتوظيف رأس مال علائقي، وهو ما يزود الطالب بالمهارات والخبرات ويكسبه صفات وممارسات من شأنها تنمية العلاقات الاجتماعية السليمة(كما قد تقضي النشاطات الطلابية على بعض السلوكات غير السوية التي تؤدي في الغالب إلى اكتساب علاقات اجتماعية مرضية).

– تحقيق هدف تنمية قدرة الإعتماد على النفس: حيث تساهم النشاطات الطلابية بفعالية في تنمية خلق الثقة بالنفس، والإيمان بالقدرات الشخصية والاعتماد عليها لدى الطلاب الذين ينخرطون في هذه النشاطات نتيجة المواقف العديدة التي يعيشونها، ويمارسون تصرفات متنوعة تجاهها، محاولين التعاطي الإيجابي معها مما يساعد على إكسابهم فرص الممارسات الحرة وينمي ذلك فيهم خاصية تقدير الذات والثقة بالنفس في اتخاذ القرارات الحياتية.

– تحقيق هدف القدرة على التخطيط: حيث أن النشاطات الطلابية تساعد على إكسابهم القدرة على رسم الخطط الجماعية والفردية سواء في الأنشطة الرياضية أو الثقافية، وقد يمتد ذلك الى عمليات التخطيط لمجريات النشاطات الدراسية الرسمية (انجاز البحوث الصفية مثلا)، ومن ثم تنمية القدرة على المبادرة واتخاذ القرارات، والتكيف مع البيئة للإستفادة منها وخدمتها مما يجعلهم يكتسبون بعض الصفات القيادية.

– تحقيق هدف القدرة على اكتشاف المواهب: يعمل النشاط الطلابي في الجامعة على اكتشاف مواهب الطلاب وقدراتهم، ويعمل على صقلها وتنميتها للاستفادة منها، وقد يكون ذلك منطلقا لتحديد المسار المهني أو الوظيفي لهؤلاء الطلاب فيما بعد.

– تحقيق هدف المواطنة: يعتبر مجال المواطنة هو الهدف الأسمى لكل النظم التربوية الرسمية، وهو الغاية التي تطمح كل المؤسسات التربوية إلى تحقيقها على المدى البعيد، وفي الجامعة يساهم النشاط الطلابي في غرس هذه القيمة الاجتماعية وتنمية الشعور بالإنتماء للوطن ومن ثم اكتساب قيمة أو

مبدأ المواطنة. وإن هذا الهدف النهائي ليستفيد من خدمات جميع التنظيمات الطلابية التي تتضمن جهودا جماعية (أي أن كل التنظيمات والنوادي تسعى إلى تحقيقه لدى المنخرطين تحت لوائها ولدى غيرهم من الطلاب وحتى غير الطلاب) حيث أن أنشطة الطلاب تقدم أفكارا ومعلومات عن الخدمات الاجتماعية العامة، وتعرف بنتائج الأعمال والممارسات المعادية للوطن ومبادئه، فتنمي في الطلاب عادات ومهارات الأعمال التعاونية الجماعية سواء كانوا قادة أو كانوا تابعين ضمن نواديهم ومنظماتهم، كما تنمي فيهم احترام حقوق الغير، وعدم الإستجابة للنزوات الضارة بالمجتمع، والتفكير في عواقب كل السلوكات السلبية قبل الإقدام على ارتكابها، فيتضح ويترسخ مفهوم الصالح العام والمصالح الجماعية في أذهان الطلبة.

بقراءة تحليلية لجملة الأهداف التي يمكن أن يحققها الطلاب من خلال انخراطهم في المنظمات الطلابية والنوادي العلمية التابعة للجامعة، يتضح جليا بأن النشاطات الطلابية الخارجة عن دائرة نشاطاتهم الدراسية الرسمية المتضمنة في المنهاج الدراسي الرسمي تساهم بفعالية في توفير مناخ تعليمي–تعلمي ملائم، يحقق الطلاب من خلاله أهدافا عديدة ومتعددة منها الفردية ومنها الجماعية. واعتبارا لنجاعة ومنفعة هذه الجملة من الأهداف المشار إليها آنفا والتي تتحقق للطالب من خلال انخراطه في النشاطات الطلابية المختلفة فإنه ثمة تساؤلات تفرض نفسها علينا بقوة ومنها:

– هل أن هذه الأهداف يحققها الطلاب بعيدا عن مسؤوليات **إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس؟**

– وإذا كان للإدارة وللأساتذة نصيب من المسؤولية في تحقيق هذه الأهداف للطلاب فما هو دور كل منهما في الإشراف على بعض أوجه النشاط الطلابي الجامعي الحر؟

وفي محاولتنا الإجابة عن هذه التساؤلات ومن منطلق احتكاكنا بالوسط الجامعي(حين كنا طلابا وقد صرنا مدرسي الأعمال الموجهة) يمكننا القول بأن الملاحظ ميدانيا هو أن نسب اشتراك الأساتذة في الإشراف على بعض أوجه النشاط الطلابي الحر ومرافقتهم لهم ضعيفة للغاية إن لم نقل تكاد تنعدم تماما، إذ أن معظمهم لا يقومون أصلا بهذا الدور وهذه المهمة، وإن كانت هناك بعض المحاولات الإشرافية لبعضهم فهي محتشمة جدا رغم إيمانهم في قرارات أنفسهم بالقيمة التربوية لهذه النشاطات... وقد يرجع السبب في ذلك حسب ما ورد لدى(راشد، 2007، صفحة 289): "لعدم توفر الإمكانات والظروف والأوقات المناسبة وكذا عدم احترام التخصص في تعيين بعض الأساتذة للإشراف

على هذه النشاطات إذ قد تكون العملية تحت طائلة استكمال نصاب ساعات العمل أو قد تكون عملية الإشراف على سبيل العمل التطوعي أو بتكليف من العمادة أو القسم عن طريق العلاقات"

وتأسيسا عليه يمكننا أن نخلص إلى تحديد السبب العام المؤدى إلى ضعف عمليات تأطير الأساتذة لهذه النشاطات الطلابية، وهو في تقديرنا يتعلق بأمرين أساسيين **الأول**هو: عدم إدراك أهمية مبدأ **المرافقة البيداغوجية** التي يقرها نظام الالامدي، وعدم استيعاب كيفيات تطبيقها، وأما **الثاني** فهو: غياب نظام الحوافز المادية والمعنوية للأستاذ خاصة وأن هذا العمل يعتبر إضافي خارج عن دائرة نصاب الحجم الساعي الواجب على الأستاذ.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه والإشادة به هو أن الملاحظ ميدانيا في المرحلة الراهنة(منذ الأربع سنوات الأخيرة) أن هناك توجه **جامعي** استثماري اقتصادي محض من خلال تبني الجامعة لمشروع التوجه المقاولاتي الذي يهدف إلى تأهيل الطلبة ويحاول جعل نشاطاتهم الحرة وكذا بحوثهم المتعلقة بنهاية الدورات التكوينية (ليسانس. ماستر) وخاصة ذوي المواهب والميول الابتكارية والقدرات الإبداعية تحمل أفكارا ابتكارية أو تعبر عن مشاريع إبداعية تساهم في إنشاء مؤسسات ناشئة أو مصغرة سعيا إلى إيجاد حلول لمشكلة التوظيف للأعداد الهائلة من طلبة الجامعات المتخرجين إلى عالم الحياة العملية بعد إنهائهم لسنوات دراستهم الرسمية، وتقوم بالإشراف على مشاريعهم الإبداعية والابتكارية كل من دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال التابعة للجامعة(وإن أغلب اعضائها المسيرين هم اساتذة بالجامعة) وترافقهم في إنجاز مشاريعهم منذ أن تكون أفكارا إلى غاية حصولهم على براءة الإختراع أو شهادة اعتراف بالمشروع أو بداية التجسيد الفعلي له ميدانيا، من أجل إقحامهم مباشرة في سوق العمل. وصناعة الوظيفة بأنفسهم وإيجاد الثروة من خلال ريادة أعمالهم ومؤسساتهم الناشئة والمصغرة.

وفي سياق حديثنا عن المنهاج الجامعي وعلاقته بالنشاطات الطلابية الحرة فإنه جدير بنا أن نعرج على واحد من أهم عناصر المنهاج ممثلا في طرائق التدريس في علاقتها بالإبداع.

4 – 1 طرائق التدريس والابداع: تتعدد وتتنوع طرائق التدريس المعتمدة فعليا في التعليم الجامعي ومن أشهر هذه الطرائق كما أشار بذلك(طعيمة و البندري، 2004، صفحة 168) نذكر:

"– المحاضرة. – المناقشة. – المشاهدة التوضيحية. – التجارب المعملية. – الندوات والمناظرات.
– حلقات البحث وغيرها".

وهنا لنا أن نتساءل عن مدى اعتماد هذه الطرائق في مؤسساتنا الجامعية للوقوف على مدى نجاعتها وتقديمها الإضافة التي يحتاج إليها الطلاب الجامعيون من عدمها. وإن الملاحظ في واقع التدريس بجامعاتنا هو أننا لازلنا نعتمد بالدرجة الأولى على أسلوب التلقين بواسطة المحاضرات التي تشفع بحصص الأعمال التطبيقية أو الاعمال الموجهة.

– وفي شأن**المحاضرة** فقد ورد لدى(شروخ، 2008، صفحة 153)بأنها:"عبارة عن القاء شفهي لأفكار يعدها المحاضر لجمهوره وليس لها حد زمني أقصى فقد تدوم ساعة أو ساعتين أو أكثر ولا يتخللها حوار أو نقاش بين المحاضر والجمهور(توجد حالات يمكن فيها تخطيط المحاضر بحيث يهيء بعض الجمهور لطرح أسئلة أو إعطاء معلومات أثناء المحاضرة أو تدريبهم على عرض فعالية خاصة بها كوسيلة من وسائل الإيضاح المناسبة للموضوع المعالج"

وتأسيسا عليه فإن: **المحاضرة** في نظام الالامدي المعتمد حاليا في جامعاتنا توقيتها هو ساعة ونصف وفي الأغلب الأعم فهي إلقاء دون حوار، أي أنها نشاط شفهي وحيد الإتجاه محوره الأساس هو الأستاذ من خلال تلقينه المادة العلمية للطلاب، يقوم التفاعل فيها بين المحاضر والجمهور (الطلاب) على أساس: **الفهم** (وهو من وظائف الذكاء) و**الإهتمام** (وهو نوع من الإستعداد في مظهره الفعال) و**الإنتباه** (وهو نوع من النزوع والتركيز وكلما قوي النزوع اشتد الانتباه). كما أن هناك إشارة إلى عدم وجود قالب محدد يتقيد به كل الأساتذة في تقديم محاضراتهم بل هناك أساليب متعددة حيث يعتمد كل أستاذ الأسلوب الذي يرى بأنه الأفيد للطلاب من وجهة نظره (فمنهم من يعتمد الإملال مع الشرح. ومنهم من يعتمد الاسترسال في الشرح دون إملاء إلا للمفاهيم الأساسية. ومنهم من يمزج بين الالقاء والحوار. و...).ومن الواضح أيضا أن جمهور **المحاضرة**(الطلاب) غالبا ما يكون من الراشدين –الذين تناسبهم طريقة **الأندراغوجيا** في التدريس والتي أشرنا اليها آنفا– ويمكننا تصنيف الطلاب الذين تقدم لهم المحاضرات في الجامعة في ثلاثة أصناف نشير إليها كما حددها(شروخ، 2008، صفحة 154.153)كالآتي:

أ – الجمهور العام ويتميز غالبا بكونه عبارة عن خليط غير متجانس من الراشدين، كما يصعب تحديد أهدافه من حضور المحاضرة وعلى المحاضر– حسب د. **خير الله عصار**– أن يتوقع في الجمهور العام خليط يتراوح بين درجة الإختصاص ودرجة شبه المتعلم.

ب – جمهور الطلاب وهو جمهور يختلف واقعه باختلاف أنواع المتعلمين ففي الجامعات العادية النهارية يكون الجمهور الطلابي أكثر تجانسا بسبب تقارب السن والمعرفة والخبرة والتأهيل العلمي وأما في الجامعات الليلية والجامعات المفتوحة وما في حكمهما فإن جمهور محاضراتها(رغم أنهم طلاب) فهو جمهور غير متجانس بسبب اختلاف الخبرة والسن والتكوين والجنس والأهداف، وبخاصة عندما يحضرون للمحاضرات العامة التي تلقى في المناسبات أو في إطار نشاط علمي أو ثقافي محدد.

ج – ولكن المحاضرات العادية التي تلقى في الجامعات كدروس لها جمهورها الخاص (وهم الطلبة) يتميز هذا الجمهور بما يلي: –توفر عامل القسر(الإلزام) على حضور المحاضرة بسبب ارتباط الحضور بالنجاح في امتحانات الجامعة بشكل أو بآخر.– وعامل التجانس في حدود ما ذكر أعلاه ولكن قد يكون أيضا جمهور المحاضرة من النخبة والمختصين.

وبنظرة تحليلية لما تحمله هذه المعطيات من دلالات ومعاني، فإننا نصل الى نتيجة مهمة ألا وهي أنه يتوجب على أعضاء هيئة التدريس أن يكونوا على دراية ووعي كبير بهذه البيانات المتعلقة بتصنيف الطلاب داخل المدرجات وحجرات الدراسة. وفي السياق ذاته إتضح لنا بأن أسلوب إلقاء المحاضرة بالطريقة التقليدية يرتكز على ثلاثة مباديء هي الفهم والاهتمام والانتباه، ويهمنا كثيرا الإطلاع على هذه المعطيات المتعلقة بمباديء طريقة التدريس***المحاضرة*** (الفهم والاهتمام والانتباه) وكذا التعرف على هذه الأنواع من جمهور المتلقين للمحاضرة(العام والخاص. المتجانس وغير المتجانس. الطلبة العاديين أو النخب) لأنها تضعنا على المحك في تعاطينا مع المحاضرة. ومن ثم يمكننا أن نخلص إلى نتيجة مؤداها أن الأستاذ **المحاضر** ينجح في توصيل المادة العلمية والأفكار المعرفية المراد إكسابها للمتعلمين ويحقق الهدف التعليمي كلما كان ملتزما بكل الشروط المشار إليها أعلاه، وكلما التزم الطلاب بالمباديء الثلاثة المشار أيضا إليها أعلاه أثناء حضورهم للمحاضرة (من المفترض أن يلتزمها كل الطلاب دون استثناء ودون انقطاع الا حالات الغياب المبررة)، إلا أن واقع هذا الالتزام قد نلحظه فقط لدى فئة من الطلاب المتفوقين من ذوي القدرات والاستعدادات والدافعية

والرغبة في التعلم، والحريصين على تحسين مستوياتهم التعليمية والساعيين دوما إلى رفع مردودهم من الرصيد المعرفي، ويمكن أن يكون من ضمنهم الطلاب الذين يكونون قد بلغوا درجات التفوق والإبداع خصوصا إذا كانوا من أصحاب المؤهلات الوراثية كالذكاء المرتفع أو المهارات العقلية المختلفة والذين نشأوا في بيئات أسرية ذات رساميل متنوعة، وتمدرسوا في مؤسسات تربوية كانت لهم بيئات تعليمية ملائمة، بينما الأغلبية من الطرفين(الأساتذة والطلاب) نجدهم يسبحون في متاهات اللامبالاة واللااهتمام (بالمحاضرة وبغيرها).

وأما عن أهمية التدريس بطريقة المحاضرة فقد أشار إليها(مرسي، 1998، صفحة 69) من خلال قوله:"وتكمن أهمية **المحاضرة** في كونها مفتاح تساعد الطالب على اكتساب كم لا بأس به من النظريات والمفاهيم والمعلومات عن المواضيع المدروسة لأنها هي سجل المحتوى المقرر".

ونلاحظ هنا بأن المحاضرة تساعد على تقديم الإفادة لجمهور عريض من الطلاب في المدرجات أو في قاعات الدروس أو حتى في قاعات المحاضرات في المدرجات والمكتبات، فهي تنبه الطلاب إلى مختلف وجهات النظر وجوانب الإختلاف والإتفاق حول المواضيع المدروسة من خلال توجيه التفكير وتوليد الأفكار، كما ترشد الطلاب إلى المراجع والمصادر المهمة التي تخدم كل المواضيع المقررة للدراسة. فالمحاضرة ذوق وأخلاق لكل من الأستاذ والطالب، ولها الكثير من الآداب والأخلاقيات لعل أهمها هو الإحترام المتبادل بين المدرس والمتعلم وكذا الإنضباط داخل المدرج أو قاعة الدرس والإستماع والإنصات للمحاضر. وما دامت المحاضرة هي سجل المحتوى المقرر فإن ذلك هو ما ينبغي أن يلزمنا بضرورة تطعيمها بقيم ومباديء تصب في دائرة الاهتمام بالظاهرة الإبداعية ورعاية الطلبة المبدعين.

من خلال وقفة تقييمية لما قيل عن الأسلوب السائد في التدريس الجامعي(المحاضرة) يتضح جليا أن الأمر يتعلق بأن التدريس في التعليم العالي في جميع دول العالم لا زال يعتمد المحاضرة حتى وإن كان هذا الأسلوب تقليديا، إلا أن ما ينبغي الإشارة إليه –واعتمادا على فكرة أنه لا يوجد قالب جاهز ولا أسلوب واحد موحد يلزم جميع الأساتذة بالاعتماد عليه في تقديم محاضراتهم– هو أن الأستاذ له هامش كبير من الاستقلالية ونصيب من الحرية حيث أنه يصبح قادرا على تحويل الأسلوب الجامد التقليدي المعتمد لتقديم المحاضرات إلى آلية نشطة من خلال فتح باب الحوار والنقاش من حين لآخر

أمام جمهور الحاضرين معه والمستمعين إليه من الطلاب، والمتلقين لما يريد توصيله إليهم من علوم ومعارف، وحتى تعم الفائدة من المحاضرة يجب أن يلتزم الجميع فيها بآداب وأخلاقيات من خلال الإبتعاد عن جملة من السلوكيات السلبية المنتشرة بين طلابنا في الجامعات اليوم من مثل التدخين والأكل والشرب ومص بعض الحلويات تحت أي طائل، والإمتناع عن استعمال الوسائل والآلات الإلكترونية وفي مقدمتها الهواتف المحمولة في أي شيء ولو كان ذلك في البحث عن إجابات خاصة بأسئلة طرحت أثناء الحوار، هذا إذا كان الطلاب يحضورون أصلا الى **المحاضرة**. أما وأن المدرجات وقاعات الدراسة تكاد تكون خاوية على عروشها في الأغلب الأعم من أيام الدراسة في واقع جامعاتنا اليوم؛ فإن هناك كلام آخر يمكن قوله. أشرنا إلى هذه النقطة لأن الواقع الجامعي عندنا ينبيء بقطيعة رسمية ممارسة من طرف أغلب الطلبة تجاه المحاضرات وبطبيعة الحال بتساهل وتواطؤ من الوصاية ممثلة في أعلى الهرم الإداري وزارة التعليم العالي ومن ورائها إدارة الجامعة وهيئة التدريس، ولعل السبب الأول والمباشر المؤدي إلى انتشار هذه السلوكات التي لا تمت بصلة إلى الوظيفة التعليمية-التعلمية للجامعة هو أن القوانين التعليمية واللوائح التنظيمية ليست صارمة ولم تلزم الطلاب بالحضور إلى المحاضرات، بل جعلت منهم أحرارا مخيرين لا مجبرين في حضورها من عدمه، يضاف إليه انعدام الدور التوجيهي والإرشادي الفعال الساعي إلى توليد الدافعية والرغبة لدى الطلاب من طرف إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس، وهو الوضع الذي يحيلنا إلى ضرورة إعادة النظر في كيفية التعاطي مع هذه المشكلة التي أزّمت الوضع وساهمت بقوة في تدني مستويات التعليم العالي.

وتأسيسا عليه فإنه يمكننا أن نخلص إلى القول: بأن مما لا شك فيه أن **المحاضرة** تعد من أقدم الأساليب التعليمية المستخدمة في الجامعات والمعتمدة في تدريس الطلاب، وإنها لأسلوب ناجع كلما توفرت أخلاقيات التعاطي الإيجابي معها من طرف الأساتذة والطلاب، ورغم أننا في عصر المعلوماتية وتكنولوجيات التعليم، عصر الكمبيوتر والألواح الالكترونية والمنصات الرقمية والهواتف المحمولة الذكية، إلا أن المحاضرة لازالت ولا تزال ذات طابع رسمي وذات أهمية كبيرة بالنسبة للتدريس الجامعي. فهي تحتل صدارة الأساليب التدريسية، ولا يمكنناأن نتخلى عنها، غير أن هذا لا يعني بحال بأنها الوسيلة الوحيدة للتدريس في التعليم العالي، بل أن هناك أساليب أخرى متنوعة مثل العمل الفوجي والأعمال التطبيقة والموجهة، وحلول المشكلات وانجاز المشاريع في الورش والمعامل والمخابر، واعتماد الحواسيب والفيديو وأجهزة الإسقاط والتعلم الذاتي...) وكلها أساليب تعليمية-تعلمية

تمكن الطلاب من اكتساب المادة العلمية المقررة في البرامج الدراسية الجامعية، وتمكنهم من جهة أخرى من تزويد الأرصدة المعرفية لديهم في المجالات العلمية المختلفة، كما قد تساعدهم هذه الأساليب حتى على ولوج عالم الابتكار والإبداع، ويختلف الأساتذة في التعليم الجامعي عن بعضهم من حيث تعاطيهم مع طريقة **المحاضرة** في التدريس من حيث الإلقاء وتبليغ المادة العلمية للطلاب.

حيث أكد(مرسي، 1998، صفحة 71)على أن الأساتذة الجامعيين يختلفون عن بعضهم في كيفية التعاطي مع **المحاضرة** بقوله:"يختلف الأساتذة المحاضرون في أساليبهم وطرائقهم التي يتبعونها في تقديم محاضراتهم للطلاب وقد فرق بين **نوعين** من المحاضرين هما المحاضر الجيد والرديء".

فالأول هو من يحس بحاجة المستمعين(الطلاب) ويستشعر ما يهمهم فيعمل على تشويقهم وتحبيبهم في المحاضرة، يلتزم بكتابة عنوانها وعناصرها الأساسية على السبورة ويدون أي بيانات أخرى ضرورية وتتعلق بموضوع المحاضرة(على سبيل المثال بعض المفاهيم والمصطلحات الغامضة أو أسماء بعض العلماء أو بعض الكتابات باللغات الأجنبية أو...) كما يخصص هامشا من الوقت لبعض التدخلات من طرف الطلبة مهما كان نوعها، في حين أن المحاضر من الصنف **الثاني** هو عكس ذلك تماما أي لا يهمه مصلحة الطلاب بقدر ما يهمه كيفية إنهاء محاضرته، زد إلى ذلك أنه يقرأ محاضرته معتمدا على مذكراته أو يقرأ مباشرة من كتاب أمامه (أو من حاسوبه أو هاتفه النقال في عصرنا هذا) وهو الأمر الذي لا يجلب أبدا إهتمام الطلاب، بل يغرس فيهم روح اللانتباه واللامبالاة ومن ثم الخروج بخيالهم من حجرة الدرس تماما إلى العالم الخارجي.

ويؤثر كل منهما في سلوكيات الطلبة كل وفق أخلاقيات مهنته؛ فيتهافت الطلبة ويؤكدون حضورهم المنتظم مع النوع الأول من الأساتذة في حين يقاطعون محاضرات النوع الثاني من الأساتذة. (وهو الوضع السائد في الواقع الميداني للأسف الشديد). ويتعلق الأمر هنابضرورة مرافقة الطالب الجامعي وتوجيهه إلى استغلال المحاضرات إستغلالا حسنا وكيف ينبغي له أن يحصل على أكبر فائدة منها خاصة وأنها هي سجل المحتوى الدراسي الذي يمتحن فيه الطالب نهاية كل سداسي.

وقدأشار(مرسي، 1998، صفحة 72) إلى جملة من الخطوات يلتزم بها الطلاب لكي تكون المحاضرة مفيدة لهم بدءا بـ: "الحضور بانتظام لكل المحاضرات، وثانيا من بداية المحاضرة إلى نهايتها في مكانها وزمانها، وإنه لمن الأهمية بمكان حضور **المحاضرة الأولى** لأنها غالبا ما تكون لقاء

تعارف بين الطلبة وبينهم وبين الأستاذ، وفيها يتم شرح المقرر الخاص بالمقياس الذي سيدرسونه معه من حيث مضمونه ومحتوياته ومتطلباته وأهدافه، كما قد تعطى لهم مجموعة من المراجع التي يوظفونها في بحوثهم الصفية، وإن الفائدة من المحاضرات تكون تراكمية أي أن الفائدة تتراكم بمقدار حضور الطالب للمحاضرات".

يؤكد محمد منير مرسي إذن على ضرورة الحضور الفعلي والمستمر للطلاب إلى **المحاضرة** من بداية الموسم الجامعي إلى نهايته، والإنتظام في الحضور مكانا وزمانا والإهتمام بما يقدم فيها من علوم ومعارف وتوجيهات وإرشادات، لأن معلومات ومعارف المحاضرات تراكمية تعطى منتظمة ومتسلسلة ومترابطة ومتكاملة، بحيث أن كل انقطاع عن الحضور يحدث شرخا علميا وبترا معرفيا للمادة العلمية التي تحملها المحاضرات في طياتها، وإذا نظرنا إلى أحوال طلابنا وعلاقاتهم بالمحاضرات فإننا نجد الواقع بعيدا كل البعد عن هذه التوجيهات لربط الطلاب بالمحاضرات، (غيابات بالجملة. متكررة. غير مبررة. بل نحسبها مرخصة ومشرعنة مادام الطالب حرا فيها ولا يحاسب ولا يساءل عن أسباب غيابه وانقطاعه عنها). أي أن المشكلة تتحمل الجهات الوصية مسؤوليتها فيها أكثر مما يتحمله الطلاب، وهو الأمر الذي يقود إلى ضرورة إعادة النظر في علاقة الطلاب بدروس المحاضرات وحمل القضية محمل الجد من خلال شرعنة الحضور الى المحاضرة وسن قوانين صارمة تلزم الطلاب بحضورها وتجبرهم على الفعالية فيها كما هي الحال بالنسبة للدرس التطبيقي والأعمال الموجهة(أي وجوب الحضور وضرورة الحضور الفعلي بالمشاركة والإثراء والنقد و...) على أن يقصى كل من تراخى وتهاون وتغيب عنها من غير مبررات شرعية وقانونية، حتى نقضي على الغيابات الجماعية المتعددة والمتكررة طوال الموسم الدراسي الجامعي (حيث انه من الأخطاء الفادحة والشائعة في أوساط طلابنا في الفترة الراهنة، إعتماد بعض الطلاب على ما يدونه زملاؤهم من غير فهم ولا تمحيص، أو يعتمد على كل المحاضرات في شكل صور طبق الأصل*هذا إن وجدها أصلا*عند اقتراب الامتحان واجترارها في ليلة أو ليلتين تحضيرا للامتحان حسب زعمهم بغية الحصول على نقطة مرضية في الامتحان لا أكثر ولا أقل). كما أن هناك من الطلاب من لم يحضر ولا محاضرة ولا يعرف حتى أستاذه الذي يقدمها في كثير من المقاييس ولايعرف أغلبية زملائه الطلاب ولا يكترث حتى وإن لم يحصل على دروس المحاضرات، والغريب أنك تجد هؤلاء يلاحظون ويحتجون ويشتكون يوم الامتحان من صعوبة الأسئلة، ويمتعضون من ظروف الامتحان إذا وجدوا صرامة لدى

الحراس في مراقبتهم ومنعهم من الغش، ويقيمون الدنيا ولا يقعدونها حين إعلان النتائج وظهور نقاطهم متدنية وحتى أنهم يقودون حملات إحتجاجية أحينا ضد الأساتذة متهمين إياهم بعدم إنصافهم).

وخلاصة القول هنا أن أغلب طلابنا هائمون في تعاطيهم مع دروسهم المتضمنة في المقرر الرسمي ولا يهمهم شيء إسمه التفوق والتميز تحصيلا، فكيف لهم أن يفكروا في الإبداع والإبتكار؟

وللخروج قليلا من دائرة الحديث عن **المحاضرة** وما يتعلق بالطلاب وعلاقتهم بها حري بنا أن نعرج في نفس السياق على بعض الطرائق التعليمية الحديثة الممكنة الممارسة والتطبيق في التعليم الجامعي وهي أجدر بتحقيق نتائج مرضية في التحصيل الأكاديمي للطلاب كما قد تساعد كثيرا الطلبة الموهوبين والمبدعين على ممارسة نشاطاتهم اللاصفية التي تعبر عن ميولهم نحو الإبداع والإبتكار بنجاح ومن بين هذه الطرائق نذكر:

- طريقة **تفريد التعليم** ويشار إليه على أنه مصطلح محايد بالنسبة لمن يتحمل مسؤولية التعلم فقد عرفه(طعيمة و البندري، 2004، صفحة 381) بأنه: "عملية التعلم – فيما يتصل بالأهداف والمحتوى وطرائق التدريس ومعدل السرعة – التي يتم إعدادها لفرد معين أخذا في الإعتبار سماته الخاصة".

ونلاحظ هنا أن في هذا النوع من التعليم(الإفرادي) يتم التركيز على الطالب –إضافة إلى جعله محور كل عمل تعلمي–تعليمي– نركز عليه كفرد أو حالة خاصة من حيث مهاراته أو قدراته ومهامه وأسلوب وسرعة تعلمه، ودوافعه ورغباته في التعلم، وانضباطه ومقدرته على حل المشكلات، ودرجة قوته في الحفظ والفهم، ودرجة مشاركته، ومواطن الضعف والقوة لديه، وإمكانية نجاحه في مشاريع عديدة سواء أكانت تابعة لدروس المنهاج العام، أو نابعة من محتوى البرنامج الخاص المعد لفئة الموهوبين والمبدعين أو البرنامج المعد له خصيصا.

وبإمعان النظر في هذه المعاني التي يحملها تعريف مفهوم تفريد التعليم يتضح بأن هذا النموذج **(تفريد التعليم)** يليق تطبيقه مع الطلاب من ذوي المواهب والإستعدادات والقدرات الإبداعية أكثر من غيرهم، بل في تقديرنا أنهم في حاجة ماسة لمثل هذه النماذج التعليمية النشطة التي تندرج تحت لواء التربية الخاصة التي تهتم بمثل هؤلاء الطلاب أكثر من الطلاب العاديين، والتي تراعي في الأغلب الأعم تطبيق مبدأ الفروق الفردية والميول والاتجاهات.

يتعلق الأمر إذن بضرورة التفتيش والبحث عن الأساليب التدريسية التي تساعد الطلاب على تحقيق النجاح والتفوق، وتساهم في إبراز الطلبة المبدعين لقدراتهم ومواهبهم، وفي الوقت ذاته تشجعهم على صقلها وتنميتها. وإن هذا الأسلوب لمن الأهمية بمكان إعتماده في المؤسسة الجامعية في ظل توجهها الجديد نحو تبني مشروع التوجه المقاولاتي وتطبيق القرار الوزاري 1275، والذي تحث من خلاله الجامعة الطلاب على ولوج عالم الإبداع والإبتكار من بوابة ربط مذكرات ورسائل التخرج (ليسانس+ماستر) بمشاريع إبداعية قد تتحول لاحقا إلى براءات اختراع أو مؤسسات ناشئة وأخرى مصغرة أو صغيرة.

– **التعلم المدمج** (Blended Learning) كنموذج للتعليم الحضوري والتعليم عن بعد: ونوضح هذه الطريقة كما أشار إليها(الفقي ا.، 2011، صفحة 19) من خلال قوله:"يعد التعلم المدمج نظاما متكاملا يدمج الأسلوب التقليدي للتعلم وجها لوجه(Face-to-Face) مع التعلم الإلكتروني عبر الانترنت(Web-basede-Learning) لتوجيه ومساعدة المتعلم خلال كل مرحلة من مراحل التعلم كأحد المداخل الحديثة القائمة على استخدام تكنولوجيا التعليم في تصميم مواقف تعليمية جديدة".

بقراءة متمعنة لهذا التعريف يتضح أن التعلم المدمج هو عبارة عن تصميم نموذج تعليمي هجين بين التعلم الحضوري والتعلم الإفتراضي وهو نموذج تعليمي يتميز بعدة خصائص نشير إلى بعضها وفقا لما جاء لدى(الفقي ا.، 2011، صفحة 24.23).

– التحول من **المحاضرات** إلى **التعليم** الذي يركز على **الطالب** والذي فيه يصبح نشيطا وتفاعليا، وهذا التحول يجب أن يطبق على كامل المقرر(ما يقدم حضوريا وما يقدم افتراضيا) أي إمكانية(تحويل المحاضرة إلى جلسة حوارية يسودها النقاش وتبادل الأفكار والمعارف واستنتاج الحلول البديلة معا).

– زيادة التفاعل بين **الطلاب والمدرسين** وبين الطلاب أنفسهم، وكذا بين الطلاب و**المحتوى** وبين الطلاب و**المصادر الخارجية**. (يلاحظ أن الطالب هومحور العمل التعليمي–التعلمي كونه حاضر في جميع التفاعلات وهنا يتوجب علينا الوقوف عند مثل هذه المبادىء التربوية والتعليمية، ومحاولة العمل بها ميدانيا والحرص على أن تكون انعكاساتها إيجابية) من خلال العمل على زيادة مشاركة وتفاعل الطلاب وتوفير الشكل التفاعلي المرن(غير المقيد بقواعد صارمة في الضبط ولكن أيضا من غير

تسيب وتساهل) والذي يفتح فرص تعليم جديدة، وكذا الحرص على التكوين المتكامل والتقييم المستمر للطلاب والمدرسين.

وإن الهدف العام من كل هذه المساعي والتنويع في طرائق التدريس هو العمل على تحسين أداء الطلاب، ورفع مستوياتهم التعليمية وزيادة أرصدتهم المعرفية، ومحاولة نقلهم من مرحلة التفكير في التحصيل الدراسي فقط إلى مرحلة أهم ألا وهي التفكير في ولوج عالم الإبداع والإبتكار.

وتأسيسا عليه يمكننا أن نخلص إلى القول بأن **التعليم العالي (حضوريا** كان أو **عن بعد)** هو تعليم تقدمه المؤسسات الجامعية للطلاب، غير أننا في النمط التعليمي **عن بعد** يتم تقديم المعلومة أو المادة العلمية أو المعارف الجديدة بفصل مصدر المعلومة أو المادة العلمية وهو(الأستاذ) عن متلقيها وهو(الطالب) مكانيا وحتى زمانيا أحيانا، وتستعمل فيه مبتكرات ومخترعات إنسانية ممثلة في وسائط تكنولوجية حديثة كالحواسيب والألواح والمنصات الإلكترونية والهواتف النقالة وشبكات الانترنت، وهو الأمر الذي يقضي على الروتين الدراسي ويخفف ضغوط الحضور اليومي، ويرغب الطلاب في التعلم ويزيد من دافعيتهم نحو العمل الجاد، ويهدف هذ النمط التعليمي أساسا إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الطلبة(خاصة الذين لم تسمح لهم ظروفهم الشخصية أو العائلية أو ظروف البيئة التي ينتمون إليها بمتابعة التعليم الحضوري المباشر)، وتزويدهم بالعلوم والمعارف التي تؤهلهم فيما بعد للظفر بوظائف مهنية محترمة واحتلال مراكز اجتماعية مرموقة، ومن ثم يمكننا أن ننقذ الكثير من الطلاب أصحاب المواهب والقدرات من الضياع من خلال هذا النمط التعليمي (التعليم المدمج).

غير أن ما هو جدير بالإشارة إليه أنه في الآونة الأخيرة فرض التعليم العالي **عن بعد** نفسه فرضا على الجميع وذلك نتيجة الظروف الإستثنائية والأزمة الصحية العالمية التي أنتجتها جائحة كورونا والتي طالت كل بلدان العالم حيث تسببت في ظهور مشكلات متعددة وعلى رأسها انهيار إقتصاديات الدول وتوقف مسيرة المنظومات التعليمية والتي تجلت في عدم تمكن الجميع من الحضور إلى مؤسسات التعليم مما اضطر المؤسسات الجامعية إلى تبني نظام التعليم **عن بعد** واعتماده بمزاياه ومساوئه، وبما توفر لديها من إمكانات بغية تقديم أدني الخدمات التعليمية للطلاب حتى لا تتوقف مسيرة التعليم، وفي مثل هذه الأحوال فإن نجاعته تكون محدودة.

ويتضح مما سبقت الإشارة إليه أن التكنولوجيا الجديدة (وهي نتاج العقل البشري **المبدع** والذي غالبا ما تعده وتؤهله المؤسسة **الجامعية** من خلال تعليمها العالي المتشعب التخصصات) تمكنت من اختصار المسافات وتجسيرها بين المدرسين والطلاب والتغلب على الظروف الصعبة خصوصا الناتجة عن الأوبئة والأمراض في وقتنا الحالي، إذ أصبح طرفا عملية التعليم يسمع ويرى كل منهما الآخر ولو بعدت المسافات واختلفت الأزمنة، ليتحول التعليم **الحضوري** الوجاهي إلى تعليم **الكتروني عن بعد** باستخدام الحاسوب بالدرجة الأولى ومن ثم استغلال الانترنت والوسائط الإلكترونية المتعددة.

وفي سياق الحديث عن التعليم المدمج بفرعيه الحضوري والتعليم عن بعد كآلية من آليات التدريس تساعد على تحسين وضعية التعليم الجامعي يمكننا أن نعرج بإيجاز عن النوع الثاني من التعليم(غير المباشر) من حيث نشأته وتطوره.

– **نشأة وتطور التعليم عن بعد**:إن التعليم عن بعد ليس وليد اليوم ولا وليد التقنية الجديدة التي شهدها عصرنا هذا بل له خلفيته التاريخية التي تمتد إلى حقبة زمنية طويلة إعتُمدت فيها الوسائل التقليدية كالرسائل والطرود بواسطة البريد العادي، فالإذاعة ثم التلفزة ثم الحواسيب والأنترنت، إذ انه حسب ما أشار به(بدران و الدهشان، 2001، صفحة 100):"ترجع بدايات ظهور التعليم عن بعد إلى أواسط القرن التاسع عشر الميلادي والتي جاءت معاصرة لإنشاء المؤسسة البريدية حيث يرجع البعض ظهوره بالضبط إلى فكرة دروس الإختزال بالمراسلة والتي نظمها **إسحاق بتمان** سنة 1840م عند إنشاء المكاتب البريدية المنتظمة الأولى في بريطانيا، غير أن معهد **توسان** و**لانجنشيد** (Toussant et Langenescheidt) الذي تأسس في برلين عام 1856م والمتخصص في تعليم اللغات كان أول مؤسسة للتعليم بالمراسلة بالمعنى الصحيح للكلمة، وقد توالى ظهور التعليم عن بعد في العديد من البلدان بعد ذلك".

بقراءة تحليلية لمعطيات الفقرة أعلاه نلاحظ بأن التعليم عن بعد ليس هو التعليم الإلكتروني أو المرقمن كما يشار إليه اليوم فحسب، وإنما هو أقدم بكثير حيث اعتُمدت فيه قديما الرسائل الورقية التي تُتداول بين مركز التعليم والمتعلمين التابعين له بواسطة البريد العادي وقد سمي التعليم بالمراسلة ثم أخذ في التطور مسايرة لكل التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات البشرية فاعتُمدت فيه

الوسائل السمعية والبصرية كالمذياع وأشرطة الكاسيت ثم الفيديوهات والتلفاز، وأخيرا اعتُمدت فيه التقنية الحالية كالحواسيب والمنصات الإلكترونية والهواتف النقالة ومواقع الانترنت.

ويؤكد **شبل بدران**على أهمية هذا النموذج التعليمي وأنه تطور مرحليا حيث كان التعليم **بالمراسلة** هو أول صيغة للتعليم عن بعد، وبعد انقضاء حوالي قرن من الزمن تقريبا على ظهوره بدأت تلوح في الأفق صور أخرى للتعليم عن بعد أكثر ملاءمة وأكثر نفعا من التراسل عبر البريد، فقد ظهر التعليم بواسطة **الكاسيت** السمعية و**الإذاعة** حيث تبث الدروس للمتعلمين مسجلة في الأشرطة أو سماعا عبر أمواج الأثير، ثم ظهر التعليم بواسطة **الفيديو والتلفزيون** حيث تقدم الدروس للمتعلمين مسموعة ومرئية، ثم تطور أكثر وصولا الى آخر مرحلة وهي هذه التي نحن عليها أين اعتمدنا **الحاسب الإلكتروني** والإستخدام المتكامل لسائر الوسائط **الالكترونية**، وهو ما أعطى صبغة جديدة لهذا النموذج التعليمي حتى صار له العديد من المسميات قد تخلط أوراق قارئها وتدخله في متاهات قد يفهم من خلالها أن هذه المسميات كلها عبارة عن نماذج تعليمية منفصلة ولكن في الواقع كلها مرادفات للتعليم الإلكتروني عن بعد.

ويمكننا أن نوجزها كما أشار بذلك(بدران و الدهشان، 2001، صفحة 103)من خلال قولهما بأن:"موسوعة البحث التربوي تشير إلى أن مصطلح التعليم عن بعد يرتبط بالعديد من المصطلحات الأخرى مثل التعليم المفتوح. التدريس عن بعد، أو برنامج مواصلة الدراسة، وغيرها من المصطلحات ذات الصلة بالتعليم الذاتي والتي من بينها أيضا (التعليم المعبأ في حقيبة. التعليم المدعم باستخدام الكمبيوتر. التعليم بالمراسلة. التعليم بالخطاب. التعليم بالبريد. التعليم المنزلي. التعليم عبر الهواء. التعليم الخاص. التعليم الذاتي. التربية الممتدة. التعليم غير المباشر. التعليم التعلم المفتوح. دراسات خارج الحرم الجامعي. التعليم بالراديو والتلفاز...)".

نلاحظ إذن بأن كل تلك المصطلحات تشير بوضوح إلى أنموذج التعليم عن بعد، وفي ذلك تشجيع على ضرورة مواصلة التعليم للجميع، خصوصا أولئك الذين تعرضوا لهزات أدت بهم إلى توقيف مسارهم الدراسي مبكرا وذلك من خلال إتاحة المزيد من فرص التعلم باللجوء إلى هذه البدائل التي تختلف عن اللقاءات الحضورية التقليدية داخل فصول(أقسام) الدراسة بين الأساتذة والطلاب. وذلك من خلال الإعتماد على أساليب الإتصال الحديثة كالراديو والتلفزيون والهاتف والكمبيوتر

والأنترنت. **فالتعليم عن بعد** في شكله النظري هو عبارة عن طريقة للتعليم يكون فيها المتعلم بعيدا عن المعلم في المكان والزمان أو في كليهما معا، إذ لا يوجد إتصال شخصي مباشر بينهما، ولكن بدلا من ذلك تستخدم وسائط متعددة لنقل المادة العلمية والمعارف المتنوعة، وتوصيلها إلى المتعلمين إعتمادا على المطبوعات والأجهزة المسموعة والمرئية وغيرها من وسائط تربوية تعليمية ورقية وإكترونية.

وفي نفس السياق فقد ورد لدى(طعيمة و البندري، 2004، صفحة 379) أن **موسوعة كمبردج** (CambridgeEncyclopedia) **تعرف التعليم عن بعد** Distance education على أنه: "ذلك النوع من التعليم الذي يتم من خلاله التدريس لجمهور معين في بيوتهم عادة أو في مواقع عملهم بواسطة التراسل أو الإذاعة أو شرائط الكاسيت أو التلفزيون أو التلفون(الهاتف) أو الحاسوب المصغر أو البريد الإلكتروني أو الأقمار الصناعية، وليس عن طريق المواجهة وكثيرا ما يقوم المعلم بتقديم مشورة أو تصحيح أعمال تحريرية سواء من بعد أو من خلال إجتماعات عارضة"

يلاحظ إذن بأن **التعليم عن بعد** هو تعليم–تعلم مخطط له يحدث عادة في مكان يختلف عن مكان التدريس العادي الحضوري وهو يتطلب نتيجة لهذا التباعد بين طرفي عملية التعليم–التعلم إستخدام تقنيات معينة لتصميم المقرر الدراسي، وأساليب لتدريسه باعتماد طرق خاصة للاتصال(بين المعلم والمتعلم) بواسطة وسائل تكنولوجية متعددة(الحاسوب. الألواح الإلكترونية. الهاتف النقال. الأنترنت) دون مراعاة المكان الذي يتواجد فيه كل منهما وحتى الزمان الذي يريد فيه المتعلم الحصول على هذه المعلومات. إضافة إلى إجراءات تنظيمية إدارية خاصة به، ولذلك فإن هناك من يرى بضرورة تحديد بعض **المعايير** التي ينبغي أن تراعى عند الإقبال على تقديم أي تعريف لهذا المفهوم(التعليم عن بعد). وبناء عليه يمكننا أن نذكر بعضا من هذه المباديء والمعاييروفقا لما ورد لدى(بادي، 2004/2005، صفحة 56) ونوجزها كالآتي:

– وجود مسافة تفصل المعلم عن المتعلم(وقد تعني هذه المسافة فصول دراسية مختلفة في نفس المدرسة أو مواقع مختلفة في نفس المدرسة منفصلة عن بعضها) أو مواقع بعيدة عن مركز التدريس.

– أن يتم التلقين عن طريق تكنولوجيا الكمبيوتر أو الصوت أو الفيديو أو الطباعة.

- يحدث التواصل والتفاعل بأن يتلقى المدرس ملاحظات الطلاب عبر قنوات الإتصال وقد يتم هذا في وقت المحاضرة أو قد يؤجل لوقت لاحق.

من خلال نظرة فاحصة لهذه المعايير يمكننا أن نتساءل عن مدى موضوعيتها من جهة، ومن جهة أخرى هل يمكن الحكم بأن هذه المعايير روعيت في الجزائر حين تم إعتماد نموذج التعليم عن بعد وتطبيقه في كل مؤسساتنا الجامعية في ظل جائحة كورونا؟ وإلي أي مدى تحققت نجاعته مع عموم الطلاب؟ وهل هناك خدمة تذكر قدمها هذا النظام التعليمي الجديد لشرائح الطلاب من ذوي المواهب والقدرات الابداعية؟ وإن الإجابة عن هذه التساؤلات والتي يمكن أن تكون أقرب إلى الحقيقة والموضوعية هي أن الميدان يشهد بعدم نجاعته سواء أكان ذلك مع عموم الطلاب أو مع خاصتهم من ذوي المواهب والمبدعين.

كما يلاحظ أيضا بأن عملية إنجاح هذا النوع من التعليم تتطلب الحزم والعزم وتحتاج إلى توافر عدة عناصر تتفاعل فيما بينها(المعلم والمتعلم، والمادة العلمية، والوسيلة التعليمية) ويبذل فيها العنصر البشري(المدرس والمتعلم) جهودا كبيرة من أجل بلوغ الأهداف المرصودة، لذلك لا بد أن يكون هذا العنصر البشري مكونا ومؤهلا ليستطيع التعاطي الإيجابي مع التقنية الحديثة، بحيث يجيد استعمال الوسائط التكنولوجية ويحسن إستغلالها إستغلالا أمثلا وينطبق هذا على كل الفاعلين في عملية التعليم التعلم عن بعد(خصوصا الأساتذة والطلبة)

ويؤيد هذا ما ذهب إليه(كويحل و سناطور، 2021، صفحة 11) في تعريفهما للتعليم عن بعد:"ويعد التعليم الإلكتروني نظام تعليمي يمكِّن المتعلم من التحصيل العلمي والإستفادة من العملية التعليمية بكافة جوانبها دون التنقل إلى مكان التعلم، أو هو طريقة **إبداعية** لتقديم بيئة تفاعلية متمركزة حول المتعلمين ومصممة مسبقا بشكل جيد وميسر للفرد في أي مكان وزمان باستخدام الانترنت".

بنظرة تحليلية لما أُشير إليه من معطيات تتعلق بالتعليم عن بعد يتضح بأنه يحمل عدة مسميات تصب جميعها في فكرة أن المقصود بالتعليم عن بعد هو نقل التعليم إلى الطلاب عبر الوسائط التكنولوجية المتنوعة بدلا من إنتقالهم إلى مؤسسة التعليم، مما يمكنهم من المزاوجة بين التعليم والعمل في حال يكون الطلبة أجراء. كما يمكنهم من التعليم إذا كانت ظروفهم الصحية أو الاقتصادية لا تسمح بالتعليم الحضوري، ومن ثم فإن هذا النوع من التعليم يساعد على ضمان مواصلة الطلاب

للدراسة أيا كان موقعهم ومهما كانت ظروفهم وفي الوقت الذي يناسبهم، ويساعدهم بذلك في التقليل من تكاليف التعليم وفي التخفيف من أعباء التنقل، ويساهم في تحسين نوعية تعليمهم، لأنهم في هذا النوع من التعليم سيمارسون لزاما شيئا من التعلم الذاتي.

وبناء عليه فإن في تقديرنا أن هذا التعليم يناسب كثيرا كل الطلبة المنضوين تحت لواء عالم الإبداع والإبداعية من ذوي المواهب الخارقة والقدرات العقلية الفائقة، أصحاب الأفكار الابتكارية والمشاريع الإبداعية، وبوجه خاص أولئك الذين أبانوا عن إستعداداتهم وأعلنوا مشروعاتهم وسجلوها لدى الهيئات الجامعية المسؤولة ممثلة في مركز تطوير المقاولاتية وحاضنة الأعمال الجامعية وهو الأنموذج التعليمي الذي يساعدهم على البقاء مرتبطين بمشاريعهم في كل مكان(بيئة)يوجدون فيه وفي كل زمان يريدون العمل فيه، ويساهم ذلك بقوة في تنشيط منجزاتهم وإمكانية تجويدها وإتمامها.

- أصناف مؤسسات التعليم العالي عن بعد:

ورد لدى(بدران و الدهشان، 2001، صفحة 109) أن المركز الدولي للتعليم عن بعد قد صنف مؤسسات التعليم غير المباشر(عن بعد) إعتمادا على معياري **الأهداف** التي تسعى إلى تحقيقها وكذا **الوسائط التعليمية** التي تستخدمها إلى ثلاث فئات هي":

ا- المؤسسات الأحادية: وهي تشمل المؤسسات التي تنحصر رسالتها في تأمين التعليم عن بعد، فهي أنشئت أصلا بغرض توفير التعليم عن بعد أو التعليم المفتوح كالجامعة المفتوحة أو مركز التعليم بالمراسلة أو المدرسة الوطنية المفتوحة.

ب- المؤسسات التقليدية الثنائية(النموذج المزدوج)**:** وهي توفر خدمات التعليم النظامي وخدمات التعليم عن بعد في نفس الوقت، من خلال نفس المؤسسة مثل الجامعات الأسترالية وجامعة القاهرة والإسكندرية وأسيوط فهي مؤسسات تقليدية إلا أنها من جهة تضمن قسما للتعليم عن بعد أو للدراسات الخارجية ومن جهة أخرى تقدم تعليما عاليا نظاميا حضوريا.

ج- المؤسسات التي تعطي بعض الدروس عن بعد: دون أن تتضمن قسما متخصصا في هذا المجال فقد يكون هناك ائتلاف بين عدة مؤسسات تعليمية وتدريسية لتقديم خدمات التعليم عن بعد

كمؤسسات البث الإذاعي والتلفزيوني ومراكز التدريب في الشركات الصناعية والخدمية، وشبكات المعلومات والإتصالات والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال التعليم عن بعد.

بوقفة تحليلية لمدلولات ما ورد من معطيات فيما يتعلق بأصناف مؤسسات **التعليم عن بعد** يتضح لنا جليا بأن هذه النماذج إما أن تكون مؤسسات مستقلة متخصصة تُعتمد كبديل للجامعات العادية، أو مكملة للتعليم الحضوري، أو تكون توأما له تقدم تعليما هجينا(حضوري وعن بعد).

واعتبارا لهذا التصنيف فإن جامعاتنا في الفترة الراهنة تتخندق في دائرة الصنف الثاني الذي تمثله المؤسسات التقليدية **الثنائية الإتجاه** في علاقتها **بالتعليم عن بعد** أو ما يعرف أيضا بالمؤسسات **الجامعية** ذات **النموذج المزدوج،** والذي سعت إلى تطبيقه في محاولة لمواكبة التطورات العلمية والإنفجار المعرفي والتقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم بشكل رهيب وبتسارع كبير من جهة، ومن جهة أخرى فقد فرضته علينا فرضا جائحة كورونا التي طالت آثارها كل دول العالم بدءا من سنة 2019 واستطاعت أن تشل حركية وديناميكية كل القطاعات ومنها قطاع التعليم العالي مما اضطرنا إلى اللجوء إلى إعتماد هذا النموذج التعليمي في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وقد اضطررنا إلى اعتماد هذا النموذج التعليمي في جامعاتنا إيمانا منا بأن له عديد **الأهداف** التي يسعى إلى تحقيقها سواء للفرد أو للمجتمع، ويمكننا أن نوجزها وفقا لما ورد لدى (طعيمة و البندري، 2004، صفحة 384.383) كالآتي:

أ- الوصول إلى شرائح مختلفة من المتعلمين لها ظروف مستعصية تتفاوت أعمارهم وتتباين خصائصهم مما يترجم مفهوم ديمقراطية التعليم إلى واقع ميداني مشاهد وليس مجرد شعار يطلق.

ب- قلة التكلفة والنفقات التي يستلزمها التعليم عن بعد مقارنة بنفقات التعليم النظامي بالنسبة للطلاب وكذا بالنسبة للمؤسسات.

ج- تلبية حاجة المجتمع إلى الأفراد (موظفون) المؤهلين في مختلف التخصصات مما يساعد على سد حاجاته من اليد العاملة الفنية وتوفير الكوادر المطلوبة.

د- توفير فرص الدراسة والتعليم المستمر لمن تمنعهم قدراتهم أو إمكانياتهم المحدودة عن ذلك في إطار التعليم التقليدي مما يساعد على إشباع حاجاتهم النفسية وثقتهم في إمكانياتهم والقدرة على تخطي الصعاب التي تواجههم عوضا عن الإستسلام لها.

هـ- تمكين العاملين من بين الطلاب من ملاحقة أشكال التقدم ومواكبته والإلمام بأحدث الإتجاهات في تخصصاتهم بما يوفره من فرص التدريب في أثناء الخدمة.

و- منح الدرجات الجامعية لمن تسمح له قدراته الذهنية ودافعيته وإقباله على التعلم خصوصا وقد أعاقته ظروفه عن الإلتحاق بالجامعات ذات النظام التقليدي.

ز- النظر إلى الإنسان كقيمة واعتبار كل طالب كحالة تستحق أخذ ظروفها بعين الإعتبار وتوفير فرص النماء لها مما يساعد على مواجهة الفروق الفردية وإشباعها، فضلا عن تنمية قيم أخلاقية واجتماعية وتربوية صارت لازمة للإنسان في المجتمع المعاصر مثل قيم الإعتماد على النفس، والتعلم الذاتي وتبادل الخبرات، (كلها قيم تساهم في توليد دافعية الطلاب إلى المزيد من التعلم وتساعد الموهوبين و**المبدعين** منهم على إبراز إستعداداتهم وتفجير طاقاتهم وتحفزهم على توظيف كل قدراتهم لبلوغ قمم عالم الإبداعية).

ح- رفع المستويات الثقافية بين الأفراد والجماعات ونشر وسائل المعرفة بين القطاعات الاجتماعية المختلفة مما يساعد الأفراد في هذه القطاعات في أداء مهامهم في التنمية.

ط- الإسهام في تطوير المجتمع تقنيا من خلال ما توفره التقنية من فرص توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم وبما تتيحه من فرص إنتاجها والتدريب عليها، ومن ثم إستهلاكها واستغلالها إستغلالا أمثلا (وهذا الدور يضطلع به ذوو القدرات والمواهب أكثر من غيرهم من الطلاب)

بنظرة تحليلية لما سبقت الإشارة إليه فيما يتصل **بالتعليم عن بعد وأهدافه** فإننا نلاحظ بأنه النموذج الأنجع والأكثر خدمة بالنسبة **للطلبة المبدعين** لتفجير طاقاتهم الإبداعية ما دامه يشجع على التعلم الذاتي(حيث يمنح هامش حرية يساعد على تكيف الطالب مع الظروف والوضعيات الصعبة ويحصل على أكبر قدر من التعلم) وهو ما يحررهم من قيود ولوائح التعليم التقليدي التي تكبل نشاطاتهم الزائدة، وتفرض عليهم الإلتزام بالمنهاج الدراسي الرسمي ومقرراته ومدته الزمنية ولا تسمح

بتجاوزها، حيث يعملون من خلال هذا التعليم غير المباشر(الدراسة المستقلة) في أكثر حرية ويساعدهم ذلك على تجاوز الكثير من العقبات التي يضعها التعليم النظامي أمامهم. ويتعلق الأمر في تقديرنا بأن توفير هذا النوع من التعليم بمؤسساتنا الجامعية من أولى الأولويات، ويحبذ لو يتم توفير أصناف المؤسسات الجامعية الثلاثة في علاقتها بالتعليم عن بعد والمشار إليها أعلاه، كونها تمثل بيئات تعليمية ملائمة كما يمكنها أيضا أن تكون بيئات إبداعية مناسبة. وتأسيسا عليه يمكننا أن نطرح هذا التساؤل الذي مؤداه: ما واقع**التعليم العالي الإلكتروني** في بلدنا الجزائرفي المرحلة الراهنة؟

وفي محاولتنا الإجابة عن هذا التساؤل يمكننا القول: وعلى الرغم من كل هذا التطور الهائل يبقى التعليم عن بُعد في جامعاتنا لم يرق بَعد إلى تحقيق الأهداف المنتظرة التي يحققها التعليم المباشر التقليدي والمسطرة من طرف مسؤولي نظام التعليم العالي في جامعاتنا الجزائرية، وفي تقديرنا فإن مرد ذلك إلى النقص الكبير في الإمكانات، وعلى رأسها نقص الوسائط الإلكترونية كما وكيفا وضعف تدفق الأنترنت، وكذا انعدام الإعداد والتكوين للمعنيين بتنفيذ مشروع التعليم عن بعد سواء أكانوا إداريين أو أساتذة أو طلابا. وهو الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في كيفية تطبيقه وتشخيص الوضعية بدقة متناهية، وتحديد الخلل والمعيقات التي عرقلت السير الحسن لهذا النوع من التعليم الذي أضحى ضروريا ولا بد من اعتماده لمواكبة عصر السرعة والتقنية، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لتفعيله خصوصا إذا تحدثنا عن التوجه الجامعي الأخير نحو النشاط المقاولاتي، ويتعلق الأمر هنا بالحرص على رعاية فئات **المبدعين** من الطلبة لأن التقنية الجديدة للتعليم تساهم بقوة في تفجير طاقاتهم وصقل مواهبهم وتنمية وتطوير قدراتهم ومهاراتهم. وبناء عليه فإنه من الضرورة بمكان إلتفات المسؤولين عن المنظومة التعليمية الجامعية تجاه الظاهرة الإبداعية والإعتماد على تكنولوجيات التعليم وتفعيل نموذج التعليم المرقمن(عن بعد) من خلال القيام بما يلي:

- تهيئة البيئة الملائمة وتوفير المناخ التعليمي المناسب الذي يُرغِّب ويولد الدافعية لدى كل من المعلم والمتعلم في التعاطي الإيجابي مع التعليم عن بعد.

- وهذا يتطلب من الدولة أن تقنن هذا النظام التعليمي وتشرعنه بسن سند قانوني يعترف به أولا كنظام تعليم وتكوين معتمد بصفة رسمية من طرف الجهات الوصية للدولة ممثلة في وزارة التعليم

العالي والبحث العلمي حتى يفرض صرامة على جميع أطراف العمل التعلمي فيلتزمون به، ويفعلونه بكل جدية حتي يُؤتي أكله وتُجنى ثماره.

– التوعية ونشر ثقافة أهمية التعليم عن بعد كبديل وحيد في هذا العصر ونجاعته في الظروف العادية وحتى في الظروف الإستثنائية كما حدث في الفترة الماضية عقب اجتياح وباء كورونا) وذلك من منطلق توظيف كل التقنيات الحديثة في قطاع التعليم العالي وتفعيلها واستغلالها استغلالا أمثلا بالكم والكيف الملائمين.

– وهذا يفرض علينا ضرورة تجهيز الهيكل الجامعي من قاعات الدرس والمدرجات بما يناسب من أثاث ووسائل، ومخابر وورش ومعامل بما يلائم ويكفي من أجهزة الكمبيوتر كما ونوعا، وكل المتطلبات والوسائط المساعدة على إنجاح التدريس عن بعد، وضرورة ربط الكل بشبكة كهربائية ذات توصيلات جيدة.

– وفي ذلك مدعاة إلى توفير خدمات شبكة الأنترنت عالية التدفق حتى تتم عمليات الإتصال والتواصل بشكل دائم وسريع بين كل من الإدارة والأساتذة والطلاب، ومن ثم يتمكن كل عنصر من هؤلاء القيام بعمله وإنجاز مهامه على الوجه الأكمل.

– وهذا بدوره يفرض علينا ضرورة السعي إلى بناء المناهج الدراسية المبيئة وتصميم المقررات التعليمية وتضمينها المحتويات التي تتوافق والموروث الحضاري وتتماشى ومبدأ الفروق الفردية، واللجوء إلى التكوين وخصوصا في صفوف الأساتذة، وتدريبهم على الإستعمال والإستغلال الأمثل للأجهزة والوسائط الإلكترونية مع العمل على تطويع الإمتحانات إلكترونيا.

واعتمادا على المعطيات المشار إليها أعلاه والمتعلقة بأهمية التعليم **المدمج** وضرورة اعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة يتضح أن هذا النوع من التعلم الهجين(تقليدي+الكتروني) يعتبر لبنة أساسية وطريقة مهمة للمدرسة الجديدة التي توفر للطلاب المرونة والراحة في التعلم، من خلال الجمع بين التعلم التقليدي وجها لوجه والتعلم عبر الأنترنت، أي أن التعلم يحدث في كل من قاعات الدروس في وضعيات ومواقف وجاهية مختلفة، كما يحدث ويتم عن بعد في وضعيات ومواقف إنفصالية بواسطة الحواسيب والهواتف النقالة وشبكات الانترنت، حيث يصبح التعلم أوالتكوين عبر الانترنت

إمتدادا طبيعيا لتعلم قاعات الدروس التقليدية، ومن ثم فإن صيغة التعلم **المدمج** تأخذ بمبدإ التعلم المتمركز حول الطالب في معظم الأحيان.

وإذا كان التعليم الإلكتروني يعتمد كلية على الوسائط التكنولوجية المتنوعة فإن من أهم هذه الوسائل يمكننا أن نذكر:

منصات التعليم الإلكترونية: والتي ورد تعريفها لدى(عبد الكريم، 2019، صفحة 12)على أنها: "نظام معلومات يمكن للمدارس والجامعات والمؤسسات استخدامه في العملية التعليمية سواء عن طريق الانترنت بشكل كامل أو من خلال دمجه مع الطريقة التقليدية".

إن الجدير بالإشارة في هذا الصدد أن التعليم الإلكتروني يعتبر ضرورة حتمية لكل المجتمعات المتقدمة والنامية والسائرة في طريق النمو وحتى المتخلفة، في ظل المتغيرات المتسارعة والمتلاحقة وخاصة أنه يقدم فرصا وخدمات تعليمية قد تتعدى الصعوبات والمحددات المتضمنة في التعليم التقليدي، ويمكن بفضله توصيل المعلومات إلى جمهور عريض من المتعلمين، وتلبية حاجاتهم التي حرموا منها لظروف معينة عن طريق التعليم الحضوري(التقليدي) في قاعات التدريس بالمؤسسات التعليمية. شريطة أن تتوفر مستلزمات ذلك من **الوسائط المساعدة** (الورقيةوالتقنيةالمتعددة ومن أهمها المنصات الإلكترونية) والضرورية لتوصيل العلم والمعرفة. وشريطة أن تتوفر الكفاءة البشرية التي تستطيع توظيف هذه الوسائط الإلكترونية بفعالية. سواء كانوا مرسلي المعلومات(الاساتذة) أو كانوا متلقين لها(الطلبة). وبتوفير مثل هذه العوامل يتمكن عدد كبير من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية من تفجير قدراتهم وتطويرها والإستثمار فيها سواء أكانوا طلابا نظاميين أو كانوا من خارج أسوار الجامعة.

وفي إطار محاولتنا توسعة الحديث عن ضرورة اعتماد وسائط تكنواوجيا التعليم في عصرنا هذا كونها تساعد على التوظيف العقلاني للقدرات الذهنية والاستعدادت الفطرية وبخاصة لدى فئات الموهوبين والمبدعين يمكننا الإشارة إلى مفهوم نظام التعليم الإلكتروني"**المودل**":

حيث أشار(بن عيشي و تقريرات، 2021، صفحة 334)إلى نظام التعليم الإلكتروني "**المودل**" (Moodle)على أنه: "عبارة عن برنامج (For Tware) صمم للمساعدة في إدارة الأنشطة التعليمية

ومتابعتها وتقديمها، والتعليم المستمر لذا فهو حل إستراتيجي للتخطيط والتعليم وإدارة جميع أوجه التعليم في المؤسسة التعليمية. بما في ذلك الإتصال المباشر أو القاعات الإفتراضية أو المقررات الموجهة من قبل أعضاء هيئة التدريس وهذا سيجعل الأنشطة التعليمية التي كانت منفصلة ومعزولة عن بعضها تعمل وفق نظام مترابط يسهم في رفع مستوى التعليم".

ويمكننا أن نستنتج من خلال ما سبقت الإشارة اليه أن المنصة الإلكترونية هي تلك الوسيلة أو الأداة التي بوجودها يحدث التعليم عن بعد، أي بمعنى أنها الوسيلة التربوية التكنولوجية التي يتم بواسطتها التفاعل التعليمي بين كل من المتعلم والمعلم دون شرط التواجد في نفس المكانوالزمان.

وبإسقاط مدلولات هذه المعطيات على واقع منظومتنا التربوية الحالية يمكننا أن نجد هذا النموذج في(إصلاحات الجيل الثاني من خلال اعتماد طريقة التدريس بالمقاربة بالكفاءات في مراحل التعليم قبل الجامعي أو نظام الألامدي بالنسبةللتعليم العالي)، والتي تجعل من المتعلم(الطالب)محور العملية التعليمية–التعلمية. ويركز على هدف التعلم بدلا من التركيز على طريقة التقديم. ومن ثم فإن كل متعلم يمكنه أن يكتسب معارف مختلفة في تجربة التعلم. وإن أنماط التعلم الشخصية تحتاج إلى دعم وتوجيه للوصول إلى نتائج إيجابية ذات جودة. وما أحوج الطلبة المتميزين من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية رفيعة المستوى إلى هذا الدعم وهذا التوجيه.(لكن يبقى السؤال مطروحا دائما هل أن هذه المقاربات مطبقة فعليا في مؤسساتنا التربوية وفي مقدمتها الجامعة أم أنها مجرد كلام صوري موثق على الورق وموجود في الرفوف ومفقود وبعيد المنال في الميدان؟)

ومادام **الطالب الجامعي** هو المحور الأساس في كل حديث عن التعليم العالي وسواء أكان مهتما بدراسته أو كان مهملا متهاونا. فإنه مطالب بإجراء امتحانات وخاضع لعمليات تقييمية، وعلى إثر نتائجها يصنف إما ضمن الناجحين المنتقلين وإما ضمن الراسبين، فإنه من الضرورة بمكان الإشارة بإيجاز الى مسألة **الإمتحانات** الجامعية وعلاقتها بمستويات الطلاب في مؤسساتنا الجامعية – التي من المفترض في تقديرنا أنها تكون بيئات تعليمية كما يمكن أن تكون بيئات إبداعية– وذلك لأن الإمتحانات هي وسيلة القياس والإنتقاء الوحيدة المعتمدة في تصنيف وترتيب الطلاب، وتقرير نجاحهم وارتقائهم من مستوى إلى آخر أو إخفاقهم ورسوبهم. رغم علم الجميع بأنها ليست موضوعية وليست بالمعيار الحاسم لهذا الترتيب أو لهذا التصنيف.

وفي سياق الحديث عن **الامتحانات** فقد ورد لدى(مرسي، 1998، صفحة 102)بأن: "الامتحانات موقف صعب ومثير للقلق والتوتر وهي مصدر رهبة وخوف ومتاعب لكل المعنيين بها حيث عليها تتوقف ثمار المجهود وحصاد الفصل أو السداسي أوالعام الدراسي".

ويتضح لنا جليا بأن المعنيين بالإمتحانات هم(الطلاب بفئاتهم المتنوعة، وأسرهم وخصوصا الوالدين، والأساتذة إعتبارا لإيجابية أو سلبية النتائج المحققة لدى طلابهم فيما بعد، وحتى الإدارة فهي معنية لأن المؤسسة سترتب وفقا لنتائج الإمتحانات)

وفي صدد عرضنا لموضوع الامتحانات وطبيعتها وتأرجح أسئلتها بين السهل البسيط والصعب والمعقد، يعتقد الكثير من الطلاب –عن خطأ وسوء فهم– بأن الامتحانات مصيدة لغير المجدين منهم ومكيدة لهم، لكن الصواب هو أن الامتحانات فرصة مستهدفة ليظهر فيها الطالب قدرته على التحصيل والتحليل ومعالجة بعض المواقف أو المشكلات في وقت محدود، ويبرهن بذلك على مدى اكتسابه لمحتويات المقرر الدراسي من عدمه، وهي بالنسبة للأستاذ وسيلة تقييم لعمله تجاه الطالب وهل حقق أهدافه التدريسية أم لا؟ وفي الوقت ذاته فهي أداة لتقييم مكتسبات المتعلمين. وبين هذا وذاك يعتصر الأباء في انتظار نتائجها بفارغ الصبر وبخاصة نتائج الامتحانات الرسمية نهاية المراحل التعليمية وفي الجامعة نهاية الدورات التكوينية ليسانس أو الماستر. إضافة إلى تأثر إدارة المؤسسة التعليمية كلها بنتائج الامتحانات ترتيبا وتصنيفا.

ولذلك يمكننا أن نخلص إلى القول بأن الطالب إذا أدى واجبه كاملا أيام الدراسة نحو دروسه النظرية والتطبيقية (المحاضرة والأعمال التطبيقية والموجهة) فإنه بذلك يكون على أتم الإستعداد لإجراء الامتحانات، وحينها لا ينتابه الخوف ولايصيبه القلق ولا يعتريه التوتر من أجوائها ومن أسئلتها. بل إن الامتحان سيعطيه فرصتين الأولى مراجعة ما درس ومن ثم تثبيته في الذهن والذاكرة ليستخدمها لاحقا كلما دعت الضرورة، والثانية البرهنة على أنه قادر على تحمل مسؤولية دراسته الجامعية من خلال تقديم الإجابات المقبولة حول الأسئلة الإختبارية التي يعدها الأستاذ.بينما وعلى النقيض من ذلك فإن الطلاب الذين لم ينتظموا في دراستهم ولم يهتموا بها فإن الامتحانات تكون لهم بمثابة الحائل الذي يصطدمون به ولم يتمكنوا من اجتيازه، كون أن عقولهم خاوية الوفاض من المعلومات والمعارف التي تتطلبها تلك الأسئلة الإختبارية. فهي إذن وسيلة إيقاظ للضمائر ويدركون حينها بأن لا مناص لهم من

الحضور والإنتظام في الدراسة إن أرادوا الظفر بالنجاح. ويتأرجح بين أولئك وهؤلاء أفراد كثر ممن يمكن توصيفهم بأنهم من المبدعين والمبتكرين.

يتعلق الأمر إذن بأن نحيط طلابنا بنوع من الإهتمام والرعاية منذ الوهلة الأولى ، وأن نعمل على توعيتهم بضرورة الإنتظام في دراستهم والإهتمام بها طوال الموسم الجامعي وطوال المسار التعليمي بالجامعة، وأن نبين لهم بأن الامتحانات ما هي إلاإحدى القنوات التي يمرون من خلالها إلى تثبيت مكتسباتهم العلمية والمعرفية حتى لا تكون عقبة أمامهم ينتظرونها بنفسيات متوترة وخائرة.

وفي محاولتنا الإحاطة بكل ما يتصل **بالطالب** الجامعي حين تواجده **بالجامعة** وهي البيئة التي يمكن أن تكون بالنسبة له بيئة تعليمية لإتمام آخر حلقة من مساره الدراسي، وفي الوقت ذاته قد تكون له بيئة **إبداعية** لإبراز مواهبه وقدراته وإنجاز مشاريعه الإبداعية. فإنه من الضرورة بمكان أن تستوقفنا محطة مهمة أخرى وذات صلة مباشرة بمدى تحقيق الطالب للنجاح في مساره الدراسي، ويتعلق الأمر **بالكتاب** الجامعي، كونه المصدر والمرجع والمنبع الذي ينهل منه الطالب الجامعي علومه ومعارفه التي تضاف لما يقدمه له أعضاء هيئة التدريس الجامعي من محاضرات وأعمال تطبيقية وتوجيهية.

4 – 2 الكتاب الجامعي: تعتبر مشكلة **الكتاب الجامعي** من أكبر مشكلات التعليم العالي شيوعا، ومن أشدها خطورة على مستويات التعليم والتعلم ومن أكثرها تأثيرا بالسلب على نوعية مخرجات الجامعة. وهي مشكلة عامة في كل الجامعات باختلاف نماذجها وتنوع أنماطها وتعدد كلياتها وتخصصاتها. وتتجلى هذه المشكلة من خلال النقص في (الوفرة – الكم– وكذا من حيث النوعية –الكيف–)، وذلك لما للكتاب الجامعي من أهمية كونه عنصر أساسي من عناصر الفعل التعليمي–التعلمي، فهو له دور كبير في عملية التعليم والتعلم، إذ يتوقف عليه إلى حد كبير نجاح أو عجز الطلابفي تحسين مستوياتهم التعليمية ورفع أرصدتهم المعرفية، وفي إعداد بطاقات القراءة والبحوث الصفية، وكذا مقالاتهم العلمية، كما يحتاجه الطلاب لإثراء محاضرات أساتذهم من جهة، ومن جهة أخرى لإنجاز مذكرات ورسائل وأطروحات التخرج وإنهاء مسارات دراستهم الجامعية. كما يتوقف عليه إلى حد كبير نجاح أو عجز التعليم الجامعي فيما يتعلق بتحقيق أهدافه المسطرة. كونه المصدر والمرجع لأغلب نشاطات كل المنتمين إلى الجامعة وعلى وجه الخصوص الأساتذة والطلبة. وهذا ما يفرض علينا طرح تساؤلات مؤداها: – هل ياترى تتوفر مكتبات جامعاتنا على الكتاب الجامعي بالكم والكيف المناسبين؟

– – وهل يا ترى نحرص جميعنا على استغلال الكتاب الجامعي وتوظيفه توظيفا يليق بما تتطلبه المواقف البحثية المتنوعة؟

وفي محاولتنا الإجابة عن هذين التساؤلين يمكننا الرجوع إلى محطة هامة من محطات الفصل الثاني تحت عنصر **الإشكالات** التي تعرقل السير الحسن لتمدرس الطلاب وتعيق مسار توجههم نحو الإبداع. وقد عرضنا فيها إلى عديد مشكلات الكتاب الجامعي كونه أحد أهم العوامل المعيقة لنشاطات الطلاب سواء نشاطات الدراسة العادية أوالنشاطات الطلابية الحرة، وهي المشكلات التي من خلالها يمكننا أن نحكم على الجميع حكما مطلقا بسلبية التعاطي مع الكتاب الجامعي، ويتجلى ذلك من خلال القطيعة الإبستمولوجة مع المرجع (خاصة الكتاب الورقي) التي يسبح في بحرها الواسع جميع منتسبي المؤسسة الجامعية وعلى وجه الخصوص الطلابمتسترين في ذلك حسب زعمهم تحت غطاء اعتمادهم على تكنولوجيا التعليم(الكتاب الإلكتروني ومواقع الانترنت)... وهذا بدوره يحيلنا إلى طرح تساؤل آخر مهم مفاده: مسؤولية من هذه القطيعة الابستمولوجية وانعدام المقروئية يا ترى؟

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة إليه من معطيات ذات الصلة المباشرة بالكتاب الجامعي وأهميته، واعتبارا لتنوع المشكلات المتعلقة به صار لزاما على كل الفاعلين في المؤسسة الجامعية وعلى وجه التحديد مسؤولي الإدارة الجامعية الإنتباه إلى هذه المعضلة وأخذها بعين الإعتبار في كل الإجتمعات التنظيمية التي تتعلق بالوقفات التقييمية التقويمية لأداء المؤسسة الجامعية، والسعي الحثيث لإيجاد حلول لكل المشكلات التي تخص الكتاب الجامعي ومن ثم محاولة توفيره بالكم والنوع الكافيين وفي الأوقات الملائمة وتسهيل عمليات إقتنائه وإعارته، ولا يتوقف دورها على هذا فحسب بل يتعداه إلى مساهمة وحرص أعضاء هيئة التدريس على توجيه الطلاب ومرافقتهم وتدريبهم على أليات وكيفيات التعاطي الإيجابي مع الكتاب الجامعي.

وفي سياق توسيع نطاق الحديث عن البيئة **الجامعية** وأهم الشروط التي يجب أن تتوفر فيها لتكون بيئة تعليمية ملائمة للطلاب إلى درجة أنها قد تتحول إلى بيئة إبداعية تحتضنهم وتستقطبهم لتفجير طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية فيها.فإن المحطة التي صار لزاما علينا أن نتوقف عندها بنوع من التفصيل وإنها لمن الأهمية بمكان هي محطة مفهوم **التعليم العالي** الذي تقدمه الجامعة لطلابها.

4 – 3 التعليم العالي:وفي هذا الشأن أشار(بوعشة، 2000، صفحة 10) إلى أن **التعليم العالي:** "يقصد به كمفهوم كل أنواع الدراسات والتكوين، أوالتكوين الموجه للبحث، أي الدراسات التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة".

بقراءة متمعنة لما ورد في التعريف نلاحظ بأن محمد بوعشة يؤكد على أن **التعليم العالي** تتنوع مؤسساته بين الجامعات والمراكز الجامعية، وبين المعاهد والمدرس العليا هذا من جهة، ومن جهة أخرى بين المؤسسات العمومية والخاصة، وهو المرحلة النهائية والأخيرة من مراحل التعليم المتاحة أمام الأفراد الذين ينعتون بأنهم **طلاب،** حيث أنهم قد أنهوا مراحل تعليمهم الأولي والتي كللت بشهادة النجاح في امتحان البكالوريا والتحقوا بعدها بالجامعة، فهو إذن(التعليم العالي) إمتداد لما قبله من مراحل تعليمية، ويتضح لنا أيضا بأن **التعليم العالي** يهدف إلى التعليم والتكوين والتأهيل، والتدريب على البحوث العلمية واكتشاف الطرائق والأساليب الجديدة للتدريس والإدارة والتسيير، وإنتاج الأفكار والمشاريع الإبداعية وابتكار الآلات والأجهزة وإيجاد الحلول للمشكلات. وتأسيسا عليه ونظرا لأهمية التعليم العالي ودوره الفعال في الإنتاج الثقافي وفي البناء الحضاري للأمم فإن الدولة هي التي تسهر على إدارة وتسيير شؤونه وفقا لمخططاتها الإصلاحية والتنموية.

أما حسب ما ورد لدى(بولسنان و كتفي، 2021، صفحة 656)فإن **التعليم العالي** هو: "عبارة عن أنشطة تعليمية نظامية ممنهجة بالجامعة، وهي متعددة تستهدف فئات عمرية مختلفة".

ويتضح من خلال هذا التعريف أن التعليم العالي شأنه شأن التعليم الأولي من حيث أنه له منهاج دراسي رسمي هادف، تتعدد فروعه وتخصصاته العلمية وهو موجه إلى طلاب من فئات عمرية مختلفة تضم المراهقين والشباب والكبار فهو لا يعترف بشرط السن، ومن ثم فإنه يعتمد في تقديم مقرراته ومحتوياته الدراسية المتضمنة فيه على نوعين من طرائقالتدريس، النوع الأول هو: الطرائق البيداغوجية الخاصة بالصغار وأما النوع الثاني فهي الطرائق الأندراغوجية الخاصة بالكبار. وقد أشرنا إليهما بنوع من التفصيل أعلاه.

كما يرى كل من(بدران و الدهشان، 2001، صفحة 36) بأن **التعليم العالي** يعتبر: "من الأدوات الأساسية التي تساهم بنسبة كبيرة في تكوين الفرد وإعداده وبلورة ملامحه في الحاضر

والمستقبل معا، وضمان طرق التطور السليم للأمة في مسيرتها نحو أهدافها في التقدم والرقي في مختلف الميادين الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية".

ويتضح إذن بأن التعليم العالي هو السبيل الأنجع لإعداد القوى البشرية المتخصصة التي تستطيع التخطيط لتقدم للمجتمع، وفي الوقت ذاته تسهر على تنفيذهذه المخططات. إضافة إلى أن **التعليم العالي** هو الذي يُعِدُّ الباحثين والمفكرين والعلماء الذين يسبرون أغوار المستقبل ويُدلون بتنبؤاتهم على اتجاهاته، ويحددون العوامل التي يمكن أن تؤثر في رسمه. كما يعتبر **التعليم العالي** هو الوسيلة المثلى لإبراز واكتشاف المواهب والطاقات الفكرية والطاقات **المبدعة** التي تعطي الثقافة أبعادها وتدفع بها نحو **الإبداع** والإبتكار وتجاوز الواقع.

بنظرة تحليلية لهذا التعريف يتضح بأن **التعليم العالي** مرحلة عليا نهائية من التعليم تدرس في الجامعات أو في مؤسسات أخرى ذات مستوى رفيع (المعاهد أو المدارس العليا) تمنح شهادة جامعية أو مؤهل علمي في إحدى التخصصات، ويختلف **التعليم العالي**عن التعليم المدرسي الذي يسبقه بحيث يدرس الطالب في التعليم العالي مجالا متخصصا يؤهله للعمل في أحد ميادين العمل بعد أن ينال إحدى الشهادات او المؤهلات العلمية في تخصصه، إضافة إلى اعتبار التعليم العالي وسيلة لاكتشاف **المواهب** و**النوابغ** وتنمية الطاقات **المبدعة** لدى الطلاب وتطويرها أكثر من غيره من المراحل التعليمية التي تسبقه، وهو أيضا وسيلة هامة لإعداد القوى البشرية المتخصصة من(الكوادر والإطارت والنخب الإبداعية والعلماء والباحثين وكذا تأهيل اليد العملة الفنية).

وفي سياق الحديث عن **التعليم العالي** يشير أيضا(بدران و الدهشان، 2001، صفحة 71)إلى أن: "التعليم العالي في عصرنا هذا لم يعد مقتصرا على فئة دون أخرى، فهو غير مقتصر على الصفوة والنخب كما كان في فترات زمنية مضت، ولا هو قائم على فكرة العدد الأكبر من الطلاب، بل هو مبني على أساس القاعدة التي تؤكد على أن الجامعة (أوالتعليم العالي) للجميع".

أي أن التعليم العالي متاح لكل راغب في الوصول إلى الجامعة دون شروط وقيود –إلا شرط واحد ألا وهو اجتياز امتحان شهادة البكالوريا والنجاح فيها بالمعدل المحدد لذلك–

وبتحليلنا لمعنى هذه الفكرة يتضح بأن التعليم العالي في عصرنا هذا حق مكفول للجماهير ودون شرط الجنس ولا السن ولا العرق ولا الصحة الجسدية، ولا هو حكر على طلاب التعليم النظامي العام. وقد يشهد لذلك الميدان من خلال المنحى التصاعدي لنسب النجاح في شهادة البكالوريا من عقد إلى آخر بالنسبة للتلاميذ المتمدرسين في المستوى الثالث الثانوي. إضافة إلى نسب الناجحين من المترشحين الأحرار .كما لم يعد نشاط الجامعة قاصرا على أهدافها الكلاسيكية وهي إعداد الخريجين من الطلاب وإجراء البحوث الأكاديمية، وإنما تحولت إلى الإهتمام بالتعليم المستمر وتقديم خدماتها للمجتمع من خلال القيام بنشر الوعي الاجتماعي في أوساط الساكنة، وتثقيف أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة، والقيام ببعض النشاطات الإنتاجية التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في الآونة الأخيرة أين صارت المؤسسة الجامعية ذات توجه إقتصادي مقاولاتي في محاولة لربط مخرجاتها بسوق العمل، كما أن الجامعة اليوم ليست هي جامعة الأمس حيث لم تصبح تلك المؤسسة العمومية الحكومية فحسب بل طالها التغيير من العمومية الى الخصوصية والتي في ظاهرها تسعى لتقديم تعليم نوعي عالي الجودة لمرتاديها من الطلاب.

ويتضح جليا من خلال قراءة تعريفات التعليم العالي أنه هو التعليم الذي يعتبر الحلقة الأخيرة في المسار الدراسي للطلاب. أي أنه آخر مرحلة من مراحل التعليم في بلادنا ويقدم للطلاب في المؤسسات الجامعية(كليات. معاهد ومدارس عليا)، ويختلف عن بقية المراحل التعليمية السابقة له بكونه ليس تعليما إلزاميا رغم أنه الأهم في المسار الدراسي كله بالنسبة للطلبة ولذويهم وحتى بالنسبة للمجتمع ككل، كونه يختتم بشهادة عليا ويستطيع من خلاله الطلاب أن يندمجوا في الحياة المهنية ومن ثم احتلال المراكز والأدوار الاجتماعية كل حسب التخصص الذي وجه إليه أو اختاره في الدراسة الجامعية، والهدف الذي سطره لمستقبله وبالتالي تحقيق الطموحات والأهداف الفردية والجماعية والأسرية والمجتمعية. واعتمادا على ما تمت الإشارة إليه يمكننا أن نتساءل:

- هل أن التغيرات التي طرأت على الجامعة منذ نشأتها إلى يومنا هذا وخصوصا في العقود الأخيرة والتي نسعى من خلالها دوما إلى تحسين مستويات التعليم العالي له علاقة بالعولمة؟

- وهل يرتبط ذلك بالتنمية الإجتماعية للبلدان؟

وإذا حاولنا تقديم إجابات موضوعية عن هذه التساؤلات فإن الإجابة التي يمكن أن نصل إليها تتجلى من خلال توضيح العلاقة بين التعليم العالي وفكرة العولمة ومخططات التنميةالاجتماعية. وفي هذا الصدد يشير(عبد الحي، 2005، صفحة 18) إلى العلاقة بين الثالوث المتشابك(**التعليم العالي. العولمة. التنمية)** بقوله:"لقد أصبحت المعرفة هي العملة النوعية العالمية لبلوغ الرفاهية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي لشعوب كل بلدان العالم".

والمعنى أن من يملك المعرفة إنتاجا وتخزينا واستغلالا وتوظيفا لها يمكنه أن يساير الدول المتطورة، وبالتالي يمكنه أن يواكب المستجدات والتطورات الحاصلة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، وتعتبر **الجامعات** على مر العصور والأزمنة والأجيال هي **محركات مجتمعات المعرفة** وخاصة تلك الجامعات التي تهتم كثيرا بالبحوث العلمية والظاهرة الإبداعية.

يلاحظ جليا بأن النظم التربوية هي التي تحتل الريادة والمكانة العليا بين جميع النظم الاجتماعية الأخرى، وأنها هي التي تتولى مسؤولية قيادة حركات التغيير والتطوير، فقد اعتمد تطوير الموارد البشرية في الدول التي تنشد التقدم والإزدهار الاقتصادي على التنسيق الوثيق بين التعليم النظامي والتدريب في مواقع العمل(التكوين أثناء الخدمة، أو أثناء إجراء التربصات الميدانية مع الشركاء الاجتماعيين ممثلين بالمؤسسات الاجتماعية المختلفة عند إعداد مذكرات ورسائل وأطروحات التخرج بالنسبة لطلاب الجامعات)، وإن هذا التنسيق هو الوسيلة الرئيسية للوصول إلى الصدارة والبقاء فيها والمنافسة عليها خصوصا من خلال إنشاء مؤسسات **البحث العلمي** وتخصيص نسبة مهمة من الناتج الداخلي الخام للبحث العلمي في مخابر البحوث بالمؤسسات الجامعية، لأن ذلك منأهم المحفزات على الرقي بالبحث العلمي وجعله من أهم الوسائل التي تسهم في دفع عجلة التطورالاجتماعي.

وقد أشار(عبد الحي، 2005، صفحة 18) إلى أن**البحث العلمي** وفقا لتوصية اليونيسكو في دورتها في باريس بتاريخ 1997/11/21يقصد به في سياق التعليم العالي:"البحث **المبتكر** في مجالات العلوم والهندسة والطب والثقافة والعلوم الاجتماعية والانسانية والتربية، والذي ينطوي على تحقيق دقيق ونقدي ومضبوط، ويعتمد على تقنيات وأساليب متنوعة وفقا لطبيعة وظروف المشكلات التي يتم تحديدها بغرض معالجتها".

بقراءة متمعنة في مدلول التعريف أعلاه يمكننا أن نلاحظ بأن هناك إشارة فيها وضوح إلى أن التعليم العالي الذي يقدم للطلاب في الجامعة يمكن أن يكون وسيلة لبعض الطلاب إلى ولوج عالم الابتكار والإبداع في المجالات المتنوعة وقد يكون منطلقهم في ذلك الإنغماس في البحوث العلمية.

ويتضح مما سبقت الإشارة إليه من معطيات تتعلق **بالتعليم العالي** الذي تقدمه الجامعات لطلابها أن هذا النوع من التعليم له وظائف عديدة ومتعددة، خصوصا بعدما تغيرت النظرة إلى النظم التربوية من النظرة الكلاسيكية الإستهلاكية إلى النظرة الحديثة الإستثمارية التي تحولت من خلالها المؤسسة الجامعية من مؤسسة تقليدية تقدم العلوم والمعارف للطلاب وتقوم بالبحوث العلمية فقط، إلى مؤسسة عصرية تهتم بجميع العلوم وكل مجالات حياة الإنسان، وهو الأمر الذي أدى إلى تعدد وظائف **التعليم العالي** وتنوعها بين وظيفة **التعليم والتدريب** و**إجراء البحوث**، وذلك تبعا لطبيعة الفئات الطلابية التي يسعى إلى تكوينها وتأهيلها ونمط حياتها، وكذا تبعا للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

يمكننا أن نستنتج بأن هذه الوظائف للتعليم العالي **(التعليم والتدريب** و**إجراء البحوث)** نافعة لجميع الطلاب بمختلف شرائحهم، إلا أنها تكون أنفع وأنجع إلى درجة أنها يمكن أن تساهم بقوة في تفعيل قدرات فئات **المبدعين** وتفجير طاقاتهم ومتابعتها ورعايتها ومن ثم إمكانية المساهمة في تنميتها وتطويرها، يتعلق الأمر إذن بضرورة متابعة ومراقبة وتقييم النشاطات المتعلقة بتنفيذ برامج ومقررات المناهج التربوية دوريا ومن ثم السعي إلى تقويمها من حين إلى حين من أجل جعلها تساير مستجدات الحياة الاجتماعية في جميع الميادين.

لقد بات واضحا أن قاطرة التنمية الحقيقية لن تقلع ولا يمكننا الإنطلاق في تنفيذ المخططات والبرامج التنموية ولا القرارات الإصلاحية دون الإهتمام بأهم نظام من النظم الاجتماعية ممثلا في النظام التربوي عموما، كونأن التعليم هو أهم وأنجع وسيلة لتنمية الطاقات البشرية وذلك اعتبارا لفكرة أن الإنسان هو محور عمليات التنمية وأساس قيامها والقادر على تنويع وتعميم فوائدها.

ولما كانت **الجامعات** هي أهم المؤسسات التربوية التابعة للنظام التربوي وهي التي تزود المجتمع بما يحتاج إليه من كفاءات فنية وإدارية، فإنه صار لزاما على مسؤوليها أكثر من غيرهم الإهتمام بالموهوبين والمبدعين ورعايتهم، والتكفل بتوفير كل ما يحتاجون إليه، وعليه فإن الجامعة مطالبة بإيجاد فلسفة إدارية وفلسفة تربوية واضحتي الرؤى صريحتي الأهداف مع إلتزامها بمبدأإمكانية

وموضوعية التنفيذ، بحيث تخدم أهداف القوى العامة والتخطيط لها، وتقف على حاجات الأفراد ومتطلبات المجتمع واتجاهات العصر الذي نعيش فيه، وما يتسم به من تحولات اجتماعية وثقافية وما يشهده من تغيرات اقتصادية وتطورات تكنولوجية هائلة. إذ أن العمل بعيدا عن فلسفة اجتماعية واضحة المعالم لا شك أنه ينتهي الى الفشل. هذا وتتجلى **أهميةالتعليم العالي**أيضا من خلال توظيف التكنولوجيا بكل مبتكراتها ومخترعاتها من طرف طاقات بشرية ممثلة في(الطلاب والأساتذة المهرة والأكفاء). وتطويرها أيضا من خلال الكليات والمعاهد ومؤسسات البحث العلمي. وكذا من حيث نقل التعليم التقني الحديث وتطويره فضلا عن تحسين أداء الجامعة في التطبيق العملي ميدانيا.وبناء عليه فإنه يمكننا الإشارة ولو بإيجاز إلى كرونولوجيا التعليم العالي في الجزائر وتأرجحه بين النظامين الكلاسيكي والألامدي.

– **التعليم العالي في الجزائر بين النظام الكلاسيكي والجديد**(LMD) إن المتتبع لواقع التعليم العالي في بلادنا خلال الفترة الأخيرة والتي يمكننا أن نحددها بالعقود الأربعة الأخيرة نجد أنه عرف نظامين هما: النظام الكلاسيكي ونظام الـ:(LMD) ويمكننا أن نشير إلى كل منهما بإيجاز مع محاولتنا لكشف علاقة كل منهما بالظاهرة الإبداعية والطلبة المبدعين. حيث ورد لدى (بولسنان و كتفي، 2021، صفحة 656) أن:

– **التعليم العالي الكلاسيكي**: "هو نظام تعليمي اعتمدت مناهجه على مجموعة من المواد التعليمية السنوية ويعنى بتزويد الطلاب بالمعلومات والمهارات المعرفية لمدة أربع سنوات للحصول على شهادة الليسان، وخمس سنوات للحصول على شهادة مهندس دولة. وبعدها مسابقة للدخول للماجستير وعامين دراسة أخرى ثم التسجيل بالدكتوراه وأربع سنوات دراسة للحصول عليها".

– وأما **نظام الالامدي**LMD فإنه: "نظام تعليمي جديد بالجزائر تعتمد مناهجه على وحدات تعليمية تضم مواد دراسية سداسية على مدى ثلاث سنوات للحصول على شهادة الليسانس، وبعدها سنتين دراسة للحصول على شهادة الماستر، فمسابقة للدخول إلى الدكتوراه ومدة التكوين بها ثلاث سنوات".

ويتضح مما أشارت به فريدة بولسنان وياسمينة كتفي في مقالهما الموسوم مهارات التفكير الإبداعي عند الطالب الجامعي بأن النظامين التعليميين كلاهما تجربة تختلف عن الأخرى من حيت المدد الزمنية التي تقدم فيها البرامج والمقررات الدراسية، وإنهاء دورات تكوين الطلاب ونيلهم لشهادات

التخرج، وكذا من خلال طرائق تقديم الدروس إضافة إلى الإختلاف في نظام الحصول على الدرجات الأعلى من شهادة الليسانس ممثلة في (الماستر والماجستير والدكتوراه).

وحتى يمكننا أن نكتشف العلاقة بين منظومة التعليم العالي في بلادنا والظاهرة الإبداعية وهل أن هناك نظرة إيجابية، وتوجه فعلي للإهتمام بالإبداع ورعاية الطلبة المبدعين من طرف جامعتنا من عدمه؟ لا بد لنا من وقفة كرونولوجية نوسع من خلالها الفترة الزمنية لتتبع مجريات التعليم العالي ولو نظريا نقوم من خلالها باستكشاف واقع الجامعة الجزائرية: منذ فجر الإستقلال إلى يومنا هذا (أي من سنة 1962 إلى 2024.) وذلك بالإعتماد على الأدبيات المهتمة بهذا الشأن.

ذكرت(قفاف، 2021/2020، صفحة 7) بأن الجامعة الجزائرية:"استطاعت أن تحدث قفزة نوعية على المستوى الكمي سواء في عدد الهياكل أو في عدد الطلاب حيث قفز عدد الجامعات من جامعة واحدة غداة الإستقلال (1962) إلى ثلاث جامعات سنة 1968 (وهران. الجزائر. قسنطينة)، ثم إلى عددها اليوم والمقدر بخمسين جامعة، أما فيما يتعلق بعدد الطلاب فقد تغير تزايدا حيث ارتفع من 800 طالب عام 1962 إلى أكثر من 2 مليون طالب اليوم ... أما على المستوى الكيفي فإنها تشهد تدهورا وتقهقرا بشكل متسلسل إذ أنها لم تظهر في مراتب تستحق الذكر لا عربيا ولا عالميا".

بتحليلنا لمحتوى هذه الفقرة يتبين لنا بأن الجامعة الجزائرية شهدت تطورات مرحلية مست عدة جوانب كمية، أهمها ارتفاع أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي الذي لم يعد حكرا على فئات دون أخرى، حيث صارت أبواب الجامعة مفتوحة أمام جميع شرائح أبناء المجتمع الجزائري للحاق بها دون شرط الانتماء الطبقي أو السياسي، ودون شرط السن والجنس، إضافة إلى التطور الملحوظ في الهياكل الجامعية إلى درجة توفر كل ولاية على جامعة أو مركز جامعي على الأقل، أو على معهد أو مدرسة عليا، وهو ما نتج عنه اختصار المسافات وتسهيل عمليات إلتحاق الطلاب بها. إضافة إلى توفير أعضاء هيئة التدريس محليا (من أبناء الجزائر) بالكم الكافي بل إلى درجة الفائض منهم. غير أن ما يعاب على مسؤولي القطاع الذين تناوبوا على تسيير وإدارة المؤسسات الجامعية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا هو أنهم لم يلتفتوا إلى مسألة نوعية المخرجات، ولم يعطوا إهتماما للنوعية والجودة في التعليم، حيث تعاني مخرجات جامعاتنا من ضعف المستويات التعليمية وانعدام الأرصدة المعرفية لدى السواد الأعظم من طلابنا، وبخاصة منذ بدء التخلي عن النظام الكلاسيكي والدخول في إصلاحات

جامعية مزعومة من خلال تطبيق النظام الجديد للتعليم العالي في بلادنا ممثلا في نظام الالامديإبتداء من السنة الجامعية 2004 والذي اتضح بأنه غير مجد ولا منفعة له، ولم يكن في مستوى تطلعات الجماهير لما فيه من سلبيات تجاوزت بكثير إيجابياته. وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى أننا نطبق نظام دراسي جديد ولكن بنفس الوسائل والأساليب والطرائق التقليدية.

هذا هو الواقع المعيش إذا كان الحديث عنه متعلقا بعموم الطلاب وأعدادهم الهائلة فكيف يكون الحديث حيال الطلبة الذين يمكن تصنيفهم ضمن فئات **المبدعين؟** إن مما لا شك فيه أن معاناتهم أكبر بكثير من معاناة غيرهم من الطلاب العاديين.

وفي سياق الحديث عن المؤسسة **الجامعية** بصفتها بيئة تعليمية –قد تساهم بقوة في رعاية الطلبة الذين يمكن لهم أن يتميزوا عن جموع الطلاب العاديين بسمات وخصائص تجعل منهم أفرادا منتمين إلى فئات المبدعين، وما يرتبط بهؤلاء في علاقتهم بالتعليم العالي، فإنه من نافلة القول أن الجامعة شأنها شأن **المؤسسات** الاجتماعية الأخرى تتعرض إلى هزات وتقلبات وتعاني**أزمات ومشكلات تربوية** متنوعة تجعل منها مقصرة في أداء وظيفتها التعلمية وغير قادرة على تأدية دورها البحثي كما ينبغي له أن يكون، وهو الواقع الذي يشهده الميدان في المرحلة الراهنة، إلا أن هذا الوضع لا يمكن بحال أن يبقى ذريعة للتستر تحته والإستسلام إلى الفتور والضياع الذى نعانيه سواء فيما يتعلق بوظيفة التدريس وتدني مستويات مخرجاتها، أو وظيفة البحث العلمي والعمل الإبداعي وإنتاجهما الهزيل. ويتعلق الأمر إذن بضرورة تكاثف جهود كل القائمين عن قطاع التعليم العالي والفاعلين فيه أخذ مشكلاته مأخذ الجد، والمسارعة إلى إيجاد حلول لها ومن ثم تتجلى إمكانية إعادة المؤسسة الجامعية إلى السكة، ووضعها على المسار الصحيح لتمكينها من استلام مشعل ووسام القيادة في حركة التنمية والتطويرالمؤسساتي والمجتمعي. خاصة وأننا نعايش تغيرات اجتماعية رهيبة وتطورات علمية عجيبة، وتراكمات معرفية مذهلة واختراعات تكنولوجية خارقة. وهو الأمر الذي يفرض علينا ضرورة مواكبتها. وقد لوحظ تفطن المؤسسة الجامعية الجزائرية مؤخرا من خلال تبنيها لمشروع التوجه المقاولاتي ذو الطابع الاقتصادي الذي يجعل منها مؤسسة منفتحة على جميع النظم الاجتماعية الأخرى. وهو المشروع الجدير بالإهتمام والتثمين والتجسيد ميدانيا كونه يقدم خدمة كبيرة للطلاب من فئات المبدعين؛ فيمكنهم من الاستثمار في قدراتهم ومواهبهم.

6 - التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية: تعتبر الجامعة منارة علمية بفضلها تنار دروب النخب من الطلاب ذوي المواهب والقدرات والمهارات، وهي أيضا مصدر توليد الأفكار وإنتاج المعرفة، ومركز تجميع أنواع الابتكارات والمخترعات، ولذلك فقد عرفت الجامعة الجزائرية دينامية وحركية ملحوظة في المرحلة الراهنة من خلال الإنفتاح على المحيط ويتجلى ذلك في محاولتها إشراك النخب العلمية في عمليات صناعة مناصب العمل، وإيجاد الثروة والمساهمة بفعالية في التنمية والتطوير الاجتماعي، من خلال جذب أفكارهم الابتكارية والمشاريع الإبداعية واحتضان أصحابها وتكوينهم، بهدف بلورتها وتجسيدها وتحويلها إلى منتجات فعلية أو إلى مؤسسات ناشئة أو مصغرة أو مخترعات متنوعة، والدفع بأصحابها إلى ولوج عالم الأسواق ودخول عالم التنافسية. وفي سعييها لتحقيق هذا الهدف كان الخيار الرئيسي أمام الدولة الجزائرية كغيرها من بلدان العالم أن عمدت إلى تأسيس حاضنات الأعمال وإنشاء دور المقاولاتية كهيئات تابعة للجامعات، من أجل استقطاب الطلاب الموهوبين والمبدعين تثمينا لتبني مشروع التوجه المقاولاتي للتعليم الجامعي ذي الصبغة الاقتصادية والطابع التنموي. ونظرا لأهمية دور هاتين المؤسستين ممثلا في تمهيد الطريق لإنشاء أنماط من المؤسسات الناشئة أوالمصغرة أوالصغيرة أو للحصول على براءات اختراع، حيث يتم تحقيق هذا الهدف وفق مخطط مرحلي بدايته استقطاب الأفكار الابتكارية واستقبال المشاريع الإبداعية، ثم يتم بعد ذلك إنتقاء واختيار الأفكار الأكثر نجاعة والمشروعات الأكثر جدوى. مع إمكانية مراجعة كل المشروعات المقدمة ودراسة ومناقشة طعون أصحابها، وقد تعطى لها فرص القبول بعد إجراء التعديلات عليها وفق التوجيهات المسداة من طرف المختصين والخبراء المحكمين. ثم بعد ذلك تأتي مرحلة الحسم ممثلة في قبول المشاريع ذات القيمة والمنفعة بصفة رسمية، واحتضانها وإعطاء الفرصة لأصحابها بالإنطلاق في تنفيذها ومرافقتهم بالتدريب والتكوين والتأهيل لتمكينهم من تجسيدها على أرض الواقع ومن ثم الإستثمار فيها والإستفادة منها. خصوصا إذا استطعنا أن نجعل من طلابنا من ذوي القدرات الإبداعية رواد أعمال أو مقاولين ناجحين.

- مركز تطوير المقاولاتية وحاضنات الأعمال الجامعية

يشار إلى مفهوم **المقاولاتية** بأنه مصطلح اقتصادي حيث ورد لدى (بوعافية و ناصور، 2021، صفحة 376)أن **هنري فايول** عرف المقاولاتية بأنها:"عملية خلق الثروة الاقتصادية

والاجتماعية وتتميز بدرجة عالية من عدم اليقين في ظل وجود الخطر مع مشاركة الأفراد بقوة حيث يجب عليهم تطوير سلوكهم والمرتكز أساسا على قبول التغيير والخطر المرتبط به مع الآخر بزمام المبادرة والتسيير المستقل"

يتضح بأن المقاولة أو المقاولاتية تشير إلى نشاطات اقتصادية ربحية يقوم بها أفراد يتسمون بخصائص معينة وتتميز هذه النشاطات بالشجاعة والمغامرة والمجازفة كونها احتمالية النجاح من منطلق أنها محفوفة بالمخاطر.

وفي السياق ذاته فقد ذكر (بوعافية و ناصور، 2021، صفحة 376)بأنهاعرفت أيضا: "العملية التي يسعى الفرد من خلالها ولحسابه الخاص أو لحساب منظمته لاغتنام فرصة بغض النظر عن الموارد الخاضعة لسيطرته"

يتضح جليا بأن أي عمل مقاولاتي لا بد له من تصيد الفرص وتحيين اغتنامها قدر المستطاع والخوض في تنفيذها بلا تردد، اعتمادا على ما توفر من إمكانات ولو كانت تبدو بسيطة وقليلة سواء أكانت أفكارا أو موارد مادية أو مالية، مع الوضع في الحسبان بأن هذا العمل اوالنشاط هو عبارة عن رهان فيه مجازفات ومغامرات منطلقها أنها بناء احتمالي محاط بالمخاطر وبعدم اليقين في تحقيق النجاح، وأن هناك تحديات كثيرة محدقة بالمشروع قد تعترضه فتؤدي به إلى الفشل إما بالخسارة أو بالإفلاس والترك نهائيا، مما يفرض على المقاول أن يكون رائد أعمال ذكيا نبيها شجاعا، ومبادرا ومستعدا لكل التحديات، وقادرا على إيجاد البدائل التي يغير بها مسارات مشروعه ويقوده نحو النجاح.

- **وو**فقا لما ورد لدى(علي، 2020، صفحة 264) فإن **رائد الأعمال** هو:"كل شخص ذو فكر مبتكر قادر على إنشاء عمل ومشروع جديد مبتكر يتسم بالإبداع والمخاطرة ثم يقوم القائم على المشروع (سواء صاحب الفكرة أو طرف آخر) بتنفيذ تلك الفكرة عن طريق خطة محكمة وتمويل مناسب لها. وأن يكون قادرا على إدارة وتسيير هذا المشروع بمنتهى الكفاءة والفعالية على أن ينتج في النهاية المشروع الريادي بكفاءة".

نلاحظ إذن بأن رائد الأعمال له خصائص ومميزات يتصف بها ويتمايز بناء عليها عن غيره من الأشخاص العاديين أو حتى عن أصحاب الحرف والوظائف المتنوعة ومن أهم هذه المميزاتأن

تتوفر لديه الفكرة المبتكرة، والقدرة على تنفيذها، وأن يكون واضح الأهداف شجاعا فاعلا لا يتردد ولا يخاف الفشل، وأن يكون مغامرا لا يخاف المخاطر.

وتأسيسا عليه يمكن أن يكون رائد الأعمال وفقا لدراستنا الراهنة في الأغلب الأعم من الأشخاص(الطلاب) الذين يمتلكون مواهب وذكاءات خارقة، ويتوفرون على قدرات ذهنية ونفسية وانفعالية وجسدية عالية، ولديهم استعدادات وميول إبداعية حيث يحملون في أذهانهم الأفكار الإبتكارية والمشاريع الإبداعية في ضوء طموحاتهم واستشرافهم لمستقبلهم.

- **وأما المقاول فهو بشكل عام** (ما معنى مقاول، 2022): "شركةأو شخص يتم توكيل اعمال البناء والتشييد له بالكامل، وعادة ما يكون هذا المقاول العام عبارة عن شركة فازت بمناقصة مشروع ما أو تم توكيل إليها إحدى المشاريع القائمة للانتهاء منها وتسليمها في الوقت المحدد"

- **خصائص المقاول:** وحتى يصبح الشخص(الطالب) مقاولا ناجحا لا بد له أن يتصف بعدة خصائص نذكر منها: (صفات ومهارات المقاول)

- البحث عن مصادر الفرص. – أخذ المبادرات. –السعي لحل المشكلات والابداع.

- إمكانية الادارة الناجمة مع الحكم الذاتي. –تحمل المسؤولية. – السعي لتجميع الموارد والجهود من أجل استثمارها .

يتضح جليا أن الشخص(الطالب) الذي يمكننا أن أن نجعل منه مقاولاهو الطالب الذي يمتلك اصلا استعدادات فطرية نشفعها بتوفير عوامل بيئية مساعدة على تطعيمها وتطويرها لنحوله بالتعليم والتدريب واكتساب الخبرة إلى مقاول يستطيع أن يوجد فرص المشاريع بنفسه ويستغلها(وقد تكون جماعة أفراد تعمل ضمن فريق عمل)، في تصميم المقاولة ويُحدِث التوليفات الجديدة غير المألوفة في قيامه بنشاطاته وحسب التعريف أعلاه فغالبا ما تكون نشاطات في البناء والتشييد، ويلاحظ هنا بأن العمل المقاولاتي فيه توليد الأفكار الإبتكارية. واقتراح المشاريع الإبداعية والسعي في تنفيذها. أو الإعتماد على موجودات مألوفةوأن العمل عليها يسعى إلى تحسينها وتطويرها، ويميز هذه النشاطات كلها تحمل المقاول للمخاطر وقبوله للمجازفات لأن توظيفه واستعماله للموارد المالية والبشرية والمادية

المتاحة إنما يهدف من ورائه بالدرجة الأولى إلى تحقيق النجاح وتحصيل الربح الذي يبدو في بداية المطاف أنه غير المضمون. وهو ما يتطلب منه ادارة التكاليف بحذر.

فالمقاول إذن شخص مغامر مجازف لا يتصرف وفقا للموارد المتاحة لديه ويسيطر عليها كلية في حاضره، ولكنه يسعى بلا ملل جريا وراء فرص إضافية ويتحمل مخاطرها وعواقبها وانعكاساتها على نشاطه المقاولاتي ولذلك فانه ملزم بان يتصف بجملة من الخصائص والمشار إليها أعلاه. حتى أنه هناك الكثير من الباحثين في المجال المقاولاتي ممن فرقوا بين المقاول وصاحب رأس المال. حيث ربطوا الأول(المقاول) بالإبتكار من خلال رؤيته له كعامل تغيير هام. ويتجلى ذلك في قيامه بالتوليفات الجديدة التي تتوافق مع شكل منتج مبتكر يسمح بالتواجد والمنافسة في الأسواق.

يتضح جليا بأن من أهم سمات المقاولين القيادة الرشيدة والتنظيم المحكم من جهة، ومن جهة أخرى الإتصاف بالشجاعة والمخاطرة والمجازفة، وبالمبادرة والإقبال على وضع أموالهم وكل ممتلكاتهم بما فيها خبراتهم المهنية على المحك لأجل تنفيذ فكرة ما ومحاولة تجسيدها وتحويلها إلى مشروع اقتصادي (منشأة – مقاولة – مؤسسة – شركة) يدر له أرباحا، فيكون بذلك مركز علاقات بين عديد الشركاء الإجتماعيين.

وبإسقاط لهذه المعطيات على **الطلاب المبدعين** بالجامعات يمكننا القول بأنهم بإمكانهم التحول إلى مقاولين ورواد أعمال من خلال مشاريعهم الإبداعية. المعروضة أو المسجلة لدى هيئتي حاضنة الأعمال أو مركز تطوير المقاولاتية الجامعيتين،أو حتى تلك المشروعات الإبتكارية أو المخترعات الحرة التي لم يتم إحتضانها من طرف المؤسسة الجامعية لأسباب أو لأخرى. شريطة أن تلقى الرعاية اللائقة والمتابعة الفعالة ليتم تجسيدها الميداني؛فتُحقق الإضافة اللازمة والمرغوبة لأصحابها أولا وللآخرين من أبناء مجتمعهم ثانيا.

فالمقاولة إذن حسب ما ورد لدى(بديار و عرابش، 2019، صفحة 13): "هي حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات أو منشآت جديدة من أجل خلق القيمة"

ويتضح إذن بأن المقاولاتية هي إنشاء مقاولة أو شركة أو منشأة أو منظمة أو مؤسسة ناشئة أو مصغرة من خلال الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاولون من أجل إنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد في ظل عوامل ثقافة البيئة الاجتماعية، *أي في ظل ثقافة المجتمع*(وهو ذاته الإبداع في الحالة الأولى والإبتكار في الحالة الثانية) والهدف الأساس هو إيجاد ثروة من خلال الأخذ بالمبادرة وتحمل الأعباء والمخاطر والتحديات، والتعرف على فرص الأعمال، وملاحقتها ومتابعتها من أجل تجسيدها على أرض الواقع في شكل مشاريع إنتاجية أو خدماتية تحقق المنفعة الخاصة لأصحابها والعامة لجميع أفراد المجتمع.

وتأسيسا عليه يتأكد لدينا بأننا في حاجة ماسة إلى تعليم متخصص في المقاولاتية وما يتعلق بها من حيثيات ومتطلبات؛ حتى نتمكن من التعاطي الإيجابي مع مشاريع الطلبة التي يتقدمون بها إلى حاضنات الأعمال ودار المقاولاتية، ومن ثم يمكننا تشجيع الطلبة وتحفيزهم على الإقبال الواسع والإنغماس الفعال في مشروع التوجه المقاولاتي للجامعة من جهة، ومن جهة أخرى حتى نستطيع توفير كل العوامل والشروط التي من شأنها أن تساهم في إنجاح كل الأفكار والمشاريع التي يعرضها الطلاب في محاولة منهم لولوج عالم الشغل عن طريق آلية المقاولاتية، اعتمادا على إنشائهم لمؤسسات ناشئة وأخرى مصغرة وأخرى صغيرة يستطيعون بفضلها إيجاد وظائف مهنية لأنفسهم ولغيرهم من الطلبة العاديين وحتى لأفراد ليسوا طلبة أصلا. وبفضل نشاطاتهم الإبتكارية والإبداعية يمكن أن تتحول هذه المؤسسات الناشئة إلى معامل أو مصانع أو شركات كبرى تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتأسيسا على ما سبقت الإشاره إليه صار لزاما علينا أن نعرج بإيجاز على تعريف مفهوم**التعليم المقاولاتي:** بالإستناد إلى ما ورد لدى(بديار و عرابش، 2019، صفحة 13) على أنه:"اكساب المتعلم معارف وتطوير كفاءات ومهارات لإنشاء وإعادة بعث المؤسسات من خلال سلوكيات محددة".

نلاحظ من خلال تحليل هذا التعريف أن من بين أهم هذه السمات التي نكسبها للشخص(الطالب) الذي نريد أن نجعل منه مقاولا(التوجه لاستغلال الفرص. والأخذ بزمام المبادرة. وقيادة التغيير. والقدرة على تقييم المخاطر. وتحديد وكسب الموارد النادرة. إضافة إلى إكسابه مهارات تسييرية ومهارات تطويرية). ونلاحظ هنا بأن هذه الخصائص التي نسعى إلى إكسابها للمتعلم بواسطة نمط التعليم المقاولاتي المتخصص لا تكاد تبتعد عن أهم خصائص وسمات الأشخاص(الطلبة)

المبدعين والتي تؤهلهم أكثر من غيرهم ليكونوا رواد أعمال ومديري مصانع، أوقادة حركية المقاولات والمنظمات والمؤسسات والشركات).

إذ يؤكد (بديار و عرابش، 2019، صفحة 14) على أن **التعليم المقاولاتي** هو: "مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة"

وفيه إشارة واضحة إلى ضرورة نشر الوعي المقاولاتي في الأوساط الاجتماعية وفي الأوساط الاقتصادية، وإن مما يؤسف له أن في واقعنا المعيش فإن التوعية بالفكر المقاولاتي هي الحلقة المفقودة، وما أحوجنا إليها في جميع المؤسسات الاجتماعية وعلى رأسها المؤسسات التربوية وفي مقدمتها المؤسسة الجامعية، ويحتاج إلى هذا الإطلاع والوعي كل منتسبيها من إداريين وأساتذة وطلاب. ويناسب هذا الطرح المقاولاتي طلاب الجامعات أكثر من غيرهم حتى وإن كان يمكن أن يمارس هذا النمط التعليمي في مؤسسات أخرى ليست الجامعات (كمراكز التكوين المهني والتمهين. أو خلال عمليات التكوين أثناء الخدمة في كل الوظائف والمهن)، وهو الأمر الذي يفرض على الأوساط المؤسساتية إيجاد المناخ التعليمي والوظيفي الملائم من خلال توفير جملة من الشروط، وتوفير كل المتطلبات التحفيزية المادية والمعنوية التي تلبى من خلالها حاجات المتعلمين والمتدربين الذين نسعى إلى تأهليهم لقيادة مشاريع إبتكارية وأخرى إبداعية، وتحويلها إلى مخترعات أو مؤسسات ناشئة ومصغرة وتجسيدها على أرض الواقع من خلال تقديمها للخدمات الاجتماعية لأفراد المجتمع. وهو ما يحيلنا إلى ضرورة العرض بنوع من التوضيح إلى أهم متطلبات التعليم المقاولاتي.

– **متطلبات التعليم المقاولاتي:** لكل نشاط إنساني متطلبات ومستلزمات يجب توفيرها مسبقا لتكون بواعث ومحفزات على الإنغماس في هذا النشاط أو ذاك، ولا يخرج التعليم المقاولاتي عن إطار هذه القاعدة العامة، ومن أهم متطلباته يمكننا أن نذكر:(بديار و عرابش، 2019، صفحة 14).

1 – البنية التحتية: ممثلة في توفير الهيكل العام من قاعات ومختبرات وورش ومساحات وفضاءات مجهزة بالأدوات والوسائل اللازمة –كما ونوعا–، وفي عصرنا هذا تتمثل خاصة في كل وسائط التقنية من حواسيب وملحقاتها وشبكات كهربائية عصرية وشبكات عنكبوتية للانترنت عالية التدفق.

2 – الموارد البشرية: ممثلة في الأفراد المؤهلين للتعليم وللتعلم(معلمين ومتعلمين) والمدربين القادرين على استخدام الإستراتيجيات والأساليب التدريبية الحديثة فيما يتعلق بالمقاولاتية، وتطبيق تكنولوجيات الإعلام والإتصال والمعلومات بشكل مناسب (بكفاءة). (وفي هذا الصدد يتطلب الأمر إحداث تغيير جذري في نمط تفكير المتعلمين والمتربصين وهو ما نفتقده على طول الخط في المنهاج الدراسي الرسمي وحتى في المنهاج الموازي وحتى في المنهاج الحقيقي(الهجين بين الأول والثاني وفي الأغلب الأعم هو الذي نقدمه فعليا للمتعلمين). والمعنى هنا لا بد من نشر ثقافة التوجه المقاولاتي وقبولها من طرف جميع الفاعلين (إدارة وهيئة تدريس وطلبة).

3 – البيئة: البيئة الممكنة (البيئة الملائمة بكل ما تتوفر عليه من وسائل تعليمية متاحة فعليا) التي تدعم خطوات تنفيذ خطط التعليم المقاولاتي وبرامجه المتعددة وتساعد على تحقيق أهدافه المختلفة.

4 – التجارب السابقة: الإستفادة من تجارب الآخرين سواء أكانت محلية أو إقليمية أو دولية ومحاكاة المتميز منها في الممارسة والتطبيق.

5 – التكيف: ويتجلى من خلال العمل على التكيف مع التحديات والضغوط التي تفرضها البيئة المحيطة وخاصة ما تفرضه طبيعة هذا العصر من معوقات على هذا النوع من التعليم المقاولاتي.

وفي سياق الحديث عن التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية ومحاولات ربط التعليم العالي بالنظام الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى ربط المخرجات الجامعية بعالم الشغل وبسوق العمل. فإن ذلك هو ما حذا بالمسؤولين عن التعليم الجامعي في بلادنا إلى اللجوء إلى التفكير في السبل والآليات التي يمكن من خلالها إنجاح هذا المشروع الإستثماري، فكان من بين أهم الإجراءات التي تم اتخاذها هي إنشاء هيئتي دار المقاولاتية –وقد أشرنا إليها آنفا– وحاضنات الأعمال الجامعية والتي سنعرض إليها بنوع من التوضيح لاحقا، وهما الهيئتان اللتان تحتضنان فئات الطلاب من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية، وترافقانهم في محاولة تجسيد أفكارهم الإبتكارية ومشاريعهم الإبداعية التي يعلنون عنها ويسجلونها لدى إدارة مركز تطوير المقاولاتية أو حاضنة الأعمال الجامعيتين. وعليه يمكننا أن نشير إلى بعض تعريفات حضنات الأعمال على النحو التالي:

حاضنات الأعمال: ورد لدى(حوتية و دومي، 2022، صفحة 100)أن تقرير التنمية الإنسانية العربية يعرفها بأنها: "نمط جديد من البنى الداعمة (تكامل وظائف البناء أو النسق الاجتماعي) للنشاطات الإبتكارية والمشاريع الإبداعية للمبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون للإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها، إضافة إلى دعمها للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة"

بقراءة تحليلية لمدلول ما ورد من معطيات فيما يتعلق بمفهوم وتعريف حاضنات الأعمال يتضح بأنها هي نفسها كيانات مؤسساتية قائمة بذاتها لها شرعيتها القانونية، ولها مقوماتها المادية (مقراتها وهياكلها ومرافقها ووسائلها وأجهزتها وأموالها)،إضافة إلى مقوماتها البشرية (الإطارات والكوادر من المختصين. مشرفين ومرافقين ومدربين واستشاريين وممولين و...).

- وتعرف **حاضنات الأعمال**أيضا حسب ما ورد لدى(حوتية و دومي، 2022، صفحة 100)بأنها: "بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها المنشات".

بقراءة تحليلية لما ورد في التعريف أعلاه نلاحظ بأن حاضنات الأعمال هي عبارة عن مؤسسات قائمة بذاتها لها صبغة قانونية، ولها مقوماتها المادية من مقرات وهياكل ومرافق ووسائل) إضافة الى مقوماتها البشرية(الإطارات والكوادر من المختصين)، وقد أُنشئت خصيصا لتعمل على تقديم الدعم المادي والمعنوي والمالي لتسهيل عمليات انخراط الكثير من الأفراد من أبناء المجتمع الذين يبدون رغباتهم ويبادرون إلى إيجاد منتجات إبداعية وابتكارية، أو يطمحون إلى إنشاء مؤسسات ناشئة أو مصغرة أو صغيرة، وعليه يتضح بأن هدف هذه الهيئة الجامعية هو تحفيز وتشجيع الطلاب وخاصة الموهوبين وذوي القدرات الإبداعية من خلال قواعد استرشادية توجيهية تمكنهم من تجاوز عقبات كثيرة تقف حائلا أمام إبراز استعداداتهم وقدراتهم، ومن ثم يمكننا اعتبارها بأنها بوابات ولوج عالم الإبداعوالإبتكار. والذي بدوره يعتبر بوابة ولوج منظومة الإقتصاد وسوق العمل.

وفي سياق الحديث عن عمليات التوعية والتوجيه والإرشاد الطلابي حول موضوع الساعة ألا وهو(التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية وتبنيها تطبيق القرار الوزاري 1275) فإن الميدان يشهد بأن

أكثر الطلاب ليسوا على دراية ولا يعلمون أصلا بوجود مثل هذه التوجهات الجامعية وليس لهم علم بنشاطات حاضنة الأعمال ودار المقاولاتية، وخاصة منهم الطلبة الوافدين الجدد، وكذا الطلاب الذين يدرسون في الكليات البعيدة عن مقر وجود الحاضنة ودار المقاولاتية.

ويبرر لمصداقية هذا الحكم حديثنا إلى الكثير من الطلاب في حصص الأعمال الموجهة أو في فضاءات جامعية أخرى –وخاصة في الفترة الزمنية التي كنا نسعى فيها للحصول على الطلبة الذين يمكن أن يكونوا ضمن قائمة أفراد عينة دراستنا وفقا للمعايير التي حددناها– فلا تجد منهم إلا استغرابا واندهاشا يشفعونه بعدم درايتهم بهذه المعلومات أصلا.

– **أما حاضنات الأعمال الجامعية** فتعرف:(حوتية و دومي، 2022، صفحة 103)بأنها: "مركز أو وحدة توفر خدمات الدعم والتوجيه وتشجيع الأعمال الجديدة القائمة على التكنولوجيا أو الإبتكار وتوليد الأفكار والمعارف وإدارتها ومساعدة أصحاب المشاريع الإبداعية على النجاح"

بتحليلنا لهذا التعريف يتضح بأن حاضنات الأعمال الجامعية هي عبارة عن مراكز علمية تتم فيها اللقاءات والمقابلات والمحادثات بين الطلاب وإطارات وكوادر جامعية للتباحث حول آليات إنخراط الطلاب في عالم الإبداع والإبتكار. فقد أُنشئت هذه المراكز خصيصا لاحتواء الطلبة المبدعين واحتضان أفكارهم الإبتكارية ومشروعاتهم الإبداعية، ومرافقتهم في عمليات تنفيذها وتأطيرهم خلال مسارات تجسيدها من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي للطلاب، وتحفيزهم على الإنغماس في نشاطات الحاضنة ذات الطابع الإبداعي وتشجيعهم على إعلان ميولهم وإبراز قدراتهم واستعداداتهم ليتولى مسؤولوها مساعدتهم وقيادتهم نحو تحقيق النجاح وبلوغ الأهداف.

– كما أشار أيضا(حوتية و دومي، 2022، صفحة 103) بأنها تعرف:" بتلك الأماكن التي توفرها الجامعة للإستفادة منها من قبل الأفراد(الطلبة) والمؤسسات لممارسة نشاطاتهم الإبتكارية وأعمالهم الإبداعية وإنجاز مشاريعهم وإقامة مؤسساتهم الصغيرة وتشمل هذه الأماكن القاعات الدراسية والمختبرات العلمية والحاسوبية وغيرها".

بقراءة تحليلية للتعريفين أعلاه نلاحظ بأن الجامعة الجزائرية قد اتخذت من التوجه المقاولاتي مسلكا لها للخروج على الأقل من النفق المظلم الذي تمثله مشكلة مساهمتها في رفع نسب البطالة من

خلال الكم الهائل للطلاب المتخرجين منها كل سنة دراسية من دون مناصب عمل قارة، ولا وظائف حرة، حيث تبنت هذا المشروع ذو الطابع الاقتصادي في المرحلة الراهنة وسعت إلى تجسيده من خلال تطبيق القرار الوزاري 75/12 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 الذي يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية(شهادة مؤسسة ناشئة اوشهادة براءة اختراع). إذ أنه وعلى الرغم من التأخر الكبير في ولوج هذا المجال الذي هو في حقيقته متضمن في مناهج وبرامج نظام الألامدي، الذي يقر بأن الطالب الجامعي الوافد الجديد من الثانوية إلى الجامعة لا بد أن يدخل التعليم العالي حاملا معه مشروعة من الثانوية. إلا أن المبادرة ولو أنها كانت متأخرة فهي حسنة وتستحق التنويه والإشادة بها كما تستحق أيضا التثمين والتفعيل، بما توفر لها من إمكانات لدى كل مؤسسة جامعية، وإن هناك العديد من الطلبة تمكنوا من ولوج هذا العالم الجديد والذي سيكون مما لا شك فيه في صالحهم أولا، ثم في صالح الجامعة والمجتمع ككل. وقد بدأت بوادر نجاح هذا التوجه من خلال إقبال الكثير من الطلبة من جميع التخصصات العلمية على الإنخراط في المشروع وعرض أفكارهم ومشاريعهم، ومن الجهة المقابلة فإن هناك نشاطات مكثفة للجهات المسؤولة لرعاية هذا المشروع وخاصة حاضنات الأعمال ودار المقاولاتية الجامعيتين.

وحتى يمكننا أن نستفيد من آليات تطبيق هذه النماذج المؤسساتية الداعمة، والمشروعات الإستشارية والتوجيهية الناجعة. فإن الأمر يحيلنا إلى الإشارة بنوع من التوضيح إلى أهم **المراحل** التي تمر بها عملية احتضان فكرة إبتكارية أو مشروع إبداعي أو مؤسسة ناشئة أو مصغرة ونذكرها على النحو التالي: (حوتية و دومي، 2022، صفحة 106)

المرحلة1: الدراسة والمناقشة الإبتدائية والتخطيط والتأكد من خلال المقابلات بين إدارة الحاضنة والمتقدمين بمشروعاتهم من عدة أمور هي:

- جدية صاحب الفكرة أو المشروع ومدى انطباق معايير الإختيار على المستفيدين ومشروعاتهم.
- قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع.
- نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من الحاضنة وقدرة الحاضنة على توفير هذه الدعم.
- الدراسة التسويقية والخطط التي تتضمن قدرة المنتج على دخول السوق.

– الخطط المستقبلية لتوسعات المشروع.

المرحلة2: إعداد خطة المشروع على ضوء نتائج المرحلة الأولى من خلال دراسة جدوى المشروع اقتصاديا وفنيا وتسويقيا واعتمادا على ذلك يقوم المستفيد بإعداد خطة مشروعه.

المرحلة3: الإنضمام للحاضنة وبدء النشاط حيث يتم في هذه المرحلة التعاقد مع المشروع ويخصص له مكان مناسب طبقا لخطته وتتاح له مختلف الخدمات التي تتولى تقديمها حاضنة الأعمال.

المرحلة4: نمو وتطوير المشروع حيث يتم خلالها متابعة أداء المؤسسات الناشئة التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والإستشارات من طرف الأجهزة الفنية المتخصصة المتعاونة مع إدارة الحاضنة. علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية حيث تتدخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية (بالدعم والمرافقة).

المرحلة5: التخرج من الحاضنة وهي المرحلة النهائية للمشروعات داخل الحاضنة وتتم عادة في فترة تترواح بين السنتين أو ثلاث سنوات من قبول المشروع بالحاضنة وذلك طبقا لمعايير محددة للتخرج أهمها أن يكون المشروع قد حقق قدرا من النجاح والنمو وأصبح قادرا على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

بقراءة تتبعية لهذه المراحل التي يتم من خلالها إمكانية إخراج المشروع الإبداعي في أليق صوره، وتجسيده في أحسن أحواله، ووضعه على سكة الإنتاج من حيث الكم والكيف، وجعله في وضعية قابل فيها للتطوير والبقاء والمنافسة. يتضح بأن هناك جدية في أخذ مسالة إحتضان الأفكار الإبتكارية والمشاريع الإبداعية للطلاب بعين الإعتبار وإيلائها إهتمام كبير. إذ أنه قد يرفض المشروع منذ بدايته(أي في المرحلة الأولى التي يركزون فيها على دراسة جدوى المشروع). على أن يفسح المجال لأصحابه بتقديم الطعن والمسارعة إلى التعديلات اللازمة وإعادة عرض المشروع من جديد. كما قد يفشل تجسيد المشروع في أي مرحلة لاحقة ما لم تكن هناك متابعة فعلية من طرف جميع الشركاء فيه، حيث تتكامل أدوارهم وتتساند وظائفهم لإتمامه وتجسيده. وهو الأمر الذي يفرض على الجميع وبخاصة الطلاب أصحاب المشاريع ضرورة الإنضباط والإلتزام بكل الشروط التي من شأنها أن تساهم

في إنجاح العمل. والإصرار على بلوغ الأهداف المسطرة. وهو ما يحيلنا إلى التعريف بأهم **أهداف حاضنات الأعمال الجامعية** ونوجزها كالآتي:(حوتية و دومي، 2022، صفحة 105)

1 – تبني المبتكرين والمبدعين واحتضان أفكارهم ومشروعاتهم وتحويلها من مجرد أفكار ونماذج مخبرية إلى مشاريع مجسدة استثمارية إنتاجية من خلال توفير كل خدمات الدعم والتحفيز والتشجيع.

2 – تطوير أفكار جديدة لإيجاد مشروعات إبداعية جديدة وتوفير مصادر الدعم لإنجاحها من تمويل وإرشاد وتوجيه لأصحابها.

3 – إنتاج مؤسسات ناجحة تمتلك القدرة على التحكم في برامجها المالية والقدرة على البقاء والإستمرارية في الإنتاج اعتمادا على ذاتها.

4 – مساعدة الخريجين في الحصول على فرص عمل متنوعة ووظائف متناسبة مع تخصصاتهم واتجاهاتهم الإبداعية، ومن ثم انعاش الأحياء والمناطق السكانية اقتصاديا والمساهمة في التقليل من نسب البطالة والفقر.

5 – توفير الخبراء والمختصين والأكاديميين الذين يرافقون الطلبة أصحاب المشاريع ويسهرون على توجيههم وتكوينهم وتأهيلهم.

6 – توفير الخدمات القانونية لأصحاب المشاريع وتسهيل عمليات التأسيس والتسجيل والإستفادة وحماية الملكية الفكرية وبراءة الإختراع.

7 – إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والمعيقات الإدارية والمالية والقانونية التي يواجهها الطلبة أصحاب المشاريع أو المؤسسات الناشئة والمصغرة.

واعتمادا على ما سبقت الإشارة إليه يتضح بأن حاضنة الأعمال الجامعية تعتبر همزة وصل أو وسيط بين الجامعة والطلاب المبدعين، والمشرفين المرافقين لهم والمنتمين إليها أو إلى الجامعة ككل وبين ظهور منتج إبتكاري جديد، أو بروز مؤسسة ناشئة إلى الوجود مجسدة على أرض الواقع بإمكانها أن تساهم في إيجاد مناصب شغل لعدد من العاطلين، سواء أكانوا من الطلاب المتخرجين أو غيرهم من العاطلين عن العمل، وبالتالي مساهمتها في التقليل من نسب البطالة، ومحاصرة انتشار ظاهرة

الفقر، والحد من استفحالها. كما تعتبر حاضنة الأعمال الجامعية وسيطا بين هذه المؤسسات الناشئة والصغيرة والشركاء الإجتماعيين من خارج الجامعة في شكل ممولين أو زبائن أو عملاء أو مستهلكين لمنتجاتها الإبتكارية ومشاريعها الإبداعية. من خلال جملة من الأنشطة التي تمارسها ممثلة في إرشاد وتوجيه المنتسبين إليها وتدريب موظفي المشروعات المحتضنة من طرفها، وتوفير الإحتياجات والمساندة اللازمة للتقنية، وتوفير المساعدة والاستشارة المالية والإدارية والتسويقية، والتعرف على المستثمرين والشركاء الإستراتيجيين.

وخلاصة القول فإن الجامعة الجزائرية تبدو أنها في المسار الصحيح بتبنيها لمشروع التوجه المقاولتي سعيا منها إلى تخريج عدد معتبر من الطلاب حاملين بوادر الأمل في الوظيفة وإيجاد الثروة بين أيديهم وهو مشروع إقتصادي بحث يساهم من جهة أخرى في تخفيض نسب البطالة، وعلى العكس من ذلك يساهم في رفع نسب فرص الحصول على عمل سواء للطلبة أصحاب المشاريع الإبداعية أو لغيرهم من زملائهم الطلبة العاديين.

إن هذه الرؤية الإقتصادية للجامعة الجزائرية لها تداعياتها، وإن من أهم التداعيات والدوافع لهذا التوجه هو أن الإقتصاد العالمي بات يعتمد على إقتصاد المعرفة التي تنتجها عبقرية العقول البشرية (توليدا وتخزينا وتوزيعا وتوظيفا) أكثر من اعتماده على الماديات من الأموال والمواد الخام والقوى العضلية. وبناء عليه فإنه حري بنا أن نعرض لمفهوم **إقتصاد المعرفة** الذي يرتبط إرتباطا وثيقا بموضوع الظاهرة الإبداعية وعلاقة المؤسسة الجامعية بها.

- **إقتصاد المعرفة:** لقد ذكرت(بن ونيسة، 2014، صفحة 87)أن دومينيك فوراي(Dominique Forey)عرف**إقتصاد المعرفة** على أنه: "تخصص فرعي من الإقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة ويعتبره ظاهرة إقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الإقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الإقتصادية".

يتضح جليا بأن هذا النوع من الإقتصاديعتبر تخصص فرعي جديد مواكب للتطورات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم، فهولا يعتمد على المقومات الطبيعية من الخامات والأموال والجهود العضلية للعمال رغم الحاجة إلى هذه المقومات(أي أنها ليست حاسمة)، بقدر ما يعتمد على الجهد العقلي المولد للأفكار والقادر على جمع المعطيات والمعلومات والبيانات التي تنتجها العقول البشرية البارعة، وفي الوقت ذاته هي من تستغلها وتوظفها بأساليب إبداعية إعتمادا على الآلات والوسائل

التكنولوجية(في إطار مشروع أتمتة المؤسسات) للحصول على القيمة المضافة، في شكل منتوجات سلعية تسوق بيعا وشراء، مع احتمالية دخول مجالات التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية. فهو بذلك إقتصاد يعتمد على رأس المال لفكري.

وبنظرة متمعنة في هذه المعطيات يبدو واضحا أن الطلاب وخاصة منهم المبدعين هم الأكثر ملاءمة لاحتواء مسألة الإقتصاد الجديد المبني على المعرفة، من خلال مؤهلاتهم الفطرية من مواهب وذكاء وقدرات عقلية عالية تمكنهم من إنتاج وتوليد المعرفة، وفي الوقت ذاته تسهل معهم عمليات التدريب والتكوين لإكسابهم المهارات الإبداعية الأخرى، ومن ثم إمكانية توظيف هذا المنتوج الفكري (المعرفة) من طرفهم أيضا، وإن مثل هؤلاء الأفراد نجدهم من ضمن مدخلات التعليم الجامعي في صيغة طلاب يتميزون عن جموع الطلاب العاديين بهذه المواهب والإستعدادات والقدرات.

يتعلق الأمر إذن بضرورة تفطن مسؤولي الإدارة الجامعية لهذه المسألة وأخذها مأخذ الجد والسعي بفعالية لاكتشاف كل الطلاب الذين لهم ملكات فطرية، واستعدادات وميول إبداعية وتصنيفهم وفقا لاتجاهاتهم نحو الإبداع والإبتكار، مع ضرورة الحرص على توفير الرعاية الخاصة لهم من خلال تحويل البيئة الجامعية من بيئة تعليمية وهي الوظيفة الأساسية لها إلى بيئة إبداعية بامتياز كوظيفة إضافية يفرضها العصر الموسوم بعصر التكنواوجيا الرقمية(الرقمنة) وعصر الآلة (الأتمتة أو المكننة) وذلك بتوفير كل مستلزمات الدعم المادية والمحفزات المعنوية التي تشجع الطلبة على إبراز قدراتهم وتفجيرها وتمكنهم من تنميتها وتطويرها.

كما أشارت (بن ونيسة، 2014، صفحة 87) أيضا إلى أن منظمة التعاون والتنمية الأوروبية قد عرفت **إقتصاد المعرفة** على أنه: "نوع من الإقتصاد القائم على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة"

وفي التعريف دلالة واضحة على أن إقتصاد المعرفة يتطلب ضرورة توفر العنصر البشري في كل خطوة من خطوات محاولة ولوج عالم الإقتصاد المبني على المعرفة، وذلك لأنه المسؤول عن توليد المعرفة وبلورة الأفكار وتوظيفها.وإن هذا الدور لمنوط بالطلبة الجامعيين من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية الفطرية والمهارات المكتسبة التي تمكنهم من تحمل مسؤولية القيام بهذه النشاطات المؤهلة لولوج نظام إقتصاد المعرفة، والذين من المفترض أن تؤهلهم المؤسسة الجامعية من خلال تعليمها العالي المتضمن في المنهاج الدراسي الرسمي، بالموازاة مع رعايتهم رعاية خاصة، وذلك من خلال

إحتضانهم من طرف كل من مركز تطوير المقاولاتية وحاضنات الأعمال الجامعية، ولو تطلب الأمر العمل وفق منهاج حقيقي ناتج عن المزج بين ما هو متضمن في المنهاج الرسمي وما هو موجود في المنهاج الموازي الذي يحمل في طياته محتويات وطرائق تتعلق بالظاهرة الإبداعية. وهي عملية التمكين التي أشرنا إليها في الفصل الثاني تحت عنصر التمكين الإداري. أي تمكين الأستاذ من التعاطي مع مقررات ومحتويات المنهاج بهامش من الحرية.

يتعلق الأمر إذن بضرورة إنتباه مسؤولي التعليم العالي والنظر بعين الإعتبار إلى القضية الكبرى وهي من الأهمية بمكان (قضية التوجه المقاولاتي للجامعة واعتماد إقتصاد المعرفة في التنمية المحلية والتنمية المستدامة)، ومن ثم فقد صار لزاما عليهم الإهتمام بالظاهرة الإبداعية ورعاية الطلبة المبدعين رعاية خاصة.

ويهمنا من كل ما سبقت الإشارة إليه أن مسالة الإنغماس في مشروع إقتصاد المعرفة ترتبط بإلزامية وجود العنصر البشري المالك للمواهب والذكاء والقدرات الذهنية العالية، وذلك لأن هذا النوع من الأفراد هو الأساس الذي تظهر مساهمته في كل الخطوات لتنفيذ أي مشروع لولوج عالم الاقتصاد المبني على المعرفة، وأن هذا العنصر البشري المؤهل فطريا –وفقا لدراستنا الراهنة– هم الطلبة الجامعيين من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية.

ويتضح هنا بأن رأس المال المعرفي ممثلا في المهارات البشرية والتوليفات المختلفة لطرق وأساليب الإنتاج، والتسيير الإداري الذي تتبعه المنشأة أو المؤسسة هو المحرك الرئيسي وهو العنصر الأساسي المحدد للقدرة التنافسية للمشروعات وللمؤسسات. إذ أنه هناك علاقة ارتباط قوية بين مستويات رأس المال المعرفي وقوة التنافسية بين المشاريع ذاتها وبين المنظمات والمؤسسات. حيث أنه كلما تزايدت مستويات الإعتماد على التقنية والتطور المعرفي والقدرة على الإبداع والإبتكار في إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها الأفراد والجماعات والمجتمعات. كلما ارتفع العائد وتضاعفت إمكانيات الإستثمار والنمو والتطور، وينعكس ذلك إيجابا على بقاء المؤسسة واستمرار نشاطها السوقي والحفاظ على الوضع التنافسي لها. ويتعلق الأمر هنا بوجوب ربط المؤسسات الجامعية بسوق الشغل والنظام الإقتصادي للإستفادة من هذا التوجه في الإتجاهين، الإتجاه الأول هو: امتصاص عدد كبير من خريجي الجامعات وبالتالي تقليص نسب البطالة وتوفير مناصب الشغل التي يصنعها رواد

الأعمال من خلال أفكارهم الإبتكارية ومشاريعهم الإبداعية، وأما الإتجاه الثاني فهو: الإستثمار في قدرات الطلبة المبدعين والموهوبين ومن ثم مساهمتهم في التنمية الإقتصادية والتطوير المجتمعي والإعتماد عليهم في قيادة قاطرة النمو والتقدم.

يتضح جليا بأن الإنسانية عرفت تغيرات اجتماعية كبيرة وتطورات إقتصادية رهيبة وكل ذلك من صنع العقل البشري المخطط والمدبر، والذي يمتلكه أفراد بعينهم ويتميزون عن عموم غيرهم من الأفراد بقدرات واستعدادات عقلية ونفسية وانفعالية وجسمية تساعدهم على الإبداع والإبتكار والإختراع، وتقديم الإضافات اللازمة والمرغوبة في كل المجالات وفي كل ميادين الحياة، والتي تساهم في التطوير وتحسين ظروف معيشة الأفراد والمجتمعات. وإن هؤلاء الأفراد المؤهلين لهذه المهمات غالبا ما نجدهم من خريجي الجامعات وهو الأمر الذي يُلزم الوصاية المسؤولة عن التعليم في عمومه والتعليم الجامعي على وجه التحديد أن تولي إهتماما كبيرا بالظاهرة الإبداعية وكل ما يتصل بها والسعي إلى رعاية الطلاب المبدعين ومرافقتهم بفعالية لتمكينهم من العطاء الذي يتناسب وقدراتهم ومؤهلاتهم الفطرية.

5 – 2 دور الجامعة في تنمية العمليات المعرفية:أما فيما يتعلق بعلاقة المؤسسة الجامعية بإنتاج المعرفة فقد ذكرت:(بن غذقة، 2016، صفحة 148)أن:"الجامعة تعتبر هي المسؤولة المباشرة عن تنمية شخصيات الطلاب بجميع جوانبها السلوكية والأدائية والوجدانية والمعرفية من أجل إنتاج الطالب الأكثر إتزانا ونفعا لنفسه ولمجتمعه"

من خلال تحليلنا لهذا التعريف يتضح بأن المؤسسة الجامعية منوطة بمهمة تزويد الطلاب وحتى طواقم هيئة التدريس بأرصدة معرفية رفيعة المستويات كما ونوعا. فمن خلال وظيفتها التعليمية تتم عمليات التفاعل بين الأساتذة والطلاب فيكتسبون العلوم النافعة والمعارف المفيدة سواء كانت هذه المعارف مستلة من مقررات ومحتويات المنهاج الدراسي الرسمي، أو من خلال الفرص التي تتاح لتجاوزه إلى ممارسة نشاطات أخرى خارجة عن مضامينه وتكون متضمنة في برامج المنهاج الموازي الذي يمكن أن يعتمده أعضاء هيئة التدريس خصوصا ضمن برامج المرافقة البيداغوجية التي يؤدونها ضمن وظائفهم الإضافية. وفي تقديرنا فإن هذا هو ما نصبو إلى تحقيقه وتجسيده ميدانيا إذا أردنا أن نحقق إكساب معارف كمية ونوعية لكل الطلبة، وتزداد الأهمية أكثر كلما تعلق الأمر برعاية الطلبة المتميزين بمواهبهم وبقدراتهم الإبداعية. خاصة وأن المرحلة الراهنة تفرض على كل مؤسسة تريد

النهوض ومواكبة التطورات العالمية أن تمتلك الأفكار والمعارف والعقول البشرية التي تنتجها بالكم والنوع الكافيين. وحتى تتمكن المؤسسة الجامعية من تحقيق هذا الهدف (تنمية العمليات المعرفية والتفكير الإبداعي) لدى كل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب فإنه من الضرورة بمكان أن تولي إهتماما بليغا بكل عناصر الفعل التعليمي كونه الأساس الذي يقوم عليه التعليم العالي. بدءا بالأستاذ كونه مصدرا رئيسيا للمعرفة بالنسبة للطلاب وهو ما يلزمه بأن يكون متعمقا في مادة تخصصه الأكاديمي، وواسع الإطلاع في الثقافات العامة المتنوعة، فضلا عن إلتزاماته الأخلاقية بآداب المهنة العامة. ثم يأتي دور المنهاج الدراسي الذي من خلال مقرراته وبرامجه الدراسية تسعى الجامعة إلى تحقيق رؤيتها وتبليغ رسالتها. وهو ما يفرض علينا التحول سريعا من الإعتماد على المناهج التقليدية إلى اعتماد المناهج الدراسية العصرية شريطة أن نأخذ في الحسبان مسألة بنائها محليا، وإن تعذر الأمر(وهذه هي أهم مشكلة تعانيها منظومتنا التربوية برمتها) فبتعديل المناهج المستوردة بما يتوافق وعناصر ثقافتنا. ثم بعد ذلك ننتقل بالإهتمام إلى التركيز على الأساليب والطرائق التدريسية النشطة من خلال التحول التدريجي من الإعتماد الكلي على التلقين بواسطة المحاضرة إلى ممارسة الأعمال التطبيقية وإجراء التجارب الميدانية الفردية والجماعية في جو حواري مفتوح على عمل تعاوني تشاركي تحترم فيه الأفكار والأراء. لننتهي بمهمة رعاية الطلاب في عمومهم كونهم عناصر منتقاة وفق معيار اجتياز أكبر عقبة في مساراتهم الدراسية ممثلة في النجاح في شهادة البكالوريا، وذلك من خلال توفير منهاج تعليمي جامعي كفيل بأن يجعل منهم أفرادا مؤهلين للمساهمة في عمليات التنمية والتطوير المجتمعي. على أن نخصص رعاية خاصة وبرامج خاصة بهؤلاء الطلاب الذين نلتمس فيهم قدرات عقلية فائقة لنجعل منهم النخبة التي تساهم بفعالية في قيادة قاطرة النمو والتقدم.

نخلص إلى القول بأن هذاالفصل الذي عرضنا من خلاله إلى قراءة مفهمية موسعة للبيئة الجامعية والتي اعتبرناها بيئة تعليمية بامتياز وفي الوقت ذاته قدّرنا أنها يمكن أيضا أن تكون بيئة إبداعية بامتياز، إضافة إلى تطرقنا إلى عدة مقاربات نظرية إهتمت بتفسير الظاهرة الإبداعية وعلاقتها بالسياق(البيئة والمحيط) الذي يتواجد فيه الفرد(الطالب) المبدع، وقد كانت المعطيات والبيانات التي عرضنا لها سندا قويا لنا لإجراء دراسة ميدانية أقرب إلى الموضوعية من خلال إعتمادنا على(عينة الدراسة "وهي عينة قصدية" وكذا من خلال اختيارنا لتقنية جمع البيانات ممثلة في "المقابلة")

الفصـــل الرابـــع: عرض وتحليل وتفسير البيانات ومناقشة نتائج الدراسة

*** تمهيد:**

1 – عرض وتحليل البيانات وتفسيرها

المحور الأول: البيانات الشخصية (الديموغرافية)

ملاحظة: نقلت الجداول(من 01 الى 09) المتعلقة بهذا المحور إلى الفصل الأول.وتم التعليق عليها وتحليلها تحت(عنصر خصائص العينة) على أن نعتمدها لاحقا في مناقشة النتائج.

المحور الثاني: النشاطات الإبداعية للطلاب بالجامعة الجزائرية(مجالاتها. تأطيرها. معوقاتها)

2 – مناقشة نتائج الدراسة:

2 – 1 مناقشة النتائج في ضوء تساؤلات الإشكالية أو أهداف الدراسة

أ – مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الأول:

ب – مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثاني:

جـ – مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثالث:

د – مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الرابع:

– مناقشة النتائج في ضوء التساؤل المركزي

2 – 2 مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

2 – 3 مناقشة النتائج في ضوء المقاربات النظرية المفسرة للابداع المعتمدة في دراستنا

– النتائج العامة

*** خلاصة:**

من مسلمات الأمور التي يتفق عليها كل الباحثين والدارسين أن أي دراسة مهما كان نوعها ومجالها وموضوعها وهدفها فإنها ستنتهي إلى جملة من النتائج التي يسعى الباحث من خلال مراحل بحثه الى الكشف عنها سواء بتأكيدها أو بنفيها، ولتحقيق هذا الهدف ممثلا في الإنتهاء الى نتائج معينة لا بد من اعتماد الباحث على المعطيات والبيانات الإحصائية التي تدلي بها الشواهد الميدانية المُصرح بها من طرف أفراد العينة من خلال إجاباتهم عن أسئلة أداة الجمع التي يوظفها، وتكون في الأغلب الأعم إما الإستبانة(استمارة الإستبيان) أو الإستبار(دليل المقابلة). -وإن هذه الأخيرة هي التقنية التي اعتمدناها في دراستنا الراهنة-. وفي تعاطي الباحث مع هذه البيانات من أجل الوصول إلى النتائج فإنه يقوم بعرضها وفقا لعدة عمليات متتالية ومترابطة، بدءا بجمعها ثم تفريغها ثم تبويبها في الجداول التكرارية ثم تحويلها إلى نسب مئوية يسهل التعامل معها في تحليلها كميا، وهي الخطوات التي تتبعناها في عرضنا للبيانات وتحليلنا لها، لكن وبالرغم من إيماننا بأن لغة الأرقام تبدو صحيحة ودقيقة إلا أنها في تقديرنا لا تقدم إلا تقاربات واحتمالات تساعد الباحث ليستخدمها كمدخل للتحليل الكيفي والتفسير السوسيولوجي بما يحقق الفهم الصحيح للموقف الإجتماعي.

وبناء عليه فإننا سنحاول في هذا الفصل عرض وتحليل بيانات دراستنا كميا وتفسيرها سوسيولوجيا، بغرض اعتمادها في استخلاص النتائج الجزئية والنتائج العامة لدراستنا ومن ثم مناقشتها في ضوء كل من تساؤلات دراستنا والدراسات السابقة والمقاربات النظرية.

1 - عرض وتحليل البيانات وتفسيرها

الجدول رقم 10: يوضح توزيع أفراد العينة حسب رايهم في ممارسة الطلاب نشاطات ابداعية

البدائل	التكرار	النسبة
نعم	21	60 %
لا	14	40 %
مج	35	100%

أفضت البيانات الكمية الواردة في الجدول الوصفي البسيط أعلاه إلى إعلان النتائج التالية: نسبة 60% من المبحوثين صرحوا بأن الطلاب يمارسون نشاطات طلابية إضافية خارجة عن دائرة الدراسة الرسمية بالجامعة، وأن الكثير من هذه النشاطات تصب في دائرة الإبداع والإبتكار، ويمكننا تفسير ذلك باطلاعهم على فكرة التوجه المقاولاتي للجامعة، مقابل نسبة 40%منهم صرحوا بأن الطلبة لا يمارسون نشاطات إبداعية زائدة عن دروسهم الرسمية، ويمكننا تفسير هذه النتائج استنادا إلى عدة مؤشرات أولها تباين الخلفيات الاجتماعية للطلاب وفقا لبياناتهم الديمغرافية المعلن عنها في المحور الأول(والمشار إليها في الفصل الأول تحت عنوان خصائص العينة)حيث تبين أنهم موزعين على معظم دوائر ولاية سكيكدة وذلك حسب مناطق ثلاث(الحضري وشبه الحضري والريف) وأن ظروف أسرهم الثقافية والإقتصادية عادية، فالمنتمون إلى المناطق الشبه حضرية والريفية غالبا ما يصعب عليهم الإندماج كليا في الحياة الجامعية وخاصة إذا أخذنا في الإعتبار تأنث المؤسسة الجامعية(حسب إعلان الجدول رقم 01). ويفضلون الإنعزال والإبتعاد عن الجماعات والفرق النشيطة المكونة للنوادي والمنظمات الطلابية، وهو ما يحرمهم من الإنغماس في النشاطات الطلابية المختلفة كما يغيب عنهم أيضا الإطلاع على مجريات هذه النشاطات التي يقوم بها غيرهم، وهؤلاء يمثلون الفئة التي أجابت بنفي وجود نشاطات إبداعية للطلاب، أما الثاني فهو التباين أيضا في القدرات والميول والإتجاهات وفقا لمبدأ الفروق الفردية، وهو ما يؤهل بعضهم على حساب البعض الآخر للاندماج بسهولة في الحياة الجامعية بكل ما تتوفر عليه من نشاطات(دراسة رسمية ونشاطات حرة)، ويحرم بعضهم الآخر من هذا الاندماج، أما المؤشر الثالث فيمكن حصره في قصور الدور الإرشادي والتوجيهي للطلاب من طرف الهيئات الجامعية (الإدارة. الأساتذة. الحاضنة...) من خلال عدم تطبيق نظام المرافقة البيداغوجية كما ينبغي له أن يكون. يتعلق الأمر إذن بضرورة الإنتباه إلى هذه الوضعية وأخذها بعين الإعتبار، والسعي لتوفير المناخ الإبداعي المناسب داخل الحرم الجامعي، خاصة وأن مجالات النشاطات الطلابية متعددة ومفتوحة وغير مشروطة فهي متاحة للجميع، فقط تحتاج إلى ضبط وتنظيم وهيكلة وتأطير، من أجل توجيهها الوجهة الصحيحة، ووضعها على المسار الإيجابي ذي القيمة والمنفعة، ومن ثم يمكن احتضان كل النشاطات الطلابية التي فيها بوادر خير والتي يمكن أن تصب في قالب الإبداع والإبتكار والإختراع، والحرص على استقطاب أصحابها واستيعابهم ومرافقتهم والاستثمار في طاقاتهم وقدراتهم.

وتأسيسا عليه فإن المسؤولية هي مسؤولية الإدارة الجامعية بالدرجة الأولى ومن ورائها حاضنة الأعمال الجامعية ومركز تطوير المقاولاتية وأعضاء هيئة التدريس، ولا بد من تكاثف جهود الجميع من أجل تفعيل وتطبيق مدلول الشعار المتعلق بدور الحاضنات والقائل:(الحاضنات الجامعية ورؤى مستقبلية لإسهامات إقتصادية). أي أن دورها هو توجيه وإرشاد الطلاب لاستشراف المستقبل الذي يطمح الجميع لأن يكون مستقبلا زاهرا، وما حاضنات الأعمال الجامعية إلا هيئة جامعية ينشطها إداريون وأساتذة تابعين للطاقم الإداري والكادر التعليمي للجامعة، أي لا بد أن تصير الجامعة منارة للإبتكار المعرفي ومركز إشعاع علمي يُطعّم الإبداع الطلابي في كل المجالات، ومن ثم يمكنها أن تكون قاطرة تقود حركية الإقتصاد الوطني، خاصة وأن مركز تطوير المقاولاتية وحاضنة الأعمال هيئتان أُنشئتا للتكفل بتنمية الفكر المقاولاتي لدى الطلبة، من خلال نشاطات وورشات ودورات تكوينية متخصصة في إنشاء المشاريع المبتكرة، والمؤسسات الناشئة والمصغرة وحتى الصغيرة، وأيضا من خلال التنسيق مع أجهزة الدعم المختلفة التي تساهم في مرافقة حاملي الأفكار والمشاريع بشكل مستمر ودائم، وفي ذلك تحفيز وتشجيع للطلبة على الانغماس في مختلف النشاطات الطلابية والتي من خلالها يتمكنون من ولوج أبواب عوالم الاكتشافات والإبداعات والابتكارات والاختراعات.

ويتعلق الأمر هنا بضرورة امتصاص حركية ونشاطات الطلاب خاصة تلك الخارجة عن دوام الدراسة الرسمية، وتوجيهها لتصب في دائرة الإبداع والابتكار، وسيتحقق لنا من وراء ذلك أهداف لعل أولها: توجيه الطلبة إلى المسارات الإيجابية الصحيحة ومن ثم إنقاذهم من الانغماس في ممارسات قد تؤول بهم إلى مواقع الإجرام وأوكار الرذيلة وما أكثرها، وأما الثاني: وهو الأنفع فهو الاستثمار في قدراتهم والاستفادة منها لصالحهم ولصالح الجامعة ولصالح المجتمع الكبير وحتى للإنسانية ككل.

وهنا يمكن لنا أن نتساءل كيف يتحقق لنا هذا المطلب في ظل التسيب(الإهمال واللامبالاة) المسيطر على الوضع العام في الجامعة والاستسلام الجماعي لواقعها المأزوم؟

وللاجابة عن هذا التساؤل يمكننا الإستناد الى ما أدلى به المبدع الجزائري **كمال يوسف تومي:)**أ.د.كمال يوسف تومي (وهو واحد من الأدمغة الجزائرية المبدعة المهاجرة. وهو مثال رائع في استثمار الوقت واستغلاله في تحقيق النجاح حين قال: "إن الإنسان إذا أراد شيئا خصص له وقتا في

برنامجه اليومي ليقوم به". وقال أيضا:"أنا لست بروفيسورا وإنما أنا باحث يجمع طلبة حول مشكلة للبحث عن حلها".

وفي هذا السياق بالذات فقد تطرقنا في الفصل الثاني إلى أهمية اعتماد نمط إداري هو من النجاعة بمكان في تسيير المؤسسات والموسوم بـ: **إدارة الوقت** إذ أنه من أهم العوامل التي تساهم بقوة في تحقيق النجاح وبلوغ الأهداف والغايات والتي من أهمها بالنسبة للمؤسسة الجامعية الإهتمام بالظاهرة الإبداعية ورعاية الطلبة المبدعين.

وقد كان **كمال يوسف تومي** مثالا لذلك حيث أنه كان منذ صغره مولعا بتصميم وصناعة الآلات الميكانيكية وفي المرحلة الثانوية تحول الى متفوق دراسيا نتيجة محافظته على الوقت واستغلاله فيما يفيد وكذا نتيجة**المرافقة** الجيدة لأخيه الدكتور محفوظ ليقوده تفوقه هذا إلى التميز في شهادة البكالوريا بحصوله على أحسن معدل في شعبة الرياضيات سنة 1974 بثانوية فخار العريقة بالمدية. وهو الأمر الذي فتح له أبواب النبوغ والتألق في تخصصه وميوله فمن جامعة باب الزوار بالجزائر يتحصل على منحة من شركة سوناكوم لمواصلة الدراسة في الخارج سنة 1975 وكانت وجهته هي الولايات المتحدة الأمريكية، لتتفتق مواهبه هناك بتردده على جامعتي سينسيناتي وماساشوستس ليحصد ثلاث شهادات علمية هناك هي: شهادة مهندس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه في الهندسة الميكانيكية. وفي سنة 1984/1983 فاجأ الجميع بجامعة ماساشوستس(MIT) فاخترع أسرع آلي في العالم وكانت سرعته 10 أمتار في الثانية في الوقت الذي كانت فيه الآليات الموجودة حينها لا تتجاوز سرعتها 1متر في الثانية، وكان هذا العمل بالتعاون مع الشركة اليبانية(Shin Meiwa Industries) في إطار بحثه لنيل شهادة الدكتوراه ، كما حصل على ما يقارب 25 براءة اختراع.

إذن يتعلق الأمر بضرورة أن نقتدي بهذاالمبدع الجزائري وأن نقتفي أثره ونحاكي أعماله على الأقل في مسألة المحافظة على الوقت وأن نحسن استغلاله وأن نؤدي كل واجباتنا ونشاطاتنا ومهامنا في أوقاتها المحددة.

الجدول رقم 11: يوضح توزيع أفراد العينة حسب شعورهم بان لديهم ميول إبداعية

البدائل	التكرار	النسبة
نعم	35	100 %
لا	00	00 %
مج	35	100 %

بملاحظة البيانات الكمية المبينة في الجدول أعلاه والمستقاة من إجابات المستجوبين عن سؤالنا المتعلق بشعور الطالب هل أن لديه ميول إبداعية من عدمها؟ نجد انها أفصحت عن النتائج التالية: نسبة 100 % أقروا بأن لديهم شعور وإحساس بامتلاكهم ميولا إبداعية، وذلك اعتبارا لشعورهم بامتلاك قدرات متنوعة رفيعة المستويات(عقلية. نفسية. جسدية وانفعالية).

وهذا ما يمكن أن نبرر به صدق رؤية الإتجاه القائل بأن كل إنسان له قدرات إبداعية على تفاوتها فقط في درجاتها ومستوياتها بين الناس، وعلى تفاوت بينهم في الإهتمام بها ورعايتها(شخصيا أو بيئيا) وهو الإتجاه الإنساني أو النظرية الإنسانية والتي يمثلها فريق من العلماء وعلى رأسهم كل من **ماسلو** و**روجرز** حيث يرون أن القدرات الإبداعية موجودة لدى الناس جميعا وأن الاختلاف بين الأفراد ماهو إلا اختلاف في درجة القدرة الإبداعية، ويمكن لهذه القدرة الابداعية أن تظهر وتتطور إذا ما توافرت لها البيئة الملائمة الخالية من الضغوط والتهديدات. فالإبداع عملية من العلاقة بين الفرد السليم والوسط السليم المشجع والمناسب والذي يؤدي إلى ازدهار وتفتح الطاقات الابتكارية لدى الفرد.

ويدلل لموضوعية هذه الإجابات أن جميع أفراد العينة فعلا هم من الطلاب الذين يترددون بانتظام على حضور الملتقيات والندوات والأيام الدراسية التي تنظمها على وجه الخصوص مؤسسة حاضنة الأعمال الجامعية المهتمة أكثر من غيرها بمسألة مرافقة الطلاب، وتوجيههم وتوعيتهم بمشروع التوجه المقاولاتي للجامعة مسايرة للتطورات الحاصلة من جهة، ومن جهة أخرى تطبيقا للمرسوم الوزاري 1275 المتعلق بمنح شهادة جامعية مشروع مبتكر أو مؤسسة ناشئة، إضافة إلى أنهم دائمي الحضور للنشاطات العلمية والثقافية والرياضية التي تنظمها النوادي العلمية بالجامعة.

ويتعلق الأمر إذن بأن طلابنا(في عمومهم وذوي المواهب والقدرات منهم بصفة خاصة) في حاجة ماسة إلى الإهتمام والرعاية والمرافقة والإرشاد والتوعية الدائمة والمستمرة فرديا وجماعيا، وإن هذا

لمطلب جماهيري وواجب اجتماعي، وذلك لأن توفير هذا الإهتمام والرعاية اللائقة بالطلاب مسؤولية اجتماعية منوطة بجميع مسؤولي الدولة ممثلة بوزارة التعليم العالي وبوجه خاص طواقم وكوادر المؤسسة الجامعية. وعليه فقد صار لزاما علينا وضع هذه المسألة في الحسبان وأخذها بعين الإعتبار في كل اللقاءات التنظيمية أو المحاولات الإصلاحية والتنموية التي تسعى كل جامعة للقيام بها محليا وكذا وطنيا وذلك تثمينا لشعور الطلاب بامتلاك مواهب وقدرات ومؤهلات ابداعية.

الجدول رقم 12: يوضح توزيع افراد العينة حسب رايهم في اليات اكتشاف الطلبة المبدعين

البدائل (الفئات)	التكرار	النسبة
الأنشطة الطلابية والمسابقات	16	45.71 %
الدعم والتحفيز والتوجيه الجامعي	06	17.14 %
عن طريق مذكرات ورسائل التخرج	06	17.14 %
من خلال مساحات وفضاءات عرض منتجاتهم	04	11.45 %
اكتشاف الطلاب لأنفسهم	03	8.57 %
مج	35	100 %

تبين الشواهد الميدانية الواردة في الجدول الإحصائي أعلاه والتي تضمنتها إجابات المبحوثين حول السؤال المفتوح المتعلق بكيفية اكتشاف الطلبة المبدعين بالجامعة أن: أعلى نسبة وقد بلغت 45.71 %تمركزت لدى فئة المستجوبين الذين أكدوا بأن الأنشطة الطلابية والمسابقات التنافسية التي تنظمها الجامعة والمنظمات والنوادي العلمية والرياضية لها بالغ الأثر في اكتشاف مواهب الطلاب وقدراتهم الإبداعية، ومن ثم يتم تشجيعهم على اقتحام مجال الإبداع والإبتكار، ويمكننا تفسير ذلك بأن هذه النشاطات تتم في جو مريح يحتوي على هامش من الحرية والإستقلالية يسمح للطلاب بإبراز قدراتهم وإعلان ميولهم، مقابل 17.14 % من المبحوثين صرحوا بأن الدور الرئيسي لاكتشاف الطلبة المبدعين إنما يرجع إلى الجامعة بكل أطقمها الإدارية والتدريسية من خلال عمليات التوجيه والإرشاد ونظم التحفيز مما يفسح المجال أمام بعض الطلبة لاغتنام هذه الفرص ويشجعهم على إظهار قدراتهم وميولهم واتجاهاتهم، وهي نفس النسبة أي 17.14 % من المستجوبين الذين اقروا بأن الآلية الأنجع التي يتم من خلالها اكتشاف الطلبة المبدعين إنما هي آلية إنجاز مذكرات أو رسائل التخرج

(ليسانس+ماستر) والتي أصبحت في الفترة الراهنة تنجز حاملة لأفكار ابتكارية أو مشروعات إبداعية وفقا للقرار الوزاري 1275 الذي ينص على منح شهادة جامعية مشروع مبتكر أو مؤسسة ناشئة وهي أيضا إجابات منطقية لأفراد العينة خاصة وأنهم طلاب ذوي مشاريع ويمكن تفسيرها بأنهم قد يكونون من الطلبة المتخرجين هذه السنة، في حين أن 11.45 % من المبحوثين أكدوا على أن الكيفية التي يمكن أن نكتشف بها الطلاب المبدعين هي تلك المساحات والفضاءات والأجنحة التي تخصص لهم أيام الملتقيات والأيام الدراسية والندوات والتربصات والتي يمكنهم من خلالها عرض شهاداتهم أو جوائزهم التكريمية أو بعض منتجاتهم، وبالفعل فإن هذه الفضاءات قد تكون جالبة للانتباه الذي يمكن أن يأتي من ورائه اهتمام بمشروعاتهم واحتضان لهم من طرف بعض المسؤولين المنظمين لذلك النشاط الجامعي، مقابل 8.57 % أجابوا بأن الطلاب المبدعين يكتشفون أنفسهم بأنفسهم من خلال شعورهم بامتلاك مواهب وقدرات عالية، وكذا من خلال إحساسهم بأن لديهم ميول واتجاهات نحو التفوق والتميز تغذي رغباتهم ودافعيتهم فيساعدهم ذلك على إبراز قدراتهم وتفجيرها والعمل على تنميتها وتطويرها ومن ثم إمكانية استغلالها والاستثمار فيها، وفي ذلك مدعاة لولوجهم عالم الإبداع.

بنظرة تحليلية لهذه المعطيات الميدانية يمكن أن نخلص إلى القول بأن آليات وأساليب اكتشاف الطلبة المبدعين كثيرة ومتنوعة لأنها عملية معقدة وهي من الصعوبة بمكان، فلا بد أن تساهم في القيام بها عدة جهات وأطراف من منتسبي الجامعة ومن خارجها. وفي تقديرنا فإن دور المرافق البيداغوجي في هذه العملية مهم جدا، وعليه فلا بد من أن يبدأ العمل في محاولاتنا اكتشاف الطلبة المبدعين بتطبيق مبدأ المرافقة البيداغوجية منذ الوهلة الأولى لولوج الطلبة للحياة الجامعية، إذ أنه من المفترض أنهم يأتون إليها من المرحلة الثانوية وهم يحملون بين أيديهم أفكارا تنم عن مشاريعهم المستقبلية، وتتولى الجامعة متابعتها والعمل على تنميتها وتطويرها عن طريق آلية تعيين المشرفين الذين يقومون بالمرافقة البيداغوجية في صيغتها الرسمية والقانونية.

وفي هذا الصدد نعزز لرؤيتنا هذه بما أشارت إليه الدكتورة **أمل سعد** من جامعة المنصورة بمصر في مداخلتها الإفتراضية المقدمة من خلال فعاليات اليوم الدراسي المنظم من طرف جامعة سكيكدة الموسوم بـ: *الجامعة ودعم الإبداع والإبتكار في بيئة ريادة الأعمال* وذلك من خلال طرحها للتساؤل القيم الذي مؤداه: "هل فكرنا يوما في إعداد إستبيان نوجهه للطلبة في الجامعات نسألهم من خلاله عن توجهاتهم وقدراتهم وميولهم وطموحاتهم" ؟ (سعد، 2024.04.21).

وإننا لنستفيد من طرح مثل هذه التساؤلات على الطلبة في بدايات مساراتهم الدراسية إكتشاف الكثير منهم ممن يكون تفكيرهم خارج الصندوق. أي بمعنى أننا سنجد من هؤلاء الطلبة من يفكرون بطرق تختلف عن المألوف، (أي بطرق جديدة غير تقليدية)، حيث يمكن أن نجدهم يملكون تفكيرا ناقدا لكل ما هو معهود وتقليدي، ويقدمون البديل المستحدث بسهولة، ومجمل القول في هذا الموضوع أن هذه المدلولات جميعا تصب في مصب واحد ألا وهو (إمكانية إمتلاك الكثير من الطلاب للتفكير الإبداعي) بعيدا عن التفكير داخل الصندوق (وهو الإعتماد على استعمال الأفكار التقليدية لأجل إيجاد حلول لمشكل ما) وبطبيعة الحال فإنه هو التفكير الذي يعتمده عموم الطلاب في جامعاتنا، بل وأكثر من ذلك فإننا في المرحلة الراهنة نلاحظ بأن آخر إهتمامات الطلبة هي الدراسة، وحتى الدراسة الرسمية فلا يهمهم منها إلا تحصيل معدل يسمح لهم بالإنتقال من مستوى لآخر أو من مرحلة إلى أخرى، وفي تقديرنا فإن هذا الصندوق المقفل الذي جعل طلاب جامعاتنا يتخندقون بداخله إنما هو محتويات المنهاج الدراسي الرسمي الذي يقتل روح الإبداع لدى طلاب جامعاتنا.

وتأسيسا عليه فلا بد من الإنتباه إلى أمر هو في غاية الأهمية يتعلق بمسألة اكتشاف الطلبة المبدعين، وأن العملية لا بد أن تبدأ مبكرا جدا أي في البيئة الأسرية أولا، وإن تغافلتها الأسرة ففي البيئة المدرسية خلال مراحل التعليم ما قبل الجامعي من خلال بروز الكثير من الأطفال بأنهم يفكرون خارج الصندوق من خلال نشاطاتهم الزائدة وكثرة تساؤلاتهم وشجاعتهم على محاورة الأكبر منهم سنا والرد عليهم بكل جرأة، وهي تلك السمات التي نجملها في الغالب للأسف الشديد ونوجهها لهم في شكل تهمة من خلال وصفهم بعبارة (مشاغبون)، إلا أن الحقيقة التي يجهلها الكثير منا هي أن هؤلاء الأطفال لهم من المؤهلات الفطرية (المواهب والقدرات الإبداعية المختلفة) ما يمكنهم من اقتحام عوالم الإبداع والإبتكار مبكرا، وهي الطاقات والقدرات التي ينبغي لنا أن نسعى إلى تنميتها وتطويرها لديهم مرحليا. وإن ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن في قيامنا بهذه المهمات دلالة وبرهنة على ضرورة تمردنا على محتويات المنهاج الدراسي الرسمي، وتجاوز مضامينه كلما أردنا أن نقتحم عالم الإبداع والإبتكار، ومن ثم ندفع بالطلاب إلى إيجاد الثروة وصناعة منصب العمل بمفردهم من خلال تنفيذ مشاريعهم الإبداعية وتجسيدها على أرض الواقع فلا ينتظرون بذلك التوظيف من طرف الوظيف العمومي للدولة.

وفي سياق الحديث عن مسألة اكتشاف الطلبة المبدعين على أنها عملية لا بد أن تبدأ مبكرا فإن هناك محطة مهمة جدا حرية بالإشارة إليها ممثلة في البيئة الأسرية، خاصة إذا اعتبرنا صدق وموضوعية الإتجاهات التي تشير إلى أن أهم مرحلة تظهر فيها ملامح التميز بالمواهب والقدرات الإبداعية تكون في السنوات الخمس الأولى من عمر الأطفال، وهي المرحلة العمرية التي يكون فيها الفرد المبدع(الطفل) لصيقا ببيئته الأسرية، ثم تليها السنوات الثلاث الأولى من مرحلة التعبيم الإبتدائي، وهو ما يدلل أيضا لضرورة التواصل الفعال بين الأسرة والمدرسة والتكامل بين وظيفتيهما (التنشئة والتعليم) حتى نحافظ على هذه القدرات وننميها ونطورها.

وتأسيسا عليه يمكننا أن نعضد لهذا التوجه بالإستئناس بجزئية من قصة حياة المبدع الجزائري **بلقاسم حبة:** (أ.د بلقاسم حبة) الذي تم اكتشاف قدراته في **البيت** من طرف **والديه** ورافقاه في مساره الدراسي من خلال التواصل مع **معلمه،** كما حرص **عمه** على تشجيعه على الدراسة فكان له القدوة والمثل الأعلى، ثم تفتقت عبقريته في **الإبتدائي** وظهر تفوقه في الرياضيات(كان ينال العلامة الكاملة فيها) ثم واصل تفوقه في الرياضات في **المتوسطة** حيث اكتشفه **معلمه الفرنسي نيكولا** الذي دعمه علميا ورافقه وتابع مساره الدراسي حتى في المرحلة **الثانوية** إضافة الى متابعة **والده** له، حيث تبلورت أفكاره الإبداعية في هذه المرحلة بفضل توجيهات ونصائح **والده** بالتركيز على دراسة الميكانيكا لاختراع الآلات والأجهزة التي يمكن أن تطور الصناعة الجزائرية، تركت المرحلة الثانوية بصمات لا تمحى في حياة **بلقاسم حبة** متأثرا بأساتذته ولا سيما الأستاذ**(لخضر ملوح)** الذين تركوا فيه روحا علمية متقدة لا تخبو، وخاصة حب الرياضيات والشغف بها في وقت كانت فيه المكتبات غير متوفرة ومصادر المعلومات شحيحة، ليتدخل عامل آخر مساعد على تطوير قدراته وتفتيق موهبته في الرياضيات ممثلا في جماعة الرفاق، حيث ساعده حينها **العمل الجماعي رفقة زملائه من أجل توفير الكثير من التمارين للمراجعة،** فاصطبغت إنجازات **بلقاسم حبة** المستقبلية بالعمل الجماعي حيث كانت جل إنجازاته الإبتكارية في إطار فرق بحث علمية، أما المرحلة **الجامعية** فكان لجامعة **باب الزوار** فضل كبير في بناء قاعدته العلمية النظرية إلا أنه واجه مشكلة كبيرة فيما بعد في **الجامعة الأمريكية** في الجانب **التطبيقي** للمعارف.(وهو المشكل الكبير الذي يعاني منه الطلبة في الجامعات الجزائرية منذ الإستقلال وإلى يومنا هذا–مشكلة إنفصام العلاقة بين النظري والتطبيقي– رغم القيام بعديد الإصلاحات التي طالت قطاع التعليم العالي) وكان لجامعة **ستانفورد** دور مهم في صقل مواهبه

وتطوير قدراته، تم تفجرت قدراته وتألق في أول اختراعاته في مركز البحث لدى شركة L.B.M الأمريكية.

الجدول رقم 13: يوضح توزيع افراد العينة حسب رايهم متى يتمم الطالب المبدع مشروعه الإبداعي

البدائل (الفئات)	التكرار	النسبة
أثناء الدراسة	13	% 37.14
بعد التخرج	22	% 62.86
مج	35	% 100

من خلال قراءة تحليلية لمعطيات الجدول أعلاه والمتعلقة بإجابات المبحوثين حول السؤال المفتوح المتعلق بالفترة التي يتمم فيها الطلاب المبدعون إنجاز مشروعاتهم الإبداعية إتضح بأن: نسبة 37.14 % من أفرد العينة بينوا بان مشروعات الطلاب المبدعين يمكن إتمامها وتجسيدها أثناء مرحلة الدراسة وهو ما يدلل لكون أنها مشروعات بسيطة ولوازمها متوفرة سواء لدى الطلاب أنفسهم أو لدى الإدارة الجامعية بمختلف فروعها المهتمة بالطلاب المبدعين، أو أنهم يقصدون بذلك مذكرات ورسائل التخرج (ليسانس. ماستر) على أساس أنها مشاريع إبداعية تم إنهاؤها ومناقشتها، مقابل 62.86 % من المستجوبين أكدوا على أن المشروعات الإبداعية للطلاب لا تظهر إلى الوجود إلا بعد تخرجهم وتوجههم إلى الحياة العملية سواء بتسلمهم لوظائف مهنية ومتابعة تنفيذ مشروعاتهم الإبداعية كنشاطات اضافية حرة أو من خلال تجسيد مشروعاتهم كمنتجات جديدة توجه للاستهلاك أو تحويل أفكارهم الابتكارية إلى مؤسسات ناشئة يمارسون من خلالها نشاطات اقتصادية متنوعة. وفي تقديرنا فإن التباين الملحوظ في هذه الإجابات قد يرتبط بوضعية الطالب النفسية والاجتماعية وأحواله الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى بطبيعة ونوعية وحجم المشروع الإبداعي ذاته.

ويمكننا التدليل لموضوعية هذه المعطيات في شقها المتعلق بإنهاء المشاريع أثناء الدراسة من خلال الإشارة إلى نماذج إبداعية للطلبة المنضوين تحت إشراف حاضنة الأعمال الجامعية بجامعة 20أوت1955 وفقا للقرار الوزاري 1275 والذي يحدد كيفية الحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة وشهادة جامعية براءة اختراع وإلى غاية 2023/07/09. وحسب تصريح السيد مدير جامعة 20

أوت 1955. سكيكدة. البروفيسور **توفيق بوفندي** من خلال كلمته التي ألقاها بمناسبة اختتام السنة الجامعية 2023/2022 حيث أكد على أنه تم تسجيل ما يلي: (بوفندي، 2023.07.03)

– المشاريع القابلة للتحويل الى مؤسسة ناشئة / براءة اختراع 105 مشروع.

– المذكرات التي تمت مناقشتها 25 مذكرة.

– المشاريع الحاصلة على وسم لابل 01.

– وصل إيداع براءة اختراع 01.

– وسم مشروع مبتكر Label Projet innovant. بعنوان: (daricare) نالته جامعة سكيكدة قدم للطالبين: سماسل علاء الدين وبوشحيط رستم تحت إشراف الدكتور محمد الشيخ من قسم الإعلام الآلي . كلية العلوم.

– مناقشة الطالب: قريشي شكيب من قسم الهندسة الكهربائية رسالة ماستر بعنوان Desing and realization of a quad copter drone تحت إشراف الدكتور رياض بن ديب. وقد نالت الرسالة تقدير ممتاز

– وفي يوم 10 جويلية 2023 تمت مناقشة أول مشروع مذكرة تخرج ماستر في إطار القانون الوزاري 1275 بقاعة المحاضرات مسعود بوقادوم بجامعة 20أوت1955.(شهادة جامعية براءة اختراع بعنوان: التوليف الأخضر للمواد النانومترية التطبيق الصناعي بغرض مقارنة التآكل الفولاذ الكربوني). المشروع من إعداد الطالبة: مرج رشيدة من قسم الكيمياء كلية العلوم تحت إشراف الأستاذة: بودينار يمينة والمشرفة المساعدة: بونجار نور الهدى بالتعاون مع مشرف مساعد خارجي(CRAPS) تيبازة والمتكون من: الدكتور آية رمضان شفيعة والدكتورة قرنيش جميلة. وتحصلت الطالبة على وصل إيداع براءة اختراع من معهد الملكية الفكرية (Napi).

الجدول رقم 14: يوضح توزيع افراد العينة حسب امتلاكهم لمشروع إبداعي

البدائل	التكرار	النسبة
نعم	29	% 82.85
لا	06	% 17.14
مج	35	% 100

بنظرة تحليلية للبيانات الكمية المشار إليها في الجدول الوصفي البسيط اعلاه والمعبرة عن استجابات المبحوثين حول التساؤل المغلق والمتعلق ببيان ما إذا كان للطالب المبحوث مشروع إبداعي من عدمه. اتضح أن اعلى نسبة وقد بلغت 82.85 % تمركزت لدى فئة أفراد العينة الذين صرحوا بأنهم يملكون مشاريع إبداعية سواء أكانت مسجلة ضمن مشاريع حاضنة الأعمال أو قدمت لها لكنها مازالت قيد الدراسة والتقييم، مقابل 17.14 % منهم أجابوا بأنهم لا يملكون بعد مشاريع إبداعية بل أن كل ما لديهم هو عبارة عن أفكار ابتكارية تبلورت في أذهانهم وتنتظر إخراجها إلى النور.

ويمكننا تفسير هذا التفاوت في نسب الإجابات لصالح من يملكون مشاريع ابداعية بانهم من الطلبة ذوي اقدمية جامعية (من طلبة السنة الثالثة ليسانس او انهوا الطور الاول وانتقلوا الى الماستر) حيث تسمح لهم مذكرات التخرج باعلان مشاريعهم وتسجيلها ومن ثم محاولة تجسيدها ميدانيا.

بينما نعتبر الفئة الثانية القليلة العدد متأرجحة بين امرين اولهما انهم من الملتحقين الجدد الذين لم يندمجوا بعد في الحياة الجامعية، وأما الامر الثاني فقد يكونون ممن لهم اقدمية بالجامعة لكن لهم الكثير من المعوقات النفسية والاجتماعية جعلت منهم يتأخرون في إعلان مشاريعهم ومتابعة تجسيدها.

وعلى العموم فان هذه النتائج بغض النظر عن مجالات الابداع وأنواع المشاريع الابداعية المعلنة من طرف الطلاب، فانها تعكس مدى قابلية الطلبة لاحتضان فكرة التوجه المقاولاتي للجامعة وقابليتهم للانخراط في المشروع الابداعي للجامعة، والانغماس في النشاطات الطلابية ذات الطابع الابتكاري والابداعي. وهو ما يؤشر لضرورة أخذ هذه الحيثيات بعين الاعتبار وإيلاء اهتمام اكبر بالظاهرة الابداعية من جهة، ومن جهة اخرى توفير الرعاية الخاصة للطلبة المبدعين من خلال صناعة المناخ الابداعي الملائم الغني بالعوامل المساعدة على صقل المواهب وتطوير القدرات، لاننا في نهاية المطاف يمكننا ان نستثمر في هذه القدرات ونوظفها لنستفيد منها فرديا وجماعيا ومجتمعيا.

ويمكننا التدليل على امتلاك الكثير من الطلاب لمشاريع ابداعية بالاشارة الى مشروع انتاج سماد عضوي من خلال حضورنا لمناقشته كأول مشروع تخرج رسالة ماستر في اطار مؤسسة ناشئة. حاملة لمشروع (إنتاج سماد عضوي من خلال القيام بدمج نبات الآزولا وشاي الفرمكومبوست) للطلبة (توفوتي ايمان. مخلوف يعقوب. حروج سناء. نريار ايمن تقي الدين) والتي تمت مناقشتها بقاعة المحاضرات مسعود بوقادوم بجامعة 20اوت1955 بسكيكدة يوم الاحد 2023/05/18 بداية من الساعة العاشرة صباحا، والذي تحصل اصحابه على علامة لابل (مشروع مبتكر) او مؤسسة ناشئة. المشروع لم يتجسد بعد على ارض الواقع وهو ما يتطلب من الوصاية وقفة تدعيمية رسمية فعالة والحرص على توفير كل الفرص لتنفيذه وتجسيده في الميدان والاستثمار فيه وتنميته وتطويره.

وجدير بالذكر هنا أن المناقشات العلنية لمثل هذه المشاريع فيها تحفيز وتشجيع للطلبة الآخرين وإزالة الخوف والتردد عنهم، ومن ثم إقبالهم على اتخاذ قرارات بالإنخراط في خوض تجارب حول المشاريع الإبداعية، خاصة وأن الحضور الطلابي كان جيدا وكذا لجنة المناقشة كانت ممثلة بعديد الشركاء(ممثل من االمجلس الولائي. ممثل من مؤسسة الصيد البحري وتربية المائيات. حاضنة الأعمال. دار المقاولاتية. والإدارة الجامعية) وفي هذا التنوع لأعضاء لجنة المناقشة تزداد فرص الإستفادة لدى الكثير من الطلاب من الشروح والتوجيهات الي ترفع اللبس على الكثير من المبهمات.

وتأسيسا عليه فعلى الإدارة الجامعيةال تشجيع على حضور مثل هذه المناقشات من طرف جميع الطلبة على اختلاف تخصصاتهم، حتى وإن تطلب الأمر فرضها وإجبارهم على حضورها خاصة طلاب التخصصات التي لها علاقة قوية بالإبداع، أو على الأقل إلزام كل الطلبة الذي أعلنوا انخراطهم وسجلوا مشروعاتهم بالحضور ولو كانوا من الطلبة المبتدئين (سنة أولى وثانية ليسانس).

الجدول رقم 15: يوضح توزيع افراد العينة حسب مجالاتهم الإبداعية

البدائل (الفئات)	التكرار	النسبة
المجال العلمي (رقمنة . اعلام الي. ذكاء اصطناعي)	10	% 28.57
المجال الاقتصادي (ادارة اعمال. تسويق. انتاج سلع)	09	% 25.72
المجال الزراعي (منتجات فلاحية . مبيدات)	05	% 14.28
المجال البيولوجي والبيئي	04	% 11.43
مجال الادب والفن	04	% 11.43
المجال الرياضي	03	% 8.57
مج	35	% 100

خلصت الشواهد الميدانية المبينة في الجدول الوصفي البسيط أعلاه والمتعلقة بتحديد مجالات إبداع الطلبة المبحوثين إلى النتائج التالية: 28.57 % من أفراد العينة صرحوا بأن مشروعاتهم الإبداعية تدخل في إطار الإبداع العلمي (رقمنة . إعلام ألي. ذكاء اصطناعي)، مقابل 25.71 % أكدوا على أن مشروعاتهم الإبداعية تدخل ضمن المجال الاقتصادي(إدارة أعمال. تسويق. إنتاج سلع). في حين أقر 14.28% من المبحوثين بأن مشاريعهم الإبداعية متخصصة في المجال الزراعي(منتجات فلاحية. مبيدات)، واما 11.42% فقد اكدوا بان مجال إبداعهم هو البيولوجيا والبيئة، وهي نفس النسبة أي 11.42% أجابوا بأن إبداعاتهم تتمحور حول مجال الأدب والفن(القصة. التمثيل. الرسم). بينما أجاب 8.75 % منهم بأن مجال إبداعهم هو الرياضة (العدو. الكرة الطائرة).

وتأسيسا عليه فانه يمكن القول بأن الأفكار الإبتكارية والمشاريع الإبداعية للطلبة غالبا ما ترتبط بالتخصص العلمي الذي يدرسونه في الجامعة. ومن خلال تحليل هذه النتائج فإن الذي يمكننا أن نتوقف عنده هو أنها أكدت على أن مجالات إبداع الطلبة المبحوثين كثيرة ومتنوعة ويمكننا تعميم هذه الفكرة على جميع الطلبة، كما يمكننا القول بأن هذه النتائج لا تتوقف على تلك المجالات المشار إليها في الجدول فقط بل هناك مجالات أخرى كثيرة لم تظهر لأننا لم نصادف طلبة ممن يهتمون بها حين قمنا بتحديد أفراد عينتنا القصدية، وفي هذا دلالة واضحة على اختلاف القدرات والمواهب والميول والإتجاهات لدى الطلبة.

ويتعلق الأمر إذن بضرورة مراعاة هذه الفروق الفردية واحترام ميول كل الطلبة، وتشجيع الجميع على إبراز قدراتهم، وإتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلاب لاقتحام عالم الابداع، ومساعدتهم على تفجيرها وتنميتها وتطويرها. وفي تقديرنا فإن **الجامعة** رغم تعدد أطقمها الإدارية وكوادرها التعليمية لا تستطيع التوفيق في قيامها بهذه المهمة بالإعتماد على برامج ومضامين **المنهاج الدراسي الرسمي** وحده –كونه جاف وجامد ولا يعير مسألة رعاية المبدعين من الطلاب رعاية خاصة أي اهتمام، ولذلك فقد صار لزاما على المؤسسة الجامعية أن تفسح المجال واسعا امام الأساتذة وخاصة منهم المشرفين والمرافقين للطلبة من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية، –وتحديدا أولئك الذين أعلنوا رغباتهم وقدموا مشروعاتهم– وذلك بأن تفسح لهم المجال بأن يعملوا خارج الصندوق من خلال تمكينهم من التمرد على محتويات ومضامين المنهاج الدراسي وتجاوزها كلما اضطرهم العمل الإبداعي الى ذلك، على أن تسارع إلى إعادة النظر في المنهاج وأن تجتهد في تغييره على الأقل باستدخال محتويات (مواد أو دروس أو تخصصات...) تكون نشاطاتها حية تستثير استعدادات وقدرات الطلاب من ذوي القدرات العالية، وتوفير التأطير الفعال والمرافقة البيداغوجية لجميع الطلاب.

الجدول رقم16: يوضح توزيع افراد العينة حسب رايهم في مصادر إلهام الطلبة المبدعين.

البدائل (الفئات)	التكرار	النسبة
المواهب والميول الشخصية	08	22.86 %
مواقع ووسائل التواصل الاجتماعي	07	20 %
جماعة الرفاق	06	17.15 %
الوسط الاسري	05	14.28 %
مشكلات الحياة اليومية	05	14.28%
النوادي العلمية بالجامعة	04	11.43 %
مج	35	100 %

أفصحت البيانات الكمية الموضحة في الجدول الوصفي البسيط أعلاه والمتعلقة بكشف مصادر إلهام الطلبة المبدعين عما يلي: نسبة 22.86% من أفراد العينة أشاروا بأن مصادر إلهامهم هي تقديرهم لذواتهم وثقتهم بأنفسهم من خلال شعورهم بامتلاك مواهب وقدرات إبداعية عالية، مقابل 20%

منهم صرحوا بأن مصادر إلهامهم التي حركت فيهم روح الإبداع إنما هي مواقع ووسائل التواصل الاجتماعي(إعلام الفضاء الأزرق من خلال عرض منتوجات ابتكارية والتشهير لها أو العرض لقصص حياة مبدعين...)، بينما أكد 17.15% من المبحوثين أن مصادر الإلهام نحو الإبداع لديهم تمثلت في جماعة الرفاق(من خلال حوارات تدور بينهم حول الإبداع والمبدعين وخاصة أثناء المشاركة في النشاطات الطلابية التي تنظمها النوادي العلمية والمنظمات الطلابية، أو من خلال الحديث حول بعض مشاريع الرفاق المسجلة في حاضنة الأعمال)، في حين أجاب 14.28% أن مصادر إلهامهم التي أيقظت فيهم روح الإبداع والإبتكار إنما هي عوامل الوسط الأسري بما يملك من رساميل مختلفة (بفضل آلية التربية أو التعليم المنزلي وإمكانية إكتشاف الأبناء المبدعين في سن مبكرة والحرص على صقل مواهبهم وتنمية قدراتهم ومتابعتها باتنتظام خلال المسار الدراسي) وبنفس النسبة 14.28% أكد عدد من المستجوبين على أن مصادر إلهامهم التي ساقتهم إلى ولوج عالم الإبداع إنما هي مشكلات الحياة اليومية(من خلال تعرضهم لبعض المشكلات التي فرضت عليهم التحدي والبحث في حلولها). أما11.43% منهم فقداعترفوا بأن النوادي العلمية بالجامعة من خلال انخراطهم فيها وحضور نشاطاتها بانتظام هي مصادر إلهامهم التي ولدت لديهم الرغبة والدافعية نحو الإبداع.

وفي كل الحالات التي أشار بها المبحوثون فإن إجاباتهم منطقية وموضوعية إذ أن مصادر الإلهام فعلا متنوعة، ولكل فئة من أفراد العينة مصادر الإلهام التي تتوافق مع طبيعة شخصية الفرد وقدراته النفسية والعقلية والوجدانية والجسمية، إضافة إلى ميوله واتجاهاته، وهوما يمكن تعميمه على جميع الطلبة المبدعين في الجامعة الواحدة أو في مختلف الجامعات.

إلا أن ما يجب التوقف عنده هنا هو أمران **الأول:** أن لا نحصر مسألة النجاح في عامل واحد وبخاصة اعتمادنا على مواهبنا أو قدراتنا واستعداداتنا التي نشعر بامتلاكها فطريا(وراثيا)، وهي إجابة الفئة الأولى التي بلغت نسبتها 22.86 % من أفراد العينة، وذلك لأن الشخص الذي يعتقد بأن النجاح سببه الموهبة أو الذكاء فقط فإنه لا يجتهد ولا يبدل المزيد من الجهود لتحقيق ما يريد أو تحقيق الأحسن منه باعتبار أن النجاح لديه محدد مسبقا ومحسوم حسب صفات وخصائص كل شخص. كما أن هذا المبدأ لو نتبناه في حياتنا لجعلنا من فاقدي المواهب والقدرات العالية متشائمين يائسين فاشلين في حياتنا على طول الخط، لأن مثل هؤلاء لا يبادرون أصلا إلى دخول عوالم المعرفة، ولا الإبداع ولا الإبتكار مادام الأمر محسوما فيه بلزوم توفر الموهبة والذكاء، فلا يدخلون في معركة تبدو لديهم

خاسرة قبل الدخول فيها أصلا. وأما **الثاني:** فملاحظة غياب كلي للأستاذ كمصدر إلهام للطلبة يوقظ فيهم روح المبادرة إلى الإبداع وفي تقديرنا فإن ذلك مرده إلى غياب دور المرافقة البيداغوجية التي من المفترض أن توفرها الجامعة لكل الطلاب بمجرد ولوجهم الحرم الجامعي في السنة الأولى ليسانس(وهو أحد أهم مباديء نظام الالامدي) بواسطة عدة تفرعات لها من شاكلة حاضنة الأعمال ومركز تطوير المقاولاتية، والأساتذة المشرفين وحتى بعض الشركاء الإجتماعيين الذين توظفهم الجامعة في الإشراف على عمليات التدريب والتكوين، أو في عمليات تقييم بعض المشاريع الإبداعية وتقويمها وتمويلها ومن ثم يمكن تبني هذه الهيئات وخاصة هيئة التدريس(الاساتذة) كمصادر إلهام فعالة في إيقاظ همم الطلاب وشحذها وشحنهم بشرارات توليد الدافعية، وفي تقديرنا فإن هذا التغييب لمبدأ المرافقة البيداغوجية يؤثر سلبا على مردود الطلبة في عمومهم ويؤدي حتما إلى هدر الكثير من المواهب والقدرات الإبداعية لديهم.

وتأسيسا عليه فإن من أهم التوجيهات والإرشادات التي نرى بأن نتائجها تكون ذات جدوى هي أنه: لا بد أن نقوم بداية بغسيل عقول الطلبة المبدعين من مثل هذه الأفكار الهدامة، سواء أكانت لديهم أو لدى من يشرفون على أعمالهم ويرافقونهم ويشجعون لمثل هذا الفكر القائل بأن الموهوب والمبدع هم فقط القادرين على العطاء لوحدهم، بل إن جميع الطلاب يمكنهم البدل والعطاء على تفاوت فقط في درجات هذا العطاء هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلابد من غرس الأفكار البناءة لدى الطلبة المبدعين أنفسهم وتخليصهم من الغرور بإزالة نرجسيتهم في البدل والعطاء، فنغرس فيهم أن النجاح لا بد له من عمل جاد ومضاعف دون كلل ولا ملل، وأن الشخص المثابر الساعي إلى بلوغ درجات عليا من النجاح والإبداع هو ذلك الذي لا يجعل قدراته محدودة وثابتة، ولا بد له من الإيمان المطلق بأن القدرات العقلية والنفسية تنمو مع الانسان مراحليا بقدر ما يعمل على تدريبها ويجتهد في تطويرها وعلى العكس من ذلك فانها تضعف وتتلاشى إلى درجة الإنطفاء كلما تهاون الفرد في شحنها وأهمل تطويرها، فهي تماما كالعضلات الجسمية تنمى بالرياضة وإن أُهملت فإنها تضعف وتضمر فيهزل الجسم وتصيبه العلل والأمراض وإن ذلك يمكن أن يحدث أيضا للعقل.

ويمكننا في هذا الصدد أن نعضد لرؤيتنا هذه حول الدور الفعال للمرافقة البيداغوجية والتي من خلالها يمكن أن نرد الإعتبار للأستاذ وجعله مصدر الإلهام الأكثر تأثيرا على الطلاب وشحذ هممهم وتوجيههم نحو الإبداع والإبتكار، بما أدلى به الأستاذ السيد **زين الدين بوعامر** من جامعة أم البواقي

في مداخلته الموسومة ب: الموهوبون والمتفوقون معضلة الأنظمة التربوية، حيث ورد لديه طرح فكرة مهمة مؤداها: "الطالب السالب والطالب المبادر(المبدع)، وهي الفكرة التي ينبني عليها مشروع تطبيق مبدأ **المرافقة البيداغوجية** لنظام الألامدي المطبق في الجامعة الجزائرية منذ 2007".(بوعامر، جوان 2024) حيث أشار الأستاذ مؤكدا على أن الجامعة الجزائرية انتظرت حوالي عشرين سنة ليدرك منتسبوها(الإدارة وهيئة التدريس) مدلول مفهوم المرافقة البيداغوجة، والذي يعني أن الطالب الوافد الجديد إلى الجامعة من المفترض أن يأتي إليها من الثانوية حاملا معه مشروعه الإبتكاري أو الإبداعي المستقبلي، ولا بد أن يبدأ في العمل عليه منذ السنة الأولى ليسانس تحت رعاية الجامعة بواسطة ميكانيزم **المرافقة البيداغوجية**، وهي تلك النشاطات التي تسند إلى أعضاء هيئة التدريس كوظائف إضافية. فالطالب الجامعي حسب نظام الألامدي يتأرجح في صراعه للتخلص من الوقوع في شبح البطالة بين مشكلتين: أما الأولى فهي كيفية الحصول على منصب عمل من الوظيف العمومي بعد تخرجه، وأما الثانية فهي المبادرة الشخصية لإيجاد مشروع أو إنشاء مؤسسة ناشئة أو مصغرة، أو اختراع جهاز أو آلة أو إنتاج شيء جديد أي أنه لا ينتظر منصب العمل أو الوظيفة من الدولة بل هو من يسعى إلى إيجاد منصب عمله ويحرص على صناعة الثروة بنفسه.

ولكن السؤال الذي يفرض علينا نفسه هنا هو: كيف يستطيع الطالب الجامعي أن يحقق هذا الهدف في ظل الغياب بل التغييب الكلي لنظام المرافقة البيداغوجية في جامعاتنا لأكثر من عشرين سنة مضت على بداية تطبيق تجربة نظام الالامدي في التعليم العالي؟

ويشهد لموضوعية هذا الطرح أن الجامعة الجزائرية استفاقت فقط مؤخرا أي في غضون الثلاث سنوات الأخيرة واتخذت من مشروع التوجه المقاولاتي منطلقا لها وهو ما يشهد به الميدان من خلال نشاطات حاضنة الأعمال ومركز تطوير المقاولاتية الجامعيتين رغم النقائص والاختلالات وانعدام الفعالية في الكثير من المواقف والنشاطات.

كما يمكننا أن نعضد لفكرة أن مشكلات الحياة اليومية قد تكون هي مصدر الإلهام الذي يبعث روح الأمل لدى الفرد(الطالب) ليشق طريقه نحو الإبداع والإبتكار بالإستئناس ببعض جزئيات سير حياة بعض المبدعين الجزائريين الذين كانت منطلقاتهم مشكلات حياة تعرضوا لها ومن بينهم نذكر:

- **الطبيب المبدع فريد بوجناح:** (قصة نجاح البروفيسور فريد بونجاح) من خلال ما صرح به بنفسه عن مشكلته التي ألهمته ودفعت به إلى الجد والمثابرة لتحقيق طموحه وولوج عالم الطب: بينما كان يتدرب في ألعاب القوى سقط وأصيب في رجله ولكن لم يداوى جيدا، فتولدت لديه فكرة الطب الرياضي، وعمل مجتهدا إلى أن حقق النجاح بالمعدل الذي يسمح له بالتسجيل في تخصص الطب. وتمكن من التسجيل في الطب العام في جامعة الجزائر وأثناء التخصص اختار تخصص جراحة الأذن والأنف والحنجرة بمستشفى مصطفى باشا (لأن التخصص المرغوب لديه وهو الطب الرياضي حينها غير موجود).

أما المبدع **كريم زغيب:** (إختراع الجزائري كريم زغيب يفوز بأرفع جائزة علمية بكندا، 2019) فقد كانت مشكلته الملهمة أن وقع له ببلاد القبائل الجزائرية حادثة إنتهاء بطارية هاتفه النقال وكان بعيدا عن مصادر الكهرباء لشحنه فتولدت لديه فكرة تشغيل هاتف من دون شحن، وقد عمل باجتهاد سعيا لبلوغ تحقيق فكرته الإبتكارية، إلى أن كان من أهم إنجازاته الإبداعية: **إختراع هاتف** يشتغل من دون شحن كهربائي واختراع بطاريات الليثيوم أيون (بطاريات كهربائية) و550 براءة اختراع.

وأما عن فكرة أن تكون جماعة الرفاق هم مصدر الإلهام: فيمكننا التدليل عليها بذكر جزئية أخرى من حياة **المبدع بلقاسم حبة** الذي أشرنا إليه آنفا(في التعليق على نتائج الجدول رقم 12) والذي واصل دراسته الثانوية بثانوية الأمير عبد القادر بمدينة تقرت في شعبة الرياضيات وقد وجد هناك ما كان يطمح إليه(**أجواء المنافسة العلمية مع زملائه الطلاب** مما زاده إصرارا وعزيمة على الدراسة. حقق نجاحه رفقة 14 من زملائه من أصل 16 تلميذ حيث نال شهادة البكالوريا بتألق سنة 1976، أما المرحلة **الجامعية** فقد التحق بقسم الفيزياء بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بباب الزوار ودرس فيها أيضا **رفقة نخبة من الطلبة البارزين**، وأثناء إعداده لأطروحة الدكتوراه تلقى عرضا من طرف **أحد زملائه** في الجامعة بإنشاء شركة مصغرة ويكون **بلقاسم** مسؤولا فيها عن التكنولوجيات لكنه رفض العرض متفرغا لأطروحته، كان لهذه القصة(العرض بإنشاء شركة مصغرة) صدى كبير وتأثير عميق في **رؤيته** وحياته فكانت نقطة التغيير فيه لأنه رآى بأن ثقة فريق العرض في قدراته تعبيرا عن إيمانهم بقدراته.

وأما فيما يتعلق بالوسط الأسري كمصدر إلهام فنشير الى جزئية من قصة حياة: المبدع الجزائري **خالد باسطة:** (قصة أول روبوت جزائري يطفيء الحرائق، 2023) حيث تمكن من ولوج عالم الإبداع والإبتكار وتميز فيه إلى درجة النبوغ من خلال الإقتداء **بخاله** الذي كان يشتغل مهندسا في الإلكترونيات ويسير ورشة صغيرة لإصلاح الآلات بالقبة بالقرب من منزل عائلة **خالد** قبل ارتحالهم إلى السحاولة، حيث كان خالد يمضي وقتا طويلا يومي الخميس والإثنين مع **خاله في ورشته** منتقلا إليه من السحاولة إلى القبة بواسطة الحافلة.

وأما فيما يتعلق بمواقع ووسائل التواصل الإجتماعي فيمكننا الإشارة إلى جزئية من قصة حياة المبدع الجزائري **فوزي برحمة:** (استغل خبرته لاصلاح الهواتف في الجزائر، 2017) إذ حسب اعترافاته فإن المؤسسة الاجتماعية **للإعلام والإتصال** كان لها الدور الفعال في تحقيق **برحمة فوزي** لنجاحاته على المستويين الوطني والعالمي، حيث استغل الصدى الإعلامي لتأسيس الأكاديمية الوطنية للإبداع والإبتكار الجزائري، وإن من أهم وسائل الإعلام والإتصال اليوم المواقع الإلكترونية بمختلف أنماطها ووسائلها والتي من خلالها يتم التواصل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات وفعلا قد تكون هي المنطلق ونقطة البداية للعديد من متتبعي هذه المواقع الرقمية في ولوجهم عالم الإبداع والإبتكار.

الجدول رقم 17: يبين توزيع افراد العينة حسب رايهم في علاقة مجال إبداع الطالب بالموهبة أو الخبرات المكتسبة

البدائل (الفئات)	التكرار	النسبة
يتحدد مجال إبداع الطالب تبعا لمواهبه و مكتسباته معا	17	% 48.57
يتحدد مجال الطالب الإبداعي تبعا لمواهبه	10	% 28.57
يتحدد مجال إبداع الطالب تبعا لخبراته المكتسبة	08	% 22.86
مج	35	% 100

تبين الدلائل الإحصائية الواردة في الجدول الوصفي البسيط أعلاه والمتعلقة بكشف العلاقة بين إبداعية الطلاب ومواهبهم أو بينها وبين خبراتهم المكتسبة حيث تمركزت أعلى نسبة وقد بلغت 48.57% لدى فئة الطلبة الذين صرحوا بأن ولوج الطلاب عالم الإبداع واتجاههم نحو مجال إبداعي معين له علاقة قوية بمكتسباتهم الوراثية والبيئية معا(مواهبهم وخبراتهم المتعلمة)، وفي تفسيرنا لهذه

النسبة فإننا نرى بأنها الأقرب الى المنطق والموضوعية كونها تعبر عن وجهة نظر الإتجاه التكاملي أو(نظرية التحليل العاملي) الذي يرى أصحابه بأن العوامل الوراثية وحدها ليست حاسمة ولا العوامل البيئية وحدها حاسمة، إذن فلا بد من علاقة ارتباط قوية وتكامل بين المواهب والقدرات الوراثية وما تجود به البيئة المحيطة حتى يتمكن الفرد(الطالب) المبدع من إبراز وتفجير وصقل وتطوير قدراته الإبداعية في المجال الذي يختاره لنفسه سواء أكان مرتبطا بتخصصه العلمي، أو مرتبطا بميوله واتجاهاته بعيدا عن تخصصه العلمي، مقابل 28.57 % من المبحوثين الذين أشاروا بأن اقتحام الطلاب لعالم الإبداع والابتكار وتموقعهم ضمن مجال إبداعي بعينه إنما مرده إلى امتلاكهم للمواهب والقدرات الإبداعية العالية فقط فهي وحدها في رأيهم كفيلة بأن تولد لديهم الدافعية وتشحن فيهم الرغبة لتحقيق طموحاتهم في المجال الذي اختاروه توافقا ومواهبهم، وإننا في تفسيرنا لهذه النتيجة نجانب ما أشاروا به لأنه أبعد عن المنطق إذ أن الموهوب وصاحب القدرات الإبداعية الخارقة لا يمكنه أن يصل إلى ما يطمح إليه لو تعترض مساره بعض المعوقات، أي بمعنى لا تنفعه قدراته وحدها ليحقق مبتغاه فلابد أن يتوفر له من عوامل البيئة التي يتواجد فيها ما يساعد على تحقيق هدفه الإبداعي حتى وإن كان المجال من صميم تخصصه العلمي ومن صميم ميوله واتجاهاته، في حين أكد 22.86 % من المستجوبين أن مجال إبداع الطلاب يتحدد وفقا لخبراتهم المكتسبة فقط دون مراعاة ما يمتلكون من قدرات واستعدادات، وفي تقديرنا قد يكون هؤلاء ممن لا يمتلكون مواهب وقدرات عالية وإنما هم من ذوي الذكاء المتوسط ولكن من خلال تكيفهم واندماجهم في الوسط الجامعي تمكنوا من اكتساب معارف ومهارات جعلت منهم طلابا استطاعوا أن يلجوا عالم الإبداع والابتكار كغيرهم. وهو ما يمكن أن تعضده نتائج الجدول (16) حيث أشار 77.14 % من أفراد العينة بأن مصادر إلهامهم التي دفعتهم نحو الإبداع ليست هي المواهب والقدرات الشخصية، بل أن ما دفعهم إلى ولوج عالم الإبداع إنما هي مصادر إلهام بيئية متعددة (وسائل التواصل الاجتماعي. جماعة الرفاق. مشكلات الحياة اليومية. النوادي العلمية والمنظمات الطلابية بالجامعة) اكتسبوا من خلالها خبرات ومعارف ومهارات ساعدتهم على اقتحام مجال الإبداع والإبتكار.

وبنظرة تحليلية لهذه النتائج فإننا نجدها تدلل لموضوعية ما أشارت به المقاربات النظرية والإتجاهات البحثية المهتمة بالظاهرة الإبداعية ورعاية المبدعين، والتي انقسمت فيما بينها إلى ثلاث وجهات نظر مختلفة، منها التي اهتمت بالشخصية الإبداعية وما تتوفر عليه من سمات وخصائص

مؤهلة لدخول عالم الإبداع(الإتجاه النفسي) ومنها التي اهتمت بالعوامل البيئية التي لولاها لما تمكن الموهوبون وذوو القدرات من تنمية وتطوير قدراتهم الإبداعية(الإتجاه الاجتماعي) ومنها(الإتجاه التكاملي) الذي يربط بين المؤهلات الوراثية والعوامل البيئية تفاعلا وتكاملا.

وفي هذا الشأن المتعلق ببحث علاقة مجال إبداع الطالب بالموهبة أو بالخبرات المكتسبة بيئيا يجيبنا **مالكوم جلادويل**في كتابه*المتميزون: قصة النجاح* عن تساؤلين مؤداهما(المتميزن: قصة النجاح)**:**هل تعتقد أن النجاح هو نتيجة للذكاء والعمل الشاق وحدهما؟ وكذا التساؤل: هل تظن أن الظروف والفرص لا تلعب دورا في تحقيق النجاح؟ مقدما وجهة نظر مختلفة عن غيره من المهتمين بعوامل النجاح حيث قال**مالكوم جلادويل:** "إن النجاح البارز هو نتيجة لعدد من العوامل بما في ذلك التوقيت والثقافة والفرص الساقطة التي يواجهها الأفراد في حياتهم".

ويستكشف **جلادويل** في كتابه قصص الأفراد الذين تجاوزوا التوقعات العادية وحققوا نجاحا هائلا بطرح السؤال التالي: ما الذي يجعل بعض الناس يتفوقون على الآخرين؟ والجواب كما يشير إليه **جلادويل:** يتجاوز امتلاك هؤلاء المتميزين المتفوقين الذكاء والمهارة الفردية، بل يركز على التأثير العميق للبيئة والتربية والفرص.

ويتضح هنا بأن فكرة النجاح البارز الذي قد يؤول بصاحبه إلى تحقيق التفوق والتميز وولوج عالم الإبداع والابتكار ليس وليد المواهب والقدرات الوراثية وحدها ولا نتيجة للجهود الفردية في ظل امتلاك هذه الطاقات الفطرية حتى وإن كان الفرد(الطالب) مالكا لها واختار مجال إبداعه وفقا لها ولميوله واتجاهاته، وإنما هو وليد تشابك عدة عوامل، وعليه فإنه يمكننا القول بأن الإبداع يتأثر بشدة بالظروف الخارجية المحيطة بالأفراد(الطلاب)، وكذا بكم ونوع الفرص التي تتاح لهم، شريطة أن يحسنوا استغلالها، ويؤكد هذا ما أشار به (ماذا يقول جلادويل عن معدل الذكاء، 2016) عن معدل الذكاء حيث قال:"بأن الذكاء التحليلي، مثل معدل الذكاء مهارة فطرية تعزى في الغالب الى جيناتنا، أما الذكاء العلمي فهو أمر مكتسب"

الجدول رقم 18: يوضح توزيع أفراد العينة حسب رايهم في مجالات الإبداع الطلابي الأكثر تشجيعا من طرف الجامعة

البدائل (الفئات)	التكرار	النسبة
المجال العلمي	10	28.57 %
المجال التكنولوجي	07	20 %
المجال الاقتصادي	06	17.14 %
المجال البيئي	05	14.28 %
مجال ريادة الأعمال	04	11.42 %
مجال الاعلام والاتصال	03	8.57 %
مج	35	100 %

أسفرت الشواهد الميدانية المستلة من إجابات المبحوثين والمبينة في الجدول الوصفي البسيط أعلاه والمتعلقة بتحديد مجالات الإبداع الطلابي الأكثر تشجيعا من طرف المؤسسة الجامعية حسب وجهة نظر المستجوبين على النتائج التالية: أكد 28.57 % من أفراد العينة على أن مجال الإبداع الطلابي الأكثر تشجيعا من طرف الجامعة هو المجال العلمي، مقابل 20 % منهم قالوا بأن الإبداع الطلابي في المجال التكنولوجي هو الأكثر تشجيعا من طرف الجامعة، بينما أشار 17.14 % من المبحوثين إلى أن مجال الإبداع الطلابي الأكثر تشجيعا في الجامعة هو المجال الاقتصادي، في حين أجاب 14.28 % منهم بأن الجامعة تشجع أكثر الإبداع الطلابي في المجال البيئي، أما 11.42 % من المستجوبين فقد أقروا بأن الإبداع الطلابي في مجال ريادة الأعمال هو الأكثر تشجيعا من طرف الجامعة، بينما أجاب 8.57 % من أفراد العينة بأن الجامعة إنما تشجع أكثر إبداع الطلاب في مجال الإعلام والاتصال.

وفي تقديرنا يرجع هذا التباين في الإجابات وتمسك كل فئة بالدفاع عن تخصصها العلمي ومجال إبداعهم الذي يكونون قد قدموا مشارعهم وفقه إلى محدودية الوعي والإطلاع لدى الطلبة فيما يتعلق بمسألة احتضان الجامعة للمشاريع الإداعية للطلاب، إذ أنها فعلا مجالات متنوعة حيث تسمح لجميع الطلاب بالإنخراط في مشروع التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية، غير أن التفاوت فيما بينها

يمكن أن يظهر في نسب مشاركة الطلبة المبدعين الذين سجلوا مشاريعهم لدى حاضنة الأعمال الجامعية، وهذا بدوره راجع إلى سياسة الإرشاد والتوجيه والتحفيز التي تمارسها الجامعة مع كل الطلاب بالتركيز على تشجيعهم وفقا لتخصصاتهم الأكاديمية على الإنخراط وتقديم مشروعاتهم الإبداعية وتحفيزهم على إتمامها دون الخوض في تفاصيل الموازنة والأولوية والإنتقاء بين المجالات الابداعية المتعددة.

وفي سياق حديثنا عن تعدد المجالات التي شارك فيها الطلاب بأفكارهم الابتكارية ومشاريعهم الإبداعية، يمكننا أن نعضد لوجهة نظرنا هذه والتي توافقت وموضوعية النتائج المبينة في الجدول أعلاه بما أكده السيد **مدير جامعة الجزائر 01**في تصريح لالترا/جزائر/اخبار(مدير جامعة الجزائر 01 لالترا /جزائر/اخبار، 2022/2023) بأن الجامعات الجزائرية في عمومها سجلت حوالي 234 مشروعا مبتكرا من إعداد الطلبة المتخرجين في مجالات **إبتكار** مختلفة دون ما التركيز على مجالات بعينها، وأن كل هذه المشاريع بإمكانها أن تتحول إلى مؤسسات ناشئة خلال الموسم الجامعي(2023/2022) وهذا ما يساعد كل الطلبة بمختلف تخصصاتهم العلمية أو وفقا لهواياتهم وميولهم الشخصية على التفكير في اقتحام عالم الإبداع والإبتكار ويحفزهم على إعلان رغباتهم وإبراز قدراتهم وتفجيرها مادامت الأبواب مفتوحة والفرص متاحة للجميع من غير تقيد بمجال معين.

ولتشجيع الطلبة على الانغماس في البحث عن كل ما له صلة بمسألة التوجه المقاولاتي للجامعة حتى يمكنهم إعلان رغباتهم وإبراز طموحاتهم وإظهار ميولهم وتفجير قدراتهم فقد أكد السيد **فارس مختاري** مدير جامعة الجزائر01 بأن على مستوى مؤسسته فقد تم إنشاء مكتب للربط بين الجامعة والمؤسسات الإقتصادية(ومن خلاله يستفيد الطلبة في التغلب على بيروقراطية الإدارة وكذا المحسوبية والمحاباة ويسهل للكثير منهم التعرف بطريقة مباشرة والتوصل إلى ما يمكن أن يخدم مواضيعهم وأفكارهم ومشاريعهم) ينشط من خلاله أيام دراسية يتم بواسطتها عرض المشاريع الابتكارية للطلبة، وإقناع الشريك الإقتصادي بأهميتها ونوعية الحلول التي يمكن أن تقدمها.

ويضيف نفس المسؤول بأنه يتم حاليا (2023) توسيع إيداع براءات الإختراع من خلال حاضنة الأعمال الجامعية التي تحتضن مشاريع الطلبة، وتحاول تكثيف دورات التكوين لحاملي المشاريع ليتم بعدها إخضاعها للجان مختصة من أجل تفعيل الحركية البحثية ذات الطابع الإبداعي والابتكاري لدى

الطلاب، وتزويدهم بالحلول العلمية الملائمة لإنجاز مشاريعهم، وهو عمل يستحق التثمين والإشادة بل إن هذا ما هو مطلوب من كل رؤساء الجامعات الجزائرية العمل به وتفعيله حتى نبسط الصعاب ونسهل العقبات ونقلل من المعوقات ونمهد الطريق للطلبة ليتشجعوا على الانخراط في المشروع الإبداعي للجامعة، إلا أن ما أشار به أفراد عينة دراستنا من خلال إجاباتهم عن السؤال رقم(18) المتعلق بالمجالات الأكثر تشجيعا من طرف الجامعة–حيث يمكن تفسيرها بأن هناك تمييز ومفاضلة بين المجالات الابداعية للطلاب واختيار بعضها على حساب البعض الآخر–له أيضا مبرره وما يعضضه من خلال تصريحات المسؤولين الساهرين على تفعيل القرار الوزاري 1275.

ففي تصريح للسيد **مير أحمد** رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وريادة الأعمال الجامعية لالترا/جزائر/أخبار (جامعة جزائرية. تحقيق 14 براءة اختراع في سنة، 2023) فقد ذكر في ندوة صحفية أن مشاريع الطلبة المقدمة تتنوع بين مجالات البيوتكنولوجيا والفلاحة الذكية والطاقات المتجددة والذكاء الإصطناعي وكذا الخدمات، وفيه دلالة واضحة على أن هناك ميول تشجيعية من الوصاية نحو مجالات محددة أكثر من غيرها.

وبوقفة تحليلية لمدلول تصريح السيد **مير أحمد** رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وريادة الأعمال الجامعية فإننا نؤيد هذا التوجه نحو تشجيع بعض المجالات أكثر من غيرها لضرورة المصلحة العامة على أن لا نغفل تماما بقية المجالات، وفي هذا الخيار موضوعية ومنطق وذلك تبعا لمتغيرات هذه الفترة الراهنة من حيث تميزها باقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والإتصال وأتمتة (إدخال التقنية والماكنات) كل القطاعات الحيوية، وأن اقتصاد المعرفة هو من يسير كل حركيات الإقتصاد العالمي فلا بد من التركيز على التخصصات والمجالات ذات الصلة بهذه التغيرات العالمية.

وفي تقديرنا فإن مثل هذه التصريحات نافعة وهي ثنائية النفع، فهي من جهة محفزة ومشجعة للطلبة للإندماج وولوج عالم الإبداع من بابه الواسع، ومن جهة أخرى فيها إيقاظ للضمائر وشحذ للهمم لدى مسؤولي الجامعات التي لم تمتطي بعد مركبة التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية، ولم تقلع بعد في أولى خطوات تنفيذها للمشروع الإصلاحي الجامعي ممثلا فيما تضمنه القرار الوزاري 1275 من إجراءات، وذلك من خلال التحفظ الذي اعتمده الكثير منهم تجاه الخوض في مثل هذه المشاريع التي تبدو منذ الوهلة الأولى أنها من الصعوبة بمكان الخوض فيها، وهي بالإضافة إلى ضرورة توفر

القدرات الشخصية والرغبة والدافعية لدى كل مدير مؤسسة جامعية وطاقمه الإداري، تتطلب أيضا الكثير من رؤوس الأموال البشرية والمادية، حتى أن هناك الكثير من رؤساء الجامعات لم يؤمنوا أصلا بالفكرة عند بداية إعلانها من طرف الوصاية(وهو أمر طبيعي نابع من أساليب التعاطي مع أفكار التغيير والتجديد مهما كان نوعه(إختياري أو قسري) والتي ينقسم الأفراد حولها عادة إلى ثلاث فرق: الفريق الأول مرحب مؤيد، والفريق الثاني معارض رافض، وأما الثالث فمحايد متحفظ).

ولكن الملاحظ ميدانيا أنه بتقادم القرار حول مشروع التوجه المقاولاتي للجامعة، وحسب ما صرح به السيد **شعلال أحمد** رئيس الندوة الجهوية لجامعات الغرب ومدير **جامعة** وهران02 من خلال قوله (الجامعات الجزائرية في سنة:300مشروع مبتكر، 2023): "ومع إلحاح الوزارة الوصية وبمتابعة لصيقة من طرف الإدارة المركزية، وبدفع عجلة المشروع قدما من طرف الفاعلين داخل الجامعة إتضح أن هذا القرار بدأ يعطي ثمارا حسنة ونتائج طيبة مقبولة، ومن ثم يمكننا القول بأنه تم تحقيق جزء لا يستهان به من الأهداف الأولية للمشروع"

وفي تقديرنا فإن الجامعة الجزائرية قد خطت خطوة إيجابية من خلال توجهها المقاولاتي وارتباطها بسوق الشغل، وهي الخطوة التي تحتاج الى تثمين وتشجيع بالتفاف الجميع حولها، ومضاعة الجهود لتنمية كل المشاريع المقدمة من طرف الطلبة وتطويرها من جهة، ومن جهة أخرى بعث روح المساهمة الطلابية في إنجاح المشروع على نطاق أوسع، إلا أننا لحد الآن لازلنا نتخبط في عديد المشكلات المفرملة لعجلة قطار التنمية الذي ستقوده المؤسسة الجامعية من خلال تبني مشروع التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية.

أما فيما يتعلق بالمجالات الأكثر تشجيعا من طرف الجامعة الجزائرية والتي أشار إليها أفراد عينة دراستنا فإنه يمكن اعتبار ذلك الخيار قرارا مشروعا وموضوعيا لأننا في سباق مع الزمن لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في العالم، وإيمانا منا بأن أي مجال نسعى إلى إصلاحه أو تنميته وتطويره لا بد أن نركز في ذلك على مبدأ الأولويات ونستند على المبتكرات والمخترعات العلمية والتكنولوجية أولا، حتى أننا نجد بأن أغلب النوابغ والعباقرة من المبدعين الجزائريين المتواجدين في المهجر بالبلدان المتقدمة كأمريكا وكندا واليابان وغيرها كلهم من ذوي الإبداع العلمي والتكنولوجي.

الجدول رقم 19: يوضح توزيع افراد العينة حسب رايهم في علاقة المشاريع الإبداعية للطلبة بإمكانيات الجامعة

البدائل	التكرار	النسبة
نعم	21	% 60
لا	14	% 40
مج	35	% 100

نلاحظ من خلال الشواهد الميدانية المبينة في الجدول الوصفي البسيط أعلاه والمستقاة من إجابات المبحوثين حول السؤال المغلق المتعلق بكشف ما إذا كانت هناك علاقة بين المشاريع الإبداعية للطلاب والإمكانيات التي تتوفر عليها الجامعة أن أعلى نسبة وقد بلغت 60 %تمركزت حول فئة المبحوثين الذين أجابوا بنعم وأقروا بأن هناك علاقة بين المشاريع الإبداعية للطلاب وما توفره المؤسسة الجامعية من إمكانيات وخاصة الإمكانيات المادية منها، مقابل 40 % صرحوا بنفي وجود هذه العلاقة بين مشروعات إبداع الطلبة وإمكانيات الجامعة، حيث أكدوا على أن الأفكار الابتكارية والمشاريع الإبداعية لدى الطلاب إنما هي وليدة مواهبهم وقدراتهم وميولهم، وتنبع من صميم تخصصاتهم العلمية، ويمكننا تفسير هذه النتائج والتبرير لإجابات الفئة الأولى على أنهم لا ينكرون ضرورة توفر الخصائص الشخصية من مواهب وذكاء وقدرات عقلية ونفسية وجسدية ووجدانية ولكن المسألة لديهم تتعلق بالعلاقة التكاملية بين العوامل الوراثية، والعوامل البيئية مستندين في ذلك على ما ذهب إليه أصحاب الإتجاه التكاملي في تفسيره للظاهرة الإبداعية وما يرتبط بها، ونؤيد بدورنا ما ذهب إليه أفراد هذه الفئة من إجابات، بينما اعتمد أفراد الفئة الثانية ما ذهب إليه الإتجاه النفسي في تفسيره للإبداع بتزكيتهم لمبدأ ضرورة امتلاك المواهب والقدرات وبدونها لايمكن الحديث عن الفرد ونعته بأنه مبدع ومن ثم فقد ركزوا على خصائض الشخصية الإبداعية وربطوا بينها وبين إعلان الطالب لمشروعه الإبداعي، إذ أن الأصل والأساس الذي يبنى عليه المشروع الإبداعي للطالب وفقا للإتجاه النفسي إنما هو شعوره بامتلاك مواهب وقدرات شخصية يتميز بها على غيره من الطلاب، حيث تحفزه هذه المؤهلات الوراثية وتدفعه إلى إعلان الرغبة في ولوج عالم الإبداع وقد يوفق في بلوغ مراده ولو اعترضته صعوبات وتحديات يصارعها ويتغلب عليها بعبقريته وبراعته، إذ لا إبداع لمن ليس له نقطة انطلاق قوية ممثلة في الملكات الفطرية والمكتسبات الوراثية، على أننا هنا أيضا لا يمكن أن ننكر

دور العوامل البيئية كمساعد على تفجير الطاقات الإبداعية وتطويرها وتسهيل مهمة تنفيذ المشاريع الإبداعية وإنجازها.

وتأسيسا عليه فإن المؤسسة الجامعية في هذه الحالة مطالبة بالحرص أولا: على استقطاب جميع الطلاب واستيعابهم وتوجيههم نحو مجالات الإبداع والإبتكار المختلفة وتوفير رعاية أكثر لفئة الطلاب الذين أبانوا عن مؤهلاتهم الفطرية وذلك من خلال قيامها بوظيفتين متلازمتين الأولى: وظيفة التشخيص والتفتيش لاكتشاف الطلبة غير العاديين، وهم أصحاب الذكاء المرتفع والقدرات الذهنية الخارقة، وأما الوظيفة الثانية: فتتمثل في السعي إلى توفير كل المتطلبات والمستلزمات المادية والبشرية التي تساهم في تنمية وتطوير قدراتهم ومن ثم الإستثمار فيها لاحقا.

الجدول رقم 20: يوضح توزيع افراد العينة حسب رايهم في تحفيز الجامعة للطلاب المبدعين

البدائل	التكرار	النسبة
نعم	21	% 60
لا	14	% 40
مج	35	% 100

نلاحظ من خلال نتائج الجدول الوصفي البسيط أعلاه والمستمدة من إجابات المبحوثين حول السؤال المغلق والمتعلقة ببيان مدى تحفيز الجامعة للطلاب المبدعين، أن أعلى نسبة وهي التي بلغت 60% تمركزت لدى فئة المبحوثين الذين عبروا عن إثبات وجود التحفيز من طرف المؤسسة الجامعية بفروعها المختلفة للطلبة المبدعين، مقابل 40% منهم أجابوا بنفي وجود هذا التحفيز من طرف الجامعة، ويمكن تفسير إجابات أفراد الفئة الأولى الذين أقروا بوجود تحفيز من طرف الجامعة أنهم من الطلبة المندمجين كليا في الوسط الجامعي بفضل امتلاكهم رأس مال علائقي رفيع المستوى مكنهم من الإحتكاك وانتهاز كل الفرص المتاحة مع كل الذين لهم علاقة بمشروع التوجه المقاولاتي للجامعة (إداريون. أساتذة. ممثلو الحاضنة ودار المقاولاتية...) وقدموا لهم النصح والتوجيه والتشجيع المادي والمعنوي، وهذا حسبهم هو التحفيز الذي استغلوه لصالح مشروعاتهم، في حين يمكننا التبرير لإجابات الفئة الثانية والذين أجاب أفرادها بعدم وجود التحفيز من طرف الجامعة للطلاب المبدعين، على أنهم من حديثي العهد بالحياة الجامعية أو أنهم من الطلبة ذوي الشخصيات الإنعزالية التي لم تسمح لهم

بالإندماج السريع والتكيف الإيجابي مع واقع الوسط الجامعي، وهو ما يؤول بهم –رغم امتلاكهم للقدرات الإبداعية– إلى تضييع الكثير من الفرص السانحة التي من شأنها أن تكون داعمة لهم لإعلان مشروعاتهم ومحفزة لهم على الإنغماس في إنجازها بفعالية، فطبيعي جدا أن يكونوا غير مطلعين على مجريات الأحداث المتسارعة حول مشروع التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية وإجابتهم بالنفي في هذه الحالة منطقية وموضوعية كونها تعبر عن واقعهم المعيش.

وفي كل الأحوال فإن الذي تجدر الإشارة إليه هو أن الطلبة المبدعين مهما كانت مواهبهم واستعداداتهم وقدراتهم، ومهما توفرت العوامل البيئية كما ونوعا فإنهم يحتاجون إلى دعم ومرافقة مستمرة، مشفوعة بالتوجيه والإرشاد والتحفيز سواء أكان ماديا أو معنويا، وهو الأمر الذي يوجب على مسؤولي الجامعة أخذه بعين الإعتبار والسعي إلى توفير كل العوامل التي من شأنها أن تساعد الطلاب على المضي قدما في تحقيق آمالهم وتجسيد أفكارهم ومشاريعهم الإبداعية ومن ثم يمكنهم تحقيق طموحاتهم.

وإن من أهم الركائز التي ينبغي أن تساهم في إنجاح هذا العمل البيداغوجي هم **الأساتذة** من خلال تعدد وظائفهم داخل حجرات الدراسة وخارجها ومن أهم الأساليب التي يجب أن نتبعها في قيامنا بهذا النشاط التحفيزي هو أسلوب التوعية أولا بالموضوع الذي نريد إكسابه أو بالمشروع الذي نريد تبليغه للمتعلمين(الطلاب)، ووفقا لدراستنا الراهنة فإنه يجب علينا أن نحرص على توعية الطلاب بموضوع الإبداع والإبتكار كما أشار بذلك(العلوان، 2009، صفحة 276.275) مؤكدا على ضرورة: "توعية الطلاب بأهمية الإبداع والتأكيد على قيمته والتركيز على المكافآت لكل الإستجابات غير العادية، والتركيز على الوصول بالطلبة الذين أبانوا عن نواياهم الإبداعية إلى مستوى الإتقان كل في مجال اختصاصه".

وحتى نتمكن من إقناعهم بالموضوع محل التوعية والتوجيه والإرشاد ونصل بهم إلى درجة التقبل والإنخراط فيه، وإلى درجة الإتقان في الإنجاز لتجسيد أفكارهم ومشروعاتهم، لا بد لنا أن نفسح لهم مجالا واسعا للحوار والمناقشة، وأن نركز معهم على طرح الأسئلة المعقدة المثيرة للتفكير سواء فيما بينهم أو فيما بينهم وبين الأساتذة، مع منحهم هامشا من الحرية في أخذ المبادرات وتحمل المخاطر إذ أن الإبداع لا يظهر عندما يشعر الطلبة بالخوف من الإخفاق والفشل، ولتشجيع روح المخاطرة

والمجازفة لديهم علينا أن نسمح لهم بالمشاركة في الأنشطة (الممارسة والتجريب) دون أن نسارع إلى تقييم أدائهم، إضافة إلى ضرورة أن يكون هذا العمل مشفوعا بمنحهم مجالا من الوقت (فترة زمنية كافية) ليتمكنوا من تجريب الأفكار والمواد، وإعادة المحاولات وتكرارها في اتجاهات متعددة وبتغيير ما يمكن تغييره من أفكار ومواد على أن يتقيدوا بمعطى الوقت ويحترموه بدقة.

وندلل لموضوعية هذا الطرح الذي يشير إلى دور عضو هيئة التدريس واعتباره من أهم الركائز التي تساهم في العمل البيداغوجي ممثلا في تحفيز الطلبة على تحقيق النجاح والتفوق، ومن ثم تشجيعهم على الإنخراط في النشاطات الإبداعية بالإشارة إلى جزئية من حياة المبدع الجزائري**كريم زغيب** –والذي قد أشرنا إلى أهم منجزاته الإبداعية آنفا– وكيف ظفر بهذا النوع من التحفيز الذي توفره الجامعة وكانت انعكاساته عليه إيجابية حيث حفزه محتوى **محاضرة لأستاذ فرنسي** من معهد البوليتيكنيك في جامعة قرونوبل، حيث كانت المحاضرة كافية لاستثارة قدراته وشحذ همته وقد بلغ بعدها قمة النجاح مقتحما بذلك عالم الإبداع والنبوغ فيه.

وفي سياق حديثنا عن المؤسسة الجامعية في علاقتها بتوفير التحفيز والتوجيه والإرشاد للطلاب ومدى تأثير هذا العامل(نظام التحفيز) على دينامية الطلاب المبدعين يمكننا الإستئناس أيضا بجزئية من سيرة حياة المبدع الجزائري **كمال يوسف تومي** وقد أشرنا إليه آنفا والذي كان مولعا بالآلات وهو صغير حيث صنع عارضا سنمائيا في سطح منزلهم وكان يدعو أطفال الجيران ليستمتعوا بعروضه مقابل دريهمات يدفعونها له، كما أنه كان يتردد على **ميكانيكي** الحي حين كان في مرحلة المتوسط وكان هذا الأخير يحفزه ويسمح له بمساعدته في تركيب مختلف أجزاء محرك السيارة، إضافة إلى توجيهات **أخيه** الدكتور محفوظ حين التحق **كمال** بالثانوية، ليجد دعما آخر وتحفيزا من طرف **أستاذته** بجامعة **سينسيناتي**(Cincinnati) التي حدثته عن جامعة ماساشوستس(MIT) وأخبرته بأنها تضم أذكى العقول في العالم فتولد لديه حلم الإلتحاق بها. إضافة إلى ركيزة تحفيزية أخرى تمثلت في **أستاذه كارل هيدريك** الذي ألح عليه بأن يدفع ملف ليترشح أستاذا في الجامعة معللا له ذلك بأن الجامعة في حاجة ماسة لطالب متمكن متميز مثل **كمال يوسف تومي** في تخصصه، ففعل ما طلب منه أستاذه ووقع الإختيار عليه من بين الكثير من المترشحين كان ذلك سنة 1985.

ونعضد لمصداقية هذا الحكم المتعلق بالدور الفعال للتحفيز في تفجير الطاقات والقدرات الإبداعية، وكذا للدور الفعال لعامل الإهتمام والرعاية في النبوغ والتميز للأفراد المبدعين(إستنادا إلى ما تقوم به الدول المتقدمة من محاولات استقطاب الأدمغة المهاجرة إليها واحتضانهم والاستثمار في مواهبهم وقدراتهم) من خلال عرضنا لجزئية أخرى من قصة حياة **النابغة كمال يوسف تومي** حيث أنه وبعد أن أنهى تكوينه الجامعي الأول ونال شهادة مهندس في الهندسة الميكانيكية كان ينوي العودة إلى أرض الوطن، لكن شعوره القوي بنقص تكوينه جعله متعطشا إلى المزيد من المعرفة فقرر البقاء بأمريكا لمواصلة دراسته، وتم له ذلك لينال الماستر والدكتوراه هناك، ومرة أخرى عزم **الدكتور كمال** على شد الرحال والعودة إلى أهله وإلى أرض الوطن، **لكن رغبة أساتذته** هناك غيرت مجرى قراراته بالعودة ليبقى هناك متقلدا عدة مناصب سامية كلها إبداعات واختراعات.

وفي سياق عرضنا لجزئيات من قصة حياة المبدع الجزائري **كمال يوسف تومي** فإنه من الضرورة بمكان أن تستوقفنا محطة هامة يمكننا أن نشير من خلالها إلى فكرة هي من صميم ثقافتنا وحضارتنا العربية الإسلامية نؤكد من خلالها على عدم تعارض الإهتمام بالعلم مع الإهتمام بالدين بل أنه هناك تواؤم كبير بينهما ويمكن التوفيق بينهما وتحقيق النجاح بل حتى التميز والنبوغ فيهما معا.

فكمال يوسف تومي من حفظة القرآن ومرتليه حيث بدأه منذ الصغر وكان يتردد على مسجد الإمام مالك بقصر البخاري وقد تأثر بالسيد **قريشي** محافظ الشرطة في المدينة آنداك والذي كان مجودا للقران في المسجد الذي كان يرتاده، فعكف **كمال يوسف تومي** على تعلم التجويد بالاستماع إلى أكبر القراء أمثال (عبد الباسط. مصطفى اسماعيل. محمد صديق الشناوي)، وواصل ذلك حتى في كبره حيث كان يستثمر أوقات فراغه في الحفظ والتجويد إذ كان يتردد على إمام مسجد **كامبردج** الشيخ بسيوني في دروس التلاوة فأتقن على يده رواية حفص عن عاصم وبعدها فن المقامات الصوتية، وفي أثناء مهمته الإستشارية بدولة قطر كان قد تعرف على الدكتور سامي (خبير في الصيدلة متقاعد) وكان يتقن القراءات العشرة فتعلم على يده قراءات ورش وقالون عن نافع.

وندلل لمنطقية هذه الفكرة بما ورد لدى(احمد رشوان، 2005، صفحة 130)"والحق أن الدين لا يتعارض مع العلم والإبداع الإنساني في الكشف والإختراع، ما دامه يحقق النفع العام، بل أن الدين

يحث على ذلك ويدعو إليه، ومن قراءة التاريخ الإنساني واستقراء واقع حياة البشرية تبين أن الدين هو المحرك الأول للأمم والقادر على بعثها واخراجها من الهمود والخمود الى الحركية والفعالية والتجديد".

ويتضح إذن بأن اهتمام الطلبة بالمجال الديني لا يؤثر عليهم سلبا في تعاطيهم مع دراستهم للمقررات الدراسية المتضمنة في المنهاج، ولا في تعاطيهم مع النشاطات الطلابية الحرة خاصة منها ذات الطابع الإبداعي بل على العكس من ذلك فإنه يشجعهم على الإجتهاد والمثابرة والإتقان ويؤكد هذا المنظور أن الكثير من الطلبة الحاصلين على أعلى المعدلات في شهادة البكالوريا وخاصة في الآونة الأخيرة هم من حفظة القرآن الكريم.

وفي هذا السياق ورد لدى(السرجاني، 2010، صفحة 735) أن الكاتب الفرنسي **موريس بوكاي** يؤكد في كتابه(التوراة والإنجيل والقرآن والعلم): معترفا بعدم تعارض الدين الإسلامي مع العلم وأن الإسلام يهتم اهتماما بليغا بالعلم طلبه وتحصيله والإستزادة منه فيقول: "ونحن نعلم أن الإسلام ينظر إلى العلم والدين كتوأمين، وأن تهذيب العلم كان جزءا من التوجيهات الدينية منذ البداية، وأن تطبيق هذه القاعدة أدى إلى التقدم العلمي العجيب في عصر الحضارة الإسلامية العظمى، التي استفاد منها الغرب قبل نهضته"

فإذا نظرنا إلى حقائق تاريخ الأمة العربية الإسلامية وواقع تطوراتها فإننا نقف على محطات هامة تثبت صحة ما تشير إليه الفقرة أعلاه حيث أن الكثير من العلماء المسلمين برعوا ونبغوا في عالم الإبداع والإكتشاف والإختراع في كل المجالات، بل كان لهم السبق والريادة في ممارسة هذه النشاطات الابتكارية والأعمال الإبداعية ذات الدلالة الصريحة على فراستهم ونباهتهم وعبقرياتهم في المجالات العلمية والمعرفية المختلفة، وهذا باعتراف وشهادات الكثير من المنصفين في ميدان العلوم والأخلاق من علماء الغرب.

وفي سياق الإعترافات الغربية في ميدان **العلوم فقد** أشار (السرجاني، 2010، صفحة 725) إلى أن المؤرخ الأمريكي **بريفولت** يقول: "ليس ثمة مظهر واحد من مظاهر الحضارة الأوروبية إلا ويعود فيه الفضل للمسلمين بصورة قاطعة"

وفيه اعتراف صريح بفضل ما قدمه النوابغ من علماء المسلمين للحضارة الإنسانية وعلى وجه التحديد الحضارة الغربية التي اقتبست كل شيء من حضارتنا وتبنت كل الإكتشافات والاختراعات التي توصل إليها علماؤنا ونسبتها لأبنائها ممن صنفتهم ضمن قوائم العلماء والمكتشفين والمنظرين، ويهمنا هنا أن الدين الإسلامي لا يتعارض مع العلم بل أنه يحث على طلبه وتحصيله والاستزادة منه حتى بلوغ أعلى الدرجات. فلا تتحجج الأسر ولا تتستر المؤسسات التربوية تحت غطاء عنوانه: أن الطلاب إذا ارتبطوا بعلوم الدين يتأثرون سلبا فيما يتعلق بتحصيلهم الدراسي أو نبوغهم الإبداعي.

وفي السياق ذاته ذكر(السرجاني، 2010، صفحة 725) اعترافا آخر للمستشرقة الألمانية **زيغريد هونكة** حيث أنها تقول:"لقد طور العرب بتجاربهم وأبحاثهم العلمية ما أخذوه من مادة خام من الإغريق، وشكلوه **تشكيلا جديدا** فالعرب –في الواقع– هم الذين ابتدعوا طريقة البحث العلمي الحق القائم على التجربة."

وفيه اعتراف صريح للمستشرقة الأمانية بأن العرب والمسلمين أبدعوا من خلال تطويرهم لبعض العلوم التي أخذوها عن الحضارة اليونانية، وابتكروا واخترعوا مستحدثات لم تكن مألوفة من قبلهم، فهم(حسب هونكة) من أسسوا الطرق التجريبية في الكيمياء والطبيعة والحساب والجبر والجيولوجيا وعلم الاجتماع، بالإضافة إلى عدد لا يحصى من الاكتشافات والاختراعات الفردية في مختلف فروع العلوم، –والتي سُرق أغلبها ونُسب زورا لآخرين من علماء الغرب المتأخرين– وتضيف (هونكة) قائلة: لقد قدم العرب أثمن هدية وهي طريقة البحث العلمي الصحيح التي مهدت أمام الغرب طريقه إلى معرفة أسرار الطبيعة وتسلطه عليها اليوم.

وفي نفس السياق الذي سار فيه بعض علماء الغرب المنصفين الذي تحروا الأمانة العلمية في بحوثهم ونسبوا ما توصلوا إليه من معطيات وبيانات لأصحابها أورد(السرجاني، 2010، صفحة 728) اعترافا صريحا **لدونالدر هيل** بما توصل إليه واحد من نوابغ المسلمين من خلال قوله: "لقد أُعتبر **الرازي** بحق واحدا من المؤسسين الرئيسيين للكيمياء الحديثة، بفضل مقارنته المنهجية وإصراره على ضرورة العمل التجريبي"

ويعترف من جهته **جوستاف لوبون** لقامة علمية إسلامية أخرى ممثلة في شخص **جابر بن حيان** بالسبق والريادة نبوغا ونباهة من خلال قوله حسب ما ساقه إلينا(السرجاني، 2010، صفحة

728): "تتألف من كتب جابر بن حيان موسوعة علمية تحتوي على خلاصة ما وصل إليه علم الكيمياء عند العرب في عصره، وتشتمل هذه الكتب على وصف عدد من المركبات الكيميائية التي لم تذكر من قبل كماء الفضة(الحامض النتري) الذي لا نتصور علم الكيمياء بغيره".

هذه الإعترافات من طرف الكثير من علماء الغرب المنصفين إنما تنم عن ثورة علمية مست مختلف المجالات العلمية والميادين المعرفية أقامها علماء العرب والمسلمين، ونبغ من خلالها الكثير منهم، فابتكروا واخترعوا واكتشفوا الكثير من المنتجات التي لم يظهر لها أثر من قبلهم فهم بذلك رواد الإبداع والإبتكار والإختراع بحق.

وبنظرة تحليلية فاحصة لهذه المعطيات التي حملت اعترافات علماء غربيين لصالح علمائنا من أبناء الحضارة الإسلامية والتي عرضنا لها ليس على سبيل التحيز العقائدي ولا على سبيل التعصب الأيديولوجي، بل أشرنا إليها بكل موضوعية على سبيل التدليل والبرهنة لمكانة الحضارة الإسلامية ومركزها الريادي في مجالات (البحوث العلمية والاكتشافات والإبداع والإبتكار)، وكذا للتدليل على أن التدين لا يتعارض مع طلب العلم الدنيوي والتفوق في تحصيله، والنبوغ فيه إبداعا وابتكارا. ويمكننا ان نعضد لمكانة الموروث الحضاري الاسلامي ودوره في صناعة الحضارة الانسانية بما ورد لدى ابو الحسن الندوي في كتابه الموسوم بـ: ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين؟ من خلال قوله:(الندوي، 1945، صفحة 31)"لم يكن حادث انحطاط المسلمين يخص العرب وحدهم ولا يخص الشعوب والامم التي دانت بالدين الاسلامي وحدهم... بل ان هذا الحادث هو عبارة عن ماساة انسانية عامة لم يشهد التاريخ اتعس منها ولا اعم منها، اذ انه لو عرف العالم مقدار ما خسره على اثر سقوط المسلمين وانعزالهم عن قيادة الامم لتبادلت شعوب العالم وامم التعازي، وللبست الدنيا كلها ثوب الحداد، ولكن ذلك لم يتم في يوم من الايام ولم يحسب الحساب الصحيح والدقيق لهذا الحادث العالمي الى اليوم"

وهو الأمر الذي يحيلنا إلى طرح عدة تساؤلات جوهرية مؤداها:

– ما الذي جعلنا نتخلى عن ماضينا التليد وننسلخ من مبادىء وقيم حضارتنا لنتأخر بذلك سنوات عن ركب الأمم المتقدمة اليوم؟

- ألا يمكن لنا العودة إلى اقتفاء آثار هؤلاء الأعلام الأفذاذ وهم من الكثرة بمكان من خلال تقليدهم ومحاكاة منتجاتهم العلمية واتباع منهجياتهم للنهوض بمستويات البحث العلمي في مؤسساتنا الأكاديمية وعلى رأسها الجامعات؟

- وإذا أردنا أن نسترجع مكانتنا ونتربع على عرش الأمم المهتمة بالظاهرة الإبداعية فما السبل والآليات التي يمكن أن تساعدنا على تحقيق ذلك؟

- وهل يمكننا التوفيق في مسعانا هذا إذا أردنا ذلك؟

ومدام حديثنا هنا يدور حول نظام التحفيز وما يتنج عنه من آثار إيجابية في إثارة همم الطلاب المبدعين وتشجيعهم على إبراز قدراتهم وتفجيرها فإن تطرقنا لهذه الحقائق العلمية التي تميزت بها الحضارة الإسلامية نهدف من ورائه إلى إثبات وجود الظاهرة الإبداعية في مجتمعنا الإسلامي منذ أمد بعيد، وهي على قدر من الكفاية والجودة، والسمو والرفعة، وهي على قدر من العبقرية والنبوغ كما ونوعا، وغايتنا من ذلك أن تكون هذه الحقايق محفزة لنا وشاحذة لهممنا وموقظة لضمائرنا ومحركة لقدراتنا الكامنة وشاحنة لطاقاتنا المختزنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى يمكننا أن ننظر بموضوعية إلى أحوالنا المازومة اليوم،(كيف كنا؟ وكيف أصبحنا؟) ونحلل واقع حاضرنا المشؤوم بالرجوع والإستناد على ما شهده ماضينا من نبوغ وتميز وعبقريات، ونحاول من ثم الرجوع إلى أصلنا المشرق، فنقتفي آثار علمائنا ونجتهد اجتهادهم حتى نتمكن من استرجاع ولو تدريجيا مكانتنا العلمية المرموقة الضائعة. وإن سبيلنا إلى ذلك هم طلاب الجامعات الذين صار لزاما علينا الإهتمام بهم اهتماما يليق بمكانتهم الاجتماعية على أن نوفر رعاية خاصة لفئات الطلاب الذين يمتلكون مواهب وقدرات ابداعية.

الجدول رقم 21: يمثل توزيع افراد العينة حسب وجهة نظرهم في الجهات الداعمة للطلاب المبدعين

البدائل (الفئات)	التكرار	النسبة
حاضنة الأعمال	09	% 25.72
الأسرة	07	% 20
الأساتذة	05	% 14.28
المنظمات و النوادي العلمية	05	% 14.28
مركز تطوير المقاولاتية	05	% 14.28
الجامعة (الإدارة)	04	% 11.42
مج	35	% 100

كشفت المعطيات الميدانية المبينة في الجدول أعلاه والمعبرة عن إجابات المستجوبين عن السؤال المفتوح المتعلق بتحديد الجهات الداعمة للطلبة المبدعين عن النتائج التالية: أقر 25.72% من أفراد العينة بأن حاضنة الأعمال الجامعية هي الجهة الأكثر جدوى في دعمها للطلبة المبدعين مقابل 20% أجابوا بأن الجهة الداعمة للطلبة المبدعين في المقام الأول هي الأسرة، بينما أكد 14.28% من المبحوثين على أن الجهة الساهرة على دعم الطلبة المبدعين إنما هم الأساتذة، وأشار نفس العدد من أفراد العينة وبنفس النسبة 14.28 % إلى أن الجهة الداعمة للطلبة المبدعين هي مركز تطوير المقاولاتية، كما أكد نفس العدد منهم وبنفس النسبة 14.28% على أن المنظمات والنوادي العلمية هي الجهات الداعمة للطلاب المبدعين، في حين صرح 11.42 % من المستجوبين بأن دعم الطلاب المبدعين يأتيهم من طرف الإدارة الجامعية.

وفي كل الحالات المشار إليها فإن تعدد هذه الإجابات وتباين نسبها يفيدنا في الوقوف على أمر مهم مفاده أن مصادر الدعم للمبادرات الطلابية والتشجيع على الإبداع لدى الطلاب متعددة ومتنوعة بين الداخلية منها(من داخل الحرم الجامعي) والخارجية منها (من طرف الشركاء الإجتماعيين وخاصة الأسرة) وهو أمر له الأثر الايجابي على بعث روح الإبداع لدى الطلاب وتشجيعهم على ولوج مجالاته المختلفة، ويلاحظ من خلال وقفة تحليلية لهذه المعطيات أن هناك فعلا نوايا حسنة والتفاتة فعلية للجامعة نحو الإهتمام بالظاهرة الإبداعية ورعاية الطلاب المبدعين حتى وإن كانت ليست في المستوى

المرغوب وذلك من خلال إجابة نسبة 74.28% من المبحوثين صبت في أن الجهات الداعمة للطلاب المبدعين كلها تابعة للمؤسسة الجامعية ممثلة في كل من: (الإدراة+الأساتذة+الحاضنة+ دار المقاولاتية+ النوادي العلمية) مقابل نسبة 25.72 % ممن أكدوا لنا عن الدور الفعال للأسرة والطلبة أنفسهم في إيجاد هذا الدعم لمشروعاتهم، وفي تقديرنا فإن قلة عدد الأفراد الذين أكدوا على دور الأسرة الفعال في تقديم الدعم للأبناء لإعلان مشروعاتهم أو إنجازها أو لإتمامها مرده إلى تلك القطيعة في التفاعل والتواصل بين أفراد الأسرة الواحدة، والتي أحدثتها الوسائل التكنولوجية الحديثة وخاصة الهاتف النقال الذي اختصر الأفراد والجماعات في أرقام، وساهم إلى حد كبير في جعل المجتمع البشري مجتمع شبكي أثرت فيه الهوية الرقمية على الهوية الشخصية للأفراد، ونتج عن ذلك أن جعل من أفراد الأسرة الواحدة وكأنهم جيران لا يلتقي أحدهم بالآخر إلا في أحيان قليلة، وفي مناسبات قليلة مما غيب فرص التحاور والتشاور حول أهم القضايا الأسرية وعلى رأسها القضايا المصيرية للأبناء المتمدرسين (وقد كانت لنا إشارة إلى هذا الأمر في الفصل الثاني "الطالب الجامعي" تحت عنوان مشكلات الطلاب وقد تحدثنا حينها عن مشكلة الإدمان الإلكتروني التي عصفت بالتفكير العقلي للطلاب وجعلتهم رهنا للشبكات العنكبوتية والمواقع الالكترونية)، وإن مما يؤسف له أن طلابنا ورغم أنهم يتقنون جيدا التعاطي مع الالكترونيات إلى درجة النبوغ والعبقرية إلا أنهم يوظفونها في الجوانب السلبية التي تعج بالتفاهات والتافهين على حساب جوانبها الإيجابية، وإنهم قد جعلوا من العلم والمعرفة هي آخر اهتماماتهم. يتعلق الأمر إذن بضرورة الإنتباه للقضية وأخذها مأخذ الجد وممارسة حنكة تربوية تعليمية تكاملية *أسرية. مدرسية. جامعية* لتدوير هذه العقول الطلابية وما تتوفر عليه من مواهب وعبقريات في مسار دائري مركزه الإبداع والابتكار.

ويؤيد ذلك ما أدلى به السيد مدير جامعة سكيكدة السيد **توفيق بوفندي** بمناسبة إحياء اليوم العالمي للإبداع والابتكار والمصادف للإحتفلات بيوم العلم 16 افريل حيث جاء في كلمته لإعلان الإنطلاق الرسمي لليوم الدراسي ما مؤداه: "كلما وجد الفرد دعما لا بد أن يستمر في العمل والانجاز" (بوفندي، 2024.04.21)

وفيه إيعاز وحث للهيئات التابعة للجامعة وخاصة أعضاء هيئة التدريس المكلفين بالإشراف على منجزات الطلاب المقبلين على التخرج أو المرافقين للطلاب الذين مازالت مشروعاتهم في بداية الطريق وكذا جميع العاملين تحت لواء مركز تطوير المقاولاتية أو حاضنة الأعمال الجامعية على ضرورة

المضي قدما بل الإجتهاد في تقديم الدعم المادي والمعنوي للطلبة وبالأخص لأصحاب الأفكار الابتكارية المعلن عنها وأصحاب المشاريع الإبداعية المسجلة لدى دوائر الفروع الجامعية.

كما يمكننا أن نعضد لإجابة المبحوثين من أفراد عينة دراستنا الذين صرحروا بأن الدعم والمساعدة قد يأتيان من خارج البيئة الجامعية خاصة ما تعلق بمهمة الإشاد والتوجيه وذلك اعتمادا على ما أشار به علينا الطالب المهندس الجزائري **عصام كناف** في مداخلة افتراضية له من جامعة السوربون بفرنسا بعنوان:(كناف، 2024.04.21) "الوسائل البسيطة لإنشاء مؤسسة ناشئة" حيث حرص من خلالها على تشجيع وتحفيز الطلاب الحاضرين وكذا كل المتابعين لنشاطات حاضنة الأعمال لجامعة سكيكدة مقدما توجيهات قمة في البساطة والموضوعية والنجاعة مؤكدا للطلبة بأن ثلاث وسائل أو أدوات بسيطة(منطلقها من التساؤلات الآتية: من يقوم بالمشروع؟ متى؟ وما الهدف؟) يمكننا بها أن ننشيء مؤسسة ناشئة وهذه الأدوات هي: الأولى مصفوفة الأدوار ومسؤوليات فريق العمل(مخطط إنجاز المشروع)، أما الثانية فشروط بلوغ الأهداف أي البدء ببحث حلول مشكلات المنتج الذي نسعى إلى تحقيقه ثم ننطلق في إنتاجه وفقا للحلول المقدمة. وأما الأداة الثالثة فهي نشاط الفريق – تكامل نشاط المنفذ صاحب المشروع مع المرافق ومع المستهلك.

وفي هذا الصدد يمكننا أن نؤيد هذه الفكرة التي قدمها المهندس المبدع **عصام كناف** وذلك اعتبارا للمفهوم الذي عرضنا له في الفصل الثاني تحت عنوان: "**مفهوم مشروع المؤسسة**" إذ لا نجاح لأي فكرة أو عمل أو مشروع أو مخطط فرديا كان أو جماعيا، –إصلاحيا كان أو تنمويا– إلا من خلال إعداد مخطط استراتيجي تُسيّر وفق بنوده كل نشاطات العمل المستهدف أو المشروع المبرمج وتحدد فيه الصلاحيات وتحترم فيه الأدوار والمواقيت والإمكانيات المتاحة.

وهذا ما يتطلبه أي نشاط طلابي يسعى إلى تجسيد أفكار ابتكارية أو مشاريع ابداعية، وهو المخطط الذي يحتاج طلاب الجامعة إلى التدريب عليه قبل خوضهم في أي عمل إبداعي، سواء تعلق الأمر ببحوثهم لنهاية مراحل التكوين(مذكرات ورسائل التخرج)، أو بمشاريع المؤسسات الناشئة وبراءات الاختراع حتى تكون أعمالهم مبنية على أسس علمية موضوعية صحيحة.

ومن خلال حضورنا لهذا اليوم الدراسي واعتمادا على ملاحظاتنا فقد تبين أن هناك تجاوب كبير للحضور من الطلاب مع هذه التوجيهات خاصة ما قدمه المبدع **عصام كناف**، واتضح أنها لاقت

لديهم استحسانا وقبولا ونفّست عن قلقهم وقلّلت من توترهم وترددهم، وسهلت للكثير منهم نقطة بداية مشروع ابتكاري، حيث اتضح لديهم أن البداية ليس شرطا أن نوفر لها المقومات والإمكانيات الكبيرة والأموال الضخمة، وإنما تكون بما أمكن توفيره من وسائل وأفكار ومواد، كما أدرك الكثير منهم أيضا بأن النجاح يأتي من وجود مشكلات، وأن البداية لا بد أن تكون بأصغر تغيير ممكن إحداثه عوضا عن التفكير المباشر بأنه مشروع كبير ويتطلب كذا وكذا ومن المستحيل تحقيقه، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن طلابنا في حاجة ماسة لمثل هذا الدعم والمساعدة توجيها وإرشادا وذلك إزالة للخوف وتدليلا للصعوبات وتبسيطا للمعقد من المشكلات والمعوقات المثبطة.

وخلاصة القول أن التفكير في ولوج عالم الإبداع يتطلب منا أن لا نستسلم لليأس ولا للتردد ولا للفشل، بل لابد من انطلاقة من طرف الجميع وبكل ما توفر لدينا من أفكار ومشاريع إبداعية، وبما توفر لدينا من مقومات، على أن نُسرّع كل العمليات الممكنة في ضوء ما توفر من إمكانيات مادية وبشرية بالتنسيق والتعاون والتكامل بين جميع الهيئات ذات الصلة بالإبداع والابتكار خاصة وأن انطلاقة الجامعة نحو التوجه المقاولاتي مقبولة على العموم، مادامت كل الجامعات الجزائرية قد سجلت مشاريع إبداعية لدى الوكالة الوطنية لمتابعة وتقييم المشاريع الابتكارية، إضافة إلى أن أغلب الجامعات قد حصلت على براءات اختراع في المجالات المختلفة مؤشرة من طرف وزارة اقتصاد المعرفة، والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة المخولة قانونا لقبول المشاريع الإبداعية ومنح أصحابها براءة الإختراع.

الجدول رقم: 22 يمثل توزيع افراد العينة حسب وجهة نظرهم في نوع الدعم المقدم للطلاب المبدعين

البدائل (الفئات)	التكرار	النسبة
دعم معنوي (مرافقة وتوجيه تشجيع وتحفيز)	14	% 40
دعم مادي (أفكار وسائل ومواد أولية)	13	% 37.15
دعم مادي مالي	08	% 22.85
مج	35	% 100

أفضت الدلائل الميدانية المشار إليها كميا في الجدول الوصفي البسيط أعلاه والمعبرة عن استجابات المبحوثين حول السؤال المفتوح المتعلق بتحديد نوع الدعم الذي تقدمه الجهات الداعمة والمشجعة للطلبة المبدعين والتي ذكرها المبحوثون في الجدول السابق رقم(21) إلى أن: أعلى نسبة وقد بلغت 40 % تمركزت حول فئة أفراد العينة الذين صرحوا بأن نوع الدعم المقدم لهم لا يعدو أن يزيد عن دعم معنوي، ممثلا في مرافقة الطلبة المبدعين وتوجيههم وتشجيعهم على الإنخراط في مجال الإبداع وتحفيزهم على المضي قدما في تنفيذ مشروعاتهم وعدم التردد في تجسيده،ا وهو الدعم الذي قد لا يجد له صدى لديهم لأن أغلب مشكلاتهم هي مادية أكثر منها معنوية، مقابل 37.15 % من المبحوثين أكدوا على أن الدعم الذي تقدمه الهيئات الداعمة لهم هو دعم مادي ممثلا في المواد الأولية وبعض الآلات والوسائل والأجهزة التي من شأنها أن تساعدهم على الإنطلاق في تنفيذ مشاريعهم الإبداعية، بينما أشار 22.85 % من المستجوبين إلى أن نوع الدعم المقدم إليهم إنما هو دعم مادي ممثلا في الأموال التي يمكنهم أن يُسيّروا بها مجريات نشاطاتهم الإبداعية.

وفي تقديرنا أن إجابات هذه الفئة تجانب الموضوعية إلى حد كبير وذلك لأن مشاريع أغلب – إن لم نقل كل– الطلاب لم يتم تجسيدها بعد حتى أولئك الذين تحصلوا على وسم لابل (براءة اختراع أو مؤسسة ناشئة) فإنهم سينتظرون الكثير من الإجراءات التي تتعلق بتبني المشاريع وتمويلها من طرف المتعاملين، وقد يصطدمون بالكثير من العقبات التي تعيق نشاطهم إلى درجة أنهم قد يتخلون عن مشاريعهم، ولذلك يمكننا القول بأن إجاباتهم مستمدة من تلك المعلومات النظرية التي تقدم إليهم من خلال شروحات وتوجيهات مسؤولي دار المقاولاتية وحاضنة الأعمال الجامعية.

وبنظرة تحليلية لهذه النتائج يتضح جليا بأن الطلبة في الجامعة في حاجة ماسة إلى دعم ومساعدة أطراف متعددة من جهة، ومن جهة أخرى فهم في أمس الحاجة إلى مساعدة متنوعة المستلزمات والمتطلبات بين المادي والمعنوي، وفي تقديرنا فإننا نؤكد على أن الطالب المبدع ينجح أكثر كلما تعددت الجهات الداعمة، وكذا كلما توفر له (الدعم المعنوي والدعم المادي معا)، فالمعنوي وهو الذي يتجلى تأثيره في أحسن صوره حين يشعر المبدع أن المسؤولين خصوصا والمجتمع عموما يشجعون العلم والبحث العلمي والإبداع والابتكار، فيشيدون بأعمال ومنجزات المبدعين ويقبلون على استيعاب منتجاتهم ويحتضنونها استهلاكا واستعمالا، مع عدم إغفال توجيه النصح والإرشاد باستمرار وتشجيعهم على مواصلة العمل بنفس الوثيرة بل الإجتهاد فيه أكثر، وهو ما يحرك الدافعية لديهم

فيتفننوا ويتقنوا أعمالهم ويحاولون تجويدها، وأما المادي فلا بد من توفير المرافق والوسائل والأجهزة والأموال من خلال تخصيص الميزانيات واستغلالها في تطوير البحث العلمي وفي جوانبه الإبداعية بالدرجة الأولى، لأن ذلك هو أكبر مفاتيح النجاح شريطة إتاحة الفرص المتكافئة للطلاب من أجل الحصول على هذه الأموال والوسائل على الأقل كل وفق حجم وقيمة مشروعه، وهو الأمر الذي يحيلنا إلى تحميل الوصاية ممثلة في إدارة الجامعة للمسؤولية كاملة في تنشيط عمليات الدعم، فهي مطالبة أكثر من غيرها بإيجاد الطرائق والآليات والوسائل الملائمة لذلك، خاصة وأن موضوع الإبداع هو موضوع المرحلة الراهنة من حياة البشرية، والتي تشهد تطورات علمية وتكنولوجية هائلة، فنحن إذن مجبرين على المواكبة والمسايرة لا مخيرين، ولا بد لنا أن نراهن على الإبداع كأحد أهم الحلول لتحقيق النمو والتطور الاجتماعي، وخاصة في ظل استحداث مؤسستي حاضنة الأعمال الجامعية ومركز تطوير المقاولاتية وما تقومان به من إشادة بالتوجه المقاولاتي للجامعة في الآونة الأخيرة، وتوعية الطلاب حول موضوع الإبداع وتشجيعهم على الانخراط فيه، وخصوصا الطلبة المقبلين على التخرج من خلال إنجاز بحوثهم في شكل مشاريع إبداعية وتوجيههم إلى ضرورة التفكير في إنشاء المؤسسات الناشئة والمصغرة، أو المساهمة في تطوير مؤسسات أخرى تكون قد أُنشئت من طرف غيرهم، وكذا من خلال مرافقتهم في تجسيد أفكارهم الابتكارية ومشروعاتهم الإبداعية ميدانيا اعتمادا على الدعم المالي والمادي الذي تقدمه أجهزة الدعم التي توفرها الدولة لتشجيع المقاولاتية.

بنظرة إجمالية لمعطيات الجدول أعلاه يتضح أن الطلبة المبدعين لا بد لهم من دعم، وأن الدعم المقدم لهم سواء من طرف الهيئات التابعة للجامعة أو من طرف الأسرة أو من طرف بعض الشركاء الاجتماعيين لا يعدو أن يخرج عن نوعين هما: الدعم المادي الذي أكد عليه 60 % من أفراد العينة حسب نتائج الجدول رقم (22) ممثلا في اقتراح الأفكار أو منح وسائل ومواد أولية أو عبارة عن أموال، والدعم المعنوي والذي أكد عليه نسبة 40 % من المبحوثين وهذا النوع من الدعم قد يكون مرافقة وتوجيه لوضع المشروع على المسار الصحيح أو تشجيع وتحفيز لرفع التحدي بالتصدي للعقبات والتغلب على المعيقات.

ويعضد وجهة نظرنا هذه ما صرح به السيد مدير حاضنة الأعمال لجامعة سكيكدة السيد الدكتور **رياض بن ديب** من خلال مداخلته الموسومة بـ: "التعريف بالمؤسسات الداعمة للمؤسسات الناشئة " في إطار القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 والذي يحدد كيفيات إعداد

مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة أو براءة اختراع من قبل طلبة التعليم العالي". (بن ديب، 2024.04.21)

وفي واقع الحياة الجامعية فإن هذه هي المشكلات التي تعرقل نشاط الطلاب(عدم درايتهم واطلاعهم على ما يحتاجون إليه فعليا خاصة في ظل التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية في المرحلة الراهنة)، ونجد بذلك أن كل طلاب الجامعات في حاجة إلى شرح مضمون هذا القرار الوزاري لهم وتوضيح شروطه وأهدافه، من خلال عمليات التوجيه والإرشاد، حيث وجه السيد مدير الحاضنة الطلاب الحاضرين لليوم الدراسي إلى التعرف على أهداف القرار75/12، والتي من أهمها تكوين مواطن صالح منتج، وإعداد جيل جديد من رواد الأعمال، وأن مستقبل الجزائر يكون في إنشاء المؤسسات الناشئة والمصغرة والتي يعتبر طالب الجامعة هو الأولى بها كونه هو المؤهل الذي يمكنه إنشاؤها وتسييرها، ومن ثم فعلى الطالب المتخرج أن يسعى جاهدا إلى إيجاد واستحداث منصب الشغل بنفسه وليس البحث عنه عند سلطات الدولة، وفي هذه التوجيهات والإرشادات تحفيز للطلبة وتشجيع لهم على إعلان ميولهم ورغباتهم وإبراز قدراتهم وتفجيرها ومن ثم إمكانية الإستثمار فيها.

كما يمكننا أن نعضد لفكرة وجود الدعم من طرف الوصاية للطلبة المبدعين بما أشار به رئيس اللجنة الوطنية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية السيد: البروفيسور **أحمد مير** (بوثلجي، 2022) "بأن اللجنة الوطنية شرعت في تنفيذ حملات تحسيسية عبر مختلف مؤسسات التعليم العالي من أجل دعوة طلبة الأطوار النهائية لتقديم مشاريعهم الابتكارية، حيث شهدت العملية حسب ذات المسؤول إقبالا كبيرا للطلبة في العديد من الجامعات(وفيه دلالة لوجود الرغبة والطموح لدى الكثير من الطلبة كلما وجدوا دعما لهم، وفيه دليل أيضا على حاجتهم الماسة للدعم والمرافقة لتوليد الدافعية لديهم، كما أن فيه دليل أيضا على التفاوت بين الجامعات في الوعي بمسالة التوجه المقاولاتي للجامعة والإقبال على احتضان المشروع ودعمه).

وبلغة الأرقام فقد أشار نفس المسؤول إلى هذا التفاوت بين الجامعات حيث أكد بأن المرتبة الأولى احتلتها جامعة الجزائر03 ب 890 فكرة مشروع مبتكر، تليها جامعة مسيلة ب 612 مشروع مبتكر، تليها جامعة بلعباس ب 570 مشروع مبتكر، ثم جامعة المدية ب 420 مشروع مبتكر، لتأتي

بعدها جامعة تلمسان ب 390 مشروع مبتكر، فجامعة البليدة ب 370 مشروع مبتكر، ثم جامعة قسنطينة 01 ب 316 مشروع مبتكر، ثم جامعة هواري بومدين بوهران ب 274 مشروع مبتكر.

وبناء عليه فإننا إذا نظرنا إلى الوضعيات التي عليها الجامعات في علاقاتها بمشروع التوجه المقاولاتي وتبنيها للقرار 75/12 فإن هناك دليل قوي على أن أغلب المنتجات الإبداعية للطلاب قد تظهر إلى الوجود وتتجسد ميدانيا بعد إنهائهم لمساراتهم التعليمية(أي بعد تخرجهم) وخاصة طلبة الماستر، وهو ما أكده أغلبية أفراد العينة بنسبة 62.86 % عند إجابتهم عن السؤال المتعلق بهذا الإشكال(الجدول رقم 13) هذا إذا وُجد الدعم المناسب والمرافقة اللائقة.

ولتدعيم إجابات المبحوثين حول ضرورة توفر الدعم والتشجيع لأهميته ودوره الفعال في استثارة استعدادات وقدرات الطلبة واستمالتهم نحو الإبداع والابتكار، (وسواء أكان هذا الدعم ماديا أو معنويا). تستوقفنا محطة نعرض من خلالها إلى جزئية أخرى من حياة المبدع الجزائري **فوزي برحمة** والذي قد عرضنا الى جزئية من سيرة حياته آنفا ومن أهم نشاطاته الإبداعية يمكننا أن نذكر:

– أحسن مخترع عربي شاب سنة 2016. – مخترع شاحن للهواتف الذكية يعمل بالطاقة الشمسية.

– مسير مؤسسة تصليح الهواتف النقالة في مستغانم. – البرمجة وتصميم المواقع الإلكترونية.

– رئيس الأكاديمية الوطنية للإبداع والإبتكار الجزائري التي أسسها رفقة مجموعة من الشباب المبدعين سنة 2018 بالجزائر العاصمة.

يحفز**فوزي برحمة** –وهو المبدع البارع والذي بالرغم من أنه لم يتلق الدعم من أية جهة عمومية أو خاصة إلا أنه استطاع أن يصير نموذجا يحتذى به في مجال الإبداع والابتكار–ويشجع الطلاب الجامعيين الجزائريين على الإلتزام بأفكارهم والإصرار على تنفيذ مشروعاتهم والمضي قدما نحو ولوج عالم الإبداع رغم وجود الصعاب والمعوقات وتنوعها فيقول لهم: "لا تتركوا الإحباط يسيطر عليكم لا تتوقفوا، يجب أن تثابروا لتحققوا أهدافكم وأحلامكم".

الجدول رقم 23: يبين توزيع افراد العينة حسب وجهة نظرهم حول الجهات التي تقوم بتاطير ومرافقة الطلبة المبدعين

البدائل (الفئات)	التكرار	النسبة
الأساتذة	13	% 37.15
حاضنة الإعمال	13	% 37.15
مركز تطوير المقاولاتية	06	% 17.14
النوادي العلمية	03	% 8.57
مج	35	% 100

نلاحظ ان الشواهد الميدانية المشار إليها في الجدول البسيط أعلاه والمتعلقة بتحديد الجهات التي تقوم بعمليات تأطير الطلاب المبدعين ومرافقتهم (من خلال توفير الإطار والكادر البشري الذي يوجه الطلبة ويرشدهم إلى المسار الصحيح للعمل الإبداعي، ويُقَيِّم ويُقَوِّم أعمالهم، ويعمل على إيجاد المناخ الملائم من حيث توفير مقومات إنجاز المشروع وتدريب الطلبة على استغلالها وتوظيفها، وكذا إيجاد الحلول للتغلب على المعوقات التي تعترضهم). قد خلصت إلى النتائج التالية: حيث صرح 37.15% من أفراد العينة بأن أعضاء هيئة التدريس(الأساتذة) هم من يقومون بعمليات تأطير الطلاب المبدعين ومرافقتهم، وهي نفس نسبة (37.15 %) الذين أكدوا على أن عمليات تأطير الطلبة المبدعين يقوم بها أعضاء من حاضنة الأعمال الجامعية، مقابل 17.14 % من المبحوثين أجابوا بأن تأطير الطلبة المبدعين ومرافقتهم هو دور يقوم به أعضاء تابعون لهيئة مركز تطوير المقاولاتية، في حين أقر 8.57 % منهم بأن عمليات تأطير الطلبة المبدعين ومرافقتهم تتم بواسطة طلبة من ذوي الخبرة الإبداعية والمنضوين تحت لواء النوادي العالمية. وبناء على هذه النتائج يمكننا القول بأن الجامعة تسعى إلى توفير التأطير والإشراف والمرافقة لكل الطلبة الذين أعلنوا مشاريعهم وخاصة تلك التي تم تسجيلها وقبولها من طرف حاضنة الأعمال الجامعية الراعي الرسمي لمشروع التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية.

وبنظرة إجمالية لهذه المعطيات الميدانية يتضح بأن كل الجهات المشار إليها فيما يتعلق بمرافقة الطلبة المبدعين وتأطيرهم إنما هي هيئات فرعية تعمل كلها تحت لواء إدارة الجامعة، وهو ما يعني أن هناك توجه علني فعلي نحو احتضان الطلبة المبدعين وتوفير التأطير والمرافقة اللائقين لهم من أجل تجسيد مشاريعهم وتنفيذها فعليا، والإستثمار في منتوجاتها حتى وإن كان ذلك يتحقق في الأغلب الأعم بعد تخرجهم، وهو ما يدلل لوجود بوادر الإنفتاح الجامعي على المنظومة الإقتصادية، ويتجلى ذلك من

خلال تكاثف جهود كل الجهات الفاعلة وتنسيق نشاطاتها من أجل تقديم الدعم المادي والمعنوي للطلبة المبدعين أصحاب الأفكار المعلنة والمشاريع المسجلة، وتحفيز وتنشيط الكثير ممن لا يزال التردد يسيطر عليهم في اتخاذ قرارات الإنغماس في النشاطات الإبداعية وذلك اعتبارا لمدلول الفكرة القائلة بأن الإبداع موضوع يتميز بالديناميكية ويتسم بالراهنية وهو أهم عامل من عوامل التقدم والإزدهار لكل المجتمعات وأن المؤسسة الجامعية هي المخولة والتي يمكنها قيادة هذا المشروع.

ويمكننا أن نعضد لوجهة نظرنا هذه بمعطيات مستمدة ميدانيا من خلال حضورنا لفعاليات التظاهرة العلمية المخصصة لإحياء الذكرى 53 لتأميم المحروقات والتي نظمها النادي العلمي الثقافي (بيتروليوم الذي تأسس سنة 2015 بجامعة سكيكدة) حيث أُقيمت بقاعة المحاضرات الكبرى بجامعة 20اوت1955. بسكيكدة على امتداد أربعة أيام متتالية (06.05.04.03 من شهر مارس 2024) وبحضور دائم لأعضاء حاضنة الأعمال الجامعية، حيث قدمت النصائح والتوجيهات المكثفة للطلبة الحاضرين سواء أكانوا أصحاب مشاريع أو غيرهم من الطلاب(والذين يمكن أن يكون عددا منهم قد استفادوا إنطلاقا من هذه التظاهرة، كما يمكن أن يكون عددا منهم قد بادروا بالإنخراط في صفوف النوادي العلمية والمنظمات الطلابية وسارعوا بإعلان رغباتهم وميولهم، وأبرزوا قدراتهم وأخرجوا أفكارهم من عالم الكبت والكمون الى عالم الظهور والدينامية)، وإن من ضمن ما جاء في هذه التوجيهات والإرشادات حث وتشجيع الطلاب على الإلتزام والعمل والمثابرة والإصرار والمضي نحو تحقيق النجاح مهما كانت الصعوبات والتحديات وبالإمكانيات المتاحة، وهي مزايا يتصف بها المقاول أو رائد الأعمال الذي نسعى إلى تكوينه (وهو وفقا لدراستنا الراهنة الطالب المبدع)، ومن ثم يمكنهم المرور إلى مرحلة الانغماس الفعلي في عالم الإبداع والابتكار والاختراع، كما يمكنهم الممارسة الميدانية لنشاطاتهم الابداعية، إلا أن ما جلب انتباهنا في هذه التظاهرة هو وجود مشكلة تمثلث في قلة الطلبة الحاضرين لهذه التظاهرة العلمية –إذا أخذنا في الإعتبار الكم الهائل لطلبة جامعة سكيكدة بجميع كلياتها وتخصصاتها العلمية والذين يقارب عددهم **ال30الف طالب**. حسب تصريح السيد مدير الجامعة في كلمة ألقها بمناسبة حفل اختتام السنة الجامعية 2023/2022 والذي تشرفنا بحضوره بقاعة المحاضرات الكبرى.جامعة 20اوت1955. سكيكدة، حيث أعطى الاحصائيات الاتية:(المجموع الكلي للطلاب 29613 طالبا، منهم 19291 طور ليسانس، و9497 طور ماستر، و825 طور الدكتوراه)–. رغم أهمية التظاهرة بالنسبة لجمهور الطلبة مهما كانت تخصصاتهم العلمية، ومهما كانت

مجالات اهتمامهم فيما يتعلق بنشاطاتهم الطلابية الحرة، وهي مشكلة لاحظنا تكرارها في أغلب التظاهرات التي تقوم بتنظيمها الجامعة، وهو ما حذا بنا إلى توجيه بعض الملاحظات إلى القائمين على تنظيم مثل هذه النشاطات في محاولة منا للفت انتباههم إلى ضرورة إعادة النظر في عدة اجراءات تنظيمية لعل أهمها:

- عدم فعالية أساليب وطرق الإعلان عن هذه التظاهرات والتشهير لها.

- عدم ملاءمة مواقيت البرمجة لتنشيط فعاليات هذه التظاهرات.

- وزادها سلبية أكثر عدم احترام مواعيد الإنطلاق وتأخرها أحينا بأكثر من ساعة مما يربك الكثير من الطلبة ويدفع بهم إلى المغادرة أحيانا قبل الإنطلاق حتى. أو بعد وقت قليل من الإنطلاق للإلتحاق بدروسهم الرسمية العادية، وهو ما ينعكس سلبا على إمكانية استفادة الطلاب أكثر من محتويات ومضامين التظاهرة أو المؤتمر أو الملتقى.

يتعلق الأمر إذن بضرورة الإنتباه إلى مثل هذه العوامل السلبية وإعادة النظر فيها وتقييمها وإيجاد البدائل لها، إضافة إلى ضرورة إجبار طلبة بعض التخصصات ذات العلاقة المباشرة بموضوع كل تظاهرة علمية بالحضور ولو كان ذلك على حساب دراستهم العادية ما دمنا نسعى إلى تشجيع الطلاب وتحفيزهم على اقتحام مجالات الإبداع والابتكار، وهوما يستدعي إعادة النظر في حيثيات تنظيم مثل هذه النشاطات العلمية حتى يتم الإستثمار فيها فعليا عوضا عن ذهابها هدرا.

وفي هذا الصدد يمكننا التعضيد لموضوعية وجهة نظرنا فيما يتعلق بمسألة ضرورة الإستفاقة الجامعية والإلتفات فعليا نحو ربط الجامعة بالواقع الإقتصادي من خلال تطوير المقاولاتية وريادة الأعمال، (ويتجلى ذلك الإهتمام من خلال تأطير الجامعة بتوظيف جميع هيئاتها الفرعية لمرافقة الطلبة أصحاب المشاريع الإبداعية من خلال سعيها إلى توفير كل ما يمكن أن يساعد على الإستثمار فيها) بما أدلى به السيد البروفيسور **أحمد مير** للصحافة على هامش الاجتماع التنسيقي لأعضاء وخبراء اللجنة بمدراء ومسؤولي حاضنات الأعمال ودور المقاولاتية، الذي انعقد **بجامعة** وهران 02 حيث قال (جامعة جزائرية. تحقيق 14 براءة اختراع في سنة، 2023): "إنه وبالرغم من العمل الكبير الذي تم القيام به من قبل المؤسسات الجامعية وحاضنات الأعمال وإطاراتها تطبيقا للقرار الوزاري رقم

12- 75 المتعلق بتوجيه الطلبة المقبلين على التخرج لتحويل مذكراتهم نحو إيجاد مشاريع مبتكرة قابلة للتحول إلى مؤسسات ناشئة، إلا أن الكثير من العمل ينتظرنا من أجل تحقيق نتائج أهم خلال هذه السنة ومستقبلا".

ويتضح جليا بأنه قد أكد على أنه من الأهمية بمكان توسيع دائرة التأطير والمرافقة، من خلال التقرب أكثر من المحيط الإقتصادي والاجتماعي بحثا عن شركاء اقتصاديين واجتماعيين، وكذا المتعاملين الإقتصاديين المحليين من أجل إشراكهم في تطبيق هذا القرار الهادف إلى ربط الجامعة فعليا بسوق العمل، وانفتاحها على المحيط الخارجي خاصة وأن وزير التعليم العالي حث جميع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي إلى التوجه نحو هذا الإنفتاح.

نلاحظ بأن هناك فعلا اهتمام في محاولة تطبيق القرار الوزاري 12-75 وتجسيده على أرض الواقع وذلك من خلال العمل على توفير التأطير والمرافقة المحلية(الجامعية) للطلاب المقبلين على التخرج، وأن هناك مساعي لتوسيع دائرة عمليات التأطير والمرافقة إلى خارج أسوار الحرم الجامعي من خلال البحث عن شركاء اجتمتعيين ومتعاملين اقتصاديين وربط العلاقات معهم من أجل تمويل المشاريع الإبداعية التي يقترحها الطلبة المبدعون.

وفي تحليلنا لما حملته هذه الفقرة من معاني ودلالات فإنه يمكننا أن نوجه نقدا للوصاية رغم سعييها إلى توفير التأطير ومرافقة الطلبة المبدعين، ونعتبر هذا التصرف فيه تقصير ونقائص -إذا اعتبرنا ان الجامعة الجزائرية فعلا تبنت مشروع التوجه المقاولاتي الذي يحمل في طياته الإهتمام بكل طلبة الجامعات مهما كانت قدراتهم وتخصصاتهم- وعليه فإن مشروع توسيع دائرة التأطير والمرافقة والإشراف المشار إليه في الفقرة أعلاه فيه يعتبر إجراء قاصر نكشف قصوره ومحدودية نجاعته من خلال توجيهنا هذه التساؤلات:

- لماذا الإهتمام بالطلبة المقبلين على التخرج فقط دون غيرهم؟

- لماذا الطلبة المبدعون دون غيرهم من جموع الطلبة الجامعيين؟

- لماذا توسيع دائرة الإهتمام لم تتضمن الجمهور الأساس في الجامعة ممثلا في كل الطلبة؟

- هل أن الإبداع يتوقف عند المقبلين على التخرج دون غيرهم من عموم الطلاب؟

- أليس من الأنجع والأكثر نفعا أن نعمم التوعية والتوجيه والإرشاد في أوساط جميع طلاب الجامعة دون استثناء تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص؟

تطرح هذه الاسئلة وغيرها كثير إذ أنه بالإمكان أن نجد الكثير من الطلاب ممن هم في بداية مسارهم الدراسي الجامعي(سنة أولى ليسانس مثلا) ويمتلكون الأفكار الابتكارية والمشروعات الإبداعية الكثيرة والمتنوعة وأن ما ينقصهم فقط هو الإحتضان والرعاية من طرف المؤسسة الجامعية .

الجدول رقم 24: يبين توزيع افراد العينة حسب وجهة نظرهم حول تنظيم الجامعة مسابقات للطلاب المبدعين

البدائل	التكرار	النسبة
نعم	23	% 65.72
لا	12	% 34.28
مج	35	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الدلائل الإحصائية المبينة فيه والمتعلقة بمسألة تنظيم الجامعة لمسابقات تنافسية للطلاب المبدعين أثبتت أن أعلى نسبة وقد بلغت 65.72 % تمركزت لدى فئة المستجوبين الذين أقروا بأن الجامعة تقوم بهذا الدور وتنظم مسابقات ومنافسات للطلاب المبدعين لاكتشاف المواهب والنوابغ منهم، وكذا لتصنيف وترتيب الأفكار الابتكارية المطروحة والمشاريع الإبداعية المعروضة. مقابل 34.28 % منهم أجابوا بنفي وجود مثل هذه التظاهرات التنافسية.

ويمكننا التبرير لموضوعية إجابات كل فئة من خلال وضعيات الطلاب في الحياة الجامعية ومساراتهم الدراسية، إذ أن هناك منهم من يستطيع الإندماج كليا وبسهولة وفقا لما يمتلكه من الراسميل (ثقافي. معرفي. علائقي) أتى مجهزا بها من الوسط الأسري أو اكتسبها من خلال انفتاحه على المحيط الجامعي بكل عناصره وتفرعاته، بينما يمكن تصنيف أفراد الفئة الثانية والذين أجابوا بعدم وجود مسابقات تنافسية تنظمها الجامعة لفائدة الطلاب المبدعين في خانة الطلبة فاقدي رؤوس الأموال السالفة الذكر، أو من الملتحقين الجدد بالمؤسسة الجامعية، أو من ذوي الشخصيات المنغلقة والإنعزالية لعلل نفسية او عقد انفعالية مما يجعلهم يتأخرون في التكيف مع الحياة الجامعية نفسيا وعلميا واجتماعيا؛ فتكون مثل هذه النشاطات الطلابية بعيدة المنال بالنسبة إليهم.

إن الملاحظ في الميدان هو أن المؤسسة الجامعية في الآونة الأخيرة فعلا قررت التوجه المقاولاتي وربط الجامعة فعلا بسوق الشغل، ويتجلى ذلك من خلال نشاطاتها المتعلقة بتوجيه وإرشاد الطلاب ومحاولة استقطابهم خاصة من طرف حاضنة الأعمال ومركز تطوير المقاولاتية، وإن من أهم الآليات والميكانيزمات التي ينبغي للجامعة أن توظفها لأجل تحفيزهم وتشجيعهم على إبراز مواهبهم وتفجير طاقاتهم هي تلك النشاطات المتعلقة بتنظيم مسابقات تنافسية للطلاب.

ويمكننا أن نعضد لهذه الرؤية بما استقيناه من الميدان من خلال حضورنا المسابقة التي نظمها التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني AREN بالتنسيق مع جامعة سكيكدة وحاضنة الأعمال ومركز تطوير المقاولاتية تحت عنوان: Innov-Quest(رحلة الابتكار) والتي أُقيمت بقاعة المحاضرات مسعود بوقادوم بجامعة 20اوت1955 بسكيكدة بتاريخ 2024/05/08. والموسومة بـ: "مسابقة أحسن فكرة مشروع" تحت شعار: الطالب بين مزيج التحصيل(العلمي- الفكر المقاولاتي) والتكوين النقابي خلال المسار الجامعي.

حيث تم شرح الفكرة "اينوف–كواست Innov-Quest " للطلبة على أنها تعني: سعي ورحلة بحث مهمة من أجل تجديد أفكار أو إدخال أفكار جديدة أو طرق جديدة لتفعيل الأشياء بطريقة مبتكرة ومفيدة، كما تم شرح قانون 75/12 للطلبة، وقد تم خلال هذه التظاهرة عرض بعض الطلبة لأفكارهم الابتكارية ومشاريعهم الإبداعية وخضعت للتقييم من طرف لجان متخصصة في جو تنافسي من أجل ترتيب الأحسن منها.

ولتشجيع الطلبة الحاضرين وتحفيزهم أكثر فقد قدم السيد مدير الجامعة عرضا عن وضعية الجامعة وآلية تعاطيها مع مشروع التوجه المقاولاتي، وكذا تعاطيها مع تطبيق القرار الوزاري 75/12 حيث أفصح عن عدد المشاريع المقدمة من طرف الطلبة وقد بلغ عددها 240 مشروعا تم قبول 105 مشاريع منها.

الجدول رقم 25: يبين توزيع افراد العينة حسب وجهة نظرهم حول تخصيص الجامعة الجوائز والمكافآت للطلاب المبدعين

البدائل	التكرار	النسبة
نعم	23	% 65.72
لا	12	% 34.28
مج	35	% 100

بملاحظة المعطيات الإحصائية المشار إليها في الجدول الوصفي أعلاه والمستقاة من إجابات المبحوثين حول السؤال المغلق المتعلق بما إن كانت الجامعة تخصص الجوائز والمكافآت للطلاب المبدعين نجد أنها أفضت إلى النتائج التالية: تمركزت أعلى نسبة وقد بلغت 65.72% لدى فئة المبحوثين الذين أقروا بأن الجامعة تقوم بهذا الدور المنوط بها وخاصة عند تنظيمها لمسابقات ومنافسات للطلاب المبدعين لاكتشاف المواهب والنوابغ منهم، وكذا لتصنيفهم وفقا لمجالاتهم، وترتيب الأفكار الابتكارية المطروحة والمشاريع الإبداعية المعروضة من طرفهم وفقا لأهميتها وقيمتها، فهي تشفعها في الأغلب بجوائز تحفيزية وشهادات تقدير واعتراف تشجيعية، إلا أن الملاحظ عليها أنها لم ترق الى المستوى المرغوب، مقابل 34.28% المبحوثين الذين أجابوا بنفي وجود مثل هذه الممارسات التحفيزية في الوسط الجامعي، وفي تقديرنا فإنهم أولئك الذين لم يكونوا على اطلاع ودراية بما يجري في الجامعة من نشاطات وقد أجابوا عن السؤال الذي قبله (24) أيضا بنفي تنظيم الجامعة للمسابقات والمنافسات بين الطلاب.

ويمكننا تفسير هذه التنائج والتبرير لإجابات الفئتين بالإستناد إلى الوضعيات التي يعيشها الطلاب في الوسط الجامعي من خلال واقع مساراتهم الدراسية(انتظامهم في الدراسة ونتائج تحصيلهم وانضمامهم إلى المنظمات الطلابية وانخراطهم في النوادي العلمية من عدمها، حضورهم للملتقيات والأيام الدراسية والندوات وغيرها)، إذ أن منهم من يجد صعوبات كثيرة فلا يستطيع التكيف مع الحياة الجامعية بسهولة، ولا يتمكن من الإندماج فيها ومن ثم لا يمكنهم الإنغماس في حركية النشاطات الطلابية والإنخراط فيها، ويعيقهم ذلك عن الإستثمار في قدراتهم ولو كانوا من ذوي المواهب والذكاءات العالية، ومن المنطقي أن تَصُبَّ إجابات هؤلاء الطلبة في دائرة نفي ما يشار به عليهم لأنهم أصلا لا علاقة لهم بالنشاطات الطلابية الحرة، وعلى العكس من ذلك فإن عناصر الفئة الأولى وهم الأكثرية

فهم ممن يمتلكون –بالإضافة الى مواهبهم واستعداداتهم وقدراتهم الفائقة– رأس مال اجتماعي يمكنهم من الإندماج كليا وبسرعة، ويسهل بذلك انخراطهم في كل النشاطات الطلابية، ويساعدهم ذلك على المشاركة والإطلاع عن قرب على مجريات الأحداث والمواقف التي تحدث في الحرم الجامعي، ومن ثم يمكنهم الإستثمار في مواهبهم وقدراتهم. ويتعلق الأمر إذن بضرورة تفطن هيئات التأطير والإشراف والمرافقة الجامعية لمثل هذه الأوضاع والحالات وأخذها في الحسبان، بل وأخذها مأخذ الجد من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من الطلاب ورعايتهم رعاية خاصة واحتضان مشروعاتهم والسعي في تنميتها وتطويرها.

وفي تقديرنا فإن ذلك لم ولن يتحقق إلا من خلال اعتماد نظام تحفيزي فعال مع تفعيله (تحيينه وتنفيذه) بكل شفافية وموضوعية ونزاهة، على أن تكون الجوائز والمكافات والشهادات ذات قيمة معنوية كبيرة، وذات قيمة مالية معتبرة تليق بطبيعة الموضوع (الإبداع) وأهميته وقيمته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

ويؤيد هذه الأفكار التحفيزية والنشاطات التوجيهية المشجعة للطلبة على الإبداع وضرورة توفيرها من طرف الوصاية ما أشار به المبدع الجزائري المتميز **فوزي برحمة** الذي عرضنا إلى جزئيات من سيرة حياته آنفا من خلال تقديمه لمقترح هو غاية في الأهمية لفائدة الطلاب وخاصة منهم الموهوبون والمبدعون وقد تمثل هذا المقترح في أن تخصص الدولة **ميزانية للشباب المخترع**، وأن تنظم **مسابقات تنافسية** لفائدتهم شريطة أن تكون مشفوعة **بالتكريمات** التقديرية **والجوائز** الشرفية حتى يكون التحفيز ذا جدوى. وللتدليل على أهمية التكريمات والجوائز وتأثيرها الشديد على شحد همم الطلاب المبدعين وتطعيم دافعيتهم نحو الإبداع يمكننا العرض إلى جزئية من سيرة حياة المبدع الجزائري **عبد الرحيم بورويس** الذي نال شرف التكريم وطنيا حيث اختير في 2017 لمنحة دراسية مرموقة مع شركة بريتش بتروليوم، إضافة إلى نشر قصة نجاح **عبد الرحيم بورويس** في الكتاب المدرسي الرسمي للجزائر للغة الإنجليزية على مدار السنوات الأربعة الماضية.

إنه النابغة **عبد الرحيم بورويس** (الجزائري عبد الرحيم بورويس على بوابة التتويج بجائزة نجوم العلوم. النهار اونلاين، 2016) الذي استثمر في هذه التكريمات وكانت له محفزة فعلا حيث تألق وسطع نجمه فيما بعد وقد توصل إلى اختراع **القميص الذكي** للمصابين بالتوحد (Wonderkit) من

خلال دخوله في شراكة مع شركة ناشئة للمساعدة في تطوير وتصميم التكنولوجيا الخاصة باختراعه ونجح في الحصول على براءة الإختراع، ليخترع بعد ذلك النسخة الثالثة التي صممت لتتكيف مع اضطراب طيف التوحد بالإضافة إلى الاضطرابات الناتجة عن الإفراط في النشاط.

هذا إضافة إلى تكريمه دوليا (اختراع مضاد لـ "الدرونز" جزائريان يفوزان بجائزة عالمية. الحرة، 2020)"من خلال مشاركته مع زميلته **سيليا خشني** في معرض الاختراعات الدولي الثاني عشر عام 2020 في الكويت حيث فاز **بالجائزة الكبرى** لنسختهم المطورة من Skycloack جهاز يحافظ على الخصوصية المنزلية ويحظر على الطائرات من دون طيار إرسال فيديو مباشرة". وهو بصدد الحصول على براءة اختراع جديدة للجهاز بموجب معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع، وهي التكريمات التي جعلت مواهبه تتفتق ليتحول الى نابغة من نوابغ الجزائر.

هكذا يكون إذن تأثير البيئة الإجتماعية التي توفر التحفيزات والدعم المادي والمعنوي كبيرا وإيجابيا في حياة المبدعين وهو الأمر الذي صار لزاما علينا أن نراعيه ونسعى إلى الإهتمام به ونحرص على توفيره للإحاطة بطلابنا المبدعين واستقطابهم ورعايتهم رعاية تليق بمؤهلاتهم الفطرية التي تحتاج إلى متابعة مستمرة (تفجيرا وتنمية وتطويرا) ومن ثم الإستثمار فيها لاحقا.

إلا أن المفارقة الجديرة بالذكر هي أن العبقري **بلقاسم حبة** وقد أشرنا الى بعض جزئيات سيرة حياته آنفا لم يكرم ولم يكافأ في بلده الأم(الجزائر) ليذوق وبال التجاهل والإستبعاد الاجتماعي، لتتحول هذه المعاملة التهميشية إلى معيق ومثبط لنشاطاته الإبداعية الخارقة، ليدخل بعدها في دوامة من القلق والتوتر واليأس الذي ولد لديه الشعور بالإغتراب أو قل إن شئت بالإحتراق الاجتماعي، ليدفع به هذا الوضع الصعب إلى انتهاج نفس المسلك الذي سار عليه غيره من الأدمغة الجزائرية المهاجرة ممثلا في الهجرة إلى بلاد الغربة التي تسارع إلى استقبالهم، ولا تتردد في احتضانهم بل وإغرائهم بكل أنواع االمحفزات وخاصة منها الأموال لتتولى فيما بعد الاستثمار في قدراتهم واستنزاف طاقاتهم لصالح مشاريعها الإقتصادية، إنها التجارة والاستثمار في العبقريات والعقول المبدعة خاصة الجزائرية منها. وإن الجدير بالتوقف عنده هنا هو أنه تم تكريم النابغة **بلقاسم حبة** دوليا حيث صنف من بين ال100 أكثر مخترع إنتاجا على المستوى العالمي، ونال شرف الإعتراف ببراءة الاختراع الأفضل في العالم سنوات 2012 / 2014 / 2015.

إن طرح مثل هذه الأمثلة والنماذج العبقرية يفيدنا كثيرا في التدليل لمتناقضتين في تعاطي المؤسسة الجامعية مع الظاهرة الإبداعية وكذا مع قضية رعاية الطلبة المبدعين، فهي إما أن تكون بيئة إبداعية ملائمة مستوعبة للطلبة المبدعين ومستقطبة لهمن وذلك من خلال توفيرها لنظام التحفيز بنوعيه المادي والمعنوي وتوزيعه بينهم بعدالة وشفافية، وإما أن تكون بيئة غير مناسبة منفرة للطلبة المبدعين طاردة لهم دافعة بهم إلى ركوب قوارب الموت والإنضمام إلى قوافل الأدمغة المهاجرة.

ونلاحظ إذن بأننا نملك العقول النبيهة والعبقريات الخارقة ضمن قوائم طلاب جامعاتنا منذ عقود مضت إلا أننا نتأرجح بين مطرقة رعايتهم وتأهيلهم والإستفادة من خدماتهم، وسندان تجاهلهم وتهميشهم واستبعادهم اجتماعيا بل وممارسة المضايقات عليهم وهو ما يؤدي إلى الزج بهم في قوائم الأدمغة المهاجرة ومن غير رجعة أي أننا(نُعلّم ونُكوّن وغيرنا يستفيد). يتعلق الأمر إذن بضرورة إعادة النظر في السياسة التربوية والفلسفة التعليمية برمتها وعلى وجه التحديد في سياسة إدارة وتسيير منظومة التعليم العالي، من خلال إعداد مشروع مجتمع يهتم بالطلبة جميعهم وبالمبدعين منهم على وجه التحديد، بتوفير كل الخدمات التي تفجر طاقاتهم وتساهم في تنميتها وتطويرها، وتساعد على الإستثمار فيها من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي الذي يساعد على تنفيذ مشاريعهم وتجسيدها على أرض الواقع، وتحويلها إلى منتجات محلية يستفيد منها أصحابها ومن ورائهم أبناء مجتمعهم، ولا بأس فيما بعد بتسويقها خارجيا كلما كانت هذه المنتجات متوفرة بالكمية الكافية والنوعية الجيدة.

الجدول رقم 26: يبين توزيع افراد العينة حسب وجهة نظرهم حول مساهمة المنهاج الدراسي في تنمية الإبداع لدى الطلاب

البدائل	التكرار	النسبة
نعم	11	% 31.42
لا	24	% 68.58
مج	35	% 100

من خلال ملاحظة البيانات الإحصائية الواردة في الجدول البسيط أعلاه والمستقاة من إجابات المستجوبين حول السؤال المغلق المتعلق بمدى مساهمة المنهاج الدراسي في تنمية القدرات الإبداعية لدى الطلاب المبدعين نجد أنها قد أفصحت عن تمركز أعلى نسبة وقد بلغت 68.57 % لدى فئة

المبحوثين الذين أجابوا بـ:(لا) نافين بذلك وجود علاقة بين مقررات ومضامين المنهاج الدراسي الرسمي والنشاطات الإبداعية لدى الطلاب لا من بعيد ولا من قريب، بل على العكس من ذلك فقد ذكر الكثير منهم أن دروس المنهاج جافة وجامدة، مقيدة ومعرقلة لكل النشاطات الزائدة التي يمكن أن يبرزها الطلاب وفقا لمواهبهم وقدراتهم الإبداعية، مقابل 31.42 % من المبحوثين أقروا بأن دروس المنهاج الدراسي الرسمي تساهم في عملية تطعيم وتنمية مواهب وقدرات الطلبة المبدعين.

وفي تفسيرنا لهذه النتائج يمكننا التبرير لإجابات الفئتين اعتبارا للظروف التي تحيط بمساراتهم الدراسية وفقا لتخصصاتهم العلمية، وكذا وفقا للمقاييس التي يدرسونها، إذ أننا نجد منهم من هو يدرس(الفئة الأولى 31.42 % الذين أجابوا بنعم) تخصصا علميا له علاقة ارتباط بالإبداع والابتكار خصوصا الفروع العلمية والتكنولوجية. فتكون المقررات الدراسية بالنسبة إليهم تحتوي على الكثير من الدروس ذات العلاقة المباشرة بالإبداع والابتكار، ويؤيد هذا ما أشرنا إليه آنفا من خلال نتائج (الجدول رقم 04) في البيانات الشخصية حين حدد أفراد العينة تخصصاتهم العلمية، وقد كان الكثير منهم في تخصصي(هندسة المبادرات والتحكم في المخاطر، والعلوم التجارية)، وكذا نتائج (الجدول رقم 15) الذي يبين مجال إبداع الطلبة المبحوثين، حيث كان أغلبيتهم قد أشاروا بأن نشاطاتهم الإبداعية متضمنة في المجال العلمي والمجال الإقتصادي، بينما يمكن الإشارة إلى أفراد الفئة الثانية –وهم يمثلون الأغلبية بنسبة 68.58 %– والذين أجابوا بنفي وجود أي مساهمة للمنهاج الدراسي في تنمية وتطوير قدرات الطلاب المبدعين على أنهم من ذوي تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والنفسية والسياسية والحقوق والرياضية وغيرها والتي تكون مقرراتها الدراسية في الأغلب بعيدة الإرتباط بموضوع الإبداع والابتكار، مما يجعلهم يتأخرون في التكيف والإندماج مع النشاطات الطلابية التي تصب في قالب الإبداع والابتكار والاختراع ويجدون صعوبة كبيرة في ذلك.

ويمكننا التعضيد لهذه المعطيات التي تشير إلى مسألة وجود أو عدم وجود علاقة بين مقررات المنهاج الدراسي والظاهرة الإبداعية وما يتعلق بها في جميع مراحل التعليم في بلادنا، بما فيها التعليم العالي ببيانات مستقاة من خلال حضورنا للندوة الوطنية المعنونة بـ: (الموهوبون والمتفوقون معضلة الأنظمة التعليمية) والتي أُقيمت بقاعة المحاضرات بالمكتبة المركزية بجامعة 20اوت1955 بسكيكدة. والمنظمة من طرف قسم علم النفس. كلية العلوم الاجتماعية والانسانية بتاريخ 2024/04/17. بما ورد في مداخلة الأستاذة **سامية تومي** من جامعة باتنة والموسومة بـ:(التخطيط الإستراتيجي لرعاية

الموهوبين والمتفوقين في الجزائر– المتطلبات والتحديات–) حيث أشارت الأستاذة إلى ضرورة "اعتماد التعليم التخصصي لأنه يتيح فرص إكتشاف المواهب الدفينة" والتي لا تستثير استعداداتها وقدراتها برامج ومحتويات الدروس العامة المتضمنة في المناهج الدراسية الرسمية، وقد عرجت الأستاذة على ذكر بعض التجارب التي قامت بها الجزائر في هذا الشأن(إعتماد التعليم التخصصي) من مثل **مدارس** الإمتياز(الجزائر. وهران. قسنطينة. 1991–1994)، وكذا تجربة **شعب** الإمتياز: فلسفة. رياضيات. تقني رياضي. 2003–2005 بالجزائر. وهران. قسنطينة. عنابة. تلمسان. ورقلة)، إضافة إلى محاولة أخرى باستحداث **ثانوية وطنية** وهي **ثانوية القبة** للموهوبين والمتفوقين في الرياضيات .2012–2015)، ثم محاولة أخرى تمثلت في عقد الندوة الوطنية جولية 2015 تحت عنوان التكفل بالمواهب الإستثنائية في عهدة الوزيرة بن غبريط.

وبعيدا عن الخوض في مسألة فشل هذه المحاولات الإصلاحية إن صح التعبير فإن ما يهمنا من هذه المعطيات أمرين أما الأول: ففيه اعتراف صريح لا ضمني بجمود وقصور برامج ومحتويات المنهاج الدراسي الرسمي وفشله في استيعاب واحتضان النوابغ من المتعلمين وعجزه عن إستثارة قدراتهم في كل المراحل التعليمية، بل أكثر من ذلك فهو من بين أهم المعوقات التي تقف حاجزا أمام كل الحركيات الزائدة للطلاب الموهوبين والمبدعين، وأما الثاني فهو: اعتراف صريح أيضا وتأكيدعلى حاجتنا الماسة إلى إيجاد حلول لهذه المشكلة، من أجل إنقاذ طلابنا من الضياع والحفاظ على مواهبهم وقدراتهم الإبداعية من الهدر. وهو الأمر الذي ينادي بضرورة بل وجوب توفير تربية خاصة بكل ما تتطلبه من موارد بشرية ومادية ومالية وزمنية، توجه خصيصا لهذه الفئات من الموهوبين والمتفوقين والذين في تقديرنا أن أغلب المبدعين والمخترعين يكونون من ضمنهم، ويدعم توجهنا هذا بعض الآراء والتساؤلات التي طرحت في نفس الندوة الوطنية المعنونة:(الموهوبون والمتفوقون معضلة الانظمة التعليمية) من طرف الأساتذة المتدخلين من شاكلة:

– يتحول هؤلاء الموهوبين إلى المسار السلبي كلما لم يجدوا الرعاية الخاصة.

– الموهبة الخارقة المهدورة سبيل إلى الجريمة.

– تتأرجح مشكلة الموهوبين بين عزلهم في صفوف خاصة وإبقائهم مع عموم العاديين.

- مشكلة المنهاج الدراسي وعدم ملاءمته وانعكاساتها على ذوي المواهب والقدرات الإبداعية.

- إلى متى نبقى نتجاهل حقوق فئة الموهوبين؟

- ماذا ينقصنا للتوجه نحو متطلبات الجودة التعليمية؟

ونلاحظ بأنها كلها طروحات أو تساؤلات موضوعية لو نأخذها بعين الإعتبار ونسعى بجد وفعالية إلى إيجاد حلول لها فإننا سننقذ الكثير من الطلبة التائهين في متاهات الأزمة الجامعية العامة.

كما يمكننا أن نعضد أيضا لجفاف وجمود وقصور مقررات المنهاج الدراسي الرسمي وعدم اهتمام واضعيه بالظاهرة الإبداعية والمبدعين من المتعلمين من خلال حضورنا واستماعنا لما ورد في مداخلة الدكتورة **أمل سعد** التي ألقتها عن طريق التحاضر عن بعد من جامعة المنصورة **بمصر** في اليوم الدراسي الموسوم"الجامعة ودعم الإبداع والابتكار في بيئة ريادة الأعمال"والمنظم من طرف جامعة 20اوت1955 بسكيكدة تحت رعاية مركز تطوير المقاولاتية وحاضنة الأعمال الجامعية بتاريخ 2024/04/21. حيث أشارت الدكتورة إلى ضرورة "تغيير المناهج الأساسية في جميع مراحل التعليم بالتطويع والتعديل لأن المقاولاتية تقوم على هذا المبدا، ولا بد من توجيه التعليم نحو المجالات التي يمكن أن نحقق منها مشاريع إبداعية وابتكارية للحصول على ريادة الأعمال فيما بعد، كما أشارت بوضوح أيضا إلى فكرة مهمة جدا ممثلة في ضرورة "تكامل المنهاج الدراسي مع البيئة الإجتماعية".

الجدول رقم: 27 يبين توزيع افراد العينة حسب وجهة نظرهم في كيفية معاملة الجامعة للطلاب المبدعين خلال الدراسة العادية

البدائل (الفئات)	التكرار	النسبة
تتجاهلهم وتعاملهم معاملة عادية	20	% 57.14
تعاملهم معاملة خاصة (فيها تقدير واحترام وتسمح لهم بحضور الملتقيات والنشاطات الطلابية)	12	% 34.28
تحاسبهم على الغيابات	03	% 8.58
مج	35	% 100

أعربت الشواهد الميدانية المبينة في الجدول أعلاه، والمتعلقة بتحديد الكيفية التي تتعامل بها الجامعة مع الطلاب المبدعين خلال أيام الدراسة العادية عن النتائج التالية: تمركزت أعلى نسبة وقد بلغت 57.13% لدى فئة المبحوثين الذين صرحوا بأن المؤسسة الجامعية تعامل الطلبة المبدعين أيام الدراسة الرسمية كباقي الطلاب معاملة عادية لا أثر فيها لأي اهتمام خاص، ولا رعاية خاصة حيث تتجاهلهم تماما وكأنهم غير موجودين ضمن قوائم الطلبة المسجلين في حاضنة الأعمال الجامعية والمكلفة قانونا بمرافقة ومتابعة نشاطات الطلاب المبدعين، وفي هذا دلالة واضحة على تفكك أواصر العلاقات والروابط بين المؤسسات الفرعية للجامعة، وانفصام علاقة التفاعل والتنسيق والتكامل بينها. وبطبيعة الحال فإن هذه المعاملات تبعث على شعور الطلاب المبدعين بالإغتراب التعليمي الذي يتولد عنه شعورهم بالقلق والتوتر وربما حتى اليأس والإحباط المؤدي إلى الإستسلام وترك المشروع والتخلي عنه، مقابل 34.28% منهم أكدوا على أن الجامعة تعامل الطلاب المبدعين معاملة خاصة(فيها نوع من التقدير والاحترام والمرافقة وتمنحهم فرصا حيث تسمح لهم بحضور الملتقيات والنشاطات الطلابية)، وهو المناخ التعليمي المحفز والذي يحتاج إليه كل الطلاب وبوجه خاص الطلبة المبدعين. في حين أفصح 8.58 % منهم عن وجود مشكلة تتمثل في أن الجامعة تحاسب الطلاب المبدعين على الغيابات تماما كغيرهم من الطلاب العاديين، وتتابعهم وتسائلهم (قد يكون هذا الموقف ممارس من طرف بعض أعضاء هيئة التدريس تجاه غياب الطلبة عن الدراسة العادية وخصوصا حصص المحاضرات)، وهو ما يجعل الطلاب ذوي المشاريع الإبداعية قليلي التردد على النشاطات الطلابية الحرة التي تكون ضمنها نشاطاتهم الإبداعية خوفا من الإقصاء أو الرسوب في الدراسة الرسمية، ومن هذه الزاوية بالذات تهدر طاقاتهم الإبداعية وتضيع مشاريعهم الابتكارية. ويتطلب الأمر إذن تنسيق الجهود وتنظيم المواقيت والبرامج حتى يتسنى للطلبة الإستفادة المزدوجة بالتوفيق بين الدراسة العادية والنشاطات الإبداعية.

وخلاصة القول في موضوعنا المطروح وفقا للسؤال رقم(27) وإنه لمن الأهمية بمكان فإن الواقع المعيش –للطلبة لا نقل المبدعين ولكن الذين لديهم أفكار ابتكارية أو مشاريع إبداعية أعلنوها وسجلوها لدى حاضنة الأعمال الجامعية ولا تزال عند نقطة الانطلاق، وينتظر بفارغ الصبر أصحابها تجسيدها على أرض الواقع–، يصفه لنا بكل موضوعية أفراد عينة دراستنا الراهنة بنسبة 65.72 %من مجموع الفئتين (الاولى والرابعة): الأولى الذين أعربوا عن آرائهم بأن الجامعة تتجاهل تماما الطلبة المبدعين

وأما الرابعة فهم الذين أكدوا بأن الجامعة تحاسب وتسائل الطلاب المبدعين بصرامة تطبيق اللوائح والقوانين الضابطة فيما يتعلق بالغيابات وتطبيق العقوبات.

وتأسيسا عليه فإننا نستنتج بأن اهتمام الجامعة الجزائرية بالظاهرة الإبداعية، واحتضان المشاريع الإبداعية للطلاب ورعايتهم رعاية خاصة مازالت بعيدة كل البعد عما هو مأمول وما هو معمول به في البلدان المتقدمة، وإن سبب ذلك في تقديرنا هو قصور نظام التخطيط الإصلاحي خاصة ما يتعلق بعمليات التنفيذ التي غالبا ما تكون ارتجالية وتعاني نقائص بالجملة وخاصة من حيث وسائل الانجاز وعمليات التنفيذ، وكذا ضعف استراتيجيات إدارة وتسيير مشروع التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية وعدم فعالية ميكانزمات التكوين والتدريب. كلها عوامل تؤثر إذا كانت موجودة وهي متفرقة، فما بالنا وقد اجتمعت تبعا للازمة الكبيرة التي تعيشها الجامعة الجزائرية.

الجدول رقم 28: يبين توزيع افراد العينة حسب وجهة نظرهم حول معوقات الإبداع لدى الطلاب المبدعين

البدائل (الفئات)	التكرار	النسبة
معوقات إدارية	08	22.85 %
مشكلة تمويل المشروعات	07	20 %
مشكلات أسرية	05	14.28 %
نقص الإمكانيات (وسائل ومواد)	05	14.28 %
ضغوط المنهاج الدراسي الرسمي	07	20 %
نقص عمليات التوجيه والإرشاد والتحفيز	03	8.58 %
مج	35	100 %

بقراءة تحليلية للشواهد الميدانية المبينة في الجدول أعلاه والتي أدلى بها المبحوثون من خلال إجاباتهم حول السؤال المفتوح المتعلق بتحديد أهم معوقات الإبداع لدى الطلبة بالجامعة، سواء خلال أيام دراستهم العادية أو أثناء ممارساتهم للنشاطات الإبداعية خارج برنامج الدراسة الرسمية، يتضح أن هناك معوقات متعددة حيث صرح 22.85 % من أفراد العينة محددين أهم المعوقات التي تعرقل السير الحسن لنشاطات الطلاب في إنجاز مشاريعهم الإبداعية على أنها معوقات إدارية متنوعة

(بيروقراطية. محاباة. محسوبية. تعسف. تجاهل...)، مقابل20% منهم أكدوا بأن أهم معوقات الإبداع لدى الطلاب تتمثل أساسا في مشكلة ضغوط المنهاج الدراسي الرسمي(كثافة محتوياته وانغلاقها وجمودها وعدم ارتباطها بالظاهرة الابداعية)، وبنفس النسبة أي20% من أفراد العينة أقروا بأن أهم المعوقات تتجلى من خلال مشكلة تمويل المشروعات الإبداعية المعلنة بالجامعة والتي يسعى أصحابها إلى وضعها حيز التنفيذ وتجسيدها ميدانيا، بينما أعلن 14.28% من المبحوثين عن تحديدهم لأهم معوقات الإبداع لدى الطلاب على أنها معوقات تتجلى من خلال معاناتهم من مشكلات أسرية متنوعة تلاحقهم في المنزل وفي الجامعة تنعكس آثارها سلبا على نشاطاتهم بالجامعة من شاكلة عدم الإستقرار العائلي، والظروف الإقتصادية الصعبة، وبنفس النسبة أيضا**14.28%** من المستجوبين أشاروا بأن نقص الإمكانيات(هياكل ومرافق وسائل وأجهزة ومواد) هي أهم المعوقات التي تكبح جماح الطلبة المبدعين وتعيق فعالية نشاطاتهم حتى وإن كانوا منخرطين في النوادي والمنظمات ومنغمسين في النشاطات الطلابية ذات الطابع الإبداعي المسجلة لدى دار المقاولاتية أو حاضنة الأعمال الجامعية. حتى أنه أشار بعضهم إلى عدم وجود التنسيق والتعاون بين المخابر والورش التدريبية أثناء عمليات التكوين وإجراء التجارب، وأما8.58% منهم فقد أرجعوا أهم المعوقات إلى النقص الملحوظ في عمليات التوجيه والتحفيز وبخاصة أثناء الدراسة العادية للمقررات الرسمية.

إن ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن معوقات الإبداع لدى الطلبة متنوعة ومصادرها متعددة ومختلفة حيث تباينت إجابات المبحوثين وتفاوتت نسبها في إشارتهم لأهم المعوقات وهو الأمر الذي يدلل لوجود معوقات أخرى كثيرة قد تكون أقل حدة في تأثيرها فقط من حدة ما صرحوا به.

ويتطلب الأمر إذن الفعالية في تحمل المسؤولية الجماعية لكل منتسبي المؤسسة الجامعية في التعاطي مع مشروع التوجه المقاولاتي، ومع استيعاب الطلبة المبدعين واحتضان مشاريعهم الإبداعية ومرافقتهم في كل خطوات إنجازها تطبيقا لبنود القرار الوزاري رقم 75/12 مما يسهل عليهم تحدي العقبات، والتغلب على المعيقات، وهو السبيل الأنجع للوصول بهم إلى تجسيدها والانتفاع من منتوجاتها فرديا وجماعيا.

وللتدليل على موضوعية ما أدلى به المبحوثون من خلال تأكيدهم على وجود أنواع مختلفة من المعوقات تتنوع بتنوع مصادر صناعتها، يمكننا أن نستأنس بجزئيات من سيرة حياة مبدعين جزائريين

لم يتلقوا أي دعم وطني فاصطدموا بواقع مليء بالمعوقات والمثبطات التي اعترضت سبيلهم فاضطرتهم إلى الهجرة خارج الوطن ومن بينهم نذكر: المبدع الجزائري البارع **بلقاسم حبة**–وقد تمت الإشارة إلى بعض جزئيات قصة حياته في صفحات سابقة من هذا الفصل– وهو نموذج للكفاءة الجزائرية(المهمشة وطنيا) التي أعطت الكثير للعلوم والتكنولوجيا في العالم، حيث أسهمت اختراعاته في تطوير وظائف الرقائق الإلكترونية الموجهة لصناعة الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب، وأجهزة أخرى عالية الدقة، وإن من أهم إبداعاته واختراعاته:

– في رصيده 350 براءة اختراع منحت له بامريكا.

– 1100 براءة اختراع منحت له في مختلف دول العالم.

يقول **بلقاسم حبة** مشيرا إلى أنه لم **يتلق أي دعم من السلطات المحلية** وهو الأمر الذي أعاق مسيرته الإبداعية داخل وطنه مما اضطره إلى الهجرة إلى الخارج: (أ.د بلقاسم حبة) "رغم ما حققته من إنجازات خارج أرض الوطن فأنا أشعر بنقص كبير في حياتي، ولطالماتمنيت بشدة أن تتوفر لي نفس الإمكانات في وطني لأخدمه، فإني لن أتوانى لاستغلال أي فرصة تتاح لي لمديد العون لأبناء وطني"

ويتضح جليا أن هناك فعلا معوقات متنوعة تتحدى الطلاب المبدعين وقد تعصف بمشروعاتهم وتعرضها للضياع، وخاصة منها تلك التي تنتج عن الممارسات الإدارية الظالمة، كما أن فيه إشارة ودعوة صريحة إلى عدم الإستسلام لليأس والقنوط والتخلي عن الفكرة أو المشروع بل لابد من المبادرة والإصرار والإلتزام والثبات على المسار بالإعتماد على ما توفر من إمكانات مهما كان كمها ومهما كان نوعها، وبالإصرار والعزيمة يتحقق الهدف، وهذه هي الأخلاقيات التي يجب علينا غرسها في ذهنيات طلبة جامعاتنا.

الجدول رقم 29: يبين توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهم حول آليات مواجهة الطلاب المبدعين للمعوقات

البدائل (الفئات)	التكرار	النسبة
العزيمة والإصرار والتمسك بالمشروع والالتزام بالتنفيذ	21	%60
اللجوء للاستعانة بحاضنة الأعمال	09	% 25.72
لا أعلم . (ليس لدي مشروع إبداعي بعد)	05	% 14.28
مج	35	% 100

بملاحظة الدلائل الكمية المبينة في الجدول الوصفي أعلاه، والتي أدلى بها المبحوثون من خلال إجاباتهم حول السؤال المفتوح المتعلق بتحديد أهم آليات مواجهة الطلاب المبدعين للمعوقات التي تحول بينهم وبين إنجاز مشاريعهم، سواء من حيث عمليات الإنطلاق أو من حيث تتبع مراحل الإنجاز يتضح أن: أعلى نسبة وقد بلغت 60 % تمركزت لدى فئة المبحوثين الذين صرحوا بأن أهم وسيلة يواجهون بها العراقيل والمعوقات التي تقف حجر عثرة أمام نشاطاتهم الإبداعية هي: الاعتماد على النفس إذا كان المشروع فرديا، وعلى العمل الجماعي التشاركي رفقة فريق العمل(أصحاب المشروع إذا كان جماعيا) من خلال الإلتزام والتمسك بالمشروع ومواصلة تنفيذه بعزيمة وإصرار وديدنهم في ذلك هو الإجتهاد في إيجاد الحلول المناسبة، وينم هذا الإصرار والعزيمة عن قوة الدافعية والرغبة لديهم، إعتبارا لتقديرهم لأنفسهم ولثقتهم في مواهبهم واستعداداتهم وقدراتهم، وإن ذلك لمن أهم سمات الشخصية الإبداعية، أو شخصية المقاول أو رائد الأعمال، –والتي يمثلها وفقا لدراستنا **الطالب المبدع** الذي نسعى الى تحويله الى رائد أعمال ناجح– وكذا فان ذلك ايضا يعتبر عامل من اهم عوامل تحقيق النجاح، إلا أننا نرى بأن اعتماد هذه الآلية يجانب المنطق والموضوعية إلا في حالة واحدة فقط وهي أنهم –بالإضافة إلى امتلاكهم المؤهلات الفطرية التي استندوا إليها في إجابتهم هذه– لا بد أن يمتلكوا من المقومات المادية(مواد وأموال) ما يمكنهم من ذلك، مقابل 25.72 % منهم أقروا بأنهم يفضلون اللجوء إلى الإستعانة بحاضنة الأعمال طلبا للدعم الذي يمكنهم من مواجهة ما يعترضهم من صعوبات ومعوقات ونلاحظ هنا بانه تصرف منطقي وموضوعي كون أن الحاضنة هي الهيئة المخولة قانونا لمرافقتهم، بينما أعلن 14.28 **%** من المبحوثين أنهم لا علم لهم بما يفعلونه في مثل هذه الظروف كونهم ليس لديهم مشروع إبداعي مسجل لدى أية جهة بعد(بل إنّ كل ما في الأمر أن لديهم

فقط فكرة ابتكارية يحاولون عرضها على الهيئات المخولة لتقييمها) وهؤلاء الطلبة يفترض أنهم في بداية مسارهم التعليمي الجامعي من المستويات الأولى أو الثانية ليسانس، وإن مثل هؤلاء لأولى بالاهتمام والرعاية توجيها وإرشادا وتشجيعا.

وفي سياق حديثنا عن كيفية تحدي المعوقات وآليات وأساليب التصدي لها يمكننا أن نحاكي ونقلد شخصيات مرت بمثل هذه التجارب، ونستأنس بجزئيات من قصص حياتهم المليئة بالتجارب الإبداعية الناجحة، وخاصة أولئك الذين تحدوا الصعاب والتزموا العزيمة والاصرار وتمسكوا بمبدأ تحقيق الطموحات، فهذا المبدع الجزائري **فوزي برحمة** الذي استغل خبرته لإصلاح الهواتف بالجزائر(وهو مسير مؤسسة تصليح الهواتف النقالة بمستغانم، إضافة إلى أنه رئيس الأكاديمية الوطنية للإبداع والإبتكار الجزائري، التي أسسها رفقة مجموعة من الشباب المبدعين سنة 2018 بالجزائر العاصمة، دورها مرافقة كل الشباب المبدعين في كل المجالات، وهو أيضا مسؤول التسويق في شركة HP بريطانيا متحصل على ثلاثة ألقاب تكنولوجية في بريطانيا). إنه النابغة والمبدع الجزائري **فوزي برحمة** الذي يقول محفزا الشباب الجزائري على ولوج عالم الإبداع من أوسع أبوابه (استغل خبرته لاصلاح الهواتف في الجزائر، 2017):"لا تتركوا الإحباط يسيطر عليكم لا تتوقفوا، يجب أن تثابروا لتحققوا أهدافكم وأحلامكم وطموحاتكم". وحسبه دائما في إجابته عن سؤال وجه إليه: هل تفكر في مشروع لفائدة الشباب الجزائريين؟ فقد أجاب بأنه كان منذ البداية يفكر في إنشاء مصنع بالجزائر يديره شباب جزائريون وكذا مركز بحث الذي يرى بأنه يعتبر ضروري لأي مؤسسة أو شركة ترغب في تطوير منتوجاتها واختراعاتها شريطة أن يكون الشباب الجزائري المبدع هو من يسير مراكز البحث على مستوى الشركات. وفي تقديرنا فإن الشباب الأكثر تأهيلا لتمثيل هذا الدور وتولي هذه الوظيفة هم طلاب الجامعات.

وهذا المبدع الجزائري **خالد باسطة** –وقد أشرنا الى جزئية من سيرة حياته آنفا– والذي رغم انه لم يدخل الجامعة وفضل الإلتحاق **بالتكوين المهني،** (وتهمنا هنا الإشارة الى هذا **النموذج** الذي ينبغي أن **يحتذى به** ولو لم يكن **طالبا جامعيا)**عدة أمور منها:أن في ذلك برهنة على أن الإبداع ليس حكرا على المتفوقين دراسيا من حيث التحصيل الأكاديمي، وأن اكتشاف القدرات الإبداعية قد يكون في أي مرحلة عمرية وفي أي مرحلة دراسية فالرجل ظهرت قدراته وميوله نحو علوم الكهرباء والإلكترونيات قبل التعليم الجامعي في ورشة خاله. ثم بعد ذلك أنهى مساره التعليمي عند حدود الثالثة ثانوي عام

1999، ورغم شغفه بمادتي الفيزياء والرياضيات لم يتمكن من المواصلة لضعف نقاطه في بقية المواد، ليقرر الإلتحاق بمركز **التكوين المهني** ببن عكنون بالجزائر ومنه كانت البداية والإنطلاقة لتفتيق مواهبه في تطوير الإلكترونيات، وتهمنا هنا نقطة أخرى لا بد أن ننتبه إليها ونأخذها في الحسبان وهي تكامل التعليم النظري والتعليم التطبيقي،(وهذا ما هو متوفر ومفعل في مراكز التكوين المهني والتمهين، وإن ما يؤسف له شديد الأسف فإن هذا هو الحلقة المفقودة بل المغيبة تماما في كل المؤسسات التربوية والتعليمية التابعة لمنظومة التربية والتعليم). كما تهمنا نقطة أخرى ممثلة في نجاعة العمل الجماعي التشاركي أو ما يسمى بالعمل ضمن فريق عمل أو ما يعبر عنه في النظريات التربوية الحديثة بالعمل الفوجي، وتهمنا أيضا نقطة حساسة وانها لمن الاهمية بمكان وتتمثل في ضرورة اعادة النظر في معايير التوجيه الطلابي إلى التخصصات العلمية وقبله توجيه المتعلمين خصوصا في مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي.

فخالد باسطة نموذج للتحدي وهومخترع جزائري بارع خريج مركز التكوين المهني هو أول من فكر في اختراع روبوت مكافحة الحرائق واسعاف المصابين (والروبوت قادر على تعويض 2 أو 3 من رجال الإطفاء، وقادر على الإشتغال لمدة من 6 إلى 10 ساعات بلا توقف، وقادر على العمل داخل المستودعات التي لا تملك مخرجا لخروج الدخان، والتي كان رجال المطافيء لا يخاطرون بالدخول إليها وينتظرون حتى تسقط الأسقف، أما الروبوت الذي اخترعه النابغة **خالد باسطة** فيتوغل وسط الدخان ويعمل عادي، وإن من أهم مزاياه أيضا أنه قادر على التحول من الإطفاء إلى الإنقاذ والإسعاف بوضع نقالة عليه فيتولى نقل المصاب من مكان إلى آخر).

ملاحظة هامة: يقول **خالدباسطة** بأن النموذج الأول للروبوت لم ينجح، والنموذج الثاني بدوره لم ينجح، واستمر الوضع على هذا النحو (الإلتزام والثبات والإصرار على العمل والتجريب) إلى غاية 2021 حينها نجح النموذج الثالث وأُطلق عليه إسم **ايكوزيوم** أي بمعنى **الجزائر** قديما.

هذا هو الإبداع والابتكار، وهذا هو السبيل الموصل للإختراع وتجسيد الأفكار الابتكارية على أرض الواقع وتحويلها إلى منتجات فعلية ملموسة توظف في الحياة اليومية للأفراد والجماعات للإنتفاع بها، أو تحويلها إلى مؤسسات ناشئة أو مصغرة تساهم في تنمية الإقتصاد وتطويره، أو تحويلها إلى حلول وقائية أو علاجية لبعض المشكلات الاجتماعية التي تنخر المجتمعات.

وفي هذا الصدد يشير علينا **نابليون هيل** بفكرة رائعة عنوانها الانخراط والانغماس والتحدي والإصرار من أجل تحقيق النجاح وبلوغ الأهداف في كتابه(فَكِّرْ تصبح غنيا. Think and Grow Rich) مؤكدا لنا على أن من يتذوق طعم الفوز والنجاح في أي مشروع فإنه لا يستسلم أبدا مهما كانت الصعاب والعراقيل والمثبطات، وعلى العكس من ذلك فإن الفرد المستسلم من الوهلة الأولى لمجرد أن تلوح في الأفق بعض المعيقات فإنه لا يفوز ولا يصل إلى هدفه أبدا ولو توفرت عوامل النجاح، وذلك من خلال قوله(Hill, 2007, p. 105): "لا يفوز المستسلم ولا يستسلم الفائز"

فهل ياترى مشاريع طلبتنا ترقى إلى هذا المستوى؟ وهل أن الجهات المسؤولة في الجامعة على مرافقتهم فعلا تسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع رغم كثرة العراقيل؟ لتجعل منهم طلبة مبدعين منتجين لا يستسلموا لليأس والامتعاض والتخلي.

وفي قصة حياة النابغة **خالد باسطة** دروس وعبر، فهي الإجابة الموضوعية لهذه التساؤلات إذ أن حياته كلها تحفيز وتشجيع للشباب، وخاصة طلبة الجامعات في ظل التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية، والذي من خلاله يمكن للطلاب أن يزاوجوا بين معارفهم النظرية وممارساتهم التطبيقة من خلال الدورات التكوينية، والنشاطات التدريبية بفضل جهود كل من مركز تطوير المقاولاتية وحاضنة الأعمال الجامعية(حتى وإن كانت العملية مازالت لم ترق بعد إلى مستوى تطلعات الطلبة وكل القائمين عليها). وفيه حث وإلحاح لهم على الإلتزام والإصرار والمضي قدما في تنفيذ مشاريعهم، وذلك من خلال الإستعداد والتصدي للمشكلات التي تعترضهم، ومحاولة استغلال كل العوامل المتاحة والتي تساهم في تحقيق النجاح، (وهو المأمول الذي ننتظره من القفزة التي حققتها الجامعة الجزائرية في الآونة الأخيرة من خلال تبنيها لمشروع التوجه المقاولاتي والإنفتاح على النظام الإقتصادي).

هذا ما ينبغي أن تعمل المؤسسة الجامعية جاهدة لتوفيره (مناخ وظيفي وتعليمي ملائم) من أجل احتضان الطلبة المبدعين فعليا، ورعايتهم رعاية خاصة تليق بمستويات مواهبهم واستعداداتهم وقدراتهم الإبداعية، وتسعى جاهدة لتنميتها وتطويرها، ولن يتأتى لها ذلك إلا من خلال توفير التمكين لجميع الفاعلين فيها كل حسب مركزه (تمكين الإداريين وتمكين الأساتذة وتمكين الطلبة بمنحهم هوامش من حرية التصرف في وظائفهم)، وهذا بدوره لا يمكن أن يتحقق لها إلا من خلال التطبيق المرن لمقررات ومحتويات المنهاج الدراسي الرسمي حتى تتاح الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بوجه خاص للتوفيق

بين ما هو نظيري يقدمونه للطلبة في شكل دروس(مادة علمية ومعارف متنوعة)، وما هو تطبيقي (التجريب والتدريب) يساعدعلى اكساب الخبرات وتطوير المهارات وصقل المواهب لدى الطلاب.

الجدول رقم 30: يبين توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهم حول الجهات المساعدة لتغلب الطلاب على المعوقات

البدائل (الفئات)	التكرار	النسبة
الإدارة الجامعية	14	40 %
الأسرة والمجتمع	08	22.86 %
المؤسسات الممولة	05	14.28 %
الأساتذة	08	22.86 %
مج	35	100 %

تبين المعطيات الميدانية الكمية المبينة في الجدول أعلاه والتي أدلى بها أفراد العينة من خلال إجاباتهم حول السؤال المفتوح المتعلق بتحديد الجهات التي تساعد أكثر الطلاب في التغلب على المعوقات التي تعترضهم أن: أعلى نسبة وقد بلغت40% تمركزت لدى فئة المبحوثين الذين أكدوا على أن أهم جهة تساعد الطلاب في التغلب على المعوقات هي الإدارة الجامعية، ويمكننا تفسير هذا المعطى اعتبارا لإشرافها على كل الهيئات الفرعية التابعة لها وبخاصة مركز تطوير المقاولاتية وحاضنة الأعمال الجامعية، فكل مساعدة تقدمها هذه الهيئات هي من صميم دور ووظيفة إدارة الجامعة، مقابل22.85% أجابوا بأن الأسرة والمجتمع هما الأكثر مساعدة للطلاب المبدعين في التصدي للمعوقات التي تواجههم وفي تفسيرنا لهذا الرأي يمكننا الإستناد إلى معطيات الجدول رقم (08) الذي كشفت لنا نتائجه عن المستوى الثقافي المقبول لأسر أفراد العينة وهو عامل مساعد على مساهمة أفراد الأسرة في مساعدة وتشجيع الطالب على تحقيق النجاح والتفوق، والجدول رقم(16) الذي كشفت لنا نتائجه عن أهم مصادر إلهام الطلبة نحو الإبداع، حيث أكدت لنا مساهمة كل من أفراد الأسرة وجماعة الرفاق ومواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الطلاب نحو عالم الإبداع، بينما صبت إجابات 22.85 % من المبحوثين في تحديد الجهة الأهم في مساعدة الطلاب في التصدي للمعوقات التي تحول بينهم وبين إنجاز مشاريعهم الإبداعية ممثلة في دور أعضاء هيئة التدريس(الاساتذة)، إذ

أنهم قد يساهمون من خلال عمليات إشرافهم في إيجاد الحلول لتمكين الطلبة المبدعين من التغلب على هذه المعوقات التي تعترضهم وتقف حائلا دون تنفيذ وتجسيد مشاريعهم الإبداعية، في حين أكد 14.28% من أفراد العينة بأن المؤسسات الممولة هي من تقدم الدعم والمساعدة للطلاب أصحاب المشاريع الإبداعية من أجل تغلبهم على المعوقات التي يصطدمون بها في مسار إنجازهم لمشاريعهم الإبداعية، وفي تفسيرنا لهذه النتائج يمكننا اعتبارها موضوعية من خلال مقاطعتها مع نتائج (الجدول21) الذي يبين الجهات الداعمة و(الجدول23) الذي يعبر عن عمليات التأطير والمرافقة التي توفرها الجامعة.

2- مناقشة نتائج الدراسة:

2 – 1 مناقشة النتائج في ضوء تساؤلات الإشكالية أو أهداف الدراسة

أ – مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الأول:

ب – مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثاني:

جـ – مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثالث:

د – مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الرابع:

- مناقشة النتائج في ضوء التساؤل المركزي

2 – 2 مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

2 – 3 مناقشة النتائج في ضوء المقاربات النظرية المفسرة للابداع المعتمدة في دراستنا

إن عرض وتحليل البيانات وتفسيرها ومناقشة نتائج الدراسات والأبحاث من أكثر الصعوبات المنهجية التي يواجهها الباحثون وخاصة منهم المبتدئون، إذ أن الباحث في هذه المرحلة يحاول أن يثبت وجوده ويظهر بصمته لقرائه وفي هذا الموضوع ذكر(مختار، 2017، صفحة 56)بأن الباحث: "يكمل دائرة البحث بربط نتائجه بالإطار النظري التصوري الذي استعان به أو النظرية التي استرشد بها منذ البداية، وعليه أن يلتزم في هذه المرحلة الموضوعية باعتماد المنطق والتبرير والخيال العلمي"

ويتضح إذن بأن خصائص الباحث العلمي تختلف عن خصائص غيره ممن يكتبون ويؤلفون حيث أنه مطالب بعرض الحقائق والنتائج كاملة كما هي بأمانة علمية وأخلاقية، وعليه أيضا أن يحرص على استخلاص النتائج التي من شأنها أن تثبت فروض دراسته أو تنفيها وفي الحالتين فإنه يكون قد انتهى إلى نتائج بحث موضوعية.

ففي مرحلة العرض والتحليل والتفسير لنتائج البحث إذن تبرز الحاجة إلى استخدام الإحصاء ولذلك فقد ظهرت الحاجة إلى المناهج أو الطرق الكمية لما لها من دور في الدراسات الانسانية والاجتماعية، وذلك من خلال جمع البيانات والمعطيات الميدانية وتفريغها وتبويبها وتنسيبها في جداول تكرارية بسيطة أوذات التقاطع البسيط أوذات التقاطع المركب وتحليل نتائجها إحصائيا(كميا) اعتمادا على عدد الإجابات(التكرارات) وتفاوت نسبها المئوية فيما بينها. ومن ثم التعليق عليها كميا اعتمادا على هذه التكرارات والنسب المئوية. لكن هذه النزعة الكمية رغم نجاعتها يجب ألا تكون على حساب التحليل الكيفي والذي يتجلى من خلال التعليق على بيانات ومعطيات نفس الجداول التكرارية والنسب المئوية المشار إليها في التحليل الكمي سوسيولوجيا من خلال محاولة إسقاطها على الواقع وربطها بالإطار النظري، والإجابة من خلالها عن فرضيات الدراسة. أو تساؤلات الإشكالية–كما هو الحال في دراستنا الراهنة–، وذلك من خلال القراءة المتعمقة لتلك البيانات ومحاولة التوصل إلى معرفة خلفياتها وأبعادها والكشف عن الدلالات والمعاني التي تحملها. وهو التحليل الذي يضفي الصبغة السوسيولوجية على هذه المعطيات والبيانات، إذ يجب أن يضع الباحث نصب عينيه أن الأرقام لا تمثل سوى تقاربات واحتمالات، حتى أن هناك من الباحثين من يعبر عن معلومات لغة الأرقام بأنها معلومات جافة، لذا وجب تحليل هذه المعطيات الرقمية وتبيان مدلولاتها بالنسبة للدراسة التي نقوم بها.

وتأسيسا عليه وإيمانا منا بضرورة التكامل بين أسلوبي التحليل الكمي والكيفي، وحتى لا تكون مناقشة نتائج دراستنا الموسومة بـ: *واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية* تحليلا أبترا معتمدا فقط على أحد نمطي التحليل دون الآخر فقد سعينا جهد استطاعتنا إلى التوظيف الموضوعي لكلي الأسلوبين، وقد حاولنا الربط بينهما سعيا منا إلى تقديم تحليل سوسيولوجي لنتائج دراستنا المتوصل إليها من خلال قيامنا بتفريغ وتبويب الإجابات الكمية للمبحوثين والمتعلقة بالأسئلة المغلقة، وكذا من خلال تفريغ وتفيئة إجابات المستجوبين المتعلقة بالأسئلة المفتوحة ومن ثم تحليلها وتفسيرها ومناقشتها.

وقد راعينا في ذلك عرض النتائج كما أقرت بها بيانات الميدان ممثلة فيما أدلى به أفراد عينة دراستنا من خلال إجاباتهم عن أسئلة دليل المقابلة التي أجريناها معهم فردية أحيانا، وجماعية أحيانا أخرى دون تحيز لبعضها، أو إغفال لبعضها الآخر كلما كانت ذات علاقة –إثبات أو نفي– مباشرة لأهداف دراستنا، كما راعينا ترتيبها وفقا لأهميتها وقوة صلتها بموضوع دراستنا، وكذا وفقا لعلاقتها التكاملية **بالإطار النظري** الذي اقتفينا أثره ممثلا في **النظرية الوظيفية** بمبادئها الرصينة ومفاهيمها الغزيرة ملتزمين في ذلك بتطبيق مبدأ **التساند الوظيفي** بين أقسام ومحاور فصول بحثنا.(رغم اعتقادنا بأن موضوع دراستنا يمكننا أن ندرسه بأسلوب متعدد المداخل*الوظيفية. الماركسية. التفاعلية الرمزية*)، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أنه قد جلب اهتمامنا أنه ليس من الضروري العرض لجميع التفاصيل التي انطوت عليها بيانات الجداول الإحصائية مما اضطرنا إلى استخلاص النتائج التي من شأنها أن تجيب إثباتا أو نفيا عن تساؤلات إشكالية دراستنا ومن ثم إمكانية التخلي عن بعض التفاصيل التي لا علاقة قوية لها باختبار أهداف دراستنا سواء إثباتا أو نفيا.

أ – مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الأول:

– هل توجد نشاطات إبداعية للطلاب بالجامعة؟

بالرجوع إلى النتائج المبينة في الجداول(من 12 الى 15) والمحصل عليها من الشواهد الميدانية ممثلة في استجابات المبحوثين حول تساؤلات دليل المقابلة المتعلقة بهدف الكشف عن وجود نشاطات إبداعية للطلاب بالجامعة من عدمها إتضح أن:

– إجابات أفراد العينة المبينة في الجدول رقم(12) والتي أوضحت بأن هناك عدة آليات يتم بفضلها اكتشاف الطلبة المبدعين ومنها(نظام التحفيز والنشاطات الطلابية المتنوعة والمسابقات ومذكرات ورسائل التخرج) وفي هذا دليل على وجود نشاطات إبداعية ممثلة في أفكار ابتكارية ومشاريع إبداعية للطلاب حتى وإن كانت لا تزال في انتظار التجسيد.

– أما نتائج الجدول رقم(13) الذي يبين متى يتمم الطالب الجامعي المبدع مشروعه الإبداعي والتي أثبتت هي الأخرى وجود النشاطات الإبداعية لدى الطلبة بالجامعة من خلال إجابات المبحوثين، حيث أن 37.14 %أجابوا بأنهم ينهونها أثناء الدراسة وأن 37.14 %أجابوا بأنهم ينهونها بعد التخرج وفي

الحالتين تأكيد لوجود حركية النشاط الإبداعي في الجامعة حتى وإن كان لا يزال بعيدا عن المستويات التي نطمح إليها.

– أما نتائج الجدول رقم(14) والمتعلقة بامتلاك الطلاب المبحوثين لمشاريع إبداعية فكانت أكثردلالة من غيرها على وجود هذه النشاطات الطلابية ذات الطابع الإبداعي حيث صرح 82.85 % من المبحوثن بأن لديهم مشاريع إبداعية أعلنوا تسجيلها لدى حاضنة الأعمال الجامعية، وحتى إجابات الطلبة الذين صرحوا بعدم امتلاكهم لمشاريع إبداعية وقد بلغت نسبتهم 17.15 %(لا تنفي وجود النشاط الإبداعي للطلبة في الجامعة) مادامت لهم أفكار أعلنوا عنها وقدموها للدراسة والتقييم فهي تنتظر فقط القبول أو إخضاعها للتعديل.

– لتأتي نتائج الجدول رقم(15) المعبرة عن مجالات إبداع الطلبة المستجوبين مؤكدة أيضا على وجود النشاطات الإبداعية لدى الطلاب في الجامعات، وقد تعددت المجالات التي قدم فيها الطلبة أفكارهم الابتكارية ومشاريعهم الإبداعية بين(العلمي. الاقتصادي. الزراعي. البيولوجي. الفني. الرياضي وغيرها) إلى الهيئات المسؤولة المكلفة من طرف الإدارة الجامعية باحتضان هذه المشاريع وتقييمها وتقويمها ومرافقة أصحابها في مسار تنفيذها ومحاولة تجسيدها.

واعتبارا لهذه النتائج فإنه يمكننا أن نخلص إلى القول بأن هناك الكثير من الطلبة أسعفهم الحظ وتمكنوا من استيعاب فكرة التوجه المقاولاتي للجامعة، واستطاعوا أن ينخرطوا في المشروع إستنادا إلى توفرهم على مؤهلات شخصية(ذكاء ومواهب وقدرات) ساعدتهم على ولوج عالم الإبداع.

ولكن رغم اعتبار هذه النتائج كدلائل مؤكدة على وجود نشاطات ذات طابع إبداعي لدى طلابنا في الجامعات في المرحلة الراهنة التي استفاقت فيها الجامعة الجزائرية محاولة تبني مشروع التوجه المقاولاتي والإنفتاح على المنظومة الإقتصادية، والإرتباط الوثيق بسوق الشغل فإن أهم ما ينبغي الإشارة إليه هو: –هل أن هذه المشاريع الإبداعية للطلاب فعلا ممكنة التنفيذ وقابلة للتجسيد؟ –وإن كانت كذلك فكيف ومتى يتم تجسيدها على أرض الواقع؟ –ومن سيتولى عمليات تنفيذها ودعمها وتمويلها؟ –ومن يتولى تسويقها؟ –أم أنها مجرد مشاريع تحمل فعلا الأفكار الابتكارية وتتعلق فعلا بإمكانية إنتاج الجديد المستحدث ولكنها ستظل أدراج الرفوف؟

2 – مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثاني:

– ما هي مجالات الإبداع لدى الطلبة في الجامعة الجزائرية؟

إعتمادا على النتائج المبينة في الجداول(15. 17. 18) والمستقاة من الإجابات التي أدلى بها أفراد العينة حول أسئلة دليل المقابلة ذات الصلة بالتساؤل الفرعي الثاني المتعلق بهدف الكشف عن أهم المجالات التي يمارس فيها الطلاب نشاطات إبداعية إتضح بأن: مجالات الإبداع التي أعلن فيها الطلبة أفكارهم الابتكارية ومشاريعهم الإبداعية متنوعة وهي من الكثرة بمكان، غير أن المجالين الأكثر استقطابا للطلاب هما: المجال التكنولوجي والمجال الإقتصادي حيت بلغت نسبة المعبرين عنهما معا 54.26 % الجدول رقم(15). وفي تقديرنا فقد أرجعنا السبب إلى توفر الدافعية لدى الطلاب في هذه التخصصات العلمية، وأن هذه الدافعية التي لديهم مكتسبة اعتبارا لوجود بعض الدروس ذات صلة بالإبداع والتوجه المقاولاتي للجامعة ضمن المقررات الدراسية لهذين التخصصين، فالوعي بالظاهرة وما يترتب عنها من منافع مستقبلية يشجع الطلاب على خوض تجارب ابتكارية ونماذج إبداعية، ويزيدهم دافعية إلى ذلك توفر مناخ مقبول يعبر عن البيئة الإبداعية الملائمة من خلال نشاطات هيئتي مركز تطوير المقاولاتية، وكذا حاضنة الأعمال الجامعية، وقد تمثلان لهم مصادر إلهام محفزة على الإنحراط في مجال الإبداع الطلابي، فالطلبة ينشطون كلما تكاملت عوامل قدراتهم الشخصية مع عوامل البيئة الجامعية، كما أنهم يتجهون براغماتيا نحو المجالات الأكثر تشجيعا من طرف الجامعة.

– أما بالإستناد إلى النتائج المبينة في الجدول رقم(17) التي خصصت لكشف العلاقة بين المجال الإبداعي الذي يختاره الطالب وفقا لمواهبه وقدراته الإبداعية، أم هل أن ذلك الإختيار مرتبط بالخبرات والمهارات التي يكتسبها في الجامعة؟ فإن كل الإجابات رغم التفاوت الموجود بينها أثبتت بأن هناك بوادر وجود إبداع طلابي في الجامعة، وهو الهدف العام الذي تسعى دراستنا إلى تحقيقه، إذ أنه هناك من المبحوثين من ربط اختيار الطالب لمجال إبداعه بميوله ومواهبه وقدراته الشخصية في تفاعلها وتكاملها مع ما توفره البيئة الجامعية من خبرات ومهارات ومعارف وقد تمركزت أعلى نسبة وهي 48.57 % لديهم، بينما أشار 28.57 % منهم بأن اختيار الطلاب لمجالات إبداعهم له علاقة قوية باتجاهاتهم ومواهبهم وقدراتهم الشخصية دون اشتراط ما يكتسبونه في الجامعة من خبرات، في حين صبت إجاب أفراد الفئة الثالثة ونسبتهم22.86% في أن مجال الإبداع يختاره الطلاب توافقا وما

اكتسبوه من خبرات ومعارف ومهارات بالجامعة غير آبهين بملكاتهم الفطرية، وقد يُقبل هذه التوجه اعتبارا لإبداع الكثير من ذوي الطموح الذي يتولد لديهم بعد اندماجهم كليا في الحياة الجامعية وانخراطهم في النشاطات الطلابية.

ويهمنا في كل الأحوال ضرورة تداخل العبقرية والمواهب والقدرات الوراثية وتفاعلها مع العوامل البيئية حتى يتمكن الطالب من اقتحام عالم الإبداع بصورة تكاملية فلا العوامل الشخصية حاسمة وحدها ولا العوامل البيئية حاسمة وحدها في مسألة نعت الفرد(الطالب) بأنه شخصية إبداعية.

- أما نتائج الجدول رقم(18) فتؤكد أيضا على وجود ملامح إبداع طلابي في جامعاتنا في المرحلة الراهنة من خلال تأكيد أفراد العينة على تنوع المجالات الإبداعية للطلاب والتي في أغلبها متعلقة بالتخصصات العلمية التي يدرسونها، إلا أن ذلك لا ينفي وجود توجه بعض الطلاب إلى مجالات وفق هواياتهم وميولهم، وسواء أكانت الجامعة تميز بين هذه المجالات الإبداعية فتفاضل بينها وتشجع بعضها على حساب البعض الآخر أو أنها تهتم بكل المبادرات الإبداعية فإن ذلك لا يؤثر كثيرا على خيارات الطلاب لمجالات إبداعهم فالقدرات والعوامل البيئية والميول هي الفيصل في الإختيار ويدلل لذلك تعدد المجالات التي أظهرتها نتائج الجدولين رقم(15) رقم(18).

كما يمكننا التعضيد للإستنتاج الذي توصلنا إليه ممثلا في وجود بوادر الإهتمام بالإبداع ورعاية الطلبة المبدعين من طرف الجامعة، وأن هناك نشاطات إبداعية يقوم بها الطلبة في مختلف المجالات بما آلت إليه نتائج الجدول رقم(19)المتعلق بكشف ما إذا كانت هناك علاقة ارتباط قوية بين المشاريع الإبداعية المعلنة من طرف الطلاب والإمكانيات التي تتوفر عليها الجامعة حيث تمركزت أعلى نسبة وقد بلغت 60% حول فئة المبحوثين الذين أجابوا بنعم وأقروا بأن هناك علاقة ارتباط بين المشاريع الإبداعية للطلاب وما توفره المؤسسة الجامعية من إمكانيات وخاصة الإمكانيات المادية منها. وفيه دليل على أن هناك توجه طلابي نحو الإبداع وخاصة نحو تلك المجالات التي يرون أن الإمكانيات التي توفرها الجامعة كفيلة بأن تساعدهم في إنجاز مشاريعهم.

كما أن موضوعية هذه النتائج المحصل عليها من إجابات المبحوثين والتي أظهرت تعدد المجالات وتنوعها يمكن تعضيدها بالإشارة إلى بعض المراسيم والقرارات الصادرة عن السلطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتي تعبر عن وجود بوادر الإهتمام بالتخصصات العلمية المتنوعة

والمجالات المعرفية المتعددة، والتشجيع على تنمية المشاريع التي يقدمها الطلاب وتطويرها ومن أهم هذه اللوائح يمكننا أن نذكر: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2005–2022)

– المرسوم رئاسي رقم 21–322 مؤرخ في 13 محرم عام 1443 الموافق 22 غشت سنة 2021. يتضمن انشاء مدرسة وطنية عليا في الرياضيات (الجريدة الرسمية رقم 65 الصادرة في 26 غشت 2021)

فيه إشارة واضحة للاهتمام بمجال الرياضيات من خلال إنشاء مدرسة وطنية عليا للرياضيات لتضم إليها الطلبة من ذوي القدرات الفائقة في الرياضيات وفيه بادرة خير للاهتمام بالطلبة المتفوقين رياضيا وتأهيلهم لولوج عوالم الإبداع والابتكار (وهذا ما ينبغي أن يكون)أما ماهو كائن في الميدان فإننا نتساءل عنه؟

– مرسوم رئاسي رقم 21–323 مؤرخ في 13 محرم عام 1443 الموافق 22 غشت سنة 2021. يتضمن انشاء مدرسة وطنية عليا للذكاء الاصطناعي (الجريدة الرسمية رقم 65 الصادرة في 26 غشت 2021)

وفيه إشارة واضحة أيضا لمحاولات الاهتمام بالذكاء الإصطناعي الذي أضحى من ضروريات المرحلة الراهنة التي تعرف تطورات علمية وتكنولوجية فائقة من خلال إنشاء مدرسة وطنية عليا للذكاء الإصطناعي والتي من شأنها أن تضم فئات من الطلبة المتميزين بقدرات عقلية خارقة وتؤهلهم أيضا لولوج عالم الإبداع والابتكار والاختراع.(هذا ما ينبغي ان يكون) لكن ما هو كائن فاننا نتساءل عنه؟

– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 جانفي سنة 2021. يتضمن إنشاء مصالح مشتركة للبحث لدى مركز البحث في البيوتكنولوجيا (الجريدة الرسمية رقم 13 الصادرة في 22 فيفري 2021)

فيه إشارة واضحة لتوسيع دائرة الاهتمام العلمي من خلال إنشاء مصالح مشتركة لإنجاز البحوث العلمية المتخصصة في البيوتكنولوجيا والتي ستساهم بقوة في تطوير قدرات الأساتذة وتمكن الطلبة من الإلتحاق بالمدارس العليا المتخصصة في التكنولوجيات وهو ما يؤهلهم لولوج عالم الابداع.

– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 08 سبتمبر 2021 يحدد التنظيم الداخلي لمركز البحث في تكنولوجيات التغذية الزراعية (الجريدة الرسمية رقم 75 الصادرة في 03 اكتوبر 2021)

وفيه دليل واضح يؤكد على النوايا الحسنة لتوسيع دائرة الاهتمام العلمي والبحثي من خلال إنشاء مركز بحث متخصص في تكنولوجيات علم الزراعة بتفرعاته المتعددة وسيساهم هذا المركز في إثراء حركية البحث العلمي من خلال الاهتمام بالتكنولوجيا التي يمكننا أن نُسَيِّرَ بها واحدا من أهم القطاعات الحيوية في البلاد وهو القطاع الفلاحي (زراعة. تشجير وتربية الحيوان).

- مرسوم تنفيذي رقم 21-549 مؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1443 الموافق 30 ديسمبر 2021 يحدد القانون الأساسي لمركز الابتكار والتحويل التكنولوجي. (الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة في 05 جانفي 2022)

وفيه إشارة واضحة إلى محاولة ولوج عالم الابتكار سعيا إلى التطوير والاختراع من خلال إنشاء مركز متخصص للابتكار والتحويل التكنولوجي يمكن أن يساهم بقوة في إنتاج الأفكار المبتكرة والمشاريع الإبداعية خصوصا في مجال التكنولوجيا.

- مرسوم تنفيذي رقم 22-314 مؤرخ في 26 ربيع الثاني عام 1444 الموافق 21 نوفمبر 2022. يتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا للتكنولوجيات المتقدمة. (الجريدة الرسمية رقم 78 الصادرة في 24 نوفمبر 2022)

وفيه دلالة واضحة على مبادرات إيجابية تصب في دائرة الاهتمام بالتكنولوجيات الحديثة من خلال إنشاء مدرسة وطنية عليا للتكنولوجيات المتقدمة والتي من شأنها أن تضم طلاب من ذوي المواهب والذكاءات والقدرات العقلية الفائقة وتؤهلهم لاقتحام مجالات إبداعية متعددة.

- مرسوم تنفيذي رقم 22-440 مؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1444 الموافق 17 ديسمبر سنة 2022 يتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا للتكنولوجيا والهندسة (الجريدة الرسمية رقم 85 الصادرة في 19 ديسمبر 2022)

وفيه دلالة واضحة على محاولة الاهتمام بالتكنولوجيا في جميع التخصصات من خلال إنشاء مدرسة وطنية عليا للتكنولوجيا والهندسة والتي ستساهم في رفع وثيرة البحوث العلمية والنشاطات الإبداعية والابتكارية كونها ستضم طلاب من ذوي المؤهلات التي تمكنهم من ولوج عالم الإبداع والابتكار من واسع ابوابه.

وخلاصة القول فإن هذه عينة من قرارات الدولة الجزائرية تعبر بوضوح عن محاولات الوصاية للاهتمام بالعلم وبالبحث العلمي، وبالظاهرة الإبداعية وما يتصل بها من ابتكارات واختراعات واكتشافات، وقد خصصت لها ميزانيات مالية ضخمة خاصة ما تعلق بإنشاء الهياكل وتجهيزها بالمرافق والمعدات، وحتى بالكادر البشري الذي يديرها ويسيرها، وإن الغاية السامية لإنشاء هذه المدارس والمعاهد ومراكز البحوث إنما هي محاولة النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي ومن ثم محاولة اقتحام عالم الإبداع والابتكار، وفي المجالات المتعددة والتخصصات المتنوعة سعيا إلى تحقيق الجودة الشاملة في الجامعات والمدارس العليا ومن ثم إنتاج مخرجات جامعية نوعية ذات كفاءة وربطها بعالم الشغل ومنظومة الإقتصاد، وبالتالي التخلص من أزمة المنتوج الجامعي في شكل مخرجاته الكمية التي عوضا عن مساهمتها في تحريك عجلة التنمية والتطوير الاجتماعي ساهمت بقوة في رفع نسب البطالة وزادت من مستويات الفقر الاجتماعي.

ولكن رغم هذه المساعي الميدانية البينة إلا أننا لازلنا نعاني التخلف وأن قاطرة تقدمنا وتطورنا لازالت قابعة ولم تنطلق بعد، ويتعلق الأمر هنا بضرورة طرحنا لعدة تساؤلات جوهرية ومن أهمها:

– ما الذي يكبح مسيرة التنمية والتطوير لدينا رغم توفر حسن النوايا وبوادر محاولات الإقلاع وكذا توفر الامكانيات والمقومات؟

–أين يكمن الخلل بالضبط؟ هل هو خلل إدارة وتسيير أو أنه خلل تنفيذ؟

– ما الذي يمكننا فعله للتخلص من هذه الذهنية التي لم تتمكن من تحريك قاطرة النمو والتقدم رغم توفر المؤسسات التي يمكن أن نحدث بها قفزة نوعية في مجالات العلم والتكنولوجيا والإبداع؟

3 – مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثالث:

– هل تؤطر الجامعة الجزائرية الطلبة المبدعين وترافقهم في نشاطاتهم الإبداعية؟

إستنادا إلى النتائج المبينة في الجداول(20. 21. 22. 23. 24. 25) والتي اسْتُخْلِصَت من إجابات أفراد عينة دراستنا عن أسئلة دليل المقابلة المتعلقة بتساؤلنا الفرعي الثالث والهادف إلى كشف علاقة الجامعة بالطلبة المبدعين من حيث عمليات التأطير والمرافقة إتضح بأن: النوايا الحسنة في توفير التأطير والمرافقة للطلاب الذين أبدوا رغباتهم وأعلنوا عن مشاريعهم الإبداعية، (وخاصة تلك التي

تم تسجيلها لدى حاضنة الأعمال الجامعية، وعلى وجه التحديد التي تتعلق بمذكرات ورسائل التخرج)، موجودة ومجسدة وذلك من خلال العمل الإشرافي الذي يسند في العادة إلى أساتذة الكليات وفقا لتخصصاتهم العلمية. فبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم(23) الذي يبين الجهات التي تؤطر وترافق الطلبة المبدعين نجد أن نسبة 91.44 % من أفراد العينة أقروا بأن هناك تأطير ومرافقة تقدمهما الجامعة للطلبة، -والتي قدرنا أنها تعبر بشكل دقيق عما يسعى تساؤلنا للكشف عنه (عمليات تأطير ومرافقة الطلبة المبدعين والهيئات القائمة بذلك)- من خلال توفيرها للإطارات والكوادر ومواد الدعم وسواء أكانوا أساتذة أو إداريين تابعين لللكليات والأقسام أو إلى الحاضنة أو إلى دار المقاولاتية فإنهم جميعا من منتسبي المؤسسة الجامعية.

ويعضد لموضوعية هذه النتيجة ما خلصت إليه نتائج الجداول المشار اليها أعلاه والتي كشفنا من خلالها أن الجامعة تقوم بتحفيز الطلبة، حيث تم التأكيد على هذا الأمر من طرف ما نسبته 60 % من المبحوثين الجدول رقم(20)، وأن الجامعة زيادة على التحفيز فإنها تقدم دعما ماديا وآخر معنويا وحتى ماليا باستمرار للطلبة المبدعين لإذكاء روح التفاني في العمل والمنافسة بينهم -الجدول رقم(22) إضافة إلى أن الجامعة تقوم بإجراء مسابقات تنافسية بين الطلاب وقد أقر هذا 65.72 % من المستجوبين -الجدول رقم(24)-، وأن الجامعة تشفع هذه المنافسات بتكريمات ومكافآت في شكل جوائز وشهادات للطلبة المتميزين وقد أكد هذا الأمر 65.72 % من أفراد العينة -الجدول رقم(25)-. وأن كل هذه النشاطات والأعمال التأطيرية والإشرافية إنما يقوم بها بعض أعضاء هيئة التدريس والطواقم الإدارية المختلفة، وهي من ضمن مهامهم التي تعبر عن تعدد وظائفهم، ويؤيد هذا ما أعربت عنه نتائج الجدول رقم(21) المتعلق بكشف الجهات الداعمة للطلاب المبدعين حيث بلغت نسبة إجابات المبحوثين الذين أقروا بأن هناك تأطير جامعي للطلاب 65.70% وأن هذا التأطير يقوم به أساتذة وإداريون وخاصة منهم الذين هم أعضاء من هيئتي دار المقاولاتية وحاضنة الأعمال الجامعية والمكلفتان رسميا بتأطير ومرافقة النشاطات الإبداعية للطلاب وذلك تطبيقا لعديد المناشير والقرارات التي نصت على إنشاء هيئتي مركز تطوير المقاولاتية وحاضنة الأعمال الجامعية ويمكن أن نشير إلى بعضها كالآتي: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2005-2022)

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 08 أكتوبر سنة 2020 يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى "**الحاضنة**" لدي جامعات. البليدة1. قالمة. الوادي. المسيلة. عنابة. ورقلة. بومرداس. والمدرسة المتعددة التقنيات بقسنطينة. (الجريدة الرسمية رقم 66 الصادرة في 10 نوفمبر سنة 2020)

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 05 سبتمبر سنة 2021 يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى "**الحاضنة**" لدي جامعات. تلمسان. سطيف1. قسنطينة1. وهران للعلوم والتكنولوجيا. المدرسة الوطنية العليا للري بالبليدة. المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران. (الجريدة الرسمية رقم 76 الصادرة في 06 اكتوبر 2021)

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 فبراير سنة 2022 يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى "**الحاضنة**" لدي جامعات. مستغانم. غرداية. معسكر. باتنة1. الجلفة. بجاية. بسكرة. سيدي بلعباس. سكيكدة. سوق اهراس. جيجل. البويرة. المركز الجامعي تيبازة. المركز الجامعي النعامة.(الجريدة الرسمية رقم 23 الصادرة في 06 افريل 2022)

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 09 يونيو 2022 يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى "**الحاضنة**" لدى. المدرسة العليا في علوم التغذية والصناعات الغذائية بالجزائر العاصمة. المدرسة الوطنية العليا للاعلام العالي بسيدي بلعباس. المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت بالقليعة. مدرسة الدراسات العليا للتجارة بالقليعة. المدرسة العليا للفلاحة بمستغانم. المدرسة الوطنية العليا للفلاحة بالجزائر العاصمة. جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا. جامعة لمدية. جامعة قسنطينة2. جامعة الجزائر3. جامعة وهران1. جامعة البليدة2. جامعة قسنطينة3. (الجريدة الرسمية رقم 69 الصادرة في 19 اكتوبر 2022)

يلاحظ إذن بأن بوادر الإهتمام بانخراط الجامعة الجزائرية في مشروع الإنفتاح على النظام الإقتصادي فعلا موجودة، وذلك من خلال الإنطلاق الفعلي في تبني مشروع التوجه المقاولاتي ويتضح ذلك جليا في الإقبال على اتخاذ قرارات شجاعة بإنشاء واستحداث هيئتين مهمتين تتوليان متابعة تطبيق هذا المشروع ممثلتان في دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال الجامعية ومحاولة تعميم تواجدهما في جميع المؤسسات الجامعية في ربوع الوطن. إلا أن الإشكال المطروح ميدانيا هو أن نتائج نشاطات

الجامعة في مجال الإهتمام بالظاهرة الإبداعية ورعاية الطلبة المبدعين لا تزال بعيدة جدا عن مستويات ما توصلت إليه بعض الدول خصوصا دول العالم المتقدم.

يتعلق الأمر إذن بضرورة السعي لإيجاد مكمن الخلل الوظيفي، وضرورة الإجتهاد في إيجاد الحلول المناسبة من خلال اللجوء الى تطبيق خطط بديلة هادفة حتى يمكننا قطف ثمار هذا المشروع الإقتصادي الذي بفضله يمكن لنا أن نخرج مؤسساتنا الجامعية من وضعها المأزوم ونقلها إلى بر الأمان وتحويلها إلى مؤسسات إنتاجية استثمارية.

– مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الرابع:

– ما هي أهم معوقات الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية؟

إعتبارا للنتائج المتوصل إليها والمبينة في الجداول(26. 27. 28. 29. 30) والمستنتجة من الشواهد الميدانية التي صرح بها أفراد عينة دراستنا من خلال تقديمهم للإجابات حول الأسئلة المتعلقة بهدف الكشف عن أهم المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام الطلبة المبدعين، وتعرقل السير الحسن لعمليات إنجاز مشاريعهم الإبداعية إتضح أن: كل إجابات المبحوثين أي بنسبة 100%أقروا بأن هناك معوقات بالجملة تحول بين الطلبة ونشاطاتهم المتعلقة بمشروعاتهم الإبداعية، وقد انقسمت آراؤهم بين وجود مجموعتين رئيسيتين هما: معوقات أسرية وأخرى مؤسساتية متعلقة بالجامعة والهيئات المرتبطة بها (إدارية . تمويلية . إشرافية. ضغوط المنهاج الدراسي الرسمي).

وتدلل لنا هذه الشواهد على عدم الجدية في تطبيق مضامين المراسيم والمناشير والقرارات المشار إليها أعلاه، والمتعلقة بوجود محاولات للوصاية من أجل الإهتمام بالعلم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والإنغماس الإبداعي، والذي أُنشئت لأجله المؤسسات الكثيرة والمتنوعة الإهتمامات والتخصصات، وجُهّزت بالمرافق والعتاد والوسائل بالكم والنوع اللائقين، وكذا عدم الجدية في التعاطي مع مشروع التوجه المقاواتي، وعدم تفعيل النوايا وتجسيدها بشفافية ونزاهة، إضافة إلى عدم أخذ القرار الوزاري 75/12 مأخذ الجد، مما جعل الطلاب يتأرجحون بين متناقضتين الأولى أنه هناك حركية دعم وتحفيز ومرافقة جامعية تصب في قالب التشجيع على ولوج عالم الإبداع، أما الثانية فعدم الفعالية والإنضباط في القيام بهذه الوظائف والتي نعترف جميعا بأنها (من الأهمية بمكان وفي الوقت ذاته

فهي من الصعوبة بمكان)، ولكن ليس لهذه الدرجة من الإستهتار والتراخي والتقصير في معاملة الطلبة واستقبال مشاريعم، وطول المدد المستغرقة لتقييمها، إضافة إلى النقص الملحوظ في نوع الدعم المادي(مواد ووسائل وهو أكبر مشكل حسب تصريح أغلب الطلبة) لإجراء التربصات والقيام بالتجارب، وكذا عدم وجود التنسيق والتعاون بين الورش والمختبرات. هذه جملة من المشكلات التي تحيل الطلبة على اتخاذ قرارات سلبية قد تعصف بأفكارهم الإبتكارية أو مشروعاتهم الإبداعية ويتخلون عنها نهائيا، وإن مما يؤشر فعلا على عدم فعالية التطبيق الميداني لمشروع التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية أن أكثر من نسبة 85.71% من المبحوثين الجدول رقم(28) حصروا المعوقات في أنها معوقات مؤسساتية ممثلة في الفتور والقصور الذي يطال عمليات احتضان الطلبة واستقطابهم والتكفل بأفكارهم وبمشروعاتهم(توجيها وتمويلا وتجسيدا). وغالبا ما تنتج هذه المعوقات عن الممارسات السلبية لهيئات الجامعة المكلفة بهذا الشأن، رغم وجود حسن النوايا والقيام بنشاطات توجيهية لإفادة هؤلاء الطلبة ودعمهم ماديا ومعنويا كما سبق وأن أشرنا، وكما هو مشار إليه أيضا من خلال نتائج الجدول رقم(30) التي تعبر عن الجهات التي يلجأ إليها الطلاب لتخطي العقبات التي تعترضهم والتغلب عن المعوقات التي تعرقلهم، حيث أقر 76.96% من المبحوثين بأن الجهات التي تساعدهم في البحث عن البدائل لتجاوز المعوقات التي تواجههم هي: الإدارة الجامعية ومن ورائها الأساتذة وبعض المؤسسات الممولة للمشاريع. ويتعلق الأمر هنا بضرورة البحث بجد عن الخلل الذي يقف وراء بطء سيرورة مشروع التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية التي مازالت بعيدة جدا عن مستويات ما توصلت إليه الكثير من جامعات الدول المتقدمة في هذا المجال(التوجه المقاولاتي والإنفتاح على النظام الاقتصادي واللإرتباط بسوق الشغل).

كما يدلل لوجود معوقات بالجملة تعرقل النشاطات الإبداعية للطلاب تلك النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم(26) المتعلق بهدف كشف علاقة الإرتباط بين برامج ومقررات المنهاج الدراسي الرسمي، من حيث مساهمته في إستثارة وتفجير قدرات الطلاب وتنميتها وتطويرها، حيث أشار 68.58% من المستجوبين بأن لا علاقة للمنهاج بهذه المسألة ومن ثم فإن محتوياته معرقلة ومثبطة للعمل الإبداعي لدى الطلبة، وتعضدها أيضا نتائج الجدول رقم(27) المتعلق بمسألة معاملة الجامعة للطلبة المبدعين خلال فترات دراستهم العادية حيث تبين أن نسبة 65.72% من أفراد العينة كشفوا عن معاملات تتفاوت بين التجاهل والإستبعاد الإجتماعي، والتشدد في الرقابة والصرامة في تطبيق

اللوائح والقوانين عليهم من طرف الأساتذة خصوصا ما تعلق بغياباتهم(رغم أنها قد تكون أحيانا ذات علاقة بحضورهم لنشاطات ذات صلة بمشاريعهم الإبداعية). وفي الحالتين فإنها معوقات تكبح جماحهم وتطفيء فيهم روح المبادرة وتثبط عزائمهم إلى درجة أن يتخلى الكثير منهم عن أفكاره الإبتكارية أو مشروعه الإبداعي خاصة وأن المؤسسة الجامعية مأزومة في كل نشاطاتها(التدريس. الإشراف. البحث العلمي. فكيف لها أن تهتم بالإبداع والطلبة المبدعين؟)

يتعلق الأمر هنا بضرورة تحمل المؤسسة الجامعية لمسؤولياتها كاملة تجاه هذه المعوقات وأن تعمل جاهدة على التقليل منها ولم لا القضاء عليها؟ وهي في ذلك ليست مخيرة بقدر ما هي مجبرة طالما اختارت لنفسها دخول مغامرة التوجه المقاولاتي، والإنفتاح على النظام الإقتصادي والإرتباط بسوق الشغل من أجل تأهيل الطلاب لصناعة وظائفهم وإيجاد الثروات المالية بأنفسهم.

مناقشة النتائج في ضوء التساؤل المركزي :

- في ظل التوجه المقاولاتي للمؤسسة الجامعية هل تعتبر الجامعة الجزائرية حاضنة للإبداع وراعية للطلبة المبدعين؟

بالرجوع إلى النتائج المتوصل إليها والمستمدة من الشواهد الميدانية التي أقرتها إجابات أفراد العينة القصدية لدراستنا اعتمادا على توظيف تقنية دليل المقابلة، والتي ناقاشناها في ضوء التساؤلات الفرعية التي تمحورت حول النشاطات الإبداعية للطلاب بالجامعة من حيث هل هي موجودة أم انها مفقودة؟ وكذا من حيث أهم المجالات التي تستقطب الطلاب لإبراز استعداداتهم وتفجير قدراتهم الإبداعية، وإعلان رغباتهم في الإنخراط في العمل الإبداعي، إضافة إلى محاولة كشف علاقة المؤسسة الجامعية بهذه النشاطات الإبداعية للطلاب من حيث التأطير والمرافقة –خارج وظيفتها الرسمية التعليم والتكوين– إضافة إلى محاولتنا الوقوف على أهم المعوقات التي تعترض الطلبة المبدعين وتعرقل السير الحسن لمسارات إنجاز وتنفيذ مشروعاتهم الإبداعية فقد إتضح لنا:

أن واقع الإبداع لدى الطلبة في الجامعة الجزائرية قبل الإقبال على تبني مشروع التوجه المقاولاتي للمؤسسة الجامعية يعاني أزمة خانقة، ويكاد ينعدم وجوده أو الحديث عنه، حيث يتخبط الطلبة في عديد المشكلات التربوية والتعليمية إلى درجة انعدام وجود هذه النشاطات الإبداعية إلا في

حالات معزولة يمارسها الطلاب كهوايات ويتفوقون فيها إلى درجة ولوج عالم الإبتكار والإبداع وخاصة في مجال الأدب والفن والرياضة البدنية، وقليلة بعضها في المجال العلمي، وفي الأغلب الأعم تظهر نتائجها إلى الوجود بعد تخرجهم من الجامعة، أو بعد هجرتهم إلى الضفة الأخرى لمن تتاح لهم الفرصة لذلك سواء أكانت هجرة منتظمة أو هجرة سرية تحت مسمى –هجرة الأدمغة–.

وأما بعد إقبال الجامعة الجزائرية على تبني مشروع التوجه المقاولاتي فإن اتخاذ هذا القرار والإنطلاق في تجريبه قد أفرز واقعا مغايرا تماما عن سابقه(قبل الإنخراط في المشروع) حيث بدت بوادر الإهتمام بالظاهرة الإبداعية ظاهرة للعيان، وتتجلى من خلال إنشاء مركز تطوير المقاولاتة وحاضنة الأعمال الجامعية للقام بدور المرافقة البيداغوجية للطلاب، وكذا من خلال حركية الطلاب في تواصلهم الملحوظ بهاتين الهيئتين. راغبين في تسجيل بعض أفكارهم الإبتكارية ومشاريعهم الإبداعية، وخاصة الطلبة المقبلين على التخرج (ليسانس. ماستر)، وهو ما يعبر فعليا عن وجود دينامية في المرحلة الراهنة فيها نشاطات إبداعية للطلاب بالجامعة يمكن تحويلها إلى مشاريع إستثمارية لاحقا، طبعا إذا ما لاقت الإهتمام اللائق والرعاية الخاصة، واعتبارا لهذه النتيجة فإننا نقف على نتيجة أخرى مهمة جدا ممثلة في التأكيد على توفر الجامعة على المواهب الشابة والعقول المبدعة في صفوف مرتاديها من الطلاب بمختلف مستوياتهم وتخصصاتهم.

يتعلق الأمر إذن بتوفر أول ركن من الأركان الأربعة للظاهرة الإبداعية وأساسها المتين ممثلا **بالشخصية الإبداعية**(الطالب المبدع)، إذ أن بتوفره ومن خلال مواهبه وقدراته وسلوكاته ونشاطته يتوفر الركن الثاني وهو **العمل الإبداعي** ممثلا في النشاطات الطلابية التي أشرنا إلى وجودها وقد أكدها أفراد العينة بنسبة 82.85% الجدول رقم(14) من خلال تصريحاتهم بامتلاك مشروعات إبداعية مسجلة لدى حاضنة الأعمال الجامعية. وكذا من خلال تحديدهم لمجالات إبداعية مختلفة وفق نتائج الجدول رقم(15)، حيث أكدوا على تنوع وتعدد المجالات التي انخرطوا فيها بمشروعاتهم الإبداعية. هذا العمل الإبداعي الذي بدوره يكون سببا في توفير الركن الثالث للإبداع ألا وهو **المنتج الإبداعي** وذلك من خلال محاولة الطلبة تجسيد أفكارهم وتحويل هذه المشروعات إلى محسوسات في شكل منتجات حقيقة ملموسة يُنتفع بها، (وهو الطموح الذي يعتبر معضلة واقع الإبداع الطلابي بالجامعة الجزائرية) من حيث: هل هو موجود فعلا ومجسد ميدانيا أم أنها مجرد مشاريع وهمية مطروحة في شكل أفكار متضمنة في مذكرات الليسانس ورسائل الماستر؟ وإن هذه الفكرة الأخيرة تكاد تكون هي

الإجابة شبه المؤكدة والأقرب إلى لموضوعية، وهو الأمر الذي أكده أفراد العينة من خلال إجاباتهم عن التساؤل المفتوح في الجدول رقم(13) والذي أردنا من خلاله اختبار المبحوثين حول آرئهم في مسألة إتمام الطلاب المبدعين لمشروعاتهم، حيث عبر 62.86% منهم بأنها تنجز بعد التخرج وشريطة أن تجد من يتابعها ويمولها، وحتى أفراد العينة الذين صرحوا بأنها تنفذ وتكتمل خلال الدراسة وقد بلغت نسبتهم 37.14% فإننا قدرنا أنهم يقصدون مذكرات ورسائل التخرج وليس المنتجات الفعلية لتلك المشاريع المقترحة، ويحيلنا هذا الإشكال إلى ظهور الركن الرابع من أركان الظاهرة الإبداعية ممثلا **بالبيئة الإبداعية**(الجامعة)، والتي لها بالغ الأثر في تطعيم الإبداع الطلابي وتطويره أو عكس ذلك إعاقته والقضاء عليه، لنُحَمِّلَها مسؤولية كل ما توصلنا إليه من نتائج كشفت عن واقع مأزوم تعيشه المؤسسة الجامعية في كل الإتجاهات، وبدرجة أخص في علاقتها مع الظاهرة الإبداعية ورعاية الطلاب المبدعين، والتي صبت في معظمها في بوتقة عدم تمكن المؤسسة الجامعية الجزائرية من توفير المناخ الإبداعي الملائم للاستثمار في قدرات الطلاب ومواهبهم، وهو ما جعلها لم تتمكن من مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة الحاصلة في العالم، ومن ثم عدم تمكنها من تحقيق طموحات الطلبة المبدعين وآمال المجتمع الجزائري، ويؤكد هذا الاستنتاج ما أشار به المستجوبون من خلال نتائج الجدول رقم(28). ممن أعربوا عن قلقهم وامتعاضهم بسبب وجود الكثير من المعوقات التي تحول بين الطلبة بقدراتهم الفطرية الهائلة وبإمكانياتهم المادية المتواضعة وبين السير الحسن لإنجاز مشروعاتهم وتجسيدها على أرض الواقع من خلال تحويلها إلى مشاريع استثمارية مربحة.

نحمل المؤسسة الجامعية مسؤولية هذه النتائج الهزيلة ونلقي عليها باللوم على القصور البين في تعاطيها مع موضوع الإبداع والإبتكار ورعاية الطلبة المبدعين(من مرحلة اكتشافهم إلى مرحلة تبني مشروعاتهم وانتهاء بمرحلة تجسيد هذه المشروعات على أرض الواقع). على أن لا ننكر تلك المحاولات الإصلاحية والجهود المبذولة في إطار تطبيق مشروع التوجه المقاولاتي وفي ظل الإلتزام بتطبيق القرار الوزاري رقم 75/12. من أجل النهوض بالجامعة وتحسين وضعية التعليم العالي، وإنقاذ عدد كبير من الطلاب من شبح البطالة بعد تخرجهم، ويمكننا التدليل لموضوعية هذه النتيجة بالإستناد إلى النتائج التي صرح بها المبحوثون والمبينة في الجدول رقم(23) المتعلق بتأطير الجامعة ومرافقتها للطلبة البدعين، حيث أشاروا بأن هناك تأطير جامعي للمشروعات الإبداعية للطلاب تقوم بها عدة هيئات تابعة للجامعة وعلى رأسها حاضنة الأعمال الجامعية وأن هناك مرافقة بيداغوجية لنشاطاتهم

الإبداعية يقوم بها أساتذة مشرفون، وتعضدها أيضا نتائج الجدول رقم(20) المتعلقة بتحفيز الجامعة للطلاب المبدعين وتشجيعهم على الإنخراط في مشروع التوجه المقاولاتي، كما تقويها أيضا النتائج المبينة في الجدول رقم(21) المتعلق بتحديد المبحوثين للجهات الداعمة للطلاب.

واعتبارا لهذه النتائج التي تبدو الجامعة من خلالها متأرجحة بين متناقضتين: الأولى محاولات الإهتمام بموضوع الإبداع ورعاية الطلبة المبدعين وأما الثانية فتذبذب نتائج هذا الإهتمام وعدم بلوغها المستويات التي يمكن أن تقدم الإضافة المرجوة منها؛ فإنه يمكننا أن نخلص إلى القول بأن هناك مشكلة عامة(وفي تقديرنا فإن عمليات تشخيص هذه المشكلة وتحليلها ومحاولة الاسراع في معالجتها هي من الأهمية بمكان) ممثلة في عدم ملائمة البيئة الجامعية للنشاطات الإبداعية للطلاب، رغم وجود حسن النوايا وتوفير بعض العوامل المساعدة في شكل دعم مادي أو معنوي أو كليهما معا لتشجيع الطلاب على الانغماس في عالم الإبداع كما أشرناآنفا. وإن هذه النتيجة بدورها تؤسس لوجود مشكلة أخرى فرعية لها ممثلة في القصور والتراخي الجماعي للأخذ بزمام الأمور ومحاولة التوفيق بين الطروحات النظرية للأفكار والمشاريع الإبداعية للطلبة، وبين العمل الميداني التطبيقي لتحويلها فعلا إلى منتجات سلعية أو خدمية أو حلول لمشكلات يُستفاد منها على أرض الواقع.

وفي مسألة التأثير الإيجابي لعوامل البيئة على الظاهرة الإبداعية ونشاطات الطلبة المبدعين يشير علينا **ديل كارينجي** في كتابه(كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في الناس. How to WinFriends & Influence People)مؤكدا نجاعة توفير عوامل النجاح بالكم والنوع الملائمين من خلال قوله(Carnegie, 1936, p. 19): "تتمثل الطريقة الوحيدة التي يمكنني من خلالها جعلك تفعل أي شيء في منحك ما تريد"، إنه مبدا التمكن للفاعلين في اي مؤسسة او منظمة.

فالطلبة المبدعين إذن لا يمكنهم تحقيق النجاحات ولا يستطيعون حتى ابراز مواهبهم وتفجير طاقاتهم وقدراتهم إلا من خلال أن نهيء لهم كل الظروف الملائمة بأن نوفر لهم كل ما يريدون من عوامل وشروط النجاح، ويتطلب الأمر إذن من الجهات المسؤولة في الجامعة الفعالية في تشخيص الوضعية تشخيصا دقيقا، وتحديد الخلل الوظيفي الذي أحدث هذه المشكلة(كل الفجوات التي ساهمت في عدم تمكن الجامعة بعد أكثر من ثلاث سنوات تجربة من تحقيق الهدف الفعلي ممثلا في ظهور المنتجات الإبداعية للطلاب وتجسيدها ميدانيا وإخراجها إلى السوق للإستهلاك)، وكذا فعالية في كيفية

تطبيق مباديء مشروع التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية، من خلال إلتزام صريح للجميع في شكل عمل جماعي تشاركي هدفه الاسمى هو توفير المناخ الابداعي الملائم الذي يسهل مهمة تطبيق بنود القرار الوزاري رقم 75/12 المتضمن منح شهادة تخرج مشروع مبتكر أو مؤسسة ناشئة، خاصة في ظل توفر الأركان الأربعة للإبداع (–الطالب المبدع. –العمل الابداعي *نشاطات طلابية إبداعية*. – المنتج الإبداعي *أفكار ومشروعات يمكن تحويلها إلى منتجات إبداعية*. –البيئة الإبداعية *إدارة الجامعة + الحاضنة + النوادي العلمية*)

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:وهي الدراسة التي التي أجراها **القناوي** سنة 1993 والتي أشار فيها إلى تأثير بعض استيراتيجيات التدريس في تنمية القدرات الإبداعية لدى التلاميذ، حيث خلصت دراسته إلى النتائج التالية: – أن استخدام المدرس في عملية التدريس لاستيراتيجيات العصف الذهني وحل المشكلات بطريقة إبداعية، وكذا استراتيجية التأليف بين الأشتات في تنمية القدرات الإبداعية لدى التلاميذ، أثبتت فاعليتها في تنمية قدرات التفكير الإداعي لديهم، وكان على رأس الاستيراتيجيات الثلاثة المذكورة في فاعليتها استراتيجية حل المشكلات بطريقة إبداعية، وذلك يعني أن التغيير في استراتيجيات التدريس التقليدية واللجوء إلى استراتيجيات حديثة متنوعة وأكثر فاعلية كحل المشكلات والعصف الذهني ولعب الأدوار والتأليف بين الأشتات ضرورة لا بد منها لأن هذا التغيير في الطرائق يساعد في تنمية القدرات الإبداعية وكذا في إكساب المتعلمين التفكير الإبداعي.

واتفق هذا مع ما خلصت إليه دراستنا الراهنة من نتائج وذلك من خلال حكمنا المؤسس على ما أكده أفراد العينة بنسبة 68.58% الجدول رقم(26) بأن المنهاج الدراسي سلبي ولا علاقة له بالظاهرة الإبداعية ولا بالطلبة المبدعين، واعتبار برامجه ومحتوياته من أكبر المعوقات القاتلة لروح الإبداع لدى الطلبة من خلال فرضه لطريقة التعليم التقليدية التلقينية ممثلة في(المحاضرة) على حساب الطرائق النشطة الحوارية. ويؤيد هذه الرؤية أيضا ما أشار به عدد من المبحوثين في إجاباتهم المبينة في الجدول رقم(28) حيث أكدوا على أنه من بين المعوقات التي تعترض سبيل الطلبة المبدعين هي ضغوط المنهاج الدراسي الرسمي وفيه إشارة إلى فشل أساليب وطرائق التدريس التي يفرضها المنهاج على المدرسين حيث أنه يلزمهم باتباعها وبتطبيقها.

وبناء على ذلك فقد اتجهنا نحو التأكيد على وجوب التخلي التدريجي عن ممارسة عمليات التدريس بالطرائق التقليدية كالمحاضرة التي تعتمد كليا على أسلوب التلقين في توصيل المادة العلمية للمتعلمين، وضرورة التحول إلى اعتماد الأساليب وطرائق التدريس النشطة، وقد أشرنا في القسم النظري لاطروحتنا(في الفصل الثالث تحت عنصر طرائق التدريس بالجامعة) إلى هذا الموضوع حيث عرضنا لعدة طرائق حديثة في اعتقادنا أنها ناجعة لممارسة عملية التدريس بالجامعة في المرحلة الراهنة، وقد ذكرنا من بينها طريقة المشروع، وطريقة حل المشكلات، وتفريد وتسريع التعليم وغيرها. ومن ثم يمكننا التأكيد على أن هناك تأثير كبير للأساتذة إعتبارا لطرائق التدريس التي يمارسونها لتوصيل المادة العلمية والمعارف المختلفة للمتعلمين لتزويدهم بالخبرات المتنوعة، وإكسابهم المهارات المختلفة وصقل مواهبهم وتنمية قدراتهم الإبداعية، وأن تأثيرها هذا ينبغي أخذه بعين الإعتبار من طرف المسؤولين في المؤسسة الجامعية وخاصة للاهتمام بأعضاء هيئة التدريس وتمكينهم من التعاطي بنوع من الحرية مع أساليب التدريس، على أن نأخذ في الحسبان بأن هذا التأثير يمكن أن يكون في اتجاهين. فهو إما إيجابي كلما غيرنا نحو اعتماد الطرائق المستحدثة النشطة التي تنادي بها المقاربات التربوية الحديثة لكل من(ديوي وروسو ومونتيسوري وبيستالوزي وبياجي وغيرهم) والتي تجعل المتعلم هو محور العمل التعليمي-التعلمي ونوعنا في استعمالاتها، (وهذا ما ينبغي لنا أن نلتزم بتطبيقه ميدانيا في المحاضرة وفي الاعمال التطبيقية). وإما يكون التأثير سلبيا إذا تمسكنا بالطرائق التقليدية الجامدة والتزمنا الطريقة الوحيدة التي يقرها المنهاج الدراسي أو مارسنا الطرائق الحديثة بلا فعالية، وقد ذكر الباحث في دراسته بعض هذه النماذج أو الاستراتيجيات الثلاثة التي تدخل ضمن الطرائق التدريسية الحديثة النشطة ممثلة في العصف الذهني وحل المشكلات والتأليف بين الأشتات من خلال قيامه بالتجريب الميداني- ورغم أنها تبدو من أهم طرائق التربية الخاصة- فهو بذلك قد أصاب النهج الصحيح للتدريس الحديث الفعال والناجع الذي ينبغي علينا أن نتبناه في جميع مؤسسات التربية والتعليم وبخاصة في المؤسسة الجامعية حتى يمكننا أن نضمن فرصا للعديد من الطلاب من ذوي المواهب والقدرات الإبداعية لتفجير طاقاتهم وتنميتها وتطويرها.

الدراسة الثانية:وهي الدراسة التي هدفت من خلالها **الحموي** سنه (1996) إلى تبيان أثر برنامج تعليمي معين يشتمل على نشاطات تطبيقية في تنمية التفكير الإبداعي لدى أطفال الروضة فقد استخدمت الباحثة رسما للرجل(هاريس) واعتمدت إختبار(فلورانس جودانف وهو اختبار غير لفظي

يقيس درجة ذكاء الأطفال من 3 إلى 15 سنة) للتفكير الإبداعي باستخدام المنهج التجريبي، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن المجموعة التجريبية تغلبت في آدائها على المجموعة الضابطة وأبرزت قدرتها على التفكير الإبداعي في مجال الطلاقة والأصالة والتخيل وهذا يدل على أن تطوير المناهج الدراسية وتطويعها وتطبيقها بفعالية يشحذ همم وقدرات التلاميذ على التفكير الإبداعي، وأن الإكثار من الأنشطة والتمارين والتجريب والتطبيق هو السبيل الأنجع لإخراج المتعلمين من الروتين التلقيني لطرائق التدريس التقليدية، والزج بهم في عالم التنافس والتعلم الذاتي والإبداع، ومن ثم يتحرك فيهم التفكير الإبداعي الذي سيؤتي ثماره لاحقا بالتأكيد. وهذا ما يؤسس لضرورة ربط الدرس النظري بالدرس التطبيقي، وهو أيضا ما يؤكد على نجاعة هذا الأسلوب في جميع المراحل التعليمية، كما نلاحظ هنا بأن هذه الدراسة تتعلق بدور البيئة (وهي الركن الرابع من أركان الإبداع) التي يتواجد فيها الفرد المبدع فيما يتعلق بتوفيرها لعوامل النجاح، التي تحولها إلى مناخ ملائم يستفرغ فيه ذوو المواهب والقدرات الإبداعية مواهبهم وقدراتهم ويطورونها ويستثمرون فيها، وهذا الأمر له صلة كبيرة بدور ووظيفة الإدارة المسيرة والعناصر المنفذة للنشاطات المتعلقة بالمشاريع الإبداعية.

واتفقت بذلك مع ما انتهت إليه دراستنا الراهنة في تأكيدها على وجوب الاهتمام بالأطفال منذ ولادتهم، وضرورة الحرص على اكتشاف الموهوبين وذوي القدرات الإبداعية العالية منهم منذ سن مبكرة وذلك اعتبارا لمرتكزات الإتجاه النظري القائل بأن السنوات الخمس الأولى قبل التمدرس والثلاثة الأولى في المدرسة الإبتدائية هي أهم مرحلة يتفتق فيها إبداع الأفراد، فالبيئة الإبداعية بالنسبة للطالب المبدع ليست هي الجامعة فحسب، بل لا بد له من أن يتدرج متفاعلا مع عدة بيئات من المفترض أن لكل واحدة منها نصيب في اكتشافه وتطعيم قدراته وتطويرها، ويعضد ذلك ما ذهبنا إليه (في الفصل الثاني تحت معطى التعليم المنزلي) من ضرورة توفير رعاية منزلية فعالة أولا، وتتكامل معها رعاية مدرسية خاصة لهؤلاء الأطفال المتميزين، بحيث يتحمل مسؤوليتها كل من الأولياء ومربيي دور الحضانة ورياض الأطفال ومدرسي المرحلة الابتدائية، وحتى أساتذة المتوسط والثانوي من بعدهم وصولا إلى مرحلة التعليم العالي في شكل حلقات تكمل بعضها البعض، وذلك لأن العوامل التي تتحكم في تنمية وتطوير التفكير الإبداعي أو إعاقته لدى المبدعين عديدة ومتنوعة وهي عوامل بيئية تساهم في توفيرها الكثير من المؤسسات الإجتماعية(الأسرة والمدرسة والمجتمع)، وإن تأثيرها على قدراتهم وعلى نشاطاتهم يكون في الإتجاهين، فهي إما أن تكون بيئات ملائمة بتوفيرها لعوامل تطعم قدراتهم وتنميها

أو على العكس من ذلك تكون سلبية وغير ملائمة بتوفيرها لعوامل تعيق النشاطات الإبداعية وتعرقل السير الحسن لأعمال المبدعين فتقضي بذلك على المواهب والقدرات ومن ثم فقد: اتفقت نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراستنا الراهنة من خلال نسبة 85.71%من أفراد العينة جدول رقم(5) صرحوا بأن ظروفهم المعيشية مستقرة من حيث طبيعة سكناتهم كونها مملوكة لأسرهم، وأن المستويات الثقافية للأسرهم حسنة وظروفهم الإقتصادية مقبولة، وذلك من خلال نتائج الجدولين رقم(08) و(09) وهي كلها عوامل إيجابية توفرت في البيئة الأسرية لأفراد عينة دراستنا، وفي تقديرنا فإن ذلك هو راس المال الذي سمح لهم بتحقيق النجاح والتفوق الدراسي وساعدهم على تحقيق التميز وولوج عالم الإبداع والإبتكار حين صاروا طلابا ولو أنهم مازالوا بعد في بداية الطريق، مع الأخذ في الحسبان شرط توفر أساليب التنشئة السوية التي تمارسها الأسرة على أبنائها، إذ أنه كلما كانت التنشئة سليمة كلما تمكن الأبناء من تفجير طاقاتهم وقدراتهم. أما بالنسبة للمؤسسة المدرسية فبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم(13) نجد أن نسبة 62.86% من المبحوثين أكدوا بأن إتمام المشروع الإبداعي للطالب غالبا ما يتم إنجازه وتنفيذه بعد التخرج، وفيه دليل على عدم فعالية جهود الإدارة الجامعية في توفير عوامل النجاح بالكم والكيف اللازمين، ويعضد هذا الحكم نتائج الجدول رقم(18) حيث صرح 65.71% من المستجوبين بأن الجامعة تفاضل بين مجالات الإبداع فتشجع بعضها(العلمي والتكنولوجي والإقتصادي) على حساب البعض الآخر، وهو سلوك فيه مدعاة لإعاقة نشاط الكثير من الطلاب من ذوي الميول والإتجاهات الإبداعية التي لا تتوافق ورؤية الجامعة في انتقائها للمجالات التي تشجعها أكثر من غيرها. وبناء عليه يمكننا القول بأن البيئة التعليمية في الجامعة الجزائرية في الوقت الحالي ورغم تبنيها لمشروع التوجه المقاولاتي ليست بيئة ملائمة للإبداع بالقدر المنتظر منها، ويمكننا أيضا أن نعضد هذه الرؤية بما خلصت إليه نتائج الجدول رقم(26) حيث أشار 68.58% من أفراد العينة بان المنهاج الدراسي يعتبر بمثابة الحائل الذي يصعب تجاوزه للإقتراب نحو عالم الإبداع والإبتكار وذلك اعتبارا لمحتوياته الجافة والجامدة من جهة، ومن جهة أخرى وفقا لقواعد الضبط ولوائح إلزام منفذيه(الأساتذة) بعدم تخطيه والتمرد عليه.

وهذا ما يؤكد على ضرورة الحرص على تطوير المناهج الدراسية وتطويعها وتطبيقها بفعالية من أجل شحذ همم وقدرات(التلاميذ والطلاب) وتدريبهم على التفكير الإبداعي، وإن توفير هذا المناخ الإبداعي والسعي إلى تطوير حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات يتم من خلال إعادة النظر في

سياسة التنشئة الإجتماعية وسياسة التعليم، ونظمه وبرامجه ومناهجه ومناشطه، وكيفية إعداد الكوادر المؤهلة المبدعة(من خلال عمليات التكوين)، وتطويع المنهاج الدراسي والإهتمام بالكتاب المدرسي والتنويع في طرائق التدريس، وذلك لتوفير البيئة التربوية السليمة المزودة بكل الوسائل التي تحفز التفكير الإبداعي ولو كانت بسيطة.

وفي البيئة الجامعية التي هي الحد المكاني الذي أجريت عليه دراستنا الراهنة في علاقتها مع الإبداع والإبتكار في عمومه، وفي علاقتها مع الإبداع الطلابي على وجه الخصوص فإن هناك الكثير من المحاولات التي تسعى إلى دخول معترك تبني مشروع التوجه المقاولاتي، ففي مجال الكشف عن الطلبة المبدعين أكدت نتائج الجدول رقم(12) أن 91.43% من المبحوثين أشاروا إلى عدة جهات تساهم بقوة في اكتشاف الطلبة المتميزين بمواهب وقدرات إبداعية، وعلى وجه التحديد هيئات الدعم والتحفيز والتوجيه الجامعي، ونشاطات المنظمات الطلابية والنوادي العلمية، وكذا بحوث مذكرات ورسائل التخرج، كما يعضد لفكرة محاولات الحركية الإيجابية للبيئة الجامعية في خدمة الطلاب المبدعين ما خلصت إليه نتائج الجدول رقم(20) حيث أكد 60% من المستجوبين على أن الجامعة تسعى إلى تحفيز الطلاب وتشجيعهم على اقتحام مجلات الإبداع المختلفة، وتؤكد ذلك نتائج الجدول رقم(21) حيث أقر 65.72% من أفراد العينة بأن الجهات الساهرة على تدعيمهم ماديا ومعنويا للقيام بنشاطاتهم الإبداعية إنما هي هيئات تابعة للإدارة الجامعية، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنه بالرغم من وجود هذه المساعي إلا أنها في تقديرنا تبقى غير كافية وتنقصها الفعالية فهي قاصرة عن تحقيق المأمول.

الدراسة الثالثة:وهي الدراسة التي أجراها **حنورة** سنة(**1997**): وهدفت إلى كشف آلية لتنمية الإبداع ورعايته من خلال برنامج تعليمي طبقه على عينة من التلاميذ ما بين سن (10 و11 سنة)، وتضمنت الدراسة الزيارات والرحلات والممارسات العقلية من خلال أنشطة إبداعية وتمارين على حل المشكلات وطرح الاسئلة وتدريبات على الأصالة والمرونة والعصف الذهني والتخيل وقد أسفرت الدراسة على تحسن كبير وجوهري في القدرة على الأصالة، وبالتالي فقد أقر صاحب الدراسة نجاعة تلك الآلية التي وظفها وخاصة(تلك الممارسات العقلية من خلال أنشطة إبداعية وتمارين على حل المشكلات وطرح الأسئلة وتدريبات على الأصالة والمرونة...) ورغم أن صاحب هذه الدراسة ركز على مرحلة عمرية ليست هي مرحلة عمر الطلاب الجامعيين، إلا أنها مرحلة مهمة جدا فهي امتداد لمرحلة الطفولة التي

سبقتها وتتطلب توفير رعاية خاصة تكون اسمرارا لما تم في المرحلة العمرية السابقة لها حتى نحافظ على ديمومة تنمية وتطوير قدراتهم، كما أن هذه المرحلة العمرية ذاتها تعتبر حلقة ذات قيمة تربط المرحلة اللاحقة لها(مرحلة الشباب)، والتي يكون فيها الأطفال أو التلاميذ قد صاروا طلابا بالتعليم الجامعي، ولا بد أيضا من إكمال المشروع ممثلا في المرافقة والتوجيه والإرشاد والعمل على تنمية وتطوير القدرات الإبداعية لديهم، لأن أي إهمال أو تغافل في هذه المرحلة أو تلك سيؤدي إلى انكفاء نسبة كبيرة من القدرات يصعب علينا بعدها في المراحل اللاحقة أن نسترجعها لهم.

واتفقت بذلك مع ما أنتهت إليه دراستنا الراهنة في تأكيدها على ضرورة إعداد بيئة الدرس وجعلها ملائمة لنشاطات كل المتعلمين والتركيز على تطبيق مبدأ الفروق الفردية، (وهذه أكبر مشكلة يعانيها غير العاديين من الطلاب من ذوي المواهب الخارقة والقدرات الفائقة)، والتي يسببها المنهاج الدراسي الرسمي المفروض عليهم بالدرجة الأولى، ومن بعده كل خلل وظيفي للطاقم الإداري أو لأعضاء هيئة التدريس، ويعضد هذا التوجه نتائج الجدول رقم(27) التي تبين كيف تتعامل الجامعة مع الطلاب ذوي المشاريع الإبداعية في فترات دراستهم العادية حيث صرح 65.72% من المبحوثين بأن الهيئات الجامعية تعاملهم معاملة عادية لا تمييز بينهم وبين الطلة العاديين، وتطبق عليهم نفس الإجراءات التي تتعامل بها مع كل الطلاب، وهو ما يحبط نشاطاتهم المتعلقة بأفكارهم الإبتكارية أو مشاريعهم الإبداعية فلا ينجزوها بوثيرة كما ينبغي أن تكون أو قد يتخلون عنها تماما.

كما اتفقت هذه الدراسة مع ما خلصت إليه دراستنا من حيث ضرورة بل لزوم التنويع في أساليب وطرائق التعليم والتدريب كونها تساعد على تحرر المتعلمين(الطلاب) وتفسح لهم المجال لإبراز قدراتهم وتفجيرها، وقد اقترح الباحث أساليب وطرائق تربوية نرى بأنها ناجعة ومجدية من شاكلة الزيارات الميدانية والرحلات خارج مؤسسات التمدرس على أن تُستثمر بفعالية، وكذا تطبيق الطرائق النشطة من مثل أسلوب العصف الذهني وطريقة حل المشكلات وحرية طرح الأسئلة المتنوعة، وهو ما يؤكد دعوتنا الصريحة الى ضرورة السعي والبحث في سبل تطعيم المناهج الدراسية الرسمية بنشاطات طلابية متنوعة تمارس خارج محيط حجرات الدراسة، وبعيدا عن مجريات تقديم المقررات الدراسية الرسمية، وتكون ذات صلة مباشرة بالظاهرة الإبداعية. وفي تقديرنا فإن هذا لن يتأتى لنا إلا من خلال تبيئة المنهاج الدراسي وبنائه محليا بحيث يكون مسايرا لموروثنا الثقافي ومشروعنا الحضاري -وإن ذلك لبعيد المنال في وقتنا الحاضر لأسباب يطول ذكرها ويصعب حصرها-. أو على الأقل الإلتزام

بمبدإ تعديل وتطويع كل مشروع تربوي مستورد من الضفة الأخرى، ولا بد حينها من استدخال مقررات ومحتويات تتعلق مباشرة بالظاهرة الإبداعية، وتخدم بالدرجة الأولى الطلبة من ذوي المواهب والقدرات العقلية العالية، فتُفَكُّ عليهم قيود المنهاج الرسمي الجامد والمكبل لكل حركياتهم الحرة خارج إطاره.

الدراسة الرابعة:دراسة فاضل خليل إبراهيم التي أجراها سنة2007 والتي هدفت إلى التعرف على بعض طرائق التدريس التي تساهم في تحفيز وتنمية التفكير الإبداعي لدى طلبة الجامعة والتي سعى الباحث إلى التوصل إليها منطلقا من عدة تساؤلات منها:

– ما دور عضو هيئة التدريس في إثارة التفكير الإبداعي؟

– ما الطرائق التدريسية التي تنمي هذا الجانب لدى الطلاب؟

وقد خلصت هذه الدراسة الى جملة من النتائج والإستنتاجات نوجزها كالآتي:

– يقع على عاتق الجامعة مسؤولية احتضان الإبداع فكرة ومضمونا.

– ينبغي على عضو هيئة التدريس توفير البيئة التعليمية المناسبة التي تشجع على التفكير الإبداعي.

– تأتي طريقة العصف الذهني في مقدمة الطرائق التي تعمل على تنمية الإبداع لدى طلبة الجامعة.

– يرتبط موضوع تنمية الإبداع بنمط مهم وفعال من الأسئلة ألا وهو النمط المتمايز.(وهي الأسئلة التي تتيح أمام كل فرد الفرص الكافية ليفكر بحسب قدراته الخاصة به، وفي ضوء خبراته ومعلوماته السابقة(مكتسباته القبيلية)، ويوظفها في معالجة المشكلات المطروحة في الإتجاه الذي يريده هو بعيدا عن كل ضغط أو توجيه معين).

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع ما خلصت إليه دراستنا فيما يتعلق بالتأكيد على ثأثير عنصرين مهمين هما: (عضو هيئة التدريس) و(طرائق التدريس وأساليب الإعداد والتدريب) اللذان اعتبرناهما من أهم العوامل من حيث تأثيرهما الإيجابي الذي يكون محفزا على الإبداع ومشجعا للطلبة على تفجير طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية، كلما كان الأستاذ كفءا ونزيها، وكلما كانت الطرائق التي يعتمدها حديثة ونشطة، بعيدا عن روتين طرائق التدريس التقليدية التي تعتمد التلقين في اتجاه واحد أي من طرف الأستاذ، والتلقي من طرف الطالب فتقتل بذلك روح الإبداع والإبتكار لدى الطلاب، وقد أشرنا إلى

العديد من هذه الطرائق والأساليب في القسم النظري في الفصل الثالث المتعلق بمفهوم الجامعة كبيئة تعليمية وفي الوقت ذاته بيئة إبداعية.

ومن ثم فإن هذه الدراسة تتفق أيضا مع دراستنا في أن البيئة التعليمية بجميع عناصرها لها دور فعال في احتضان الظاهرة الإبداعية، ورعاية المبدعين والإهتمام بهم من خلال توفير كل ما يحتاجون إليه من شروط وعوامل ووسائل تمكنهم من تفجير طاقاتهم، وتساعدهم على صقل مواهبهم، وإن من أهم هذه الشروط البيئية التي توفرها البيئة الجامعية للطلاب(أعضاء هيئة تدريس) أكفاء نزهاء قادرين على إثارة دوافع الطلبة، وشحذ همم المبدعين منهم من خلال تنويعهم في الطرائق التدريسية النشطة التي تجعل الطلاب محورا أساسيا تتوقف عليه عملية التعليم–التعلم فيما يتعلق بدروس وخبرات المنهاج العادية، وأكثر من ذلك في تعاملهم مع النشاطات الإبداعية للطلاب الذين يشرفون عليهم ويرافقونهم من خلال عمليات التدريب والتجريب التي يتطلبها العمل الإبداعي لكل مشروع موظفين في ذلك راس مال علائقي رفيع المستوى.

وفي تقديرنا فإن المحاولات التدعيمية التي تقوم بها الجامعة تجاه الطلاب الذين يمكن اعتبارهم طلبة مبدعين في بدايات مشوارهم الإبداعي، والتي أشار إليها عدد من أفراد عينة دراستنا من خلال نتائج الجدول رقم(21) المتعلقة بتبيان الجهات الداعمة للطلاب وكذا نتائج الجدول رقم(22) المتعلقة ببيان أنواع الدعم المقدم لهم، إضافة إلى نتائج الجدول رقم(23) التي تبين الجهات التي تؤطر وترافق الطلبة في نشاطاتهم ذات الطابع الإبداعي، والتي تقوم بها حاضنة الأعمال الجامعية وكذا مركز تطوير المقاولاتية إضافة إلى أعضاء هيئة التدريس المكلفين بالإشراف والمرافقة–هذه الخدمات المقدمة للطلاب المبدعين والتي تفسح المجال أمامهم ليتحرروا نوعا ما من قيود المنهاج الدراسي– غير كافية ولا مجدية لبلوغ طلابنا درجات ذات قيمة في الإبداع، (فالمشكلة إذن مشكلة تنفيذ وتجسيد للمشاريع على أرض الواقع، فالأفكار الإبتكارية موجودة والمشاريع الإبداعية متوفرة لكن تجسيدها يبقى الهاجس الأكبر). وهو الأمر الذي يؤكد موضوعية الفكرة التي قمنا بطرحها –حين تطرقنا إلى مشكلة المنهاج الدراسي واعتبرنا انه من أكبر المعوقات– ممثلة في ضرورة تغيير جذري للمنهاج الدراسي وكل ما يتعلق به، وبخاصة طرائق التدريس وتمكين الأساتذة من التعاطي الحر في استعمالها وتوظيفها، لتأتي بعد ذلك مسألة عمليات التنفيذ وتجسيد المشاريع وتحويلها إلى منتجات ميدانية للاستثمار فيها والإنتفاع بها، والتي يجب أن تُؤخَذ مأخذ الجد بتوفير كل المستلزمات التي تقود إلى تحقيق النجاح هذا

إذا كنا نريد لطلابنا النبوغ والتميز، وإذا كنا نريد لجامعاتنا النهوض واللحاق بركب الجامعات في البلدان المتقدمة، وإذا كنا نريد لها ولطلابنا المساهمة الفعلية في تحريك عجلة النمو الإقتصادي وقيادة قاطرة التنمية والتطوير الإجتماعي.

وتأسيسا على ما سبقت الإشارة إليه يمكننا أن نخلص إلى القول بأن المؤسسة الجامعية مطالبة بتحمل مسؤولياتها كاملة تجاه الظاهرة الإبداعية والطلبة المبدعين وقد توصل صاحب الدراسة **فاضل خليل إبراهيم** إلى نفس الطرح كنتيجة مهمة من نتائج دراسته من خلال قوله:(يقع على عاتق الجامعة مسؤولية احتضان الإبداع فكرة ومضمونا)، وذلك عن طريق دور كوادر الإدارة الجامعية ووظائف أعضاء هية التدريس (التدريس. الإشراف. المرافقة) سواء أكانوا تابعين للحاضنة أو لدار المقاولاتية أو مدرسين بالجامعة، والذين ينتظر منهم جميعا توفير البيئة التعليمية المناسبة التي تساهم في تنمية التفكير الإبداعي لدى الطلبة. وهوما يوجب على المؤسسة الجامعية أيضا أن تسعى إلى توفير أعضاء هيئة تدريس أكفاء نزهاء ملائمين قادرين على إثارة دوافع الطلبة وشحذ همم المبدعين منهم من خلال تنويعهم في الطرائق التدريسية النشطة التي تجعل الطلاب محورا أساسيا تتوقف عليه عملية التعليم- التعلم، وأن تُوَفِّر هذا النوع من الأساتذة بالكم الكافي وفي الوقت المناسب(من بداية الموسم الجامعي).

الدراسةالخامسة:والتي أجراها **عبد الله بن سعد الرشود،** سنة 2007 بعنوان: التخطيط لتفعيل دور الإرشاد الطلابي في اكتشاف الطلاب الموهوبين ورعايتهم في المملكة العربية السعودية.

حيث هدفت الدراسة إلى: تحديد واقع وطبيعة الجهود المبذولة للكشف عن الموهوبين ورعايتهم حتى يمكن الوقوف على طبيعة وحجم هذه الجهود ومن ثم محاولة إثارة اهتمام المسؤولين والمهتمين بالتعليم كل من نطاق إهتمامه، وفي حدود مسؤولياته لوضع السياسات والخطط والبرامج والمشروعات الكفيلة برعاية الموهوبين، وتنمية مواهبهم وقدراتهم بما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعاتهم.

إنطلق صاحب الدراسة من طرح تساؤلات منها:

- ما واقع وطبيعة الجهود المبذولة في سبيل الكشف عن الموهوبين ورعايتهم بالمملكة؟

- ما هي الصعوبات والمعوقات التي تحد من فاعلية الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية(الإرشاد الطلابي في المدارس) للكشف عن الموهوبين ورعايتهم؟

- ما التصورات المقترحة التي تسهم في تحقيق المزيد من الفعالية لدور الخدمة الاجتماعية المدرسية للكشف عن الموهوبين ورعايتهم؟

خلصت الدراسة إلى نتيجة عامة مهمة جدا تمثلت في أن هناك بون شاسع بين الدور المتوقع للمرشد الطلابي(ما ينبغي أن يقوم به ويمارسه فعليا) كما حددته الجهات الفنية، والدور الممارس فعليا في الميدان، وقد أرجع صاحب الدراسة سبب هذا الفرق الواضح الجلي إلى وجود جملة من المعوقات تتحمل جهات عدة مسؤولياتها تجاهها ومن أبرز هذه المعوقات:

- معوقات تتصل بتخصص المرشد الطلابي(حيث يحبذ صاحب هذه الدراسة أن يكون هذا المرشد مرشدا اجتماعيا).

- معوقات تتعلق بحجم الطلاب(كثرة العدد –الاكتظاظ- وعدم التجانس بينهم).

- معوقات ترتبط بالأعمال الإدارية.(أهمها المعوقات الخاصة بعدم الاهتمام بعمليات الكشف والتعرف على الطلبة الموهوبين).

- معوقات تتصل بعدم توافر وسائل وأساليب الكشف عن الموهوبين.

- معوقات ترتبط بنقص الأنشطة والبرامج التي تساعد في الكشف عن الموهوبين.

- معوقات تتعلق بعدم وجود تواصل وتعاون كاف بين المدرسين والإدارة وأولياء أمور المتعلمين.

- معوقات خاصة بعدم وجود برامج لتأهيل المرشد الطلابي للقيام بهذه المهمة

وبناءعليه فإنه يمكننا القول بأن أي عملية تهدف في مضمونها إلى الإهتمام بالمبدعين ورعايتهم تأتي في ظل هذا القصور واللامبالاة في البحث والتنقيب عن الأفراد ذوي القدرات الإبداعية لا شك أنها أيضا تكون قاصرة مع من قد تم اكتشافهم والتعرف عليهم، فكيف بالطاقات التي لم يتم اكتشافها بعد؟ لذلك فإن هذه الدراسة تتفق إلى حد كبير مع ما آلت إليه نتائج دراستنا. –إذ على الرغم من وجود بوادر العمل في اتجاه التوجه المقاولاتي للجامعة الجزائرية وهو بصيص الأمل الذي من شأنه أن يقود الجامعة الجزائرية إلى الاهتمام بالإبداع ورعاية الطلبة المبدعين-، إلا أن الجدية والفاعلية في تطبيق بنود المشروع غائبتان في الأغلب الأعم، فبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم(12)

المتعلق بكيفية إكتشاف الطالب المبدع نجد أن المبحوثين أشاروا بأن هناك وجود للعملية في الميدان وقد حددوا عدة آليات لها تمثلت في: (الأنشطة الطلابية والمسابقات. الدعم والتحفيز والتوجيه الجامعي. مذكرات ورسائل التخرج. من خلال مساحات وفضاءات عرض بعض المنتجات. واكتشاف الطلاب لأنفسهم من خلال شعورهم بامتلاك ميول إبداعية)، وهي آليات وأساليب مقبولة ولكن رغم تعددها إلا أن فاعليتها غائبة لأن العبرة ليس بتعدد الآليات ما لم تكن هناك برامج فعلية خاصة بعمليات التحري والبحث الدقيق عن الأفراد(الطلبة) المتميزين عن غيرهم بمواهب وقدرات إبداعية عالية، بالإعتماد على وسائل قياس موضوعية متنوعة، إضافة إلى أن نتائج الجدول رقم(28) المتعلق بكشف أنواع المعوقات التي يعانون منها بدءا من إعلان رغباتهم وعمليات تسجيل أفكارهم ومشروعاتهم إلى أن يتم قبولها ومحاولة تحويلها إلى مشاريع فعلية مجسدة على أرض الواقع، حيث حدد المستجوبون جملة من المعوقات وعلى رأسها(معوقات إدارية. التمويل. نقص الإمكانيات. ضغوط المنهاج ونقص التوجيه والإرشاد). وعليه فإننا نلاحظ بأن هناك فعلا بون شاسع بين ماهو مقرر نظريا وموثق على الورق، وما هو مطبق فعلا ميدانيا، وهو ما يؤسس لوجود جملة من المشكلات معيقة لهذا النشاط الجامعي تتطلب تحديدها وإيجاد حلول لها بتسارع كبير.

واعتبارا لهذه النتائج التي تشير بكل وضوح إلى عدم جدوى محاولات التحول من الوظيفة التقليدية للجامعة الجزائرية(التدريس العادي وفقط) إلى تبني مشروع التوجه المقاولاتي الذي فرضته طبيعة المرحلة الراهنة بتغيراتها الاجتماعية الهائلة والمتسارعة، وبتطوراتها العلمية والتكنولوجية العجيبة، فقد صار لزاما على الجميع (إدارة الجامعة. أعضاء هيئة التدريس. الطلاب) الإنتباه وأخذ القضية مأخذ الجد، والحرص كل الحرص على تقديم الإضافة اللازمة كل وفق مركزه ودوره وإمكانياته، لأن المسألة ليست كلام يقال ولا آراء ومقترحات تسجل على الورق، بقدر ماهي موضوع الساعة إقتصاديا وتربويا واجتماعيا.

ويتعلق الأمر إذن بأخذ زمام المبادرة وتثمين الجهود وتوفير كل المستلزمات وتوظيفها واستغلالها استغلا أمثلا؛ لأن الظاهرة الإبداعية(التي هي مفتاح ولوج أبواب التقدم والتطور) لها مباديء ولا بد للجميع أن يدركها ويعيها جيدا ويلتزم بها في كل حركيات نشاطاته ومهامه التي يكلف بها، وإن من أهم **المباديء** التي تقوم عليها أساليب **الإبداع** يمكننا أن نشير الى جملة منها كما ورد ذكرها عند:(الحريري، 2010، صفحة 33).

أ- المناخ: توفير جو الألفة والمرح والتفاهم في البيئة التعليمية يساعد على التفكير الإبداعي. وما أحوج جامعاتنا لهذا المناخ(الوظيفي. التعليمي. الإبداعي).

ب- الوقت: إتاحة الوقت الكافي واستغلاله جيدا يساعد على التفكير وتوليد الأفكار الجديدة، فتوفير الوقت ضرورة يتطلبها التفكير الإبداعي.(وما أحوجنا إلى إدارة الوقت واحترامه وحسن استغلاله).

ج- تحديد المشكلات: من الضروري فهم طبيعة المشكلات والمواقف الحقيقية وطبيعة إطار العمل قبل البدء بالخيارات.(وما أحوجنا إلى صياغة مشروع مؤسسة نعتمد في إنجازه على نظام محكم نعتمد فيه على(التخطيط والتنظيم والتنسيق والتنفيذ والمتابعة).

د- عمليات الفصل: ضرورة إتباع المراحل خطوة بخطوة والفصل بين مراحل العملية الواحدة.(وما أحوجنا إلى الإنضباط والتنظيم والإبتعاد عن العشوائية والإرتجالية في القيام بتنفيذ مخططاتنا)

هـ- الرؤية: النظر إلى المشكلة من جميع زواياها واستخدام أنواع التفكير كالحدس والمنطق.(ما أحوجنا إلى اعتماد التشخيص العام فالتشخيص الدقيق والمدعم، ثم التقييم المنطقي للوضعيات وتصنيفها وترتيبها حسب الأولوية ومن ثم يمكن اقتراح البدائل لتقويمها)

و- الموضوعية: الإبتعاد عن الذاتية والتزام الموضوعية في رؤية المواقف والمشكلات.(وما أحوجنا إلى الكفاءة والشفافية والنزاهة والملاءمة في معالجة قضايانا ومشكلاتنا)

ز- ربط الأفكار ومراجعتها: إمكانية الإضافة للأفكار المطروحة واستخلاص معانيها وتحسين جودتها. (ما أحوجنا إلى دراسة النتائج وتحليلها بموضوعية ومقارنتها والموازنة بينها وتنظيمها وترتيبها حسب الأولويات ومن ثم تقديم الحلول الأنسب فالأنسب)

وخلاصة القول هنا أننا لو نلتزم هذه المباديء التي تقوم عليها أساليب **الإبداع ونطبقها** في التعاطي مع الظاهرة الإبداعية والإهتمام بها ورعاية الطلبة المبدعين لحققنا نجاحات باهرة فيما يتعلق بكشفهم وتشجيعهم على إبراز وتفجير مواهبهم وقدراتهم الإبداعية، وكذا فيما يتعلق بمرافقتهم لتنميتها وتطويرها والإستثمار فيها.

الدراسة السادسة:وهي دراسة قامت بها **الطالبة هناء العابد** سنة (2010) تحت عنوان: التنشئة الإجتماعية ودورها في نمو التفكير الإبداعي لدى الشباب السوري.

انطلقت الباحثة من التساؤلات الآتية: – ما هو دور التنشئة الاجتماعية المتمثلة أساسا بالتربية الأسرية والتعليمية والدينية عند الشباب السوري؟ – وهل تشكل هذه التنشئة عائقا مانعا من تنمية إبداعهم؟ – وما الحلول المقترحة للحد من هذا التأثير؟

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في التفكير الإبداعي وتوصلت إلى نتائج منها:

– تتوفر معظم صفات الإبداع عند كل من الجنسين.

– تزايد درجات الإبداع كلما تقدم أفراد العينة بالعمر والمستوى الدراسي لديهم ولدى أوليائهم ولكن بنسب متفاوتة.

والتقت بذلك مع ما انتهت إليه دراستنا من نتائج فيما يتصل بالعوامل المغذية للإبداع وبالمعوقات التي تقتله لدى الشباب المبدع (وهم الطلاب حسب دراستنا). وذلك اعتبارا للمرحلة العمرية التي اعتمدتها وهي مرحلة الشباب وهي ذاتها المرحلة التي يكون فيها المتعلمون قد صاروا طلابا بالجامعات، وهي مهمة جدا في حياتهم وحاسمة في قضية اتخاذ القرارات الإستشرافية لمستقبلهم.

وقد ذكرت الباحثة نقطتين مهمتين تمثلت الأولى في أن معظم صفات الإبداع تتوفر عند كل من الجنسين، وتؤكدها في دراستنا نتائج الجدول رقم(01) الذي يفسر جنس أفراد العينة، حيث كشفت النتائج على أن المبحوثين خليط من الجنسين، وقد بلغت نسبة الذكور 25.71% ونسبة الإناث 74.29 %.(وقد أعطينا تفسيرا لهذا التفاوت بينهما)، وأما الثانية فإن درجات الإبداع تتزايد كلما تقدم أفراد العينة بالعمر وكلما كان المستوى الدراسي لهم ولأوليائهم مرتفعا، ولكن بنسب متفاوتة وفي تقديرنا فإن مرد ذلك الى الفروق الفردية، وهي القضية التي نوافقها الرأي فيها أيضا باعتمادنا على نتائج الجدول رقم(8) الذي يشير إلى المستوى الثقافي للوالدين حيث بلغت نسبة ذوي المستوى الثانوي والجامعي لدى الأباء 74.29% ونسبة 72.43% لدى الأمهات، وهي نسب تعبر عن مستوى الوعي الأبوي المقبول الذي يساعد الأولياء على إمكانية اكتشاف الأبناء ذوي القدرات الإبداعية مبكرا ويساهم في بلورة أفكار تحقيق النجاح والتفوق لدى الأبناء، إلا أننا في دراستنا الراهنة نشترط لذلك ظروف

البيئة التي يتواجد فيها الأفراد المبدعين، والمواقف التي يتعرضون لها، بدءا بوجوب اكتشاف الأفراد المبدعين مبكرا، أي ابتداء من مرحلة الطفولة المبكرة في الحياة الأسرية قبل التمدرس، وأن تخصص لهم رعاية خاصة على أن تستمر هذه الرعاية في المؤسسة المدرسية بعد تمدرسهم من خلال تواصل فعال بين الأسرة والمدرسة بجميع مراحلها التعليمية، بدءا من المرحلة الابتدائية وانتهاء بالمرحلة الجامعية في شكل سلسلة عمليات متصلة الحلقات ويتعلق الأمر إذن بـ:

- تأثيرعوامل الثقافة الأسرية من خلال ما تملكه من رساميل وما تعتمده من أساليب التنشئة، وكذا تأثير العوامل الثقافة المؤسسية من خلال ما تملكه من مقومات مادية وبشرية ومالية وما تعتمده أيضا من أساليب إدارة وتسيير وطرائق تدريس، في تنمية القدرات الإبداعية للأفراد(الطلاب). إضافة إلى الدور الفعال للفروق الفردية في التمايز بين الطلاب المبدعين أنفسهم.

- إضافة إلى أثر الرعاية المؤسساتية الخاصة، -والموجهة تحديدا لتشجيع الطلبة على الإنغماس في عالم الإبداع والإبتكار، وتحفيزهم على الإنخراط في النشاطات الطلابية بمختلف مجالاتها-، والتي يمكننا القول بان المؤسسة الجامعية قد استطاعت توفيرها في المرحلة الراهنة من خلال إنشائها لهيئتي مركز تطوير المقاولاتية، وحاضنة الأعمال الجامعية مباشرة بعد تبنيها لمشروع التوجه المقاولاتي. ويؤيد هذا المعطى ما أسفرت عنه نتائج الجدول رقم(20) المتعلقة ببيان ما إن كانت الجامعة تحفز الطلاب المبدعين أم لا، حيث أكد 60% من أفراد عينة دراستنا على أن الجامعة تقوم بتحفيز الطلاب وتشجيعهم للدخول في معترك عالم الإبداع، حيث تنعكس هذه الرعاية الخاصة إيجابا على مواصلة الأفراد(الطلاب) للعمل الإبداعي الذي يظهر لديهم وهم صغار. وعلى العكس من ذلك فإنه كلما فقدت الرعاية والإهتمام والمتابعة، كلما أُهدرت طاقاتهم وقدراتهم إلى درجة الإنطفاء مع تقدمهم في العمر.

الدراسة السابعة: دراسة رانيا قدري أحمد مرجان: 2011 الموسومة/ مقومات الإبداع لدى طلبة الجامعة وهي(دراسة نظرية) إنطلقت فيها الباحثة من تساؤلات نذكر منها:

- ما الإطار النظري للإبداع؟ - ما العوامل التي تؤثر على الإبداع لدى طلبة الجامعة؟

- ما مقومات الإبداع لدى طلبة الجامعة؟

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد مقومات الإبداع لدى طلبة الجامعة وعلى الرغم من أن الدراسة نظرية إلا أنها استطاعت أن تخلص إلى نتائج مهمةومنها أن:

- مجموعة الكتب التي أجريت عليها دراسة حالة وقامت بتحليل محتوياتها تعتبر عامة وحيادية في غرسها لقيم ثقافتي الذاكرة والإبداع، حيث لا يوجد ولا كتاب واحد من الكتب المفحوصة يغرس بشكل مقصود وصريح قيم ثقافة الإبداع. (ومحتويات الكتاب مستمدة من المنهاج الدراسي)

- الفكر في معظمه نقلي لا عقلي فهو فكر يتجه إلى الماضي أكثر من اتجاهه إلى المستقبل. (مضامين المنهاج جافة وجامدة)

- هناك الكثير من المعوقات التي تحول دون تشكيل العقل المبدع ومنها ضعف الإنتاج المعرفي والبعد عن الروح العلمية، والتفكير مرتبط بالماضي(جامد لا يفكر في التغيير واستشراف المستقبل)

- وأشارت أيضا إلى أهم معوقات الإبداع في المجتمعات الإسلامية ممثلا في شيوع التلقين في المدارس مما يؤدي إلى الحفظ والإستظهار وعدم العناية بالتفكير الإبداعي(تضاف إليها معضلة أن مناهجنا التي هي غير مبيئة بل هي مستوردة وغير معدلة ولا مكيفة).

يتعلق الأمر إذن بمقومات الإبداع من جهة، ومعوقاته من جهة أخرى، هذه المقومات والمعوقات التي حددتها الباحثة وربطتها بالبيئة الجامعية من خلال تركيزها على المنهاج الدراسي بمقرراته ومحتوياته الجامدة،(وقد أكدت على أن مجموعة الكتب التي أجريت عليها دراسة حالة وقامت بتحليل محتوياتها تعتبر عامة وحيادية في غرسها لقيم ثقافتي الذاكرة والإبداع، حيث لم تجد ولا كتاب واحد من الكتب المفحوصة يغرس بشكل مقصود وصريح قيم ثقافة الإبداع)، كما أنها أكدت على أن أساليب وطرائق توصيلها تقليدية، وقد أكدنا على الأثار السلبية للمنهاج الدراسي- والكتاب المدرسي مضامينه مستلة من المنهاج الدراسي العام- في علاقته بالإبداع ورعاية الطلبة المبدعين في دراستنا من خلال نتائج الجدول رقم(26) المتعلقة بمدى مساهمة المنهاج الدراسي في إكساب الطلاب التفكير الإبداعي ومدى قدرته على تنمية القدرات الإبداعية لديهم، لكن في تقديرنا فإن هذه المقومات التي تغذي الإبداع لدى الطلبة وتساعد على تنميته وتطويره لا تغدو أن تخرج عن مجموعتين: المجموعة الأولى هي المقومات الشخصية ممثلة في امتلاك المواهب والقدرات الفائقة، وأما الثانية فهي المقومات والعوامل

البيئية بمختلف أنواعها(مادية. مالية. بشرية)، وضرورة التكامل بينهما، ويؤيد ذلك نتائج الجدول رقم(17) المعبرة عن ارتباط مجال الإبداع لدى الطالب بمؤهلاته الفطرية أو بخبراته المكتسبة. حيث عبر 48.57% من أفراد العينة عن ضرورة التكامل بين النوعين من المقومات.

وأما بالنسبة للمعوقات فهي أيضا لا ترتبط فقط بمشكلة المنهاج الدراسي وإنما تتنوع وتتعدد مصادرها، فمن نتائج الجدول رقم(19) الذي يبين تقيد الطلاب بمجال إبداعي معين يرتبط أساسا بإمكانيات الجامعة إتضح أن نسبة المبحوثين الذين أقروا بأن هناك علاقة ارتباط بين المشاريع الإبداعية للطلاب وما توفره المؤسسة الجامعية من إمكانيات –وخاصة الإمكانيات المادية منها– بلغت 60%، وكذا نتائج الجدول رقم(18) الذي يبين المجالات الأكثر تشجيعا من طرف الجامعة(حيت أن الإمكانيات والمستلزمات التى تسعى الجامعة إلى توفيرها تتناسب طردا مع المجالات التي تهتم بها أكثر من غيرها وفقا لرؤيتها المستقبلية)، فقد تكون هذه المساعي معوقات بالنسبة للكثير من الطلبة الذين مواهبهم وميولهم لا تتوافق وهذه المجالات الإبداعية المنتقاة على حساب غيرها من طرف الإدارة الجامعية، فتقتل فيهم روح المبادرة وتهدر طاقاتهم وقدراتهم. ناهيك عن كثرة المعوقات المشار إليها في الجدول رقم(28)حيث أشار أكثر من 60% من المستجوبين إلى أن معوقات الإبداع في الجامعة الجزائرية موجودة وهي من الكثرة بمكان مؤكدين على تنوعها وتعدد مصادرها من داخل الجامعة.

ونخلص إلى القول إذن بأن عوامل النجاح التي تمكن الطلاب المبدعين من تفجير قدراتهم وتنميتها وتطويرها هي عوامل –بيئشخصية– وأن للبيئة الجامعية تأثير كبير على الفكر الإبداعي لدى الطلاب، وإن السعي في تنمية قدراتهم وصقل مواهبهم، وتجسيد أفكارهم ومشروعاتهم وتطوير منتجاتهم هي مسؤولية جماعية، وأن القيام بهذه المهمة بنجاح لا يأتي من فراغ، ولكن من خلال درجة الإهتمام والرعاية المخصصة لهم اعتبارا (للكم والنوع) فيما يتعلق بالإمكانيات المادية والبشرية التي تتوافر لديها والتي تتيحها لطلابها، إضافة إلى تفعيل توظيف هذه الإمكانيات بعقلانية ورشادة.

الدراسة الثامنة: دراسة **الدكتورة بتلة صفوق العنزي**أجرتها سنة 2016 تحت عنوان: دورالجامعات في تنمية القدرات الإبداعية لدى الطلبة. وقد **هدفت** الدراسة إلى تسليط الضوء على:

– مفهوم الإبداع الطلابي وأهميته.

- الدور الحيوي الذي يمكن أن تقوم به إدارة الجامعات في تنميةالقدرات الإبداعية لدى الطلبة.

- لفت نظر المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي لأهمية تنمية الأبداع لدى طلبة الجامعات.

خلصت الدراسة إلى نتيجة عامة ممثلة في أن الجامعة لها دور في تنمية الإبداع الطلابي.

وأن هذا الدور يتجلى من خلال عدة ممارسات منها:

- تسهيل عملية التعلم الذاتي للطلاب بتوفير وسائل البحث الحديثة وتمكينهم من توظيفها بأنفسهم.

- تزويد كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالكتب والمراجع والمصادر التي تحرك العقل وتستثير خبراته لدى الطلاب، وتمكن الأساتذة من تدريس اختصاصاتهم بفعالية.

- العمل على زرع التنافس الشريف والبناء بين الطلبة من خلال أعمالهم الإبداعية ومنتجاتها فكثيرا ما يكون منتج إبداعي لأحدهم عامل إثارة وتحفيز للآخرين.

- توفير الوسائل والتقنيات التربوية الحديثة وفتح دورات تكوينية في أساليب التدريس الحديثة للأساتذة ودورات تدريبية على اسخدام الوسائل التعليمية التكنولوجية كالحواسيب والأنترنت لكل من الأساتذة والطلبة، وأن تنظم لهم الجامعات زيارات ميدانية تطبيقية لمواقع العمل كل حسب اختصاصه.

- أن تسعى الجامعة إلى تطوير المناهج الدراسية.

واتفقت بذلك كليا مع ما توصلت إليه دراستنا الراهنة من نتائج، وفيه تأكيد للدور الفعال للجامعة في محاولاتها وسعيها إلى تنمية القدرات الإبداعية للطلاب، حيث أشار 65.72 % من المستجوبين في دراستنا الراهنة من خلال نتائج الجدول رقم(21) إلى أن الجامعة تحتضن الطلاب المبدعين وتشجعهم على الإبداع من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي، وأن الجهات الساهرة على تدعيمهم ماديا ومعنويا للقيام بنشاطاتهم الإبداعية إنما هي هيئات تابعة للإدارة الجامعية.(الأساتذة. الحاضنة. دار المقاولاتية)، كما أكدت نتائج الجدول رقم(24) على أن الجامعة تقوم بتشجيع الطلبة المبدعين على المضي قدما في ولوج عالم الإبداع، حيث أقر 65.72% من المبحوثون على أن الجامعة تشجع على الإبداع من خلال تنظيم مسابقات تنافسية للطلاب. كما إتضح هذا التوافق بين الدراستين من

خلال ما أكدته بنسبة 65.72% إجابات أفراد العينة تبعا لنتائج الجدول رقم(25) حيث صرحوا بأن هناك مكآفات وجوائز تقدمها الجامعة للطلبة المتفوقين والمتميزين إبداعا وابتكارا.

وكنتيجة عامة تلتقي فيها الدراستان هي أن كل منهما سعت إلى تحديد بالضبط دور الجامعة في رعاية الطلبة المبدعين واحتضان مشروعاتهم الإبداعية، والسعي في تنمية مواهبهم واستعداداتهم الإبداعية إلى أقصى ما تسمح به قدراتهم العقلية والنفسية والانفعالية والجسدية وذلك من خلال:

– تسليط الضوء على المفهوم الرئيسي ممثلا في الإبداع الطلابي وأهميته وضرورة رعايته، وكذا تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يمكن أن تقوم به الجامعة في تطعيم وتنمية القدرات الإبداعية لدى الطلبة، وأن الهدف الرئيس للدراستين هو محاولة لفت أنظار المسؤولين وأصحاب القرار في مؤسسات التعليم العالي لأهمية الإبداع الطلابي وحثهم على إيلائه الإهتمام الخاص به والحرص على تنمية الفكر الابداعي لدى طلبة الجامعات مهما كلف الثمن، وذلك لأن أي خلل يطال إحدى هذه الوظائف المتعلقة برعاية الطلاب المبدعين رعاية خاصة سينتج عنه قصور في تحقيق الهدف المنشود ممثلا في إنجاح مشروع تبني التوجه المقاولاتي الذي يسعى إلى تخريج دفعات بأعداد هائلة من الطلاب يحملون وظائفهم بين أيديهم وسيؤول بالمشروع إلى الفشل. وإن حقيقة ما هو ملاحظ في الميدان بالنسبة لمؤسساتنا الجامعية ليدلل لهذا القصور وهذا التراخي الذي جنينا ثماره بالسلب لحد الآن، ويتعلق الأمر إذن بضرورة الاستفاقة من هذه الغفلة ومراجعة جميع حساباتنا ومن ثم إعلان ثورة علمية عارمة على كل ما هو سائد في جامعاتنا مادامه في الإتجاه السلبي يسير.

الدراسة التاسعة: وهي الدراسة التي أجرتها **د.مانع سبرينة** سنة(2018) والموسومة: الإبداع الإداري رهان لتحسين الجودة في الجامعات "مقاربة افتراضية" إنطلقت فيها من التساؤل الذي مؤداه:

– كيف يشكل الإبداع الإداري رهانا يعمل على تحقيق الجودة وتعزيز أبعادها بالجامعات؟

سعت الباحثة صاحبة الدراسة إلى: تحقيق جملة من **الأهداف** نوجزها كالآتي:

– تأكيد دور تبني الجامعة للإبداع الإداري كاستراتيجية هامة لتحسين الجودة في الجامعات وتجويد مخرجاتها.(ويدخل في هذا الإطار الإهتمام بالطلبة المبدعين ورعايتهم رعاية خاصة كهدف رئيسي)

– ضرورة تحقيق الجودة في الجامعات واعتبارها مطلبا بل حتمية فرضتها التطورات العلمية العالمية.(وفي الوقت الراهن ضرورة ولوج عالم المقاولاتية والذي يفرض الإهتمام بالإبداع من خلال تفعيل دور حاضنات الأعمال الجامعية ومراكز تطوير المقاولاتية).

– حتمية التكامل والتناسق بين جوانب الجامعة الإدارية والبيداغوجية والتعلمية.(ويعني هذا ضرورة توفير بيئة جامعية إبداعية من خلال تثمين وتفعيل مبدأ المرافقة البيداغوجية وكذا تفعيل نشاط الإشراف التربوي)

– حتمية تبني الإبداع الإداري في تطوير أساليب العمل والأفكار وطرق حل المشكلات واعتباره رهان الجامعة في تحقيق الجودة وتحسين مستوياتها.(وينعكس تبني هذا المشروع بالإيجاب من خلال توفير رعاية خاصة للطلبة الموهوبين والمبدعين)

خلصت دراسة الباحثة الى جملة من النتائج أهمها:

– الإبداع الإداري يعد عاملا يساهم في تعزيز أبعاد الجودة.

– الإبداع الإداري آلية تسمح للجامعة بالتأقلم والتماشي مع الظروف المتغيرة سواء أكانت ظروف سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية.

– الإبداع الإداري والتكنولوجي يساعد الجامعة على إيجاد أساليب وطرائق تدريس حديثة ومن ثم إمكانية التفكير في بناء برامج تعليمية متطورة وأكثر إستجابة للتطورات العالمية ومسايرة لها.

وبناء عليه فإن هذه الدراسة تلتقي مع دراستنا من منطلق الأهداف التي سعت إلى تحقيقها وقد أشرنا إلى ذلك أعلاه، ويمكننا إجمال ذلك في أن الإبداع الإداري والتكنولوجي الذي صار لزاما على إدارة كل المؤسسات الجامعية أن تتبناه فهو مطلب محوري لأنه يساهم في إيجاد البيئة الملائمة للإهتمام بالطلبة في عمومهم ورعاية الموهوبين والمبدعين منهم رعاية خاصة.

وقد **التقت** هذه الدراسة مع ما خلصت إليه دراستنا الراهنة من نتائج وخاصة فيما يتعلق بمسألة التأكيد على أن: الإدارة الجامعية لها دور أساسي في تحسين المستويات التعليمية للطلاب في عمومهم، ودور محوري في تنمية وتطوير قدرات الطلاب المبدعين بوجه خاص، من خلال توفيرها

لنظام فعال للتأطير والمرافقة البيداغوجية وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم(23) حيث صرح 91.44%من أفراد العينة بأن الجامعة تقوم بتأطير ومرافقة الطلاب من خلال هيئاتها الفرعية(دار المقاولاتية والحاضنة وهيئة التدريس). كما أكدته أيضا نتائج الجدول رقم(20) حيث صرح 60 % من المبحوثين مؤكدين أن الجامعة تساهم في تحفيز الطلبة المبدعين، وذلك من خلال أنها تقدم لهم الدعم المادي والمعنوي وفقا لما بينته نتائج الجدول رقم(22).

وتأسيسا عليه يمكننا القول بأن المؤسسة الجامعية مطالبة أكثر من غيرها من مؤسسات المجتمع بتوفير البيئة الإبداعية الملائمة لكل من الطلاب والأساتذة وحتى الإداريين والعمال، من خلال اعتماد مشروع المؤسسة شريطة أن يكون قائما على التسير الإداري التشاركي بأسلوب إبداعي يتجاوز حدود التسيير الروتيني(البيروقراطي التقليدي) الذي يعتمد على تطبيق اللوائح والقوانين بحذافيرها بصرامة، على أن لا تهمل هذه القوانين المنظمة للعلاقات والضابطة للأدوار والوظائف كلية –أي بمعنى بعيدا عن القيادة الإدارية الفوضوية التسيبية– التي ينتج عنها فوضى التسيير والعمل والتي تؤدي إلى تداخل الصلاحيات،–وإننا لنلاحظ أن مؤسساتنا الجامعية واقعة في هذه المشكلات التسييرية والتي هي سبب النكوص الذي يعيشه التعليم العالي عندنا– حيث يتجلى انتشار اللامبالاة في أوساط الإداريين والعمال والأساتذة والطلاب على حد سواء، ومن ثم تهدر الطاقات وتتكفيء المواهب والقدرات لدى جميع العاملين بالجامعة، وتموت بالتالي روح المبادرة والرغبة في تحقيق الميول والحاجات. وقد أوضحنا هذا في الفصل الثاني تحت عنصر قراءة مفاهيمية حيث عرضنا لنماذج متعددة لمفاهيم تتعلق بالتسيير الإداري الفعال، والتي بفضلها يتمكن المسؤولون(الإدارة) من توفير المناخ الوظيفي الملائم الذي يشعر فيه كل منتسبي الجامعة بالإنتماء إليها، والذي بدوره يتولد عنه الشعور بالرضا الوظيفي والرضا التعليمي والذي من ورائه يتحقق النجاح وتُبْلَغ الأهداف المسطرة وعلى رأسها تخريج طلبة أكفاء قادرين على التعاطي الإيجابي مع مشكلات الحياة العملية، وقادرين على حل هذه المشكلات الاجتماعية التي تعترض حياتهم.

يتعلق الأمر إذن بضرورة وعي الإدارة الجامعية بالمسؤولية الملقاة على عاتقها وأنه قد صار لزاما عليها تبني النماذج الإدارية الحديثة من شاكلة(إدارة الوقت. إدارة الجودة. إدارة الصراع. إدارة المعرفة وغيرها)، والتي بفضلها تتمكن من تحقيق قفزة نوعية في تطبيقها لمشروع التوجه المقاولاتي وتنفيذها للقرار الوزاري رقم 75/12. والذي نرعى من خلاله الطلاب ونوجههم إلى الإنخراط في

مشروع الإبداع والإبتكار وهو السبيل الذي يوصلهم إلى إنشاء المؤسسات الناشئة أو المصغرة أو الصغيرة أو الحصول على براءات الاختراع، وإنتاج الآلات والأجهزة المبتكرة أو المساهمة في تقديم حلول لمشكلات اجتماعية مستعصية.

الدراسة العاشرة:وهي الدراسة التي أجراها **عادل بومجان ومحمد قريشي** سنة (2019) والموسومة بـ: أثر التمكين في الإبداع الإداري لدى العاملين بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية(دراسة تطبيقية بجامعة بسكرة). **هدفت** الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين التمكين والإبداع الإداري بالجامعة.

– كما هدفت إلى التعرف على أثر التمكين الإداري بأبعاده المختلفة ومساهمته في الإبداع الإداري لدى العاملين بجامعة بسكرة.

وانطلقت الدراسة من التساؤل المركزي التالي:

– ما أثر التمكين في الإبداع الإداري لدى العاملين بجامعة بسكرة؟

توصلت الدراسة إلى **نتيجة عامة مؤداها:** وجود إرتباط موجب قوي بين التمكين الإداري والإبداع الإداري، وبناء عليه يلاحظ بأن هذه الدراسة انتهت إلى التأكيد على نجاعة أسلوب التسيير بمبدإ **التمكين الإداري** وأن انعكاساته تكون إيجابية على أداء كل الفاعلين بالمؤسسة الجامعية، وهو ما يؤشر لضرورة اعتماده من طرف مديري الجامعات، وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام والمكاتب، وحتى من طرف أعضاء هيئة التدريس مع مرؤوسيهم وهم **الطلاب**. إذ أن النتيجة المستخلصة هنا هي أنه كلما كان مبدأ **التمكين** ساري المفعول كلما كانت نتائجه إيجابية على نشاطات **الطلاب** وأداء **الأساتذة** وإنجازات **العاملين**، على أن لا نغفل أمرا مهما هنا وهو أن لا نتجاوز بالتمكين حدودا بعينها قد تقودنا إلى الوقوع في الإنتهازية التي تؤدي إلى التسيب والفوضى؛ فتتداخل الوظائف والأدوار فتعصف بالوضعية التي عليها المؤسسة من سيء إلى أسوأ؛ فتؤول بها إلى الحضيض.

وتأسيسا عليه فإن ما خلصت إليه هذه الدراسة (وجود إرتباط موجب قوي بين التمكين الإداري والإبداع الإداري) يتفق إلى أبعد الحدود مع نتائج دراستنا الراهنة من خلال نفس التوجه حول الإهتمام بالبيئة التي من شأنها أن تساهم بفعالية في تحريك قاطرة الإبداع بالمؤسسة الجامعية، وقد عرضنا بنوع من التوضيح لمفهوم **التمكين الإداري** في الفصل النظري الثاني، وقد خلصت نتائج دراستنا إلى ضرورة

اعتماد هذا الأسلوب في الإدارة والتسيير من خلال نتائج الجدول رقم(12) المتعلقة بآليات اكتشاف الطلاب المبدعين حيث حدد المبحوثون عدة آليات حسب رؤاهم تمثلت في نظام التحفيز الممارس من طرف الإدارة الجامعية وكذا النشاطات الطلابية المختلفة التي تنشطها الحركات الطلابية من نوادي علمية ومنظمات طلابية، إضافة إلى آلية مذكرات ورسائل التخرج (ليسانس+ماستر) هذه النتائج التي أكدنا من خلال الإعتماد عليها على ضرورة العمل بجدية لاكتشاف الموهوبين وذوي الذكاءات والقدرات الإبداعية من الطلاب، والإعتماد في ذلك على عدة وسائل للتنقيب عنهم، وتفعيل كل الميكانزمات التي تساعد على تفجير هذه الطاقات وتنميتها وتطويرها، ومن ثم العمل على الاستثمار فيها. وبناء عليه فإنه صار لزاما على إدارة المؤسسة الجامعية أن تعمل على تفعيل مبدإ**التمكين** لكل الفاعلين فيها وذلك لأنه الأسلوب الإداري الأنجع لتوفير مناخ عمل فيه نوع من الحرية والاستقلالية.أما من خلال نتائج(الجدول رقم26) المتعلق بعلاقة المنهاج الدراسي والظاهرة الإبداعيةوالذي اتضح أنه من أهم المعوقات التي تقتل روح الإبداع لدى الطلبة، وروح المبادرة لدى أعضاء هيئة التدريس معا(مادامه لا يحمل في طياته دروسا وبرامج ذات الصلة بالإبداع، وقد أكد هذه النتيجة 68.58% من أفراد عينة دراستنا). وبناء على ذلك فإن الإدارة الجامعية تتحمل مسؤوليتها كاملة من أجل توفير المناخ الإبداعي الملائم من خلال اعتماد هذا المبدا(التمكين الإداري) في تسيير شؤون منتسبيها، وهذا ما يفرض عليها تحدي مقررات ومحتويات المنهاج الدراسي الرسمى والسماح لعمالها المنفذين له(الأساتذة) بتنفيذ مهامهم وممارسة نشاطاتهم بنوع من الحرية في حدود ما يسمح به قانونها الداخلي المرن.

وخلاصة القول أنه كلما عملت إدارة الجامعة بمبدإ التمكين وفق قواعد موضوعية(لا تشدد ولا تسيب) كلما انفتح مجال الإجتهاد والجدية في العمل أمام جميع المنتسبين إليها، وتنعكس نتائج هذا الأسلوب الإداري بالإيجاب على كل النشاطات الجامعية، ويهمنا هنا توفير الفرص وفسح المجال واسعا أمام الطلاب لإبراز قدراتهم وتفجيرها.

الدراسة الحادية عشر:أجرتها **فريدة بولسنان وياسمينة كتفي** سنة 2021 تحت عنوان: مهارات التفكير الإبداعي عند الطالب الجامعي.وانطلقت الباحثتان من تساؤل رئيسي هذا نصه:

- هل توجد فروق دالة إحصائيا في مهارات التفكير الإبداعي لدى عينة من طلبة الماستر ببيئة حضرية نظام كلاسيكي ونظرائهم في نظام الـ: ل.م.د (l.m.d)؟

هدفت الدراسة إلى محاولة اكتشاف وجود فروق دالة إحصائيا في مهارات الطلاقة الفكرية والمرونة التلقائية والأصالة الإبداعية لدى عينة الدراسة؟

وخلصت هذه الدراسة إلى **النتائج** التالية:

- وجود مهارات التفكير الإبداعي لدى طلبة الجامعة. (وفيه دليل على أن التعليم والتدريب ينميان القدرة على التفكير الإبداعي ومن ثم فإن هناك برهنة على أن العامل الوراثي *المواهب والقدرات الفطرية* ليس حاسما في تحديد إبداعية الطلاب).

- عدم وجود فروق دالة إحصائيا في كل من الطلاقة الفكرية والمرونة التلقائية والأصالة الإبداعية لدى أفراد عينة الدراسة.(المجموعة التجريبية نظام الـ: **ل.م.د** والمجموعة الضابطة نظام كلاسيكي). وفيه دلالة واضحة على إمكانية إمتلاك طلبة النظامين الكلاسيكي والألامدي لمهارات التفكير الإبداعي على حد سواء،(ويمكن تفسير عدم وجود هذا الاختلاف وعدم ظهور الفروق الدالة إحصائيا بين نموذجي الطلبة إلى عدم اختلاف الوسائل التعليمية المعتمدة وطرائق التدريس المتبعة في توصيل المادة العلمية للطلبة إذ أن نظام الـ: **ل.م.د** من المفترض يحتاج إلى وسائل نوعية حديثة ومتطورة من شاكلة السبورات الذكية وأجهزة العرض والإسقاط والتجريب وشبكات كهرباء قوية وشبكات انترنت عالية التدفق إضافة إلى ضرورة استحداث استراتيجيات التدريس(أساليب وطرائق). بينما الواقع يشهد باعتماد كل ماهو كلاسيكي. (إذن إنها مشكلة المنهاج الدراسي التي تحتل الريادة في عرقلة كل النشاطات الإبداعية للطلاب).

وهذا ما يؤشر على وجود تناقض صارخ بين الواقع التعليمي والأهداف المرجوة من تطبيق نظام الـ: **ل.م.د** في جامعاتنا، والذي يفترض فيه أن يتحول التركيز في عملية التعليم–التعلم على المتعلمين (الطلاب) بدلا من التركيز على المدرس، بالتوازي مع التركيز على نوعية التعليم وجودة المخرجات تطبيقا لمباديء المقاربات النظرية التربوية الحديثة بدلا من التركيز على كم المخرجات.

وبناء عليه فقد التقت هذه الدراسة إلى أبعد الحدود مع ما خلصت إليه دراستنا، وفي المجمل يمكن الإشارة إلى ما تعلق بأن كل الطلاب يمكن أن يكون لديهم قدرات إبداعية وتفكير إبداعي(وهي إحدى وجهات النظر لذوي الإختصاص المهتمين بالظاهرة الإبداعية) وقد أكد أفراد عينة دراستنا هذا المعطى بنسبة 100% من خلال نتائج الجدول رقم(11) المتعلق بأن كل المبحوثين صرحوا بأنهم يشعرون بأن لهم ميول إبداعية، وكذا نتائج الجدول رقم(14) الذي يبين ما إذا كان للطلبة المبحوثين مشروعا إبداعيا حيث صرح 82.85% منهم بأنهم يمتلكون مشاريع إبداعية مسجلة لدى حاضنة الأعمال أو مركز تطوير المقاولاتية. كما تتفق من جهة أخرى نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراستنا الراهنة من حيث التأكيد على الخلخلة التي تحدثها مشكلة المنهاج الدراسي(حيث أرجعت نتيجة عدم ظهور الفروق الدالة إحصائيا بين نموذجي الطلبة في النظامين التعليميين الكلاسيكي و الـ: **ل.م.د** إلى عدم اختلاف الوسائل والوسائط التعليمية المعتمدة وأساليب وطرائق التدريس المتبعة في توصيل المادة العلمية للطلبة سابقا (النظام الكلاسيكي). وحاليا(الـ: **ل.م.د**) حيث أنه يفترض أن يتغير كل شيء مع التحول إلى تطبيق نظام الـ: **ل.م.د** ، وهي المشكلة التي أكدتها نتائج الجدول رقم(26) حيث أقر 68.58 % من المبحوثين بأن المنهاج الدراسي لا علاقة له بالظاهرة الإبداعية لا من قريب ولا من بعيد، فهو لا يساعد أصلا على اكتشاف الموهوبين وذوي القدرات الإبداعية من الطلبة، ولا يساهم لا في تفجير مواهب الطلبة وقدراتهم الإبداعية ولا في تنميتها وتطورها.

وتأسيسا عليه فإننا إذا أردنا النهوض بالتعليم العالي في جامعاتنا ورفع مستويات التحصيل لدى طلبتنا، ومن ثم تحفيزهم على ولوج عالم الإبداع والإبتكار فلا مناص لنا من أخذ مشكلة المنهاج الدراسي مأخذ الجد، وإعلان ثورة على كل ما يحتويه من معارف وعلوم جافة وجامدة، والسعي إلى تعديله من خلال عمليات إثراء باستدخال خبرات(دروس) أو مواد أو حتى تخصصات جديدة تكون ذات علاقة قوية مباشرة بالإبداع والابتكار وسواء تعلق الأمر بالهياكل والمرافق، أوبالوسائل التربوية التي تساعد على التوجه التطبيقي لما يقدم نظريا للطلاب، أو بطرائق التدريس والعمل على تنفيذها بفعالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا بد من توفير مصادر التمويل والتنويع فيها وتفعيل دعمها للطلاب بأساليب ديمقراطية، تتيح للجميع نفس الفرص في الحصول عليها، والعمل على ديمومة وجودها وإنفاقها بكل عقلانية ورشادة لتجسيد كل المشاريع الإبداعية المقدمة من طرف الطلبة.

ولكن الملاحظ عندنا أن أكبر مشكل تعانيه مؤسساتنا الجامعية وأكبر معيق يحول دون تنفيذ الطلبة لمشروعاتهم الإبداعية وتجسيدها ميدانيا ولو على المدى البعيد (بل إنه مثبط لهم منذ الوهلة الاولى فلا يكلفون أنفسهم حتى عناء إعلان رغباتهم وإخراج مشروعاتهم الإبداعية إلى الوجود)، هو المشكل المتمثل في إشكالية إدارة وتسيير عمليات تنفيذ مخططات الإصلاح والتنمية التي تسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى القيام بها من فترة إلى أخرى، وإلا فبم نفسر هذا الوضع المأزوم للجامعة الجزائرية والنتائج السلبية لكل المحاولات الإصلاحية القائمة منذ الإستقلال وإلى يومنا هذا؟ خاصة وأن الجميع يعترف بأن الأفكار الإبتكارية والمشاريع الإبداعية موجودة وبالكثرة المقبولة وبالنوعية المرغوبة(منها المعلن والمصرح به ومنها الذي لا يزال كامنا في أذهان الكثير من طلاب جامعاتنا)، إضافة إلى الإعتراف الجماعي أيضا بأن هناك النوايا الحسنة وبوادر الإهتمام بتحسين واقع التعليم العالي في جميع جوانبه، وأن من أهم هذه الجوانب الإهتمام بالظاهرة الإبداعية ورعاية المبدعين من الطلبة الجامعيين.

مناقشة النتائج في ضوء المقاربات النظرية المفسرة للابداع:

لقد اعتمدنا انتقاء جملة من النظريات ذات الإرتباط الوثيق بموضوع أطروحتنا الموسومة: واقع الإبداع لدى الطلبة بالجامعة الجزائرية. وهي النظريات التي يمكننا إسقاط مبادئها ومرتكزاتها على المؤسسات الاجتماعية عموما والتربوية والتعليمية منها على وجه الخصوص من خلال القيام بتطبيقها ميدانيا، وفي تقديرنا أننا نستطيع من خلال هذا التطبيق تحقيق النجاح في مخططاتنا الإصلاحية أو التنموية وبلوغ الأهداف المسطرة لطموحاتنا في مجال التربية والتعليم، ولذلك فإننا سنعرض لمناقشة نتائج دراستنا في ضوء هذه النظريات التي تطرقنا إليها.

1 – مناقشة النتائج في ضوء النظرية الارتباطية لـ: ميدنيك ورفاقه: وهي إحدى النظريات الفرعية **للمدرسة السلوكية** حيث قدم **ميدنيك** تفسيرا للإبتكار في ضوء النظريات الإرتباطية، ويؤكد من خلال هذا التفسر على تكوين إرتباطات بين المثيرات والإستجابات. كمايرى أيضا بعض منظري هذه النظرية **(توريندايك وسكينر)** بأن للظروف دورا هاما في تكوين الإرتباطات وتقويتها، حيث يؤكدون على أهمية الثواب الذي يعقب الإستجابة في تقوية إرتباطها بالمثير الذي أدى اليها، كما أكد بعضهم الآخر(**واطسون وجاثري وميدنيك)**على دور الإقتران الزمني في تقوية هذه الإرتباطات بين المثيرات

والإستجابات. وفي مجال **الإبداع** تعتبر النظرية الإرتباطية لـ: **ميدنيك** هي التي تمثل المدرسة **السلوكية** في تفسيره وكيفية حدوثه: حيث يعتبر **الإبداع** كما يراه **ميدنيك:** "عملية تشكيل العناصر المترابطة في تكوينات جديدة بحيث يتوافر فيها مواصفات معينة وأن تكون مفيدة وقيمة". وأنه كلما تباعدت العناصر التي ترتبط لِيَتَكَوَّنَ منها التشكيل أو الإرتباط الجديد كان ذلك دليلا على ارتفاع مستوى القدرة على التفكير الإبداعي، وهذا يعني أنه كلما كانت العلاقة الإرتباطية بين المثير والإستجابة علاقة بعيدة لم يدركها الأفراد(العاديون) وبالتالي فهي لم توجد من قبل كان ذلك دليلا على ارتفاع مستوى التفكير الإبداعي (لدى الفرد الذي استطاع تكوين هذه الإرتباطات وتوصل إلى تشكيل أو تركيب أو إنتاج الشيء المستحدث (المنتج الإبداعي)، ومن ثم يمكننا أن ننعت هذا الشخص بأنه من الأفراد المبدعين).

يتضح إذن بأن هناك إشارة صريحة إلى دور العوامل المشجعة والمحفزات في استثارة إستعدادات وقدرات الفرد(الطالب) المبدع – في شكل مثيرات واستجابات حسب النظرية– وشحذ هممه ومن ثم توليد الدافعية لديه نحو الإنخراط في عالم الإبداع والإنغماس في النشاطات الإبداعية بفعالية.

وقد اتفق هذا مع ما **خلصت** إليه دراستنا الراهنة حيث أكدت النتائج المبينة في الجداول (25.24.22.20) على ضرورة إلتزام الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس ومنتسبي حاضنة الأعمال وحتى الطلاب أنفسهم بالعمل على توفير المثيرات ممثلة في تلك المحفزات البيئية ممثلة في(الدعم والمكافآت المادية أو معنوية أو كلاهما)، وتوجيهها لتستثير طاقات وقدرات الطلاب لاستمالتهم وجذبهم نحو الإبداع والإبتكار، وذلك لأن هذه المحفزات تعتبر عوامل هامة وفعالة في تنمية التفكير الإبداعي. فبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم(20) نجدها أشارت إلى أن الجامعة توفر عامل التحفيز للطلبة(وهو هنا يعتبر **مثير**) لتشجيعهم على الإنخراط في النشاطات الإبداعية و(يعتبر إنخراطهم هذا **إستجابة**)، وقد أكدت صحة هذا الإلتزام للمؤسسة الجامعية نتائج الجدول رقم(22) حيث صرح المبحوثون بأن هناك دعم مادي ومعنوي ومالي يقدم للطلبة المبدعين من طرف هيئات تابعة للجامعة، وإن هذا (الدعم مهما كان نوعه هو **المثير**) الذي يستثير قدرات الطلاب ويشعل فيهم فتيل الإقبال بشغف على إعلان رغباتهم وميولهم نحو الإبداع والإبتكار وأن هذا الإقبال والإندفاع نحو ولوج باب الإبداع والإبتكار والإختراع هو **الإستجابة** التي بفضلها تتحول تلك الطاقات الكامنة في عقول الطلبة إلى موجودات محسوسة. ويعضد هذا التوجه نتائج الجدول رقم(24) حيث أكد أفراد عينة

دراستنا بأن المؤسسة الجامعية تشفع المسابقات التنافسية التي تنظمها للطلاب بتخصيص الثواب ممثلا ببعض التكريمات والجوائز والمكافآت للطلبة المبدعين سعيا منها للاستثمار في مواهبهم وطاقاتهم وقدراتهم الإبداعية. ووفقا لمرتكزات النظرية الإرتباطية المشار إليها أعلاه فإن **المثيرات** هي تلك التكريمات والجوائز وأما **الإستجابات** فهي المنتوجات الإبداعية التي يتوصل إليها الطلاب سواء أكانت أفكاراأو موجودات مادية أو حلولا لمشكلات معينة.

2 – مناقشة النتائج في ضوء نظرية التحليل النفسي باتجاهيها التقليدي والحديث للمدرسة التحليلية والتي يمثلها كل من **فرويد** **ويونج** و**ادلر** و**هورني** و**سوليان**، وقد ركزت هذه النظرية على المنطلقات التالية في تحليلها النفسي:

أ- تعد السنوات الخمسة الأولى من عمر الفرد فترة نمو حرجة تقرر إلى حد كبير سلوكه في المستقبل. (دليل غزارة إبداعية الأطفال في ال5 سنوات الأولى).

ب- سلوك الإنسان تحركه طاقة نفسية تنشأ عن الغرائز وتتمثل بشكل أساسي بغرائز الحياة (وأبرزها الغريزة الجنسية) وغرائز الموت.

ج- النزعات الغريزية لدى الإنسان تعمل على مستوى اللاشعور ويؤدي اقترابها من حيز الشعور إلى حالة من القلق يحس بها **الأنا** فيعمل على التعامل معها إما بالإتباع المناسب للواقع أو باستخدام آليات الدفاع الأولية كالكبت أو التسامي.

وبهذا يتبين أن مصدر الإبداع عند **فرويد** هو **التسامي** بالطاقة الغريزية وتوجيهها إلى نشاطات مثمرة ومقبولة اجتماعيا(وهو النشاط الإبداعي الذي يقوم به أصحاب المواهب والقدرات الذهنية الفائقة وفيه دليل أيضا لإضفاء الصبغة الاجتماعية على الإبداع) حيث يرى فرويد بأن الإبداع ينشأ عن صراع نفسي يبدأ عند الفرد منذ الأيام الأولى في حياته وهو بمثابة الحيلة الدفاعية لمواجهة الطاقات الليبيدية التي لا يقبل المجتمع التعبير عنها، **فالإبداع** إذن هو نتيجة لما يحدث من صراع بين المحتويات الغريزية من غرائز جنسية وعدوانية من جهة، وضوابط المجتمع ومطالبه من جهة أخرى.

وفي تقديرنا فإن هذا يتفق مع ما خلصت إليه دراستنا الراهنة من حيث إثبات نجاعة العوامل الشخصية (بل يشترط توفرها لدى الفرد الذي يمكن أن ننعته بانه شخص –طالب- مبدع)، غير أن

هذا ليس أمرا حاسما وهو ما يوجب تدخل جملة من المعززات تدعم هذه الملكات الفطرية ممثلة في تلك العوامل البيئية التي يوفرها الوسط الذي يتواجد فيه الفرد(الطالب) المبدع، وقد أكدت ذلك النتائج المشار إليها كميا في الجداول(11. 14. 17) حيث أشار 100% من أفراد العينة الجدول رقم(11) بأنهم يشعرون بأن لديهم ميول إبداعية وأن هذا الشعور نابع من التسامي بالطاقة الغريزية لديهم وتوجيهها إلى نشاطات ذات قيمة وذات منفعة ومقبولة اجتماعيا، ويؤيد هذا المذهب أيضا تلك النتائج المعلنة في الجدول رقم(14) حيث أكد 82.85 % من المبحوثين أن لكل واحد منهم مشروعا إبداعيا أعلنوا عنه تحقيقا لشعورهم بالميول الإبداعية المشار إليها من خلال نتائج الجدول رقم(11)، كما يعضد هذا التوجه ما أقرته نتائج الجدول رقم(17) حيث أكد 48.57% من المستجوبين بأن مجال إبداع الطالب يرتبط أساسا بمواهبه وقدراته الإبداعية في تفاعلها مع المعززات التي تتوفر عليها البيئة التي يتواجد فيها الفرد(الطالب) المبدع.

3 – مناقشة النتائج في ضوء **النظرية الإنسانية** ويمثل هذا المذهب مجموعة من العلماء يقف على رأسهم كل من **ماسلو** و**روجرز** اللذين يؤكدان على الطبيعة الإنسانية التي تنطوي على حاجات في الإتصال الدافيء المليء بالثقة والعاطفة والإحترام المتبادل في صيرورة دائمة التطور.

يعد المذهب الإنساني القوة الثالثة في علم النفس حيث يتخذ هذ المذهب المنحى الظاهراتي (الفينومينولوجي) في تفسيره للنشاط البشري، ولذلك فإنه يؤكد على الخبرة الذاتية التي يمر بها الفرد مهما كان نمطه، ويحترم الإنسان ويعتبره قيمة القيم بأهدافه وحب اطلاعه وإبداعه، وهذا ما يسميه الإتجاه الإنساني بالمظهر الإيجابي.

يقوم **الإتجاه الإنساني** على مسلمات علمية في **الإبداع** حيث:

– يتبنى الإنسانيون نظرة متفائلة للإنسان فهو خير بطبيعته ولكن المجتمع بعوامله البيئية هو الذي يجعل منه إنسانا شريرا. (يتعلق الأمر إذن بدور البيئة في توفير عوامل تعمل في اتجاهين متعاكسين فهي إما إيجابية فتنمي القدرات الإبداعية للمبدعين –وهنا يبقى الإنسان على طبيعته الخيرة–، ومن ثم يمكن الاستفادة من قدراتهم والإستثمار فيها، أو على العكس من ذلك حيث يمكن أن تكون العوامل البيئية سلبية ينتج عنها إهمال كل ما له علاقة بالإبداع من خلال عدم توفير المحفزات فتهدر الطاقات

الإبداعية وقد تنصرف في الكثير من الأحيان باتجاه ممارسات سلبية هدامة، وهنا يتحول الإنسان من طبيعته الخيرة إلى طبيعته الشريرة كما يشير إلى ذلك أصحاب هذا الإتجاه)

كما يؤكد الإنسانيون على أن نزوع الفرد إلى تحقيق ذاته وإلى استثمار إمكاناته، هي خاصية من خصائص الإنسان، وليس نتاجا لحياة الإنسان في ظروف اجتماعية محددة وهم يعتبرون أن تحقيق الذات هو العامل الأساس الذي يولد الدافعية نحو **الإبداع**، ومن ثم فهم يرون أن القدرات الإبداعية موجودة لدى الناس جميعا، وأن الإختلاف بين الأفراد ماهو إلا اختلاف في درجة القدرة الإبداعية، ويمكن لهذه القدرة الإبداعية أن تظهر وتتطور إذا ما توافرت لها البيئة الملائمة الخالية من الضغوط والتهديدات، **فالإبداع** إذن عملية من العلاقة بين الفرد السليم والوسط السليم المناسب والمشجع على الإبداع والذي يساعد على ازدهار وتفتح الطاقات الابتكارية لدى الفرد.(يتعلق الأمر هنا بتأكيدهم على التأثير الكبير لعامل الفروق الفردية ممثلا في تفاوت نسب الذكاءات وتباين درجات القدرات الذهنية وحتى النفسية والإنفعالية والجسدية بين الأفراد، ومن ثم تظهر الفروق والتفاوتات بينهم في الممارسات الإبداعية وفقا لهذه الفوارق، وتماشيا مع نظام البيئة المُسْتَوْعِبَة لهم، وفي معنى هذا البند يتأكد أيضا بأن كل الناس يمتلكون قدرات إبداعية وليس فئات بعينها فقط تمتلكها).

كما ان الانسانيون يرون أيضا بأن هناك شروط لازمة **للإبداع** فمثلا يرى **روجرز** أن تنمية الإبداع منوط بتوفر شرطين أساسيين هما:

– السلامة النفسية: وتتحقق السلامة النفسية بتقبل الفرد واحترام آرائه وشخصيته.(وقد أشرنا في الفصل النظري الثاني إلى مبدإ إداري عظيم يؤسس لاحترام شخصيات العاملين والمنفذين للنشاطات والمهام داخل المؤسسات عنوانه **التمكين الإداري**).

– الحرية النفسية: وتتحقق من خلال إتاحة الفرص المختلفة الغنية للفرد عبر الإستطلاع والإكتشاف للوصول إلى الخبرات والمعارف واكتسابها، ومنحه هامش من حرية التصرف في الأداء(وقد أشرنا إلى ضرورة تمكين أعضاء هيئة التدريس من استحداث طرائق التدريس والتنويع فيها وهذا بدوره يفسح المجال أمام تحرر الطلبة وانغماسهم في النشاطات الطلابية مما يتيح أمامهم فرصا إبداعية متنوعة).

وفي تقديرنا فإن مباديء هذه النظرية ومرتكزاتها صالحة وقابلة للاستعمال والتوظيف من لدن المسؤلين في الإدارة الجامعية بجميع هيئاتها الفرعية، وأن نتائج تطبيقها تنعكس إيجابا على نشاط كل من الطلاب والمشرفين والمرافقين الذين يؤطرون نشاطاتهم الإبداعية.

وتأسيسا عليه فإن مرتكزات هذه النظرية في تفسيرها للإبداع والشخصية الإبداعية تلتقي مع نتائج دراستنا حيث تشير نتائج الجدول رقم(10) مؤكدة على وجود نشاطات إبداعية للطلاب في الجامعة وهي نتيجة أقرها 60% من أفراد عينة دراستنا، ويتوافق هذا مع نظرة الإنسانيين وتأكيدهم على أن كل الناس يمكنهم إمتلاك قدرات إبداعية وليس فئات محددة المعالم فقط تملكها، ويؤكد هذه الفكرة أيضا نتائج الجدول رقم(11) الذي يبين شعور الطلاب(أفراد العينة) بأن لهم ميول إبداعية حيث أجابوا بنسبة 100% بنعم، إضافة إلى أن نتائج الجدول رقم(14) المتعلق بامتلاك أفكار إبتكارية ومشاريع إبداعية تؤكد ايضا هذا التوجه حيث أقر 82.85% من المبحوثين بأن لديهم مشروعات إبداعية معلنة ومسجلة لدى حاضنة الأعمال الجامعية. وهو ما يدلل لفكرة أن القدرات الإبداعية موجودة لدى الطلبة جميعا وأن الإختلاف الذي يمكن ملاحظته بينهم ماهو إلا اختلاف في درجة الذكاء أو القدرة الإبداعية، كما أشارت نتائج الجدول رقم(17) وبنسبة 48.57% مؤكدة على وجود علاقة ارتباط بين المجال الذي يبدع فيه الطالب وجملة العوامل الشخصية والبيئية معا وذلك تأكيدا للفكرة القائلة لدى أصحاب هذه النظرية بأن الإبداع عملية تنتج من العلاقة بين الفرد السليم السوي والوسط الاجتماعي السليم المشجع والمناسب والذي يؤدي إلى تطور وتفتح الطاقات الإبتكارية لدى الفرد (الطالب) المبدع.

4 – مناقشة النتائج في ضوء **النظرية المعرفية:** والتي تميزت عن غيرها من النظريات باهتمامها بالجانب العقلي حيث ترى بأن الإبداع هو نتاج العقل ووليد الفكر، فالفرد المبدع يعرف عادة كيف يفكر ويقضي وقتا طويلا في تلاقح أفكاره وتنقيتها وبذلك فإن العقل هو مصدر الإبداع، وأن العمل الإبداعي لا يقوم إلا على الفكر الإبداعي. إلا أننا لا ننكر أهمية العناصر الأخرى التي تشترك مع العقل في عملية الإبداع كالحواس والوجدان والدافعية والإهتمامات والميول والرغبات، فالعقل لا يمكنه أن يكون بمعزل عن العناصر الأخرى ويعمل وحده ليبدع.

وقد ركزت هذه النظرية في تفسيرها **للإبداع** على ما يجري في دماغ الإنسان عندما يبدع أو يحل مشكلة، وتنطلق في دراستها لسلوك الإنسان من الإفتراضات الآتية:

1 - الإهتمام بدراسة العمليات المعرفية والتي يمكن الإستدلال عليها كالتفكير والذكاء والوعي والقيم.

2 - العمليات المعرفية هي التي تحكم إدراك الإنسان للعالم والبيئة من حوله دون أن يقلل ذلك من دور البيئة في نمو وعي الإنسان وارتقائه العقلي.(إذن يبدو أن هناك عمليات تبادلية تأثير وتأثر بين عقل الإنسان وعناصر البيئة)، لذا يرى **بياجيه** (Piaget) أن تأثير **البيئة** على الإنسان محكوم بمدى وعيه بها، وهو وعي يمر في مراحل ارتقائية مختلفة، ولهذا يتغير إدراك الإنسان للبيئة بنموه ونضوجه. (وفي تقديرنا فإن هذا الإفتراض يفيدنا كثيرا كلما أردنا الحديث عن بعد البيئة الإبداعية كبعد أساسي من أبعاد الإبداع).

3 - هناك وظيفتان أساسيتان للتفكير وهما:

- التنظيم (Organization) ويشير إلى نزعة الإنسان إلى ترتيب وتنسيق العمليات العقلية في أنظمة كلية متكاملة متسقة.

- التكيف (Adaptation) وهو نزعة الإنسان للتلاؤم مع البيئة التي يعيش فيها.

يتضح لنا هنا بأن وظيفتي التنظيم والتكييف من أهم السمات التي لابد أن تتوفر لدى الشخصية الإبداعية(الطالب المبدع)، لأن هذا سيساعد على التخلص من الفوضى الذهنية التي قد تشتت تفكيره وتوُقِعُهُ في الشعور بالقلق والوتر والاكتئاب الذي يفضي به إلى إمكانية التخلي عن الفكرة الابتكارية أو المشروع الإبداعي. ويتعلق الأمر إذن بضرورة إدراكنا ووعينا بجدلية العلاقة بين القدرات الشخصية وعوامل البيئة المحيطة وكيف يؤثر كل منهما في الآخر خدمة للعمل الإبداعي.

وقد اتفقت وجهة نظر هذه النظرية مع ما خلصت إليه نتائج دراستنا المبينة في الجدول(19. 21. 23) حيث أكدت على ضرورة توفير هذا المناخ التعليمي العام المناسب وهذه البيئة الإبداعية الملائمة داخل محيط المؤسسة الجامعية، وهو ما أشار به أفراد عينة دراستنا بنسبة 60% في الجدول رقم(19) حيث أكدوا على أن هناك علاقة ارتباط بين المشاريع الإبداعية للطلاب وما توفره المؤسسة الجامعية من إمكانيات وخاصة الإمكانيات المادية منها، وفي السياق ذاته فقد أجاب 65.72% منهم

في الجدول رقم(21) بأن الجامعة توفر مناخا ملائما تقدم من خلاله عدة هيئات تابعة للجامعة دعما تحفيزيا لقيام الطلبة المبدعين بنشاطاتهم في ظروف حسنة. ويعزز هذا المنحى أيضا ما جاء في تصريح 91.44% من المستجوبين في الجدول رقم(23) حيث أكدوا بأن الجامعة توفر لهم البيئة الإبداعية الملائمة من خلال توظيفها لعدة هيئات تابعة لها لتؤطر الطلبة وترافقهم في جميع خطوات ومراحل إنجاز مشروعاتهم الإبداعية.

5 – مناقشة النتائج في ضوء **النظرية الإجتماعية**:ويستند الإتجاه الإجتماعي النفسي في تفسيره للإبداع إلى المسلمات الآتية:

أ – الإبداع عملية نفسية اجتماعية أي أنها:

– إستجابة مستحدثة وأثر فعالية وجدوى لمنبه قائم في البيئة الاجتماعية أوالطبيعية.

– يتجلى في هذه الإستجابة التعبير عن النفس بتلقائية تخلو من الإتباع للمعايير السائدة في مجال معين والتغلب على ضغوط الإمتثال والمحاكاة.(من خلال الثقة بالنفس وتقدير الذات والإيمان بالقدرات والحرية في التنفيذ).

ب – الإبداع يعد عملية نفسية اجتماعية حركية تتضمن ثلاثة عناصرهي:

(العنصرالعقلي والعنصر الإنفعالي والعنصرالأدائي)، فالعنصر **العقلي** يتضمن التفكير حيال المنبهات أو الظواهر بطريقة جديدة ويولد هذا التفكير شحنات **انفعالية وجدانية** كالقلق، الخوف، الرضا والبهجة، ومن ثم قد ينسجم العنصران السابقان(العقلي والإنفعالي) في **أداء إبداعي** متميز ظاهر للآخرين من خلال العمل الإبداعي المؤدي إلى منتج جديد مجسد في(اكتشاف شيء. اختراع آلة. عمل فني. حل مشكلة. تأليف كتاب أو سيناريو. أو غيرها)

ج – يحتاج الإبداع إلى مساحات اجتماعية ومصاحبات نفسية كي يتجسد في شكل عمل أو أداء ظاهر ومؤدي إلى نتيجة. (ضرورة توفير بيئة إبداعية ملائمة)

د – من أساليب تطوير روح التفكير الإبداعي تشجيع المتعلمين على طرح الأسئلة واستثارة دافعيتهم إلى النشاط الفعال والذي بدوره يقود إلى الإبداع.(وهو ما أشرنا إليه في شكل ضرورة التمرد على جزئيات في المنهاج الدراسي وخاصة طرائق التدريس والوسائل الإيضاحية).

هـ-يلعب المجتمع والوسط الإجتماعي وفقا لرؤيتها ومبادئها دورا كبيرا في تطعيم الإبداع، فالعوامل الثقافية والإقتصادية والإجتماعية والتربوية (فلسفة المجتمع وطبيعة ثقافته ونمط حضارته) تؤثر تأثيرا كبيرا على عمليات الإبداع.

و- كما ترى هذه النظرية بأن الإبداع شيء متغير يصعد ويهبط (وفقا لسلم معايير قياسه)، أي أنه يزيد وينقص نتيجة الظروف وأوضاع الحياة الاجتماعية التي تحيط بالمبدعين.

واعتبارا لموضوعية طرح هذه النظرية ومنطقية مرتكزاتها ومبادئها فقد اتفقت مع ما خلصت إليه دراستنا من نتائج متضمنة في الجداول(5. 8. 9. 16. 21) بالتأكيد على ضرورة تكامل العوامل الشخصية وعوامل البيئة الإجتماعية المحيطة بالطالب المبدع، والتي ينبغي أن تجمع بين نمطين لبيئتين سليمتين(البيئة الأسرية والبيئة المدرسية). وإذا تحدثنا عن البيئة الجامعية فإن ذلك يستدعي أن تكون (بيئة تعليمية عادية لإكتساب خبرات دروس مقررات المنهاج، وأن تكون أيضا بيئة إبداعية لاستثمار النشاطات الحرة للطلبة). حيث أشار 85.71% من أفراد عينة دراستنا في الجدول رقم(5) بأن سكناتهم ملكية خاصة لأسرهم وسواء أكانت هذه السكنات عبارة عن شقق في عمارات أو كانت عبارة عن فلات شخصية، أو سكنات خاصة عادية فالأمر سَيَّان. يهمنا إذن توفر عامل ملكية السكن باعتباره مهم ويساعد على استقرار الظروف المعيشية لأفراد الأسرة، وتنعكس آثار هذا الإستقرار إيجابيا على تمدرس الأبناء حيث يشعرون فيها بالرضا الأسري المساعد على تحقيق النجاح والتفوق الدراسي، ويساهم مثل هذا المناخ أيضا في تشجيعهم على إبراز كل قدراتهم وتفجيرها، وقد يؤول بهم ذلك إلى ولوج عالم الإبداع والابتكار، ويؤيد هذا أيضا ما أشار به المبحوثون حول المستوى الثقافي المقبول والجيد للوالدين حيث بينت نتائج الجدول رقم(8) أن: 74.29%من الآباء مستواهم ثانوي أو جامعي و71.43% من الأمهات مستواهن ثانوي أو جامعي، إضافة إلى نتائج الجدول رقم(9) التي أثبت من خلالها أفراد العينة أن ظروفهم الإقتصادية مستقرة إلى درجة تسمح للآباء بتوفير ولو أدنى الخدمات من المستلزمات الدراسية لأبنائهم حيث أقروا بنسبة 100%بأن آباءهم لهم مصادر دخل

(مرتبات شهرية أو نشاطات تجارية)، كما أن هناك دعم مالي آخر يعضد رواتب الآباء مصدره عمل الأمهات بنسبة 42.86%(رواتب شهرية أو نشاطات منزلية حرة). وفي تقديرنا فإن هذه النتائج تعكس المستويين الإقتصادي والتعليمي المقبولين والجيدين للوالدين، وهما من أهم العوامل المساعدة على إمكانية توفير جو دراسي ملائم للأبناء(اعتمادا على رأسي المال الثقافي والإقتصادي)، فالوعي الأبوي تنعكس آثاره إيجابا على التحصيل الدراسي للأبناء، وما يتصل به كتحقيق التفوق والنبوغ والإبداع والابتكار، وذلك من خلال توفير الوسائط التعليمية المساعدة بالكم والكيف الملائمين. كما يمكننا القول بأن البيئة الأسرية أو المدرسية إذا كانت تتوفر على عوامل النجاح فإنهما تتحولان إلى مصادر إلهام للأفراد(الطلبة) يستمدون منها دوافعهم ورغباتهم لاقتحام عالم الإبداع والإبتكار، ويؤيد هذا التوجه نتائج الجدول رقم(16) المتعلقة بتحديد مصادر إلهام الطلبة (أفراد عينتنا) في اختيارهم لمجالات إبداعهم. حيث صرح االمبحوثون بنسبة 77.14%بأن مصادر الإلهام متعددة وقد حددوا أهمها بـ:(مواقع ووسائل التواصل الاجتماعي. جماعة الرفاق. الوسط الأسري. النوادي العلمية بالجامعة. مشكلات الحياة اليومية) وكلها تشير إلى أطراف متواجدة في البيئة الاجتماعية العامة التي يتحرك فيها الطلاب. ويعضد هذا المعطى نتائج الجدول رقم(22) التي جاءت مؤكدة لتَوَفُّر الدعم المادي والمعنوي للطلبة المبدعين من طرف مؤسستي الأسرة والمدرسة(الجامعة)، وهو الأمر الذي يخدم الطلبة ويساعدهم على المضي قدما في إعلان رغباتهم وميولهم، ومن ثم إمكانية إنجاز مشاريعهم وتنمية وتطوير قدراتهم مادام الإبداع كما يرى أنصار هذه النظرية شيء متغير يصعد ويهبط(وفقا لسلم المعايير التي يقاس بها). اي انه يُنَمَّى ويُطَوَّر نتيجة الظروف والأوضاع التي تحيط بالمبدعين.

وخلاصة القول في الموضوع حسب توافق نتائج دراستنا الراهنة مع أهم مرتكزات النظرية الإجتماعية فإن العوامل الفطرية الموِرثة لدى الشخصية الإبداعية(الطالب) ليست حاسمة في جعله يتبوأ مكانة عالية بين الطلبة المبدعين، بل إن الأمر يتطلب تعضيدا توفره البيئة الإبداعية الملائمة التي تعج بعوامل تطعيم الإبداع، وتنمية وتطوير القدرات الإبداعية لدى الطلاب، وتشجيعهم على استثمارها لاحقا.

وتأسيسا على الإستنتاجات المحصل عليها من خلال مقاطعة نتائج دراستنا الراهنة برؤى ومرتكزات النظريات التي اهتمت بالإبداع كظاهرة اجتماعية –وإنها لظاهرة حرية بالإهتمام والبحث والدراسة–، كما أنها إهتمت أيضا بالمورد البشري –كونه أهم رأس مال يمتلكه المجتمع–. يمكننا أن

نخلص إلى القول بأن القدرات الإبداعية للأطفال ترتفع وتنمو في البيئة الأسرية التي تسودها علاقات المودة والحب، والديمقراطية والإحترام بين الوالدين، وبينهم وبين الأبناء وتسود فيها سلوكيات حرية التعبير، والتشجيع على القيام بالأعمال غير المألوفة والمبتكرة، وتتزايد فرص نمو القدرات الإبداعية لدى الأفراد(الطلاب) بتوافر المناخ الإجتماعي المناسب، الذي يتصف بالحرية والديمقراطية والتشجيع في إطار تعاوني تشاركي لكل مؤسسات التنشئة الاجتماعية ذات العلاقة التفاعلية مع الأسرة كالمدرسة وجماعة الرفاق والجماعة المهنية والمؤسسة الدينية والإعلام والنظام القيمي للمجتمع بوجه عام، وهو ما يفرض علينا أن نأخذ في الحسبان أنه يجب علينا الإهتمام بالظاهرة الإبداعية والإهتمام اللائق بجميع طلاب الجامعات وتوفير الرعاية الخاصة للطلبة المبدعين، وأن نوفر كل المستلزمات التي تجعلنا نستطيع أن نسابق الزمن وأن نستدمج كل هذه الأفكار الإصلاحية أو التنموية فعليا ضمن مقررات وبرامج ومحتويات مناهجنا التربوية والتعليمية وخاصة مناهج التعليم العالي.

النتائج العامـة:

من خلال مناقشة نتائج دراستنا الراهنة في ضوء كل من تساؤلات الإشكالية وكذا الدراسات السابقة إضافة إلى المقاربات النظرية التي اهتمت بتفسير الإبداع والشخصية الإبداعية إتضح أنها تقاطعت فيما بينها عند ثلاث محطات رئيسية. أما الأولى فهي:أن كل الأفراد(الطلاب) يمكنهم أن يبدعوا في ظل توافر المناخ الإبداعي الملائم دون اعتبار للقدرات الشخصية الموروثة، أي أنهم يستطيعون اكتساب الخبرات والمهارات التي تصل بهم الى درجة الإبداع والإبتكار في المجالات المختلفة على تفاوت بينهم فيما يتعلق بدرجات الإبداع. وأما الثانية فهي:أن الأفراد(الطلاب)المبدعين لا بد لهم من تكامل عوامل وراثية(مواهب وقدرات عقلية. نفسية. جسدية. انفعالية)، وعوامل أخرى بيئية (الوسائل. المواد الأولية. المال. التأطير والمرافقة...)، حتى تكون إبداعاتهم فعلا عند مستوى ما يحمله مفهوم الإبداع من معاني ودلالات، وتبلغ بذلك معايير الجودة التي تحدد كمحكات للقياس ويلجوا بذلك عالم النبوغ والعبقرية. وأما الثالثة فهي: ضرورة أن يكون المنتج الإبداعي الذي يمكن أن يتوصل إليه الطلاب المبدعين ذا قيمة ومنفعة ومتوافقا مع الموروث الثقافي للمجتمع.

واتضح أيضا بأن المرحلة الراهنة تفرض علينا جميعا بأن نقتحم عالم الإبداع والإبتكار من أبوابه الواسعة، وإن بوابة ولوجنا إليه إنما هي المؤسسة الجامعية بما تتوفر عليه من طاقات بشرية

هائلة(إداريون. أساتذة. طلاب)، وبما تتوفر عليه من خزانات معرفية ينتجها هؤلاء الفاعلون بواسطة البحوث العلمية والنشاطات الإبداعية، ويستثمرون فيها من خلال توظيفها في قيادة قاطرة تنمية وتطوير القطاعات الحيوية الأخرى.

وبتتبعنا لواقع التعليم العالي في الجامعة الجزائرية إتضح بأن بوادر التغيير ونيات التطوير لدى الوصاية موجودة، وأن هناك مساعي فردية وجماعية تسير في هذا الإتجاه، وقد تجلت ملامح هذا التوجه منذ اتخاذ القرار الجريء بتبني مشروع التوجه المقاولاتي وإنشاء حضانات الأعمال الجامعية ومراكز تطوير المقاولاتية من أجل تنشيط حركية الإبداع الطلابي في السنوات القلية الأخيرة، وخاصة بعد صدور القرار الوزاري 75/12. إلا أن الأمر الذي لا يمكن لأحد أن ينكره هو أن الجامعة الجزائرية لا تزال مأزومة وتعاني الكثير من المشكلات التربوية والتعليمية التي جعلت منها تتخبط في عشوائية المحاولات الإصلاحية، وارتجالية اتخاذ القرارات التي تفتقد في الأغلب إلى استراتيجية واضحة ورؤية هادفة تمكنها من المضي قدما في بلوغ الأهداف المسطرة، والتي يأتي على رأسها الإهتمام الفعلي بالظاهرة الإبداعية واحتضان ورعاية الطلبة المبدعين.

وعليه فإن الوضع الراهن والواقع المعيش للجامعة الجزائرية لا يزال يُجَانِبُ المسار الصحيح الذي يمكن بفضله إخراج الجامعة إلى بر الأمان، وجعلها فعلا تستلم مشعل القيادة في كل مشاريع التنمية والتطوير الإجتماعي. ويتعلق الأمر إذن بضرورة المسارعة إلى إعادة حساباتنا ورسم الخطط التربوية الإصلاحية والتنموية بدقة متناهية، وأن نعمل على تفعيل كل مراحل هذه المخططات، ونثمن كل الجهود التي يبذلها كل الفاعلين حتى نحقق أهدافنا وطموحاتنا، وهذا ما يتطلب منا وعيا جماعيا بالمهة لأنها من الصعوبة بمكان، فلا بد للجميع أن يدرك ويعي أهم دواعي التغيير والتطوير التربوي الذي هو مفتاح كل تغيير وتطوير في جميع النظم الإجتماعية الأخرى.

وبناء عليه فإن أول مايمكن استيعابه من طرف الجميع هو الإعتراف بأنه ثمة مستجدات عالمية يشهدها عصرنا هذا في جميع مناحي الحياة وفي جميع ميادين العمل، وفي جميع النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الثقافية، وأن هذه التغيرات والمستحدثات بإيجابياتها وسلبياتها تفرض على النظام التربوي عموما، وعلى التعليم العالي خصوصا أن يطور نفسه تطويرا ثنائي الإتجاه، فهو من جهة يطور نفسه ليواكب هذه التطورات التكنولوجية وتنامي المعارف العلمية، ومن جهة أخرى ليساهم

في إعداد وتكوين طاقات بشرية(الطلاب)، ويؤهلها لتساهم بدورها بتقديم وصفات وقائية وأخرى علاجية للمشكلات الإجتماعية المتنوعة، ومن ثم تتجلى مساهمة النظام التربوي في تطوير المجتمع وإنتاج ثقافته وبناء حضارته.

واعتبارا للنتيجة العامة التي خلصت إليها دراستنا ألا وهي تَأَرْجُحْ المؤسسة الجامعية الجزائرية بين وضعيتين على درجة كبيرة من التناقض تتمثل الأولى في وجود بوادر الإهتمام بالتغيير والسعي إلى التطوير من طرف الوصاية، بينما تتمثل الثانية في عدم التمكن من تحديد نقطة بداية الإقلاع الفعلي لقاطرة التنمية والتطوير الإجتماعي، وعليه فإننا ننتهي إلى استنتاج عام مؤداه: عدم جدوى مساعي مخططات الإصلاح والتنمية المطبقة لحد الساعة، وأن تأثير الجامعة على المحيط السوسيو–ثقافي أو السوسيو–اقتصادي تأثير محدود جدا إن لم نقل بانعدامه. وهو الأمر الذي يفرض على منظومة التربية والتعليم بأن تقحم نفسها مجبرة لا مخيرة في خضم هذا الهوس المتضارب أولا من أجل تطوير نفسها ومواكبة المستجدات، وثانيا من أجل استجابتها للمطالب الاجتماعية واحتياجات الأفراد، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير الحلول الوقائية من الوقوع في مشكلات جديدة، والحلول العلاجية للمشكلات المنتشرة، وهذا بدوره يقود منظومة التربية والتعليم برمتها والتعليم العالي بوجه خاص إلى ضرورة التغيير في المناهج الدراسية من خلال التعديل والتكييف في محتويات ومضامين برامجها، وأن يعتمد القائمون عليها خططا جديدة دقيقة وتحمل رسالة واضحة، وأن تصاغ أهداف جديدة موضوعية قابلة للتحقيق ميدانيا على المديات الثلاثة (القريب. المتوسط. البعيد) بعيدا عن كل ارتجالية وعن كل خوف من التغيير، وذلك من خلال اتخاذ قرارات شجاعة شعارها أحد قوانين علم النفس وهو "قانون الاستغناء" والذي يشير بوضوح إلى أن: "ليس كل ما يستغنى عنه خسارة وانما الاستغناء عن بعض الأمور هو بداية أفضل". وذلك من أجل مواكبة ما يحدث في العالم من تطور، وإن العنصر المطالب بالقيام بهذه المهام كلها إنما هو العنصر البشري المكون والمؤهل ممثلا في إطارات الإدارة وكوادر التدريس، وعلى وجه التحديد في جمهور **الطلاب** وخاصة منهم أولئك الذين يمتلكون المؤهلات الفطرية(من مواهب وقدرات عقلية ونفسية ووجدانية وجسدية).

يتعلق الأمر إذن بضرورة الإقلاع، والإقلاع لا بد له من نقطة بداية للإنطلاق في التغيير والتحول من الوضع القائم والذي أثبتت كل المؤشرات بأنه مأزوم وفاشل نتيجة تعدد المشكلات التربوية

المنتشرة في الجامعات والمستفحلة عاما بعد عام، وقد أشرنا إلى بعضها في الفصل الثاني ضمن عنصر الإشكالات. والتي أدت بجميع الفاعلين بالجامعة إلى الشعور بالإغتراب(الوظيفي. التعليمي. الاجتماعي) مما أثر سلبا وأدى إلى انقطاع كل العلاقات التفاعلية بين هؤلاء الفاعلين(الإدارة. الأساتذة. الطلاب)، ودفع بالجميع إلى التخلي عن وظائفهم(خلل وظيفي) لتسود الفوضى واللامعيارية في الوسط الجامعي، وقد نتج عن ذلك ممارسات وسلوكيات لا تمت بصلة إلى المنطق ولا إلى الموضوعية العلمية، حيث تغيرت كل معايير تقييم النجاح والتكليف بتنفيذ المهام والوظائف وكذا معايير نظام الترقية، وتقوقع الجميع كل على ذاته، وهذا ما أدى إلى تدني مستويات التعليم إلى الحضيض وأنتج مخرجات جامعية بدون رصيد خالية الوفاض(علميا ومعرفيا).

وإن مما يؤسف له شديد الأسف أنه وبالرغم من علم الجميع وإدراكنا للمشكلة الجامعية ذات العمق الاجتماعي إلا أننا مازلنا نصر على الخضوع لتطبيق ما تشير به نظرية الحصان الميت في اتجاهها المعاكس(السلبي) وذلك لأن اتجاهها الصحيح(الإيجابي) بمفهومها البسيط يشير بوضوح إلى: أننا إذا اكتشفنا أننا نركب حصانا ميتا فإن أفضل حل نقوم به هو النزول من على ظهره واستبداله بحصان آخر حي لمواصلة المسير مع القافلة أو لمواصلة المعركة. إلا أن هناك من يطبقها في الاتجاه المعاكس (ونحن للأسف على هذا المسار السلبي) فيصبح مفهومها يشير إلى عقليتنا المريضة بإصرارنا على اتباع استراتيجيات(حلول) غير واقعية وغير فعالة ولا جدوى من ورائها بل تزيد من تعقيد المشكلة بدلا من حلها، كأن نُكَوِّنَ خلية أزمة للتأكد من موت الحصان من عدمه، وبعدها نُكوِّن لجنة تحقيق تدرس نتائج خلية الأزمة لماذا وكيف مات الحصان؟ من المسؤول عن موته الفارس أو القائم على ترويضه؟ ماذا لو نغير السرج أو نغير العلف للحصان؟ ماذا لو نشتري سوط أقوى؟ ثم تعرض نتائج هذه اللجنة أيضا على فريق بحث متخصص يخوض في دراستها مقدما هو الآخر مقترحاته في القضية من شاكلة فصل الفارس وتعويضه بفارس آخر، أو عزل الراعي القائم على الحصان وهكذا... والوقت يمر ربما لشهور أو حتى لسنوات، وبتقادم المشكلة تعلن النتائج المتفق عليها من طرف هؤلاء الخبراء في شكل "النتيجة المعروفة منذ الوهلة الأولى ألا وهي: الحصان ميت ولا بد من تركه وتعويضه بآخر حي لمواصلة المهمة".

وفي سياق أعمال المنظمات وفي نشاطات المؤسسات يشير الحصان الميت إلى المشاريع أو أو المخططات أو المغامرات التي لم تعد قابلة للتطبيق والتي اتضح عدم جدواها، بغض النظر عن

الجهود والأوقات والتكلفة التي تستنزفها هذه المشروعات من دون فوائد. وفي مشروعنا البحثي هذا فإن الحصان الميت هوتعبير عن أزمة المؤسسة الجامعية من خلال جملة المعوقات التي عرضنا لها لكن في مقدمتها وعلى رأسها "المنهاج الدراسي"الذي لطالما كان سببا مباشرا في عرقلة نشاطات أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وخاصة منهم ذوي المواهب والقدرات الإبداعية وكبح جماحهم ومن مشكلة المنهاج الدراسي تتفرع بقية المشكلات التربوية والتعليمية التي تعيشها المؤسسة الجامعية.

وإذا كانت العبرة والدرس الذي نستفيذه من هذه النظرية هو كم يوجد من أناس(أفراد أو جماعات) يفضلون البقاء في حالات من التماطل والتهاون والتنكر للواقع المأزوم وتضييع الوقت والموارد والجهود، في محاولات لف ودوران وتهرب من الحقيقة في حلقة مفرغة لتقديم وصفات علاجية فاشلة ويائسة بدلا من الاعتراف المباشر بالحقيقة(حقيقة وجود المشكلة) من البداية والمسارعة إلى حلها. فإنه في تقديرنا هذا هو واقعنا المعيش بالضبط في تعاطينا مع بحث أزمة الجامعة الجزائرية في العمق، وتحديدا مشكلة المنهاج الدراسي التي اتضح للجميع أن برامجه ومقرراته ومحتوياته تتعارض كليا مع الظاهرة الإبداعية، إذ أننا تهاونا واستهترنا وتجاوزنا كل حدود التماطل واللامبالاة من خلال تعاملنا السلبي مع مشكلة المنهاج الدراسي المستورد والمُرَوَّم كمشكلة واضحة، وأنه السبب الرئيس في كل ما تعانيه المؤسسة الجامعية من مشكلات فرعية أخرى، وأننا تعاملنا معها على أساس أنها مشكلة غامضة وغير مفهومة، وتَفَنَّنَّا في تبريرها بمبررات واهية متجاوزين كل نماذج التماطل والتلاعب. وبناء على ما أُشير اليه فإنه صار لزاما علينا جميعا أن تكون مواقفنا شجاعة وقراراتنا جريئة وموضوعية وهادفة، بأن نتخلى عن هذه الأساليب السلبية المفضوحة، وأن نتحول إلى اعتماد استراتيجيات وأساليب وطرق ومنهجيات حديثة واضحة وشفافة في إدارة وتسيير حاضر المؤسسات الجامعية، وتسيير مشاريع إصلاح وتطوير منظومة التعليم العالي من أجل تطوير الأداء وتقديم الخدمة وتوفير الإضافة اللازمة والمرغوبة.

وفي هذا الشأن يقول البروفيسور **فيجاي غوفيندا راغان** أستاذ الأعمال الدولية ومدير مركز تاك للقيادة العالمية في كلية دارتمونت: (استراتيجية إدارة الجودة) مشيرا علينا بما ينبغي ان نقوم به من اجل التغيير الايجابي: " أن الشركات التي تريد أن تصنع استيراتيجية يجب أن تتبع الثلاث نقاط التالية: – إدارة الحاضر. – التخلي عن الماضي بشكل تلقائي. – صنع المستقبل".

واعتبارا لأهمية المؤسسة الجامعية وضرورة توفرها في أي مجتمع مهما كان نوعه وحجمه فإننا ارتأينا أن ننهي دراستنا بالتوقف عند محطة مهمة عنوانها: جملة من التوصيات نقدمها في شكل مقترحات بديلة عساها تساهم ولو بالقليل في إيجاد بعض الحلول للأزمة الخانقة التي تعيشها الجامعة الجزائرية اليوم، والتي باتت تُضيِّق أنفاس التعليم العالي والبحث العلمي، وتقتل روح المبادرات الفردية والجماعية في كل المؤسسات الجامعية وهي الأزمة التي نتج عنها انكماش الإنتاج العلمي والمعرفي وتدني مستويات التعليم إلى الحضيض. فكيف لنا أن نتحدث عن الإبداع في الوسط الجامعي؟

المقترحات:

– ضرورة التفكير الجدي في إصلاح منظومة التعليم العالي وتوفير المناخ التربوي التعليمي الملائم والمساعد على الإستقرار الوظيفي من خلال التكيف المهني للأساتذة والإندماج التعليمي للطلبة. والسعي في توفير كل الوسائل المادية والوسائط التكنولوجية والمختبرات والورش التطبيقية التي من شأنها أن تساهم في تفعيل الاهتمام بالظاهرة الإبداعية ورعاية الطلبة المبدعين.

– التخلي عن كل السلوكيات اللاتربوية الممارسة في الوسط الجامعي خاصة من طرف ذوي النفوذ من مثل –تهميش الكفاءات والنخب واعتبار القرابة والولاءات معايير للإنتقاء، ولن يتأتى لنا ذلك إلا من خلال التخلي عن سياسة الإنكار والإقصاء وعدم الإعتراف بالآخر، والإبتعاد عن سياسة الولاءات والتكتلات في تقليد الوظائف ومنح الشهادات والأوسمة، والإعتماد بدلا من ذلك على الكفاءة والنزاهة والملاءمة كمعايير رسمية للإنتقاء في توزيع الأدوار والوظائف.

– الإبتعاد عن سياسة التضييق عن العناصر الفاعلة في الوسط الجامعي وعدم إلزامهم بالإمتثال للقرارات والأوامر واللوائح الفوقية اللاعقلانية التي تطعم وتغذي شبكة العلاقات المصلحية المعقدة وتقضي على روح المبادرة الفردية والجماعية، وتفعيل عوضا عنها مبدأ التمكين لكل الفاعلين وهو المبدأ الذي يساعد على فسح المجال واسعا أمام المواهب والكفاءات والنخب لبذل مزيدا من الجهود ومن ثم تقديم الإضافة المرغوبة.

– الإبتعاد عن أساليب التسيير الإداري وفق النمط الدكتاتوري التسلطي المبني على تفعيل العلاقات غير الرسمية وممارسة سياسة التهديد والوعيد وتطبيق صرامة اللوائح القانونية، وكذا الإبتعاد عن

أسلوب التسيير الإداري الفوضوي التسيبي، والإعتماد بدلا عنهما على نمط الأسلوب الديمقراطي في الإدارة والتسيير وهو النمط الإداري الذي يسمح بمشاركة الجميع في حركية نشاطات الجامعة في جو جماعي تعاوني تشاركي.

– تفعيل مبدإ الإستحقاق في إعلان كل النتائج المتعلقة بالإمتحانات والمسابقات والتوظيف والترقيات وفقا لمعيار كفاءة المؤهلات العلمية، والتزام مصداقية إعلان نتائج أي نشاط جامعي من خلال الإبتعاد عن أسلوب استعمال الدعاية بلغة الأرقام المغلوطة وتزييف الوعي الإجتماعي، وكذا الإبتعاد عن سياسة التقييم الكمي لمجريات الأعمال الجامعية، والتحول إلى الإهتمام بالتقييم ذي الإتجاهين (الكمي والكيفي) وتفعيل مبدإ التحري والصدق لتقديم النتائج الموضوعية والسعي إلى إجراء التقويم الشامل على إثر هذه النتائج.

– القضاء على كل الذهنيات الطفيلية وكذا العصبية التي تنسلخ عن المباديء والقيم التي تتماشى وثقافة منظومة التعليم العالي ذات الصلة المباشرة بموروثنا الحضاري، وتنسحب لصالح الثقافات الفرعية الدخيلة على الحياة الجامعية خاصة فيما يتعلق بأهم وظيفتين رسميتين للجامعة ألا وهما التدريس والبحث العلمي.

– الإهتمام بالتكوين في جزئيتيه، التكوين النظامي المحلي بالجامعات أو المعاهد الوطنية، والتكوين النظامي الخارجي من خلال مِنَح التكوين بالخارج وإنصاف كل الفاعلين بالجامعة(إداريون. أساتذة. طلاب) للحصول على فرص هذا النوع أو ذاك من التكوين.

– إدراج تكنولوجيات التعليم بمختلف أنواعها وتوظيفها في إنجاز كل المهمات الإدارية والتربوية والتعليمية وتفعيلها، والتركيز على مَنْحِ الفرص للطلاب والسماح لهم بالمشاركة وتوظيف هذه الوسائل لإجراء التجارب والتدريب على تجسيد مشروعاتهم الإبداعية.

– ضرورة توفير جهات وآليات الدعم من خلال توفير كل الوسائط اللازمة واعتماد نظام الحوافز المعنوية والمادية والمالية وتفعيلها، والحرص على تحويل كل الافكار الابتكارية والمشروعات الابداعية للطلاب مهما كان نوعها ومجالها الى ملموسات ميدانية يستفاد منها فعليا (فرديا وجماعيا ومجتمعيا).

– ضرورة المسارعة في إعادة النظر في المنهاج الدراسي والعمل على إحداث تغيير عميق في برامجه ومقرراته ومحتوياته، مع ضرورة إستدخال كل ما له علاقة بالظاهرة الإبداعية ورعاية الطلبة المبدعين.

– ويأتي على رأس هذه المقترحات كلها ضرورة استيعاب كل النوابغ والعباقرة، واستقطاب أفكارهم ومشروعاتهم الابتكارية، وتثمين مخزونهم الابداعي، وتفعيل مخترعاتهم وتجسيدها محليا بدافع الاستثمار فيها من جهة، ومن جهة اخرى للحد من ظاهرة هجرة الأدمغة الجزائرية الى الضفة الأخرى.

وتأسيسا عليه فإذا أردنا الخلاص لمؤسساتنا الجامعية مما تتخبط فيه من مشكلات عديدة ومتعددة، وإذا أردنا فعلا إصلاح منظومة التعليم العالي في بلادنا؛ فإنه لا مناص لنا من أن نأخذ بعين الاعتبار ونثمن ونفعل ونجسد كل المقترحات والتوصيات التي يقدمها الميدان إلى الجهات الوصية من خلال نتائج الملتقيات والمؤتمرات، والندوات والايام الدراسية والاوراق البحثية والرسائل والأطروحات، على أن نتبنى مشروع مؤسسة فعال ثنائي الإتجاه(إصلاحي–تنموي). وفي تقديرنا فإن تحقيق أهداف أي مشروع تتطلب منا وقفة جماعية تشاركية صريحة وفعالة، نتبنى من خلالها المزاوجة بين مباديء وقيم حضارتنا العربية الإسلامية وذلك من خلال محاكاة وتقليد المنتوج الفكري الرائد لعلمائنا الأفذاذ في مختلف ميادين العلم ومجالات المعرفة(وإن تراثنا العربي الإسلامي لَيَعُج بالنماذج الفكرية العبقرية، ومليء بالتميز والنبوغ في الإبداع والاختراع والابتكار، وفي الموضوع يمكننا الإشارة إلى اعتماد بعض المؤلفات التي تؤكد هذه الرؤية ومن أمثلتها كتاب: ماذا قدم المسلمون للعالم؟ لصاحبه **راغب السرجاني** والذي ركز فيه المؤلف بالتطرق إلى إسهامات المسلمين في الحضارة الانسانية من منطلق أن إسهاماتهم في مسيرة حركات التغيير الإنساني في جميع مجالات الحياة هي من الكثرة والأهمية بمكان، وقد أشرنا إلى مقاطع من الكتاب آنفا. وكتاب: ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين؟ لصاحبه **أبي الحسن الندوي** والذي ركز فيه بالإشارة إلى أن المسلمين هم العامل الرئيسي العالمي المؤثر تأثيرا بليغا في مجريات الأمور في العالم كله، وأن انحطاطهم ستنعكس آثاره سلبا على كل مجريات الحياة. وفي اعتقادنا فإن تخلينا وتركنا بل تنكرنا واحتقارنا لموروثنا الحضاري العربي الإسلامي وهو الأمر الواضح والجلي من خلال تحاملنا على علمائنا (ابن خلدون مثلا) وممارسة سياسة النسيان بل التناسي والتنكر الصريح والضمني لمنتوجاتهم العبقرية، إنما مرده إلى الجهل بل إلى سياسة تشويه التاريخ الإسلامي والنظر إليه من زاوية ضيقة، وإلى سياسة التجهيل الممنهج من طرف أعداء الإسلام والذي يكبل عقولنا لنبقى جاهلين بأصولنا وتاريخنا المليء بالإبداع والمخترعات.

والذي نتج عنه شعورنا بمركب النقص، وافقد مثقفينا وباحثينا وخاصة المحدثين منهم الشجاعة بأن يربطوا بحوثهم بدراسة قضية الحضارة الإسلامية الأصيلة في علاقتها بالعالم كله وبالحضارة الانسانية جمعاء هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا بد لنا من ضرورة الانفتاح على افكار علماء الغرب وتطبيق مباديء ومرتكزات بعض المقاربات النظرية الغربية الصغرى التي تحمل جملة من الأفكار الصحيحة الصالحة الممكنة التطبيق، وفي اعتقادنا يمكن أن تكون على رأسها(نظرية الزجاج المكسور لصاحِبَيْها **جورج كيلينج** و**جيمس ولسون** والتي اخرجت مدينة نيويورك في التسعينات من القرن العشرين من ازمة خانقة عاشتها في ظرف وجيز وحولتها من مدينة الفوضى والاجرام الى مدينة آمنة ومستقرة وفي الوقت ذاته متطورة، هذه النظرية منطلقها فكرة بسيطة مؤداها: كيف يمكن للأشياء الصغيرة أن تحدث فرقا بيّنا كبيرا في مجال التغيير، فهي تحاول أن تقضي على الفوضى والتسيب والجريمة(اللامعيارية) بالانطلاق في عملية التغيير من إصلاح أمور تبدو وكأنها صغيرة وتافهة ليست ذات قيمة، وما أكثر المشكلات والمعوقات الموجودة في رحاب منظومة التعليم العالي في بلادنا، وإن معالجتها بتطبيق مباديء هذه النظرية لمن السهولة بمكان، وكذا نظرية نظام التفاهة لصاحبه **آلان دونو** وهو النظام الذي يعمل على إزاحة الذوق السليم والتفكير السليم والفطرة السليمة، ويسعى إلى استبدالها بذوق فاسد وتفكير أعوج وفطرة مزيفة، وإن واقعنا الميداني لهو خير شاهد بأننا نعيش تحت تأثير هذا النظام الفاسد الذي يمجد التافهين ويعلى من شأنهم ومراكزهم الاجتماعية وفي ذات الوقت يحتقر ويستهين ويزيح الكفاءات والنوابغ والعباقرة ويستبعدهم وظيفيا واجتماعيا، ولا تخرج وضعية إدارة وتسيير مؤسساتنا الجامعية في الأغلب الأعم عن دائرة فكرة نظام التفاهة، إضافة إلى نظرية **الفوضى** لصاحِبَيْها **ادوارد لورينز** و**ليونارد سميث** وهي النظرية التي تدعو إلى دراسة الانعكاسات السلبية الخطيرة والعواقب المستقبلية الوخيمة التي يمكن أن تسببها تغيرات بسيطة في الحاضر الذي نعيشه وذلك من خلال استهتارنا ولا مبالاتنا باعتماد أنماط تغيير ليست ذات جدوى وفي واقعنا المعيش نلحظ تلك المهازل التي تعيشها منظومتنا التربوية برمتها والتي سبَّبَها التغيير بتحولنا من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد ممثلا في نظام العمل بالمقاربة بالكفاءات ونظام الـ: ل.م.د في الجامعات وهو الأمر الذي أوقعنا في دوامة من صناعة وهندسة الجهل بدلا من التقدم والتطور في العلم، لأن تعليمنا الحالي لا زال يعتمد على التلقين والتحفيظ عوضا عن الفهم والتحليل والتطبيق والنقد، فهو تعليم ضعيف إن لم نقل عديم الفائدة، ومن ثم فهو أخطر عامل من عوامل صناعة الجهل في أوساط طلابنا، وإن في

تعاطينا مع مسألة إصلاح منظومتنا الجامعية باعتمادنا على أفكار ورؤى أصحاب هذه النظريات المشار إليها أعلاه ما يوجب علينا أن (نلتزم بتطبيقه من مبادئها ومرتكزاتها، وإن منها ما نلتزم بتحدي وتجاوز ما تدعو إليه جزئيا أوكليا).

إن عرض البيانات وتحليلها تعتبر خطوات هامة تلي عمليات جمع البيانات من الميدان ولذلك فإن العمل الذي يقوم به الباحث في الفصل الذي يخصصه لتحليل وتفسير البيانات كميا وكيفيا يعتبره العلماء والباحثون مرحلة حاسمة في إنجاز البحوث والقيام بالدراسات. إذ في هذه المرحلة بالذات تتكامل القدرات الذهنية للباحث مع خبراته العلمية وثروته المعرفية، وبفضل هذه العمليات تستخلص النتائج التي لا حُرِّية ولا دخل للباحث فيها، بل هو خاضع لما تدلي به الشواهد الميدانية، حيث أنه لا يستطيع أن يعلن ما يريده من نتائج، ويخفي ويحذف ما لا يريد، بل عليه أن يقدمها كما ظهرت سواء توافقت مع احتمالاته وتنبؤاته(الفرضيات) أو اختلفت عنها، واعتبارا لأهمية هذه البنود البحثية فإننا سَعَيْنَا جهد استطاعتنا للإلتزام بها في هذا الفصل. حيث قمنا بتفريغ وتفيئة وتبويب وتنسيب معطيات المستجوبين، ثم قمنا بالتعليق عليها كميا وتحليلها وتفسيرها سوسيولوجيا، ومن ثم اعتمدناها لاستخلاص النتائج ومناقشتها في ضوء تساؤلات الإشكالية والدراسات السابقة والمقاربات النظرية.

خاتمـــــة

خـــــــــــاتمة

إن المتمعن اليوم في واقعنا التربوي-التعليمي ومن ورائه واقعنا الإجتماعي والإقتصادي يلاحظ بجلاء وجود تيهان اجتماعي فردي وجماعي، واختلالات كبيرة في توازن أدوار ووظائف كل من المتعلمين وأولياء أمورهم ومدرسيهم، ويتجلى ذلك التيهان كنتيجة لعدم تمكن الجميع من التنفيذ الميداني الفعال للمشاريع التربوية التي يتضمنها المنهاج الدراسي -المستورد وفي طياته الكثير من المحتويات المعقدة وغير الملائمة لبيئتنا ولا لإمكاناتنا-، تنفيذا يرقى إلى مستوى الطموحات والآمال والتطلعات والأهداف، ويساير تطورات العلوم والمعارف والتكنولوجيا التي يشهدها العالم، وحتى مسؤولي قطاع التربية والتعليم ذاتهم يبدو تيهانهم جليا من خلال التذبذب في رسم الخطط التربوية الاصلاحية او التنموية الفعالة والواعدة، ويرجع سبب هذا التذبذب إلى اعتماد الارتجالية في إتخاذ قرارات الإصلاحات التربوية، وانعدام الدقة في تحديد الأهداف، ويعاني في هذا الخضم المتضارب أفراد فئات المتعلمين الموهوبين والمبدعين في جميع المستويات التعليمية-وهم الفئة المستهدفة في دراستنا حين صاروا طلابا بالجامعات- من عديد المشكلات التعليمية كانعكاس سلبي لدمجهم في نفس الأقسام مع المتعلمين العاديين وفرض البرامج والمقررات الدراسية والمحتويات التعليمية الجامدة والجافة المتضمنة في المنهاج الدراسي المستورد عليهم والتي لا تستثير قدراتهم ولا تشحذ هممهم، بل انها تكبح جماح قدراتهم وتكبل استعداداتهم فتهدر مواهبهم وطاقاتهم. ويؤول بهم ذلك إلى التخلي عن أهم حق من حقوقهم في الحياة وهو التعليم وتحقيق النجاح والتفوق فيه إلى درجة التميز والإبداع، ويدلل لهذا أن هناك الكثير من الدراسات والأبحاث المهتمة بالمجال التربوي ومشكلاته خلصت إلى التأكيد على أن الإرتفاع في نسب التسرب المدرسي يرجع إلى عدم ملائمة المناهج الدراسية، كما أكدوا على وجود أعداد هائلة من المتسربين في مراحل أولى من التعليم هم من ضمن الموهوبين والمبدعين، وأن سبب ذلك هو إهمالهم وتهميشهم الأسري والمدرسي، حيث لا يحظى هؤلاء برعاية خاصة تتوافق وما يملكون من قدرات ومؤهلات عقلية، جسمية، نفسية ووجدانية،

وتأسيسا عليه فإنه يمكننا القول بأن مسألة الإستفادة من مناهج النظم التعليمية في التحفيز على الإبداع والتشجيع على تنميته وتطويره في مؤسساتنا التعليمية وعلى رأسها الجامعة تعتبر مسألة غير مدروسة وغير مفعلة بل مغيبة تماما وبشكل واضح، كما أن مسألة معوقات التفكير الإبداعي والنشاطات الابداعية لدى الطلبة هي الأخرى تعاني نفس المشكل حيث أنها تفهم فهما سطحيا غير

هادف، وهذا بدوره يؤدي إلى ثقل المسؤولية الملقاة على عاتق المتعلمين واعضاء هيئات التدريس في جميع المراحل التعليمية، ويزداد ثقل المسؤولية أكثر على عاتق اعضاء هيئة التدريس في التعليم الجامعي كون أن الطلاب صاروا كبارا وقد أهدرت طاقاتهم الإبداعية وانكفأت إستعداداتهم وميولهم الإبتكارية قبل أن يلجوا أبواب الحرم الجامعي، (على أن نستثني من هذا الحكم المرحلة الراهنة والتي يمكن تحديدها بثلاث أو أربع سنوات أي منذ محاولة تبني الجامعة الجزائرية لمشروع التوجه المقاولاتي بدءا من سنة2020 أين بدات ملامح الإهتمام بالإبداع والمبدعين تلوح في الأفق وهو الأمر الذي يجب على الجميع أخذه بعين الإعتبار والحرص على تثمينه وتفعيله).

ونستنتج من هذا أن نجاح أي محاولة لإصلاح منظومة التربية والتعليم عموما ومنظومة التعليم العالي خصوصا لا بد أن يرتبط بإرادة قوية ومواقف شجاعة، ولا بد أن يندرج ضمن إعداد فلسفة اجتماعية عامة واضحة المعالم محددة الأهداف والمراحل وممكنة التنفيذ، إضافة إلى تحديد الفترة الزمنية الكافية والحرص على احترامها، وكذا الموارد البشرية والمادية والمالية الكافية للتنفيذ، على أن يكون العمل جماعيا تشاركيا تساهم فيه كل الهئيات ذات الصلة بالجامعة، وإن أول خطوة في القيام بأي مشروع إصلاحي يتعلق بالتعليم العالي لا بد أن تكون هي **الوقفة التقييميةالتقويمية** الدقيقة من خلال إجراء معاينة موضوعية متعمقة وتشخيص دقيق لواقع الجامعة(تحديد إيجابياتها وسلبياتها لمعرفة ما الذي ينبغي أن نُبقي عليه ونشجعه، وما الذي يجب أن نسعى إلى تقويمه وتجديده وتغييره نحو الأحسن). ولن يتأتى لنا ذلك إلا من خلال إعداد مشروع مؤسسة هادف يتم تخطيطه بدقة متناهية تحدد فيه الحاجات العلاجية حسب الاولويات وتقترح البدائل التي يمكن اعتمادها كحلول لتلك النقائص والمشكلات المحددة في المخطط الإصلاحي العام، (وهي الحلقة المفقودة في واقعنا التربوي والتعليمي المعيش)، لذلك كانت كل محاولات الإصلاحات التربوية التي تم اعتمادها لحد الآن ليست ذات جدوى في أكثر الأحوال. وعليه يمكننا أن نخلص إلى القول بأن منظومتنا التربوية في عمومها مريضة في الصميم وأن **التعليم العالي** كقطاع هام منها يعيش وضعا سيئا وأحوالا مزرية، وعلى الرغم من أن الكل يدرك هذا الوضع المأزوم ويتحدث عنه اعترافا بذلك سواء في القنوات الرسمية أو غير الرسمية إلا ان الدافعية والفعالية والطموح نحو التغيير الايجابي مفقودة لدى الاغلب الاعم ممن لهم سلطة القرار. وفي مؤسسة جامعية هذه هي حالها كيف لنا أن نفكر في الإهتمام بالظاهرة الإبداعية وكيف لنا أن نوفر رعاية خاصة للطلبة الموهوبين والمبدعين؟

– قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

– الكتب:

01- ابراهيم عبد اللاه الفقي. (2011). *التعليم المدمج.(التصميم التعليمي. الوسائط المتعددة. التفكير الابتكاري)*. (المجلد ط1). عمان، الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

02- ابو الحسن الندوي. (1945). *ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين*. المنصورة: مكتبة الايمان.

03- احمد بطاح. (2006). *قضايا معاصرة في الادارة التربوية*. (المجلد ط1). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

04- احمد رشدي طعيمة، و محمد بن سلمان البندري. (2004). *التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير*. (المجلد ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.

05- احمد فلاح العلوان. (2009). علم النفس التربوي (تطوير المعلمين). (المجلد ط1).عمان، الاردن : دار الحامد للنشر والتوزيع.

06- امينة التيتون. (2011). *المدرسة الديموقراطية (ثورة على التعليم التقليدي)*. (المجلد ط1). القاهرة، مصر: دار الفكر العربي للطباعة والنشر.

07- بلقاسم سلاطنية، و حسان الجيلالي. (2014). *مدخل لمناهج البحوث الاجتماعية* . ديوان المطبوعات الجامعية.

08- جمال العيفة. (2003). *الثقافة الجماهيرية عندما تخضع وسائل الالام والاتصال لقوى السوق*. عنابة، الجزائر: منشورات مديرية النشر . جامعة باجي مختار . عنابة.

09- جمال محمد الخطيب، و منى صبحي الحديدي. (2009). المدخل الى التربية الخاصة. (المجلد ط1). عمان، الاردن: دار الفكر ناشرون وموزعون.

10- حسن عبد الحميد احمد رشوان. (2005). *العلمانية والعولمة من منظور علم الاجتماع*. مركز الاسكندرية للكتاب.

11- حسن موسى عيسى. (2008). *الممارسات التربوية الاسرية واثرها في زيادة التحصيل الدراسي في المرحلة الاساسية*. (المجلد ط1). عمان: دار الخليج.

12- حسني عبد الباري عصر. (2008). التعليم والتعلم الابداعيان. (المجلد ط1). مركز الاسكندرية للكتاب.

13- حلمي احمد الوكيل، و حسين بشير محمود. (2001). *الاتجاهات الحديثة في تخطيط وتطوير مناهج المرحلة الاولى* . القاهرة : دار الفكر العربي.

14- دونيس بيدارد، و جون بيير بيشار. (2010). الابتكار في التعليم العالي. (محمد المقريني، المترجمون) بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

15- راغب السرجاني. (2010). *ماذا قدم المسلمون للعالم (اسهامات المسلمين في الحضارة الانسانية)*. (المجلد ط5). القاهرة: مؤسسة اقرا للنشر والتوزيع والترجمة.

16- رافدة الحريري. (2010). *تربية الابداع*. (المجلد ط1). عمان، الاردن: دار الفكر.

17- رمزي احمد عبد الحي. (2005). *التعليم العالي الالكتروني. (محدداته ومبرراته ووسائطه)*. (المجلد ط1). الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

18- رمضان محمد القدافي. (2002). *رعاية الموهوبين والمبدعين*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

19- زياد كمال اللالا، و و اخرون. (2010). *اساسيات التربية الخاصة*. الرياض: دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة.

20- سعيد بن احمد الربيعي. (2008). *التعليم العالي في عصر المعرفة.(التغيرات والتحديات وافاق المستقبل)*. (المجلد ط1). عمان، الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

21- سلامة موسى. (2017). *العقل الباطن*. المملكة المتحدة: مؤسسة هينداوي.

22- سلوى عثمان الصديقي. (2013). *مناهج الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي ورعاية الشباب*. (المجلد ط1). مصر.

23- سمير محمد كبريت. (2009). *مهام الاستاذ الجامعي في الاشراف والتوجيه*. (المجلد ط1). بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.

24- سناء محمد نصر حجازي. (2008). *سيكولوجية الابداع. تعريفه وتنميته وقياسه لدى الاطفال*. القاهرة : دار الفكر العربي.

25- سيد حسني العزة. (2002). *المدخل الى التربية الخاصة للاطفال ذوي الحاجات الخاصة(المفهوم. التشخيص. اساليب التدريس)*. (المجلد ط1). عمان، الاردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع.

26- شبل بدران، و جمال الدهشان. (2001). *التجديد في التعليم الجامعي*. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

27- صلاح الدين شروخ. (2008). *التربية البيئية الشاملة .(البيداغوجيا والاندراغوجيا)*. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع.

28- عبد الفتاح عبد المجيد الشريف. (2001). *التربية الخاصة وبرامجها العلاجية*. (المجلد ط1). القاهرة، مصر: مكتبة الانجلومصرية.

29- عبد الكريم بكار. (1999). *مدخل الى التنمية المتكاملة (رؤية اسلامية)* (المجلد 1). دمشق: دار القلم.

30- عبد الله ابراهيم الفقي. (2011). *التعليم المدمج .(التصميم التعليمي. الوسائط المتعددة. التفكير الابتكاري)*. (المجلد ط1). عمان، الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

31- عبد الله حسن جوهر. (2001). *ادارة الموارد البشرية*. (المجلد د.ط). مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

32- عدي عطاء حمادي. (2012). *معايير الجودة والاداء والتقييم في مؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب المعاصرة للجامعات الرصينة*. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

33- علي راشد. (2007). الجامعة والتدريس الجامعي . بيروت. دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر.

34- عمار بوحوش. (2008). *الاتجاهات الحديثة في علم الادارة*. (المجلد ط2). الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع.

35- عمر خليل معن. (2004). *مناهج البحث في علم الاجتماع*. (المجلد ط1). الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

36- قحطان احمد الظاهر. (2008). *مدخل الى التربية الخاصة*. (المجلد ط2). عمان، الاردن: دار وائل للنشر.

37- مجدي عبد الكريم حبيب. (2007). *هل يمكن تعلم الابداع؟* (المجلد ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.

38- محمد الطيب العلوي. (1982). *التربية والادارة بالمدارس الجزائرية*. (المجلد ط1). دار البحث للطباعة والنشر.

39- محمد بن عامر الدهمشي. (2007). *دليل الطلبة والعاملين في التربية الخاصة.* (المجلد ط1). عمان، الاردن: دار الفكر ناشرون وموزعون.

40- محمد بوعشة. (2000).أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل. (المجلد ط1). بيروت: دار الجيل.

41- محمد حسين العجمي. (د.س). *الإدارة المدرسية*.(المجلد د.ط). مصر: دار الفكر العربي.

42- محمد عياش ليث. (2009). *الاسلوب المعرفي وعلاقته بالابداع.* (المجلد ط1). عمان، الاردن : دار صفاء للنشر والتوزيع.

43- محمد منير مرسي. (1998). *كيف تتفوق في دراستك الجامعية.* القاهرة: عالم الكتب.

44- محمود العربي ولد خليفة. (2007). *المسالة الثقافية و قضايا الكيان و الهوية.* منشورات ثالة.

45- محي الدين مختار. (2017). *بعض تقنيات البحث وكتابة التقرير.* ديوان المطبوعات الجامعية. المطبعة الجامعية قسنطينة.

46- مصطفى نوري القمش، و خليل عبد الرحمن المعايطة. (2007). *سيكولوجية الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (مقدمة في التربية الخاصة)* (المجلد ط1). عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة.

47- معن محمود عياصرة، و محمد مروان بن احمد. (2008). *القيادة والرقابة والاتصال الاداري* (المجلد ط1). الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

48- منى فياض. (2004). *الطفل والتربية المدرسية في الفضاء الاسري والثقافي.* (المجلد ط1). بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي.

49- ميلود سفاري. (2017). *الاسس المنهجية في توظيف الدراسات السابقة* . ديوان المطبوعات الجامعية. المطبعة الجامعية قسنطينة.

50- نايفة قطامي، و اخرون. (2008). تنمية الابداع والتفكير لابداعي في المؤسسات التربوية. القاهرة، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

- **القواميس:**

51- صبحي حموي. (2012). المنجد الوسيط في العربية المعاصرة. (المجلد ط2) بيروت، لبنان: دار المشرق.

52- محمد بن ابي بكر الرازي. (1990). *مختار الصحاح* (المجلد ط4). عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

- **المجلات العلمية:**

53- احمد اسود نوازد. (2017). الحركة الزمنية في سيرة صلاح نيازي الذاتية. *مجلة اداب الفراهيدي* .

54- احمد بن خليفة، و حليمة لخداري. (2017). الاقتصاد الناعم كضرورة حتمية لنجاعة الابداع في المؤسسة الاقتصادية. *مجلة العلوم الادارية والمالية*.

55- احمد نقي. (ديسمبر, 2011). المقابلة. الماهية، الاهمية، الاهداف، الانواع. *افانين الخطاب* ، صفحة 95.85.

56- الزوهير رجراج. (2015). دور الابداع في تحسين الاداء الصناعي للمؤسسة. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة* .

57- امل هاشم علي. (2020). حاضنات الاعمال ودورها في دعم رواد الاعمال ودعم التنمية الاقتصادية . *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*.

58- امينة بديار، و زينة عرابش. (جانفي , 2019). واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر ودوره في استدامة المشاريع المقاولاتية (جامعة قسنطينة وجامعة الجلفة كنماذج). *مجلة افاق للبحوث والدراسات* .

59- انهار محمد العودة. (02 خزيران, 2020). البراعة التنظيمية لدى قائدات المدارس الثانوية الحكومية من وجهة نظر المعلمات في منطقة القصيم. المجلة العربية للنشر العلمي.

60- بتلة صفوق العنزي. (افريل, 2016). دور الجامعات في تنمية القدرات الابداعية لدى الطلبة. المجلة العلمية لكلية التربية النوعية .

61- بلقاسم شاربي، و احمد توفيق قاسمي. (2018). مشروع المؤسسة ودورهفي تفعيل مشاركة الاساتذة في ادارة المؤسسة الربوية (دراسة ميدانية لثانويات مدينة الجلفة). *مجلة انسنة للبحوث والدراسات* .

62- بوبكر بوعافية، و عبد القادر ناصور. (افريل, 2021). اثر التعليم الجامعي على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين. *مجلة مجاميع المعرفة* .

63- جمال كويحل، و ابو بكر سناطور. (2021). دور المنصات الرقمية في دعم التعليم الجامعي في ظل انتشار جائحة كوفيد 19. منصة مودل. *مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية*.

64- حيزية كروش، و راضية بن عربية. (05 جوان, 2022). علم الفراسة في الفكر العربي. *مجلة الكلم* .

65- رانيا قدري احمد مرجان. (2011). مقومات الابداع لدى طلبة الجامعة (دراسة نظرية). *مجلة كلية التربية ،جامعة بور سعيد* .

66- سبرينة مانع. (2018). الابداع الداري رهان لتحسين الجودة في الجامعات "مقاربة افتراضية". مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،(عدد اقتصادي 34(2).

67- سعد الحاج بن جغدل. (ديسمبر, 2020). انظمة رصد وتفريغ المشاهدات في الملاحظة البحثية نظرة عامة ومباديء توجيهية. *مجلة الرسالة للدراسة والبحوث الانسانية* ، الصفحات 11-22.

68- سفيان ميمون. (جوان, 2018). الجامعة بين المهمة والرسالة. *المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية*.

69- شريفة بن غذفة. (جوان, 2016). دور الجامعة في تنمية العمليات المعرفية المعقدة لدى الطلبة. رؤية ميدانية بجامعة سطيف 02. *مجلة تنمية الموارد البشرية* .

70- عادل بومجان، و محمد قريشي. (2019). اثر التمكين الاداري لدى العاملين بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية. مجلة الاستراتيجية والتنمية. الصفحات 245-268.

71- عادل بومجان، و محمد قريشي. (2019). اثر التمكين الاداري لدى العاملين بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية. مجلة الاستراتيجية والتنمية. الصفحات 245-268.

72- عبد الله بن سعد الرشود. (يوليو , 2007). التخطيط لتفعيل دور الارشاد الطلابي في اكتشاف الطلاب الموهوبين ورعايتهم في المملكة العربية السعودية . *مجلة بحوث التربية النوعية*.

73- عمار بن عيشي، و يزيد تقريرات. (10 01, 2021). واقع استخدام منصة التعليم الالكتروني المودل في ظل جائحة كوفيد 19 واثره على اتجاهات طلبة الجامعات الجزائرية من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية. *مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية* .

74- عمر حوتية، و سامية دومي. (2022). دور حاضنات الاعمال الجامعية في استقطاب طلبة الجامعة الجزائرية لانشاء مشاريع ناشئة. مجلة السلام للعلوم الانسانية والاجتماعية. الصفحات 98-115.

75- فاضل خليل ابراهيم. (2007). دور طرائق التدريس في تنمية التفكير الابداعي لدى طلبة الجامعة. *مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية* .

76- فريدة بولسنان، و ياسمينة كتفي. (2021). مهارات التفكيرالابداعي عند الطالب الجامعي. مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية. صفحة 667.648.

77- قاسم بوسعدة. (2011). تكوين المعلمين واشكاليته. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية* (2).

78- ليلى بن ونيسة. (افريل, 2014). اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الجزائر . *المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة* .

79- ليليا عين سوية، و صليحة غلاب. (02 03, 2019). تكوين الاساتذة الجدد في ظل تحسين جودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية. *مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية* (6).

80- مليكة بكير، و حفيظة خلوف. (30 06, 2015). مجالات التكوين ومدى كفايتها في تحسين الاداء التدريسي من وجهة نظر معلمي ومعلمات التعليم الابتدائي. *مجلة البحوث التربوية والتعليمية* (7)، صفحة 124.97.

81- مليكة غواظني. (21 ديسمبر, 2021). المقابلة كاداة من ادوات جمع المعطيات. *مجلة العلوم الانسانية* ، (صفحة 187.179).

82- منى الحموي، و امل الاحمد. (2010). التحصيل الدراسي وعلاقته بمفهوم الذات. *مجلة جامعة دمشق* .

83- نبيل حميدشة. (جوان, 2012). المقابلة في لبحث الاجتماعي. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية* .

84- نبيلة جرار، و سامية حميدي. (جوان, 2018). المستوى الثقافي الاسري ودوره في التحصيل الدراسي للطفل. *مجلة غلوم الانسان والمجتمع* .

85- وسيلة عيسات يحياوي اسماعيل، و كميليا ايت عميري. (2023). المرافقة البيداغوجية ودورها في التكوين الجامعي للطالب (الواقع والافاق) دراسة ميدانية بجامعة تلمسان. *مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية* ، الصفحات (465-486.

86- ياسين البجدايني. (2023). سيرة الحياة كمنهج من البحث السوسيولوجي الى التدخل الاجتماعي. *مجلة القدس للبحوث الاكاديمية . نسخة العلوم الانسانية والاجتماعية* ، (صفحة 35.27).

87- يوسف الهادي مصباح عون. (ديسمبر, 2019). دور البطل في تشكيل الحضارة عند نيتشة. *مجلة كليات التربية* .

– الأطروحات والرسائل الجامعية:

88- ابراهيم هياق. (2011/2010). *اتجاهات الاساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجا*. رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة منتوري، قسم علم الاجتماع، قسنطينة.

89- احمد زياد يوسف. (2018/2017). *أثر إدارة المعرفة على الابداع الإداري في المدارس الخاصة في الأردن*. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية. جامعة ال البيت، قسم إدارة الأعمال، الاردن.

90- بزاز عبد الكريم. (2007). *علم اجتماع بيار بورديو*. اطروحة دكتوراه العلوم. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسم علم الاجتماع، قسنطينة.

91- خديجة قفاف. (2021/2020). *السلوك الانحرافي في الوسط الجامعي. دراسة ميدانية بجامعة تبسة*. اطرحة دكتوراه علوم، كلية الاداب واللغات والعلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة باجي مختار عنابة، قسم علم الاجتماع، عنابة.

92- دالية خليل عبد الكريم الشوالية (2019).*درجة استخدام طلبة الدراسات العليا في الجامعات الاردنية للمنصات التعليمية الالكترونية واتجاهاتهم نحوها*. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط. قسم العلوم التربوية، الاردن.

93- سوهام بادي (2005/2004). *سياسات واستراتيجيات توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم*.رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسم علم المكتبات، قسنطينة.

94- عبد الباقي عجيلات. (2016). *دور الأسرة الجزائرية في رعاية الأبناء الموهوبين - المتفوقين دراسيا نموذجا)*. اطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة سطيف، قسم علم الاجتماع، سطيف.

95- محمود بوقطف. (2014). *التكوين اثناء الخدمة ودوره في تحسين اداء الموظفين بالمؤسسة الجامعية* . رسالة ماجستير، علم الاجتماع، بسكرة.

– المؤتمرات والملتقيات:

96- امل سعد. (2024.04.21). مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي: الجامعة ودعم الابداع والابتكار في بيئة ريادة الاعمال المنظم بقاعة المحاضرات مسعود بوقادوم. جامعة 20اوت1955.سكيكدة.

97- توفيق بوفندي. (2023.07.03). *استعراض نتائج الموسم الجامعي. 2023/2022.*

98- توفيق بوفندي. (2024.04.21). كلمة افتتاح اليوم الدراسي الموسوم: الجامعة ودعم الابداع والابتكار في بيئة ريادة الاعمال بقاعة مسعود بوقادوم. جامعة 20اوت1955.سكيكدة.

99- رياض بن ديب. (2024.04.21). التعريف بالمؤسسات الداعمة للمؤسسات الناشئة في اطار القرار الوزاري 1275.مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي : الجامعة ودعم الابداع والابتكار في بيئة ريادة الاعمال. قاعة المحاضرات مسعود بوقادوم.جامعة 20اوت1955. سكيكدة.

100- زين الدين بوعامر. (جوان 2024). المرافقة والنقلة النوعية. مداخلة مقدمة في الندوة الوطنية حول: الموهوبون والمتفوقون معضلة الانظمة التربوية بقاعة المحاضرات للمكتبة المركزية.جامعة 20اوت1955. سكيكدة.

101- عصام كناف. (2024.04.21). الوسائل البسيطة لانشاء مؤسسة ناشئة. مداخلة افتراضية مقدمة في اليوم الدراسي حول:الجامعة ودعم الابداع والابتكار في بيئة ريادة الاعمال بقاعة مسعود بوقادوم. جامعة 20اوت1955. سكيكدة .

– المواقع:

102- *العبقرية عبارة عن 1% إلهام و 99 % اصرار*.Charaf Dabbagh تاريخ الاسترداد 18 02, 2024، من https://ae.linkedin.com.

103- *أ.د بلقاسم حبة. تاريخ الاسترجاع 2024/01/20 منhttps://algerianscholaraward.org*

104- أ.د.كمال يوسف تومي. تاريخ الاسترجاع 2024/01/10 منhttps://algerianscholaraward.org

105- *إختراع الجزائري كريم زغيب يفوز بأرفع جائزة علمية بكندا 2019/01/19تاريخ الاسترجاع 2023/03/10 منhttps://www.aljazeera.net/science*

106- اختراع مضاد لـ "الدرونز "جزائريان يفوزان بجائزة عالمية .الحرة(2020.02.23) تاريخ الاسترجاع 2024.06.16 منhttps://www.alhurra.com

107- *استراتيجية إدارة الجودة*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 25 02, 2025، من https://dr-ama.com/?p=12699

108- *استغل خبرته لاصلاح الهواتف في الجزائر.(14. 12. 2017). تاريخ الاسترجاع 2024/02/12*

*https://wwwsuprnova.dz.net*من

109- *الجامعات الجزائرية في سنة300:مشروع مبتكر(30. 10. 2023). تاريخ الاسترجاع 2024/02/28*

*https://www.echaab.dz*من

110- *الجزائري عبد الرحيم بورويس على بوابة التتويج بجائزة نجوم العلوم .النهار اونلاين26. 2016.10 تاريخ الاسترجاع 2024/06/16من https://www.ennaharonline.com.*

111- *الفرق بين الابداع والابتكار والاختراع.* (05 ,05 2021). تاريخ الاسترداد 15 01, 2025، من https://tamkiin.com.

112- *احمد ابراهيم خضر. الفرق بين الاستبيان والاستبار.(2013/02/06) تاريخ الاسترجاع 2024/07/20 من https://www.alukan.net/personal.pages/0/50224*

113- *المتميزن:قصة النجاح تم الاسترجاع 2024/07/03 من https://kharchoufa.com*

114- *جامعة جزائرية بتحقيق 14براءة اختراع في سنة 2023/10/22 تاريخ السترجاع 2024/02/28*

*https://ultraalgeria.ultraaswat.com*من

115- *صفات ومهارات المقاول* . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 15 01, 2025، من https://moodl.univ-dbkm.dz

116- *في ذكرى اكتشافه البنسلين أول مضاد حيوي. تاريخ الاسترجاع 2024/08/10 من https://m.youm7.com*

117- *في مثل هذا اليوم عالم ألماني يكتشف الاشعة السينية تاريخ الاسترجاع 2024/08/10 من https://mawdoo3.com*

118- *قانون تطوير الذات.* (10 07, 2020). تاريخ الاسترداد 25 02, 2025، من https://www.supernova.dz.net

119- *قصة أول روبوت جزائري يطفيء الحرائق(24.08.2023) تاريخ السترداد 2024/03/15*

*https://www.echoroukonlin.com*من

120- *قصة نجاح البروفيسور فريد بونجاح. تاريخ الاسترداد 2024/05/10 منhttps://elbassair.dz*

121- *قوانين علم النفس ستغير حياتك.* (13 09, 2022). تاريخ الاسترداد 25 02, 2025، من https://www.skynewsarabia.com.

122- *ما معنى مقاول* . (05 ,11 2022). تاريخ الاسترداد 15 ,01 2025، من https://www.e3melbusiness.com.

123- *ماذا يقول مالكوم جلادويل عن معدل الذكاء.*(2016.08.15).تاريخ الاسترداد 2025.01.10 من https://www.honorsociety.org.

124- *مدير جامعة الجزائر 01 لالترا /جزائر/اخبار.* (2022/2023). تاريخ الاسترداد 10 ,05 2024، من https://ultraalgeria.

- التقارير:

123- النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي(2005-2022)، *مديرية الشؤون القانونية. المديرية الفرعية للمراقبة واليقضة القانونية*. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ثانيا: المراجع بللغة الاجنبية

- **الكتب:**

124-Carnegie, D. (1936). *Haw to Win Friend and Influence People.* Revisede EDITION.

125-Hill, N. (2007). *Think and Grow Rich.* Think- and- Grow- Rich-eBook.com.

126-Kiyosaki, T. R. (1997). *Rich Dad Poor Dad* (Vol. edi 01). plata publishing.llc.

- **المجلات:**

127-Hakim Zaidi و، Moufid Abdallaoui .(2022) .university business incubators are an effective tool for resurrecing start-up in Algéria .*journal ofManagement organizations end strategy jmos spatial and entrepreneurial development studies laboratory* (pp.109-116).

الملاحـــــق

الملاحـــــق

الملحق رقم (01)

- **شبكة الملاحظة:**اعتمدت خصيصا لمتابعة تصرفات المبحوث حين الإجابة عن الأسئلة المدرجة ضمن نموذج الشبكة.

مؤشرات / رقم السؤال	عادي	متردد	غير مبالي	متحفظ	متوتر	ممتعض	متهكم
18 – ما هي مجالات الإبداع الطلابي الأكثر تشجيعا من طرف الجامعة؟	....	....	....	....	....	....	....
19 هل هناك علاقة بين اختيار الطالب لمشروعه الإبداعي وما توفره الجامعة من إمكانات؟	....	....	....	....	....	....	....
20 هل يجد الطلاب دعما وتحفيزا حين يقترحون مشاريعهم الإبداعية؟	....	....	....	....	....	....	....
21 إذا كانت الإجابة بنعم ما هي الجهات الداعمة لهم في تنفيذ مشروعاتهم؟	....	....	....	....	....	....	....
23 منيؤطر ويرافق الطلبة المبدعين في مسار انجازهم لمشروعاتهم؟	....	....	....	....	....	....	....
24 هل تنظم الجامعة مسابقات تنافسية نزيهة للطلبة المبدعين؟	....	....	....	....	....	....	....
25 إذا كانت إجابتك بنعم فهل تخصص مكافآت وجوائز للطلبة المتفوقين إبداعا وابتكارا؟	....	....	....	....	....	....	....
26 إذن هل ترى أن المنهاج الدراسي بالجامعة الجزائرية يساهم في تنمية	....	....	....	....	....	....	....

وتطوير القدرات الإبداعية لدى الطلبة؟							
27 كيف تعامل الجامعة الطلبة المبدعين أثناء دراستهم العادية؟	....	....	....	....	....	....	....
28 في تقديرك ماالمعوقات التي تحول دون انجاز الطالب لمشروعه الإبداعي؟	....	....	....	....	....	....	....
30 ما الجهة التي استعنت بها لمواجهة جملة المعوقات من أجل إتمام مشروعك ؟	....	....	....	....	....	....	....

الملحق رقم (02) – دليل المقابلة

جامعة باجي مختار . عنابة

كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

دليل مقابلة حول:

واقع الإبداع لدى الطلبة في الجامعة الجزائرية

الدراسة الميدانية: طلبة جامعة 20اوت1955.سكيكدة

أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه نظام LMDتخصص علم اجتماع التربية

إعداد الطالب:	**إشراف:**
بـــاي عزيــز	**ا.د. بوشـــارب مريـم**

عزيز(ت)ي الطالب(ة):

- دعما لنا لإتمام عملنا العلمي الذي نضعه بين يديك. نرجو منك تقديم إجابة موضوعية عن أسئلة دليل المقابلة.

- إن المعلومات الواردة في دليل هذه المقابلة ستبقى سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2024 – 2025

الملاحق

المحور الأول: البيانات الشخصية(الديموغرافية)

1 – الجنس:..........................2 – السن: ....

3 – المستوى الدراسي:................ 4 –التخصص العلمي:..........................

5–طبيعة السكن: (ملكية خاصة. مستأجر. سكن وظيفي)..............

6 – عدد أفراد الأسرة:............... 7– مكان الإقامة:......................

8 – المستوى التعليمي للوالدين: الأب:............... الأم:.........................

9– مهنة الوالدين: الأب:...................... الأم: ....

المحور الثاني: النشاطات الإبداعية للطلاب بالجامعة الجزائرية(مجالاتها. تأطيرها. معوقاتها)

10– وفقا للتوجه المقاولاتي للجامعة هل يمارس الطلاب نشاطات إبداعية بالجامعة؟ نعم لا

11– إضافة إلى حرصك على النجاح في دراستك هل تشعر بان لديك ميول إبداعية؟نعم لا

12–إذا كانت إجابتك بنعم كيف تم اكتشافك كطالب مبدع؟

....

13 – حسب رأيك هل تظهر المنتجات الإبداعية للطلبة؟

– أثناء الدراسة .... – بعد التخرج........................

14– هل لديك مشروع إبداعي تطمح إلى تجسيده؟ نعم لا

15 – إذا كانت إجابتك بنعم ما هو المجال الإبداعي الذي تتميز فيه؟

– .... – .... – .... – .... – ....

16 – ما هي مصادر الإلهام التي جعلتك تتجه نحو هذا المجال الإبداعي؟

– .... – .... – .... – .... – ....

17 – هل يتحدد مجال إبداع الطالب الجامعي وفقا:

– لمواهبه وقدراته .... – لخبراته المكتسبة بالجامعة....... – لهما معا ....

18 – ما هي مجالات الإبداع الطلابي الأكثر تشجيعا من طرف الجامعة؟

– .... – .... – .... – .... – ....

19–هل هناك علاقة بين اختيار الطالب لمشروعه الإبداعي وما توفره الجامعة من إمكانيات؟

نعم لا

20 –هل يجد الطلاب دعما وتحفيزا حين يقترحون مشاريعهم الإبداعية؟ نعم لا

21 –إذا كانت الإجابة بنعم ما هي الجهات الداعمة لهم في تنفيذ مشروعاتهم؟

– .... – .... – .... – ....

22 –حسب رأيك فيم يتمثل هذا الدعم؟

– .... – .... – .... – .... – ....

23 – منيؤطر ويرافق الطلبة المبدعين في مسار انجازهم لمشروعاتهم؟

– الأساتذة – الحاضنة – متخصصين – أخرى تذكر...............

24 – هل تنظم الجامعة مسابقات تنافسية للطلبة المبدعين؟ نعم لا

25 –إذا كانت إجابتك بنعم فهل تخصص مكافآت وجوائز للطلبة المتفوقين إبداعا وابتكارا؟

نعم لا

26 – إذن هل ترى أن المنهاج الدراسي بالجامعة يساهم في تنمية وتطوير القدرات الإبداعية لدى الطلبة؟ نعم لا

27 –كيف تعامل الجامعة الطلبة المبدعين أثناء دراستهم العادية؟ ....

28 –في تقديرك ماالمعوقات التي تحول دون انجاز الطالب لمشروعه الإبداعي؟

– بيروقراطية الإدارة –معوقات نفسية – نقص المواد والوسائل – التمويل – اخرى تذكر.......

29–كيف واجهت جملة المعوقات من أجل إتمام مشروعك؟

30–ما الجهة التي استعنت بها لمواجهة جملة المعوقات من أجل إتمام مشروعك ؟..

الملاحق

<u>الأسئلة التي تم حذفها خلال عمليات التعديل:</u>

- س05 : متعلق بنوعية السكن في البيانات الشخصية.
- س11 : هل توجد نشاطات إبداعية للطلاب بالجامعة؟
- س13 : ما هي دوافع الطلبة إلى الإبداع؟
- س16 : هل يوفق الطالب بين الدراسة والإبداع؟
- س18 : فيم يتجسد إبداع الطلاب في الجامعة؟
- س21 : ما هي مجالات إبداع الطلبة بالجامعة؟
- س26 : هل يمكن للطالب أن يبدع في أكثر من مجال؟
- س30 : ما مدى تاطير الجامعة للطلاب الجامعيين؟
- س36 : هل يساهم التحفيز في تطوير القدرات الإبداعية للطلاب؟
- س37 : هل توفر الجامعة البيئة الإبداعية للطلاب؟
- س39 : ما هي المعوقات التي اعترضت مشروع الطالب البحوث؟

* تم دمج س31 (في تقديرك هل ترى أن الجامعة تؤطر الطلبة المبدعين؟) مع س32 (من هي الجهات التي ترافق الطلبة المبدعين).

فصار السؤال كالآتي: - من يؤطر ويرافق الطلبة المبدعين في انجازهم لمشروعاتهم؟